



المسيح
محمد عطا الله
عمر



المسيح يضيء المصباح شرح نور الايضاح
هذا شرح نور الايضاح للعالم العلامة الحبر
الفهامة اوحد زمانه ونادرة
اوانه السيد السعودي
الحق نفع الله
به المئين
امين
م

Selâmetiye U. Kütüphanesi
Hasan Hüsnü B.
499

علي الاصح وهو ما شرب منه مثل الهرة الاهلية ونحوها
 كالوجاجة الخلاء وسباع الطير والحجبة والمقارة لانها
 لا تتخاض عن النجاسة واصفا النبي صلى الله عليه وسلم
 الا بالهرة كانت حاله بزوال ما يقتضي الكراهة منها
 اذ ذاك ولو شرب من الماء على فور كالماء المقارة فانه
 ينجس الا اذا مكثت ساعة لفصلها عنها بلعابها
 عند اي حنيقة واي يوسق لان مجرد لا يجوز ازالة النجاسة
 بالماء بعات الطاهرة ملامسكن وتقييد المولى الهرة بالاهلية
 للاحتراز عن الوحشية فان سورها نجس وهذا اي ثبوت
 الكراهة بشرب نحو الهرة مقيد بما اذا كان الماء قليلا وسياقي
 تغذيره **والثالث طاهر في نفسه غير مطهر للمحدث**
بخلاف الخبث وهو ما استعمل لرفع حدث او لغرضه
كالوضوء بنية التقرب وهذا اي الوضوء على الوضوء انما يكون
 قربة اذا كان في مجلس اخر فان كان في مجلس واحد كره وتكون
 الثانية غير مستعمل والتحقيق انه لا يكره وان اتخذ المجلس
 اذا كان بعد ما اوى بالاول عبادة وعلة الكراهة اذا اتخذ
 المجلس ولم يعد بالاول عبادة تمحص كرك الثانية حينئذ
 اسرافا واسراف حرام ولو على مثل نهر ومن القرية غسل
 اليد للطمأنة او منة ولو غسل يديه لوسخ وهو متوضي ولم
 يقصد القرية لا يصير مستملا **ويصير الماء مستملا**
بمجرد انقباضه عن الجسد وان لم يستقر بحمل على الصحيح
 والذي يهيب منديل المتوضي او ثيابه مغطى ما على
 الغزل بطهارة الماء المستعمل فظاهر واما على القول الآخر

فلما خرج

فلما خرج كما ذكره العيني والفتوي على طهارة الماء المستعمل
 فيزال به النجاسة الحقيقية كما سبق وكذا بالما بعات
 المزيلة كالحل ونحوه **ولا يجوز اي لا يصح الوضوء بها**
مشجرا وشمولا نه كمل امتزاجه فصار مقيدا ولو خرج
بنفسه من غير عصر كالقاطر من الكرم في الاظهر لكنت
 قوله في الكثرة واعتصم بغيره الجواز بما خرج من غير عصر
 والخاص **صل** ان المسئلة اختلف فيها الترجيع اذا مشي
 صاحب التنوير والهداية والزيلي على جواز التوضي
 بما خرج بنفسه بدون عصر مع الجزم به مقيد لخرج جبهه
 ولهذا اعلمه الزيلي بانه لم يكمل امتزاجه ويخالف هذا
 الترجيع ما ذكره المولى هنا في حاشية الدرر عن البرهان
 معزيا للمحيط من انه لا يتوضا به وهو الاظهر وبه جزم
 قاضي خان وصوبه في الكافي وقال الحلبي انه الاوجه وفي
 الدرر واعتمده القمستانى فقال والاعتماد على التحقيق
 والحكمي وما في الزيلي من انه لم يكمل امتزاجه نظر بحركته
 ليس لمزوجه بلا عصر تاثير في ثبوت القيد وصحة ثبوت اسم
 الماء **ولا يجوز الوضوء بما زال الطبعه وهو الرقة والسيلات**
والاروا والنبات بالطبخ نحو حمص وعدس لانه اذا برد
تحت كذا ذكره الشارح وفي هذا التعليل نظر لا تقصا به انه
 اذا كان بحيث لو برد يبقى على رقة وسيلانه يجوز التوضي
 به وليس كذلك لانه بالطبخ صار مقيدا ثم رابت بخط شاعنا
 ما نصه المبالا ونحوها اذا طبخت في الماء لا يتوضا به وان
 بقيت رقة وما في السابيع من اعتبار ثخن وعدم سبلانه

خلاف المتن فلا يبول عليه انتهى فظهر ان ما ذكره المصنف
 من هذا التعليل تتبع فيه صاحب الينابيع وقد عاينت
 ما فيه قال العلامة ملا مسكين وانما يمنع الوضوء بالمطبوخ
 اذا لم يكن مقصود الغرض المطلوب وهو التطبيق كالاشنان
 والصابون اذا طبخا بالماء الا اذا غلب ذلك على الماء فيصير
 كالسويق المخلوط انتهى فتحصل ان الماء اذا طبع بنحو
 او عدس امتنع جوار استتماله مطلقا وان كان بحيث
 لو يرد يبتغي قيقا خلافا لما ذكره الشارح بخلاف ما اذا طبع
 الماء بما يكون الغرض منه الماء الغة في التطبيق كالسدر
 والصابون والاشنان حيث لا يمنع استتماله الا اذا كانت
 بحيث لو يرد يثخن ومن هنا يعلم ما في عبارة الشارح من التسوية
 فانها غير صحيحة على ما عليه المصنف ولما كان تقييد الماء
 يحصل باحد امرين كمال الامتراج بتشرب النبات او الطبخ
 بما ذكرناه بين الشاخي وهو غلبة الممتزج بقوله **او غلبة**
غير الماء عليه ولما كانت الغلبة تختلف باختلاف المخلوط
 بغير طبع ذكره ملخص ما جعله المحققون ضابطا في ذلك فقال
والغلبة تحصل في مخالطة الماء بشي من الجواهر الطاهرة
باخراج الماء عن رفته وسيلانه بخلاف الجامد مع الطبع
 حيث لا يجوز استتماله مطلقا وان بقي على رفته **ولا يغير**
تغير اوصافه كلها بجامد مخالطة بدو نظمه كزعفران
 وفاكهة وورق شجر خلافا لما يفهم من قوله في الكثر ويتوضا به
 وان غير طاهر احدى اوصافه اذ تقييده باحد اوصاف كلها او
 اثنين منها لا يجوز الوضوء به وليس كذلك ولهذا استدر

الجامعات

عليه

يفيدانه
 ان غير
 الاوصاف

عليه ملا مسكين بما في النهاية من ان الاساتذة كانوا
 يتوضئون من الحياض وقت الخريف وقد تغير ماؤها
 من حيث اللون والطعم والرائحة بسبب وقوع الاشجار
 من غير تكبير وكون مخالطة الزعفران لا تضر مقيد بما اذا التزم
 يصل الى حالة يمكن الصبح به واللام يجوز استعماله من غير
 نظري انتقا الرقة لان الكلام فيها اذا لم يزل عنه اسم الماء
 كما ذكره الزيلعي **والغلبة تحصل في مخالطة المايات**
بظهر ووصف واحد كلون فقط او طعم من مایع له **وصفان**
 اي لا ثالث له **كاللبن له اللون والطعم ولا رائحة له**
 فان لم يوجد اجاز الوضوء به وان وجد احدى الماه لم يجوز كما
 لو كان المخالطة له وصف واحد قطره وصفه كبعض البيطخ
 ليس له الا وصف واحد **والغلبة بظهر ووصفين من مایع**
له اوصاف ثلاثة كالحل له لون وطعم وريح فان ظهر وصفان
 امتنع استعماله بخلاف ما اذا ظهر وصف واحد والغلبة
 في مخالطة المایع الذي ليس له وصف يخالف الماء من لون
 او طعم او ريح **كالما المستعمل** فان لم يستعمل لم يتغير لونه
 ولا طعم ولا ريح وهو ظاهر في الصحيح ومثله ما **الورد المنتقع**
الرائحة تعتبر بالوزن لعدم التمييز بالوصف لفقده
 فان اختلفت رطلات مثلا من الماء المستعمل او ما
 الورد الذي انتظمت رايحته **برطل من الماء المطلق**
 لا يجوز به الوضوء لغلبة المغيد **وبعكسه يجوز وان**
 استويا لم يذكركم في ظاهر الرواية وقال المشايخ
 حكمه حكم المغلوب احتياطا وغير خاف ان اعتبار

الفلبة بالاجزاء شامل لما لا ياتي في الماء المستعمل في المطلق
او انغمس الرجل فيه بحر ونهر ومنع لك في شريح
الدهان بنية للمولف فرق بينهما ومعنى اعتبار الاجزاء
فيما اذا انغمس الرجل فيه ان ينظر للماء فان غلب على
الظن ان الملاقي لجسده يزيد على نصف الماء
او يبلغ نصفه لا يجوز الوضوء به لما سبق ان المساوي
كما لم يلزم احتيازا وان لم يكن كذلك فان كان غير
الملاقي لجسده اكثرت منه يجوز وهذا على ما في البحر
والنهر والمنع لان المحكوم عليه بالاستعمال هو
الملاقي لجسده فقط وهو قليل بالنسبة لما عداه
واما على ما ذكره المولف في شرح الدهان بنية لا يجوز
استعماله اصلا للحكم على جميعه بالاستعمال القاسم
الرابع من المياه ما وقعت فيه نجاسة وعلى
وقوعها اما بيقين او بظن الظن وهذا في غير
قليل الارواث للمفوعة كما سيذكره **وكاف الماء**
راكدا قليلا لا جارية **والقليل** ما ساجسته
دون عشر في عشر بذراع العامة **في نجس**
وان لم يظهر اثر النجاسة فيه وتغيير المولف
في شرحه بقوله على وقوعها في احزبه يشير الى ان
الماء لو تغير وانتهى لا يوقع نجاسة فيه بل لطول
الاقامة والملكت فانه لا ينجس كما في الكثرة وحكي
مسالكين نجاسة بقليل وقد توقف العلامة
المجدي في وجه ذلك القيل فتعال ما وجد عدم طهارته

انتهى

انتهى قلت ويمكن ان يوحى انه استحالة الى
نتن وفساد كما ان الاستحالة الى طيب وصلاح
من المطهرات ثم لا يثبت في البحر عن الذخيرة قبيلا
الكنز وبول ما ياكل نجس ان الطعام اذا تغير لا يثبت تغيره
بنجس والصحيح ما في النهاية من انه لا ينجس وان حرم
اكله لا يثبت انتهى فعلى ما في الذخيرة من ان الطعام
اذا تغير لا يثبت تغيره بنجس يظهر وجه القول
بنجاسة الماء اذا تغير وانتهى بسبب طول الاقامة
والمكث بجامع الاستحالة في كل الى نتن وفساد
لكن حيث كان الصحيح ما في النهاية من انه لا ينجس
وان حرم اكله لا يثبت فكذا الماء اذا انتهى بالملكت لا ينجس
ايضا في الصحيح واما اذا كان عشر في عشر بان كان
الحوض مربعا او ستة وثلاثين في مدر وهو الصحيح
وهو مبرهن عليه عند الحساب فان هذا المقدار
اذا ربح كان عشر في عشر وقيل يعتبر ان يكون
حول الماشية واربعمائة ذراعا وهو الاحوط
وعمقه ان يكون بحال لا تتكثف ارضه بالغرف
منه على الصحيح وقيل بقدر عمقه بذراع او بشر
فلا ينجس الا بظهور وصف النجاسة فيه حتى يوشع
الوقوع وبه اخذ مستباح بالمعنى تسعة على الناس
والثغدير بعشر في عشر هو المفتي به وما ذكره
المولف من عدم نجس موضع الوقوع ظاهر بالنسبة
لما في البحر عن النصاب من ان الفتوى على انه لا ينجس

موضع الوقوع مطلقا يعني سواء كانت الخماسة
 مريية او لا لان العشر في العشر كما لجاري لا يدل على
 عدم تنجس موضع الوقوع لكن ذكر الكرخي ان
 كل من خالطه النجس لا يجوز الوضوء به ولو كان جاريا
 وحينئذ نقولهم ان العشر في العشر كما لجاري لا يدل على
 عدم تنجس موضع الوقوع لانه اذا تنجس من الجاري
 فمن غيره اولى ان يتنجس كذا في الديلمي وسياقي من
 المصنم التصريح بان الجاري اذا اظهر فيه اثر الخماسة يكون
 نجسا ولا يابس بالوضوء والشرب من حب يوضع فيه
 كوزه في نواحي الدار ما لم يعلم تنجسه ومن حوص
 يخاف ان يكون فيه قذر ولا يتيقن ولا يجب ان
 يسأل عنه ومن البير التي تكدى فيها الدلاء لجرار
 الدنسة وتحتها الصفار والاما ويحسها الرستاء
 فيكون ما يدى دنسة ما لم تتيقن الخماسة **او**
كان جاريا عطف على ركا وظاهر فيه اشهرها
 يكون نجسا والمحكوم عليه بالخماسة من الجاري
 المحاط للخماسة فقط **والا شرط الخماسة اولون**
او نوح لها الوجوه عين الخماسة باشرها والنوع
الخماس ما مشكوك في طهره ونبه لا في طهارته
وهو ما شرب منه حملا او بجل وكانت امه انا الارملة
 لان العبرة للام كما سنذكره في الآثار **فصل**
 في بيان احكام السور **والما الخليل** الذي بينا قد ذكره
 بدون عشر في عشر ولم يكن جاريا اذا شرب منه حيوانا

يكون

يكون علي احد اربعة اقسام وما انقاه بعد شربه
 ويسمى **سورا** وذكر العلامة ملامسكين ان السور
 بقية الما الذي يبقية التشارب في الانا والحوض ثم عرق
 كل حيوان يعتبر بسوره فان كان طاهرا فعرقه طاهرا وان
 كان نجسا فنجس وان كان مكروها فمكروه وكان الغياس
 علي هذا ان يكون عرق الحمار مشكوكا كسوره ولكن خص
 بالنص وهو ركوبه عليه السلام الحمار وعرويا والحمار
 حرا لجاز والتشقل ثقل النبوة عيني اي تشقل صاحب
 النبوة اي انقدي **الاول** من اقسام السور ما هو طاهر
مطهر بالاتفاق من غير كراهة في استعماله **وهو**
ما شرب منه ادمي ليس بغير نجاسة بل افرق بين
 صغير وكبير وكذا الكافر والحايض والمجنب واذا تنجس
 فمه فشرب الما من قوده ينجس وان كان بعدد ما تزد
 لعابه في فمه والخاء او ابتلعه قبل الشرب لا يكون
 نجسا عند ابي حنيفة وابي يوسف لكن ذكره لقول
 محمد بعدم طهارته **او شرب منه فرس** لان سمور
 الفرس طاهر بالاتفاق علي الصحيح ومن غير كراهة
او شرب منه ما يوكل لحمه كالابل والبقر والغنم ولا
 كراهة في سورها ان لم تكن جلالة اي تاكل الجلدة
 بالفتح وهي في الاصل البقرة وقد يكتفى بهن العذرة
 فان كانت جلالة فسورها من القسم الثالث مكروه
 والقسم **الثاني** من الاسار **ما لا يجوز استعماله** اي
 لا يصح التطهير به بحال لكونه نجسا وكذا لا يجوز

بها مع

مشربه الا المصطر كما لميته وهو ما شرب منه الكلب
 ولو كلب صيد او ما شربه او مشرب منه **المغزير** الجاسية
 عينة لقوله تعالى فانه رجس او مشرب منه حيوان
 من **سباع البهايم كالغريد والذئب** والضبع والامرؤ
 والسبع والفرد لثقلها بها من لحمها وهو نجس
 كلبها والسبع حيوان مختلف منتهى عما عاده
 وفي التقييد بسباع البهايم احتراز عن سباع الطير
 ونسباني بيان حكمها في القسم **الثالث** **سورة مكره**
استمالة في الطهارة كراهة استنائه مع وجود غيره
 مما لا كراهة فيه ولا يكره عند عدم المالا لانه طاهر
 لا يجوز المصير الي التيمم مع وجوده **وهو سورة**
الهرة الاهلية لسقوط حكم الجاسية اتقا قاعلة
 الطران المتصوص عليه بقوله صاويلا عليه وسلم
 انها ليست بنجاسة انها من الطوائف عليم الطوائف
 وعلية الكراهة تنزيها علي الاصح انها لا تنجس الجاسية
 كما تمس صغير يده فيه وحمل اصفا النبي في الله عليه
 وسلم لها الانا علي زوال ذلك الوهم بعلمه بحالها
 في زمن لا يتوهم نجاسة جنها بمخمس ثنا ولته
 وقال ابو سفيان سورة طاهر لا كراهة فيه لحديث
 الاصفا وبه قالت الثلاثة ولها ان الحديث وهو
 قوله عليه السلام السور سبع يقتضي تنجيسه ولكنه
 سقط بعللة الطوائف والقول بالكرهية فيه جمع
 بين الدليلين كذا ذكره العيني واما الهرة البرية

فسورها

فسورها نجس لسقط بعللة الطوائف فيها كذا ذكر الشافعي
 وفي التمر عن كشي الا سار ذكره ان قولهم بان نجاسة
 سورة الهرة سقط بعللة الطوائف بعيد **سورة الوحشية**
 نجس وان كان النقص بخلافه لعدم العلة وهو الطوائف
 لان العلة حيث ثبتت بالنقص وعرف قطعا تعلق
 الحكم بها اذ الحكم علي وجودها لا غير اني اخبرها ذكرها
 وقوله وان كان النقص بخلافه اي وان كان النقص
 يقتضي مخالفة ما ذكر من طهارة سورة الهرة الاهلية
 لان النقص هو قوله عليه السلام السور سبع يقتضي
 نجاسة سورها وحصل ما يستفاد من عبارة كشي
 الا سار في ترجيح قوله اي يوسف بطهارة سورة الاهلية
 لان القول بالطهارة يستدعي قصر الاستدلال علي
 جانب التعليل بالطوائف لا غير بخلاف القول بالكرهية
 فانه يتوقف علي اعتبار مجموع الدليلين ويكره ان
 تلجس الهرة كفن انسان ثم يصلي قبل غسله او ياكل
 يغتسل ما اكلت منه ان كان غنيا يحد غيره فلا
 يكره اكل الفقير للضررة **وسورة الدجاجة** اي
 وكذا يكره سورة الدجاجة **المخلدة** التي يتحول في
 الغادورات ولم يعلم طهارة منقارها من نجاسته
 فان لم تكن محلات بان حبست ولم يصل منقارها فقد
 لم يكره واسم الدجاجة يقع علي الانثى خاصة ولهذا
 لو حلق لا ياكل لحم حاجة لا يجفت باكل لحم الديك
وكذا سورة سباع الطير مكره ايضا كالصقر والشاهين

و

^{بليق}
والحدادة والرخم والغلب لانها تخالط الجفاسات
فانتبهت الذجاجة المختلطة حتى لو تيقنت انه لا نجاسة
عليه منتقارها لا يكدره سورها وكان الغياس نجاسة
لحرمة لحمها كسباع البهايم لكن وجه الاستحسان
انها تشرب بمنتقارها وهو عظم طاهر وسباع البهايم
تتشرب بلسانها وهو مبطل بلعابها النجس وكذا سور
سواك البيوت مما له دم سايل **كالغارقة والحبيبة**
والوريفة مكروه للزوم طوافها وحرمة لحمها
النجس ولا كذلك سور العقرب والخنفساء
والضفادع لعدم نجاستها فلا كراهة فيه **والفتيم**
الرابع سور المشكوك اي متوقف **في طهوريته**
فلا يحكم بكونه مطهرا جزما لا بجهول حكمه كما فهمه
الامام الديلمس فانكر التعبير به لما انه معلوم وهو
استعماله مع التيمم وقيل الشك في الطهارة والاول
اصح حتى لو وقع في الماء القليل جاز الوضوء به ما لم
يغلب عليه زهر عن المحيط قال وعليه الفتوى
وهو اي المشكوك سور البغل الذي امه اتات
والجمار وهو يصدق على الذكر والانثى لان لعابه
طاهر عاي الصحيح والشك لتعارض الخبرين
في اباحة لحمه وحرمة والبغل متولد من الجمار
فاخذ حكمه فان قلت ما ذكره الشارح من تعييده
بالبغل الذي امه اتات بخالف لما ذكره العلامة
ملا مسكين حيث اطلق البغل ولم يعيده نعم

ما اذا

ما اذا لم تكن امه اتات فان كانت فرسا او بقرة
وذكرات تيمية الولد لامه مقيدة بما اذا لم يغلب
عليه شبه الاب قلت ما ذكره العلامة ملا مسكين
تبع فيه الامام الحنفي اخري و العامة على عدم اعتبار غلبة
شبه الاب عليه ولهذا قال الوضوء ما قاله لحرم اكل
الذئب الذي ولدته الشاة مع انه حلال وحنفي في
الاضحية فظهر ان ما ذكره الشارح من التقييد بمقتضى
وانه اذا كانت امه فرسا او بقرة يكون سور طاهرا
نعم الامه ان البغال اربعة بغل يوكل بالاجماع وهو
المتولد من حمار وحشي وبقره وبغل لا يوكل بالاجماع
وهو المتولد من اتات اهلي ونخل وبغل يوكل عندهما
وهو المتولد من نخل و اتات وحشي وبغل ينبغي ان
يوكل عندهما وهو المتولد من رمكة وحمار اهلي نهر
فان لم يجد المحدث غيره اي غير سور البغل
هو الجمار **نوصاه وتيمم** والا فضل تقديس الوضوء
لقول زفر بلزوم تقديسه والاحوط ان ينوي للاختلاف
في لزوم النية في الوضوء بسور الجمار **ثم هلي** فتكون
صلاته صحيحة بيقين وما قيل من ان سور النخل
نجس لانه يشتم البول فتنجس شفتاه فهو غير
مستوي لانه امر موهوم لا يغلب وجوده ولا يوثق
ازالة الثابت ويستحب غسل الاعضاء بعد ذلك
بالماء لازالة اثر المشكوك والمكروه **فصل في**
التحري لم اختلط او اي الماء اختلاط بجاورة

وعلم

لا ممازجة **الثرها طاهر تخري للتروضي** والاعتسار
 لان المنسوب كالمعدوم وان استوي الطاهر وغيره
 تيمم والا فضل ان يريقها عند العامة او يحزجها
 لسقي رواه عند الطحاوي نجاسة كلها حكما للبالغ
 ويقيم لغقد الطهر قطعا وان وجد ثلاثة رجال
 ثلاث اواني احدها نجس وتخري كما نجازت صلواتهم
 وحداقا **وللشرب** يتخري مطلقا ولو **لاكثر نجسا** وان
 اختلط اناث ولم يتخر وتوضا بكل وصلي صحت ان مسح
 في موضعين من راسه لاني موضع لان تقديم الطاهر
 من قبل الحديث وقد نجس بالثاني وفاقد المطهر يصلح
 مع النجاسة وطهر بالنسل الثاني ان قدم النجاسة
 ومسح محلا اخر من راسه وان مسح محلا باليدين ادر
 الامر بين الجواز لو قدم الطاهر وعدم الجواز لتنجس
 البطل ما وب الملاقة لو اخر الطاهر فلا يجوز للشك
 احتياطاً **وفي الثياب المختلطة يتخري مطلقا وان**
كان لاكثر نجسا لانه لا خلق للثوب في ستر العورة
 بخلاف الما فان له خلطا وهو التراب وان صلي في احد
 ثوبيين متخرياً نجاسة الاخر ثم اود صلاة اخري فوقع
 تخريه على الذي صلي فيه لم يصح لان امضا الاجتهاد
 لا يتفك بمثله الا في القبلة لانها تختم الانتقال
 الي جهة اخري بالتخري لانه امر شرعي والنجاسة
 امر حسي لا يعبرها طاهرة بالتخري للزم الاعادة
 بنهر النجاسة بعد التخري في الثياب والاواني فماتي

لا يتخري الا للشرب
متن

سواء كان اكثرها
طاهرا او نجسا
متن

جعلنا

جعلنا الثوب طاهرا بالاجتهاد وللضرورة لا يجوز جعله
 نجسا باجتهاد مثله فتفسد كل صلاة يصليها بالذي
 يتخري نجاسته او لا ونضح بالذي يتخري طهارته ولو
 تناقض عدلان في الحل والحرمه بان اخبر عدل بان
 هذا اللحم ذبيحة مجوسي وعدل اخر انه ذكاة مسلم لا يحل
 ليقا به على الحرمة ينشأ من الخبرين ولو اخبر عن ما سها ترا
 وبقي على اصل الطهارة وليس لرد اللحم على البائع ذكره
 المشرح في حاشية الدرر معزيا للميرازمي وذكره القمستاني
 ايضا وذكر ان التاضي سما ونة ما نصه شري مسلم لحما
 فاحبره ثقة يانه ذبيحة مجوسي ينبغي انه لا ياكله ولا يزول
 ملكه لان خبره يستلزم متبين احدهما الحرمة فيقبل فيها
 والاخر زوال الملك فلا يقبل فيه انتهى وان لم يقبل قوله
 بالنسبة لزوال الملك لم يكن رده على البائع حينئذ **فصل**
 في مسايل الايار **فتخرج البير** اسند المنع الي البير والمراد
 ما وها اطلاقا لا اسم المحل على الحال وهو الما كقولهم جري
 الميزان وسيل الوادي وكل القدر والمراد ما حل فيها كذا في
 الريلي ونجده المشرح في منبره الكبير وذكر العلامة مسلا
 مسكين ما نصه وتخرج البير ان امكن من الحلاق اسم المحل
 على الحال للمبالغة في اخراج جميع الما انتهى **الصغيرة**
 اي التي دون عشر في عشر **بوقوع نجاسة وان قلت**
حالة كونها من غير الاولات كقطرة دم او حمار او بول
 لان قليل النجاسة ينجس قليل الما وان لم يطره انثره فيه
 والاصح ان البير لا ينجس ببول الفارة ذكره الميرازمي في حاشية

الدور عن العيوض وفي الاشباه بول الخفاش ظاهر ووقوع
خنزير ولو خرج حيا ولم يصب منه الماء الخامسة عينية
وعموت كلب وتيد بموتة فيها لانه غير نجس العين عاب
الصحيح فانه لم يموت وخرج حيا ولم يصب منه الماء
ينجس او موت نشاة انا دمي فيها وتخرج بانتفاخ
حيوات ولو صغيرا الا انتفاخ الخامسة ويكتفي بنزع
ما بين دلو وجوبا بدلو وسط وهو المستعمل كثيرا في تلك
البيروما عن الامام من التقدير لو يسمع صاعا حمله في
البحر على بير لا دلو لها ويستحب زيادة مائة وهذا ان
الاكتفا بنزع ما بين اثنين الى ثلثها **لا يمكن نزعها** بان
كانت معينا وبهذه الفتى محمدا وعندي حنيفة تخرج
حتى يغلبهم الماء والغلبة هي العجز وقيل غلبة النطن
عيني وصحيح قاضي خان العجز وقيل يوتي برجلين لها
بصاوة تامر الماء فاذا قدر ان يثني وجب نزع ذلك القدر
وهو الاصح ولا يشبه بالفقد لكونهما مضافا للشهادة
الملزمة ولو نزع الواجب في ايام او غسل الثوب الخمسة
في ايام طهر وتطهر البير بانفصال الدلو الاخير عن غيرها
عند صمد وعند محمد بانفصاله عن الماء ولو فطر في البير
للضرورة وقال لا يشترط الانفصال لبقاء الاتصال بالفاطر
فيها وثمة الخلاف تطهر فيما اذا انفصل الدلو الاخير عن الماء
ولم ينفصل عن راس البير واستثنى من ما يراه رجل يكون
نجسا نوحا لا عنه وما في الزيلعي من قوله ثم اعاد
الدلو ليس بغيد فالاولى حذفه ولهذا لم يذكر في الفتح

كذا

كذا بنده عليه في البحروان مات فيها دجاجة او هرة
ونحوها مما قاربها في الجثة ولم ينتفع **لزم نزع العين**
ولو بعد اخراج الدلو منها ويستحب الزيادة الى خمسين
او مئتين وان مات فيها فارة او نحوها كمصفور ولم ينتفع
لزم نزع عشرين ولو بعد اخراجه ويستحب الزيادة الى
ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الاثر عليه ما قدر
به من الوسط ولا يشترط في الدلو كونها مملوءة حتى الى
المختار يكتفي بما في اكثره ولو نزع بدلو عظيم مرة واحدة
مقدرا عشرين ولو جاز وقال صاحب القدرين وهو
احب ابي وقال زفروا الحسن لا يجوز ملاسكين لانه
لنوات الدلو لا يصير لما كان جاريا **وكان ذلك** المتزوج
طهارة للبير والدلو والرشا والبكرة ويد **المستثنى** لان
نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها
بطهارته نغيا للمخرج كطهارة دن الغن يتخللها وطهارة
عروة الابريق بطهارة البداة اذا اخذها كليا غسل يديه ورجليه
عن ابي يوسف ان الاربع من الغن بركا فارة واحدة والخمس
كالوحاجة الى النعم والمنشرة كالنشاء وقال محمد الثلاث
اي الخمس كالمهرة الست كالكلب وهو ظاهر الدوايسة
وما كان بين الفارة والمهرة حكمه حكم الفارة وما كان بين
المهرة والكلب حكمه حكم المهرة وان وقع فارة ومهرة فهما
كهرة ويدخل الاقل في الاكثر **لا تنجس البير بالبعد**
وهو للابل والغنم **والدرون** للغرس والبغل والحمير والخي
للبقرة ولا فرق بين ابار المصار والعلوات في الصحيح ولا

فرق بين الرطب واليابس والمجيج والمنكسر في ظاهر
الرواية لشمول الضرورة فلا تنجس الا ان يكون كثيرا
وهو ما **ما يستكره الناطر** والتليل ما يستقلد وعليه
الا اعتماد وان لا يخلو **اد لو عن بكرة** كما صححه في المبسوط
وكما يعني عن التليل في حق البير فكذلك بالنسبة للمحلب
حتى اذا بعثت الشاة فيه بكرة او بعثت في مبي البير يشرب
اللبن اذا مبي من ساعته ولم يبق له اثر ولا يعني عن
التليل في الانا وعن ابي حنيفة ان الانا كالبير في حق
البيرة والبحرين ملامسكين **ولا ينجس الماء بخروجهم**
وعصفور وخوهم مما ياكل من الطيور غير الدجاج والاوز
خلافا للشافعي وهو القياس لانه استحال الي تنن وفساد
فاستبهم خرو الدجاج ولنا الاجماع فانه في المسجد المحرام
عقيم من غير نكبر من احد من العلماء بما يكون منه من ورود
الا من ينظرون المساجد علي ان الاستحالة الي تنن لا تجب
النجس كاللحم اذا انتن لا ينجس وان حرم اكله للابيض
بخلاف السمن واللبن والزيت اذا انتن لا ينجس فانه لا يجر
بحر وفوله في الدور وعني خرو حرام وعصفور يقتضي نجاسة
لاطلاق المعفو عليه وقد اختلف المشايخ في نجاسته وطهارته
مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة وكذا السباع الطير
في الاصح لتغذ صيدها عنه **ولا ينجس الماء ولا المايعات في**
الاصح بموت ما ابي حيوان لا دم فيه كسمك وضفدع وسائر
حيوان الماء كصرطان وكلب الماء وخنزيره وبق وذباب ورفوف
وعقرب وخنفس وجراد وبرغوث وقل ولا فرق بين البر

ابق هو كذا بقول
واحد بقه

والبحري

والبحري الا اذا كان برياً وله دم سايل **ولا ينجس الماء**
بوقوع ادمي او ما ينجس لحمه كالابل والبقر والغنم اذا
خرج حيا ولم يكن علي بدنه نجاسة متيقنة ولا ينظر
الي ظاهرا اشتغال بولها علي اخاذها ولا يفسد بوقوع بول
او حمار او سباع طير كصقر وشاهين وحرادة او وحش
كسبع وقرود في الصحيح لطهارة بدنها وقيل يجب نزع
كل الماء الحار طوبتها بلعابها **وان وصل لعاب الواقع**
الي الماء اخذ الماحكم طهارة ونجاسة وفراصة فيخرج
بالنجس والمشكوك وجهه با ويستحب في الماكروه وما
ذكره الشارح من جملة النزع في جانب المشكوك
واجبا مخالف لما في الزييلي لنقصه بان النزع في
جانب المشكوك مندوب وعمل الحلبي بقوله ليد
الشك ووجه نزع الجمية ان المشكوك تشارك النجس
في عدم الطهورية وان افتقر قان حيث الطهارة
فان لم ينزع ربما يتطهر منه احد والصلاة به وحده
غير مجزية كذا ذكره الحلبي في مفرجه الكبير وفي
النهر عن التتار خانية وقع في البير فارة او عصفور
ودجاجة او شاة او سمور واخرج الواقع حيا لا ينجس
الماء ولا يجب نزع شئ استحسننا لكت يستحب
في الفارة نزع عشرين وفي السمور الحاجة اربعين
لان سمورهما مكروه والغالب اصابة الماء فم الواقع
حتى لو ثبت عدم الاصابة لا ينزع شئ الخ **ووجود**
حشرات دموي غير ما في درميت حية اي في البير

يخسرها من يوم وليلة عند الامام احتياطا **وان كان**
منتقنا من ثلاثة ايام وليا لها ان لم يعلم وقت
وقوعه لان الافتتاح دليل تقادم العهد فيلزم إعادة
صلوات تلك المدة اذا توضوا منها وهم محدثون او اغسلوا
عن جنابة وان كانوا متوضين او غسلوا الثياب لا عن
نجاسة فلا إعادة اجساما وان غسلوا الثياب من نجاسة
ولم يتوضوا منها فلا يلزمهم الاغسلها في الصحيح لانه من
قبيل وجود النجاسة في الثوب ولم يدروا وقت اصابتها
ولا يعيد صلاته اتفاقا هو الصحيح وقال ابو يوسف
ومحمد يحكم بنجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم إعادة
شي من الصلوات ولا غسل ما اصابه ما وها في الزمان
الماضي حتى يتحققوا مني وقعت فان عجت بما فيها
قبل يلقي للكلاب او يعلق به الموشى وقال بعضهم
يباع للشفا في وان وجد بتعوبه منيا اعاد من اخر
نومة وفي الدم لا يعيد شي لانه يصيبه من الخارج
فصل في الاستنجاء وقلع النجاسة
بجوالا ومثل القلع التقليل بجوالا الجرد يلزم الرجل
الاستبراء لقوله عليه السلام استنزهوا من البول
فان عامة عذاب القبر منه وفي الصحيحين عن
ابن عباس مر عليه السلام بقبرين فقال استنهما
ليعزبا وما يعزبان في كبير اما احدهما فكان لا يستبرئ
من البول وفي رواية لا يستنزه واما الآخر فكان يمشي
بالنميمة فاخرج به دابة رطبة فشققها نصفين فغرز

في كل

في كل قبر واحدة فتقيل كما فعلت هذا يا رسول
الله فقال لعنه يخفف عنها ما لم يبيسها ملا على غير
باللزام لانه اقوي من الواجب لغزوان الصحة بقوة
لا يقوت الواجب والمرد طلب براءة المخرج عن اثر
الرشح وما في المخرج الصغير للمص من قوله غير باللائم
الجز لا يخالفه ما في شرحه الكبير حيث غير باللزام
لان المال واحد والمال ان له ليس المراد باللائم
ما قبل الملزوم **تتم** معني قوله عليه السلام
وما يعزبان في كبيران الاحتراز عن نجاسة البول
وعن النميمة لا يشق علي النفس فلا يبا في ان
تذكر الاحتراز عن ذلك من الكباير ولهذا قال صلى
الله عليه وسلم بعد ان قال وما يعزبان في كبير
انه لكبرة كذا في القسطلاني وذكروا فيه لدفع هذا
الاشكال اجوبة اخر فليراجع **حتى ينزل اثر**
البول ينزل البلال الذي يظهر على الحجر بوضعه
على المخرج **وحينئذ يطمين قلبه** اي الرجل ولا
تحتاج المرأة الى ذلك بل تضيق قليلا ثم تستنجي
واستبرأ الرجل علي **حسب عادته** اما **المستحب**
او التخييع او الاستطعام علي شقده الا يسرا وغيره
بنقل الاقدام وركن وعصره كبريق الاختلاف
عادة الناس فلا يعيد بشي **ولا يجع** اي لا يصبح
لما اشرع في الوضوء حتى يطمين **ينزل** **الرشح**
البول لان ظهور الرشح براس السيل مثل تقاطع

يمنع صفة الرضوخ وصفة **الاستنجاء** ليس الا قسرا
 واحدا وهو انه **مسند** مؤكدة للرجال والنساء لطبته
 عليه السلام ولم يكن واجبا لتزك في بعض الاوقات
 وجعل في السراج الاستنجاء خمسة اقسام اربعة
 فرجعة من الحصى والنفاس والجنابة والرابع
 اذا استجاء ورتت مخزجها والخامس المصنون اذا كانت
 مقدار المخرج في محله قال المؤلف في حاشية الدرر
 وفيه تناسخ ذكر جهده في البحر وقيد المؤلف بقوله
من خمس لما ذكره في المخرج من ان المخرج طاهر على
 الصحيح والا يستنجأ منه بدعة وتقييده بقوله
يخرج من السيلين جري علي الغالب اذ لو اصاب
 المخرج نجاسة منه بوجوه وتقييده عليه ليطهر
 بالاستنجاء كالمخرج ولو كان قريبا او دم في حق الفرق
 وجواز الصلاة معه لاجتماع المتأخرين علي انه لو
 سال عرفه فاصاب ثوبه اكثر من درهم لا يمنع
 جواز الصلاة واذا جلس في قليل من الماء نجسه
 وما في القنينة من انه اذا اصاب به المخرج نجاسة
 من الخارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح انه لا يطهر
 الا بالنسل تقفيه المؤلف في حاشية الدرر بما
 في البحر من انهم نقلوا هذا التصحيح هنا بصيغة
 التزيين والظاهر خلافه **انتهى** ثم رأيت نوحا في
 تققيب صاحب البحر بان ما ذكره بولم انهم نقلوه
 في جميع الكتب بصيغة التزيين مع ان شارح المجموع

والنقاية

والنقاية لنقله عن القنينة بدونها وكذا طبرالدين
 في الفتاوي ونصه لما اذا اصاب معيص الا يستنجأ نجاسة
 اكثر من قدر الدرهم من الخارج يطهر بالبحر والصحيح
 انه لا يطهر الا بالنسل انتهى ما خصا ومنه يعلم
 ان ما ذكره المؤلف هنا من المخرج اذا اصابه نجاسة
 من غيره يطهر بالا يستنجأ يعني ولو بالبحر ولا يلزمه
 الغسل بالما تبع فيه لصاحب البحر وقد علمت ما فيه
 وقوله **ما لم يتنجأ** في المخرج قيد لشميته استنجاء ولو
 مستونا **وان تجاوز المخرج** وكان التجاوز **قد**
الدرهم لا يسمى استنجاء **وجب** ان الله بالما او
 المايح لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي مسح
 الحجر **وان زاد التجاوز** **علي قدر الدرهم** المشكك وهو
 عشر ذن قيراطا في المنجسه او علي قدره مساحة في
 المايح **اقترن** غسله بالما او المايح **وبغير غسل**
ما في المخرج عند الاعتسال من الجنابة والحج
والنفاس بالما المطلق **وان كان ما في المخرج قليلا**
لا يمسك فرصية غسله للحدث ويبين ان يستنجي
بجزم بان لا يكون خشنا كالاجل لان الاعتسال هو
 المفصود ولا يكون الا بالمشقى **وبخو** اي الحجر من كل
 طاهر من بل بالاضطر وليس متقوما ولا محترا كما رو
 عن مولي عمر قال كان عمرا اذا بال قال نا وليني تشبها
 استنجي منه فانامه المود او الحجر او ياتي به حاجلا
 يتمسح به او يمسسه الارض والمراد بالحائط الجدار

وهو محمول على جدار نفسه اذ ليس له التمسك بجدار
غيره كما لو قف ونحوه كذا في شرح النفاية للملا علي
وذكر في البحر جوارحه بالجدار مطلقا وذكر في باب
ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها بالعزو
ابي الخلاصة ان له الوضوء والاغتسال وغسل
التياب وكس الخطب المعتاد والاستنجاء عايطه ثم
قال وفي الغنية مستاجرا لدار المسئلة القاما
اجتمع من كنس الدار من المزاب وله ان يتدنيه
وتزاول يستنجي بجداره الخ قال طحنا وتزول
المخالفة بان يقال معني ما ذكره ملا علي من عدم
جوارحه لا يستنجى بجدار غيره اذ لم يكن مستاجرا
من تمثيله بالوقف ونحوه **والفصل بالما المطلقة**
احب لمصولة الطهارة المتفق عليها وقائمة السنة
على الوجه الاكمل لان المجر متعلق والمائع غير الما مختلفان
في تطهيره **والافضل** في كل زمان **الجمع** لا يستعمل
الما في المجر مرتبا فيسمى الخارج ثم **يفصل** المخرج
لان الله تعالى اثني على اهل قبا بانباهم الاحجار
الما فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان ونحو
الصحيح وعليه الفتوى **ويجوز** اي يصح ان يقتصر
على الما متعة وهو ياتي الجمع بين الما والمجر في الفصل
او على المجر وهو دونها في الفصل وتختص به السنة
وان تفاوت الفصل والسنة **انما الحمل** لانه المقصود
والعدد في حمل الاحجار ثلاثة مذروب لتزول

عليه

عليه السلام من استنجى فابو تر لانه يجتمع الزاوية
تكون العدد من ربا **لا سنة** مؤكدة لما ورد من قوله
عليه السلام من استنجى فابو تر من فعل فقد احسن
ومن لا تلاحرج فانه يحكم في التخيير والمأصل
انه لا يقتر عندنا بالمرات ملا مسكين لان الاستنجاء
بما احدث عيني والتخصيص على ذكر الثلاث في الحديث
الاخر وهو قوله عليه السلام اذا اتي احدكم حاجته
فالمستنجى بثلاثة احجار محمول على اذ لا م فيه
للاستنجاء جميعا وتوفيقا **فليستنجي** مريد الفضل
بثلاثة احجار **لذ بان حصل التطهير** اي الانقا
بدونها ولما كان المقصود هو الاستفاضة ككيفية يحصل
بها على الوجه الاكمل فقال **وكيفية الاستنجاء**
بالاحجار ان يجمع بالجر الاول بايديا من جهة المقدم
اي القبلى الى خلق وبالثاني من خافق الى قدام
ويسمي اديارا وبالثالث من قدام الى خلق وهذا
الترتيب اذا كانت الحصى مدلاة سواء كان صيفا
او شتاء خشية تلويثها وان كانت غير مدلاة
يستدري من خلق الى قدام لكونه اياه في التنظيف
والمدرة فتدري من قدام الى خلق خشية تلويث
فرجها ثم بعد المسح **يفصل** يديه او لا بالمال لا تقترب
المسام الما الخبيث باول الاستنجاء ثم يدلك الحمل
بالماء بيضا اصبع او صبيغين في الابتداء او لا ثم ان
احتاج اليها فيه وبعده الرجل اصبعه الوسطي

على غير ما تضمنه اقبالا في ابتداء الاستنجاء ليختار
 الماء الخمس من غير شيوخ عار حبه ثم اذا غسل
 قايلا **ببعضه** ثم نفسه ثم السبابة ان احتاج
 ليتمكن من التنظيف ولا يقتصر على اسبغ واحد لان
 يورث مريضا ولا يحصل به كمال التنظيف والمداوة
تضميد بقدرها **واوسد** اصابعها معا **اسد** خشية
حصول اللذة لو بدت باسبغ واحدة اذ رجا وجب
 عليها الغسل ولم تستعملوا العذرا لا تستنجي باسبغها
 بل براحة كذا حق فان ازالة العذرة **وبالغ** المستنجي
 في التنظيف حتى يقطع الرائحة **الكرهية** ولم
 يغوره بعد ولا في الصحيح بقية يجنه الى الراي حتى
 يطهر القلب بالطهارة بيقين او غلبة النظف
 وقيل بقدر في حق الموسوس بسبع او ثلاث وقيل
 في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل يتسع
 ثم ما ذكره المؤلف من حكاية التقرير في حق الموسوس
 بتفصيل مخالف لما في شرح العلامة ملا مسكين حيث
 حزم به ونفسه وعنه نا لا يقدر بالمكدرات الا ان يكون
 مسوسا فيقدر بالثلاث او السبع في حقه ومنهم
 من اشترط العشر قال في البحر المراء بالاشتراط
 الاشتراط في حصول السنة والا فتترك الكل لا يضر
 عندهم **وبالغ** في ارض المقودة ان لم يكن صائما
 والا لا بالغ حفظا للصوم عن العساة ويجوز ايضا
 من ادخال الاسبع مبتلة لانه يفسد الصوم **فاذا**

فرغ

فاذا فرغ من الاستنجاء بالماء غسل يديه **ثامنا**
ونشف **معدنة** قبل القيام ليلا تجذب المقعدة
 شيئا من الماء اذا كان صائما ويسحب لغير الصائم
 فنمشف المقعدة حفظا للشوب عن الماء المستعمل
 فان قلت **اذا استنجي** بالماء لا بد من مجاوزة الماء
 المخرج عا لبا لتنجس الماء اول الملافة فيشكل
 حينئذ بما سبق من ان الغسل بالماء احب فاما
 ان يقال الحكم بالاستنجاء مفيد بعدم المجاوزة
 بقربية قوله وان تجاوزا وكان قد رادهم وجب
 ازالة الماء وان زاد على الدرهم افتريت غسله
 اذ هو شامل لما كانت المجاوزة بسبب غسلها
 بالماء او يقال الحكم بالاستنجاء بالنسبة للاستنجاء
 الذي هو غسل موضع الخوف فقط واما غسل المتجاوز
 فليس هو من مفهوم الاستنجاء علي ان افتراضه
 الغسل وجوه من تحصيل المستحب وبه لا يغير
 المستحب فرضا كغسل الواجب من النجاسة فانه
 لا بد من الشيوع المفضي لغرضية الغسل مع انهم
 لم يجعلوه باختيار طرد الشيوع فرضا هذا ما ظهر
 لي في الجواب عن هذا الاشكال ولم اجد من ينه
 عليه بقي ان يقال لم ينعرض المصم لبيان الاستنجاء
 المذكور وتبينه ان ياخذ ذكره بشماله ما رايه علي
 نحو حجر ولا ياخذ بيمينه فان اضطر جعل الحجر
 بين عقبيه وامر الذكر بشماله فان تقدر امسك

لمجي حتى يكون الاستنجاء باي يمين **فصل فيما يجوز**
 به الاستنجاء وما يكره لا يجوز كشف العورة للاستنجاء
 لحرمة والفسق به فلا يتركبه لا قامدة المسنة ويمسح
 المخرج من تحت الثياب بنحو حجران تركه صحت الصلاة
 بدونه واذا تجاوزت النجاسة يخرجها وزاد المتجاوز
 بانفراد علي قدر الدرهم وزاد في المتجسدة ومساحة
 في المايعة لا تنقص معه الصلاة لزيادته على الفور المعق
 عنه اذا وجد ما يزيله من ما بيع او ما وجبت الازالة
 من غير كشف العورة عند من يراه تحذرا عن ارتكاب
 المحرم بالقدر لم يمكن كذا ذكره المؤلف وقوله عند من
 يراه اي من الانس اذا لا يجد مكانا خاليا عن المجت
 واما الملايكة المحظية فيغارقونه كذا ذكره شيخنا
 كما اذا لم يزد المتجاوز الا بالضم الى ما في المخرج فلا يضر
 تركه لان ما على المخرج ساقط الاعتبار وكذا اذا كانت
 مقعدة كبيرة وكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم
 يتجاوز المخرج فانه يمسح عنه اتفاقا كما في البحر معللا
 بانهم اتفقوا على ان ما في المقعدة ساقط لكت حكي الزيلعي
 اختلافا بين الفقيه ابي بكر وابن شجاع فعند الفقيه
 لا بد من الماء وعند ابن شجاع يكفي بالجر قال وبتناخذ
 ومثله في النهر غير ان ما عراه الزيلعي لا يكره عراه
 في النهر لابن شجاع بقي ان يقال ظاهر صنيع المؤلف
 ان المتجاوز اذا لم يزد على قدر الدرهم لا يفترض غسله
 من غير خلاف وان كان بحيث لو ضم ما في المخرج يزيد

علي

علي قدر الدرهم وليس كذلك لانه عند محمد يفترض غسله
 ولهذا قال العلامة ملا مسكين بعد قول المتن ويعتبر
 القدر المانع ورا موضع الاستنجاء ما نصه قيد به لان
 النجاسة لو كانت اقل بحيث لو ضم هذا الي موضع الاستنجاء
 بصيرا اكثر من قدر الدرهم يكفي الاستنجاء عندهما وعند
 محمد يفترض غسله انتهى ثم ما ذكره المصنف هنا من عدم
 جواز كشف العورة لاجل الاستنجاء مطلقا وان تجاوز
 مخرجها وزاد المتجاوز علي قدر الدرهم هو الصواب خلافا
 لما سني عليه المصنف في حاشية الدرر حيث قيد المخرج
 من كشفها بما اذا لم يتجاوز مخرجها معللا بانه حكم
 بالوجوب فيه قال فيقتضي ولو ادعي الي كشف العورة
 انتهى وليس كذلك فقد ذكر العلامة نوح افندي ما نصه
 المستنجي لا يكشف عورته عند احد للاستنجاء فان كشفها
 صار فاسقا لان كشف العورة حرام ومزكك الحرام فاسق
 سواء كان النجس مجاوزا للمخرج او لم يكن مجاوزا وسواء
 كان المجاوزا اكثر من قدر الدرهم او اقل من درهم غير هذا
 فقد سهرى قال في مينة المصلي الاستنجاء بالما افضل
 ان امكنه من غير كشف فان لم يمكنه يكفي الاستنجاء بالاجار
 اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم قال الشارح
 الفاصل الحلبي لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو ان اذا
 كانت اكثر من قدر الدرهم يجوز لكشف اصلا الخ ووجه
 صيرورته فاسقا لا كشف حتى فيما اذا كان المجاوزا اكثر
 من قدر الدرهم وكان يحال لا يمكنه ازالة بدون الكشف

مع ان الازالة في هذه الحالة مفروضة ان لستن المورة
منه عنده وغسل الجا وزحالة كونه لا بد اعلي قدر الدم
ما موربه والمني راجع على الامر حتى استوعب النهر
الازمان ولم يقتض الامر التكرار واعلم انه لا يصبر
فاستفا بكشفها للاغتسال او التفرغ **ويكره الاستنجاء**
بعظم وروث لما في بعض سراج المصابيح **اذ هب عنا**
الاذي يخرج الفضلات التي لوحبت في الجسم **مستحبة**
وعافني بانها خاصية الغذاء الذي لو امسك كله اخرج
كل جميعه لكان مظنة الهلاك **فصل في احكام الوضوء**
وهو يضم الواو ومن الوضوء وهي الحسن والتطافه
تغزل وضوء الرجل اي صار وضوءا وتوضات للصلاة
ولا يقال توضيت وبعضهم يقول وبالفتح الما الذي يتوضا
به وفي شرع غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس عيني
وقدمه على الغسل لان الله تعالى قدومه عليه ولانه
جزء منه وكثرة الاحتياج اليه **اركان الوضوء اربعة**
وهي فرايضه الاول منها غسل الوجه والغسل اسالة
الماء على المحل بحيث يتقاطر واقله قطرتان في الاصح
فلا تكفي الاسالة بدون التقاطر وعند ابي يوسف يجزي
اذا سال على العضو وان لم يقطر قبيل ان تاريله انه سال
قطرة او قطرتان ولم يترار كعزاه في النهر الي الذخيرة
وهذا فيه نظر لما يلزم على التاويل من رفع خلافاي يوسف
لان التارك وهو تتابع القطر ليس بشئ ايضا عندهما
وحد الوجه طولا من مبداء سطح الوجه **سواء كان به**

تشمز

تشمز ام لا والجبهة ما اكتشفه الجبينات **اي اسفل**
الذقن وهي مجتمع لحبيبه واللحي منبت اللحية
فوق عظم الانسان لمن ليس له لحية كثيفة قال النعمان
وفي حقه الي ملا في البثرة من الوجه انتهى **وهنا**
ما بين شحمتي الاذنين والبياض الذي بين العذار
والاذن يفرض غسله في الصحيح وعن ابي يوسف
سقوطه بعد نبات اللحية وقد استفيد من قوله في التثنية
والدر ما بين شحمتي الاذنين عرضا عدم افتراض
غسل شي من الشحنتين فتايل لا بد من غسل شي من
الشحنتين لان ما لم يتم الغرض الا به فهو فرض مثل مجازي
وتختلج بلا شبهة وما استدل به غيره صالح هنا ونخبه
التمام بدون غسل شي منها مكابرة وانكار لمحموس
حصوله بدون ما ذكر بان جعل علي الشحنتين ما يمنع وصول
الماء الي شي منهما كشمع وعوه ولا سند له في قول المص
هنا في شرحه ويدخل في الشحنتين جزء منهما الاتصال
بالغرض لانه لا بد من قطع ما على افتراض غسل جزء من
الاذنين لان الاتصال بالغرض موجود في الايدي والارجل
ايضا فكان دخول جزء منهما ضرورة لان الاستيعاب
لا يتحقق غالبا وانه كالمراقق والكعبين لا يتحقق
استيعابهما غالبا الا بغسل جزء من الساق والعضد فكان
الدخول بحكم ضرورة افتراض الاستيعاب مع غسل
الاقتصار على المفروض كذا ذكره شيخنا **والثاني غسل**
يديه الي مفرقيه ولو خلق له يدا فلويبطش بهما

غسلها ولو با حرمها فهي الاصلية في غسلها وكذا
 الزايدة ان ثبتت في محل الفرض كما صبح وكف في يدي
 والا فما حازي محل الفرض غسله وما لا فلا كيت يندب
 در بقصر في **الثالث غسل رجليه مع كعبيه** خلافا
 لفرق المراد بالكعب **ههنا** الخضم الثاني اي المرتفع
 في جانب القدم لا كما رواه هشام عن محمد انه المنفصل الذي
 في وسط القدم عند مفصل الشراك لانهم ذكروه ان هذا
 من هشام ولم يرد محمد تفسير الكعب بهذا في الطهارة
 وانما اراد في المحرم اذا لم يجد نظيلين انه يقطع خفيه
 اسفل من كعبيه ملامسكين فان قيل متابلة الجمع
 بالجمع في الآية تقتضي كون الواجب على كل واحد غسل
 يده ورجل ايمين **بانه** يجوز ان يثبت غسل الاخر
 بدلالة النص او فعل الرسول عليه السلام المنقول
 بالتواتر لا الاجماع لانه ثابت في عهد الرسول والاجماع
 بعده در زوارده عليه ان مواظبته عليه السلام على
 الغسل ان كانت مع الترك احيانا تفيد السنية وان
 كانت بدون الترك اصلا تفيد الوجوب دون الفرضية
 واجاب العلامة الواسطي بان المراد ليس اثبات الفرضية
 بمجرد فعل النبي صلى الله عليه وسلم بل المراد ان الآية
 مجزئة وفعل النبي صلى الله عليه وسلم التحقق ببيانها
 فتثبت الفرضية بالآية كما قالوا في مقدار الناصية
 مع ان ثبوته بخبر الواحد وثبوت ما تحت فيه بالتواتر
 انتهى ومنه يعلم سقوط ما اعترض به المولف على صاحب

الدرد فقال في حاشيتها ان فعل الرسول المنقول عنه
 بالتواتر لا يلزم منه ثبوت فرضية غسل الرجل الاخر
 كما في المضمضة نقلت متواترا عن الرسول وليست
 فرضا انتهى ومحصل الجواب ان المراد من فعل الرسول
 هو الذي لحق ببياننا لجملة الكتاب لا مطلقا فكان افتراض
 غسل الاخرى بالكتاب لا بفعل الرسول والتحقيق انها
 مطلقة لا مجزئة فالحق ان يقال ان اليدين والرجلين
 جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين وان كانت اربعة فالمراد
 من اليدين وان ومن الرجل الرجلان نوح افندي ووجه
 كون الآية مطلقة ان الايدي والارجل ذكرت مطلقة غير
 مقيدة بالمفرد او المثنى فانصرف للكامل منه وهو اليدين
 والرجلان جريا على ما هو القاعدة في ذكر المطلق فان
 قلنا ان الايدي والارجل ذكرت بالآية بصيغة
 الجمع فكيف يدعي فيها الاطلاق الشامل للمفرد قلنا
 هذا السؤال منشاوه الغفلة عما سبق من مقابل الجمع
 بالجمع تقتضي الانقسام على الاحاد فان قيل قلنا الجرح
 في ارجلكم متواتر فمقتضي الجمع بين القرائين اما
 التخيير بين الغسل والمسح كما قال به بعضهم ارجل
 المنصب على حالة التحق والمجرى على حالة التحقق كما قال
 به بعضهم قلنا قرأة الجرح طاهرها مرة واحدة بالاجماع لان من قال
 بالمسح لم يجعل مغيبا بالكعبين فيكون الجرح بالجوار كما في حجر
 ضرب خرب ونظيره كثير في القرائن والشعور در المراد
 بالبعض الاول وهم القائلون بالتخيير بين الغسل والمسح

بالاجماع
 بالاجماع

هم الشيعة وبالبعض الثاني الغايل بحمل قراءة النص
 علي حاله التحفي وقراءة الجري علي حالة التحفي هم اهل
 السنة والجماعة والركن **الرابع مسح ربيع واسمه حديث**
 لمغيرة انه عليه السلام مسح علي ناصيته وليس هذا
 من زيادة علي الكتاب بخبر الواحد لان الكتاب بحمل
 قال تحفي الخبر بيان وهو حجة علي الشافعي في تجويزه
 وفي ما ينطلق عليه اسم المسح وعلي ما لك في رويته
 مسح جميع الراس فرضنا فان قلت يرد علي ما ذهب
 اليه الامام الشافعي من انه يلتقي بادي ما ينطلق عليه
 اسم المسح سواء حصل لم قلتم ان البيا في ومسحوا
 بروسمك للتبعض ولم يقولوا به فامسحوا بوجوهكم
 في اية التيمم قلت هذا سأل الشيخ شمس
 الدين الهروي الشيخ جلال الدين البلقيني بنا علي
 ما فهمه من ان البيا في بروسمك للتبعض فاجابه بان
 لا نقول به وليس في عبارة الشافعي ما يدل عليه وسرد
 له عبارة الام وقال هي في الموضعين للصاق لكن قام
 الدليل في كل اية علي ما هو حكمها واراد بالدليل في جانب
 مسح الراس ما ذكره في الام حيث قال **ودلت السنة**
 علي انه ليس علي امر مسح الراس كله انتهى واقول في
 ٢ **سند لا يفي لاكتفاء بالسنة علي لاكتفاء بادي ما ينطلق**
 عليه اسم المسح نظر ظاهر لان الوارد في السنة مسح الناصية
 فان قيل الخبر يقتضي بيان عين الناصية والمردعي
 ربيع غير معين فلا يوافق الدليل الملول قلت الخبر

يحمل

يحتمل معنيين بيان الحمل وبيان المقدار وخبر الواحد
 يصلح بياناً للحمل الكتاب والاجمال في المقدار دون الحمل
 لانه الراس وهو معلوم فلو كان منه المراد المعين لزم نسخ
 الكتاب بخبر الواحد عيني والمسح لغة امور اليد علي
 الشئ وعرفا صابغة اليد المبثلة المضمومة ولو باصابع
 مطرا ويلل باق بعد غسل علي المشهور لا بعد مسح الا
 ان يتقاطروا ولو مد اصبع او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع
 الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما ولو ادخل راسه الا
 او خفيه وهو محدث اجزاء ولم يصير الماستحلا اتقا
 علي الصحيح وروى البحر معزيا للبدائع ومقتضي التقدير
 بالربيع انه لو مسح علي ناصيته ولم يتبعه ربيع لا يجزيه وبه صرح
 لا سبيحا بي لكن اختيار القدوري والرخي والطاوي
 ان المسح علي الناصية يجزيه وان لم يبلغ الربيع وذكر العلامة
 ملا مسكين ما نصه وفي رواية مقدار ثلاثة اصابع من
 صفار اصابع اليد وهو الصحيح ويعتبر ذلك القدر طولا
 وعرضا كذا في الحيواني نقلا عن الشرح انتهى وقال في
 البحر واما رواية ثلاث اصابع فقد ذكر في البدائع انها
 رواية الاصول وفي غاية البيان انها ظاهر الرواية وفي حجة
 الدراية انها ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين من
 اصحابنا وصححها في شرح القدوري وقال في الظهيرية
 وعليها الغتوي ووجهها بان الواجب الصاق اليد والاصا
 بع اصلها والثلاث اكثرها وللاكثر حكم الكل ومع ذلك
 فهي غير المنصورة رواية ودراية اما الاول فلنقل المتعذر من

وراية الربع واما الثاني فلان هذا من قبيل المقدور
 التشريعي وفيه يعتبر بين قدره والحج وحمل المسح
 ما فوق الاذنين لا ما نزل عليهما ولا يصح المسح على
 الزوايب المشدودة على الراس **فصرع** في تشريح
 اليها بنية براسه وجع ولا يستطيع المسح عليه
 سقط فرض المسح **وسببه استباحة** اي ارادة
 فعل ما لا يحل **الا به** من صلاة ومسح مصحح وطواف
 وهو اي حل الاقدام على الفعل متوضيا **حكمه** النبوي
 وحكمه الاخر في الثواب في الاخرة اذا كانت
 بنيت وهذا حكم طاعة وشرط وحويده اي
 التكليف به واقتضاه **ثم ابعد العقل** او لا حظا
 بدونه والبلوغ لعدم تكليف القاصر وان توفق
 صحة صلوات عليه **ولا مسلام** اذا لا يخاطب كانه
 بغيره الشرعية كما ذكر المصنف في تشرحه وهذا
 بالنسبة للمصحيح من مذهبا والا فالعراقيون
 من ايمتنا يقولون بان الكافر مخاطب بفروع الشرع
 وبه قال الامام الشافعي والتمرة تظهر في زيادة
 عقوبة الكافر عليها عند العراقيين لا عند غيرهم
 والغدرة **عالي** **استعمال** **الماء الطهور** لان ففده
 ينفي الغدرة **الكافي** لجميع الاعضاء القليل الذي
 لا يتغير مرة واحدة **وجرد** كعدم اذا لا بادة في استعماله
وجرد الحديث اذا لا يلزم المتوضي بخديده
 الوضوء وعدم الحبيص **والنفاس** بانقطاعها

لتمام

لتمام العادة **وسيق الوقت** لانه مخاطب بدخول
 الوقت موسما فاذا اضاف الوقت لزم الخطاب
 حينئذ مضيقا **وشرط صحته ثلاثة** **اولي** **عمق**
البشرة **بالماء الطهور** حتى لو بقي مقدار راس البرة
 لم يصبه الماء من الغرض غسله لم يصح الوضوء **الثاني**
انقطاع ما بينا فيه من حبيص **او نفاس** لتمام العادة
وحدث فلا يصح التشروع في الوضوء حتى يتيقن
 بزوال رشح البول كما سبق **والثالث زوال ما**
يمنع وصول الماء الى الجسد كشمع وشحم بخلاف
 وسومة تحت الزيت فانها لا تمنع **فصل**
 في تحمة احكام الوضوء لما لم يقدم الكلام على
 اللحية ذكره فقالت **حجب** يعني بغيره **غسل**
ظاهر اللحية الكثرة وهي التي لا تزي بشرتها من تحتها
 في اصح ما يقتضي بدلائلها قامت مقام البشرة فتقول
 الغرض اليها وفي قول المولف يفترض غسل ظاهر
 اللحية الكثرة اشارة لما صرح به في الحديث **ان لا يجب**
ايصال الماء الى ما تحتها من بشرتها **انما** **قادر** **يجب**
 اي يفترض **ايصال الماء الى** **تشرع اللحية الغليظة**
 في المختار لمقتضى المواجبة بها وعدم غسلها وقيل يستلزم
 لا يقدم كالمواجبة بالنيات **ولا يجب ايصال**
الماء المسترسل من الشعر عن **داود** **الوجه** لانه
 ليس منه اصاله ولا بدلا عنه ورايت بخط شيخنا
 ما هو اقود من هذه العبارة حيث قال ولا خلاف

الي

بهم

ان المستقرسل لا يجب غسله ولا مسحه **والكسح**
 انتهى ولا يجب ايصال الماء الي ما **انكم من الشفتين**
عند الانضمام المعتاد لان المنضم تتبع للمغم في الاصح
 وما يظهر تتبع للوجه ولا باطن العينين ولو في
 الغسل للضرر ولا داخل فرجة برئت ولم يمتصل
 من قشرها سوى خرج القبح لعدم خروجه عن حكم
 الباطن بهذا القدر للضرورة **ولما نصبت الاصابع**
بغسل لا يصل الماء بنفسه الي ما بينهما **وطال الظفر**
فقط لا غلة ومنع وصول الماء الي ما تحتها **او كان في المحل**
ما يمنع من وصول الماء الي ما تحتها **او كان في المحل**
ما يمنع من وصول الماء اليه كعجين وشحم ورمص بخارج
 العين بتقريبها **وجب** اي افترض غسل ما تحتها
 بعد إزالة المانع **ولا يمنع الدود** اي وسخ الظاهر
 فترى ما كانت او مصر يا في الاصح فيصح الغسل مع وجوده
 واعلم ان ما ذكره المؤلف **حيث** جعل العجين من قبيل
 المانع موافق لما حزم به في الدرا لمختار خلافا لما في
 النهر **حيث قال** كان في الظاهر طين او عجين فالغسل
 على انه مستغرق ويؤكد او مودنيا فغرسه في صلب
 النهر في عدم المانع بين الطين والعجين وفي جعله
 العجين غير مانع كالطين نظر ظاهر فالصواب
 ما ذكره المؤلف الموافق لما في الدرا **ولا يمنع خد البعير**
 ونحوها كونه في الذباب **وصول** الماء الي البدن لشفوه
 فيه لتلته وعدم لزوجه **ولا ما عاي ظفر الصباغ**

و لو

من الصبيغ

من الصبيغ للضرورة وعليه الفتوي **ويجب تحريك**
المخاض الضيق في المختار لانه يمنع الموهل ظاهر
 وكذا يجب تحريك القوط يعني في الغسل والقطر
 ما يعلق في الاذن والمعتبر غلبة الظن فان غلب
 على ظنه وصول الماء الي الثقب لا يتكفل با دخال
 عود ونحوه في الثقب لان المريح مدفوع ولو صوره
 غسل شقوق رجله جائز اي صحيح **امرا** الماء على
 الدوا الذي وضعه في الشقوق للضرورة **ولا يباد**
 الغسل ولو من جنابة **ولا المسح** في الوضوء على موضع
 الشعر بعد حلقه لعدم طهر حدث به **وكذا** لا يباد
 الغسل بقص ظفره **وشا ربه** لما ذكرناه من عدم
 طهر حدث وان استحب الغسل في الدرا لمختار
 با عضا به شقاق غسلكه ان قدر ولا مسحه **ولا يباد**
 ولو بيده ولا يفتر عاي الماتيم ولو قطع من المرفق
 غسل محل القطع **فصل** في سنن الوضوء
 ذكر السنن بعد الفراغ بين ايها الا انه لا واجب له والا
 لذكر منها ما اما الوضوء لنفسه فقد يكون فرضا
 وواجبا ومندوبا كما سيذكر المؤلف في فصل علي حدة
 والسنة لغة الطريقة ولو سببة واصطلاحا الطريقة
 المسددة في الدين من غير لزوم عاي سبيل الواطية
 وهي الموكدة ان كان عليه السلام تركها احياها
 واما التي لم يوافق عليها فهي المندوبة وان اقتربت
 الواطية بوعيد لمن لم يفعلها فهي للوجوب فلا يبر

لا عنكاف في العشر لا حية من رمضان لا نو عليه السلام
 واظلم عليه من غير ترك فمقتضاه الوجوب لكن لما لم
 ينكر عليه السلام علي من يعتكف كان ذلك منزلا منزلة
 الترك حقيقة لا يقال يرد علي تعريف السنة التراجيح
 فانها سنة لمواظبة الخلفاء الراشدين لان التعريف
 المذكور غير شامل لها لانا نقول يمكن ان يولد بالمو
 ما هو اعم من الحقيقة والحكمة لانه عليه السلام بين
 العذر في التحلف وهي خشية ان تفرض علينا **يسن**
غسل اليدين الي الرسغين في ابتداء الوضوء
 والرسغ المفضل الذي هو بين الساعد والكف وبين
 الساق والقدم سواء استيقظ من نوم ام لا ولكنه
 اكد في الذي استيقظ واذا لم يمكنه امالة الا ان يدخل
 اسناب يسره الخالية عن نجاسة محقة ويصب على
 علي كفه اليماني حتي ينقيها ثم يدخل اليماني ويفسل
 يسره واستزاد علي قدر الضرورة فادخل الكف صار
 الماء مستعملا كذا ذكره المولي وهو مخالف لما في الخاتمة
 ونقصه احدث او الحجب اذا دخل يده الماء لا يغترل
 وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء وكذا اذا وقع
 الكون في الحب وادخل يده الي المرفق لا يصير الماء
 مستعملا انتهى وتعيينه في الخاتمة بالاعتراض ان
 بنيتها يغيبها اذا نوى الغسل بصير الماء مستعملا
 وبه صرح في الدر حيث قال **فلو ادخل الكفان الماء**
الغسل صار الماء مستعملا وان اراد الاعتراض لا انتهى

واعلم

واعلم ان المحكوم عليه بالاستعمال عند ردة النسل
 هو المملوك في يده لا كل الماء فظهر ما علي المولى من
 الموازنة **فمن** ما سبق من التقييد بان لا يكون
 يسره نجاسة محقة بغيره ان كانت فانها
 علي وجه لا يتجسس الا نافر من وشرح بها العلامة ملا
 مستكين قال شيخنا فان لم يغدر علي ذلك تيمم وسلي
 ولا عادة عليه واعلم ان فرضيته ازالة النجاسة
 عن يده لا مانع ان يعتبر فيه ما ذكر من الغدير وهو
 قوله علي وجه الخاف يلزم من تنجس الانا تنجس
 ما فيه من الماء وهو حرام لكونه اسرا فاحيث كانت
 الماء موقوفا علي من يتطهر به ومنه ما المدا رس
 فما ذكره بعضهم من ان ازالة النجاسة علي وجه لا يغني
 الي تنجس الانا لا تظهر فرضيتها وعلوها الي يعقوب
 بانثاقه نظروا التسمية ابتداء وفي المحيط وفي
 كون التسمية سنة فلا ركن في ظاهر الرواية ما يدل
 علي اخلا ادب وفي الهداية الاصح سنة مستحبة
 لعدم مولا طيبه عليه السلام عليها بدليل ان عثمان
 وعلي احكي ومنه عليه السلام ولم ينقل التسمية
 وحديث لا وصي لمن لا يسم بحول علي بن الفضل
 وجماله علي نقي الصحة فاسد للزوم معارضة خبر
 الواحد الكتاب وجوب الطاعة ما ثبت
 بالحد يث بل بمواظبة عليه السلام وما قاله
 بعض سراج الهداية من ان حديث الطاعة

مشهور ومردود بانه لو كانت مشهورة كانت لعيب
 الفاخرة فربما لجوانا لزيادة علي النص بالمشهور
 في غاية البياض لكنت قال العيني بعد نقل كلام الهدية
 وكيف يكون الاصح انها مستحبة وقد وردت احاديث
 كثيرة تدل على منبذتها علي ان جماعة من الظاهرة واسما
 واحمد في روايتهم ووجوبها ثم المتبادر من التسمية
 لفظ لبسم الله الرحمن الرحيم وقيل انه الا فصل لكن بعد
 التقدمة وذكر الزاهد ان جمع بينهما ولو كبراهل
 واحمد كان منفيما للسنة اي لا صلها وكما لها بما سبقت
 ولو تسي التسمية في الا بتدائم تذكر وسهي لا يكون
 انبا بالسنة بخلاف الاكل والفرق ان الوضوء عمل واحد
 والاكل اعمال وهذا انما يستلزم تحصيل التسمية في
 باقي الاكل استدراك ما فات وفي السراج انه يأتي بها
 ليلا يجلو ومنوه عنها قالوا انها عند غسل كل عضو
 مندوبة ولا تنافي بين هذا وبين ما مر من انه عمل
 واحد فهو وجهه انه عمل واحد من حيث انه لا يثاب
 علي بعضه فلا يثاب في انه اعمال من حيث الافعال الفعل
 كذا ذكره شيخنا وشار المولى بقوله ويسمى قبل
 الاستنجاء وكشف العورة اي وقبل كشف العورة في الاصح
 اي ما ذكره في غاية البياض من انه يسمى قبل الاستنجاء
 لانه ملحق بالوضوء من حيث انها طهارة وبعد لانه ابتداء
 الطهارة **والسواك** ووقته المستنون في **ابتدائه** وهو
 الاظهر علي ما ذكره الزيلعي وعلمه بقوله لان السنة ان
 يستاك عند ابتداء الوضوء وتقبه في الترويان وقته

كما

كما في البدايع وغيرها قبل الوضوء لكنت الذي في المبسوط
 لشيخ الاسلام والخفة وجزم به في الفتح وغيره انه
 عند المضغ يتم السواك يجي بمعنى الشجرة التي
 يستاك بها وبمعنى المصدر يعني الاستنياك وهو المراء هنا
 فلا حاجة الي تعدد استعمال السواك دور وهو من سنن
 الوضوء عندنا لا من سنن الصلاة فتحصل فضيلته لكل صلاة
 اداها بوضوء استاك فيه لكنت رجع الزيلعي انه مستحب
 لانه ليس من خصائص الوضوء قال في الفتح وهو الحق
 وكذا يتدب لاصفرار لیسن وتغيير لاجة وقراءة قرآن
 وقيام من نوم واقله ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسفل
 سمياه ثلاثة ويندب اسأكه بيميناه وكونه لينا
 مستويا بلا عقد ويستاك عرضا لا طويلا ولا مضطجعا
 فانه يورث كبر الخيال ولا يقبضه فانه يورث الباسوا
 والسنة في كيفية اخذه ان تجعل الخنصر من يمينك اسفل
 السواك تحتها والبصر والوسطي فوقه واجعل الاهام
 اسفل راسه كذا ذكر المولى في حاشية الدرر وذكره
 ايضا في شرحه ولا يمسده فانه يورث الموي ثم تغسله
 ليلا يستاك به الشيطان والملك يتروم مقامه للمرأة
 مع القدرة عليه ومنا فعه وصلت خفيف وثلاثين
 منعمة ادناها ما طة الادا واعلاها تذكر الشراوة
 عند الموت نهر من فوايده انه يستد اللثة ويحذر
 البصر ويبطي بالشيب ويسرع بالمشي علي الصراط
 وبالجملة فهو شفا لما دون الموت **دروفي** الدرر تنبأ

للمقوي نوي خيره في الاستيلاء عرضا وطولا فقال
 وسنته السواك بيمينه كيف شأ بقى ان يقال
 ما سبق من قول المصنف في المزج ويندب امساكه بيمينه
 محال لما ذكره نوح افندي حيث قال انه لم يرد من
 السنة تعيين اليمين اذ غاية ما حرم الله عليه السلام كان
 بحجب التيامن في امره كله حتى في ظهوره وترجله
 وتشميله وهذا امر مفيد المداة بتشفه اليمين من فقه
 وليس فيه ما يمين كونه بيده اليمين واستظهر انه
 يمسكه بيده اليسرى معللا بان من باب ازالة الاذي
 بخلاف اليمين فانها معدة لما شرف **وعند فقده** او فقد
 اسنانه او لضرر بغيره **بإصابع** او بجزء خشنه
 قال المولف في حاشية الدرر ويحصل له ثوابه **المضضة**
 وليس ان تكون **ثلاثا** وكيفيه ان ياخذ كفا يتمضمض
 بيمينه ويستنشق باليسرى الاخر ثم يفعل ثانيا
 وثالثا كذلك ملاسكين وعكسه لا يجزيه في السنة
 والفرص في الحياكة وما في الصبر فية من انه يصير ابتيا
 بالسنة فتراده اصل سنة المضضة ومن نقاده اراد
 السنة فيها ابي بخدي الميا كذا في حاشية الدرر للمولف
 والفرق ان الغم ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي
 مستعملا بخلاف الانق وحده المضضة استيعاب الماء
 جميع الغم يميني مع الادارة والمج كذا ذكره السيد الحموي وهو
 ظاهر في ان المج شرط في المضضة وليس كذلك على الاصح
 وانما هو افضل فقط كما ذكره المولف في حاشية الدرر

سنتناق

سنتناق اصطلاحا ايصال الماء الى المارث يعفي
 مع الاستنشاق المارث ما لا من الانق **وتنبت**
المبالغة في المضضة وهو ايصال الماء الى اسنانه وفي
الاستنشاق ايضا وهو ايصاله الى ما فوق المارث
غير العاصم لمحدث بالغ الا ان تكون صابرا فالمبالغة
 في المضضة والا يستنشاق سنة اخرى خلافا لفرع
 زاده فقد رده عليه شيخنا بصريح كلام الزيلعي والبحر
 والنهر وبيد في الاصح **تخليل اللحية الكثرة** وهو قول
 ابن يوسف **بكف ما من اسفلها** والتخليل تفريق الشعر
 من جهة الاسفل الى فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثا
 وابو حنيفة ومحمد يفضلانه لعدم مواظبته عليه السلام
 ولانه لا كمال الفريز وداخلها ليس بحلاله ورجح في المبسوط
 قول ابو يوسف لكث في قول المولف من اسفلها بالنسبة
 للمتن وقوله **من جهة الاسفل** بالنسبة للشرح موا
 لانه تنبع فيما ذكره العلامة ملاسكين وسنته **تخليل**
 لحيته من جهة الاسفل اذ هو متعقب وكذا ما ذكره
 ملاسكين ايضا في جانب تخليل الاصابع حيث قال
 ثم طريق التخليل ان يخلل بخنصر يده اليسرى فيبدأ
 بخنصر رجله اليميني ويختم بخنصر رجله اليسرى وعزاه
 الى القنية متعقب ايضا ولهذا قال في المصالح لم
 تنبت هذه الكيفية عنه عليه السلام وما في الدراية
 من ان الخبر ورد كذلك الله اعلم به ومثله فيما يظهر
 امران في السنة مقصورة واقاد الحلي انه جازم

من رواية ابن ماجه التخليل بالحنصر اما كونه حنصر
اليسري او من اسفل فالله اعلم به كما في التمر عن الفتح
ومنه يعلم ان التعقيب بالنسبة لكل من كيفية تحليل
الحية والاصابع فتقوله اما كونه حنصر اليسري يتعلق
بكيفية تحليل الحية والمخاض **لانه لا اعتراض**
عليه المولف بالنسبة لتحليل الاصابع اذ لم يقيد به بالكيفية
التي ذكرها ملامسكين لكن عليه الملاحظة من جهة قوله
في جانب تحليل الحية لا يتقيد بكونه من جهة الاصغر
واعلم ان تحليل الحية انما يطلب بالنسبة لغير المحرم
وكيفية تحليل الاصابع في اليد اذ خال بعضها في
بعض وفي الرجلين باصبع من يده اي اصبع كان
ويكفي عنه اذ خالها في الما الجارب ومحوه **ويسن**
تثليث الفسل لكن الاولي فرض والثانية سنة
والثالثة اكمال للسنة وقيل الثانية والثالثة
سنة قال في الفتح وهو الحق وصح في السراج انهما
سنتان **واستيعاب الرأس بالسنة** مرة واحدة
كمسح الجيرة والتيمم وما ورد من تثليثه محمول على
تحقيق الاستيعاب وما ورد من نقود الما محمول
على قلة البلة وقال الشافعي بمسح ثلاثا ياخذ
لكل مرة ما هو رواية عن ابي حنيفة ملامسكين
وذكر قاضي خات انه لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة
ولا ادب وفي الخلاصة التثليث بمياه بدعة وقال
البعض لا بأس به انتهى والاوجه انه يكرهه قال في الكافي

التثليث

التثليث يعني بمياه يقربه من الفسل ولو بدله بد
كره فكذا اذا قربه منه كذا في الحلبي الكبير **ومسح**
الاذنين ولو بها الرأس لتقله عليه السلام الاذان
من الرأس فان اخذها ما جديدا مع بقا البلة كانت
حسنا لا يقال ينبغي حينئذ انه اذا اقتصر على مسح
الاذنين اجزاه عن فرض مسح الرأس لان كونه الاذنين
من الرأس ثبت بالحديث وفرضية مسح الرأس
ثبتت بنص الكتاب وما ثبت بالكتاب لا يتادي بها
ثبتت بالحديث للزوم الزيادة على الكتاب بخبر الواحد
ويعمل بجوز وكلامه في كيفية مسح الاذنين اذا اراده
بها الرأس ولا يظهر ان يصنع كفيه واصابعه على مقدم
رأسه ويجهدهما الى قفاه علي وجد يستوعب جميع
الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعه ولا يكون الما مستوعبا
بهذا لان الاستيعاب بما في احد لا يكون الا بهذا الطريق
كذا ذكره الشارح تعالى وايضا لم يكن الما مستوعبا
لانا لما دام في المصنوع فقد انتفقوا على عدم استعماله
كما في الدرر واذا خال الاصابع في صمغ الاذنين ادب
وليس سنة ملامسكين والذ لك وهو ان يمسح يده
على المصنوع بعد غسله وانما كونه سنة لانه عليه السلام
واظب عليه ولم يكن فرضا لان الله تعالى امر بالفسل
مطلقا عن شرط الذك كذا ذكره الشارح وليس مراده
المواظبة مطلقا بل المواظبة المفروضة بالشرع في بعض
الاحيان كما سبق في محله والذي رايته بخط شيخنا ان الذك

مستحب في الوضوء وفي الغسل علي ما هو المذهب قال
 وقالوا انه مستحب في المرة الاولى وختمت به لسبقها
 انتهى ثم رايتم المصريح باستحباب ذلك في الدور
 المختار عند قول المتن لا ذلك في الكلام علي بيان
 كيفية الغسل ويسن الاول بكسر الواو اي المتابعة وهو
 ان يغسل العضد الثاني قبل جفاف الاول في زمان
 معتدل وقيل ان لا يشتغل بينهما بعمل اخر بغير عذر
 بان فرغ اما ان قلب الاثنا فذهب لطلب غيره وما
 انتبهه فان كان لا بأس به قال العلامة المحوي ولا
 تتحقق المدة الا لا بعد غسل الوجه انتهى وفيه
 تأمل اذ ما ذكره انما يتجه ان لو كانت المدة معتبرة
 في جانب فرج الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر
 ويسن **النية** وهي لغة عزم القلب علي الفعل واصطلاحاً
 توجه القلب لايجاد الفعل جزئاً ما وكيفيتها ان يتوي
 رفع الحدث او اقامة الصلاة او يتوي الوضوء او
 امتثال الامر قال الشيخ قاسم مراطبة النبي عليه السلام
 علي النية عند الوضوء لم ار له شاهداً نقلها الا من قوله
 عليه السلام عن نفسه ولا من قول صحابته عنه وكلها
 علي ما في النهر عند غسل الوجه وبجاءه ما في الاشياء
 من قوله وينبغي ان تكون عند غسل اليدين ليناً
 ثواب السنن ويؤيده ما في الاشياء من قوله وينبغي
 ان تكون عند غسل اليدين ما ذكره نوح افندي حيث
 قال وانما قال البدر بالنية ولم يقل النية كما قال غيره

اشارة

اشارة الي ان محلها ابتداء الوضوء فيقولها يا ولي الله
 ويستدعيها الي غسل الوجه الذي هو اول اركانها
 هذا الاظهر لان ما تقدم بدونها لا ثواب فيه فينبغي
 تقديمها فروع النية في الوضوء بسور الحمد او
 بسورة التوحيد بشرط تحرر عن مزح المجمع والتلفظ بالنية
 مندوب والاصح ان الوضوء الثاني عنها لا ثواب فيه وان
 ما لم تكن النية في الوضوء بشرط لعدم تعليله صلى الله عليه
 وسلم الاعرابي مع جهله فلو كانت فرضاً لعلمه بخلاف التيمم
 لان النية ما مور بها فيه لقوله تعالى فتميموا صعيداً طيباً
 اي فافقدوا وقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات
 اما ان يجعل علي المقاصد او علي حذف مضاف اعجب
 كما لها ويسن **التزقيب** في الوضوء كما نص الله تعالى في
كتابه كذا ذكره المؤلف وهو مخاف لما ذكره في ايضاح
 الاصلاح من ان المراد بالتنصيص من قبل الشارع لما
 بين التزقيب المستنون بفعله حيث واظب عليه كان
 فعله اذ ان فصلاً من قبيل السنة الفعلية لا للتنصيص
 في اية الوضوء لا منها خلوع عن الدلالة عليه عندنا فان
 قلتم ليس ذكره في النص المذكور من تنبأ قائم
 بل في التزقيب في الذكر لا يدل علي التزقيب في وجود
 ولذلك لم يتمسك المتألف به بل يتمسك بحرف العاوند
 عليه بانها داخل في المجمع لا في غسل الوجه وحده
 ولا يخفى ان مبني الاحتجاج علي ان يكون وضع العاوند
 للتنقيب بدون الفصل ولم يثبت ذلك كيف كان

كذلك لما صح الفصل بين القصد الى الصلاة والوقوف
 بعمل اخر الحق وهذه السنة مؤكدة في الاصح وينبغي
 ان يكون واجبا للمواظبة ولا بد عليه السلام حين
 سأل عن البداية بالصفا والمروة في السبي قال بدو
 بما بدا لله به والبدا بالصفا واجبة والعبادة كعمود
 السقف وبحث فيه في النهر فيلجم وليس البداية
بالميا من جمع ميمنة خلا في الميسرة لقوله عليه السلام
 اذا توضا ثم ما بدو بهما ينكم وصرف الامر عن الوجوه
 بالاجماع علي استحبابه ولما في اللتب الستة كانت
 عليه السلام يجب التيامن في كل شي حتى في
 طهوره وقنمائه وترجله ونشائه طهه والتشميل
 لبس الثعلين والترجل تشريح الشمر والتيامن
 سنة في البيوت والرجلين ولو مسح الا اذ نيت
 والمحدثين وهي من مساهل الامتخات فليطه الى
 عصمين فلا يستحب فيهما التيامن واعلم ان التيم
 احتلن كلامه فتارة جعل التيامن سنة وتارة
 جعله مستحبا وهو الموافق لما في متن الكثر وليس
 البداية بالفصل **من ورس الاصابع** في البيوت والرجلين
 لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الفصل
 فتكون منتهي العمل كما فعله عليه السلام ويبين
 البداية في المسح من مقدم الرأس ويبين مسير الرقبة
 عبارة ملاستين والمختار ان مستحب وفي المحيط
 كان الفقيه ابو جعفر يقول انه مستحب به اخذ

أكثر

الثر العلماء وفي الخلاصة الصحيح انه ادب ومسح
 الملقوم بدعة انما **وقيل ان الاربعة الاخيرة**
 التي اولها البداية بالميا من **مستحبة** وكان وجهه
 عدم ثبوت المواظبة وليس مسلما **قصة من ادب**
الوصو اربعة عشر شيئا وزيد عليها قد وصلها
 في **الخرائيت ابي نيف** وستين وبين الادب بالثفل
 لانه زايد علي الفرض وبالمستحب لان الشارح عليه
 وبالمندوب لان الشارح بين ثمانية وبالنظير لان
 فاعله متبرع به ومقتضي كلام الشارح عدم الفرق
 بين المستحب والمندوب فيما فف ما عليه الاصليين
 ومن ثم قال في الخبر بر ما لم يعاظم عليه مندوب
 ومستحب وذكر في شرح النقاية ما مقتضاه كون
 المندوب اهم من المستحب حيث قال المساجب عند
 الفقهاء ما فعله عليه الصلاة والسلام مرة وثلاثة اربع
 والمندوب ما فعله مرة او مرتين نفيا للجواز ويرد
 عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله وما جماله
 فغيره للمستحب جعله في المحبة تنزيها للمندوب
 والا وفي ما ذكره الشارح تنبها للاصليين من عدم الفرق
 بينهما **الجلوس في مكان مرتفع** تحذرا عن الما المستعمل
 والمراد حفظ الثياب عن الما المستعمل كما ذكره اكمال
 لا بقيد الجلوس في مكان مرتفع **واستقبال القبلة**
 في غير حاله الا استنجا لكون الدعاء اليها ارجي للقبول
 وحمل الا فالصغير علي يساره والكبير الذي يغتفر

منه علي يمينه كذا ذكر الشئ وعدم الاستعانة بغيره
 الا لعذر واستعانت عليه السلام بالمغيرة لتعليم
 الجوامع وعدم التكلم بكلام الناس بلا ضرورة لا
 يتفعله عن الادعية المأمورة بها **والجمع بين نية**
القلب وفعل اللسان لتحصيل العزيمة **والدعاء**
بما لما تقرر عنه عليه السلام وعن الصحابة والتابعين
 قال الهندي وغيره ولم يثبت منه الا الشهادتان
 بعد الفراغ من الوضوء **والتسمية عند غسل كل**
عضو او مسح وتركها ما ذكره الشارح من الادعية
 عند غسل اعضا الوضوء لما قد مر من السراج الهندي
 في منزه المعاني من انه لم يثبت منها شي الا الشهادتان
 وما دخال خنصره في صماخ اذ نية مبالغة في المسح
 وتخريك خاتمته **والراسع** مبالغة في الغسل واما
 الضيق فان عام وصل الى الماء استحب تخريكه والا اقتصر
 والمضغطة والاستنشاق باليد اليمنى لشرعها
 والامتناع باليسرى لامتثالها **والتوضي قبل**
دخول الوقت مباداة للطاعة لغير العذر
 لان وضوءه ينتقض بخروج الوقت عندنا ولو خوله
 عند زفره بها عنه ابو يوسف قال العلامة الحلبي
 وعندي انه من اداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود
 لفعل الصلاة وهذا احدي المسائل الثلاثة التي
 انفصل فيها الفصل من العرض الثانية ابراهيم
 افقنا من انظاره الثلاثة الدوا بالسلام افضل من

والاثنان

والاثنان بالشهادتين بعده فانت قلتم ما الحكمة
 في ان الرجل يسير بسببائه الى السما عند التلغاة
 تكلم في الشهادتين قلتم **وذكر في بعض الفتاوى**
 ان الله لما ادخل ادم عليه السلام الجنة اعطاه
 تاج الدولة ولباس الكرامة وامطاه نور محمد صلى الله
 عليه وسلم وتنورت الجنة بنوره حتى ان ادم عليه
 السلام راى الجنة من اولها الى اخرها ببركة ذلك
 النور فتعجب من ذلك ولم يستغفر ذلك في موضع من
 بيوت حتى ذهب من جهته الى كتفه الايمن بقدره
 الله فتعالي ومن كتفه الى راسه سبابة ورفع ادم سبابة
 وراى ذلك النور فرأى حجاب الملك والعرش والكرسي
 وارواح جميع الخلايق ببركة نوره عليه السلام فصار
 اصلا لاولاده المعبودين من ذلك الوقت الى يوم
 التناد ولم يسميت سبابة لانها سبب وبقية ذلك
 النور قد ما في علي المقدمة **وان يشرب من فضل الوضوء**
قايما مستقبل القبلة وان شاقا عند الالة عليه السلام
 يشرب قايما فضل وضوئه وما من منم وبكره الشرب قايما
 الا في هذين وهما كراهية لتزويد الامرطي لا مرد يجب
 ولا يشرب ما نقيبا ورخص للمسافر وضوءه عليه السلام
 يشرب قايما في غير منم ولو وضوءه لعله تغلبا للمجوز
 وعن ام ثابت قال **سئل** رجل علي عليه السلام من قربة
 معلقة فقلت ابي فيها فقطمته للبركة به **وان**
يقول اللهم اجعلي من التوابين اي الراغبين عن

كل ذنب يقال تاب العبد لربه اذا رجع وتاب الله عليه اذا قبل تقبلة واجعلني من **المستمررين** اي المتزجين عن الغواحيش وقدم ذكر المذنبين التائبين علي من لم يذنب ليدل بيقظ التائب من الرخصة ولا يعجب المتظمر بنفسه **فصل** في التكررات **ويكره المنعوني سنة** الاشراق في التكررات ومنها الزيادة علي الثلاث لربها التمر والمملوك كرامة تحريم اما الموقوف علي من يتطهر به ومنه ما اندرس خرام **والتفتير** هو التعليل فيه لتقوية السنة وما ذكره الشارح في بيان التفتير حيث قال جعل النسل مثل المسح فيه نظا لانه اذا كان له لا يجزيه اصلا لتوقف وجبه الغسل علي الاسالة ولا وجبه دلها في المسح ولو اقتصر علي قوله التفتير بيت السنة اي بان اقتصر الفصل علي مرتبة لكانا صوابا ويكره ضرب الوجه لانا في شرف الوجه فليلقه برفق اليه **ويكره التكلم** **بكلام الناس** لانه يشعله عن الادعية كذا ذكره المولف في شرحه ولا يخفي ان غير ملايم لما قدمناه عن السراج الهمداني في شرح المغني من انه لم يثبت شي من الادعية سوى الاثبات بالشهادتين بعد الفراغ منه **والاستغناء بغيره** لقول عمر ربيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغني ما لو شرب فبادرت استغني له وقال له يا عمر

فاني

فاني لا اريد ان يعينني علي صلاة احد من غير **عذر** لان الضرورات تبيح المحظورات فكيف بالذي هو غير محظور وعن الدبري لا بأس به فاستلخادم كان يصيب علي النبي صلى الله عليه وسلم وتلقين **المسح بما جدي** ولما قدم سبب الوضوء بشرطه وحكمه وركنه ذكر وصفه علي حدة فقال **فصل** في صفته ينقسم الوضوء علي ثلاث اشياء **افقسام الاول** **فرض** والمراد بالعرض هنا الثابت بالقطعي **ويشتر** ما يطلق العرض ما يفتقر الحيوان بنوثة وهو الفرض عملا لاعلماء ويسمي العرض الاجتهادي **علي المحدث** **المصلاة** **ولا يغسل** لان الله لا يقبل صلاة من غير طهارة وهو يفتح الطهارة قال بعضهم الاجود الضم وكذا الصلاة **الجماعية** لانها صلاة وان لم تكن كاملة **وسجدة** **التلاوة** **ومس الغزلان** ولو ايد مكتوبة علي درهم او حايط لقوله تعالى لا يحسبه الا المطهرون **مس البياض** او الكتنا بة وهو الصحيح خلافا لمن قال مس البياض لا يكره وكذا لو كان مكتوبا بالغارسية يحرم مسه اتفاقا علي الصحيح والقسم **الثاني واجب للطوف بالكعبة** لقوله عليه السلام الطواف بالبيت مثل الصلاة ولما لم يكن صلاة حقيقة لم تقف صحة علي الطهارة فاذا كان محدثا صح ولزمه دم في الواجب وصرفه في التطوع **القسم الثالث مندوب** في احوال كثيرة كمن الكتب

الشرعية والنوم على طهارة وإذا استيقظ منه أي من
نومه والمداومة عليه بآثار كانت كلها أحاديث متضمنة
والوضوء على الرضوخ من المنزلة بآثار أيضا إذا التزم
بجلسه أو لم يتغير ولا يبالأول عبادة والأدب
أسرا إذا حقه الحلي وقيد بالوضوء لأن الفضل
على النسل والتيمم على التيمم يكون عبثا وبعد
عنبة وهي ذكرك الخاك بما أكره في غيبته وكذب
ولا يجوز إلا في نحر الحرب واصلاح ذات البين واهنا
الأهل ونجاسة هي السماوية بنقل الحديث من قوم
إلى قوم على وجه الإفساد بينهم وبعد كل خطيئة
والنساء تشترق فيجوز الوضوء بكسر الذنب وقهره
خارج الصلاة لأنها حدث صورة وغسل ميت وحمله
لقوله عليه السلام من غسل ميتا فليغتسل ومن جماعه
فأبى عنه إذا ذكره الله وفي وجه الاستدلال بالحديث
بالسنة لقوله عليه السلام من غسل ميتا فليغتسل
تأمل لأن الحديث يقتضي كذب الاعتساف
من غسل الميت وبه صرح الحلي في شرحه الكبير
على أن الميتة لا تغسل ميتا سيما في ولوقت كل
صلاة لأنه أكمل لسانها وقيل غسل الجنابة ليرود
السنة به والمجيب عند إرادة الأكل وشرب وتوم
ومما ورد في الوضوء والغضب لأنه يطفيه والغضب
قرآن وحديث وروايت تخطيها لشرقيها ودراسة
علم وإذا اتت قامة الخطبة ولو خطبة كاح وريارة

النبوي

النبوي صلى الله عليه وسلم تخطيها لحضرة ووقوف عرفة
لشرق المكاتب فيها الله تعالى الملائكة بالواقفين
بها والسعي بين الصفات ثمرة كاد عبادة السعي
ويشرف المكانين وكل لم جزر يقول بعض الأئمة
بالوضوء منه والمخرج من خلفنا العلماء كما إذا سئل امرأة
أر فرجه ببطون كفه لتكون عبادة ثم يحججه بالثقات
فصل في نواقض الوضوء لما فرغ من بيان الوضوء
شروع في بيان نواقضه والنقص في الأجسام أبطالها
وفي غيرها أحراجها عما هو المطلوب فقل حقيقة في الأول
بجاء في الثاني بجامع الإبطال وقيل تشترط والمطلوب
من الوضوء استحالة الصلاة بنقض الوضوء الثاني عشر
شيئا ما خرج من السبيلين وإن قل سوا المعتاد وغيره
كالرودة والحصى الأبرج والقيلاب الذكر والفرج
في الأصح لأنه اختلاف لا مرجع وإن كان رجاء لا نجاسة
فيه ورجع الدبر ناقصة لأن بها عوى النجاسة
لأن عينها نجسة على الأصح ورجح الغضاة ينقض
احتياطا والمخرج يتحقق بظهور الملة على رأس المخرج
ولو إلى الغلظة على الصحيح وينقضه ولادة من غير
روية دم ولا تكون نقسا في قول أبي يوسف ومحمد
أحد وهو الصحيح لتعلق النجاس بالدم ولم يوجد
وعليها الوضوء للوطوبة وقال أبو حنيفة غلبها
الغسل احتياطا لعدم خلوه عن قليل دم طاهر ونجسه
في الغناوي وبه أفاد الصدر الشهيد وينقضه نجاسة

مسائلة من غيرهما اي السيلين لقوله عليه السلام
 الوضوء من كل دم سايل والسيلان في السيلين بالظهور
 علي راسهما وفي غير السيلين يتجاوز النجاسة الي محل
 يطلب تطهيره ولو نزل باقل ينقص دم سايل في داخل
 العين الي جانب اخر منها بخلاف ما صلب من الانف
 وقوله **كدم وقبح** اشارة الي ان ما الصد يدنا فخرج النثر
 والسرقة والاذن اذا كان ثمر من علي الصحيح وينقص
في طعام او ما وان لم يتغير وعلق اي دم جامد وان كان
 ما ينقص وان لم يمسح الغم عند اي حنيضة خلافا لمحمد
 وابو يوسف مضطرب لهذا اذا كان صاعدا من الجوف
 وما اذا كان نازلا من الراس لغرض قل او كثيرا اتفاق
 اصحابنا عيني **او مرة** اي صفرا **اذا املا الغم وهو**
 اي ملي الغم **ما لا ينطبق الغم عليه الا بتكلف** بان يكون
 بحيث لو لم يتكلف لخرج منه ملامستين **وجميع متفرق**
التي اذا اتخذ سببه يعني اذا كان الغي متفرقا ولو جمع
 يصير ملي الغم بجمع ان اتخذ السبب وهو الغثبات
 فان فاسته ثانيا والثالثا قبل مسكون النفس من الغثبات الاول
 كان السبب متخذا فيجمع وان فابعد كان متخذا فلا يجمع
 وهذا قول محمد وقال ابو يوسف بجمع ان اتخذ الجالس
 سوا كان السبب متخذا ولا ولا يصح قول محمد ملامستين
 وما تم النائم ان نزل من الراس فهو طاهر اتفاقا وكذا
 الصاعدا من الجوف علي المفتي به وقيل ان كان اصفر
 او منتنا فربما نجس وينقصه **دم غلب علي البذاق**

وساواه احتياطا ويعلم باللون فالاصفر مغلوب وقليل
 حمرة مساو ويشترطها غالب وذكر ملامستين ان اذا
 اذ اخرج بقوة لنفسه ينقص ولو كان مغلوبا ومعني
 لو انه خرج بقوة نفسه ان يخرج مع الرقيق غير متخرج
 به ثم قال وان يترك فان خرج من بذاق دم فان عليه
 البراق لا ينقص وان غلب الدم ينقص اما اذا تساوى
 فينقص احتياطا وكذا الحكم فيما اذا اخرج من اسنانه دم
 مخلوط بالبراق **تنبيه** ذكر في شرح الرقاية لعبد
 الشريعة ان الاسنان اذا عصرت فخرجت من الخارج وكانت
 بحال لو لم يعصر لم يتجاوز لم ينقص وضوء وبه صرح الزيلعي
 وغيره وعلمه بان يخرج لا خارج بنفسه ومتنزه انه لو
 منه بنفسه لم ينقص فانه كالعصر في انه يخرج لا خارج
 بنفسه لكن في المحيط لو مصت اللقمة غصت اسنان
 حتي امثلات من دمه انتقص لانه مجاوز وقد اشكل
 وجه الفرق بين العصر والمص لان العلة في عدم الانتقاض
 موجودة في صورة المص فان العلة كما سبق انه لم يخرج
 بنفسه بل اخرج وهذا محقق في صورة المص موافقا
 لما في المحيط وغيره فعليه بالفر الصحيح وان لم يقل به
 فعليه بالنقل المعتمد الصريح حموي عن بعض الفضلاء
 واقول لا اشكال لان ما ذكره شارح الرقاية وصرح به
 الزيلعي وغيره مبني علي الفرق بين الخارج والمخرج
 وما في المحيط مبني علي انه لا فرق بينهما في النقص وهو
 الصحيح وفي الدرر عن البرازية انه المختار لان في الخارج

خروجاً فنصار كالمصد وفي القنع عن الكافي انه لا يصح وعقد
 القنستاني وفي القنية وجامع الفتاوي انه لا يشبه اب
 الاستبه بالنصوص بما ية والراجح دابة فيكون استغنى
 عليه والحاصل **صل** ان القائل بعدم النقض في العصر
 يقول بعدمه ايضا في المص والقائل بالنقض في المص يقول
 به ايضا في العصر ولا اشكال انما يتحقق ان لو قال شخص
 بالنقض في احدهما وعدمه في الاخر حتى يطلب منه وجه
 الفرق ولم يقول بذلك احد واذا كان كذلك فما المحصة ناقض
 عليه هو الصحيح من عدم الفرق بين الخارج والمخرج
 وعالي مقابله لا ينقض لان الخارج من لونه الانسان اما خارج
 بنفسه او يخرج بواسطة شيء وليس شيء اخر ينفرع
 عليه ما ذكر الشيخ حسن في رسالته من عدم النقض
 بما يخرج منها مدعيان ان مجرد رتبته وما ورد من النقول
 لا يستفاد منها ما ذكره ثم راجعت الرسالة المذكورة
 فرائيه ذكر اخر تفصيلا محصلا انه اذا لم يبسل بقوة
 بقوة نفسه فهو ظاهر لا ينقض الوضوء ولا يجس
 التنجس وان كان الخارج من المحصة له قوة
 السيلان بنفسه يكون ذلك الخارج السائل نجسا
 ناقضا للوضوء ويلزم غسل ما اصابه من الثوب ولا يلزم
 صاحب الصلاة حال سيلانه فانه ناقض للوضوء
 نجس ولا يصير به صاحب عذر لان صاحب العذر هو
 الذي لا يقدر على رد عذره ولو بالربط والحشو الذي
 ان الذي يجمع خروج النجس الخ وقوله ان كان له قوة

السيلان

السيلان بنفسه نقض ولم يبسل بقوة نفسه
 لا ينقض ظاهر علي القول بالفرق بين الخارج والمخرج
 ثم ان رواية العلامة الشيخ عبد الغني التابلسي
 نقل عن الينا بسيع مخرج القنوي ان الماء الصافي
 الخارج من النقطة لا ينقض ثم ذكر ان الحسن روي
 عن ابي حنيفة انه اذا خرج ما صا لا ينقض وعزي
 لخزانة الفتاوي انه لو سال عن النقطة ما لا ينقض
 ونقل عن شمس الايمية الحلواني في هذا القول سعة
 لمن كان له جوري او جرب فسال عنه ونقل عن والده
 في مخرجه علي مخرج الدور انه حلي خلافا في ما النقطة
 ثم قال والحاصل **صل** ان مسيلة النقطة تختلف فيها
 وعدم النقض رواية كما ذكرناه وينبغي ان يحكم بهذه
 الرواية في ذي المحصة وان ما يخرج منها لا ينقض
 وان تجاوزنا الى موضع بلحقه حكم التطهير اذا كانت
 ماصا فيها وعزي للكا في ان النقطة بفتح التاء
 الجوري اما غير الصافي بان كان مخلوطا بدم او قيح
 او صديد فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز
 العصاة ولا لم ينقض مادامت المحصة والورقة
 في موضع التي معصية بالعصاة وان امتلات دما
 او قيحا ما لم يبسل من حول العصاة او ينفذ منها
 دم او قيح سائل واما ظهوره من غير ان يبجل او ذها
 فليظهر ذلك من المخرج لنفسه وهو غير ناقض الى اخر
 ما ذكره وذكره ايضا ما نصه لو حل العصاة بذا واخرج

الورقة في الحرقه فوجد ما اوقبجا المولا الربط لسال
 في غالب طوله انتقص وسنه في الحال لا قتل ذلك
 تكون القبا سة الغسلت عن موضعها اما قبل حلقها
 فالجاسة في موضعها لم تنفصل وهل يصير صاحب
 عذر ينبغي ان يصير معذرا اذا كان وضعه للحمية ضروريا
 بان كانت نزعها يصير الحرقه وان اطلعت به على ما اذا
 لم يمكنه قطع السيلان حقيقته بوحده ولو بالربط
 والقربنة على ذلك نضرجه في رسالته الاخرى يا
 مني امكنه قطع السيلان يخرج من ان يكون معذورا
 مساو كان المانع من السيلان رباطا وحشوا حتى لا يجرى
 ذلك عليه واستدل بما في جامع الفتاوى من ان المستأمن
 اذا امكنها حبس الدم لزمها وتكون كالاصحى بخلاف الواقع
 المحر حيث لا يبرأ عنها وصف كونها ايضا وان امكنها
 حبس الدم وبهذا التقرير يتقام ما على العلامة الشرنبلالي
 من الماخذه لمجرمه بعدم النقص وعدم ذكره الخلاف
 مع ان عدم النقص مجرد رواية بشرط ان يكون الخارج
 ما صافيا بقى ان يقال ليس النقص بالتصادف والحجامة
 ومصر العلقه من قبيل ما يتفزع على التفرقة بين الخارج
 والمخرج لان النقص بهما متفق عليه بقيد وجود السيلان
 بعد سقوط العلقه فان سقطت ولم يسيل شي فغبي
 فنقص وعدمه الخلاف المعروف المفعول على التفرقة
 بين الخارج والمخرج كما يستفاد من حاشية العلامة نوح
 فندري وينقصه نوم **لنتمكن فيه المقدمة** يعني المخرج

من لا رصت كنوم مضطجع او منزوح ومنكب على وجهه
 ومستلق على قفاه ومريض بياض مضطجعا بالاجرة
 على الصحيح وليس النوم هو النافض بل ما لا يجله عنه
 التاجم فاقيم السبب الظاهر مقامه كما في السفر ونحوه
 وينبغي ان يكون عينه نافضا اتفاقا فيمن بد النفلات
 ربح واذا نعد النوم في الصلاة قامت كان في قيامه او
 ركوعه لا ينتقص وان في السجود انتقص وتبطل
 صلاته وان لم يتعد بنا مقايما او رعا او ساجدا لا
 ينتقص في ظاهر الرواية قاله قاضي خات والتقييد
 في النوم يخرج النفس وهو قليل النوم لا يشتبه عليه
 اكثر ما يقال عنده كذا ذكره المصنف في حاشية الدرر
 معزيا لقاضي خات وذكر المؤلف في شرحه ما يفيد ذلك
 وقال في البحر وفيدل النوم لان النفس مضطجعا لا
 ذكر له في المذهب والظاهر انه ليس بجحد وقال
 ابو علي الدقاق قد واو علي الرازي ان كان لا يفهم عامة
 ما قيل عنه كان حديثا كذا في شرح الهداية **تنبيه**
 النوم في حقه عليه السلام ليس بناقص ولهذا اورد
 ما في الصحيحين انه عليه السلام قام حتى نفخ ثم قام
 الي الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث اخر ان عبيد
 تنامان ولم ينام قلبي واعلم ان غيره من الانبياء كذلك
 خلافا لما يظهر من قوله في الزهر من الخصائص ان نومه
 عليه السلام غير ناقص ولهذا قال في كشف الرموز
 ومقتضى كونه من الخصائص ان غيره من الانبياء ليس

كذلك وافقوا **تخصيصه** عليه السلام لا للاحتراز على
 بنية الانبياء بل بقوله بالنسبة الى الاعمال وخود **قال** في
 منفرج التنوير والعقد لا ينقض كنوم الانبياء عليهم
 السلام وهل ينقض اغماؤهم وعشيتهم ظاهر كلام الميسر
 نعم انتهى على انه لا خصوصية للنوم بل غيره من النواقض
 كذلك ولهذا استورد عليه شيخنا بعبارة الغرض في
 حيث قال ولا تنقض من الانبياء عليهم السلام فلا حاجة
 الى تخصيص النوم بعد النقص وحينئذ يكون وضوهم
 تنزيها للاسم وقول الغرض في ولا تنقض من الانبياء
 عليهم السلام يستثنى من الاعمال والغشي بوليها سبق
 من الميسر واصرح منه ما وجدته بخط شيخنا حيث
 قال ونوم الانبياء عليهم السلام لا ينقض واغماؤهم
 وعشيتهم ناقض والحاصل ان ما ذكره الغرض في
 من تعميم عدم النقص بالنسبة لما عدا الاعمال والغشي
 ولا يلزم ان يكون كلامه منافيا لما سبق عن الميسر
 وينقضه **ارتفاع مقعدة ناييم قبل انتباهه وان**
يستغل على الارض في الظاهر ولو سقط من قعوده
 فعند الامام ان انتبه قبل ان يصل جنبه الارض او مع
 وسوله لا ينتقض واعتبر محمد الانتباه قبل مزايعة
 المقعدة قال في النهر واختلاف الترجيح وينقض اغماؤهم
 وهو حلي التجريد اذ في القلب او في الدماغ بطلان
 الغروي المذكرة والمحركة عن افعالها مع بقاء العقل
 مغلوبا انتهى وظاهر ما في القاموس ان الغشي

منه وهو المانع لما في حدود المتكلمين الا ان الغشا
 يفرقون بينهما فالأطباء **وجنوده** يزيل الحجب
 ويزيد الغيوب وظاهره ان العتمة غير ناقض وبه
 صرح في النهر وسبق التمرح به عن شرح التنوير
 لحكمهم على العبادة بالصحة منه وان لم يكن مطفا
 بها لا لحاقه بالصبا الا ان عقله قد زال وتصوره يختل
 الحلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم **وسكر**
 اي السكر من النواقض وحده ان يدخل في مشيئة
 اختلال واختار الصدر المشيئة ان لا يعرف الرجل من
 المرأة قال في النهر ولم ار في كلامهم النقص بطل الحشيشة
 اذا دخل في مشيئته اختلال وينبغي النقص في عقد
 العقد اي انهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر منها زجر
 له انتهى وتنقضه **فهذه بالغ في صلاة فان ركوع**
وسجود ولو نغمد الخروج بها من الصلاة فلا فرق في
 النقص بالتهمة بين العهد السهل وان حاله الصلاة
 مذكرة وانما قيد بالسالم لانها انما صارت حدثا لكونها
 جنائية فاحتمل في حال المناجاة وفعل الصبي لا يوصف
 بالجنائية فيعمل فيه بالمقياس ولهذا لا تكون تهمة
 الناييم في الصلاة حدثا في الصحيح لسقوط معنى الجنائية
 بالنوم وينفذ عليه ما نقل عن شيخنا ابن ابي عمير
 في صلاة قايما او ساجدا ثم تهت لنفسه صلاة ولا
 يفسد وضوءه لهذا اثنى الفقيه عبد الواحد وقال
 الحاكم ابو محمد الكوفي تسدت صلاة وضوءه جميعا

وبه اخذ عامة المتأخرين كذا في ملا مسليق واستفيد
منه اتمرا قولان مرجحان والفتاوى تارة تبطل طهارة
الاغتسال وتبطل طهارة الوضوء في ضمنه قال في الزهر
وهو الذي رجحه المتأخرين وسهل الطلاق التيمم وبه
صرح المشي وخيره فالريعي وفيد بالفتاوى وهي ما تكون
مسموعة لانه لا يخبر انه احتراز عن الصلح وهو ما يكون
مسموعا له دون جبرانه فانه يبطل الصلاة لا الطهارة
وعن التيمم وهو ما لا يكون مسموعا أصلا فانه لا يبطلها
واحترازها كما مده اي فان الركوع والسجود لا ينافيان
حد ثل في صلاة الجنازة وكذا في سجدة التلاوة وامت
يحدث وقوله ولو تعدل الخزوج بها من الصلاة اي بعد
ما فقد القعود الاخير ولم يبق عليه الا السلام لو جرد
في حرمة الصلاة كما في سجدة السهر والصلاة صحيحة
لتام فزعمها في ذلك واجب السلام لا يضر في لصحتها
المباينة الفاحشة من التواقض ولهذا قال المولى
ومس فخرج بذكر من نصب بلا حابل يعني اذا با تشدها
مجردين وانتشرت السد ولا في فزجه فزحها النقض
وضوءه عند ذلك وهو رجع خلا فالجهد وما في العقايق
من تعجب فتنادوا فاد كلامه نقض وضوءها ايضا
وبه صرح في الفتاوى وكذا المباينة بين الرجل والعلامة
وكذا بين الرجلين والمرأتين وظاهر الروايات عدم
اشتهاءهما سدة الفرجين واشتراطهما في التواد
وهذا الظاهر وقال الا سبيحاي وهو الصحيح **فصل**

في بيان

في بيان ما لا ينقض الوضوء ذكره نسا وان علم صحتها
وحصره بالعد تقريبا على المتعلم فقال **عشرة اشياء**
لا تنقض الوضوء **سوز دم لم يسيل عن محله** لانه لا يكون
خارجا بل ظاهرا ولا يتنجس ما اصابه جامدا كانت او
سائبا عند ابي يوسف وهو الصحيح وذلك كالتي
والدم اليادي الغير المتجاوئ حتى لو اخذ بقطنة والقي
في الماء القليل لا يفسده وعن محمد في غير رواية الاصول
انه نجس قال الخوادي والفتوي على قول الثاني فيما
اذا اصاب وعلى قول الثالث فيما اذا اصاب المايعات
وسقوط لحم من غير سيلان دم لطهرته وانفصال
الظاهر لا يوجب الوضوء **كالعرق المدي الذي يقال**
ريشته بالفارسية فانه لا ينقض وقوله المدي نسبة
الي المدينة الشريفة لكثرة بها وهو بثرة تظهر في
سطح الجلد تنجس عن عرق يخرج كالوددة شيئا فشيئا
وسببه فتقول غليظة **ومن هنا خرج دودة من جرح**
واذن وانق لعدم نجاستها والرطوبة التي بها ليس
قوة السيلان بخلاف خروجها من الدبر واعلم ان النقض
با اعتبارها عليها من قليل النجاسة وهو حدث في السيلاني
دون غيرها كذا قيل ومقتضاه عدم النقض اذا كانت
جافة وليس كذلك ولهذا علله في البحر باستصحابها
قليل بلة وتولدوها من النجاسة وكذا لا ينقض
الوضوء **مس ذكر** او دبرا او فزج سوا كانت ذكره
او ذكر غيره ولو بباطن كغدة ويستحب له غسل يده

ان كان مستنجيا بغير الماء وحديث بسرة ضعفه جماعة
 حتى قال يحيى بن معين ثلاثة احاديث لم يسمع عنه
 عليه السلام حديث مس الزكر ولا تكاح الا بولي وكان مسكر
 حرام وقال الطحاوي لم نعلم احدا من الصحابة اغتني بالوضوء
 من غيرين عهد وقد خالفه اكثرهم عيني وقد ينقضه
 ايضا مس **امرأة** ونسب لاية بن عباس بالجماع وهو
 ترجمان الغراني وهو المرافق لما قاله اهل اللغة قال
 ابن السكيت لمس اذا قدت بالمرأة يراد به الجماع
 فتقرب العرب لمس المرأة اي جامعها ويؤيده ما
 قالت مريم ولم يمسسني يقرب ووجه التاميم
 ان لا يفرق بين المسس والمسس فها بمعنى واحد
 في اللغة ومنها في **لا بجملا** النمل لا يمسس بالجماس
 لانه من اعلى المعدة ومنها في **بلم ولو كثير** لانه لرج
 لا يترخله الخجاسة خلافا لابي يوسف في الصاعد
 من الجوف عيني ومنها **تأيل** ناسم احتمل زوال
 مستعدة وتوم متراك من الارض ولو مستند
 الى شيء لو اقبل المستند اليه **سمعت علي التاهر**
 من مذهب ابي حنيفة فيها اي في هذه المسئلة
 والي قبلها **وتوم مصل** لو راعا ان ساجدا على جهة **المسنة**
 بات ابدى ضيعيد وجا في بطنه عن تحذية ولما التوم
 ساجدا خارج الصلاة تنقضني كلام صاحب النهر
 لا اتفاق علي التشرط كون علي الهيئة المستومنة
 ويدخل تحت لا طلاق ما لو تعمد او لا وهذا ظاهر

الرواية

الرواية وفي الخاتمة لو تعمد في السجود فسدت
 لا الركوع قال في الفتح وكذا في قيام المسكة فيه بخلاف
 السجود **باب ما يوجب الاغتسال** يعني
 الغسل وهو بالضم اسم لغسل تمام الجسد والفتح
 اقصع علي ما نقل عن النووي لكنه كره ما لك انه
 حيث اريد به الاغتسال فانضم هو المختار في النهر
 وجه ان مضموم العين اسم مصدر الاغتسال وفتحها
 مصدر الثلاث المجرد وفي البحر عن المقرب الغسل
 بالضم اسم من الاغتسال وهو غسل تمام الجسد واسم
 لما الذي يغتسل به ايضا ومنه في حديث ميمونة فوضت
 له غسلا **يفترض اغسل** بواحد يحصل للانسان **من**
سبعة اشياء اولها خروج المني **في ظاهر الجسد** اذا انفصل
 عن منقري **بشهوة** من غير جماع كالاختلام وفكر وخطر
 وعبت بذكره ولذا لك ان كان اعرب لتسكين الشهوة
 ويجهل اسما بلام ولا يكون ما جاورا ذكره عن ابي حنيفة
 وتقييده بقوله من غير جماع ليتصور كون وجوب الغسل
 مضافا الى خروج المني اذ في الجماع ايضا في الوجوب العيب
 نوازي الحشنة وان لم يخرج المني والمرأة كالرجل
 لا يلزمها الغسل اذا احتلمت الا اذا امرت الماء في ظاهر
 الرواية وقيل يلزمها الغسل من غير روي الماء اذ وجد
 اللذة لان ماها ينزل من صدرها الى رحمها واستغني
 بذكر الشهوة عن ذكر الدفق لا يستلزمها فان لم تؤميد
 الشهوة لا غسل عليها والشرط وجود الشهوة **عند**

انفصاله من العصب لا دواء حتى يخرج الى الظاهر
خلافا لابي يوسف والثرثرة تظهر فيما اذا امسك ذكره
حتى تسكنت شهوته ثم سأل ويقتضي بقوله ابي يوسف
في الصنف اذا خاف الرية او استنجى وما نقله المنصرون
عن قاضي خات من عدمه اعادة الصلوات المأصنية
وفي المستقبل الا يصلي حتى يقتسمل عند ابي حنيفة
وعنه خلافا لابي يوسف فالخاص **ل** ان الفتنة
في الصنف على قول ابي يوسف لا على قولها لا فرق فيه بين
الصلوات المأصنية والمستقبلة على ما عليه الجمهور
وعلى ما في المنصور من الفتوى على قول ابي يوسف
في الصلوات المأصنية التي صلاها مع خوف الرية وعلى
قولها في صلوات مستقبله للامن من الرية كذا حرره
شيخنا والمنصور من مخرج المسعودي للدراسي المحقق
ابي منصور السيجستاني ولو اغتسل بعد ما بال
في نام او مشي فخرج منه بنية امني ولم يكن ذكره منتسلا
لا يجب الغسل احبا لان البول في النوم والمشي يقطع
مادة الشهوة وكذا لا بعيد الصلاة التي صلاها بعد الغسل
لا بد قبا مزوج ما تاخذ من امني اتفاقا وقيدا متريا لكثير
في المجتبى واطلقه كثير والتقييد اوجب لان الحضور
والخطوتين لا يكون منهن ذلك ومنها **ق** ابي حنيفة
ا وقد رها من مخطوعتها في احد سبيلي ادمي حرم
فيلزمها الغسل لو مكث في يد الرافق تتلقا ويلزم
بوطي صغيرة لا تشتهى وله يقضها لانها صارت ممن تجامع

ف

في الصحيح وذكر لمعه حاشية الدور عن البحر والضم
حكى في المراج خلافا في وطى الصغيرة التي لا تشتهى
فمنهم من قال يجب مطلقا ومنهم من قال لا يجب مطلقا
والصحيح انه اذا امكن الابلاج في محل الجماع من الصغيرة
ولم يقضها فهي ممن يجامع مثلها فيجب الغسل التبري ولو
لم تذكره بخرقة وارلج ولم ينزل فالاصح انه ان وجد
حدارة الفرج واللذة وجب الغسل والا فلا والاحوط
وجوب الغسل في الوجهين ثم الوجوب عليها مفيد بما
اذا كان الفاعل ادبيا فخرج ما لو كان جنبا وان اتاه مزار
ووجدت من اللذة ما تجده لو جامعها زوجها كان قبده
انكسار بما اذا لم تزلما فان راته وجب كانه احتلام قال
في البحر وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انه لا يوجد
الا بلاج ولا يظهر هذا الا شغرا الا اذا لم يظهر له في
صورة ادمي **ق** منها **اذا زال المني بوطي مبتة او مبهمة**
المنصور الشهوة وهذا المخرج محترز التقييد بقوله سبيلي
دمي حي وما لم ينزل يجب الغسل ولا ينتقص به الوضوء
بعضا فلا يلزم الا غسل الذكر وعن القنبرستاني وكذا
الغنتي المشكل لا غسل عليه ولا على من جامعته الا بالانزال
ق منها **وجود ما رقيق بعد الانتباه من من النوم** لان النوم
منطقة الاحتلام فيحال عليه ثم يجتمل اندسني رفق به اسفله
الشهوة او الغذاء لاحتياط لازم في باب العبادات وهذا
اي وجوب الغسل مفيد بما اذا لم يكن ذكره منتسلا
وفت النوم لان الانتشار قبل النوم سبب لخروج المني

فيجاء عليه ويوجد الزوجات منهما ما دون تذكروهم
 بان لم يظهر غلظه ولا رفته ولا بياضه ولا صفرة ولا طوله
 ولا عرضة يجب عليهما الغسل في الصحاح احتياطا كذا
 ذكره الشافعي وذكره ملا مستكين ما نفعه وان استيقظ
 الرجل والمرأة فوجهه منيا على الغداش وكل واحد منهما
 ينكر الاحتلام وجب عليهما الغسل احتياطا وقال
 بعضهم ان كان المني طويلا او ابيض فعلى الرجل وان كان
 مدورا او صغيرا فعلى المرأة انتهى فعلا ما ذكره ملا
 مستكين لا فرق في وجوب الغسل عليهما بين ما لو كان
 هناك علامة تخبر كونه من احدهما ام لم يكن دليل
 قوله وقال بعضهم الخ وما ذكره الشافعي من التقييد
 لما في قبح الغدا يرحيتم قال والذي يظهر تقييد الوجوب
 بعدم التذكر والمميز ما لم يظهر غلظه ولا رفته ولا بياضه
 وصفرة انتهى وعليه فلا خلاف في الحقيقة لجعله
 احدا القولين تقييد القول الآخر وقوله والذي
 يظهر تقييد الوجوب بعدم التذكر اي الوجوب
 عليهما مفيد لعدم تذكرهما اما ان لم تذكر احدهما
 فنقض كان الوجوب عليه وحده ومنها **منها وجوبه**
لانه منيا بعد افاقته من سكرها احتياطا وتقييده
 بخوله طنة منيا بغير ربه عما لو كان مذيا فانه لا يغسل
 عليه كما في شرح ملا مستكين **وحين ونفاس** اي
 بخروج دم حيض او نفاس كذا ذكره الزيلعي حيث
 قال يجب الغسل عند خروج دم حيض ونفاس وعليه

قالا انقطاع

قال لا انقطاع شرط للوجوب لانه السبب لان الانقطاع
 طهارة ومن المحال ان توجب الطهارة الطهارة فعدم
 الاعتداد بالانقطاع قبل الانقطاع لانه لم يجدلات
 المحدث السابق لم يرتفع والعلامة ملا مستكين
 جعل الموجب هو الانقطاع ولهذا قال وقضى الغسل
 عند انقطاع حيض ونفاس على حذف مضاف ووجه
 بعضهم بان الحيف السم لدم مخصوص والجوهر لا يتغير
 سببه للمعنى قال في البحر والحق غير القولين بل ان يجب
 ارادة الصلاة او لا يحل الا به ولا ثمة لهذا
 الاختلاف من جهة الاشكال لا تفاقم على عدمه قبل
 وجوب الصلاة قال في النهروان ان دفع ما في السراج
 من انه لو انقطع بعد السمن فاحرمت الي وقت الغرض
 تاثم عند الكرم وعامة المناخرين وعند البخاريين
 نقال في البحر وانما الخلاف يظهر في التعاليق كقول
 ان وجب عليك الغسل فانت كذا وفيما اذا استشهدت
 الحايض قبل الانقطاع فعلى القول بان السبب
 الخروج للغسل وصحة لان الشهادة لا ترفع ما وجب
 قبل الموت كالجنابة لا ترفعها الشهادة ونحو وجوب
 تقبيلها اذا استشهدت قبل انقطاعه مفيد
 اذا استمر بها الحايض ثلاث ايام اما قبلها فلا
 تغسل اجماعا وقوله **ولرحصلت الاشياء المذكورة**
قبل الاسلام في الاصح اصل بما قبله وزعم من قال
 بان الجنابة في حق الكافر لا توجب الاغتسال بعد

بعد الاسلام لان الفار غير مخاطبين بالشر ابيع
غير سري ولا نهم وان كانوا غير مخاطبين بها فالاعتساف
لا يجب بالجناية ليقال انه وقت وجوب الاعتساف
مخاطبين بالشر ابيع وانما وجوب بارادة الصلاة او
نحوها وهو عند ارادة الصلاة جنب مسلم صلا
مسكين **ويجوز من تفصيل الميت لفاية** الا ان
يكون خنثى مشكلا فقييل تيمم وقيل يفسل في ثيابه
والاول اولى وهل يشترط له الفسل النية الظاهر
انها مشرط لا سقوط الوجوب عن المكلف لا التحصيل
طهارته كما في فتح القدير **فصل عشرة**
استيا لا يفصل منها مذكي اي لا يفصل عند خروج
المذكي وهو الذي يخرج عند الملاعبة والملازمة
مودي وهو يوك غليظ يعقب الرقيق منه
واحتلام بلي بلى والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية
اي لا تفصل اذا حلت الا ان تربي البلى كالرجل
وامتنعنا منه بقوله في ظاهر الرواية عماري عن محمد
من انما تفصل احتياطا وهذه الرواية مبنية
على ان ماها ينزل من صدرها الي رحمها وقال ابو حنيفة
ان خرج الي ظاهر الفرج وجب الفسل الا فلا يظهر
الرواية وقال الحلواني وبه تاخذ **ولادة من غير**
روية دم بعد ما في الصحيح وهو قولهما لعدم
النفاذ وقال الامام عليها الفسل احتياطا **وايللاج**
خرقة ما نعت من وجود اللذة هذا اي عدم لزوم

الفسل

الفسل هو الاسخ فلا يثبت في ما قدمه المولى من
لزومه احتياطا **وحقنه** **وادخال اصبع ونحوه في**
حد السيلين عاي المختار بقصور الشهوة وقال
شراح المنية الاول يجب الفسل با دخال الاصبع
في قبل المرأة لغلبة الشهوة دون الدبر هل
بحث منه كذا ذكره الشارح اي فلا يعمل عليه
لونه مجرد بحث واقول ذكر العلامة نوح افندي
ما نصه قال في التجنيس رجل ادخل اصبعه في دبر
وهو صلبا فاختلغوا في وجوب الفسل في الفضا والمختار
انه لا يجب الفسل ولا التصلات الا صبح ليس
اللة للجماع فصار بمثابة المنة وقيد بالدبر لان
المختار وجوب الفسل في القبل اذا قصدت
الاستمتاع لان الشهوة فيهن غالبة فيقام السبب
مقام المسبب دون الدبر لعدمها انتهى ومنه يعلم
ان ما ذكرنا من قوله وهو بحث منه غير مسلم
نعم في سترح التنوير ذكر ان المختار عدم وجوب
الفسل با دخال الاصبع في القبل كادخاله في الدبر
فاستفيد من مجموع كلام الدرا المختار وكلام نوح
افندي ان الترجيح اختلن بالنسبة لا دخال الاصبع
في قبل المرأة واما ترجيح عدم الوجوب بالنسبة
لا دخاله في الدبر فلم يخلد **وطبي بهيمة اف**
مبيته من غير نزال لعدم كمال السبب وليس
الانزال غالبا هنا ليقام سببه وهو لا يللاج مقام

الا نزاله وصاله بكل لم تنزل بها من غير نزال
 ولو دخل منية فخرجها بلا ايلاج فيه لا يغسل عليها
 ما لم يغسل منية لاسيما لا يغسل الا اذا انزلت وتقيدها
 صلت ان لم تكن اغتسلت لانه ظهر انها وصلت بسلام
 طهارة كذا في البحر وفيه نظر لان خروج منية من
 فرجها الداخل بشرط لوجوب الغسل على المتقي به ولم
 يوجد در عن الحائض والحائض **فصل** ان العذر لا يجزئ
 عليها الغسل مطلقا وان حبست بناء على ما هو الاصح
 من ان وجوب الغسل عليها بانزالها مقيده بوسه له
 اي فرجها الخارج وما هو قنينة الغسل لان ظهور جهتها
 اية انزاله وان خفي عليه كذا جفت شفتها ومنه يعلم ان
 ما ذكره المشايخ من قوله لا يغسل عليها ما لم يغسل منه تتبع
 فيه صاحب البحر وقد علمت ما فيه **فصل**
 في بيان فرائض الغسل يفترض في الاغتسال من جنسية
 او حيض او نفاس **احد عشر** من ثياب الغسل **فصل** لا يغسل
 وهو من اجبة تاديب لقوله تعالى فاطهروا لجلاهما
 في الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون
 بدخل الانف والتم وصيغته الماء لفته في قوله فاطهروا
 تتناول لهما ولا يدخل فيهما **واليد** عطف عام على
 خاص ومنه الفرج الخارج لانه كفرهما لا الداخل لانه
 ما لم يخلق ولا بد من روال ما يمنع وصول الماء للجسد
 كشمع ومجعين بخلاف ما على ظفر الصانع وعليه الفتوى
 وكذا ما بين الاطراف فربما كان او مودنيا ولو بقي على

جسده

جسده نحو برغوث او ونم ذباب زرقه لم يغسل
 الماء تحت جازطها منته وما في النهر حيث يسوي
 بين العجين والطين في عدم المنع مخالف لما جزم به
 في الدر المختار من كون العجين يمتنع ومن هنا يعلم
 ان ما ذكره المشايخ من كون العجين يمنع فلا بد من
 انزاله موافق لما جزم به في الدر خلافا لما في النهر
مسألة اي المفسر ومن في الغسل غسل التيم والانسف
 والبدن مرة بجعل بها الا استيعاب لان الام لا تقتضي
 التكرار ويفترض غسل **داخل قلنه لا عسر في**
فصل في علي الصحيح وان تعسر لا يكفى به كاشتق
 انضم للجرح وما في الكثر من عدم وجوب ادخال الماء
 داخل الجلبة للقلق يجمل على ما اذا لم يماكنه الفسح
 والافه مشكك لان لدخل القلفة حكم الخارج ولهمذا
 ان تقضت الطهارة بوصول البول اليها **ومسألة**
 اي يفترض غسل داخل سرة مخوفة لانه من طاهر
 الجسد ولا يخرج في احوال الماء اليه **ونقبت غير**
منضم اي يفترض غسله لعدم الخرج وغسلها
داخل **المصنوع** من شعر الرجل مطلقا على الصحيح
 وما في العيني من قوله الا اذا كان علويا او تركا للخروج
 متعصب بان دعوي الخرج بمنوعة **لاداخل المصنوع**
من شعر المرأة ان سري الماء في اصوله الا اذا كان
 شعرها ملبدا او غزيرا فلا بد من شفتيه وشمع الماء
 على الزوج وان كانت غنيد وان انقطع حيضها عشرة

وكذا تمت ما الوضوء ولهذا قال في الفتاوى تمت ما الوضوء
 والغسل على الزوج ولو غيبية وهو ظاهر في عدم الفرق
 بين غسل الحيض والحائض وفصل في السجود في الحيض
 بين ما إذا انقطع لقل من عشرة قلمي الروح وان لم ينش
 فعلها لا احتياجا الي الصلاة ولا وجه الاطلاق بجواز
وبشرة الحية اي يشترط غسلها وغسل شعرها
ولو كثيفة وبشرة **الشارب** **والحاجب** اي يشترط
 غسل بشرتهما وغسل شعرهما **والغرض الخارج** لانه
 من غسله لانه كالغيم الداخل فانه كالحلق كما سبق
 والحاصل ان يجب غسل ما يكون من ظاهر البدن
 ولو من وجه لان قوله تعالى فاطهروا صيغة مبالغة
 تقتضي الامر بغسل جميع ظاهر البدن ولو من وجه
 الي ما يتسدد اليه خارج عن الارادة كداخل
 العينين وباطن المخرج فانه يورث الهيئتين العينين
 والضرر في المخرج ومن هنا ذكر الحائض ان الاعمال
 يلزمه غسل عينية قال العلامة سري الدين
 والعلامة الصحيحة ان يقال انه يبصره وان لم يورث
 الهيئتين فيسقط حتى عن الاعمال انتهى **فتاوى**
 يجوز للحائض ان يكرهه تعالى ويأكل ويشرب
 اذا تمتضض فنج وظاهره انه لا يجوز له قبل
 المعتمضة وفي الحائض ان الحائض اذا ارادت
 ياكل او يشرب فالتسحب له ان يغسل يديه وقاه
 وان ترك لا بأس واختلوا في الحائض قال بعضهم

هي

هي والحائض سواء وقال بعضهم لا يستحب لانه بالغسل لا تزول
 نجاسة الحيض عن اليد والتم بخلاف الحائض والحائض ان يعاود
 اهله قبل ان يغسل الا اذا احتلم فانه لا يخالط اهله ما لم يغسل
 كذا في المنتقى واقره في الفتاوى وتعقبه ابن امير حاج بان ظاهر
 الاحاديث يفيد الاستحباب لا يفي الجواز انتهى واقول فيه نظر
 لان قوله ظاهر الاحاديث الخ يشترطه ورد في الاحتلام
 احاديث والحال ان لم يقع في خصوص الاحتلام على حديث
 واحد فضلا عن احاديث والذي ورد انه عليه السلام
 دار على نسائه في غسل واحد وورد انه طاف على نسائه
 واغتسل عند هذه وعند هذه ولما ورد هذا وهذا قلنا
 باستحباب الغسل بين الجماع واما الاحتلام فلم يرد فيه
 شيء من القول والفعل على ان الورود من جهة الفعل محال
 لان الانبياء عليهم السلام معصومون عنه وغاية ما يقال
 انه طاف لادليل على استحباب الغسل لمن اراد المعاودة علم
 ان الحائض اذا اراد ان يجامع اهله يستحب له ان يغسل سواء
 كانت الحائض من الجماع والاحتلام نوع اقدي وتعقبه شيخنا
 بما ذكره السرخسي في مستان العارفين مغريا الى ابن المقفع
 بقوله من احتلم ولم يغسل ثم اتى اهله فتولد منه ولد مجنون
 او مجنون فلا يلزم من الاغتسال ان يغسل **فصل** في سنن
 الغسل **يسن في الاغتسال اثنا عشر سننا** **الاول** **الاستعداد**
بالشمية والنية كالوضوء والابتداء بالشمية بماء

النية لتعلق التسمية بالسكان والنية بالقلب وأشار الشرح
 بقوله كالوضوء الى ما ذكره في العمران ما كان سنة في الوضوء سوى
 استقبال القبلة لانه يكون غالباً مع كشف العورة بخلاف
 الوضوء والا فضل ان لا يزيد في الاغتسال على قدر الحاجة اذا
 اكتفى به لانه الثابت من فعله عليه السلام ففي صحيح مسلم
 كان عليه السلام يغتسل بالماء ويتوضأ بالماء ولا بأس
 بالتمسح بالخريل للمؤمنين والمغتسل الا انه ينبغي ان لا يبلغ
 ويستغنى بل ينبغي ان الوضوء على اعضائه ولم ار من صرح
 باستحبابه الا صاحب منية المصلي فقال ويستحب ان يمسح
 بمذريه بعد الغسل ولم يستثنى في المشرقيين من السنن لكن
 في الدرر ذكر ان سنة كسنة الوضوء سوى الترتيب ولم يرد مطلق
 الترتيب بل خصوص الترتيب المعبود في الوضوء **فروع**
 عليه غسل وتمر رجال لا يدعرون راوه والمرأة بين رجال او رجال
 ونساء تؤخره لا بين نساء فقط وينبغي لها ان تتيم وتغسل عنزها
 شرعاً من ماء واختلفوا في الرجل بين رجال ونساء او نساء
 فقط واما الاستنجاء فيترك مطلقاً والفرق لا يخفى درتصرف
 ووجه الفرق على القول بعدم التاخير في الرجل اذا كان بين رجال
 ونساء او نساء فقط ان الشهوة في حقهن اعتب فاذا نظروا
 اليها يكون الداعي من الطرفين بخلاف ما اذا نظرت هي اليه فانه
 يكون من طرف واحد **وشل اليدين الى الرسغين** من السنن
وغسل بخاسة لو كانت على بدن باخراد هذا ليطهرن بزوالها

قل

قل ان تشمع على حبه فاما كلامه يفيد ان ازالتهما بخصوص
 هذه الكيفية اعني كون ازالتهما قبل الوضوء والاغتسال هو
 السنة لئلا تزداد بافاعة الماء فلا ينافي ان مطلق ازالتهما
 غير مقيده بما ذكر فرضاً ويقال الفرع في الاغتسال ازالة النجاسة
 الحقيقية واما الحقيقية فليست من فرضه **وغسل فرجه وان لم**
يتن به بخاسة ليطهرن بوضوء الماء الى الخزانة فينضم
 من فرجه حال القيام وينزع حال الجلوس والحاصل ان اذا
 كان بالفرج بخاسة غسله بعد غسل ما على بدنه من النجاسة
 الحاقاً لها بها وان كان طاهر اغسله قبل غسل تلك النجاسة
 الحاقاً له بالبدن ثم يتوضأ بوضوء الصلاة **فصل في غسل**
وتيمم الرأس في ظاهر الرواية وقيل لا يسحب باليد يصب
 عليها الماء والماء والاصح وكيفية **توضوء الرجلين** ان كان
يقف حال الاغتسال في تحمل يديه فيهما الماء لا احتياجه
 لغسلهما ثانياً من الغسل المذكور اذ كره الشارع تبعاً لما ذكره
 في البحر من ان اكثر مشايخنا على انه يؤخر غسل رجليه مطلقاً
 يعني وان لم يكن بيد من بخاسة والاصح من مذهبي الشافعي
 انه لا يؤخر مطلقاً واصل الاختلاف ما وقع من رواية عايشة
 وميمونة رواية عايشة تؤمن للصلاة ولم تذكرتا خير القديين
 فالظاهر تقدم غسلهما فاخذ به هذه الشافعي وبعض
 مشايخنا لطول الصلوة والضبط في الحديث وفي رواية ميمونة
 التفرغ بتأخير غسلهما فاخذ به اكثر مشايخنا الشافعي

وفي المجتبى الامع التفصيل وهو المذكور في الهداية ووجه التوثيق
 بين الروايتين يحمل ما روت عائشة على ما اذا لم يكن في مجتمع
 الماء وحمل ما روت يمينه تعالى ما اذا كان في مجتمع الماء **ثم يفيض**
الماء على بدنه ثلاثا مستوعبا من الماء المعبود في الشرع
 للوضوء والغسل وهو ثمانية ارجال وقيل المقصود عدد
 الاسراف وفي اجوار الاسراف في الماء الجاري لانه غير مضيق
 دروا الظاهر ان ما في اجوار يمتد على ان المراد بالاسراف
 تضييع الماء وهو لا يتحقق في الماء الجاري والافقد ورد
 النهي عن الاسراف ولو على شط نهر وهو بعيد كون المراد
 بالاسراف ما زاد على الثلاث ويجوز نقل البلية في الغسل من
 عضو الى عضو اذا كان الماء يتقاطر بخلاف الوضوء لان البدن
 في الغسل كعضو واحد **ولو انغمس في الماء الجاري او غامر**
في حمله كالغمر في العشر وحلت **قدرة الوضوء والغسل** اذ في
 انظر كذلك فقد **أتمل السنة** وقوله الشئ كالغمر في العشر
 فحتما عامة متأخرين قال ابو الليث وعليه الفتوى وقال
 الكرماني انه الظاهر عن محمد لا ان المصريح به في غير موضع ان
 الظاهر عن الامام وهو الصحيح تفويضه لراي المجتبى وفي
 كافي لقا كبر الشاهد عن ابي عمير كان يجد وقت بعشرة في عشرة
 ثم رجع الى قوله الامام وقال لا وقت فيه شيئا وفي الدر عن
 انعم انه المذهب وان التذرية العشر لا يرجع الى اصل
 يعتمد عليه وليتبدى في غيب الماء برأسه ويجلس بعد ها

مشبه

ممكنه الايمن ثم اليسر ويدلك جسده في المرة الاولى
 ليغم الماء بدنه في المراتب الاخيرتين وليس ذلك واجبا في الغسل
 الا في رواية عن ابي يوسف لم ينفذ من عبادة اظهر واظهر بخلاف
 الوضوء لانه بلفظ اغسلوا وما ذكره الشارح من ان ذلك
 ليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف موافق لما في النهر حيث
 قال وعن ابي يوسف وجوبه وتخالف لما في البحر من الغمر من انه
 شرط وكذا كلام ملا مسكين مخرج في كونه شرطا وليس عبارة
 وقال مالك ذلك في الغسل شرط وفي رواية الا على من
 ابي يوسف ذكره في المحيط انتهى وكان على الشارح التصريح بـ
 عدم وجوب ذلك في الوضوء ايضا وما ذكره من انه يتبدى
 في غيب الماء برأسه فحالف لما ذكره ملا مسكين حيث قال
 وكيفيته ان يبدى ممكنه الايمن فيفيض الماء عليه ثلاثا ثم
 ممكنه اليسر كذلك ثم يفيض الماء على رأسه وتساوي جسده
 كذلك انتهى والحاوي **ان في بيعة الصب ثلاثة اقوال**
 قيل يبدى الرأس كما ذكره المصنف على هذه الكيفية تبعها لما
 ذكره في البحر ما يقتضي ترجيح ما قيل يبدى بالملك الايمن ثم
 اليسر ثم الرأس كما ذكره ملا مسكين واقتضاه عليها وعدم
 ذكر غيرهما مشعر بتبني ما ورد به صريح في الدر والمجتبى وبقي
 كيفية الثالثة قال في البحر لم ار من رجحها وهي البداء بالملك
 الايمن ثم الرأس ثم اشكك اليسر **فصل في اداب**
الاغتسال هي اداب الوضوء فما كان منه وباقى الوضوء

يندب في الاغتسال اذ انه لا يستحب بل الغبلة حال اغتساله
 لا يزيتون عابدا مع شرف العورة فان كان مستولا فلا بأس
 به ويستحب ان لا يتكلم بكلام مدح و لود عالاه في مصيب الاقدار
 ويستحب ان يغتسل في محل لا يراه احد من الرجال لئلا ينظر بعورته
 والا ثم على الخاف لا عليه هو بخلاف الاستنجاء اذا كان لا يمكن
 الا بالشفاف فانه يتركه كما سبق وكذا المرأة يستحب لها ان
 تغتسل في محل لا يراها غير عا من النساء فان كان لو اغتسلت
 في محل الرجال يؤخره وقد تناسلنا في التيمم وتقبل في استحباب صلاة
 ركعتين بعد ركعة **ويتركها في الوضوء** ويزاد فيه كراهة
 الدعاء كما ذكره وهذا كره الشك من قوله ولا تغتسل بالماء الذي
 ينظرونه في الغسل والوضوء لا خلاف في حال الناس ويراعى
 حاله وسهوا من غير اسراف ولا تقتصر على كراهة غيره بقيل
 ونظر عابدا ثم يغتسل بالماء على يد من استوعبه من الماء المودود
 في اشترع الوضوء والغسل وهو ثمانية ارطال وقيل المقيصود
 عدم الاسراف وورد انه عليه السلام كان يغتسل بالقطيع
 ويتوضأ بالماء **فصل بين الاغتسال في ركعة شيئا**
منها صلاة الجمعة على الصحيح لا يخالفه افضل من الوقت
 وقيل انه لليوم وركعة انه لو احدث بعد غسله ثم توضأ
 لا يكون له فضله على الصحيح وله الفضل على المرجوح وحانقله
 الشارع عن معراج الدراية من انه لو اغتسل يوم الخميس وليدة
 الجمعة استثنى بالسنة لحصول القعود وهو قطع الراجحة

يبتنى

يبتنى على انه لليوم وركعة قال الحسن بن زياد **وسلاة القعدة**
والاجرام والجمعة في ركعة **ويتركها في ركعة** **ويتركها في ركعة**
 واستلهم كان يغتسل يوم الفطر والافقي وعرفة وقاله من
 توضأ يوم الجمعة فيها ونحت ومن اغتسل فيها افضل وقوله
 وللأحرار اري لا يملكه وما اظن احدا انه قال لليوم فقط
 وأشار بقوله وللحاج في عرفة الى انه للوقوف قال ابن امير
 حاج وما اظن احدا ذهب الى استنانه ليوم عرفة من غير
 حضور عرفات ولا ينال السنة الا اذا اغتسل في نفس الجبل
 بحر وعمل الصلاة فعله عليه السلام من عرفة **وعلم ان**
من اعتنينا من قال ليس الغسل في هذه المواضع حسنة
بل مستحب ومن خرج بذلك فلا مسكين يمشي قاتل وقيل
 غزاه الاربعة مستحبة قال في الخفة وهو النظر بعد الموطاة
 لكن قد نقلت في الجمعة ومن ثم قال البخاري الذي يظهر استنانه
 نهرو في الاصل لما يرمي به من جعل الغسل يوم الجمعة حسنة
ويتركها في سنة عشر شيئا **تقريباً** لا يتركها
 عليها من اسلم ظاهرا بان لم يكن جنباً ولا حائضاً ولا نفثاً
 للتطيف عن اثر ما كان منه **ومن باع بالسنين** وهو خمس
 عشرة سنة على المفتي به للبلاد والحارية **ومن اداق من جنود**
او سواد غمام **وعند حمامة** اي بعد الفراغ منها **وعن غسل**
الحديث خرجنا من خلاف القائل يلزم الغسل منهما وفي
 ليلة براءة وفي ليلة النصف من شعبان لا جبايتها وعظم

شأنها ان فيها تقسم الى حال والارزاق وليلة القدر
 اذا راها يقينا او علم بها تباع ما ورد في وقتها لا غيرها
ولد مولد ليلة النحر صلى الله عليه وسلم **والوقوف**
 وقدره على حرفة المصطفى صلى الله عليه وسلم **والوقوف**
يوم النحر لا نه ثمانين الجمعين ومحل اجابة دعا سيد الودين
 يغفران الدعا والمظالم لا منه **عند يوم النحر** بعد طلوع
 قمره لان به يدخل وقت الوقوف بالمراد لغة ويخرج قبل طلوع
 الشمس **عند دخول مكة** شرفها الله تعالى **لوطاها**
والزيارة اي ولطواف الزيارة فيودير يا كل الطهارتين ويقوم
 بتغطيم حرمة البيت الشريف **والصلاة** **سوف** اي يندب
 لاجل صلاة كسوف الشمس وحسوف القمر لاداء سنة صلاتها
والاستسقاء اي يندب الغسل لاجل طلب استئصال الغيث
 رحمة المخلوق بالاستغفار والتضرع والصلاة باكمل الطهارتين
وقد اي يندب لاجل خوف النجا الى الله تعالى وتوهم بكشف
 الكرب منه **وعلمة** اي يندب لاجل ظلمة حصلت من اراوت
 شريد في ليل او نهار لان الله تعالى اهلك به من طغى بقور
 عاد ويندب للتائب من الذنب والقادر من السفر والمستحاضة
 اذا اتمتع دمه او لم يرد قتله ولرمي الجمار **ف** رعا عاباته
 نجاسة وخفي مكانها غسل جميع بدنه وكذا يغسل جميع ثوبه
 احتياطا اذا اتخس طرفه وجعل محل النجاسة وهذا هو الصحيح
 خلافا لما قيل ان يطهر يغسل عرف منه **باب** **التي**

مولفة القصد قال الشعر
 • فلا تدري اذا نمت ارضا اريد الخيرا بما يليني •
 وشرعا قصر الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة
 لا قامة القرية وشرع في غزوة المريسيع لما عيشة نسيت
 عقد ها والمريسيع قيل بالمحلة وقيل بالمعزة اسم ماء من
 ناحية قديد وكان ذلك في غزوة بني المصطلق في شعبان
 سنة ست من الهجرة ومن هنا يستفاد انه من خصا نهر
 هذه الامة قال في البحر والرحمة لنا فيه من حيث الالة
 حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن المحل
 لانه قتلار فيه على شطر الة عضا وثلك به تاسيا بالكتاب
 وقدره على مسح الخوف مع ايده طهارة مائية لثبوت
 بالكتاب نهر **يصب** التيمم **بشرط ثمانية الاول**
 منها **النية** لان التراب ملوث فلا يصير مطهرا الا بالنية
 والماء خلق مطهرا **وحقيقتهما** اي النية **عند العلم على**
الفعل اي على ايجاد الفعل **وقتها** **عند ضرب**
 يده على يديه **بما** وعند مسح اعضائه بتراب اصابها
 وشرط **طهارة** **النية** **فلا** **الاسلام** ليصير الفعل
 سببا للتواب وانما فرموا منه **والضيق** لهم ما يتكلم
 به **والعلم بما ينويه** يعرف حقيقة المنوى والنية معنى
 وراى العالم الذي يستقيا وقال في الاشباه هي في اللغة
 كما في القاموس نوى الشي ينويه نية مشددة ونخفة

فصله انتهى وفي الشرع على ما في التلويح قصد الطاعة والتقرب
 الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه النية في
 الترويض لانه لا يشترط بها الا اذا صار الترك كفا وهو فعل وهو
 المكلف به في النية لا الترك بمعنى الورع لانه ليس داخل تحت
 القدرة للعبد كما في التخيير الى اخره **ويشترط لصحة نية التيمم**
للصلاة به احد ثلاثة اشياء احايته الطهارة من الحدث
القديم به ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث فتكفي نية
الطهارة لانها شرعت للصلاة وشرطت لصحتها وابطاحتها
فكانت نيتها نية اباحة الصلاة او استباحة الصلاة لان
اباحتها برفع الحدث فيصح باطلاق النية وبنية رفع الحدث
لان التيمم يرفع له كالموضوء واما اذا قيد النية بشئ فلا بد
ان يكون لها عينية في الشرط الثالث بقوله او نية عبادة
مقصودة وهي التي لا تجب في ضمن شئ آخر بطريق التبعية
 بان تكون وترشعت ابتداء تقربا الى الله تعالى بحيث انهما
لا يحدرون الطهارة فيكون المنوي اما صلاة او جزاء
 للصلاة في حوزة كقوله نويت التيمم للصلاة او لصلاة
 الجنابة او سجدة التلاوة او نية لقراءة القرآن بعد الغطاء
 خيضا ونفاسها لان ملائمتها عبادة لا بد لها من الطهارة
 وفي تيمم الجنب لقراءة القرآن روايتان صح في السراج وغيره عدم
 الجواز وحزم في المدايع وغيرهما للجواز **فلا يصلي به اذا نوى**
التيمم فقط اي مجردا عن غير ملا حظا شئ مما تقدم ادناه

لقراءة القرآن ولم يبين جنب بان كان محدثا وكذا المرة اذا
 نوى للقراءة ولم تكن نجاسة بالقطر من جوف ونفاس لجواز
 قراءة المحدث لا الجنب ولو تيمم الجنب لمسح المصحف او دخول المسجد
 او تقديم الغسل بخوضه صلاة تيمم الاصح وكذا الزيارة العترة
 والاذان والاقامة والسلام وردة وكذا الايصلي به اذا تيمم
 لاجل سجدة الشكر على توليها خلافا للمجد بناء على انها ليست
 بقربة وقربة عنده ولا ينبغي عند الاشك من عندنا وقوع الشارع
 لتعالف القدير وغيره لانه يومهم ان يصح منه لكن لا يصح به
 غيره وليس كذلك لعدم اهليته للنية **الثاني** من شروط
 صحة التيمم **العذر المبيح للتيمم** وهو على انواع **كبره** **مبلا**
 وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن وثلث الفرسخ اربعة الاف خطوة
 وهي ذراع ونصف بذراع العامة **عن ماء ولو في اناء**
 على الصحيح للمخرج وعن الكرخي ان كان يسمع صوت اهل
 الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ
 ملاسكين عن قنماوي قاضي خان **ومرض** اي من العذر
 المبيح خوف شدة راد المرض او بطن يبريه او تخثر كالحموم
 والمبتلون **وبرد** اي من العذر الذي **يخاف منه** بغلبة
 الظن **المكلف** لبعض الاعضاء **او المرض** اذا كانت
خارج المصير يعني العزان ولو اقرى التي يوجد بها الماء
 المستحق او ما يستحق به سواء كان جنباً او محدثاً او اذا عدم
 الماء المستحق او ما يستحق به من المصير في كبرية وما جعل

علمكم في الدين من صرح كذا ذكره الشارع بناء على ما في الاسرار
 من ان خوف المومن من الوضوء بالماء البارد في المصباح لا يتم
 والا مع عدم جواز الميمر اجماعاً وانما الخلاف في الجنب
 لو خاف على نفسه مرغماً لو اغتسل ولم يجد ثوباً يتدنى به ولا
 مكاناً يابو به ولم يقدر على ماء مسخن ولا ماء يمسح به قال الامام
 يجوز له التيمم مسافراً كان او قوماً وجناباً بالمسافر قيل هو
 اخذ في زمان بناء على ان الخلاف في جواز قبل السلب
 من الرفيق ان كان ثمة رفيق وعليه فعدم جواز التيمم عندما
 يحول على ما اذا لم يطلب الماء الخارج من جميع اهل المصراة
 اذا غلب فمعه جازعاً عندهما ايضا واستظهر في النهر قوله
 الامام وذكر الحموي ان الفتوى عليه **و خوف عدو** اي
 خوف العدو ويصح التيمم ايضا آدمياً كان او غيره كالحية
 والنار وكذا لو كان فاسقاً خاف على نفسه من اذنه او خاف
 المغلس الحبس بان كان مديناً وكذا الخوف على المال ولو
 كان احانه ولا عاده عليهم ولا على من حبس في السفر
 بخلاف ما كره على ترك الوضوء فانه يتييم ويعيد صلاته
 وما ذكره الشارع من عدم الاعادة موافق لما في الدراية
 ويخالف ما في النهاية من لزوم الاعادة ووقف في البحر
 كمال ما في النهاية على ما اذا حصل من العبد وعيد نشأ
 منه الخوف وما في الدراية على ما اذا وجد لا عن شيء قال
 ثم رآيت ابن ابي رهاج صرح بذلك **وعطش** اي مما يبيح

التيمم

التيمم العطش سواء خاف حاله او هاء لا على نفسه او غيره
 في القافلة او دابة ولو كلباً لان المود للمحاجة كالمعروف
 والمضطر اخذ به وقتاله فان قتل رب المأذون روات
 المضطر ضمن بعود اودية در عن السراج وينبغي ان يضمن
 المضطر قيمة الماء وهذا يجب عمله على ما اذا كان رب الماء
 غير محتاج اليه واعلم ان الماء المسبل في الغلاة لا يمنع
 التيمم ما لم يكن كثير يعلم انه للوضوء ايضا وروى ابن
 الكمال خوف العطش على الدواب بتعذر حفظ الغسالة
 لعدم الاناء **والاحتياج** اي مما يبيح التيمم احتياج
 الماء للعجين لانه في الامور الضرورية وكذا اذا احتاجه
 لزالة النجاسة **لا يطبخ مرف** اذا ضرورة اليه وسئلت
 عما اذا احتاجه للقهوي فقلت ينبغي التفضيل فان كان
 بالمقهو يترك ما ضرر يتييم والافلا **والفقد** طاهرة اطلقه
 فم الثوب ما لم تنقص قيمته بالادلا او بشقة لثوبين
 انقصا ما يزيد على قيمة الماء فانه يتييم وهذا وان لم اده
 الا للشافعية لكن قواعدنا لا تأباه ولو لم يجد الماء لم يستغنى
 بها ووجد من ينزل اليه باجر لزمه در **نتم** **جذب**
 وحايض طهرت وميت معهم من الماء ما يكفي لاحدهم ان
 كان لواحد منهم فهو احوبه وان كان مشتركا لا ينبغي لاحدهم
 ان يستحياه وان كان مباحا فالجنب احوبه خلاصه وغيرها
 وفي الظهيرية عامة المشايخ على ان الميت احو من قبل الجنب

اولى وهو الامع ولو معد منه زهرم فاحيلة لجواز اليتيم معه
 ان يخلطه بماء الورد حتى يغلب عليه او يصبه من غيره
 ثم يستودعه وتولى قاضي خان وليس يصح عندي لانه
 يلزمه شراء الماء بثمن المثل فاذا تمكن من الرجوع كيف
 يتيم رده في الفتح بان الرجوع تملك بسبب حثوه وهو
 مطلوب اليه شرعا فيموزان بغير الماء معد وما في هذه لذلك
 وان قدر عليه حقيقة فهو وما في الرد من قوله او يصبه على وجه
 يمنع الرجوع ترجيح لمحت قاضي خان **تنبية** في العاقر عن
 الوضوء بنفسه تفصيل كما في البحر عن المحط فان كان له ولد
 او خادم ولو اجبر فلا خلاف في انه يكون قادرا وفي الزوجة
 والمعين يكون قادرا عند ماله عند وفيه من صلاة المريض عن
 الولو الخبة المريض اذا كان لا يمكنه الوضوء واليتيم وله جارية
 فعلمنا ان لو غيبه لانهما مملوك وطاعة المملوك واجبة اذا
 عرى عن العصية واذا كان له امرأة لا يجب عليها اذ لم يكن من
 حقوق النكاح الا اذا تبرعت به فهو اعانة على البر والعبد
 المريض يجب على مولاه ان يوضئه بخلاف المرأة المريضة حيث
 لا يجب على الزوج ان يتعاوده حال النكاح اذ لا يباح
 المثل وهو واجب على المالك ولها المرأة فخره فكان اصلها
 عليها ولو استعان بغيره فابى الابا حمله ان يتيم عند الامام
 مطلقا قبل الاجراء كثر وقال ان ربع درهم لا يتيم كذا في الجني
 ونحو التيميم ما يغيد ان وجود الماء كاف في الوجوب مطلقا

ويمكن

ويمكن حمل على ما اذا لم يطلب اكثر من اجرة المثل واستظهر
 في البحر على الجواز اذا كان قليلا لا اذا كان كثيرا وكلامه
 يغيد ان القليل اجر المثل والكثير ما زاد عليه وينبغي حمل على
 ما اذا لم تكن الزيادة يسيرة **تنبية** اخر فاذا اظهر
 الماء والتراب بان حبس في مكان يحسد ويجر عنهما المشر
 يؤخر عنده وقال يتشبه بالمصلين وجوبا فيركع ويحيد
 ان وجد مكانا يابسا واليومي قائما ثم يجده يفتي وايه
 مع رجوع الامام تنوير وفرجه ثم ذكر في التيم ان المحبوس
 اذا صلى باليتيم ان في المصراع والاداء الى اخره ومعنى التشبه
 بالمصلين ان لا يقصد بالقيام القيام للصلاة ولا يقرأ شيئا
 واذا احتج ظهره لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح وتمامه
 يطلب من حاشيتهما على ملاسكين **وموقوف فوت صلاة**
بجناية اي من اعد خوف فوتها وخوف فوتها بعد مرادراك
 شيء من تكبيراتها لو اشتغل بالطهارة فان كان يرجو ادراك
 البعض لا يتيم لعدم خوف الفوت لانه يمكن اداء الباقي وحله
 ثم جواز اليتيم خوف فوت صلاة الجنان لا يمكن المحر شحنا
 اصغر من الجنب كذلك لان صلاة الجنان دعاء في الحقيقة
 لكن ايجاب اليتيم لكونه مسعاة باسم الصلاة ولو جئ بأخرى
 بعد الفراغ من الاداء عادته عند سجود لا عند ما هو موقوف
 بما اختلفت بين من التوعى فان تمكن ثم زال تمكنه اعادته
 اتفاقا واختلف التبعي في الوفاء في الزيادة مع انه

في ذكره في التيم
 شرح التيميم

لا يتيم لعدم خوف الغوث وظاهر الرواية يجوز للولي ايضا
 لكن بعد الانتظار وفي الزيلعي عني بالشمس اذ يمتد الى الصبح
وعيداي من العذر بالمعنى للتيتم خوف فوت صلاة العشاء
 وخوف فوتها بوزن الشمس ان كان اعماد بعد ما رآك
 شيء منها مع الايمان ان كان معتد بانهم ولو كان بنا فيهما
 بان سبقه حدث في صلاة الجنائز او صلاة العيد يتيم
 ويتم صلاة العزم عنه بالماء برفع الجنائز وطرفا غسدا
 للزحارة في العيد وليس من العذر خوف فوت الجمعة والوقت
 ولو وقتوا ترغوا عما الى بدل وقيل يتيم لغوث الوقت
 قال علي والاحوط ان يتيم ويصلي به ويعيد درستم
 اعلم ان التعليل بالبدلية معتبر بان الظاهر ليس به لا عن
 الجمعة بل لا مر بالعكس خلافا لفرق واجيب **بانه** بدل
 صورة لان الجمعة اذا فاتت تصلي ظهرا وان كانت اصلا
 معني **تم** قال العلامة الحلي لعائل ان يقول يجوز
 التيمم في المصلاة الكسوف والسنن الرواتب غير سنة
 التيمم اذا خاف فوتها لو توضع لهما تقوت لا الى بدل لا سيما
 على القول بان العيد سنة اما سنة المرفق فان خاف فوتها مع
 الفريضة لا يتيم وان وحرها فذلك على قياس قول محمد
 لانه يقضيها عذره بعد الارتجاع وعلى قياس قول ما يتيم
 لانه لا يقضيها بغير وقت النحر وسلامه وورده وان لم تجز
 الصلاة به قال في البحر وكذا الكل ما لم يشترط له الطهارة

كما في المتقي وجاز له خواتم مع وجود الماء والنور فيه
 واقره مصنف التوابع لكن في النهر الظاهر ان مراده في المتني
 للجنب فسقط الدليل وفي القيسية في عن المختار المختار
 جوازها مع الماء لسيرة السلف لكن سيحوي تغييرا بالسفر
 لا الحضر ثم رايته ما يؤيد كلامه **انك** من الشروط
ان يكون التيمم بطاهر من جنس الماء لو قال بطاهر او
 مطهر كما في التوابع كان اولى لتخرج الارض المتخسة اذا جفت
 فانها كالماء المستعمل فتكون طاهرة في حق الصلاة دون
 التيمم **باب في احوال** والجس والفرق والكره والمخ
 التحليل على المفتي به والاحكام المشوي على الامم والزيادة الى
 ان تكون مطلية بالدهان وكذا اليابوت والزمرد والزرنيخ
 والغير وزج والعقيق والبخس والمرجان على الصواب
 لما في الفتح من عدم جواز التيمم به سبق قلتم به ولكن في الدرر
 ولا مرجحان لشبهه بالنبات لكونه اسما نابتة في غير البحر
 على ما حركه المصنف رحمه الله انتهى والمختلط بالتراب ان
 كانت الغلبة للتراب يجوز التيمم به وان كانت للماء لا يجوز
 لو خاف اذى ومنه يعلم حكم المساوي وكذا يجوز بطين غير
 مغلوب بماء لكن لا يلبيغ التيمم به قبل خوف فوت الوقت
 لئلا يصير مثله بلاء غيرة ذلك في ظاهر كلام الزيلعي
 يقتضي عدم جواز التيمم بما هو من جنس الارض اذا خالطه
 شيء آخر ليس هو من جنس الارض مطلقا سواء كانت

الغلبة لما هو من جنس الارض لا والله قال في المحيط اذا
كان الخرف من طين خالف بكونه وان كان من طين خالفه
شيء آخر ليس من جنس الارض لا بكونه كالزجاج المتخذ من
الرمل وبيشئ آخر ليس من جنس الارض انتهى وهذا اي جواز
التيتم بكل ما كان من جنس الارض بالنسبة لما ذهب الا عام
الا عظم وعمر وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل
وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب وهو رواية عن ابو يوسف
كذا ذكره ملا مسكن والذي في الريلمي وقال ابو يوسف
والشافعي لا يجوز الا بالتراب **في بيع التيمم نحو الخطب والغسل**
والدعوى من كل ما يخرق فيصير ما اذا كان شجر او خضرة او
ينطبع ويذبل كالحرير والرماد والنفوذ والزرع
واراد بالذهب والفضة خضرة من المسوك منهما ما قبل
المسك فيصير التيمم ما اذا كان المعدن وكذا الحديد والنجاس
منها من جنس الارض كما في شرح المكنى **الرابع** من الشروط
استيعاب الحمل وهو الوجه والبرك الى الرقبتين **بالسج**
في ظاهر الرواية قال في الخلاصة ويجوز من وجه ظاهر
الشعور والشعر على النحيي وكانه اجتزازه عما جزم به الجراذي
من انه لا يجب عليه مسح الخبة وفي النجاشي ومسح العذار شرط
وانما من غلة غافلون وردت احسن عن ابي حنيفة انه الى الرقبتين
وجه ظاهر رواية قوله عليه الصلاة والسلام ان التيمم
ضربان ضربة لوجه وضربة للذراعين الى الرقبتين **الخامس**

من

من الشروط ان يسجد بجميع اليدين او باكثرها حتى لو مسح
باصبعين لا يجوز ولو كثر حتى استوعب بخلاف مسح الوا
السادس من الشروط ان يكون بغير ريتين بياضين الكفين
ولو في مكان واحد وكذا الوتيم الثاني من مكان واحد
لانه لم يصح مستعمل اذا التيمم انما يتأدى بما الترق يد
قال في النهروان اعلم هو ان ييمم الكفين من مكان واحد وعلى حجر
واحد ليس بالاولى وقول الشافعي بياض الكفين موافق لما ذكره
الحاكم عن النخعي والاشعري في التيمم عن النخعي انه يضرب
بظاهريهما وباطنيهما والمراد بالضرب هنا الوضع استلزم
ضربا اوليا **والثاني** بغير ريتين **اعلم** ان التيمم مستعمل اذا
مسح بيمينته حتى لو احدث بعد الضرب مسح وجهه وذراعيه
لم يجز له احدث بعد ما في بعض التيمم ان مسح الكفين والضرب
داخل في التيمم وبه قال السيدان شجاع وهو اصح وقال
الاسيد بجواب يجوز لمن ولا كفاه ما احدث ثم استعمله فلو
اخر غير ذلك ونوى ثم احدث الا في رواية التوشيح ينبغي
ان يسطل على قول ابن شجاع والثايل في ان الضرب كن
امر لا يظهر فيما سبق وفي النية بعد الضرب من جعله ركنا
انها هو من لم يجعله ركنا اعتبرها وما في الخلاصة ادخل
راسه بين يديه التيمم فيوضع الغبار بجزء او ازيد على الحائط
فيمسح بها فتركه باسمه ونوى التيمم حاز والشروط وجود
الفعل من انتهى اما ان يفرغ على قوله من اخرج الضربة منه

س

كما في البحر ويقال لمراد الضرب او ما يقوم مقامه كما في النهر
الصابع من الشروط **الانقطاع** ما ينافيه من **حيث** و**نقاس**
او حدث الثامن من زمان **والعائنه** **المنع** **المنع** **على البثرة**
 كشمع وشحم وسببه الاده ما لا يحمل بالظاهرة وسروط
 وجوبه ثمانية كما ذكرنا في الوعد فلهذا لم يذكرها هنا
 وهي العقل والناوع والاشاعرة وقدرة استعمال الماء
 النافي لوجود الحدث وعدم الخوض والنقاس وفيه الوقت
 وكون القدرة على استعمال الماء كما في من الشروط بالنسبة
 للوعد وما بالنسبة لليتم فالشروط القدرة على استعمال
 ما يجوز منه **الليتم** **وركناه** **مسح اليدين والوجه** وكيفية
 التيمم ان يضع يطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويح
 بشك في اصابع اصفرها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم مسح
 باطنه اي باطن ذراعيه بالدماء والمسحة الى راس
 الاذنابع ثم يفعل باليسرى كذلك ملة مسكن بقليل
 زيادة **وسنن التيمم** **سبعة التيمم في اوله** **كامله**
والترتيب **والموالاتة** **واقبال اليدين** **بعد وضعهما في**
التراب **وادبارهما** **ونفضهما** **انقاع** **تلويت الوجه** **والثلة**
ولهذا **الليتم** **يعرض** **رطب** **حتى يجف** **الا اذا خاف خروج**
الوقت **وتفريج الاصابع** **وذكر في الدر المختار ان سننه**
 ثمانية **الضرب** **يباعن** **كفيه** **واقبالهما** **وادبارهما** **ونفضهما**
وتفريج **اصابعه** **والتيمم** **وترتيب** **ولاء** **وندى** **تاخير**

الليتم

الليتم **من يرجو الماء** **بغلبة الظن** **قبل خروج الوقت**
 المستحب اي يستحب احاد الماء وما يبرهوه الذي هو الصلاة
 الى اخر الوقت بحيث لا يقع في الوقت المكروه ليودعها بالكل
 الطهارةين ولا يجب عليه ذلك لان العدم ثابت حقيقة
 فلا يرد حكمه بالشك وعن ابي حنيفة وابي يوسف في غير
 رواية الادعوان التاخير واجب في بيعي وملا مسكن
 وقوله بحيث لا يقع في الوقت المكروه مقتضاه عدم جواز
 تاخير المغرب الى غيبوبة الشفق لكن حكمه السيد الخوئي
 عن المحيط بعقل بعد ان قاله وطاهر اطلاقه يشمل صلاة
 المغرب فيؤخر الى غيبوبة الشفق وهو الذي عليه الاكثر انتهى
ويجب التاخير بالوعد بالماء ولو خاف القضاء **قال في**
البحر **واجمعه** **انه اذا وعد** **ان يعطيه الماء** **لا يتم** **ويستظر**
وان خرج الوقت **ويجب التاخير** **بالوعد** **بالنواب** **على احوار**
او السقا **كامل** **وذلك** **ما لم يخف** **القضاء** **وقال** **يجب التاخير**
وان خاف **القضاء** **كالوعد** **بالماء** **لظهور** **القدرة** **بوفاء** **الوعد**
ظاهرا **ويجب طلب** **الماء** **الى مقدار** **اربع** **مائة** **خطوة** **ان ظن**
قربه **مع** **الامن** **والافلا** **ولو بحث** **من يطلبه** **له** **كناه** **عن**
الطلب **بنفسه** **واشاله** **او ان يتعاضد** **الشريعة** **الى ان**
وجوب **الطلب** **قدرا** **الخطوة** **انما** **يجب** **بشرط** **ان لا** **تقرب** **الى**
العاقلة **وتذهب** **عن** **بصره** **والخطوة** **رمية** **سهم** **على** **ما ذكره**
العيني **وذكر** **ملا مسكن** **انما** **انتهى** **الى** **الاربع** **مائة**

ذراع بذراع الكرابيس من الجوانب الاربع بمعنى انه يقسم المسمى
 مقدار الغلوة على عدد الجهات فهو لا كما فهم في البحر من انه يكفيه
 النظر في هذه الجهات وهو في مكانه وفي حاشية البحر في
 عن البرهان اعتبار الغلوة من جانب ظنه فقط لا من كل
 الجوانب ويمكن تحاشا ذكره في النهر على ما اذا وجد ظنه في كل
 الجوانب فلا يخالف ما في البرهان والاصح عدم اعتبار الغلوة
 فيجب عليه الطلب قدر ما لا ينضم بنفسه اذا التقطع ورفقه
 اذا انتظره وهو جواب الامام حسين سالت ابو يوسف عن
 المسافر لا يجد الماء ومعنى قوله ان ظنه ان ظنه المسافر
 قربه ظنا غالبا اشار الى ذلك الزيد في حيث على المسالة
 بقوله لا غنة الظن توجب العمل كاليقين ومعناه انه
 يطلبه دون الميل بالخبار عدله او اماره ظاهرة وكذا ان
 وجد احدهما وجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم يسأل فاخبر
 بالماء بعد ذلك اعاد والا فلا ينبغي واعلم ان ما ذكره
 المصنف من وجوب الطلب هو الظاهر خلافا لما روي عن
 اي يوسف من عدم وجوب الطلب وينتزع على الاختلاف
 في الوجوب وعدمه ما في البحر عن السراج لو تيمم من غير طلب
 ثم طلبه فلم يجزه وجبت عليه الاعادة عندهما خلافا
 لابي يوسف انتهى وقوله فلم يجزه يقتضي انه لو وجد
 وجبت الاعادة حتى عزى ابي يوسف واعلم ان المراد
 بالوجوب الافتراض ذكره المصنف في حاشية الدرر مستدلا

بكرام

بكلامه قاضي خان حيث قال اذا غلب على ظن المسافر انه لو طلب
 الماء يجزه او اخبر بذلك فحينئذ يغتفر من عليه الطلب بمسألة
 ويستأثر بغير غلوة انتهى وقد اخرج في المدايع بالعدل
 وأشار بقوله **ويجب طلبه من هو معه ان كان لا يستحق به**
 الى ما ذكره ملا مستكين معزيا لابي نصر الصغار حيث قال ان كان
 المسافر في موضع عن الماء فلا يفضل ان يسأل من رفيقه وان
 لم يسأل اخبره وان كان في موضع لا يعرف الماء لا يجزيه قبل الطلب
 انتهى وان لم يجزه **الا يضمن مثله لزم شراؤه به ان كان**
معه فاضلا عن نفقته واهية حملة فلهذا شرط ثلاثة للزوم
 الشراء فلا يلزم الشراء اذا كان العين فاحشا اولم يكن معه ثمنه
 فلا يلزمه الاستدانة او كان معه واحتياجه للنفقة ونسبه
 ابن امير حاج على ان قوله لم يكن معه ثمن الماء اي بان لم
 يكن معه ثمن حاضر ولا غائب اما لو كان له مال غائب لزومه الشراء
 لتسببه والعين الفا حتى ضعف القيمة على ما ذكره في النهر عن
 النوادر واقتصر عليه في النهاية والمدايع وفي حاشية الدرر
 للمؤلف ما لا يتغافل فيه ضعف القيمة في رواية النوادر وقيل
 شطره في رواية الحسن وقيل ما لا يدخل تحت قيمة المتقومات
 وفي النهاية قيمة الماء تعتبر في اقرب المواضع من الموضع الذي
 يعرف فيه الماء **ويضمن باليتم الواحد ما شاء من الغرائب والنوافل**
 والاولى اعادته لكل من خرج من الخلاف وكما يجوز ان يضمن
 باليتم الواحد ما شاء من الغرائب والنوافل عندنا كما يصح

التيتم قبل الوقت ايضا عندنا كما سيصرح به المصنف خلافا
لما مر الشافعي فيه مما قبله يصح قبل الوقت عنده وليس له
ان يصلي به الا فرضا واحدا مع ما شاء من النوافل على وجه
التبعية له والخلاف بيننا وبينه يبينني على ان اليتيم عند
طهارة مطلقة يرتفع به الحدث الى وقت وجود الماء لانه
يسح للصلوة مع قيام الحدث وغده بذكره ضرورة يسح مع
قيام الحدث حقيقة كذا يحط به في **وعلى تقدير غير على الوقت**
عندنا خلافا لما مر الشافعي حيث قال لا يجوز تقديم غيره
كما سبق ولو كان الكثر البذل او نصفه جرحا ليتيم وان كان
اكثره مما يحل غسله ومع الجرح اي ان كان اكثر بدنه مما يحل
واقدر جرحه الزم الغسل وان كان النصف مما يحل والنصف
جرحا اختلف المشايخ فيه والاصح انه يتيم ولا يستعمل الماء
كذا في الخلاصة وقيل يغسل ما كان مما يحل ويحسب على
الباقى ان لم يضره ومع في الخلاصة معلل بان احوط ما
في حاشية الدرر المولف والخاصة ان التصحيح اختلف
ففي البرهان والاصح ان المساوي كالعالم فيتم وقال
الزبيدي وهو اشد وكان الاول المصنف حذف البذل من
عبارة المتن والاختصار على قوله ولو كان الاكثر او نصفه
جرحا يتيم ليكون كلامه متناولا للطهارة الصغرى والكبرى
بقي هذا الماء الكثرة من حيث العود او من حيث المساحة
اختلفوا والراجح الاول فهو وصرح عليه انه لو كانت اعفاء

وموته

وموته جرحه الارجح عليه فانه يتيم على الاول لا على الثاني
ثم الظاهر ان الخلاف في ان الكثرة تعتبر من حيث العدد
او المساحة انما هو في الوضوء فقط واما البذل فظاهر
ان الكثرة فيه تعتبر من حيث المساحة غير ان الشافعي
تم **تم في الغنية وغيرها بده قد وجب يضر الماء**
دون باقي اعضائه يتيم اذ لم يجد من يغسل وجهه وقيل
يتيم مطلقا وهذا بعيد ان يغسل الصحيح محمول على ما اذا
لم يكن باليد من حراة يهر عن البحر ومحمول ايضا على ما اذا كان
بحال لو غسل الصحيح لا يصيب الماء الموضع الجرح فان كان
يصيبه على وجه يضر يتيم ايضا كما في شرح ابن ابي حنبل على
المنية **ولا يجمع بين الغسل واليتيم** لما فيه من الجمع بين
البذل والمبدل وقد اشتهر ان عشرة لا تجتمع مع عشرة كما في
خرائفة الى الميت عدها في البحر وزاد عليها هذا منها ومنها
الحيف والاستحاضة والحيف والنقاس والاستحاضة
والنقاس والحيف والجملة والزكاة والعسر والخارج والغفلة
والزكاة والفدية والصوم والقطع والضمائم والجلد
والنفى والقصاص والكفارة والحد والمهر والمقة والمهر
وزدت عليه الاحمر والضمائم والوصية والميراث ومهر المثل
والتسمة والقيمة والفدية والاحمر والتسبب في الفدية
فهو كذا يجمع بين مهر وضمائم افضا منها او موتها من قاع
در فروع براسه داء يضر المسح يسقط عنه فرض

مسح الرأس وكذلك يسقط غسله في اجنبية والخيف والتفاس
للمساواة في العذر **وينقضه ناقض الوضوء** لانه خلف عنه
لما اخذ حكمه عيني قاله في شرح النقاية ولو قاله ناقض
الاصل ليعم الوضوء والغسل لكان احسن وقوله في البحر
كل شئ ينقض الغسل ينقض الوضوء فالعبارتان على حد
سوارده في النهريان بينهما عمومنا وخصوصنا مطلقا
لا نفراد احدهما في ان ما ينقض الوضوء لا ينقض الغسل
وان لم يرد من ينقض الغسل ينقض الوضوء الا ترى انه لو
يتم للجنبه ثم احترثا صغرا ينقض يتم الوضوء
فقط وبقي يتم الغسل وهذا النقص ينفع كونها على حد
سوى واجاب الحوك بان المراد بالوضوء الطهارة اعم
من ان تكون عن حدث او جنبية بطريق استعمال الخاص
في العام مجازا وكذا ينقضه والاعذر الجريح له يذهب
العذر والمرض والبرء او وجود الالة ويشمل هذا
قوله والقدرة على استعمال الماء الكافي لان غير الكافي
كالعذر والمراد من كونه كافيا ان يحصل به الكفاية
لا سقاط الغرض بغسل الاعضاء مرة واحدة على ما هو
المختار بدليل ما في النهري عن الخلاصة بترجيها على اشتراط
الكفاية حيث قال حتى لو وضأ بماء فنقض عن احدي
رجليه ان غسل كل عضو مرتين او ثلاثا بطل يتم هو
المختار انتهى وكان على المصنف ان يريد قيد كونه فاضلا

عن

عن حاجته كما في متن الكثر لان المسفولة بالحاجة كالمعدوم
ويستلوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي
بغير طهارة ولا يجيد وهو الاصح وقال بعضهم سقطت
عنه الصلاة ويمسح الاصل وجهه وذراعيه بالارض
ولا يترك الصلاة ويمسح الاقطع ما بقي من الفروض
كغسله ويسقطان بتجاوز القطع محل الفرض
باب المسح على الخفين هو من فضائل هذه
الامة وهو لغة امر اليد على الشئ واصطلاحا عارفا
عن رخصة مقدرة جعلت للمقيم بوطا ولبا والمسافر
ثلاثة ايام من بحر تبعا للسراج والاولى ان يقال هو
اقامة اليد المبقلة الخف او ما يقوم مقامه في الموضع
المخصوص في المدة الشرعية ثم يسمى خفا اخذ من الخفة
بالمسح لان الحكم خفف به من الخف الى المسح بشرط جواز
المسح عليه ان يكون ساترا للقدم وامكان السفر به كما
في المحيط او المشي به فربما كان في شرح الهمزية وفي
التنبيه اشعار بان لا يجوز المسح على خف واحد
بالاعذر وينبغي ان لا يكون سقرا كعب شرط عند زفر
حموي ووجه المناسبة ان يتم خلف عن الكل والمسح
خلف عن البعض ظاهر او لهذا قدم اليتيم وهو افضل
من غسل الرجلين اخذا بالسرو قبل الغسل افضل
كذا ذكره ملا قسرين وقوله ولهذا قدم اليتيم اي لكون

التيهم خلفا عن الكل والمسيح خلفا عن البعض قد مر اليتم لان
ما كان خلفا عن الكل اولى بان يقدم على ما كان خلفا عن
البعض كذا ذكره العنبري **مع انه عن عشرين في الحديث الاصغر**
ومن لم ير المسيح جازيا من الصلابة فقد مر رجوعه كابن
عمام وعائته رضي الله عنهما وقال شيخ الاسلام الربيع
على ان منكر المسيح فقال مستدع ما روى عن ابي حنيفة حين
سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان افضل
الشعنين وحق الحنيتين وتري المسيح على الحنيتين كحر
وما ذكره الشارح من قوله واذا اعتقد حواءه وتكلف
قلعه ثياب بالفرجة لان الغسل اشق بيدي على القتل
بان الغسل افضل من المسيح فان قلت **هذه**
رخصة اسقاط فينبغي ان لا يثاب بانثاء الفرجة اذا لا يثاب
الفرجة مشروعة اذا كانت الرخصة للاستقاط كما في قصر
الصلاة **قلت** الفرجة لم تنق مشروعة مادام متحفظا
والثواب باعتبار التزعم والغسل واذا تزعم صارت مشروعة
كذا في الكافي وفي هذا المقام كلام يطول ذكره فمن اراده
فليراجع ما علقناه على ملاسكين وفي قوله الحنفية في الحديث
الاصغر اشارة الى ما ذكره في الكنز من قوله لا جنب اي لا يصح
لو كان جنبا لانه لا يتأتى الاغتسال مع وجود الحنف
منه وساقا لعلامة ملاسكين وهذا التقدير
يعني عن التقدير والتصوير وقيل هو ربه رجل توفنا

وليس

وليس الحنف ثم اجنب فيتم للجنابة ثم احديث ثم وجد ياتي
للمؤمن ولا للاغتسال فانه يتوضا ويغسل رجله ولا
يمسح ويقيم الخ وقوله ويقيم معطوف على النبي اي ولا
يتيم لان يتمه الاول للجنابة باق والاولى ان يصور
بما في الي عن الكفاية حيث قال صورة توفنا وليس
جورين مجلدين ثم اجنب ليس له ان يشد بها ويغسل
سائر جسده مضطجعا ويسبح قاله وبهذا الله دفع ما في
النهاية من انه لا يتأتى الاغتسال مع وجود الحنف ملو
تم لا فرق في جواز المسيح على الحنف بين الرجل
والمرأة سفر وحضر الاطلاق القصور واليه اشار المصنف
بقوله **الرجال والنساء** وقوله **ولو كانا من بيبي تخين**
عن الجلد كلبه وجوز وكرباس يستمسك على السابق من
غير شدة لا يشف الماء واصل مما قبله وما هو قوله واليه
رجع الا ما قبل موته بثلاثة ايام وقيل بسبحة
وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجلد قيد بالحنين
لان الرقيق من شعرا وسوف لا يجوز المسيح عليه بل لا
خلاف في سواه كان لهما نعل من جلد اوله ثم ان كان
الجلد وضع على اسفله فقط فهو المتعل وان وضع
على اعلاه واسفله ثم والجورب كافي الكنز وشرحه ملا
مسكين فتحصل من كلام الكنز وشرحه ان الجورب غير
المتعل ومنه يعلم ما في كلام الشارح **وليس** **الجوان**

المشي لا في حالة وضع القدم عن الارض يمنع جواز المسح
ثم اختلف مشايخنا في انه اذا كان يبدد واودر ثلث اصابع
من اصابع الرجل هل يمنع جواز المسح قال بعضهم يمنع
واليه مال شمس الائمة السرخسي وفي البدايع هو الصحيح
وقال بعضهم لا يمنع ويشترط ان يبدد وقد رتلت اصابع
بكلها واليه مال شمس الائمة الحلواني وهو الاصح ولو ظهر
من الخرق انه ينام ويوضع جارتها وهي مقدار ثلاثة
اصابع من غيرها جاز المسح عليه ويعتبر في ذلك الاصابع
قال الصوفي والكثير على السواء فان شمس الائمة السرخسي سواء
كان الخرق في باطن الخف او في ظاهره او في ناحية العقب
فالحكم لا يختلف يعني اذا كان الخرق مقدار ثلاثة اصابع
من اي حال كان فذلك لا يمنع جواز المسح وذكر شمس الائمة
الحلواني وشيخ الاسلام المعروف بموافاة انه اذا
كان المشوف من قبل العقب اكثر من المستور لا يجوز المسح
عليه كذا ذكره ملا مسكين بقليل من زيادة من النهروان والرياني
وما ذكره من عدم جواز المسح عليه اذا كان المشوف من اعقب
الكثير من المستور بغيره في الاختلاف تبعاً لقاضي خاوند
كان الخرق في موضع وفي كل موضع قدر اصبع او اقل
وبالجمع يصير قدر ثلاثة اصابع ان كان في خف واحد
يجمع ويمنع المسح وان كان في خفين لا يجمع ولا يمنع وكذا
لو كان الخرق على اساق لا يمنع جواز المسح وان كان اكثر من

المشي

المسح على الخفين سبعة شرائط اوله ليس بها بعد غسل
الرجلين لان المسح على جبهة كالتفصيل ويتفرع عليه ما اذا
مسح على جبهة رجل ومسح خف الرجل الاخرى لا يصح للزوم
اخرج بين الاصل والبدل ان المسح على الخفين بدل عن الغسل
والمسح على جبهة كالتفصيل واما نوسي على جبهة احدى رجله
وغسل الاخرى وليس خفيه فاحدث فانه يصح عليه بما
لا يتقادم لزوم الجمع بين الغسل والمسح وهذا لا يضرك
ليستخار الله **ونوكلكم الوضوء اذا اتمه قبل حصول**
ناقض للوضوء واصل مما قبله واذا توغنا المعذور وليس
مع القطاع عذره فذرت مثل غير المعذور والا فبقية بوقته
فلا يصح خفه بعد **والثاني** من الشروط **ستون** اي
الخفين **للكعبين** من الجوانب لاعمال الخف والذي لا يقضي
الكعبين اذا خطبه تخين بخوخ يصح المسح عليه **والثالث**
امكان متابوة المشي بينهما فلا يجوز المسح على خف
صنيع من زجاج او حديد **والرابع** خلوك بينهما
عن خرق قدر ثلث اصابع من اصغر اصابع القدم هذا
على رواية الزيادات وعلى رواية الحسن عن ابي حنيفة
اعتمدنا ان اصابع القدم ثم الخرق انما يمنع اذا كان منفزها
يرى حاجتها اذا كان لا يرى حاجتها بان كان الخف صلبا
الا انه اذا دخل فيه الاصابع تدخل فيه ثلاثة اصابع
لا يمنع جواز المسح وان كان يبدد واودر ثلث اصابع حالة

ثلاثة اصابع بخلاف الخمسة المستقرة في الخوف فانها تجمع
فاذا زادت على قدر الدرهم تمنع جواز الصلاة وبخلاف
الكشاف العورة لو كان متفرقا وباتجمع يبلغ ربع عضو يمنع
جواز الصلاة **واحد من الشروط استمسك بها على الرجلين**
من غير شد فحاشا انما اذا الرقبتان يصلح لقطع المسافة **والسادس**
منع من وصول الماء الى الجسد بان لم يكونا رقيقين **والسابع**
من الشروط ان يبقى رجل من رجل من مقدم القدم ودر ثلاث
اصابع من اصفر اصابع اليد ليوجد المقدار المذكور من
جمل المسح فاذا انقطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خلف الباقية
وان بقي من دون الكعب اقل من ثلاث اصابع لا يسح لافتراف
غسل الباقي وهو لا يمنع مع مسح خلف الصبي كذا ذكره الشافعي
وفي الجرد قد يفرض بحد اصابع اشارة الى انه لو قطعت
احدى رجله وتبقى منها اقل من اوتى قدر ثلاث اصابع
لكن من العقب لا من موضع المسح فليس على الصبي من المخطوطة
لا يسح لوجوب غسله الباقى كما قطعت من الكعب **فيمكن**
قد تقدم قدمه لا يسح على خلفه ويمكن **عقب القدم**
وجوده اذ لا يسح على غير المسح ويعتبر من غسله ويجب
ان يتم يومه وليمة **والسافر ثلاثة ايام** بينا بينهما ابتداء
امدة من وقت الحدث **بعد لبس الخوف على ظهر حتى**
لو غابا بغيره عند طلوع الفجر وليس خفيه عند طلوع الشمس
واحدث بغير ما صلى الظهر يصلى الظهر في الغد بالسجدة العصر

ولا

ملا مسكين وقول المصنف وابتداء المدة من وقت الحدث اي
الى وقت الحدث كما في الزيلعي معللا بقوله لان الخف عزمه
ما لها فيعتبر من وقت المنع لان ما قبله ليس بظاهرة المسح
وانما هو ظاهرة الغسل فلا يعتبر انتمى قال شيخنا الحاشية
شاملة لما لو لبس ثم احدث فمسح او لم يسح وصفي يوم وليمة
او ثلاثة ايام ولم يحصل منه حدث اخر لا نه بتمامه ما كذلك
يظهر الحدث السابق فيقول بانورمين وبه يبطل المسح فكانه
حدث آخر وينظر ما لو لبس فغاب يوما وليمة قبل المسح فهل
يتمتع المسح بنظر الى غيره والذي يظهر من كلامهم انه لا يسح
لا باعتبار ابتداء الحدث المدة لوله عليه بن انهى وقوله انتم
بعد لبس الخوف على ظهره لو قال على وغنوه لكان اولى لان
الظهر يشمل التيمم مع انه لا يجوز التيمم المسح لانه لو كان
لكان الخف رافعا لا مانعا وشتر على جواز المسح لبس الخوف
بغير ما اتم الوضوء حتى لو غسل رجله او لا وليس خفيه
فاحدث قبل اتمام الوضوء لا يجوز المسح **ملا مسكين واذا**
مسح بقوم ثم صار قبل تمام حدة انتم مدة المسافر
لان العتق لا حرا الوقت كالعدة وان اقام المسافر بعد
حامي يومه وليمة تزج فغيره لان رخصة السفر تبقى
بدونه **والا** بان مسح دون يوم وليمة يتم يومه وليمة
لان ما حدة المقام **وخرق المسح قدر ثلاث اصابع من**
اصفر اصابع اليد وهو الاصح قال العلامة ملا مسكين

لم يذكر في الأصل في التقدير ثلاث اصابع اليد واصابع
 الرجل وكان الرخى يقول التقدير ثلاث اصابع من صغار اصابع
 الرجل اعتبارا لجل المسيح وكان الفقيه ابو بكر الرازي يقول
 التقدير ثلاث اصابع اليد اعتبارا بالة المسيح وهو رواية
 الحسن عن ابي حنيفة **واعلم** ان الفرض هو ذلك المقدار من
 كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار اصبعين وعلى الاخرى
 خمسا لم يجز ولو جوا بهما الاربع ينبغي ان يجوز ولو باصبع
 واحدة ثلاث مرات ان اخذ لكل مرة ماء جديدا وقد مسح
 ثانيا غير ما مسحه او لا اجزاء والافان قلت قد مر
 بان الماء ماد امره العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وهو
 مخرج في جواز نقل البلة من موضع من العضو الى موضع
 اخر منه مستحكاك او غسلا وجبته فلا حاجة الى ما ذكره
 هنا من قولهم ان اخذ لكل مرة ماء جديدا ونما لو مسح
 باصبع واحدة ثلاث مرات قلت التقيد بذلك لجل
 على ما اذا لم يبق من البلة شيء بان جفت بالوضع
 الاول لو فبقا بين كلامهم ومما يدلك على ما ذكرناه
 بخبرهم مسح الاذنين بما بقي من البلة بعد مسح الرأس
 وانما جوز ذلك بقوله عليه السلام من الاذنان من
 الرأس وان كان القياس يقتضي عدمه لكون الاذنين
 عضو اخر غير الرأس فان قلت **حيث** كان الاذنان
 من الرأس ينبغي حينئذ ان اذا اقتصر على مسحهما

بجزية

بجزية عن مسح الرأس ثلاثا مسح ظاهر الاذنين وباطنهما
 يبلغ من الرأس قدر الربع خصوصا على القول بان
 المفروض من مسح الرأس قدر ثلاث اصابع قلت **اجيب**
 بان فرضية مسح الرأس ثبتت بنص القرآن وكون الاذنين
 من الرأس ثبت بالحديث فلا ينادى به فان ثبت بنص القرآن
لتمسح بالأسرة ثم مسح خفيه بيلة بعيت على كفيه
 لا يجوز وكذا انما اخذ من تحتة والحاصل ان البطل اذا
 بقي في كفيه بعد غسل عضو من المقتولات جاز المسح به
 لانه بمنزلة ما لو اخذ من الاثاء واذا بقي في يده بعد مسح
 عضو مسح او اخذ من عضو من اعضائه لا يجوز المسح به
 فصولا كان ذلك العضو او مسحوا خلافة مسح بيلة مستعجلة
 وليست شي من هذا الاطلاق مسح الاذنين فانه جائز بيلة
 بعيت بعد مسح الرأس كما ذكرناه بل هو سنة عندنا وقوله
 المصنف **على ظاهر مقدم كل رجل** بيان لجل المسح حتى
 لو مسح على باطن الخف او جواربه او على العقب او اللعاب
 لا يجزى لقوله على لو كان الاذن بالواي لكان باطن الخف او
 بالأسرة من ظاهره لكن رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يمسح على ظاهرهما ما خطوطا بالاصابع زيلعي وظهره
 الخطوط سنة لا شرط وانما قال الشافعي مرة واحدة لانه
 لا يسكن في المسح التكرار بخلاف غسل الجبالفة في التنظير
 وسننه **قد اصابع مفرجة يبدان** **روس** **لا مصابع**

القدم الى الساق فلو بد من الساق او مسح عرضا مسح وخالف
السنة وينقض مسح الحف واحد من اربعة اشياء الاول منهما
ان كل شيء **الحف** لو ينقضه لان المسح بعض الوضوء
فما نقص الكل ينقض البعض وعلاؤه في كثير من الكتب بانه بدل
عن الغسل فينقضه ناقصا اصله كالتيتم وقد يقال انه ليس
ببدل كما في السراج الوهاج واختلافه بعض الافاضل لذلك
المبدل لا يجوز مع القدرة على الاصل والمسح يجوز مع القدرة
على الاصل بل التحقيق ان التيمم بدل والمسح خلف بجر **وترفع**
خف اي الثاني مما ينقض به المسح ترزع خف واحد وخفون
بالطريق الاولى هو قول المصنف **ولو تزوج اكثر القدر الى**
ساق الحف واصل بما قبله وعن محمد بن يعقوب من ظهر القدم في
موضع المسح قدر ثلاث اصابع لم يبطل المسح قال العلامة
ملا مسكين وعليه اكثر المشايخ وفي البحر عن النصاب وهو
الصحيح والثالث مما ينقض به المسح قوله **امابة الماء اكثر احوال**
القدمين في الحف على الصحيح كما لو ابتل جميع القدم واول
اقتضاهما صواب المتون المشهورة على النواقض الثلاثة مشعر
بترجيح ان المسح لا ينقض اذا دخل الماء الحف وابتل اكثر القدم
او كلها ولو تكلف فغسل رجله من غير ترزع الحف اجراه عن
الغسل فلا يستل طهارته بانقضاء المدة **والرابع** ذكره بقوله
مضى المدة للقيم والمسافر **واصل** ان معنى المدة وترزع الحف
غير ناقض في الحقيقة انما الناقض الحرك السابق لكن الحرك

يظهر

يظهر عند وجودهما فاضيف النقص اليهما زيلعي وقوله
ان لم يخف **ذهاب رجلية من البرد** يعني اذا انقضت مدة
المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجلية من البرد لو ترزع خفيه
جاء المسح عليه مما من غير توقيت كالجيرة زيلعي فعلى هذا
يستوعب الحف بالمسح على ما هو الاول او اكثره وقالوا ان انقضت
مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد ماء فانه يمضي على صلاته
في الاصح اذ لا فائدة في التراجع لانه للغسل ولا ما كما في الثانية
ومن المشايخ من قال انفسد صلاته وهو اسه زيلعي معللا
بسرية الحرك الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية فيتمهم
ويصلي كما لو بقي من اعضائه طعة فلم يجد ماء يغسلها به فانه
يتيمم فكذا هذا انتهى وبقوه في الفتح **بحر وبرد المدة**
الا حية وهي ترزع الحف وابتل اكثر القدم ومعنى المدة
غسل رجلية فقط ولا يلزمه غسل باقي الاعضاء واعلم
انه يعني من النواقض الحرك وخرج الوقت للمعذور **ولا يجوز**
المسح ايملا يصح على عمامة وقطنية وبرقع وقفازين وهذا
مما لا خلاف فيه انه في الحف ثبت بالنقص على خلاف القياس
فلا يلحق به غيره وايضا لا مشقة في ترزع هذه الاشياء بخلاف
الحف فامتنع الاحتاق زيلعي وعند الامام احمد يجوز المسح على
العمامة اذ البسها على طهر عيني والقطنية ما يلفا عليه
العمامة والبرقع ما تستر به المرأة وجهها والقفازين ما يعمل
للبيدين وقد بحثي يقطن باز رار ترزع على الساعدين يلبس

في اليد من البرد وقد يتخذ الصائد من الجلد ولبد يتقى به
 نحو نخل الصقر **فصل** في الجيرة ونحوها اذا اقتصد
 او جرح او كسر عظمه فشد به خرقة او جبيرة وكان لا يستطيع
 غسل العضو ولا مسحه **وجب المسح** اي على الجيرة والجيرة
 عريان من جريد تلاف بورق وتربط على العضو المتكسر وتحت
 السراج لو كان لا يمكنه الغسل بالماء الحار خاصة لم يجب
 عليه تكلف الغسل بالماء الحار ويجزيه المسح لا جل الشفة
 انتهى والظاهر الاول كما في البراي لزوم الغسل بالحار ولا
 فرق في الجيرة بين كونها في البرد او الراس غير انه ان بقي
 من الراس قدر الربع مسحة والمسح على العصابة كما
 في البرد اربع وفي العينة اذا كان بالرأس وجع وهو يتضرر به
 بالمسح سقط عنه هو الصحيح لئلا يؤدي الى فساد الحراة
 بالاحتياج وكفى المسح على ما ظهر من الجسد **بن عصبانة**
المقتصر ولا يلزمه اتصال الماء الى موضع الذي لم يستره
 العصابة بين العصابة ويتقيه المسح خلا لما جزم به في
 الخلاصة لانه لو كان ذلك ربما ابتلت العصابة وانفذت
 البلة الى موضع الجرح قال في الرحمة وهو الاصح نهر
 بتصرف **والمسح** على الجيرة وخرقة القراة وعصابة المقتصد
 كالغسل لما تحتها **فانه يتوقت** مسح الجيرة **بمدة** يستغفر
 بعضها فانه ينافي انه موقت بالبرد ولا يشترط لصحة المسح
 شد الجيرة ونحوها على غير يشير الى ما في الكفر وشرحه

حينئذ قال ويجوز المسح على الجيرة وان شد عابلا ونحوه **فان**
مسح جبيرة احدي الرجلين مع غسل الاخرى وقوله مع غسل
 الاخرى يشير الى ما ذكره ملا مسكين نفعنا على ما ذكره في
 المتن من ان المسح على الجيرة كالغسل اي كغسل ما تحتها فقال
 حتى لو مسح على جبيرة احدي الرجلين لا يجوز مسح على خف
 الرجل الاخرى انتهى لانه يكونان معا بين الغسل والمسح اما
 لو غسل رجله الاخرى فليس خفيه فاحد جاز المسح عليهما
ولا يبطل المسح بسقوطها قبل البرد لقيام العذر بلفظ بين
 الخيانة واخذت ويجوز مسح العصابة العليا بعد المسح على
 السفلى لا المسح على السفلى بعد نزاع العليا ولا يبطل مسحها
 بائلا ما تحتها بخلاف الخف قيد بقوله قبل البرد لانه لو
 سقطت بعد البرد يبطل المسح لزال العذر في غسل موضعها
 ان كان متوضعا بخلاف الخف فانه يغسل التي سقط خفيها
 والرجل الاخرى فلو وجد البرد ولم تسقط ذكر الكرايين
 ان المسح يبطل وقيد في النهر بما اذا لم يضره ازالة الجيرة
 فان ضربه لشدة لصوقها فلا ويجوز تبديلها بغيرها ولو
 بعد المسح عليها **ولا يجب اعادة المسح** عليها **والا فضل** اعادة
 اي المسح على الثانية بشبهة البدلية واذا ردد امره لا يغسل
جديده اي امره طبيب مسلم حاذق او غلب على ظنه ان الغسل
 يضر تركه او لا تكسر ظفروا وعمل عليه دواء او علكا او جلا
 قراة ونحوها لمنع ضرر الماء ونحوه ويضره نزع جازله المسح

وان غره المسح تركه ولو باعضائه شقوق امر عليها الماء ان
قد رواه مسح عليها ان قدره والتركها وغسل ما حولها
واذا الوضوء امر بالماء على اليد ثم سقط الدواء ان سقط عن
يد وجب غسل يمينه وادفلا كذا ذكره المصنف في حاشية
الدرر ولا يفترق الى النية في مسح الخف والجبهة والراس
مقتضاه ان لا خلاف لا يتم في عدم اشتراط النية للمسح
على الخفين فجعله كالتميم اذ كل واحد منهما يرد في قوله الربيعي
والاولا ظهر انه طهارة بالماء فلا يفترق الى النية كالوضوء
ولانه بعض الوضوء فصا ركس الراس والجبهة انتهى
باب الخيف والنفاس والاستحاضة يخرج من الرحم
ثلاثة دماء خيف ونفاس واستحاضة ولو اقتص على قوله
فالخيف دم ينقضة رحم بالغة لاداء بها ولا حبل ولم يبلغ
من الاياس وحذف ما قبله من قوله يخرج من الفرج الى مكان
اولي اذ هو طويل بلا طائل ولا ظهر هذا كثير في كلام المصنف
وكان الحمل له على ذلك قصد زيادة الايضاح ومعنى ينقضة
اي يدفع بقوة وما ذكره المصنف من تفسير النقص بالدفع
جاء عليه ملا مسكين والعيني فسر بالسكب والدفع والظاهر
ترادف هذه اللفاظ والرحم منبت الولد ووعاؤه في البطن
وليتبدل المصنف بالغة اي التي بلغت مشبع سنين للاعتناء
عما تراه الصغيرين حيث لا يكون حضا بل استحاضة وقوله
المصنف لاداء بها لم يريد به مطلق الداء فلا يرد عليه

ما ذكر

ما ذكر في الشهر من ان ظاهره يغيد ان من المرأة السليمة
الرحم يمنع حيضها ويهدأ قيدا الشاء الداء بقوله يقتضي خروج
دم بسببه وقيد بقوله ولا حبل لما قد مرناه من ان الخيف
والحبل لا يجتمعان لان الله تعالى اخرج الحيضة بانفسها
فم الرحم بالحبل فلا يخرج منه شيء من الخيف حتى يخرج الولد
او اكثره فما تراه الحامل استحاضة وقوله ولم تبلغ سن الياس
للاحتراز عما تراه الاياس وهي التي بلغت خمساً وخمسين
على المعنى به حيث لا يكون حضا بل استحاضة وهذا تعريفه
شرعا وامامنا فاصله السيلان يقال حاض الواحدة اذا سال
ماؤه كذا ذكره المصنف في الشرح وكان الاول له ذكر المعنى
المعنى قبل الشرح كما هو دأب المؤلفين وسبب الخيف ابتلا
الله تعالى لحوى حين تناولت من شجرة الخلد ولقي هو في
بناتها يد لك السبب وشرطه تقدم نضاب الظهر حقيقة
او حكا وعدم نقصانه عن الاقل وركنه بروز الدم من محل
مختوم وهذا هو المعنى في النهاية من ركنه امتداد دور
الدم اذ لو كان الامتداد ركنه لما ثبت حكمه قبله وبرؤية
الدم تترك الصلاة والصوم ولو مبتدأة وعن ابي حنيفة
لا تترك الصلاة الا اذا استمر ثلاثة ايام **واقبل الخيف**
ثلاثة ايام بلياليها **واو حطه خمسة ايام واكثره عشرة**
ايام بلياليها **والنفاس مائة مائة المدة بضم النون**
وقتها اذا ولدت في نفاسا وشرعا هو الدم الخارج عقب

الولادة أي عقب خروج الولد واكثر ولو سقط استبان
بعض خلقه فان نزل مستقيما فالعرق بعدد وان نزل
مثنوينا فالعرق لستة وتنقضي العرق بوجعه ونقصه وولد
ويحدث في عيونه اذا علو عتقها او طله قدام الولادة ولكن
لا يرتد ولا يصلى عليه الا اذا خرج اكثر حيا واذ لم يرتد
دما لا تكون نفسا في الحيض فلا يلزمها الا الوضوء عندهما
وعند الامام يلزمها الغسل احتياطا **والثمة اربعون يوما**
ولا حد لا قدمي النفاس والاستحاضة دم فقر من ثلثة
ايام او زاد على عشرة في الحيض وعلى اربعين في النفاس
او زاد على العادة وجاوز اكثرهما فاذا كان عادتهما في الحيض
سبعة فثلاثة اثني عشر يوما خمسة ايام بعد السبعة استحاضة
واذا كان عادتهما في النفاس ثلاثين يوما فثلاثة خمسين
فالعشرة التي بعد الثلاثين استحاضة ودر ولم يقل فالثلاثة
بعد الثلاثين استحاضة على قياس قوله فخمسة ايام بعد السبع
ليعرف جواز اطلاق الاستحاضة على جميع الزايد وعلى ما ينتم
به الاكثر كذا ذكره المؤلف في حاشية الدرر **واقبل الطاهر**
الفصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولا حد لا ثمة لانه
يمتد الى سنة وستين ملامسكين الا لمن بلغت حصة
فيقدر حيضها بعشرة وظهرها بخمسة عشر ونفاسها باربعين
واها اذا كان لها عادة وتجاوز عادتهما حتى زاد على ثلثة الحيض
والنفاس فانها تبقى على عادتهما والزايد استحاضة واما

اذا نسيت عادتها فهي المحيطة **ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية**
اشياء الصلاة والصوم وطالم يلزم من الحرمة عدم الصلوة قال
الشرك **ولا يصحان** لغوات شرط الصلوة ولا شك ان المنع من الشيء
منع لا يعاظمه ولهذا منع من سجود التلاوة والشكر ايضا
وقراءة آية من القرآن والنيقية بالاية يشير الى باحة مادون
الاية وبه قال الطحاوي ورجحه في الخلاصة ونسبه الزاهد
الى اكثر وعندها كره لا فرق في المنع بين الاية ومادونها
ورجحه غير واحد ونسبه في المدايع الى العامة ولا خلاف
انه اذا قصد التشاغل في اصح الروايات كما لا خلاف في
المسحبة **ثمرو منها** أي يحرم من الاية **الاغلاف**
متجاف عن القرآن وهو الجدار الذي عليه في الاضيق وقيل هو
المفصل كالحريطة ونحوها والمتصل بالمفصل منه حتى يدخل
في بوعر بلا ذكره ويكره مسه بالكم وهو الصحيح وعادتهم على
انه لا يتيم ملامسكين **ودخول المسجد** أي يحرم بالحيض والنفاس
دخول المسجد وفي فتاوى قاضي خان الجبانة ومصلح الجبانة
لها حكم المسجد عند اداء الصلاة حتى يقع الاقتران وان لم
تكن الصفوف متصلة وليس لهما حكم المسجد في حق المروءة ووجه
الدخول الجنب وفما المسجد له حكم المسجد في جواز الاقتران
بالامام وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ثلاث
انتهى واما جواز دخول الخائض فليس للفنا حكم المسجد فيه
وما في شرح الزاهد من ان يسجد وسجد بابه في حكمه

فليس على اطلاقهما بل مقيده في الظلة بانها في حكمه في حوز
 الا قد راد في حرمة الدخول الجنب والحائض **والتطواف**
 اي يحرم بالحيفز والتفاس التطواف بالنكبة وان صح لان
 استظهاره فيه شرط كمال وتحل به من الاحرام ويلزمها بدنة
 في طواف الركن وعلى المحدث سائة الا ان يعيده وانما قال
 والتطواف مع انه مستفاد من المنع عن دخول المسجد لانه فيه
 تلايتهم انه ما جاز لها الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلا
 يجوز لها التطواف بالاولى او يتوهم جواز دخول المسجد
 لضرورة التطواف فالله ذلك الوهم كذا في ملاسكن
 ويحرم بالحيفز والتفاس **الحج والاسمعة بما تحت السرة**
الى تحت الرتبة فان وطئها غير مستحل له يستحب التصديق
 بدنيا او مضمرة ويتوب ولا يعود وجزم في البسوط وغيره
 بكفر مستحله وصح في الخلاصة عدم كفره وحرمة وطئ النفس
 مصرح به ولم ار انتصر بكفر مستحله **واذا انقطع الدم لاكثر**
الحيفز والتفاس جل الوضوء بالغسل اي يجوز وطئها ويصح
 ان لا يطأ حتى تغتسل بحر وعلل القمستانى كراهة وطئها
 بانها كالجنب ما لم تغتسل ونفسه وهو وان حل لانه مكروه
 لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط انتهى وقوله وان حل
 ظاهر في كونه الكراهة تنزيهية وقال زفر والملاية لا يجوز
 وطئها مطلقا الا بالغسل لغزاة التشديد ونحن حملناه هذه
 على ما اذا انقطع لا قبل من العشرة والتخفيف على العشرة عملا

هذا هو الوجه في حرمة التطواف بالنكبة
 لانها من اجزاء البيت المقدس
 والبيت المقدس من اجزاء الحرم
 والحرم من اجزاء مكة
 ومكة من اجزاء دارالافتاء
 ودارالافتاء من اجزاء دارالدين
 ودارالدين من اجزاء دارالعلم
 ودارالعلم من اجزاء دارالحياة
 ودارالحياة من اجزاء دارالآخرة
 ودارالآخرة من اجزاء دارالقيامة
 ودارالقيامة من اجزاء دارالجنة
 ودارالجنة من اجزاء دارالنعيم
 ودارالنعيم من اجزاء دارالسلام
 ودارالسلام من اجزاء دارالرحمة
 ودارالرحمة من اجزاء دارالرحمة
 ودارالرحمة من اجزاء دارالرحمة

بالقراتين

بالقراتين فودي قرأة التحفيف انتهت بالحرمة بالانقطاع مطلقا
 واذا انتهت الحرمة العارضة على الحل حلت بالضرورة ومودي
 الثانية وهي قرأة التشديد عدم انتهائهما بالانقطاع بل بعد
 الاغتسال في جميع ما امكن فحملنا الاول على انقطاع لاكثر
 المرة والثانية عليه تمام العادة التي ليست اكثر من الحيض
ولا يحل ان ينقطع الحيض والتفاس لو راي لا قبل من لاكثر
 ولو تمام عادتها الا ان تغتسل او تيمم **وتغسل او تيمم**
 ديني في ذمتها وذلك بان تجدد بعد ان ينقطع لتمام عادتها من
 الوقت الذي انقطع الدم فيه **زحنا يسع الغسل والتيمم**
لما فوقهما ولم تغتسل ولم يتيمم حتى يخرج الوقت وهذا اذا
 كانت مسطرة فان كانت كتابية حل وطؤها الحال دراى حاله
 الانقطاع قبل العشرة لانه لا ينتظر في حقها اعادة زائدة ولا يتغير
 بعوده باسلامها لانها كتابية وفيها من الحيض في الانقطاع لا قبل من
 العشرة **واعلم ان مدة الاغتسال معتبرة من الحيض في الانقطاع**
 لا قبل من العشرة وان كان تمام عادتها بخلافه للعشرة حتى لو طهرت
 في الاول والباقي قدر الغسل والتيمم فعملها قضاء تلك الصلاة
 ولو طهرت في الثاني لشرط ان يكون الباقي قدر التيمم فقط وفي
 المجتبى والصحيح ان يعبر مع الغسل ليس الثياب وهكذا اجواب
 صوبها اذا طهرت قبل الغسل لكن الاصح ان لا تعتبر التيمم في حق
 الصوم وقوله في البحر وهكذا اجواب صوبها اذا طهرت قبل الغسل
 اي يشترط لو جوب صوم ذلك اليوم ان يبقى من الليل بعده

الاغتصاف ما يتمكن فيه من الاعتكاف وليس الثياب وكذا يشترط
هذا الوجوب قضاء العشاء أيضا فلا فرق بين الصلاة والصوم
الا في زمن التيممة حيث اختصت الصلاة باعتبار بناء على
ما سبق من ان عدم اعتباره في حق الصوم هو الاصح وفي هذا
المقام كلام تركناه خشية الاطالة فمن رآه فليراجع لنا
علقناه على ملا مسكين **وتعفى الحائض والنفساء الصوم**
دون الصلاة وعن معاذة العدوية انها سالت عائشة
رضي الله عنها ما بال الحائض تعفى الصوم ولا تعفى الصلاة
فقلت احروية انت فقلت لست بحروية ولكني اسال فقلت
كان يصيبنا ذلك فنومر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء
الصلاة ولان في الصلاة حرجا تكرر في كل يوم وتكرر
الحيف في كل شهر بخلاف الصوم حيث لا يحث في السنة
اكثر من شهر واحد والمرأة لا تحيض عادة في الشهر الا مرة
واحدة فلا حرج ولا في النفاس لا تعفى الصلاة وان لم يتكرر
لانها مكنت بالحيف لطولها فيلحقها الحرج في قضاء الصلاة
دون الصوم فيلحق وفي الظاهرية لما رآه حوى الدم اولى مرة
سالت ادم فقال لا اعلم فاوحى الله اليه ان ترك الصلاة
فلما طهرت سالت عن قضاها فقال لا اعلم فاوحى الله تعالى اليه
انها ان لا قضاء عليها ثم رآته في وقت الصوم فسالت فامرها
بترك الصوم وعدم قضاها قياضا على الصلاة فامر بها
بقضاء الصوم من قبل ان ادم امرها بذلك بغير امر الله

وفي

وفي حرج في الدلالة بسبب قضاها تركه حوى الله وقياضا
الصوم على الصلاة فجوزيت بقضاها بسبب تركها السؤال
واعترفت كيف وجب القضاء دون الاداء مع ان الجهر يور على ان
القضاء انما يجب بما يجب به الاداء واجيب بان الغفاد السبب
كافي للوجوب وان لم تخاطب بالاداء فهو **ويحرم بالحائض**
خمس اشياء الصلاة وقراءة اية من القرآن الا قراءة الايات
التي على سبيل الدعية بنية الدعية حيث يمنع منها الجنبات
والنفاس وكذا الحيف من ملا مسكين **ومسها الا بغلاف في الجنبات**
تحرر من اية الا بغلاف في اطلاق المنع من المس فمما لو كانت
مستوية بالفارسية على الصحيح وشمل المس غير اليد كالوجه وهو
مستفاد من العلة وهي تعظيمه والنفقة مساحبة اذ لم يخصوه
باليد كما في الصحاح والقبوس قال شيخنا ثم رآته في شرح ابن ابي
حاج ما نصه واختلفوا في مس المصنف بما عدا اعضاء الطهارة
او بما غسل من الاعضاء قبل كمال الطهارة والمنع اصح **ودخول**
مسرى راي الجنبات تحريم دخول المسجد اعلم انه عليه السلام
خضع بدخول المسجد ومكث فيه جنبا وبه خضع علي بن ابي
طالب لان بيته كان في المسجد كما خضع بن الزبير باحدة لبس
الحري لشكوه من اذى القمل وعن زيد بن ارقم قال كان لفرس
من اعيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابواب شاردة في المسجد
قال فقال يومئذ ما سدوا هذه الابواب الا باب علي قال فشكل في ذلك
اناس قال فقامر صلى الله عليه وسلم فخر الله تعالى واثى عليه وقال

اما بعد فاني امرت بسد الابواب الابواب على فقال فيه قائلهم وان
 والله ما سددت شيئا ولا فتحتة ولكني امرت بشيئ فانبعثه بحر
والطواف ايما الجنابة تحرم الطواف لان الطواف مثل الصلاة كما
 وردت به السنة **ويحرم على المحدث ثلاثة اشياء الصلاة**
والطواف ومن القرآن ولو اية الا بغلاف فانوا ولا بأس بدفع
 المصحف لغيره بالبالغ المحدث على الاصح لان في المنع رفع حفظ
 القرآن وفي الامر بالتطهير من هذه اية ويستفاد منه انه يمنع عن
 مسه لغير القراءة والحفظ محوي ونجاس منع المحدث الحسن فكذا الكتابة
 وان كانت الصيغة على الارض وذكر القدر وعي عدم الكراهة اذا
 كانت على الارض من بخلاف الخلل فانه يجوز **ودم الاستحاضة** هو
 اسم لدم خارج من الرحم دون الرحم وعلم منه انه لا راحة له بخلاف
 دم الحيض فانه متغير بنوعه وانواع الاستحاضة ستة احدها الدم
 الناقص عن اقل الحيض والثاني ما زاد على حيض المبتدأة وهو
 عشرة من اول كل شهر وعن ابي يوسف ان حيض المبتدأة في حق
 الصلاة والصوم ثلاثة ايام وفي حق الوطء عشرة ايام
 والثالث ما زاد على ثمانية المبتدأة وهو اربعون والرابع
 والخامس ما زاد على العادة فيه مما وجاؤا واكثرهما والسادس
 ما تراه الحامل محوي عن البرجندى وي زاد دم الياسة والصغير
 التي لم تبلغ سبع سنين ومنهم من زاد المنيعة لكن ذكره وان دهن
 السليمة الرحم غير مانع من حيضها **حكمه كزكاة** **دايم لا عنه صلاة**
 اي لا يسقط الخطاب بها ولا يمنع من غيرها اذا استمر نازلا وقتا

كاملا

كاملا كما سئذ كره ولا يمنع **صوم** فريضا كان او نقلا ولا
 يحرم وطأ الحنة ليس اذني وطهارة ذوى الاعذار ضرورية
 بينهما بقوله **وتوضا المستحاضة** فديبه لان الاستحاضة غير
 واجب عليها ما ينزع عن الظهيرة وليس المراد من عدم وجوب
 الاستحاضة عدمه ولو عن تقوط ولا خصوصية للمستحاضة
 اذ من به استطالاق بطر او سلس بوا كذا لا يجب عليه
 الاستحاضة واختلفوا في غسل الثوب قبل غسل عند كل صلاة
 وقيل لا واختار الفقوى انه ان كان بحال او غسلا لا يتنفس
 قبل الفراغ من الصلاة لم يكر ترك غسله تنوي وشرحه واقوله
 ينبغي ان يكون هذا التقصيل محل كل من التولين فخر خلاف
 في نفس الامر قال اخوي والمراد بالومنوء النظم وليس شمل اليتم
 وانما عبر به لانه اشرف قسميه **ومن به عذر كسلس بول** هو
 الذي لا ينقطع تقاطع بولته لضعف في شأنته او لقلته البرق
 عنى قبل السلس يفتح الدم نفس الخارج وكسر هاتين به عذر
 المرض شهر **واستحاضة** **يقض** او الفلانة تزيج او رعا فدايم
 او خرج لا يرقا ولا يمكن حركته بمشوا من غير مشقة ولا يحلوس
 حتى لو كان بحال لو على قايما سلس بوله ولو على قاعدا
 لا سلس على قاعدا وفي انه المختار به عذر او تقليله
 ما امكن ولو بصلاة يوميا واردة لا يبقى ذار عذر بخلاف
 الحائض انتهى وقوله ولو بصلاة يوميا بان كان لو جلس لا يسيل
 ولو قام سال بحر وقوله بخلاف في حايض حتى لان التماسها بالحيض

لا يتركها عن غير ما عتبت حادثة وان انقطع في بعض الاوقات **لوقت**
كل من متعلق بما سبق من قوله وتوضنا المستحاضة **التي ويصلون**
به اي بالوضوء **حاشا** ان انقطعوا او اخلوا او اداوا للوقتية وقضا
غيرها ولو كان مع عذبة وقت لزوم النية وكذا
لهم اداء الواجبات كالوتر والعيد وقول الشايع وصلاة جنازة
وطواف ومن مضمون انتهى فغير وجوب صلاة الجنازة مع
ان المصريح به انما في تركها ولا مانع من صحة اطلاق الواجب
على فرض الكفاية لانه واجب وزيادة **ويبطل وضوء المحدث**
الا لم يطرأ ناقض اخر غير العذر **مخرج الوقت** كطلوع
الشمس فانما عندنا في حنيفة ومال **فقط** وعند زفر بن خويلد
فقط وقال ابو يوسف مما في على الظاهر بوضوء الضمي والعيد
على الصحيح خلافه فالذي يوجب ولا يصلي العيد بوضوء الصبح
خلافه فالزفر بن جهمه من جهة الامام ومجهران الوقت اقيم مقام
الاداء شرعا فلا بد من تقديم الطهارة على الاداء ولا يمكن
ذلك الا بتقديم الطهارة ولا يصح يوسف ان الحاجة مقصورة
على الوقت فلا تعتبر قبل الوقت ولا بعده ولزفران اعتبار الطهارة
مع المنا في الحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت زيلعي لكن في
ثوبه فلا بد من تقديم الطهارة عليه لشايع لان ذلك يستعمل
في الوجوب لا محالة وليس التقديم واجبا والجواب كما في النهاية ان
ان المضاعف محذوف اي لا بد من جواز تقديم الطهارة ثم البطلان
بالخروج مقيد بما اذا توضعوا عن السيلان او وجد السيلان بعد

الوضوء

الوضوء اما ان كان على انقطاع ودام الى خروج الوقت فلا
يبطل بالخروج مالم يوجد حدث اخر وطعن فيه عيسى بن ابيان
واوجب اعادة الوضوء وهو خلاف الواجب زيلعي والمراح
من البطلان بالخروج في ظهور الحدث السابق عند الخروج
فامنا فذا البطلان الى الخروج مجاز لانه لا تاثير للخروج
في الانتفاض حقيقة ولهذا يجوز لهم المسح على الخفين بعد
الوقت اذا كان العذر موجودا وقت الوضوء او اللبس ولا
البناء اذا خرج الوقت ومنه في الصلاة وظهور الحدث السابق
عند خروج الوقت فمقتضى كل وجه على التحقيق لانه مستند
الى اول الوقت ولهذا لو شرع صاحب العذر ان ينقطع ثم خرج
الوقت لزوم القضاء ولو كان ظهور مستند لم يلزم لان
المراح يظهر ان ذلك الحدث محكوم بان يخلع الى غاية معلومة
فيظهر عندها مقتصر لانه يظهر قيامه شرعا في ذلك الوقت
ومن حقوقه اعتبار شرعي لم يتكلم عليه فله كذا في المحروفي
نظر سياتي وجهه **ولا يصير معذور** اي لا يثبت كونه صاحب
عذر حتى يستوعبه العذر وقتا كاملا **ليس فيه انقطاع بغير**
الوضوء والصلاة اذ لو انقطع في الوقت بقدر الوضوء والصلاة
لم يكن معذورا وهذا اي استيعاب العذر للوقت حقيقة
بان لم ينقطع اصلا او حكما بان كان الزمن الذي ينقطع فيه
اقله لا يمكن فيه من اداء الوضوء والصلاة خالفا عن وجود
العذر **بشرط ثبوت** اي العذر واذا اطر العذر في خلا لالوقت

ة

قبل صلاة فرضه وخاف خروج الوقت هل يودي بالصلاة مع
وجود العذر مع انه لم يثبت انه ضاحك عذر ولو ترك الصلاة
وان خرج وقتها ولا يودي بها الا بعد ثبوت العذر بوقوعه
سابقا راي في البحر عن الظاهرية انه ينتظر الى اخر الوقت
فاذا لم ينقطع صلى قبل خروج الوقت فاذا دخل الوقت المأخوذ
والفطر ودام الانقطاع الى وقت صلاة اخرى توفضا واعاد
الصلاة يعني لانه بدوام الانقطاع تبين انه مريض صلى
صلاة المفدورين وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية
حتى خرج الوقت جازت الصلاة انتهى فهذا يقتضي انه اذا
ثبت العذر باستيعابه الوقت ولو حكم بثبت مستند الى
اول ما اصابه اذ لولا الاستناد في ثبوت العذر لوجبت
الاعادة مطلقا فهذا يرد نقضا على ما سبق عن البحر من ان
العذر لا يثبت مقتصر الاستثناء **وشروطه** اى العذر
وجوده في كل وقت بعد ذلك **ولونه** واحدا ليعلم بها بقاء
وشروطه انتطاعه في وقت كامل عنه بانقطاع حقيقة
باب **الاجسام والظواهر** عنها لما فرغ من الحكمة
ونظم برها شرع في الحقيقة والاشهاد قد مر الحكمة لانها
اقوى لكون قليلها يمنع جواز الصلاة اتفاقا ولا يسقط
وجوب ازالته بعد زمانها اصلا او خلفا بخلاف الحقيقة
واما من به الخامسة وهو يوجب اذا وجد ما يوجب احدا
فقط فانما وجب مرة للنجاسة لا الحرك لئلا يمتنع بعد

فيكون

فيكون تخصيها للظواهرين لانهما اعظم من الحرك
بحر عن النهاية والفتح ولو عذر المصنف بالارادة لا عن
التطهير لكان اولى لانها اعم لصحتها لقطع محل النجاسة
والاجسام جمع نجس لغتين وهذا اوضح الغيتين وبهما
جاء التنزيل وهو في اصل مصدر ثم استعمل اسما قال
لغاتي نما المشركون بنجس والنجس يطلق على الحقيقي والحكمي
والخمس على الحقيقي والحرك على الحكمي والنجاسة عين
مستفردة وانما عنها عن النوب والبدن والمكان فخر ان بلغت
القدر المانع واقتراضا انما مشروط بما اذا امكن ازالتهما
من غير تركاب ما هو اشد حتى لو لم يتمكن من ازالتهما الا بداء
عورية للناس يصلي معها لان كشف عورية اشد فلو ابداهما
لدار الزنى حتى لو لم يتمكن من ازالتهما الا بداء
اهونهما بخلاف كشفها للتغوط او للاغتسال **تنقسم**
النجاسة الحقيقية الى قسمين غليظة وخفيفة وهذا
بالنسبة لقدر ما يعنى عنه فبما لا بالنسبة للكيفية نظيرها
اذ لا تختلف بالغليظة والخفيفة ولهذا كان المعفو عنه
في الغليظة قليلا بخلافه في الخفيفة **فالغليظة كالخمر**
وبه التي من ماء العنب اذا غلي واشتد وقذف بالزبد
وما كان تغريف الغليظة والخفيفة مختلفا فيه بين الامام
وصاحبيه ترك المصنف في المتن ذكر مكثفها بعمد التمثل
ولعدم صلاحية كل من التعريفين عن النقص ببيان ان

المغلظة عند الامام ما ثبتت نجاسته بنهر لم يعارضه
 بغير آخر والمخففة بخلافه ومقتضاه ان يكون سور الجوار
 نجسا نجاسة مخففة لتعارف من الضمين ومما قوله عليه السلام
 كل من شرب ماءك وقوله الكفو القدر مع انه طاهر حتى عند
 وعند الصاحبين المغلظة ما ليس للجهاد فيه مسامح
 بمعنى لا تغاف على النجاسة والمخففة بخلافه ويرد
 عليهم ما نجاسة المني حيث كانت مغلظة حتى عند ممّا
 وكان القياس يقتضي التحفظ عند ما لا يثبت الاختلاف
 فيما بين العلماء فالشافعي يقول بظهارته ويجاب عن
 مسئلة المني بانها تعتبر باختلافها فاشافعي محل ورد
 بنجاسته بغيره يعارضه آخر وهذا ليس من ذلك في شيء كذا
 ذكره الشيخ قاسم بن قطلوبغا محقق الفتوى تلميذ ابن
 الهمام فما في الزبد من ان المراد بالعلماء الماضون قبل
 وجودهما او الكائنين في عصرهما فيه نظر فها مرد كذا ورد
 على الامام محمد بولده بالكل حيث قال بظهارته بنهر وقوله
 السيد الجوى ويلزمهما بولده الصغير لانه اختلاف فيه وليس
 مختلفا عندهما فيه نظرا لانه لا خلاف في الامام الشافعي في
 نجاسته وانما الخلاف في انه هل يكتفى فيه بالوشد والنجس
 اولاد من الغسل وما ذكره بعضهم من طهارة بول الصغير
 عند الشافعي كونه نوحا فندى انه باطل لا اصل له **والدم**
المسفوح في غير الشهيد له لا يخرج حتى لو حمله على طهارة

في الصلاة صحت بحرامها الباقي في الدم المنزول والعروق
 والكبد والقلب والطحال وما لم يكن حذوا في التمار فليس
 بنجس وليس دم البق والبراغيث والسمك والقمل بشيء وذكر
 في الجوهر تفرجا على ما سبق من ان دم الشهيد طاهر له
 لا يخرج فقال فان وقع دمه في ثوب انسان لا يجوز الصلاة
 فيه ولو حمل الشهيد اسنك جازت صلاته وفي الغنية وقع
 شهيد في الماء القليل وعلى جراحتة دم جاف لا يتنجس فقتل
 فيه نظر لما ذكره الخ جاني من ان اذا حمل المصلي شهيدا عليه
 دم كثير جازت صلاته ولو اصاب المصلي من ذلك لم تجز صلاة
 لانه زال عن المكان الذي حكم بظهارته فكذا اذا وقع في
 الماء كذا ذكره الجوى ودم السمك في الصحيح **تمت**
 قال ابن امير حاج في شرح الغنية لم اتف على ذكر الزباد
 بظهارته او نجاسته والظاهر صهارته قال شيخنا يعني ابن الهمام
 وقد ذكرته بعض الاخوان من الغاربة في الزباد فقلت انه عرق
 حيوان محرم الاكل فقال ما يحمله الطبع الى صلاح بظهارته كالمسك
 انتهى وقال في شرح النقاية لعلي قاري معزيا الى البر حندي
 فانه وان كان دما فقد تغير فصار كوماذ العذرة انتهى
ولحم الميتة ذابة الدم لا السمك والجراد وما لا انفس له سائلة
واهابها اي جلد الميتة قبل الذباغ **وبول** ما لا يוכל لحمه
 كالادمى ولورثته عا الا بول الحفاس وحزوه فانه طاهر
 وشمل طلاقه بول الهرة والفاقة على الظاهر وقيل لا يفسد

بحر وحر والفارة اذا طعن في الحنطة جازا كل الدقيق عالم يظهر
 ان الخرافة كذا في حاشية الدرر المصنف معربا للفتح **وتجو**
الكلب بالجمع رجيده **ومرجيع السباع** من الهيايم كالغرس
 والسبع والخنزير **ولها** اي سباع الهيايم لتولد من لحم
 بحس **وحر الدجاج** بتفليث الدالة **والبط والاوز** لثنته
وما ينقص الوطن يخرج من بدن **الافنان** كالدم السائل
 والمني والمذي والودي والاسمحة والحض والنفاس
 والقي ملا الغم ونجاستها غليظة بالاتفاق لعدم حكم
 ما يقارن دليل نجاستها عنده ولعدم مسامحة الاجتهاد في
 طهارتها عند مما وطأه في الكلام على ما نجاسته غليظة
 طرغ في القسم الثاني وهو ما نجاسته خفيفة فلم يرد قال
واها الخفيفة فكيف لا الغرس على المفتي بدلالة ما كونه
 وادركه لحمه وعند محمد طاهر **وبوله** **ما يولد منه** من
 النعم الا هلية والوحشية كالغنم والقران فيدبوا بها
 لان روث الخيل والبغال والحمير وحي البقر وبقر الغنم
 نجاسة غليظة عند الامام لعدم تقارن فضيلتين
 وعند مما خفيفة لاختلاف العلل وهو الاظهر لعدم
 البلوى وطهرها محمدا وقال لا يمنع الروث وان
 فحش لبلوى الناس باقتلاء الطرق والخانات بها رجع
 الى هذا القول حين قد اوى وراى الخج في احتنايه
 وجرة البعير كسرقينه وبها يصعد من جوفه الى فيه

وكذا

وكذا جرة البقر والغنم وامام السمك ولعاب البغل
 والحمار فطامه في ظل امر الرواية وهو المبيح وفي القاموس
 الجرة بالكسر وتفتح **وخر** **لا يولد** اي مما نجاسته خفيفة
 والاصح انه طاهر عند الجرح خيفة واي يوسف كما في شرح
 ملا مسكين معربا للسر خشي في المبسوط قاله وقار غيره
 اي غير سمك لا يمد السر خشي والاصح انه خشي اي بالاتفاق
 بدليل قوله ولكن الغلظ في المقدار يعني انه خفيف
 عند الجرح خيفة غليظة عند مما وهو المنقول عن الهند والى
 ومحمي الزيلعي قاله ووجه التحفيف عموم البلوك
 والضرورة وهي توجب التحفيف فيما لا يفر فيه ووجه
 التخليط انه لا تكثر امتنانه وقد غيره طبع الحيوان
 الى خبث وتنق فصار كثر الزجاج والبط والزرابي في
 هذا المقام اشكال اجاب عنه صاحب البحر وقد ذكرنا الاشكال
 وجوابه فيما علقناه على ملا مسكين وطأه في الكلام على
 الغليظة والتحفة شرع الا لا يتكلم على قدر ما يعنى
 عنه منهما فقال **وعنى قد لا يدرى** وان كره تخريفا
 فيكون غسله ومادونه تنزهها فيسب ومافوقه
 فيظل فير من دروع لم انهم اختلفوا في اذا العبرة
 للوزن او للمساحة ووفق العقبة الهند والى بمسح
 اعتبار الوزن على الجامة والمساحة على المايعة ومحي
 الزيلعي وسوى في الفتح بين الدرهم ومادونه في الكراهة

ورفض الصلاة وكذا في النهاية والمحيط وفي الخلاصة
ما يقتضي الفرق بينهما فانه قال وقد رويهم لا يمنع
وتكون مسببا وان كان اقل فالأفضل ان يغسلها
ولا يكون مسببا بحروفي النهر وما في الفتح من التسوية
غير مسلم **ثم** **هـ** جلس الصبي المتنجس في حجر المصلي
وهو يستمسك او انهما مام المتنجس على راسه اي راس
المصلي جازت صلاته اذ لم يكن حامل نجاسة بخلاف
من لا يستمسك حيث يصير مصنا فالجاء فلا يجوز فتح
ولو حمل المصلي ميتا ان كان كافرا لا يقع مطلقا وان
مسلم لم يغسل فذلك وان غسل فان استعمل تحت
والا فلا وقوله **من المخلط** يتعلق بمحذوف على ان تكون الجملة
في محل نصب على الحال والتقدير وعني قدر الدرهم حاله كونه
كائنا من المخلطة فلا يعفى عنها اذ اذنت على قدر الدرهم مع القدرة
على ازالة **ومادون** اي وعني عمادون **ربع الثوب او البدن**
من المخلقة وقوله او البدن اي كله على الصحيح لقيام الربع مقام
الكل كسج ربع راسه وحلقه وطهارة ربع السائر وقيل ربع الموضع
الذي اصابه كالذيل والذخريص والكم وصحفة البدائع وغيرها
قال في الحقايق وعليه الفتوى وما في المتن او في ظاهره لا يفتك
ان ربع المصاب ليس كثيرا فضلا عن ان يكون فاحشا ولضعف
وجه هذا القول لم يعرج عليه في فتح القدير **نهر** **وعن راسه بول**
ولو غلط **كروسان** **برقيل** قوله كروسان لا يريد على ان

هذا هو الوجه في قوله
ربع الثوب او البدن
من المخلقة

عليه ان الجانب الاخر يعتبر وليس كذلك بل لا يعتبر
الجانبان مطلقا سواء روي اثره ام لا كان اكثر من
قدر الدرهم ام لا قال العلامة ملا مسكين وعن ابي
يوسف انه ان التقص من بوله شي يري اثره لا بد من
غسله ان كان اكثر من قدر الدرهم ولو القيت نجاسة
في ماء فاضابه من وقعها لا يغسله ما لم يظهر بشر
النجاسة وعني عما لا يمكن الاحتراز عنه ولهذا قالوا
ما تشرمت على الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكن
الامتناع عنه مادام في علاجه لا يغسله وما تشرمت
من السوق عليه لوصلي به لم يجزه وعن الدوسي حين
الشارع ومطاط الكلاب وكذا طين السرقفت
ورد عند طريق فيه نجاسة طاهر الا اذا اريد عين
النجاسة قال رحمه الله وهذا صحيح من حيث الرواية
وقد ريب من حين النصوص عن اصحاب نه **ولو**
ابتنل فراش او ثياب نجسات وكان ابتلا لهما
من عرق نابسم او بلل قدم زهرا ثم النجاسة وهو
طعم او ریح او لوت او زنج في البدن والقدم **تنجسا**
لوجودها بالشر والافلا كما لا ينجس ثوب حاف ظاهر
لن في ثوب نجس رطب لا ينقص الرطب لو عصر
لعمري انفعال جرم النجاسة اليه واختلاف المشايخ فيما
لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر
تذكر الحلي اني انه لا ينجس في الاصح وينظر فيه الشارح
بان ما تشر بد الجاف من النجاسة كثيرة وان لم يقطر

بالعصر كما ينشاهد عند البدر اعتداله قال فيتعين ان يغيب
 بخلاف ما صححه الحلواني وذكروا في الكثر ويترجمه ثلثا مسكن
 من سمايل بن شبيب اخبر الكتاب ما نصه ان ثوب نجس
 وطيب في ثوب طاهر يابس فطهر وطهر يابس فطهر يابس لا يسل
 لا يمس ولا ينجس وهذا الصحيح انتهى وفيه تأييد لما
 ذكره الحلواني فما ذكره الشارح من انه يتعين ان يغيب
 بخلاف ما صححه الحلواني بما قطعوا علمه ان الاختلاف
 بالنسبة للنجاسة غير البول ومن هنا يعلم ان علي المص
 موافقة اخري حيث اطلق في محل التثبيد ونحو
 . **معييب ولا ينجس ثوب رطب ينشره على ارض نجسة**
 ببول او سرفقن لكنها **يا بسة فتفقدت** الارض منه
 اي من الثوب الرطب ولم يظهر اثرها فيه والتحيز في كنهها
 يا بسة للنجاسة والافاق الارض تظهر بالبيس ودهاب
 الاثر ولا يخلو عن شي بالنسبة للبول لعدم قصور
 السير فيه الا ان يلد ديس محله **ولا يرج** اي ولا ينجس
 الثوب يرج **هبت** علي نجاسة **فاصابته** الريح **النور**
الا ان يظهر اثرها فيه وقيل ينجس ان كانت مبلولا
 لا نقالها به ولو خرج منه ربح ومقدته مبلولة
 حاتم شمس الائمة بمتنجسه وغيره بعدمه وقد
 ان الصحيح طاهرة الريح الخارجة لا تنجس الثياب
 المبتلة ويطهر متنجس بنجاسة مريية بزوال
 عيينها ولو جرد علي الصحيح سواء كانت النجاسة
 خفيفة او غليظة وسواء كان المتنجس بدنا او ثوبا

او مريية واعلم ان الاكتفا بزوال العين في النجاسة
 المريية ونوب الغسل مرة مفيد بما اذا صب الماء عليها
 وغسله في الماء الجاري ولو غسله في اجانة يظهر بالثلاث
 او العصر في كل مرة كذا في الخلاصة وقول المص ولو
 بمرة علي الصحيح يجوز به عما قيل يشترط الغسل
 بعد زوال العين ثلاثا لما قاله بعد زوال العين
 بنجاسة غير مريية غسلت مرة زيلبي وما في النهر
 من قوله وبقي مسح الحاجم بثلاث خرق شامل لما
 لو كانت الخرق يا بسة وعبارة الجحد متعبد
 اشتراط كونها مبلولة قال ويقاس علي الحاجم ما
 حول محل القصد اذا تلمح وخاف من الاسالة وانما
 عبر بالزوال دون الغسل ليشمل ما يظهر من غير غسل
 كطهارة الخنف بالذلك والميني بالخرق والسيف بالمسح
 والارض بالبيس وفي التعبير بالزوال اي الى عدم اشتراط
 العصر وهو الصحيح علي ما يعلم من كلام الزيلبي حيث
 ذكر بعد الاطلاق ان اشتراط العصر رواية عن محمد
 وعليه فما يبق في اليد من البلة بعد زوال عين النجاسة
 طاهرة تنجس طهارة اليد وفي الاستنجاء طهارة المحل
 وله نظاير كونه الا بريق تطهر بطهارة اليد بين
 وعليه هذا اذا اصاب خفيف في الاستنجاء من الماء المتنجس
 فانما يظهر ان طهارة المحل تنجس حيث لم يكن به
 خرق كذا ذكره شيخنا **ولا يضر بقا اثر** كلون من يج
شتر زواله فانه عفو وان كان كثيرا كذا ذكره ملا

مسكين قال وتفسير المشتقة ان يحتاج في ان التده
 الى شي اخر يتقلعه سواء كانا كالحرق والصابون فلو
 صبغ ثوبه او يده بصمغ او حنا نجس فغسل الج
 ان صبغ الماء طهر مع قيام اللون وقيل يغسل بعد
 ذلك ثلاثا نهر عن الفتح وعبارته في الغائية اختف
 حنا نجس فغسلت ذلك الموضع ثلاثا بما طهر لانها
 انت بها في وسعها وينبغي ان يكون الماء طاهرا مادام يخرج
 منه الماء الملون بلون الحنا نفوذت بان ما حزم به في
 الفتح من الغسل الى ان يصنع الماء بحيث لا يضر
 خات وان المذهب الاول وهو سقاية التكاليف
 بانزاله الاثر بعد الغسل ثلاثا وان لم يصنع الماء
 وفي المجتبى غسل يده من دهن نجس طهرت ولا
 يضر اثر الدهن على الاصبع لانه طاهر في نفسه
 وانما تنجس بمجاورة النجاسة بخلاف ما اذا كانت
 الدهن ودك مبيته فانه يجب انزاله اثنى عشر
 وقوله نفوذت هو الخبر عن قوله وعبارته في الغائية
 الخ وفاد في لغيره الاثر لا يتوقف نزوله على تسخين
 الماء وعليه لا يلزمه ذلك ويكتفي بالبارد وان بقي
 الاثر لكانت يرد على إطلاق كلام المصنف ما في النهر
 المتنجس حب فيه خمر غسل ثلاثا لا يطهر مادام
 ربح الخمر حتى لا يجوز وضع شي فيه من الماء يجات
 سوي الخل وقد امشك وجه الفرق بين الخل
 وعنده ويمكن الفرق بان الخمر تطهر بالتخليل

ولما

ولمسا اي الكلام على النجاسة المائية مشرق لان
 يتكلم على تطهير غير المائية فقال **وعنه المروية**
 يطهر اي محلها **فغسلها ثلاثا** وجوبا وسبعا مع
 الترتيب ندب في نجاسة الطل خروجه من الخلاف
 قدير بالثلاث لان غلبت الطن تحصل عنده ومن
 سم اعتبر بعضهم غلبة الطن واختلف الترجيح وقام
 من وفق قافتي بالاول ان لم يكن موسوسا
 والا فبالثاني نهر سم العبرة لغلبة طن الغسل ان لم
 يكن صغيرا ولا نجس او الا فلطن المستعمل لا يفسد
 المحتاج زيلبي وظاهره ان الغسل لو كان ذميا بالغ
 عاقلا فكا لمسلم والمياه التي غسل بها نجاسة لكانت
 تلك المياه في النجاسة كالمحل حال اللقائي الاظهر
 وقيل كالمحل عند انفصال الماء عنه فتطهر الاولى
 اي المتنجس بالنجاسة الاولى فيما اصاب ذلك الماثر بها
 او عضو بالثلاث والوسطى بشتين والاخر
 بمرة كما هو الحكم عند ملاقات الماء وهكذا الانتظر
 الاجابة الاولى الا بالغسل ثلاثا والثانية بمرتين
 والثالثة بمرة على غير الاظهر يطهر ما تنجس بالماء
 الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني بالغسل مرة
 وبالماء الثالث بمرة العصر على ما هو حكم المفسر
 عند الانفصال وكذا انظر الاجابة الاولى بمرتين
 والثانية بمرة والثالثة بالاراقعة وروى لا فرق
 بين الوارد والمورد دخلا على الامام الشافعي خات

الماء الذي ورد عليه النجاسة لا يظهر عنده قالوا في
 في غسل الثوب النجسة ومنعه في الإجابة ثم صب
 الماء عليه لا وضع الماء ولا ثم وضع الثوب فيه خروجاً
 من الخلاف كذا في حاشية الدرر للمؤلف معزيا للبحر
 ولا يحكم بنجاسة الماء إذا لا في الثوب المتنجس ما لم
 يتصل عنه دروهذا الاستحسان والتنجس الماء بأول
 الملا قاه قياس درر وأبي بن سواد بالاستحسان
 في الثوب وقال بيطر حين يخرج من الأحداثة
 الثالثة وفي المصنوع بالقياس بخلاصة وما ذكره القم
 من أنه إذا نسي محل النجاسة فغسل طرف من الثوب
 بدون تحريك بطهارته على المختار ولكن إذا ظهر
 في محل آخر عاد الصلاة انتهى مخالف لما جزم به
 في حاشية الدرر من أنه لا يبطر إلا بفعل كاه وما
 ذكره في المتن من **والعصر كل مرة** ليس غيراً طلاقاً
 بل مقتيد بما إذا غسل في الإجابة أما إذا غس في الماء
 الجاري حتى يجري الماء عليه ظهر وكذا ما لا ينصرف
 ولا يشترط العصر فيما لا ينصرف ولا التجفيف فيما لا
 ينصرف ولا يشترط تكرار الغسل وكذا لا الاستحسان
 إذا دخل في الله وملاؤه وأخرج بيطر وكذا
 لو غس المتنجس في القدير فإنه يبطر على المختار
 وإن لم يصح بغيره **سنة** السنن والدين المتنجس
 بيطر بحسب الماء عليه ورفع عنه ثلاثاً ثم الغسل
 عليه الماء ويغلي ثلاثاً إذا جلد المدبوع بيطر غسل

ثلاثاً

ثلاثاً ويجفف كل مرة وكذا اللحم وقال الأمام لا يظهر
 أبداً وبه يغني شهر ومقتضاها طهارة كل من الحنطة
 واللحم بمجود الغسل والتجفيف من غير احتياج لشيء آخر
 وليست كذلك قال في الدرر وإن كانت الحنطة منتجة
 واللحم مغلي بالماء النجس فطريق غسله وتجفيفه امت
 تنفع الحنطة في الماء الطاهر ثم يبرد ويفعل ذلك فيهما
 ثلاث مرات وعبارة الزياجي أن تطفخ الحنطة واللحم
 الطاهر ثلاث مرات ويبرد في كل مرة وكذا ما لا ينصرف
 بيطر بالغسل بالغسل والتجفيف عند أبي يوسف لأن
 التجفيف اثر في استخراج النجاسة ثم ما ذكر من ما لا
 ينصرف بيطر بالغسل والتجفيف ليس على عموم ما في
 في البحر عن الحارثي القدسي والأواني ثلاثاً متتابعات
 خنزق وخشب وحديد ونحوها وتطهيرها على أربعة
 أوجه حرق ونخت ومسح وغسل فإن كان الأنا من خنزق
 أو حديد كان حديداً ودخلت النجاسة في أجزاءه يحرق
 وإن كان عتيقاً يغسل وإن كان من خشب وكان حديداً
 ينخت وإن كان قديماً يغسل وإن كان من حديد أو صنفين
 أو رصاص أو زجاج وكان ثقيلاً يمسح وإن كان خشباً يغسل
 التيمم وفي الدخيرة حكى عن العقيه أنه إذا أصابت النجاسة
 البون بيطر بالغسل ثلاث مرات متواليات لأن العصر
 متقدر مقام التوالي في الغسل مقام العصر وفي عمدة
 الفتاوى يجب نجاسة يابساً على الحصى تفرك وفي الرطبة
 يجري عليها الماء ثلاثاً والأجربة كالعصر بغير قوله نجاسة

يا بسطة على الحصر تفريك فيه نظر وينبغي اشتراط
الفصل لوجود المنافذ الا انهم اشتراطوا الطهارة الصغرى
بالسج ان لا يكون له منافذ فسرعه معه سكين بمسا
نجس بيده بالما الطاهر ثلاثا بتثليث الجفاف ملاسكين
ومعنى تنوعها بالما الطاهر ثلاث مرات مع التجفيف لا
يقال ينبغي اشتراط التثليث في التمر به بل يكفي
بمجرد ادخالها النار وان لم تطفئ في الما الطاهر اصلا تكون
النار من المظهرات لا تا فتقول كون النار من المظهرات ايسر
على الخلافة بل مقيد اذا تغيرت الحقيقة كصيرورة الغدة
وماذا قلنا اشتراط التثليث التمر به في السكين لعدم
تغير حقيقتها فانهم هذا فانك لا تجده في غير هذا
الكتاب **وتطهر النجاسة الحقيقية** مريية كانت او
غير مريية **عن الثوب والبدن بالما المطلق** اتفاقا
وباستعمال على الصحيح **وبكل ما يعلى الاصح من زيل كالحل**
وما الورد فلا تظهر يدهن لعدم خروجه بفسد ولا
باللبس ولو خفيضا في الصحيح وروي عن ابي يوسف لو غسل
الدم من الثوب يدهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز
وقال خذ وزفر والسافري لا يظهر محل النجاسة بغير الماء وهو
احدي الروايتين عن ابي يوسف لا يمتنع باول الملاقة
والنجس لا يبيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء
للنقص وجوابه ان النجس باول الملاقة سقط للضرورة
كما سقط في المائنة ما سبق من التنبيه بين الثياب وهو
فاهي الرواية وعن ابي يوسف لا يجوز في البدن بغير
الماء لانها نجاسة يجب انما تنها عن البدن فلا قول

غير

بغير الماء كالحديث يدخل في عموم المايع المزيل للنجاسة
من البول وكذا الريق ويستفاد عليه ما ذكر في اسود
المختار ومن طهارة اصبع وتدريب بالحس ثلاثا وكذا
يطهر ثم تشارب الكهنه يترد بدريقه وبعده لكن قالوا
الا اذا كان تشاربه بطول لا لان لسانه لا يستوعب ما عليه
من البلة **ولما انهي الكلام على ما يكون الفصل بالما او**
بالمايع المزيل بشرط التحصيل طهارة سترع فيكم علما لا
يشترط فيه ذلك وقد نظم صاحب الدر المنثور فقال
• غسل ومسح والجفاف مطهر • وحت وقلب العين والحذر
ودمع وتخليل ذكاة **• تحلل •** وفرد وذلك والداخل في النجوة
تصرفه في البصق نذر ونزعها ونار وغلي غسل بعض نذر
ويطهر الخنزير ونحوه كالنعل بالما وبالماء وبالذئب من
الارض والثراب **من نجاسة لها جرم** كالروث والغدة
والدم وكذا المني مما له جرم ذكره العيني والتقييد
بذي الجرم للاحتراز عما لا جرم له كالبول حيث لا يظهر
بالفرك بل لا بد من الفصل وعن ابي حنيفة واجب
يوسف انه اذا الرق به ثياب او رمل وجف يظهر
بالذلك قال الزيلعي وهو الصحيح اذا لفرق بين
ان يكون الجرم منها او من غيرها والي هذا الشارح
بقوله ولو مكنتها اي ولو كان الجرم مكنتها من غير
النجاسة وقوله ولو كانت **طينة** واصل بما قبله اي
ولو كانت المتجسدة من اصلها او بالتساب الجدره
من غير طينة على المختار للفتوى وهذا عند ابي

وخص ابو حنيفة جواز تطهير الخنف بالذلك باليابسة
قال العلامة ملا مسكين والصحيح هو الاول يعني
عدم الفرق بين الرطب واليابس وفي النهر عن الكافي
والفتوي علي قوله ابي يوسف بثبوت عدم بقا الاثر
فبيد بالخنف احترازاً عن الثوب والبساط وغير البدن
ايضاً الا في المني فانه يطهر بالغرك **ويطهر السقي**
ونحوه من كل صنف لا مسام له اي لا منافذ كالمرارة
والاواني المدهونة والخشب الخراطي والابنوس والظفر
وصنائج الذهب والفضة فخرج الحديد اذا كان عليه
صدأ او متفوشاً فلا يطهر الا بالفسل وخرج الثوب
الثقيل لوجود المسام **بالمسح** علي الارض والفرق
بين الرطب واليابس والعذرة والبول وقيل يطهرون
بمسحود بثوب مبلول وفي المحيط السمين والسكين
اذا اصابه بول او دم ذكر في الاصل انه لا يطهر الا بالفسل
وان اصابه عذرة ان كانت رطبة فكذلك الجواب
وان كانت يا سة طهرت بالاحت عذره وعذ محمد
لا تطهر الا بالفسل ملا مسكين وفي كون مسح
الثقل مطهراً او مقلاً روايتان والتمرة تطهر في
قطعه البليخ بالسكين ان قلنا انه مطهر بكل واختار
الاسبيجاني واختار الغزوري رواية التقليل **واذا**
ذهب اثر النجاسة عن الارض وجفت ولو بغير
الشمس علي الصحيح طهرت **وحازت الصلاة عليها دون**
التيجم منها في الاطراف الطيب نصاً وروي

جوازه

جوازه منها وقالوا احتوت الارض بالنار فتتيمم بذلك
التراب جاز علي الاصح نهر **ويطهر ما بها اي الارض من**
منجى وكلا ابي عتب **فابهم ابي ثابت** فيها **بجفافه**
من النجاسة وذهب ابي ثابت عن الارض علي المختار
وقيل لا يدمن غسله **وتطهر نجاسة استنالت عنها**
كانت صادرة ملحا او تراباً او طرناً او احترقت
بالنار وصارت رماً علي الصحيح لتبدل الحقيقة
كالصير بصير حراً فينجس ثم يصير خلا فيطهر ونحو
الكئين ولا صطبلنا الحمام اذا قطر لا يكون نجساً
استنحساناً والمستغطرون النجاسة نجس كالمسي
بالعرق حرام وببيض من لا يوطئ نجس كاحمه وقيل
طاهر **ويطهر المني الجاني بفركه عن الثوب** ولو
جد يد امسحاً وعن البدن ولو من امرأة علي الصحيح
وسواء كان غليظاً او رقيقاً وروي عن محمد انه ان كان
المني غليظاً نجس يطهر بالغرك وان كان رقيقاً
لا يطهر الا بالفسل قال العلامة ملا مسكين والصحيح
الاول والغرك هو الحن باليد حتي ينفتت ولا
يضر بقا الاثر بعده نهر عن المجتبي وفي الغنيض
للكركي لا فرق في المني كونه من ادمي او غيره ومثله
في الغنمستان وهذا اذا كانت مستنجياً اما لو بال
رلم يستنج فلا يطهر الا بالفسل وقيل لو بال ولهم
بنتشر بوله علي راس الذكر او انفسه ولكن خرج المني
دفقا من غير انتشاره علي محل البول يطهر

بالغري ايضا لانه لم يوجد سوى مروه في بحري
 البول ولا حكم له في الباهن قيد بالملي لان غيره لا
 يطهر بالفرك وما في المحتبي من طهارة الدم بعد بيسه
 به فتشاذت هرق يطهر **الرطب بنفسه** فان احاط به
 الماء بعد الغري فغيبه وفي شظايره كالارض اذا جفت
 وجلد الميتة المشمس والبير اذا غارت روايتان وقد
 احتلقت التصحيح والاولي اعتبار الطهارة في الطلحما
 تغييره المتوث لثمة **فوضع رجله اليابسة**
 على اسبل او غبي الارض الخمسة الرطبة فظهر فيها
 استروة تتجس رجله بخلاف ما اذا كانت رجله رطبة
 والتبدل والارض يابسة فانها لا تتجس قهسنا بني
 عن المحيط **فصل بطر جلد الميتة**
 طلق في جلد الميتة فاقضي طهارة جلد انجيل كما هو
 قديما وهو الاصح خلافا لمحمد والكلب ايضا علمي
 ما عليه الغريب من طهارة ميتة وان رجع بعضه
 الخجاسة وجعل الاخرين الاول قول الامام والثاني
 قولهما وانما القولين يظهر في مسأيلها توصاي
 وفي همه جرو صفي جانت على الاول الثاني وشركي
 انهم يدوان كونه مستند والتم لان طاه كل حيوان
 خا هر لا يتجس الا بالموت ونجاسة باطنه في معدة
 فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصاي نهر عن الحية
 بالداغة الحقيقية **والفخذ والمراد من طهارة**
 جلد الميتة بالداغة حيوان استمر له شرعا فلا يرد ان

جلد

جلد الاوسي يظهر بها والدباغ ما يمنع من النتن والفساد
 عند حصول المافيد جرد بالداغة **الحكمة والترتيب**
في التثمين والالتفا في الهوي فيجوز الصلاة فيه اذا
 بيسه وعليه اذا جملة مصاي والوسو ومنه اذا حواه
 دلل **الا حبلد الخنزير والادمي** اما الخنزير فنجاسة
 حينه والدباغ الخارج الدليمة الخمسة من الجلد الطاهر
 بالاصالة وهذا تجس العين واما الادمي فالحية منه صورنا
 له لكرامته وان حكم بطهارته لا يجوز استعماله كسائر
 اجزاء الادمي **ونظير الزكاة الشرعية** خرج به ذبح
 المجوسي تنشيا والمجوس صيدا وقارط النسية عهدا
جلد غي الما قول سوي الخنزير لعمل الزكاة عمل الباعه
 في ازالة الرطوبات الخمسة بل اولي وقيل لا يشترط كون
 الزكاة شرعية لان المنظور اليه التطهير بازالة الدما
 قال في التنوير والاول اظهر وان صحح الثاني **دوت**
لحمه فلا يظهر على اصح ما بقي به من التصحيح
 لان حرمة لحمه لا لكرامته اية نجاسته لكن بين الجلود
 والحم جلد رقيقة تمنع تجس الجلد بالحم وكل ينفي
 من اجزاء الحيوان غير الخنزير لا يسمي فيه **الدم لا يتجس**
بالموت والخاسل ان ما لا يخل الحياة لا يتجس بانواع
 كالشعر والريشي المجذوز اما النسول فجزءه تجس
 والقرن والعافر والعظم ما لم يكن به اي العظم
 رسم لانه من الميتة تجس الا اذا اراد من العظم والعظم
 تجس في الصحيح من الرواية لان فيه حياة بوليال

التاليم بقطعه وقيل طاهر لانه عظيم عني صلب **ونا حجة**
المسك طاهرة مطلقا ولو كانت تفسد باصابة الماء
 كما في الدباغة الحامية **كالمسك** للاتفاق على طهارته
واكله اي المسك **حلال** وانما نص على حله اكله لانه
 لا يلزم من طهارة الشيء حل اكله كالتراب طاهر لا يحل
 اكله **والزباد طاهر** **تفيم صلاة** **متطلب** به لانه
 وان كان يرق حيوان محرم الاكل الا انه استحال
 الي طيب والاستحالة الي صلاح من المظهرات **كتنا**
الصلاة **سنزع** في المقصود بعد بيان الوسيلة **ولم**
 يحل عنها شريعة مرسلة واعلم انها فرضت ليلة الموعود
 وهي ليلة السبت لسبع عشرة خلعت من رمضان
 قبل الهجرة بمائة سنة عشر شهرا وكانت الصلاة
 قبل الاسري صلاتين صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة
 قبل غروبها قال قتالي وسبح محمد ربك بالعشي والليلا
 محمد ما علم انه اختص صلى الله عليه وسلم بمجموع
 الصلوات الخمس ولم يجمع لاحد وبالاذان والاقامة
 وافتتاح الصلاة بالتكبير وبالتمامين وبالكوع فيها
 ذكره جماعة من المفسرين وبقرئ اللهم ربنا ولك
 الحمد ويختص الكلام في الصلاة كذا ذكره الاسيوطي
 في الامم وزج وحذفت قوله وبالعشاء ولم يصلها
 احد اكتفا بما قبله من قوله بجمع الصلاة الخمس
 وهي احدي الخمس فيلزم التكثير ثم رايت في شرح
 القوما بنى ان اول من صلى العشاء موسى عليه السلام

كتاب الصلاة

حين

حين خرج من مدين وصل الطريق وكان في غم
 حينه فطروا وعزم عوده فرعون وعزم اولاده فامسوا
 اياه الله تعالى من ذلك كله ونودي من شاطئ الوادي
 صلي اربعا نظوعا الي اخر ما ذكره واستفيد من قوله
 نظوعا ان ما ذكره القوما بنى لا ينافي في ما ذكره الاسيوطي
 اذ ما ذكره من الخصوصية بالنسبة لا فتنة صلاة المشا
 واختار انه عليه السلام قبل جثته لم يكن متعبا بشرع
 احد لانه قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من امته
 نبي بل كان يعمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شريعة
 ابراهيم وقيل بما ثبت انه شرع وفي الحق بما اختار
 انه كان يتقيد بما ثبت انه شرع لا على الخصوص
 لانه لم ينقطع التكليف من بعثة ادم لانهم لم يتركوا
 سدك قال البلقيني ولم تغف على كيفية تقبده
 وروي ابن اسحاق انه كان يخرج الي حرا في كل عام
 شهرا بيتنساك فيه وكان من بيتنساك من قرينين
 في الجماعة ان يطعم من جاءه من المساكين واذا انصرف
 لم يدخل بيته حتي يطوف وقيل كانت عبادة الذكر
 وهو الذي في العتسلا بن العكر بدل الذكر وذكر بن
 حجر في شرح المزمز ان عليه السلام كان يصلي فطوا
 وكذا اصحابه ولكن اختلف هل افترض قبل الخمس
 صلاة ام لا فتيل ان الغرض صلاة قبل طلوع الشمس
 وصلاة قبل الغروب وروي ان جبريل عليه السلام
 بداه في احسن صورة والطيب راجحه فقال يا محمد

لا

ان الله يقول السلام ويقول لك انت رسول الى
 الجن والانس فادعهم الى قول لا اله الا الله ثم ضرب
 برجله الارض فنبعت عين ما فتوضا منها جبريل
 ثم امره ان يتوضا وقام جبريل يصلي وامره ان يصلي
 معه ثم خرج به الى السما فجمع عليه السلام لا يجز
 بحجة لا مرد الا وهو يقول السلام عليك يا خير
 رسل الله حتي اتي خذ بحقه واخبرها ففتش عليها
 من الفرج ثم امرها فتوضات وصلي بها كما صلي جبريل
 فكان ذلك اول فرضها ركعتين انتهى الا المفرد فافترت
 في السفر وزيدت في الحضر الا الفجر وسبب وجوبها
 الوقت بدليل تجرده بتجدد الوجوب بتجدد الاوقات
 لكان لما لم يكن بينهما مناسبة ولا بد منها في المسبب
 مع المسبب كان الوقت سببا ظاهريا والحقيقي
 مترادف النعم والصلاة في اللغة وفي التزوية عبارة
 عن الاركان والافعال المخصوصة وحكمها سقوط
 الاجب ونيل الثواب ان كان مخلصا اما المداي فلا
 ثواب له علي ما في محتارات النوازل وبخالفه ما نقله
 البيهقي عن الرحبة من ان الريا انما ينبغي تصاعف
 الثواب فقط كذا فيما علمناه علي الاشتباه والنظائر
 وصفتها اما فرض او واجب او سنة ومسببات الكلام
 علي ذلك مع بيانات بشرطها واركازها ان شاء الله تعالى
يشترط لفرضيتها اي لتكليف الشخص بها **مثلا**
اشيا الاسلام لانه شرط للخطاب بغيره الشرعية

فالكفار

الكفار غير مخاطبين بفروع التزوية وقيل انهم مخاطبون
 بالدين ايضا وعلي هذا فيعاقبون عليها زيادة علي عقوبة
 الكفر **والبلوغ** اذ لا خطاب علي صغير **والعقل** لعدم
 التكليف ووفد يوم موبرها الاول **السبع سنين** ويضرب
 عليها **العشر** بيد لا بخمشيه فيضرب فيضرب بمصا لجوده
 وفقا به وزجره بحسب طاقته ولا يزيد علي ثلاث ضربات
واسبابها وقايتها كما سبق **ويجب** اي يفترض فعلها
ياول الوقت وجوبا موسما والعلامة علي انه الجزء
 الاول ان افضل به الاداء الا التقليل الي ما به يتصل فان لم
 يرد حتي خرج الوقت اضيفت السببية الي جميعه نهرا
 والمراد من وجوبها اول الوقت الوجوب الموسع حتي لا ياشم
 بالتأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا اشتم
 تارك الاداء في الوقت وهذا اي اضافة الوجوب الي اول
 الوقت وجوبا موسما سبب لنفس الوجوب اي شغل
 الزمة واما سبب وجوب الاداء ففي الثاني انه الخطاب
 كذا ذكره المؤلف في حاشية الدرر مع زيادة لشبهنا
 فنفس الوجوب الذي هو شغل الزمة لزم ابتداء الفعل
 في زمان ما بان كان في الوقت سنة ووجوب الاداء الذي
 هو طلب الفعل تغريغ الزمة لزومه في زمان ما بان
 صاق الوقت وذكرين فرمته ان ههنا وجوبا ووجوب
 ادواكلهما سبب حقيقي وظاهري فالوجوب الحقيقي
 هو لا يجاب التزم لله تعالى وكان ذلك غيبا عنا فعمل الظاهر
 الوقت تيسيرا علينا ووجوب الاداء سببيه الحقيقي

خلق الله تعالى وادته وسببه الظاهري مستغاة العبد
أي قدرته المستجبة لشرائط التناهي فهي لا تكون إلا مع
العمل والإيقان للصلوات المبرورة **خمس** أولها
وقت صلاة الصبح وإنما قدم النجوى وإن كان الواجب تقديم
النظر لأنها أول صلاة فرضت لعدم الاختلاف في أوله وآخره
بجلاف غيره كذا ذكره ملا مسكين من ابتداء **طلوع النجوى**
المصادق وهو البياض المعترض في الأفق إذا عبرة بالحاذب
وهو البياض الذي يبدو أطولاً ثم يعقبه الخلام قال الحاذب
لا يدخل وقت الصلاة ولا يجرم الأكل على الصائم ملا مسكين
إلى قبل طلوع الشمس أي ظهر راسي من نجمها لها وقاهر
في المولى أجمعت الأمة على أن أوله الصبح المصادق
وأخوه إلى قبيل طلوع الشمس يفيد عدم الاختلاف في أوله
وأخوه كما سبق التصريح به عن ملا مسكين مع أن الخلاف
في أوله وآخره ثابت كما ذكره العلامة المحمدي حيث قال
وقت النجوى من أول الصبح عند بعض المسايخ وأشار عند
غيره كما في المحيط وهذا أوسع وإليه مال كثير من العلماء إلا أن
الأول أحوط في الحفرانة ثم قال ومنتهاد إلى طلوع الشمس
أي إلى وقت طلوع شمس من جرمها وفي النظم إلا أن يرمى
الراسي موضع نبذه ففي آخره خلاف كما في أوله فمن قال
بعدم الخلاف فمن عدم التتبع انتهى كلام العلامة المحمدي
قال شيخنا وفيه نظر إذا قيل بعدم الخلاف في أوله وآخره
جمع كثير ممن لهم غاية القسوي ففي التتبع والاحاطة
بالأقوال منهم صاحب النهاية والغاية والزيلعي والعيبي

والبحر

والبحر والنهر مع أن صاحب البحر والنهر نقلاً عن الخلاف بعد
ذكره مما أنه لا خلاف في طرفيه وكذا استأذاه أي استأذ
المحمدي في حاشية الدرر فلم يبق إلا أن يقال في اثبات
الخلاف بعد نفيه مناقضة ويجب أن المراد لا خلاف
في طرفيه أي بين الأئمة أهل المذهب الأربعة فقول
الربيعي قد أجمعت الأمة على أن أوله الصبح المصادق وآخره
حين تطلع الشمس فلا ينافي وقوع الاختلاف بين مشايخ
مذهبينا ولما كان قول المجتهدين وقت النجوى الصبح
المصادق إلى طلوع الشمس محتملاً لأن يكون المراد أول طلوعه
أو فتنشأه ساع لمساخنا الخلاف في بيان مدلول **مس**
اجتمعت عليه الأمة انتهى وثانيها وقت صلاة **النظر**
من زوال الشمس عن بطن السماء الاتفاق ويمتد إلى
وقت المصرو فيه رواية عن الإمام في رواية إلى قبيل
أن يصير كل شيء مثليه سوي في الزوال لتعارض الآثار وهو
الصحيح والرواية الثانية أشار إليها بقوله **أو مثله مرة**
واحدة **سوا ظل الاستواء** فانه محتمل على الروايتين
والجاء بالهمز بوزن الشيء وفي الزوال رجوع الظل من جانب
المغرب إلى جانب المشرق **واختار الشافعي الطحاوي**
وهو قول الصاحبين لأما جبريل المصرفيه كذا
الشر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاختلاف في
لبراة الزمة يقيم إذا تقدمت الصلاة على وقتها لا يصح رفع
إذا خرج وقتها النظر بصيرورة الظل مثله لا يدخل وقت
المصرف حتى يصير ظل كل شيء مثليه فبينهما وقت مهملاً بالاختلاف

ان يصلي الظهر قبل ان يصير الظل مثله والعصر بعد مثليه
 ليكون موزنا بالافتاق واعلم ان اول صلاة امر جبريل النبي
 عليه السلام وهي صلاة الظهر على ما هو الاكثر وحينئذ
 يرد السؤال المشهور وكيف تنوي صلي الله عليه وسلم صلاة
 الصبح صبحية ليلة الامس او اجيب بان وجوب الاداء
 موقوف على العلم بالكيفية ولهذا لم يقضه فانقلبت
 تقدم عز ملاسكين ما يقتضي ان الظهر اول صلاة فرضت
 قلت مغلة انها اول صلاة ادبت بعد الافتراض كما في فتح
 القدير وفي هذا المقام كلام يعلم مما علقناه على ملاسكين
واول العصر من ابتداء الزيادة على المثل او المثلثين
 لما قدمناه من الخلاف الي عزوب الشمس على المشهور
 وقال الحسن اذا اصغرت الشمس خرج وقت العصر وحل
 على وقت الاختيار **فصرع** لو غربت الشمس ثم عادت
 ذكر الشافعية ان الوقت يعود لانه عليه السلام نام في حجر
 علي حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له انه فاته فقال
 اللهم ان كان في طاعتك وطاعة رسوأك فادها عليه فردن حتى
 صلي العصر والحديث صحيح الطحاوي وعياض واخرجه
 الطبراني بسند حسن واخطا من جعله من صنوع ابي الجوزي
 وقول عبد الله بن ابي نهر وقول فردن حتى صلي العصر اي حتى
 صلي سيدنا علي العصر **والغروب منه** اي وقت المغرب
 من عزوب الشمس الي قبيل **عزوب الشفق الاحمر**
علي المقتي به وبها قال لقول بن عمر والشفق الحمر
 وهو مروي عن ابي بصير الصماني واطبق عليه اهل اللسان

ونقل

ونقل رجوع الامام اليه **والعشا والوتر منه** اي ابتداء
 وقت صلاة العشا والوتر من غروب الشفق وهو البياض
 بالنسبة لقول الامام او المحرمة بالنسبة لقولها **الي قبيل**
طلوع الصبح الصادق لاجتماع السلف **ولا يفقد صلاة الوتر**
علي صلاة العشا للترتيب اللازم بين فرض العشا ووجوب
 الوتر عند الامام اي لان وقته لم يدخل بل دخل بدخول وقت
 العشا والتمرة تظهر فيما لو صلي الوتر ناسيا او صلاهما فظهر
 فساد العشا ورف الوتر اجزاه عند الامام لسقوط الترتيب
 بمثل هذا العذر لانه تتبع لها فلا يصح قبلها وفيما لو صلي الفجر
 قبل الوتر عمد او كان صاحب ترتيب اعاده بعد صلاة الوتر
 عنده لا عندهما لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنة
ومن لم يجد وقتها اي العشا والوتر لم يجز عليه ذكر
 في الفتاوي الظهيرية بلغنا انه ورد فتوي من بلاد بلغاريا
 الفجر طلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقصاها الي السنة
 علي شمس الائمة الحلواني فكتب عليكم وجوب قضاء
 العشا ثم ورد بخوارزم علي الشيخ الكبير سيف الدين
 البقالي فافتي بعدم الوجوب فبلغ جوابه سمس الائمة
 الحلواني فارسل من يساله في عامته بجامع خوارزم
 ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل
 يكفر فساله فاحس به الشيخ فقال ما تقول فيمن لم يمت
 يداه من المرفقين او رجلاه من الكعبين كم فرائض صلي
 فقال ثلاث لغوات محل الرابع فقال فكذلك الصلاة
 الخامسة فبلغ شمس الائمة الحلواني جوابه فاستخدمه

ووقفه فيه كذا ذكره مسكين واعلم ان الكمال بن
 الهمام استظهر وجوب القضا استدلالا بقوله
 عليه السلام حين اخبر اذا الدجال يمكث اربعين يوما
 يوم كسسه ويوم كشره ويوم كجمعه وسائر الايام
 كايامكم فقبل له عليه السلام ايكفيني في هذا اليوم
 الذي هو كسنة صلاة يوم فقال لا اقدر له وتبعه
 ابن الشحنة فصعد في المنارة وذكر في المنارة
 المنصب ولا ينوي القضا فقد وقت الاداء وكذا
 الاحبال في البيع والاجارة والصوم والنجاة اذ هي
 المراد من الصدقة في عبارة الشم ويزق في الزهر
 بان الوقت موجود حقيقة في يوم الدجال والمفقود
 العلامة فقط بخلاف ما تحت فيه فان الوقت لا وجود
 له اصلا ولا يجمع بين فرضين في وقت بعد ركسفر
 وطر ومرض اذ لا تقع التي قدمت عن وقتها ولا
 يحل تاخير الوقتية بحيث يخرج وقتها وما ورد فيه من
 الجمع فهو محمول على الجمع المصورى بان يودي الاولى
 في اخر وقتها والثانية اول وقتها **الا في عرفة للحاج**
الغيرهم بشرط ان يصلي الحاج مع **الامام الاعظم**
 اي السلطان او نائبه **والاحرام** اي بشرط الاحرام
 الحج لا عمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو احرم بعد
 الزوال في الصحيح وبشرط صحة الظهر ولو ثبت مساهة
 اعاده ويعيد المصل اذا دخل وقته المعتاد فله اربعة
 شروط لصحة الجمع عند الامام وعندهما يجمع الحاج

ولو

ولو منفردا قال في البرهان وهو الاصح **فيجمع الحاج**
بين الظهر والعصر جمع تقديم بمسجد شدة كراهة
 العادة فيه باذان واحد وقامتين ليستنبه للجمع
 ولا يفتصل بينهما بنا فلة ولا سنة الظهر كذا ذكر الشم
 واستثنى ملا مسكين سنة الظهر تبعاً للرحبيرة
 والمحيط والكافي واثرا للخلاف يظهر فيها لوصلي سنة
 الظهر فعلى الاول يعاد الاذان للعصر لا على الثاني
 وظاهر الرواية هو الاول **والجمع الحاج بين**
المغرب والعشاء جمع تاخير فيغصليهما **بمنزلة**
 باذان واحد وقامة واحدة للعلم بدخول الوقتين
 ولا ينطوع بينهما ولو اشتغل بشئ او نطوع اعادوا الاقامة
 وعند زفر يعيد الاذان ايضا ملا مسكين ولا يشترط هنا
 سوى المكات والاحرام فلا تشترط الجماعة لهذا
 الجمع بل تستحب وكذا الامام والاحرام ليسا بشرط
 لهذا الجمع ايضا **ولم تجز للمغرب في طريق منزلة**
 فان فعل ولم يعده حتى طلع الفجر وخاف طأوعه صبح
 والتقيير بالطريق اتفاني لانه لو سلاها في وقتها
 في عرفات لم تجز ملا مسكين ولو قدم المشايخ المغرب
 بمنزلة يصلي المغرب ثم يعيد العشاء فان لم يعيد العشاء
 حتى اتفق الصبح عاد المشايخ الى الجواز ونظيره من ترك
 صلاة الظهر ثم صلى بعدها حنسا وهو اكره للمتركة
 لم تجز فان صلى السادة سنة عاداي الجواز جبر والمسا
 بين اصل الوقت بين المستحب منه بقوله **وبسبب**

الاسفار بالبحر والاسفار هو التأخير لكن لا مطلقا
 بل بحيث يتمكن من اعادة بقاها مسنونة قبل طلوع
 الشمس اذا ظهر فسادها وانما كان الاسفار بصلوات
 العجم مستحبا لقوله عليه السلام اسفروا بالبحر فانتم
 اعظم للاجه ولان في الاسفار تكبير الجماعة وفي عدمه
 تقليلها وما جودي الي التكثر افضل والاسفار بالبحر
 مستحب سفرا وحضر **للرجال** الا في صبيحة يوم البحر
 للحاج بالمزدلفة فان هناك التقليل افضل لو اجب
 الوقوف بعده بها لما المودة فالافضل لها في البحر التقليل
 وفي غيرها الانتظار الي فراغ الرجال عن الجماعة كذا ذكره
 الشافعي في حاشية الدرر معز بالبحر ويخالفه ما نقله
 السيد المحمدي عن مشرف الائمة الملكي الافضل في الصلوة
 كلها انتظار فراغهم وظاهر كلام المصنف انه يستحب البقاء
 بالاسفار وهو ظاهر الرواية وقيل يدخل بفصل
 ويختم بالاسفار بحر عن العناية **والا ببرد بالظهور**
في الصيف اي الا ببرد بظهر الصيف مستحب لقوله
 عليه السلام ابردوا بالظهور في الصيف فان شدة الحر
 من فيج جهنم وكذا ينوب تاخير خلع الظهور وهو
 الجمعة وحده تاخير ان يصلي قبل الغسل في الغزاة
 الوقت المذكور في الظهور ان يدخل في حد الاختلاف
 واذا اختلف حتى صار ظل كل شي مثله فقد دخل في حد
 الاختلاف فهو في الكلام اشعار باستحباب تعجيل
 ظهر الربيع والخريف وسيصرح به الشافعي وما في البحر

من انه ينبغي الحاق الخريف بالصيف وجري عليه
 النسخ في حاشية الدرر مخالف للمصنف به في مجمع الزوائد
 علي ما ذكره الشافعي في نشره الكبير ونصب عبارة مجمع
 الروايات وكذلك في الربيع والخريف يحال بها
 التخيير فيما في البحر من قوله ينبغي الحج مخالف للمنفق
 فلا يقول عليه والملاقاة كلام المصنف شامل لما اذا اشتد
 الحر ام لا داهما بجماعة ام لا قصرها الناس من بعيد ام
 لا كما في الجمع خلافا للاسبغابي حيث اشترط
 هذه الشروط من الفتح بفتح الفاء بالخاء المهملة هـ
 الفلجان من فاحت القدر غلبت والمراد شدة حرها
 علي التشبيه اي شدة حر الشمس مشا حر النار اخي
 زاده **وتعجيله في الشتاء** اي يستحب التعجيل بظهر
 الشتاء وفي الربيع والخريف ايضا اقتدي به عليه
 السلام **الا في يوم غيم** غشية قبل وقوع وقته فيؤخر
 فيه استحبابا اذ لا كراهة في وقته فلا يضرها خيره
وتأخير المصراي يستحب تأخير صلاة المصراي
 وشتا لا نه عليه السلام كان يؤخر المصراي من الشمس
 بيضا نقية وليتمكن من حمل النعل قبله **والم تقير**
الشمس بذهاب صنوبرها فلا يتخير فيه البصر هو المصنف
 كذا ذكره الشافعي وهو مخالف لما جزم به ملا مسكين
 حيث قال والعبرة لتغير القدر اي حنيفة
 وابي يوسف لا لتغير الصنوبر كما قال الشعبي والحاكم
 الشهيد انتهى لان تغير الصنوبر يحصل بعد الزوال

والتأخير إلى تغير الشمس يكره نحو سجا اما الاداء في
 مكره ولا فيه ما موبه ولا يستقيم اثبات الكراهة
 للمشي مع الامر به كما في المنايا وقيل الاداء مكره ايضا
 من لا مسكين **وتجيلة** أي تجعل العصر في يوم الغيم
 مع التيقن بدخول الوقت خشية الوقت المكروه
وتجيلة المغرب لكراهة تأخيرها ولو بعد صلاة ركعتين
 اخذ من قولهم بكراهة ركعتين قبلها فاستثنوا وفي
 الفتية التليل بجل على ما هلا قل من قدرها توفيقا
 بين كلام الاصحاب نهر عن الكمال وفيه عن المتبقي
 يكره تأخير المغرب في رواية وفي آخره لا يكره ما لم
 يغيب الشفق والاصح الاول الا من عذر سفر ونحوه
 ومن العذر ان يكون على الكلدور وفي الكراهة
 بنظير القلة خلافا ومقتضي قولهم اذا شرع في
 العصر قبل تغير الشمس فدا إليه لا يكره تزجج عدمها
 واعلم انها قد وردت في تنزيهية نالي استياك
 النجوم تحريمية فان قلت روي انه عليه السلام
 قرأ سورة الاعراف في صلاة المغرب وذلك يدل على
 ان التأخير لا يكره اجيب بان ذلك ليس مما بحث
 فيه فان كلامنا فيما اذا اخرا في وقت الكراهة شرع
 شرع والذي فعلاه عليه السلام كان من باب المد والمكر
 من اول الوقت إلى آخره معفو وبه بطل استدلال
 عيسى بن ابيات على جواز التأخير عناية **الا في يوم**
الغيم فتؤخر فيه أي لا يستحب التججيل بالمغرب

في يوم

في يوم الغيم ليلا تقع قبل الغروب وتقدم المغرب
 ثم المجاورة ثم سنة المغرب **وتأخير العشاء إلى ثالث**
الليل الاول اي يستحب تأخير العشاء إلى الثالث الاول
 في رواية الكنفز في القدر ي إلى ما قبل الثلث وتزول
 المخالفة يجعل الغاية داخلية في كلام القدر ي خارجة
 من عبارة الكنفز نهر كنت قال في حاشية الدرر
 للمولف وقد ظفرت بان في المسيلة واليتين واللاق
 ساما للشتا والصيف لان في التأخير قطع السر المنهي
 عنه قال عليه السلام لا يسر بعد العشاء ووجه النهي
 عن السر بعد العشاء يكون اختتام الصلوة
 بها ليحوي ما حصل بينهما من الذلات قال تعالى
 ان الحسنات يذهبن السيئات عناية وفيه في الغاية
 والتخفة ومحيط الرضوي والبدائع بالشتا اما في الصيف
 فيستحب التججيل نهر وجه الفرق على هذا في اخراج
 النحر عن وقتها بغلبة النوم عليه تقصر الليل وما ذكره
 ابن الملك من حمل ما في القدر ي على الصيف وما ذكره
 في الكنفز على الشتا نظريه في النهر بانه في الصيف يند
 التججيل وكلام القدر ي في التأخير وفي الفتية
 تأخير العشاء على ما زاد على نصف الليل والعصر الج
 وقت اصفر الشمس والمغرب أي استياك النجوم
 يكره تأخيرها بجر **وتجيلة** أي يستحب تججيل صلاة العشاء
في الغيم لما في التأخير من تقليل الجماعة لطنة المحر
 والظلمة **تؤخر** يكره النوم قبل العشاء من خشية

قوت الجماعة والحديث بعد لها الغير حاجة ولا فلا
لقراءة القرآن بالذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة
الفقه والحديث مع الضيف والمصروف كذا في حاشية
الدور للمولف في الظهيرية ويكره الكلام بعد الغبار والصبح
واذا أصاب الغجر جازله الكلام **ويستحب تأخير الوتر**
إلى قبيل آخر الليل لمن يتيق بالانتباه فان لم يتيق
أو تر قبل النوم لقوله عليه السلام أيكم خان إذا لا يقوم من
آخر الليل فليوتر ثم ليرقد ومن وثق بقيام من آخر
الليل فليوتر من آخره فان قرأه آخر الليل بحضوره
ربيعي أي تحضرها الملايكة وإذا أو تر قبل النوم ثم استيقظ
ومضى ما كتب له لا كراهة فيه ولا يعيد الوتر ولو لم
تتركه إلا فضل المفاد من حديث الصحيحين إجمالا
آخر صلاتكم وتوكلوا في حاشية الدور للمولف ومثله في
البحر والنهر والذي في الترياق والعيني جعلوا أحسن
صلاةكم بالليل **وقصص في الأوقات المكرهة**
ثلاث أوقات لا يجمع فيها شيء من الفرائض والواجبات
التي لم يمت في الذمة قبل دخولها أي قبل دخول
الأوقات المكرهة ذكرها أول بقوله عند طلوع الشمس
إلى أن ترتفع وتبين قدرها ورجحان فلو طاعت
الشمس وهو في صلاة الغجر فسدت وعن أبي يوسف
لا تقصد ولكن يصبر حتى إذا ارتفعت الشمس انتم
صلاتكم حموي عن كشاف الأصول وبين الثاني بقوله
وعند استوائها في بطن السماء إلى أن تزول أي قبل

إلى جهة

إلى جهة المغرب والوقت المكره هو عند انقضاء
النهار إلى أن تزيل الشمس ولا ينبغي أن زوال الشمس
انما هو عند انقضاء النهار وفي هذا الغدور من الزمان
لا يمكن إذا صلاة قلعل المراد أنه لا يجوز الصلاة
بحيث تقع تخريبها في هذا الزمان أو المراد هو
النهار والمشرقي وهو من أول طلوع الصبح إلى غروب
الشمس وعليه هذا يكون نصف النهار قبل الزوال
بزمان معتد به حموي وأعلم أن التعبير بالاستواء
أولي من التعبير بوقت الزوال لعدم كراهة الصلاة
وقته إجماعا انتهى وبين الخالك بقوله **وعند**
اصفرارها وضعفها حتى تغدو العين على مقابقتها
إلى أن تغرب إلا الصوم فانهم لا يمتنعون من الصلاة
في هذه الأوقات لانهم يتكفون بالإد الجائز عند
اليعض، أولي من الترخا أصلا **ويصح إذا ما وجب**
فيها أي الأوقات الثلاثة كنت مع الكراهة في ظاهر
الرواية لجنازة حضرت وسجدة أية قلت فيها
ونافلة شرع فيها ونذران يصلي فيها فيقطع ويقضي
في وقت كامل في ظاهر الرواية فان مضى عليها
فتح كما صرح **عصر اليوم** بأدائه عند الغروب لم يبق
سببه وهو الجزء المتصل به الإد من وقته **مع الكراهة**
للتأخير المنهي عنه لالذات الوقت فان قيل ما الفرق
بين عصر اليوم حيث لا يبطل بالغروب بخلاف فجر
اليوم فانه يبطل بطلوع الشمس **أجيب** بأن السبب

في العصر اخر الوقت وهو وقت التغير ناقص فاذا
 اداها فيه اداها كما وجبت ووقت النجاء كامل
 فوجبت كاملة فتبطل بطلان الطلوع كذا في البحر
 فان قيل ينبغي ان يجوز بعد الاصغار قضاء عصر
 امس لان الوجوب لما كان في اخر الوقت كان السبب
 ناقضا فاذا قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني
 فقد اداها كما وجبت مع ان المصريح بعدم الجواز
 اجيب **بانه** اذا خرج الوقت ايضا والوجوب اليه
 جميع الوقت وجميعه ليس بمكروه فلا يكون فيه
 نقص زيلعي فان قلت ينبغي ان لا يؤاسم الكافر
 وقت الاصغار ولم يود حتى خرج الوقت ان يجزى
 قضاؤه في ذلك الوقت من الغد لانه اداة كواجب
 مع انه لا يجوز اجيب **بانه** انما لم يجز لان تحمل
 ذلك النقص لو ادي فيه ضروري للامويه فاذا لم
 يوجد الاداء فيه لم يجد النقص الضروري وهو
 في نفسه كامل فيثبت في ذمته كذلك وهذا القول
 علمت انه لا يلي النظر ثم استمر حتى غربت الشمس
 وهو منته ما لم ادم من قوله في النهار صلي الظهر
 في وقتها ويجعل قوله ثم استمر الخ علي ما اذا كانت
 الاستمرار ضمن الاداء بان اطاق في القعدة او في التبع
 تتم **بانه** مثل الكافر اذا اسلم وقت الاصغار
 فلم يود حتى خرج الوقت الصبي اذا بله وقت الاصغار
 فلم يود حتى خرج الوقت **فصرح** قال في البغية

الصلاة

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح
 في هذه الاوقات افضل من قراءة القرآن وجهه
 في البحر بان القرآن من اركات الصلاة وهي مكروهة
 والاداء في ترك ما كان ركنها من ركنها **والاوقات الثلاثة**
المذكورة تترك فيها النافلة كراهة مخدرة ولو
كان لها سبب كالمسند وركعتي الطواف
وركعتي الوضوء وتحيية المسجد والسنن الرواتب
 في مكة وقال ابو يوسف لا تتركه النافلة حال
 الاستسقاء يوم الجمعة لما في مسند الشافعي من ان
 الصلاة في نصف النهار حتى تغرب الشمس الا يوم
 الجمعة ولنا حديث عتبة ثلاث اوقات منها
 عليه السلام ان نصلي فيه ان نصلي فيها وان تغرب
 فيها ميتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند ذلك
 حتى تغرب وحين تقرب الى الغروب رواه مسلم
 والمراد بقوله ان تغرب صلاة الجنازة اذا دفن غير
 مكروه زيلعي ومعني تضيق تنبيل والاصل تضيق
 وقوله في الفتح يحمل المطلق على المفيد لا تخادها كما
 وحادثه فيه فتقويه لقول ابي يوسف ولهذا قال
 في الحاوي ان عليه الفتوى جلي والمطلق حديث
 عتبة والمفيد دليل ابي يوسف لكن في النهاية
 معني قوله الا يوم الجمعة ولا يوم الجمعة او بحاج
 سيما في النهار من ان المحرم مقدم **ويكره التنفل بعد**
طلوع الفجر بالكر من حنته قبل اداء الغرض لقوله

عليه السلام ليبلغ شاهدكم غايبكم إلا الصلاة بعد الصبح
 الأركعتين والمدا من الشاهد في الحديث الحاضر
 ولو شرع في النفل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر فالأصح
 أن لا يقوم عن سنة الفجر ولا يقطعها لأن الشرع فيه
 كان لا عن قصد زباني وإنما عن غرض عليه السلام في سنة
 الفجر أنه كان يخفف القراءة فيهما فيقرأ في الأولى
 بالكافون والثانية بالاضلاص **نهر وبعد صلوات**
 أي يكره التنفل بعد صلاة الفجر **وبعد صلاة العصر**
 لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة الفجر حتى
 تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب
 الشمس ومقتضى الاطلاق كراهة التنفل بعد العصر
 المجموعة مع الظاهر يعرفات ولم اقص عليه حال
 القول في الفتح وذكر بعضهم لا يتنفل بعد صلاة
 الجمعة يعرفات والمزلة لغة وعناه في المدايح الي المجتبي
 وفي القنية لمجد الآية التي جاز في طهري البيت
 الكه عينا في **نهر وقبل المغرب** أي يكره التنفل
 قبل صلاة المغرب إذا لم ينقل ذلك عن أحد في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ما ذكره ابن عمر
 وتولد في الفتح هذا إنما يفيد عدم المنع بعبادة الكراهة
 وما ذكر من اسلفنا من تأخير المغرب فقد قد مناع
 القنية استثنى القليل والركعتان لا تزيد علي
 القليل إذا تجوز فيهما أي توسط انتهى لا يجامع
 ما قدمه من حمل استثنى القليل علي ما هو الأقل

في

من الر

من الركعتين أي مما لا يعد تأخير أو قوله في البعد
 الذي ينبغي اعتناؤه ندب صلاة ركعتين قبلها
 لخبر صلوات قبل المغرب ركعتين ممنوع إذ عدم ظهور
 الدليل لا يوجب ابطال المولود علي أن ما مر من
 عدم ظاهر في المنع لا يستبعد بقا الندب مع عدم
 فعل الصلابة له **نهر وعند خروج الخطيب من خلوة**
 وظهوره حتى يفرغ من الصلاة ولا خصوصية الخطبة
 الجمعة بل غيرها مثلها الخطبة عيدا واستسقا أو حج
 أو حتم قرآن أو نكاح للاستغفار عن الاستماع ونج
 المجتبي الاستماع الي خطبة النكاح والختم وسائر
 الخطب واجب فما في القنية من أنه لا يكره الكلام
 في خطبة الجميع ضعيف **واعلم أن** الكراهة في الأوقات
 الثلاثة التي هي الطلوع والاستسقاء والغروب معني
 في الوقت ولهذا أثر في الغرض والنفل وفي الباق
 معني في غير الوقت ولهذا أثر في النوافل لا الغرايب
 يعمل تكريه الغرايب إذا خرج الإمام للخطبة قال صدر
 الشريعة تكريه الغرايب وصلاة الجنازة وسجدة
 التلاوة إذا خرج الإمام للخطبة وقال صاحب النهاية
 تجوز الغايبنة وقت الخطبة من غير كراهة ووفق
 المؤلف حمل كلام صاحب النهاية علي الغرايب الواجب
 تنبيهها مع الجمعة وكلام صدر الشريعة علي الغرايب
 غير واجبة الترتيب فلا معارضة ولا انقلا يسع
 صدر الشريعة الحكم بالكراهة مطلقا لعدم صحة الجمع

مع ما عليه من الغرايب اللانام ادم وهما مرتبا انتهى
وعن الافاق لكل فريضة **الافنية** **المجرا** اذ امت
 فون الجماعة وقيل **العبد** اي يكره التنفل قبل صلاة
 العيدين ولو في المنزل وبعده في المسجد لا في المنزل
 وبين اي يكره التنفل بعد الجمعة في عرفة ولو بسنة
 الظهر وقد منا التصريح بعدم التنفل بعد العصر للمجموع
 مع الظهر **ومزدلفة** اي يكره التنفل بعد المغرب للمجموع
 مع العشاء **ولغة** ولو بسنة المغرب عليا للمجموع **وعبد**
ضيق وقت المكتوبة **ومدا** فعة اي يكره التنفل مع مدا
 احد الاخيتين البول والغايبة **تلك** الريح **وحضور**
طعام تناقد نفسه وما اي وعنده كل ما **يتنفل**
البال عن استحضار عظمة الله **للتيام** بخلافه
وتجوز بالخشع في الصلاة بلا ضرورة لا دخال النقص
 في المودي **تتم** يتصل بهذا كراهه فيكره بعد الفجر
 الا ان يماي الا بخير وفي ابطال السنة كلام ولا ياست
 بالمشي الحاجة بعد الصلاة وقيل يكره **الطلوع**
 الشمس وقيل الي ارتفاعها وما بعد المشافا باحد
 قوم وحظوه اخرون وكان عليه السلام يكره النوم قبلها
 واخذ يث بعد هذا **والمد** اذ ما ليس بخير وانما يتحقق
 في كلام هو عبادة اذ المباح لا خير فيه كما لا اثم فيه منه
باب الاذان بالقصد وهي في اللغة
 الاعلام وفي الشرع الاعلام عاي الوجه المخصوص بال
 تلايد الاذان الواقع بين يدي الخطيب يوم الجمعة

واللقائبة

واللقائبة ولم يكن في زمنه عليه السلام واي بكره عمر
 الامرة بين يدي المنبر فلما كان زمن عثمان احدث
 علي الزور او لا كما في النهاية **اول** من احدث المنابر
 باليا المشاة من تحت جمع منارة محل التاذين في المساجد
 مسلمة بن مخلد الصحابي كما في سيرة الحلبي وكان اميرا
 علي مصر من معاوية قال العلامة ملاء مسكين ولما كان
 الاذان موقفا علي تحقق الوقت اخبره عنه اعلم ان
 دخول الوقت سببه البقاي واما الابتداء اي فرياد
 الله بن زيد وغيره اذان الملك النازل من السماء واقامته
 هو جبريل وقيل غيره ولم يثبت بذلك المنام بل بامره
 عليه السلام يوجي فقد روي ان عمر لما راى الاذان جا
 يجبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك
 فقال له عليه السلام سبعتك به الوحي وقوله في النهر
 ولم يثبت بذلك المنام اي لان روي غير الانبياء لا يتبين
 عليها حكم شرعي واما روي الانبياء فوجي ومدة الوحي
 للنبي عليه السلام في المنام ستة اشهر يتم نزل عليه جبريل
 ثلاثا وعشر من عام كما في السيرة الحلبية وذكر علي
 قاري ان مشروعية الاذان كانت في السنة الاولى من
 الهجرة وقيل في السنة الثانية منها وقيل مشروعية
 كان ينادي منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة
 جامعة فاجتمع الناس فلما صرقت القبلة امر بالاذان
سنة الاذان والاقا سنة **مكررة** وقيل ان الاذان واجب
 لامره عليه السلام به ويدل عليه قول محمد لو تركه اهل بلدة

فاقلمهم عليه ولو تركه ما حذر ضربته وحبيسته وفي النهي
 عن المعراج الغولان متقاربان لان المؤكدة في حكم
 الواجب في المحرق الاثم بالترك **للفرايق** اي الزيادة
 الخمس والجمعة بخلاف الوتر صلاة العبد والكنس
 والخسوف والجماعة والاستسقاء والسفن والنوافل
 وقوله في الدرر بخلاف الوتر يستني على الصحيح من
 ان اذات المشاء لا يقع للوتر كما في الزيادة لك في
 طائفتها للمولى استودرك عليه بما ذكره اكتمال من
 ان اذات المشاء اعلام بدخول وقته لان وقته وقته واقل
 لا وجه لهذا الاستدراك اذ لا يستدرك على احد القولين
 بالآخر على انه يفهم من كلام الربيعي ان ما ذكره اكتمال
 يستني على غير الصحيح واداد بالفرايق الوقتيات المؤا
 في المساجد فلا يسن للوقتيات المؤا في البيوت
وله منفع اذ كان وقتها مسفرا واحاضا للرجال وكره
 اي الاذان والاقامة للنساء وبكره في اوله اربعاً اي بفتح
 بالتكبير اربع مرة بصوتين كما في النهاية وقبل ان يجب
 يسبق يتنبه كما لك الحاقاله بالتكبير في اخره والرا من
 اكبر بالسكون فحلت فتحة الهمزة اليها للتخلص من
 الساكنين وفي البحر كلمات الاذان والاقامة تسكن لكن
 في الاذان ينوي الحقيقة وفي الاقامة ينوي الوقف
 وفي المضمرات انه بالخيار ان تشاء ذكره بالرفع او بالجزم
 وان كرر التكبير مرة فالاسم الكريم مرفوع في كل مرة
 في اكره فيما عدا المرة الاخيرة ان شافعه او جزمه قال

شيخنا

شيخنا وقوله وان كرر التكبير اي في المأوى كالحريق
 ويشني تكبير اخره كيا في الناطق ولا ترجيع في كلتي
الشهادتين وهو ان يخفض بالشهادتين صوته ثم يرجع
 فيه رنعه بها اعلم ان الترجيع احد المواضع الثلاثة المختلف
 فيها في النهاية فليس هو من سنة الاذات عندنا خلافا
 للشافعي والثاني ان التكبير اربع تكبيرات بصوتين وعند
 مالك مرتين وهي رواية عن اي يوسق قاسية بكلمتي
 الشهادتين ولاحد بيت اي محذورة في الاذان فسمعة
 عشر كلمة ولن يكون كذلك اذ كان التكبير فيه مرتين
 والثالث اخذ الاذان لاله الا الله وعلى قوله اهل المدينة
 لاله الا الله والله اكبر ولا اعتماد في مثله على ما هو المشهور
 الذي توارثه الناس اي يومنا هذا انتهى **والاقامة مثله**
وبريد بعد فلاح العجرا الصلاة خير من النوم مرتين
 اصله ان بلال جاء بحجرة عائشة بعد الاذان فقال الصلاة
 يا رسول الله فقالت عائشة ان الرسول نائم فقال الصلاة
 خير من النوم فلما افتتبه اخبرته بذلك فاستحسنه وقال
 اجعله في اذانك رخص العجربة لانه يود في حال نوم الناس
 وغفلتهم فخص بزيادة الاعلا كما خص بالتطويل بالقراءة
 ليلا تنفوسهم الجماعة **وبعد فلاح الاقامة يزيد قد قامت**
الصلاة مرتين ويجهل اي يترسل في الاذان بسكتة
 كل كلمتين ويسرع اي يجهر في الاقامة ولا يجوز كبر
 الاذان بالفارسية اي بغير العربية وان علم انه اذان
 في الاظهر وسقطت ان يكون المؤذن صائحا اي متقيا

عالم بالسنة في الاذات واوقات الصلاة وعلى وصورة
مستقبل القبلة الا ان يكون لا كبا ويجعل اصبعيه
في اذنيه ويجعل وجهه يمينا بالصلاة ويبسار بالصلاح
صو الصحيح كما في الزيلعي لك استوجه الكمال ما قيل من
انه يلتفت يمينا بهما وكذا شمالا ووجهه كما في الزهر
انه خطاب للقوم فيعلم بهم به فلا يخص اهل التيميم
بالصلاة والشمال بالصلاح لانه يحكم ولا يلتفت في الاذات
فتشمل ما لو كان يذوق لنفسه على الصحيح المولود
لانه صار سنة الاذات فلا يترك ويستند بر في صومته
ان لم يتم الاعلام بتحويل وجهه ويفعل بين الاذات
والاقامة للكرامة وصلها بقدر ما يحضر القوم الملازمين
للمصلاة مع مراعات الوقت المستحب وفي المرفوب
يفصل بينهما بسكتة قدر قراءة ثلاث ايات فصلا فاية
طويلة او قدر ثلاث خطرات او اربع ويتلوه المودت
في جميع الصلاة كذا ذكره ملا مسكين وظاهره حتى المغرب وفيه
نظر حموي كتبه اي المودت بعد الاذات الصلاة الصلاة
يا مصليين ويكره التلحين اعلم ان الكرامة فيه بمعنى اخراج
الحروف عما يجوز له في الاداء تحريمة نهرا ما مجرد تخسين
الصوت فلا لانه امر مطلوب بلا شك واقامة المحدث
فان اذاته المذهب كرامة اقامة المحدث لاذاته ودون اذات
الجنب لا خلاف في كرامته اذاته كاقامته لانه يدعو الناس
اي ما لا يجيب اليه نهري وصبي لا يعقل وقيل والذي يعقل
ايضا ويجنون ومعتوه وسكران لفسقه وعدم تنزيهه

كذا

كذا ذكره الشارح ولو اقتصر في التقليل على عدم التمييز في
التقليل بالفسق ليم ما لو سكر من مباح كما هو مخرج به
كاد اوي في امرأة لانها منهية عن رفع صوتها ولو خففت
اخذت بسنة الاذات وكذا الخنثى يكره اذاته نهري وفاسق
اي يكره اذات الفاسق لانه لا يوثق بقوله وقاعد
اي يكره اذات القاعد الا اذا اذت لنفسه وكذا يكره اذات
الراكب الا المسافر كما في التنوير وشرحه واذا علم كرامة
اذات الراكب فالمعتمد بالاروي نهري والكلام اي يكره
الكلام في حال الاذات ولو برد السلام والاقامة اي
يكره الكلام في خلال الاقامة لتقويت سنة الموالاة
ويستحب اعادته اي الاذات بالكلام فيه لان تكرارها
مشروع كما في الجمعة دونها اي دون الاقامة وصرح
الزيلعي باستحباب الاعادة في اذان المودة والسكران
وفي القنينة في اعادة اذان الجنب والمرة والمجنون
والصبي والقاعد والفاجر والراكب والماسق والمخرف
عن القبلة واجبة لانه غير معتبر به وقيل مستحبة
وهو الاصح انتهى ويكرهات اي الاذات والاقامة
لنظر يوم الجمعة في المص لم يأتهم الجمعة والتقيد
بالمص في كلام المص وغيره كالزيلعي ليس احقرانها بل
القرية كالمصرات كان لها مسجد فيه اذان واقامة وان لم
يكن فيها مسجد فالمسافر يجوز يذون فائتة ويقم الضابط
عندنا ان كل فرض اذا او قضا يذون لم يقيم سواء اذاه
منفردا او جماعة الا الظاهر يوم الجمعة في المص فان اذاه

بإذات واقامة مكره يروي ذلك عن علي رضي الله عنه زيلي
وعلمه في البدايع بان الاذات والاقامة لصلاة
تؤدى بجماعة مستحبة وهي مكرهة قال
في الفتح ويستثنى ايضا ما ترويه النساء في قضيه
بجماعتين زاد في البدايع جماعة الصبيان والعبيد
هنر وعلم ان استثنان الاذات للقضا محمول علي ما
اذا قضى في البيت اما اذا قضى في المسجد فلا
لان التاخير معصية فلا يظهر **فكر** ان يردت
وبقي **لاوي الغوايت** وبخير في الباقي وجه
التخير انه عليه السلام قضى الاربع صلوات التي
تشغل المشركون عنها علي النبي كصلاة
بإذات واقامة وفي رواية اخرى بإذات واقامة
للأولي واقامة لكل واحدة من المواقي واختلفت
الروايتين خيرا في ذلك كما في شرح المجمع وهذا
اي التخير اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا
قضاها في مجالس يردت وبقي كما صلاة **وكره**
تري الاقامة دون الاذات في البواقي ان اتخذ
مسجدا لقضا لانه عليه السلام اتى بالاقامة لكل
واحدة من الغوايت باتفاق الروايات واختلفت
الرواية عنه عليه السلام في الاذات بالنسبة لما عدا
الأولي منها **واذا سمع المسلمون منه** أي الاذات
بان لم يكن فيه لحث ولا تلحين **امسك عن التلاوة**
ليجيب المودن ولو في المسجد وبين المص صفة

الاجابة

90
الاجابة بقوله وقال متكه اي مثل الفاظ المودن
وهو لا فضل وفي الموايد يحض علي قراءة المت
كان في المسجد وان كان في بيته فله ان لم يكن
اذان مسجده وحوقل في الحيعلتين هما حتى
علي الصلاة حتي علي العلاج اي قال لا حول ولا قوة
الا بالله **وقال** المجيب في اذان الفجر **صدقت**
وبروت بفتح الراء الاولي وكسرهما **او يقر**
ما نشأ الله كان وما لم ينشأ لم يكن **عند قول المودن**
الصلاة خير من النوم تحاميا عما يشبه الاستهزاء واختلف
في الاجابة قيل بوجوبها وقيل باستحبابها ثم دعا
للويسلة للنبي صلى الله عليه وسلم عقب الاجابة
فيقول **كرب هذه الدعوة الثامنة والستون**
والصلاة الثمانية ان محمدا الوسيلى **والعشرة**
والعشرة مقام محمدا الذي وعدته **باب**
شروط الصلاة واركبها جمع بينهما التوقف تحت
الصلاة علي كل منهما والشرط ما ترفع عليه النبي
وكان خارجا عن ماهيته بخلاف اليك لتركيه
الماهية منه ومن غيره وقولهم ما توقف النبي
عليه اي وليس مفضيا اليه ولا صوت افيه
فالقييد الاول لا يخرج السبب والثاني لا يخرج
العلة والمخاصم ان ما يتعلق بالشئ
ان كان داخلا فيه سمي ركنا كالركوع للصلاة
وان كان خارجا عنه قال كان سمي ركنا فان كان

المعنى

من ثرائه سمي علة كعقد النكاح للحائض ان لم يكن مبرا
 فبذات كان موصلا اليه في الجملة سمي سبيلا
 كالوقت لوجوب الصلاة الخ ما علقناه على صلاة
 مسكين لا يولي صلاة الصلاة من سبعة وعشرين
 شيئا فمن الشرط الطهارة من الحدث الاصغر والابر
 والحض والنفاس وظهارة الجسد والثوب
 والمغاس فيه اي ان حمل النجاسة مانع وان كان
 طرف عمامته ونحوها نجسا فالقاء على الارض صلى
 وان كان معه حبل مريوط فيه كلب او مسقية متنجسة
 ان تحريك طرفه بحركته منع والا لا لانه يتحرك
 الحركة ينسب الي حمل النجاسة ولو حاصبيا او
 طبع عليه نجاسة ان لم يمسكك بنفسه منع
 والا لا كالجنب والمحدث والكلب ان شد نفسه
 بحيث لا يصل لعابه الى ثوبه لان ظاهره كاجوان
 ظاهره لا ينجس الا بالموث ونجاسة باطنه في
 معدته كنجاسة باطن المصلي لا ان كان مفتوحا
 لان لعابه يسيل في كفه وفيمنع الجوان ان كان اكثر
 من قنبل درهم ولو وصلت راسه الى سقف نجس
 منع لانه يعد كاحمالا ويجوز لبس الثوب النجس
 لغير الصلاة ولا يلزمه الاجتناب من نجس غير
 مفقود عند حتى موضع التعذير والبردين
 والركبتين والجمجمة على راسه والخاصا
 ان المعول عليه اطلاق المتين وما ذكره ملا

اليه

مسكين

ان كل من وضع يده
 على راسه عليه

مسكين حيث قال ولا يشترط ظهارة مكان يديه يحمل
 عاي ما اذا لم يضعهما كما في فتح القدير لك هذا الحمل
 انما يجتهد على القول بسنية وضع اليدين في السجود
 وهو خلاف الصحيح **وسنة العمرة** والشرط سترها
 من جوانبه على الصحيح ولا يبصر نظرها من جيبه
 في قول عامة المتأخرين **واسئل** ذيلها اي لا يبصر نظرها
 احد من اسفل ذيله لان التكليف لمنعه فيه حرج والعورة
 ما تحت سرته اي تحت ركبته فالسوء عندنا ليست
 بعورة والركبة عورة كذا في الكنز وشرحه لملا مسكين
 وما في النهر عن المنية من تصحيح وجوب الستر ولو
 هي الخلوة الا اذا كانت الكشف لغرض صحيح مخاف
 لما في الزيلعي من تصحيح عدم وجوب سترها عن
 نفسه فقد اختلف التصحيح والثوب الحرير والمفقر
 وارصف الغير تصح الصلاة فيها الكراهة كما يجمع الوضوء
 بالمال المفصوب بخلاف الثوب الرقيق الذي يصفى
 ما تحته حيث لا تجوز الصلاة فيه لانه مكشوف
 العمرة كما في الدرر المنيفة وقوله في البحر سترها
 بثوب حرير صحت ما تم يقيد ان الكراهة في قولهم
 تكدي الصلاة في الثوب الحرير من الصلاة عايه للرجال
 تحريمية **واستقبال القبلة** وهو بشرط الكتاب
 والسنة والاجماع فللمكي المشاهد للكعبة فرضه
 صابغة عينها اتفاقا لقدرته عليه يقينا ولا غير
 المشاهد اصابة جهتها ولو بمكة على الصحيح

٤٢

فما في صلاة مسكين من توكله حتى لو صلى مكي في بيته
في مكة ينبغي ان يصلي بحيث لو ازيل الجدار ان يقع
استقباله على شطر الكعبة ومثله في الكافي قال
في الجرحان ضعيف فلو كان غير المشاهد ولو جاز
في صفة اصابه جرحها على الصحيح فالغائب عن مكة
بالطريق الاولي وقال الجرجاني فخرج الغائب عنها
اصابة عينها وقايدة الخلاف فتظهر في اشتراط نية
عين الكعبة فعنده يشترط وعند غيره لا ملا مسكين
والوقت للفرايض الخمس بشرط الكتاب والسنة
والاجماع **واعتد دخوله** اي دخوله الوقت
بشرط ايضا حتى لو صلى وعنده ان الوقت لم يدخل
فظهر انه كان قد دخل لا تجزئ به لانه لما حكم بنفسه
بصلاته بنا على دليل شرعي وهو كونه لا يتقلب
جايزا اذا ظهر خلافة وخلاف على دينه **والنية**
من الشروط ايضا وهي الارادة المجازمة للتميز
العبادة عن العادة والشرط ان يعلم المصلي بقلبه
اي صلاة يصلي وظاهر ما في فتح القدير ان التلفظ
بالنية بدعة اذ لم يثبت عنه عليه السلام من طريق
صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتنح احب
كذا ولا عن احد من الصحابة والتابعين لم يلق ولا
عن الائمة الاربعة بل المنقول عنه عليه السلام انه
اذا كان قام في الصلاة كبر فري بدعة حسنة لم
تخرج عن عزمه وجعلها بعضهم سيئة فجزم بالكره

زاد

كما

كما في شرح النية **والتحريم** بشرط ايضا في غير
صلاة جنازة كما في الدور وليست ركنا على الاصح
بلا فاصل بينها وبين النية بان تكون النية مقارئة
للتحرمة حقيقة او حكما بان تقدمت النية على
الشروع حيث لم يتخلل فاصل اجنبي يمنع الانصاف
كل لا كل والشرب والحلام فاما المني للصلاة او وضوء
قلبي ما عني ولم يذكرا العلامة ملا مسكين معزيا
للامام محمد ان من تضرع بين يديه صلاة الوقت وغربت
عند النية عند الشروع جازت صلاة تدرك في الركعات
من يخرج من منزله بين يديه الصلاة التي كانت
القوم فيها قلما اقرب اليهم كبر ولم تخضر النية
فهو داخل مع القوم كمن ما ذكره وعزوه ما سبق
للامام محمد كونه المخرج للمسألة لا لان فيها خلافا
والاثبات اي يشترط لصحة شروع الاتيات
بالتحرمة قايما قبل ان يخاطبه للركوع والحاصل
ان شرط صحة الشروع الاتي بالتحريم في الصلاة
بعد ما دخل الوقت وان كانت شرطا لكونها متصلة
بالاركان وقال الكرخي نصح الصلاة بنية متأخرة
عن التحريم ما دام في الشا وقيل نصح اذا تقدمت
عليها الركوع وقيل ان يرفع لاسه من الركوع وانظر
على قول الكرخي القائل بان الصلاة نصح بالنية
المتأخرة عن التحريم اذا اقتدي بها من بعدهما
للتحرمة قبل ان ينوي هل يصح اقتواؤه به او لا

انما التصريح بذلك والظاهر انه لا يصح لانه قبل
 وجود النية لم يكن مصليا **والتلف** اي يشترط
 نطقه **بالخبر** **بمكة** بحيث يسمع نفسه على الاصح
 حيث لم يكن به صمم ولا يلزم الاخر من تحريك لسانه
 واحتراز بقوله على الاصح عما قيل انه يكتفي بمجرد تصحيح
 الحروف وان لم يسمع نفسه ولا خصه صيغة للتخبر به
 بل كذا القراء السريفة والفتوة والاذكار والعقائد
 والطلاق والاستئذان في اليمين والنذور والاسلام والادبار
 حتى لو اجري الطلاق على قلبه وحركه لسانه من غير
 تلفظ يسمع لا يقع وان صح الحروف خلافا للكرخي في جميع
 ما ذكرناه **ونية المتابعة للمقتوي** اي يتوي المقتدي
 الصلاة ومتابعة امامه **والخاص** انه لا بد للمقتدي
 من ثلاث نيات نية اصل الصلاة ونية التعميم ونية
 الاقتداء لا تكفيه عن التعميم حتى لو توي الاقتداء امام
 لو الشروع في صلاة الامام وله تعيين الصلاة فانه لا يجوز
 وهو قوله البعض والاصح الجواز وتصرف الي صلاة الامام
 وان لم يكن للمقتدي علم بها وانما فيد بقوله للمكتبة يجب
 لان الامام لا يشترط في صحة الاقتداء به نيته الامام
 الا في امامة النساء وفيه لمصهم بغير الجمعة والعيدين
 ونحوه في الخلاصة قال في التمهيد اجماعا على عدم اشتراطها
 في الجنائز **وتعيين الفرض** اي مما يشترط لصحة الترخيم
 تعيينه الفرض عند ابتداء الشروع حتى لو توي فرضا
 وشروع فيه ثم تشبه فطنه تطوعا فاسمه على طنه

في النية على التخيير
 في النية على التخيير

فرض

فرض سقط وكذا عكسه يكون تطوعا ولا يشترط نية
 عدد الركعات ولا اختلاف تراحم الخروض بشرط تعيين
 ما يصلي به كالطهر ولا حاجة لقوله الله مثلا بعد الحاف
 في قوله كالطهر كذا ابنه على هذا في شرح الكنز للملازمة
 الا بباري ولو توي فرض الوقت صح الا في الجملة
 للاختلاف في فرض الوقت ولو جمع بين نية فرض وتعل
 مع التلف من لقوته عند اي يوسق وقال محمد لا يكون دخلا
 في شيء منهما للتمارض ولو توي مكتوبة وجنائزة **فهي**
 مكتوبة واما اذا توي ناقلتين كما اذا توي بركتين
 الفجر المسنة وتحيية المسجد اجزأت عنهما ولو توي
 مكتوبتين فهي للمتي دخل وقتها ولو توي فائتين
 فهي للاولي منهما ولو توي نائيتين وقتية فهي للمأبثة
 الا ان يكون في احراز وقت ولو توي نائلة وجنائزة فهي
 نائلة قيل ان صلاة الجنائزة قربة والسفل ضعيف
 فكان الظاهر ان تكون من الجنائزة لا النافلة انتهى
 واجيب بان صلاة النافلة اقوى من صلاة الجنائزة
 وان كانت فرضا من جهة انها صلاة كاملة ذات ركوع
 وسجود بخلاف صلاة الجنائزة حموي والشرة تظهر
 فيما اذا صلى على الجنائزة اماما بهذه النية فانها تتعد
 لعدم صحة شروعه فيها ويلزمه قضاء ركعتين مثلا لانه
 يبطله بعد ما صح شروعه فيه والمبطل للسفل ليس هو
 الصلاة على الجنائزة لان زيادتها دون الركعة لا يبطلها
 بل المبطل سلامه من صلاة الجنائزة بنية القطع وما لم يسلم

فهو متمم من ادائها المنقلب مبتذل النية وفي هذا المقام
 نزوع ذكرها في الاستنباط من بحث الجمع بين عبادتين
 والخلق في قوله **وتعيين الواجب** فتشمل قضاء نفل نفسه
 والنذر والوتر وتعمق الطواف والعيد بين الاختلاف الاسباب
 وقالوا في العيدين والوتر بيني صلاة العيدين والوتر
 من غير تعيين بالواجب للاختلاف فيه وقال الميمني وأما
 الوتر فالاصح انه يكفيه مطلق النية اي لا يصغر بوجوب
 ولا سنية بل ينوي اليه فقط وكذا يشترط التعيين في
 سجود التلاوة بخلاف سجود السهو وليس المراد من
 قول الشافعي من شرط صحة التسمية كونها بالخط العربية للمقام
 عليها في الصحيح خصوص تسمية الاحرام بل هي او غيرها
 من كل ما دل على التعظيم حتى لو شرب بالتسبيح او بالتهليل
 فانه يصح واحترز بقوله في الصحيح عما اذا شرب بالفارسية
 ولو مع القدرة على العربية **والخاص** ان القول
 بصحة المشروع بالفارسية ولو مع القدرة على العربية
 هو مذهب الامام وعندهما لا يصح الا ان لا يحسن العربية
 لكن في تعيين السراج اشتراط كون المشروع بالعربي
 للمقادير عليه نظروا قد وقع نظيره للمعيني فذكر ان الفتوى
 على قول صاحبين انه لا يصح المشروع بالفارسية اذا
 كان يحسن العربية بل المعتمد فيه قول الامام ان
 المشروع من التعمق عليه ولهذا نقل في الدرر النادرة
 ان المشروع بالفارسية كالتلبية يجوز اتفاقا ظاهره
 رجوعهما اليه لاهوالهما فاحفظه فقد اشتبه على كثير

والخاص

والخاص ان العلم حين رجعا الي قوم الامام في
 المشروع بالفارسية حيث يجمع ولو مع القدرة على
 العربية بخلاف القرابة بالفارسية في الصلاة فان
 الامام رجع الي قولهما ان كان عاجزا عن القراءة بالعربية
 صححت تلاوته والا فلا ومن هنا حصل الاستنباط والخصوصية
 للفارسية بل سائر لغات العجم كذلك كالسريانية والعبرانية
 والهندية والتركية وحضرها بالذكور لكونها اشرف اللغات
 واشهرها بعد العربية اولان فارسي اقرب للعرب من غيرها
 حموي وزرعي الحديث لسان اهل الجنة العربية
 والفارسية وراختلاف فيما اذا اقتصر على التسمية والخط
 والرواية انه لا بد من الخبر ويجب ان يكون البداية بالخط
 الله حتى لو قال اكبر الله لا يصح عنده بزارية ويشترط
 عدم مدحمة الكبر وبابها باخلاف اشياء حرمة الحما
 من الجلالة لا يفسدها وان كانت خطأ وكذا انكليزها
 ومن المشرط ان يكون المشروع بذكر خالص الله تعالى والتسبيح
 والتهليل ولو شرب بخوالهم اعفري لا يصح لانه ليس بشيء
 خالص بل منشوب بما جسد واختلف في المشروع بالبعملية
 ومقتضي ما في المشرح فترجى عدم الصحة مطلقا لانه للتبر
 فكانه قال بارك الله لي وفي شرح المنية وهو الاشبه وفي
 السراج وهو الاصح وفي فتاوى المرحومين اني انه الصحيح
 ومن المشرط ان لا يغير التفسير بما يفسده كما قال
 الله اكبر العالم بالموجود والمعدوم هو العالم باحوال الخلق
 لانه يشبه كلام الناس **لا في النفل** اي ليس بالتعيين

في النفل ولو سنة فجوز شرطا وكذا التزويج عند الجمهور
ولهمذا قال في الكنز ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة
والتزويج وفي المغني في التزويج لا يكفيه مطلق النية
ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط نية
التزويج قال شيخنا وصححه في الخاتمة **والقيام** أي يقتضيه
القيام **في غير النفل** كالغرايض والعاجبات ولا خلاف في ركعة
القيام فيها وحده القيام أن يكون بحيث لومد يديه لا ينال
ركبتيه والقراءة أي تقتضيه القراءة في ركعتي الفرض ولو أية
فقيرة مركبة من كلمتين كقولهم ثم نظري ظاهر الرواية وما
الآية التي من كلمة كمرها متان أو حروف ص د ذ ف أو حرفين
هم طس أو حروف جمع مستقيم فبعد فقد اختلف
المشايخ فيه واختلف التصحيح على ما يعلم من كلام الشارح
وقال صاحبان الفرض قراءة آية طويلة أو ثلاث آيات
قصار ولو قري آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة
اتفاقا لأنه يزيد على قدر ثلاثة قصار قاله الحلبي
والقراءة ركعت زائد لسوقه في بعض الصور من غير ضرورة
في المقند واعتبر من بان في تسمية القراءة ركعا زائدا نوافعا
واجيب بانها ركعت باعتبار انتفا الماهية في حاله والبر
لقيام أي الماهية بدون القراءة في أخري فمن حيث فساد
الصلاة بتزويج القراءة فيها حالة الأفراد مع القدرة عليها
تكون ركعا ومن حيث صحة صلاة المقندي مع الأمر بترك
القراءة تكون زائدا وللمشكلة بين الركعتين من كل وجه
لزمه القراءة في كل منهما وإن كان الأمر لا يقتضي التكرار خلافا

لغير

لغيره الحسن البصري فعرضية القراءة في الركعة الأولى
بعبارة النفل وفي الثانية بدلالة **كل النفل** أي تقتضيه
القراءة في كل ركعات النفل لأن كل تشفع منه صلاة على
حدة **والتزويج** يقتضيه هذه القراءة في كل ركعاته أما عاب
سنة فظاهر وأما على أنه واجب فلا احتياط ولم يتعين
منه من القرآن لصحة الصلاة والفاخرة وإن تعيشت
لكن لا للصحة خلافا للامام الشافعي بل للوجوب **ولا يتل**
الموسم بل يستمع في الجهرية وينصت في السرية وإن قرأ
الموسم كره **تدريما** وفي درر البحار عن ميسرة خول هو زاده
تفسد وتكون فاسقا وهو مروي عن حدة من الصحابة
فأمنع أحوط وما ذكره الترمذي قال وانفق الإمام أبو
حنيفة والامام مالك والامام أحمد بن حنبل على صحة صلاة
المقتوي بدون قراءة أما أن يجمل على أنه بالنسبة للصلاة
الجهرية فلا بد عليه ما ذكره ملا مسكين حيث قال وقال
مالك يقرأ في السرية أو يقول هو وإن كان ما مور بالقرآن
في السرية عند الامام مالك لكت لا يلزم فسادها بترك القراءة
والركوع أي يغترض الركوع وهو جنة الظهر وفي منية
المصلي أنه طاعة الرأس ومقتضى الأول أنه مع القدرة
لا يخرج بالطاعة عن العهد في قال الحلبي وهو حسن
شهر وقيل إن كان إلى القيام أقرب لا يجوز وإن كان
إلى الركوع أقرب يجوز وهذا إذا ركع قائما وإن ركع
جالسا فينبغي أن تحازي جهته قدام ركبتيه
ليحصل الركوع وفي الخزانة إذا لم يركع أو ذهب من القيام

الى السجود فان خذركا جمل فذلك لا تخشع سجودك
 عن الركوع وان ذهب على وجه السنة يعني سريعا
 لا يجزي حموي والاولي حذف لفظة سريعا اذ لا
 مدخل له والمدار في عدم الجواز على تجرد الهبوط
 عن الاختنا **والسجود** اي يفترض السجود والمراد
 جنبه فان الفرض بقدر ادخل ايضاً ولهذا ذكر
 القيام والركوع مفردا مع ان الفرض منهما في كل
 ركعة اكثر من واحد فسقط ما قيل الا ان
 يقول والسجودتان لانهما فرضتان في كل ركعة
 وقال القنبرستاني اراد بالسجود السجودتين فان
 اسم الجنس يدل على العدد عند اسمية العربية
 خلا لما عليه علماءنا في الاصول حموي والسجود
 انما يتحقق بوضع الجبهة لا الاذن وحده عندهما
 وعليه الفتوى وعند الامام يجزيه ومن شرط جواز
 السجود ان لا يرفع قدميه فيه فان رفعهما حال
 سجوده لا يجزيه السجدة وان رفع احداهما تجزئ
 مع الكراهة جهرة **على ما يجزئ حجه** وتتمتع
عليه جبهته اي يشترط لصحة السجود كونه
 على شئ حجه فلا يصح السجود على النقط والنار
 والتبن واليابس والذرة وبنات الكنان وقوله **والسجود**
على كف اي الساجد في الصحيح **او طرف ثوبه**
ان ظهر كل وضعه واصل بما قبله ويكره لغير
 عذر كالسجود على كونه عريته **وسجود**

صلى من الفقه لان الارضية ليست محل السجود
وجبهته ولا يصح الاقتصار على الاذن في
الاصح الا من عذر بالجبهة وما ذكره الشارح من
 ان الاصح ان الامام رجع الى موافقة صاحب الجبهة
 في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية لغير
 العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية
 وغيرهما من اي لسان غير عربي لغير العاجز عن
 العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاذن
 بلا عذر في الجبهة الخ فيه نظر والصواب انها راجعة
 لموافقة الامام على صحة الشروع بالفارسية ولو
 مع القدرة على العربية ولهذا نقل في الدرر عن شيخنا
 ان الشروع بالفارسية كالنسيبة يجوز اتفاقا فظاهر
 رجوعهما اليها فاحفظه فقد استنبه على كثير
 وقد سبق منا التنبيه على ذلك **وعدم** اي يشترط
 لصحة السجود عدم ارتفاع محل السجود عن موضع
 القدمين **بأكثر من نصف ذراع** والارتفاع القليل
 لا يضر وان زاد على نصف ذراع لم يجز **الا لوجهه**
 حتى لو سجد فيها على ظهر متصل صلاته يصح للضرورة
 فان لم يكن السجود عليه مصليا او كان في صلاة اخرى
 لم يصح **ورفع اليدين والركبتين في الصحيح** اعلم
 ان عبارة المصنف في المتن تغيد ان الشرط وضع اليدين
 والركبتين لكن صرح في الشرح فيما سبق بان الشرط
 وضع احدي اليدين والركبتين **ومعنى من اصابع الرجلين**

حالة السجود على الارض ولا يكون وضع ظاهر
القدم وقال الحلي والمفهم من كلامهم ان
 المدا بالوضع توجيه الاصابع مستند عليه
 والا كان كوضع ظهر القدم وهو غير معتبر
 لكن استند رك عليه في البحر بما نص عليه صاحب
 المهداية في التخييس من ان شترك توجيه الاصابع
 في السجود مكرره **وتقدر بهم الركوع** اي يشترط
 تقديمه **على السجود** كما يشترط تقديم القراءة
 على الركوع كذا ذكره الشافعي ومقتضاها انه اذا ركع
 قبل ان يقرأ أو سجد قبل ان يركع فسدت وذكر في
 كتابي ما يقتضيه حيث قال رعاية الترتيب
 فيما لا يتكرر في كل ركعة فمن لكت ذكر في الثاني
 من سجود السهو لو قدم ركنا على ركعتين سجود
 للسهو وهذا يقتضي وجوب رعاية الترتيب
 دون في ضيئة وفيه تناقض **واجاب** من
 القاضي سوادية صاحب جامع الفصولين في شرح التمهيد
 بان معنى فرضية الترتيب توقف صحة الثاني
 على وجود الاول حتى لو ركع بعد السجود معتدلا
 به فيلزمه إعادة ومعني وجوبه ان الاختلال
 به لا يفسد الصلاة اذا اعاده **والرفع من السجود**
الى قرب المقعد يشترط **على الاصح** وذكره مسلا
 مستبين ان القومة بين الركوع والسجود هي
 والجلسة بين السجودتين فوضان عند ابي يوسف

ومقتضاها

ومقتضاها انه لو ترك القومة او الجلسة فسدت
 صلاته عنده خلا قالهما واما الطحا مية في الجلسة
 بين السجودتين فلا حجة وذكر المصنف في حاشيته
 الدور من غير ما يبحر ما نصه ومقتضى الدليل
 وجوب الطحا مية في الاربعه اي في الركوع والسجود
 وفي القومة والجلسة ووجوب نفس الرفع من
 الركوع والجلوس بين السجودتين للمواظبة على
 ذلك كله وللامر في حديث المسي صلواته
 ذكره قاضي خات من لزوم سجود السهو بترك الرفع
 من الركوع ساهيا وكذا في المحيط فيكون حكم الجلسة
 بين السجودتين كذلك لان الصلاة فيها واحد والرفع
 بوجوب الكل هو مختار المحقق بن الهمام وتاميزه
 ابن امير حاج حتى قال انه الصواب بقوله وللامر
 في حديث المسي صلواته حيث قال رجع فصل
 فانك لم تصل ثلاث مرات كما في البحر بقى ان يقال
 ما سبق من ان ابا يوسف يقول بفرضية القومة
 بين الركوع والسجود والجلسة بين السجودتين مشكك
 لانه وافقهما في الاصول ان الزيادة بخبر الواحد لا
 تجوز فكيف يجوز هذا الزيادة بخبر الواحد ولهذا حمله
 بن الهمام على العرض العمري وهو الواجب فيرتفع
 الخلاف قال في البحر ويؤيده ان هذا الخلاف لم يذكر
 في ظاهر الرواية وقول العيني اي المختار وهو قول
 ابي يوسف بالفرضية منقشب ولهذا قال في النهر

وما رجع العيني لغو بئد لم ار من عرج عليه حتى
 وله بعض العصريين بالمختار من قوله واحترز بقوله
 على الاصح عما قيل اذا نزلت جهته الارض ثم عاد
 الى السجود بخبره عن المسجدتين وذكر الغدو والركب
 انه بقدر ما ينطلق عليه اسم الرقع وجعله شبيه
 الاسلام اصح وبقدر ما يسمى الناظر افعلا
 هو قريب مما ذكره الغدو والركب **والمورد الج**
السجود لان السجود الثاني كالأول فرض بالاجماع
والقعود الاخير قدر التشهد في الاصح اعلم
 ان سبب مشروعيته الخروج اي من الصلاة
 لا قراءة التشهد فلا بد ان ما شرع لغيره كقوله يكون
 اكثر من ذلك الغير واختلاف في ركنيته وفي البدايع
 والصحيح انه ليس بركن اصلي فمقتضاه انه ركن
 زائد الا ان الظاهر انه شرط اذ لو كان ركنا لكانت قننة
 الماهية عليه مع انها لا تتوقف ولهذا الوجه ان
 لا يصلي بحيث بالرفع من السجود فهو والدليل
 على فرضية قوله عليه السلام اذا قلت هذا
 او فعلت هذا فقد تمت صلاتك علق التمام
 به وما لا يتم الغرض الا به فهو فرض وتقدري
 قوله اذا قلت هذا اصح وانت قاعد للاجماع على
 ان قرأته في غير القعود لا تعتبر زايحي وقول
 العيني لان قرأته في غير الصلاة لم تنته عن ابد
 في غير القعود قال في الدرر فصار التقدير في القول

لا في الفعل لانه ثابت في الحالين كما بينا انه ومرد
 من التخيير في القول ان الحكم على الصلاة بالصحة
 لا يتوقف على قراءة التشهد وان كانت قرأته
 واجبة في ذاتها كذا ذكره شيخنا ومنه يعلم سقوط
 اعتزال من المولى في حاشية الدرر عليه بانه ليس في
 لفظ النبوة ما يفيد التخيير بل بيان ما به الصحة
 لان المختار لا يورث عليه بترك احد الامرين وترك
 التشهد لا يجوز وحاصل ما استفيد مما تقدم انه
 ان القعود لاخير فرض بالتفاق والخلاف انما
 هو في المشروعية او الركنية لكن نقل السيد المحمدي عن
 عن كشتن اصول البرد وب ان القعدة لاخير فاجبة
 لكن الجواب لفظا في قوة الغرض في العمل كالوقت عند
 الامام انتهى واحترز المولى بقوله قدر التشهد
 اي قدر قراءة التشهد اي عبده ورسوله عما قيل
 من ان الغرض منه بقدر كلمة الشهادتين **وتأخير**
عن الاركان وجه اشتراط تأخيرها عنه انه شرع
 الحقة الا كانت فيها سجدة صلبية فتذكرها
 ويسجد للمسهو والحاصل انه اذا تذكر انه ترك منه
 الركعة الاولى سجدة يوحى بها فيا تيق بها في اخر
 الصلاة على ما ذكره الزياحي ولو بعد السلام قبل الكلام
 كما في الدر المختار وعلى ما ذكره الكافي ياتي بها في الركعة
 الثانية واذا اتي بها بعد القعود ينتقص ويعد
 لان القعود يبطل بالمورد الى الصلبية والتلاوة اما

اما السهو بية فتعرفه التثنية في الغفلة حتى
 لو سئم بجهره فعه منها لم تفسد بخلاف ثينك
 المسجدتين **دروادها** اي بيضة في الصحة الاركان
 ادواها **مستيقظا** وفي الدرا المختار قتلنا بما لا يجزيه
 لانه يشترط لها الاستيقاظ على الراجح وظاهر
 كلام الفقيه انه لو ركع او سجدا بما اجزاه وهو خلاف
 ما في المصنف حيث قال تركع وهو ناسم لا يجزيه
 اجزاء اما لو ركع فنام اجزاه وكذا لو ركع وسجد
 ذاهلا كل الدهول يجزيه ايضا انتهى وظاهر
 ما في التمهيد حيث ان القيام ناسم يجزيه واما
 الغفلة الاخيرة فهي منية المصلي لا يعتد بها
 يعني حالة النوم وفي جامع الفتاوى يعتد بها
 وعلمه في التحقيق الاصولي بانها ليست بركن
 وما في السراج والمحيط من قوله لو اتي التارم
 بركعة تامة فسدت صلاته لانه زاد ركعة
 غير معتد بها قال في التمهيد انه مبني على اختيار
 فتح الاسلام في القنطرة يعني عدم الاعتدال بها في التوى
 وانما القيام منه اي من التارم غير معتد به انتهى
ومعرفة كيفية الصلاة اي بيضة في الصحة
 اما المفروض احد امرين اما التميز بين الغرائض
 وغيرها اشار بقوله ومعرفة كيفية الصلاة **وما**
 فيها من الخصال المفروضة على وجه غيرها عن
 الخصال المستنونة او اعتقاد انها كلها فرض وما

في المتن

في المتن من قوله **حتى لا ينتقل بمفروض** يعني
 خذفه فلو صلى غير عالم بان الله تعالى فرض خمس
 على عباده كان عليه قضاؤها فان علم الا انه لم يميز
 بين الغرائض وغيرها ونوى الغرض في الكل جاز
 ولو ام غيره في صلاة لا سنة قبلها سنة ظهر وظاهر
 ان الجواز المتيقن في قوله لا في صلاة قبلها سنة
 بالنظر لصلاة الامام وليس كذلك بل صلاة الاما
 جازية مطلقة لا فرق بين ما لو كانت للسنة
 سنة قبلها او لا والتفصيل في صلاة القوم **قال**
 في البحرام هذا الرجل غيره وهو لا يعلم الغرض
 من السوا فلصلي ونوى الغرض في الكل جازت
 صلاته اما صلاة القوم فكل صلاة لا سنة قبلها
 كصلاة العصر والمغرب والعشا تجوز ايضا وكان
 صلاة قبلها سنة مثلها كصلاة العجزة الظهر لا تجوز
 صلاة القوم انتهى معزيا للظهيرية ومنه يعلم ان
 في عبارة التمهيد سقطا ومقول الصواب ابدال قوله
 وكذا الوام غيره المحم بقوله وكذا الواقتدوا به جازت
 صلاتهم ايضا واعلم ان وجه عدم جواز اقتداء القوم
 به في صلاة قبلها سنة لزوم اقتداء المفترضين بالمتنفل
 لان الامام حيث صلى السنة قبلها بنية الغرض
 سقط فرضه باذائها وكان متنفلا بالصلاة التي
 اقتدوا به فيها ومن هنا يعلم ان شرط صحة
 الاقتداء به ان لا يكون صلى قبلها صلاة ستم قبلها بنية

المفروض اعم من ان يكون للصلاة سنة قبلها او لا
 اذ لا دخل لذلك اصلا والاركان من المذكور **فلاست**
اربعة القيام اذا قدر عليه وهذا بالنسبة
 للمفروض والواجب وسنة العجز على الاصح والمقر
 والركوع والسجود وقيل الصوم والاحقر
 مقدار التشرية وقد منا ترجيح انه شرط وباقها
 بشرائط بعضها بشرط السجدة المستمرة **فج**
الصلاة وهو ما كان خارجا وهو الطهارة من
 الحدث والخبث وستر العورة واستقبال
 القبلة والوقت والنية والتحرمة على الخ
 وقيل اخاركت وغيره **فما شرط** له **وام** **سجدة**
فصل في متعلقات الشرط وفروعه
يجوز الصلاة اي تقم على لبد وجهه **الا على**
طاهر **والاسفل** اي وجهه **الاسفل** **نجس**
 نجاسة مانعة لانه لتخافته كثوبين وكلوح
 شخين يمكن فصله لوحين واسفله نجس
 يجوز الصلاة على الاعلى منه عندهما خلا لا ي
 يوسق لانه كشيبين فوق بعضهما **وعلى ثوب**
 اي تقم الصلاة على ثوب طاهرة وباطنة **نجس**
 اذا كان غير مضرب وعلى طرف طاهر من لسا ط او
 حصير او ثوب وان تحرق الطرف النجس **بحركته**
 على الصبي ولو نجس احد طرفي عما ممتد
 او ما حفته **فالتقاء** اي الطرق النجس **والنجس**

الطاهر

الطاهر على راسه ولم يتحرك النجس **بحركته** جازت
 صلاته **ثابت** تحرك الطرف النجس **بحركته** لا يجوز لانه
 حامل لها حكما الا اذا لم يجد غيره للضرورة **فما قدم** **نزل**
 به النجاسة المانعة يصلي معها ولا إعادة عليه لان
 التكليف بحسب الواسع ولا إعادة عليه **فما يستتر**
 عورته **ولوح** **رأ** **وحشيشا** **او طينا** **او ما كدر** **يصلي** **اخلاه**
 بالايما قال في البحر وينبغي ان يلزمه الاعادة عندنا اذا كان
 النجس من العباد كما اذا غضب ثوبه كما صرحوا به في باب التيمم
 ان المنع من الماء اذا كان من قبل العباد يلزمه الاعادة ثم اعلم
 انه اذا كان عاريا لا ثوب له وهو يتعد وعلى ثوب يلزمه
 شراؤه **فالماء** اذا كان بثمن المثل وله ثمن فانه لا يتيمم **فان**
وجد اي الساتر ولو بالارباحة **وربعة** اي والحال ان ربه
طاهر **لا تقم** صلاته عاريا لان الربع يحكي مكاية الكل
 كما في الاحكام **واشار** **المص** بقوله **ولو بالارباحة** اي ما ذكره في
 البحر من انه اذا ابيع له ثوب تثبت فزوته على الاصح
وخبر **ان طهر** **اقل من ربعة** حاصلا لانه بالخيار بين ان
 يصلي فيه وهو الافضل وبين ان يصلي عاريا **فما عدا** **ايومي**
 بالركوع والسجود وهو يليه في الفضل لما فيه من ستر العورة
 الغليظة او قايما عاريا **بركوع** **وسجود** **وهو** **وهما** في الفضل
 او موميا وهذا درهما وظاهر المهداية منعه فانه تعالى الذي
 لا يجدر ثوبا فان صلى قايما اجزا لان في القعود ستر العورة
 الغليظة وفي القيام ادا هذه الاركان فيميل ايها شاقا **الزاي**
 ولو كان الايما جازا حالة القيام لما استقام هذا الكلام **وصلاته**

في الخمس الكمل احب من صلاة عريانا لا تيانه بالركوع
 والسجود وسر العورة وما ذكره ملا مسكين من ان العريان
 افضل تغيب يانه مخالفا لابي الجدر من ان الصلاة افضل
 لما ذكرنا **تنبيه** لو ستر عورته بجلد ميتة غيره **سجود**
 وصلي معه لا يجوز بخلاف الثوب المتنجس لان نجاسة
 الجلد المظلم لا تنقل بالفسل ثلاثا بخلاف نجاسة
 الثوب كذا في معراج الدراية ونظر فيه الشربانه يظهر
 بما هو اهون من غسله بقتل شمس او جفانه بالهوي
 ولو وجد ثوبا يستر بعض العورة وجب اي لزم استئصاله
 وستر القبل وستر الدبر فان لم يستر احداهما قيل
 يستر الدبر لغرضه في الركوع وقيل يستر القبل
 لاجل القبلة واستظهر في النهران المخلوق في الاولوية
 ونوب صلاة العار جالسا بالايما مادار رجله نحو
 القبلة **لما قيد من السرقة فان صلى قايما او بالركوع**
والسجود صح وقد منا بالعز والي ان يليق ان
 ظاهر الهداية يقتضي عدم جواز ايام العاري خالة
 القيام **وعورة الرجل** وان لم يكن حرا **ما بين**
السرقة ومنتهى الركبة فالصلاة عنوا اليه يستغنى
 بعورة والركبة عورة فان قلت يشكل على جعل
 الركبة من العورة مدح به بعضهم من انه اذا صلى
 مكشوف الركبة صححت صلواته قلت صححة الصلاة
 لتفريع على قوله من قال ان الركبة ليست بعض
 مستغنى به من المساق والمخذول **وتري عليه الامنة**

اي الامنة تزيدي على الرجل **البيطن والظهر** فصدورها
 وتحتها ليسا من العورة للمخرج والمدا بالايما يشمل
 الفتنة والمدايرة وام الولد والمكانة والمستسعاة
 عند ابي حنيفة وما عندهما خرة **المدايرة والمستسعاة**
 المختلف في حريتها بين الامام وما حبيبه معتقد
 البعض واما المستسعاة المدايرة اذا اعتقها
 الراهن وهو مفسرنا فاحرة اتفاقا بغير من هسا
 يعلم ما في كلام الشئ من الاجمال في محل التفصيل
وجميع بدن المرأة عورة الا وجهها وكفيها وقدميها
 والتفصيل بالكفين يفهم ان ظاهرهما عورة وظاهر
 الدوايه وفي مختلفات قاضي خات ليسا بعورة
 واختاره ابن ابراهيم ورجح السرخسي ان الزايعين
 عورة ورجح بعضهم انها عورة في الصلاة لا خارجها
 والاولاد في شهر وما ذكره المصنف ثبوت النية كاللكن من
 ان القدمين ليسا بعورة هو الاصح كما في ملا مسكين
 وغيره كالزيلي معللا بالابتلا باليد بهما لكه ورجح
 الا قطع وقاضي خات انها عورة واختاره الاسي جاي
 والموعيناني وانتصر له العلامة الحلبي ورجح فيه
 الاختيار **انها عورة خارج الصلاة** فقل وسرورها
 حتى المسترسل عورة في الاصح فكشف ربه يمين
 صحة الصلاة ولا يحل التطويل المقطوع كسعد
 عافته وذكره المظفر وصورتها عورة علي ما في
 التوازل وبني عليه ان تمامها الغان من المدا احب

سماه وتعلمته من الاممى لكن تقببه في النهر ياد
 فيه نكاحها الا ان يحرم التعلم على استماعها فقط
 كك لا يظهر لنا فقط عليه حينئذ وعلي ما في
 النوازل جوي في المحيط والكافي حيث **عزل**
 عدم جرمها بالتلبية بان صوتها موعة **قال**
 في الفتح وعلي هذا الوكيل اذ اجهرت بالقرارة في
 الصلاة فسدت كان متجها لكن قال بن امير
 حاج الاشبه انه ليس بموعة وانما يودي الي
 الفتنة واعتمده في النهر **وكشف ربه عضون**
من اعضا الصورة الفليطة والحقيقة من الرجل
 في المدة **بمنع صحة الصلاة** اي بقدر اركت عند
 ابي يوسف ومحمد اعتبروا الركن حقيقة وعلى هذا
 الخلاف يوزن في صف النساء للارحام وعلى ما سمي
 ما لغة وعبر بالكتشف لانه لو انكشف بقوله **فسد**
 في الحال بلا خلاف قهرستاني عن المنية وعزما
 في البحر الي القضية **قال** وهو اقليل في
 والمذهب الاطلاق وقوله الا نكشافه الكثير في الزمن
 الفليط لا يمنع والقليل في الكثير لا يمنع ايضا الكثير
 في الكثير يمنع التري لكن في الدرجتي على التقيد
 المذكور وعبارته مع اثنى ومنع كشف ربه عضون
 قد ادركت بلا صفة التري والركبة مع الفخذ عضون
 واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقيها واذنهما
 بانفرادها عن راسها وشعرها **انكس** اما انكسر

فهم

فهو تتبع لصدورها والذكر بانفراده والاشيان ببل
 ضمها اليه في الصحيح وما بين السرة والعاة عضون
 كامل وكل الية عضون والذين ثلثهما في الصحيح وما
 ذكره الشئ من قوله وكان الية موعة **ص** بوعضون
ولو تفرق الانكشاف على اعضا من الموعة وكان جملة
 ما تفرقت ببلغ ربع اصغرا لا اعضا المنكشفة يعني
 التي انكشف بعضها منع والا فلا ومن عجز عن استقبال
 القبلة لمريض او عجز عن النزول عن ذابته بان
 كانت جوارحا او كان شيئا كبيرا لا يمكنه الركوب الا
 بمعين او خاف عذرا على نفسه او ماله فقبلته
 بجهة قد رتبته للضرورة وامنه قبله الخاف جهة
 امنه ومن استبهرت عليه القبلة **ولم يكن عنده**
مخبر من اهل المكان ولا ممن له علم او سألهم فلم
 يخبروه **ولا محراب** بالمحل **تخري** ومقتضى الظاهر
 ان الاممى لا يلزمه السبيل حيث قال اذ صلى
 ركعة فاخطا القبلة فجاء رجل وسواء سمعني في
 صلاته ولا يقتد ذلك الرجل به لكن ذكره على
 ما نصه وهذا عند مخبر علي ما اذا لم يجد من
 يسأل له فلو اقتدى به بعد ان سواه ان وجد لا غير
 من يسأل وقت الشروع ولم يسأل لم تجز صلاتهما
 والا جازت صلاة الاممى فقط واستفيدة منه ان
 الاممى لا يشترط لصحة صلاته اساس المحراب
 وما ذكره الشئ حيث قال لا يجوز التخري مع المحراب

موافق لما في الزيلج لكت في الخاتمة جوز له التحري
مع المحارب قال ولا يلزمه ان يحس الجدران مخافة
السهام وكذا لا يلزمه قزع الابواب للسوا عن
القبلة فغير بالاشتباه لانه لو صلي بالاشتباه
من غير تحريكه الى جهة في ليلة مظلمة تجزيه
ما لم يتبين خطاؤه فيعيد هاولو بعد الفراغ وان
تجري فصلي الى جهة اخرى لا يجزيه مطلقا وان
اصاب لاني الجهة التي ادي اليها اجتهاده صارت
قبلة له قايمة مقام الكعبة في حقه فلا يجوز تركها
وفيه خلاف ابي يوسف وعلي هذا اصابي في ثوب غده
انه يحس وان الوقت لم يدخل وان لم يحدث فظهر
بخلافه لا يجزيه لانه اعتقد الفساد وقيل ظهور
الصواب فيواخذ بزعمه رايي وعند الامام بخشي
عليه الكفر **شهر ولا اعاده عليه ابي المظفر**
احظا ولو بمكة او المدينة وهو الاصح وقال ابو بكر
الرازي يلزمه الاعادة اذا كان بمكة او المدينة **جوزي**
عن الظاهر **وان علم بخطا به في صلاة استدار**
ويبي لان تبدل الاجتهاد بجملة تبدل التمسك وقد
روي ان قوما من الانصار كانوا يصلون بمسجد قبا
الى الشام فاخبروا بقول القبلة فاستداروا وهم في
وفيه دليل على جهلهم بنسخ السنة بالكتاب اذ لا نص على
بيت المقدس في القرآن وعلى ان حاتم النسخ لا يثبت
حق قبلة الكفار وعليه ان خبر الواحد يوجب العمارة

قال في

قال في البحر وفيه بحث لقوله تعالى سيقول
السفها من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها
قال المفسرون هي بيت المقدس انتهى واقول في هذه
البحث بحث لان الآية نزلت بعد نسخ التوجه الى
بيت المقدس وقول الرازي لا نص على بيت المقدس
في القران يعني قبل النسخ لا مطلقا وفي احدى بيت
عن ابن عمر بيضا الناس يقيا في صلاة العم انما هم
ان فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل
عليه الليل قران وقد امر ان تستقبل القبلة فاستقبلوا
وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة
متفق عليه وقول الترمذي او يتحول اجتهاده شاملا
لما لو صلي الى الجهات الاربع فتحول رايه الى الجهة
الاولى وبه قيل وقيل يستقبل لو تذكر سجدة
من الاولى يعني بعد ما تحول رايه الى جهة اخرى
فسدت صلاته ومن لم يقع تحريكه على شئ صلي
لكل جهة مرة **وربان سترع لالا تحرف علم بعد**
فراغه **انه اصاب صحت** **وان علمه بالصابته**
فيها ولو بالغالب الظن ففسدت لان حالته
قويت فيلزم بنا القوي على الضعيف كالا مبي
اذ انقام سورة والمومي ان اقر على الجمع
والسجود وعند ابي يوسف يبي لان ما اقرض
لغيره يراعي فيه المصنوع فقط وجوابه ما
عامت **فسدت فيها ولم يعلم اصابته اصلا**

لان الفساد ثابت باستصحاب الحال ولو تخري
 قوم جهات وجهلوا حال امامهم بخبرهم صلاتهم
 صورته رجل ام قوما في ليلة مظلمة فتخري وصلي الي
 المشرق وتترك من خلفه صلي كل واحد منهم الي جهة
 وكلهم خلف الامام ولا يعلمون ما صنع الامام بخبر صلاة
 وهذه المخالفة غير نافذة لصحة الاقتوي كما في جوف
 اللعبة فانه لو جعل بعض القوم ظهره الي ظهر الامام جاز
 وانما قيدنا بقوله وجهلوا الامن علم منهم حال امامه لم يخبر
 سلاته وانما قيدنا بكلمه خلف الامام لان من تقدم منهم
 علي امامه فتدوت صلاة ملا مسكين **فصل**
في بيان واجب الصلاة حكم الواجب استحقاق العقاب
 بتركه عمدا وعدم الكفار جاحده والنشوا بفعله ولزوم
 سجود المسهر لنقص الصلاة بتركه سهوا واعادتها
 بتركه عمدا وسقوط الغرض ناقضا ان لم يسجد لم يعد
 وسيأتي انه يكون فاسقا **وهو اي الواجب ثمانية**
عشر شيئا قراءة الفاتحة وقالوا بترك اكثرها يسجد للسهو
 لان ترك اقلها ولم ار ما اذ ترك النصف نهى لكن في المجتهد
 يسجد بترك اية منها وهو اولي وتعاد وجوبا في العمود والسهو
 ان لم يسجد له وان لم يعد لها يكون فاسقا اشتراكا في صلوات
 ادبت مع كراهة التحريم يجب اعادتها المختار انه جاز
 للاول اذ الغرض لا يتكرر وهو الضمير في انه يجب للاول
 يسجد علي العاد ولو قرأ الفاتحة علي قصر الرعا تنوب
 عن القراءة كما في الفتاوي الصغرى خلافا لما في المحيط

حموي

حموي وضم سورة اي من واجب الصلاة ضم سورة قصيرة
 او ثلاث آيات فصارت ركعتين متعنتين من الغرض
 غير الثاني وفي ركعات الف والثلث وهذا مقيد
 بما اذا كان في الوقت سعة فان خاف فوت الوقت
 لو قرأ الفاتحة والسورة قرا في كل ركعة اية في جميع الصلاة
 نهى عن التقية واعلم ان ضم السورة وان لم يكن فرضا بعد
 ما قرأ الفاتحة لكنه اذا ضمها مع الفاتحة تقع عن
 الغرض كذا في شرح تلخيص الجامع وذكر في الدرر صفة
 اذا قرأ الفاتحة صارت السورة واجبة والفاتحة فريضة
 وان لم يقرأ الفاتحة فقد راية او ثلاث علي الاختلاف
 فريضة حموي وعلي قياس ما سبق من شرح تلخيص
 الجامع يقال لتقسيم القراءة فرض وواجب وسنة بالنسبة
 لما قبل الاتباع اما بعده لو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة
 لم تقع القراءة الا فرضا **وتعيين القراءة في الاوليين**
من الغرض اي من صلاة الغرض من الواجبات ايضا وتعين
الفاتحة علي السورة واجب ايضا حتى لو قرأ جزءا من
 السورة قبلها ساهيا بسجد للسهو ولو كرها قبل السورة
 ساهيا بسجد للسهو **وضم الاقن اي يجب ما صلب منه**
للجبهة في السجود ولا يجوز الاقتصار علي الاقن ما لم
 يكتف بالجبهة عند علي الصحيح **والاثنان بالسجدة**
الثانية في كل ركعة من الغرض وخبره قبل الانتقال
 لغيرها اي لغير السجدة من باقي افعال الصلاة مراعاة
 لواجب الترتيب فيما بين السجدين **والاثنين**

في الاركان لرعاية وجوب التعديل وقال ابو يوسف
 والشافعي انه فرض لقوله عليه السلام لمن اخذ صلواته
 ما نك لم تقبل ولنا قوله تعالى اركعوا واسجدوا وامر
 بالركوع والسجود فتعلقت الركبة بالادنى منهما
 زيلعي وقول ابي يوسف الغرضية مشكل لانها فقها
 في الاصول ان الزيادة بخبر الواحد لا تجوز فكيف جوز
 هنا الزيادة بخبر الواحد ولهم اجماع بين الهمام على
 الغرض العملي وهو الواجب في رفعه الخلاف قال
 في البحر ويؤيده ان هذا الخلاف لم يذكر في طاه الرواية
 فتحصل من كلام الزيلعي واجب الهمام وصاحب البحر
 ترجيح عدم فرضية التعديل وكذا صاحب النهر
 ولهمذا قال فما وجه العيني لغرابته لم ار من عرج عليه
 حتى اوله بعض المعاصرين بالمختار من قوليه انتهى
 واقوله يمكن الجواب بان الركوع والسجود ذكر في الآية
 الشريفة مطلقا فانصرف الى الكمال وهو ما كاست
 بصفة التعديل وحسين لا يرد عليه لزوم الزيادة بخبر
 الواحد ويحتمل حينئذ ما ذكره العيني حيث رجع قول ابي
 يوسف بفرضية التعديل بانه المختار ويستقيم ما عترض
 به في النهر عليه من غرابته ويستغني عن التاويل
 الذي نقله عن بعض المعاصرين **والنعمود الاول** الاصح
 انه واجب واختار الكرخي والنجاشي استثنائه واكثر
 منحا يخطا بطلقه عليه اسم السنة اما لان وجوبه
 ثبت بالسنة اولان المؤكدة في معنى الواجب وهذا

يقضي

يقضي رفع الخلاف واراد بالاول وليس باخر المسبوق
 بثلاث في اربعة يعقد ثلاث فتعد انت
 والواجب منها ما عدا الاخير ولا يرد عليه ما لو
 سبق الامام المسافر لحدث فاستخلف مقيما
 حيث كانت الفعدة الاولى فرضا في حقه لانه لما فرض
 الاستخلاف **وقراءة التشهد فيه في الصحيح وقراءة**
في المجلس الاخير وذكروا مسكين ما نصه وفي
 المحيط التشهد في العودتين واجب وذكر في الهداية
 وقراءة التشهد في الفعدة الاخيرة واجب وهذا القيد
 يرد في بات فراءة التشهد في الفعدة الاولى ليست بواجبة
 وذكر في باب سجود السهو ثم ذكر التشهد يحتمل
 الفعدة الاولى والثانية والقراءة فيهما واجب فكان
 صاحب الهداية مالا في هذا الى هذا القول وفي باب
 سجود السهو الى القول الاول انتهى باختصار **والقيام**
الي الركعة الثالثة من غير تراخ بعد قراءة التشهد
 حتى لو زاد عليه بمقدار ركعتين ساهيا بسجد السهو لتأخير
 واجب القيام للثالثة **ولفظ السلام دون عليكم** ولو
 اقتدي به بعد لفظ السلام قبل قوله عليكم لا يصح
 واطلق في وجوب السلام فعم التسليمين وهو الاصح
 فتح وقيل الثانية سنة ولو خرج بلفظ احرك به السهو
 واعلم ان السلام واجب الصلاة وان الركوع والسجود فلا
 يرد صلاة الجنازة والاسلام سجود السهو والشكر
 على القول به حموي وانظر ما مراد من قوله فلخرج بلفظ

لزمه السهو لانه لا يخلو اما ان يرد به ما ينفي في
الصلاة ام لا فان ارد الاول يشكك بقوله لمسة
السهو لعدم تصور بعدة وان ارد الثاني فما
المانع من اتيانه بالسلام **وقنوت** **الوتر** اي الدعاء
الواقف في صلاة الوتر فالصلاة لا بد من ملازمة
وظائفه انه معطوف على ما تقدم لكن يرد على
المعلق ان القنوت ليس هو من واجبات الصلاة
مطلقا وجواب بان المراد انه واجب صلاة الوتر
لا واجب مطلق الصلاة والاولى ان تكون الواقعة
للاستيقان والخبر محذوف وكذا يقال فيما بعده
حموي والقنوت مطلق الدعاء واما خصوص المزمع
انا نستعينك المحمدي لواتي بغيره جازا جماعة من
وكذا تكبيرة القنوت بعد فرائض من الركعة الثالثة
واجبة وتكبير ركوع ثالثه واجب ايضا وكذا تكبير
ركوع الثانية من صلاة العيد كذا في الدرر عمت
الزيلي وتبعه بعضهم قال شيخنا عزوه للزيلي
وجوب تكبير ركوع الثالثة غير صحيح لانه لا وجود له
في الزيلي لاننا ولا في سجود السهو **وتكبير** **انت**
العيد بين اي التكبير في الواقع في صلاة وبعدها او
الواقع في الصلاة فقط في عيد الفطر حموي وليس
في وبعدها الصلاة العيد ولا يوتي بتكبير للتشريف
بعد صلاة العيد بل للصلاة الواقعة في ايام التشريف
على طريق الاستخدام وكذا **تعيين** **التكبير** **لاقتراح**

في

ط

كل صلاة لاصلاة العيد بين خاصة وتكبير الركوع
في ثمانية العيد بين تكبير التكبير في العيد لانها ثلثها
بخلاف تكبير الركوع في الركعة الاولى من العيد وجهه
الامام بقراءة النحر او في المشايين ولو قضا والجمعة
والعيد بين والتر ويج والوتر في رمضان وهذا اتفاق
المشايخ في الوقت وان كان بعد ذهاب الوقت قال بعضهم
يجانفت حتما ملا مسكين **والاسرار** اي يجب الاسرار وهو
اسماع نفسه فذلك بخلاف الجهر فانه اسماع غيره في الظاهر
والمرور فيما بعد او في المشايين **ونقل** **النهار** **للمواظبة**
على ذلك وقيل هما اي الجهر والاسرار يستثنان حتى لا يجب
سجود السهو بينهما لانها ليسا بمقصودين وانما
المقصود القراءة الزيلي وكذا يسر في ظاهري عرفة وصلاة
الاستسقاء لكسوف في قوله محمد يجهر في الاستسقاء
وقال ابو يوسف يجهر في الكسوف وعند محمد روايتان
كذا في ملا مسكين **والمنقور** بغيرين كالنحر **خبر** **فيما يجهر**
كمثقل **بالليل** والجهر افضل ما لم يوردنا سيما ونحوه
كربيع ومن ينظر في العلم كذا بخط شيخنا **ولو ترك**
السورة في اول **المشاي** **قراها** في الاخيرين مع
الفاخرة **جهل** او يقدم الفاخرة ثم يقرأ السورة
وهو الاستسقاء وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم
ينترك الفاخرة ولو تذكر الفاخرة بعد قراءة السورة
قبل الركوع ياتي بها ويعيد السورة في ظاهر المذهب
كما لو تذكر السورة في الركوع ياتي بها ويعيده وما ذكره

المع من قوله قراها مع الفاتحة جهرا هو الاصح هما
 في ملا مسكين ونصه اعلم ان ههنا عن ابي حنيفة
 ثلاث روايات في رتبة يجرس وهو الاصح وقت
 رواية بخانت بهما وفي رواية يجرس بالسورة
 ويخانت بالفاتحة وهو اختيار خزانة الاسلام انتهى
 وقال الخمرناشي هو الصحيح **وهو قوله في الفاتحة**
لا يكرها في الاخرين والفرق ان قراءة الفاتحة
 شرعت على وجه ترتب عليها السورة فلو قضاها
 في الاخرين ترتبت الفاتحة على السورة لانه امكن
 قضاها على الوجه الشرعي كذا بخط شيخنا
فصل في بيات سننها اي الصلاة في
 الزرع عن الكشت الكبير حكم السنة انه يندب الي
 تحصيلها وبلا م علي تركها مع الحق ثم يسير
 وهي احدي وحسنوت رفع اليدين **للخبر**
هذا الاذنين للرجل والامة لانها كالرجل في الرفع
 وكالحرة في الركوع والسجود لان ذراعها ليسا بعورة
وحذ المنكبين المحو لان ذراعها عورة وروى
 الحسن انها ترفع هذا اذنيها **ونشر الاصابع**
 قال شيخ الاسلام وظن بعضهم ان المراد به التنوير
 وهو غلط بل اراد به النشر على الخي يعني يرفعها
 منصوبتين لا مضمومتين حتى تكون الاصابع
 في القبلة انتهى وقوله حتى تكون الاصابع الى
 القبلة اي جديها فهو على حذف مضاف **ومقارنته**

احرام

احرام مقتدي اي الافضل في حق المقتدي ان يكون
 احرامه مقارنا لاحرام اماه عند الامام وعندهم الانفا
 ان يكون بعده واما الجواز فلا خلاف فيه بينهم على
 الصحيح وشعره القول بان الخلاف في الجواز نظير
 فيما اذا كان احرام المقتدي مقارنا لاحرام اماه حيث
 يجوز عند الامام لا عندهما واما الجواز فيما اذا كان احرامه
 بعد احرام اماه فمتفق عليه ووضع الرجل يده اليمنى
 تحت سرة علي اليسرى **وصفة الوضع** ان يحفل
 باطن كفه اليمنى على ظاهركفه اليسرى **بالخصر**
 والا يبرأه على اليمين وعلام الزيلعي يشير الى عدم الفرق
 في سنة الوضع تحت السرة بين المكسي والعاوي
 قال ووضعها على العورة لا يضر فوق الثياب وكذا لا يضر
 لا تفليس لها حكم العورة في حقها ولهذا تضع المرأة
 على صدرها وان كانت عورة انتهب ذكر ذلك جواريا
 عما علق به لمذهب الامام الشافعي من ان الوضع على
 الصدر اقرب الى الخضوع من الوضع على العورة
 لكن قد منا ان العاوي يضع يديه على عورته الفليضة
 لا فاد في الدوران سنية وضع اليمنى على اليسرى لا تتوقف
 على كونه تحت السرة بل هي تحصل بالوضع مطلقا
 وكونه تحت السرة سنة اخري **وضع المرأة** اي بين
 وضعها يديها على صدرها من غير تحديق لانه استمر
 احراما **والثنا** اي حسن قرنته وهو سبحانه اللهم الخ
التفوق انظر لو ترك الفاتحة وقرئ خورنا لا لا اخذنا

ان نسبنا او اخطانا هل ييسن التفوذ والتسمية وكذا
التامين او لا حموي عن الغنيهي واقول مقتضي
اطلاقهم سنية التفوذ ونحوه ان يكون الايات بها
سنة مطلقا سواء اتي بالواجب الذي هو خصص
الفاحة او اقتصر على الغرض هو اية من القران
مطلقا لا يقيد كون الاية من خصوص الفاحة
والخاص **ل** اننا على هذا الاطلاق حتى نرى
حتى نرى تخفيها وكنت ينبغي التفصيل في
التامين بان يقال ان كان المقدر ونحوه لا
نواخذنا الاية مما يصحح لان يكون دعائي به ولا
بان كان من القصص والاحبار فلا **للمقراة** قياسي
به المسبوق كالامام والمنفرد لا المقتردي لانه يتبع
للمقراة عندهما وقال ابو يوسف سمع للمناكزا ذكره
الشه ونقل الحموي عن المصنف ان المقتردي ياتي به
عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد قال
واما المسبوق فيتموز للمقضا عند القراءة عند
الامام وكذا الامام في صلاة العيد يتموز بعد
التكبيرات ثم قال ولم ارحم اللاحق والظاهر انه
يأتي به كما ياتي بها المقتردي على قياس قول ابي حنيفة
ثم امر براجعة القصة في ذكرها على عن المنسب
ان المسبوق اذا ادرج الامام حالة المخافة ياتي
به ثم اذا قام الى قضا ما سبق ياتي به ايضا قال وما
ذكرناه من ان المسبوق يتموز مرتين اختيارا صاحب

الخلاصة

الخلاصة وفي غيرها المسبوق يتموز عند ابي يوسف
عند الشروع فقط **الخ** **والتسمية** اول كل مرة ركعة
قبل الفاحة وما ذكره المصنف من كون التسمية سنة
مخالق لما في الزيالي من ان الاصح ان التسمية واجبة
وكذا الزاهدي وغيره على علي المنية لكن رده
في البحر **والتامين والتخفيف والاسرار** بها
اي بالمشا وما بعده لانتشار الواردة بذلك مطلقا
سواء كان في الارض او النخل وسواها اما ما او
مقترديا او مقفدا وسواء كانت جهدية او غير
جهدية ملامسكين وينبغي ان يكون في التسمية
اختلاف بنا على ما ذكره في المحيط والذخيرة من
ان اثر المشايخ على اية من الفاحة ومبها
تخير سبع ايات وعلى هذا ينبغي ان يجزئها في
الجهدية حموي عن البرجندي **تتموز** في التامين
اربع لغات اقصمهن واشهرهن امين بالمدة والتحقيق
والثانية بالقصر والتحقيق وهي مشهورة
ومعناه استجب والثالثة بالامالة والرابعة بالمد
والتشديد ولا تقصر الصلاة بالرابعة على المفتي
به ومن الخطا التشديد مع حذف النيا مقصورا ومردوا
ولا يبعد فساد الصلاة بهما بحر وفي النهر حذف
النيا ما دام تقصر عنه الثاني لوجوده في القران
وفي القصر مع التشديد ينبغي الفساد **والاعتزال**
عند اتيانه بالتحريم من غير طاعة **الراس**

قال في البحر ومن السنة ان لا يخطأ رأسه عند التكبير لا في بدو سنة وجهه الامام بالتكبير والتبليغ المحتاج اليه الا عند السجود والافتعال وكذا يجهر الامام بالسلام واما الموضع والموضع فيسمع نفسه ولا علم ان التبليغ عند عدم الحاجة اليه بان يرفع صوت الامام مكرره وفي السجدة الحليية لا تنطق الاية الاربعه على ان التبليغ في هذه الحالة بدو منكره اي مكرره واما عند الاحتياج اليه فمستحب وما نقله عن الطحاوي اذا بلغ الغوم صوت الامام فبلغ المودع فسوت صلاته لعدم الاحتياج اليه فلا وجه له ادعايته ان يرفع صوته بما هو ذكر بصيغته وهو لا يوجب ضياعه وان لم يجتزئ اليه قال العلامة المحمدي والطن ان النقل المذكور عن الطحاوي مكذوب عليه فان مخالفا للقول اعترضه ان علم ان الامام اذا كبر لا افتتاح لا بد لصحة صلاته من قصده بالتكبير الاحرام ولا فلا صلاة له اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الامرين فحسن وكذا المبلغ اذا قصد التبليغ فقط خاليا عن قصد الاحرام فلا صلاة له ولا لمن يبصاي بتبليغه لانه اقتضى بمن لم يدخل في الصلاة فان قصد الاحرام والتبليغ فحسن كذا في فتاوى الغزي وباقي كلام علي هذا المقام يعلم بالرجوع لما علقناه على ملا مسكين **وتفريع القدمين**

في

في المقام قدر اربع اصابع لانه اقرب للخشوع والترك افضل من نصب القدمين وتفسير المزاح ان يعخذ على قدميه مرة وعلى الاخرى مرة اخري وهذا هو كمال ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة فصلى ركعتين بجميع القرآن واقفا على احدي قدميه في الركعة الاولى وفي الثانية على قدميه الاخرى وان تكون السجدة **المضمومة للفا تحة من طواله المفصل في الفجر** والظهر واتسع الوقت ملا مسكين ومن اوساطه **في العصر والعشا ومن قصاره في المغرب لو كان مقبلا** المنفرد والامام ساجدا والمفصل من السبع الساب قبل عند الاكثرين من سورة الحجرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم او من الفتح او من ق والفوا من مبداه الي البروج واوساطه منها الي لم يكن وقصاره منها **الحج واي سورة ثنا لوكا مسافرا** هذا اذا كان في حال الضرورة بان كان على محلة من السبيل او خافا من عدوا واصل واما في حالة الاحتياط فينقل في الفجر والظهر نحو سورة البروج لامكان مراعاة السنة مع التحفيف عداية واقتره سراجا وجري عليه الزيلعي وغيره واما اعتويت به عليه في البحر رده في التمر فليراجع **واما في الركعة الاولى في الفجر** **فقط اي اطالة القراءة في الركعة الاولى على الثانية** في الفجر مسنون اجماعا وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد وفي المعراج وعليه الفتوى وهو ينبغي

السبع

ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان
في الاولى والثالث في الثانية وهذا بيان الاستقواب
اما بيان الحكم فالتفاوت وان كان فالحسب لا بأس به
وطالة الثانية على الاولى يكره اجماعا وانما يكره
التفاوت بثلاث ايات وان كان اية او اثنتين لا يكره
ملا مسكين وقوله يكره اجماعا اي تنزيها كما في الركز
وقوله وانما يكره التفاوت بثلاث ايات ليس على
اطلاقه بل بالنسبة لغير ما وردت به السنة فلا
يشكل بما اخرج الشيوخ من انه عليه السلام
كان يقول في اولي الجمعة واسعد بن بابا علي وفي الثانية
بالفاشية وهي أطول من الاولى بالكثير من ثلاث
كذا جند مشيخنا **ومكبر الركوع ونسبجه** اي التسبيح
الواقع في الركوع والاضافة على معني في اوعا معني
اللام حموي وانما كان لتسبيح الركوع ثلاثا سنة لقوله
عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل احدكم في ركوعه
سبحان ذي العظيم ثلاثا وذلك اذا ناه اي كمال
السنة والفضيلة زيلي فمفاده ان سنة تحفل
ولو مرة وكما انها يتوقف على الثلاث لكان ذكر
بعده في الفصل ما لنفسه ويكره ان يتنقص عن
الثلاث او يتروك كله فله حصلت السنة بالتسبيح
ولو مرة لما كرهه اقتصاره عن الثلاث وهي كرا **هـ**
تركه ونقصه تنزيها بجهة بخلاف اطالة الركوع والغزاة ليدركه
الجاني فانها تخويفه ان يعرفه والا فلا بأس بدور **واخذ**

بركبتيه

ركبتيه اي يسن اخذ ركبتيه بيد به حال الركوع
وتفترج اصابعه ولا يطلب تفترج الاصابع الا هنا
ولا الغم الا في السجود واعلم ان تفترج الاصابع سنة
للرجال فقط والي هذا اشار المصنف بتلذذ **والمرأة**
لا تفترجها لان مبني حالها على السنة **ونصب** اي
يسن نصب ساقيه واحنا وبها كالقوس مكره **ويستط**
اي يسن بسط ظهره حال ركوعه **وتسوية** اي يسن
تسوية راسه بعجزه **والرفع من الركوع والقيام بعده**
اي بعد الرفع من الركوع **مطمئنا** او عند اي يوسن هما
فرضان وفي رواية الكرخي واحيانا ملا مسكين حتي
لوترك القومة او الجلوسة فسدت صلاته عند اي
يوسن خلافا لهما وفي النهروان المجتبي معزيا للصد
القضاة اتمام الركوع واكمال كل ركعت واجب عندهما
وعند اي يوسن فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع
والا نتصاب والقيام والطمانينة فيه فيجب ان
تكمل الركوع حتي يطهرين كالعضومعة وكذا السجود
ولو ترك شيئا من ذلك ساهيا يلزم سجود السهو
قال ابن امير حاج وهو الصواب انتهى **روضع** اي
يسن وضع ركبتيه ابتداء على الارض **ثم يديه** **ثم**
وجبه عند نزوله **للسجود** ويبسجد بينهما **وعكسه**
للمنحوض يعني اذا اراد المنحوض يرفع وجهه او لا ثم
يديه وضعهما على ركبتيه ثم ينهض على صدره وقدي
وفيه اشتراك الي انه لا يعتمد بيده على الارض عندنا

ملاسلين وهذا عند عدم العذر ويستحب الهبوط
 اليمن واليهوض باليسار **وتكبير اي** يسن تكبير السجود
وتكبير الرفع منه **وكون السجود** اي يسن جعل السجود
بين كففيه وفي حاشية الدرر للمولف معنيا للبرهان
 ان السنة تحصل بالوضع مطلقا اي سواء وضع وجهه
 بين كففيه بان كانت يداه حذا اذنيه او حذا منكبيه لانه
 عليه السلام كان يقعا بهذا احيا نا وهذا احيا نا
 لكن بين الكفين افضل لان فيه من التحصيل المجافات
 المستوية ما ليس في الاخرات هي والمراد في التنقيح
 بغيره ان وضع اليدين حذا المنكبين افضل **مص**
 وضعهما حذا الاذنين ونصه علي ما نقل عنه المحوي
 وضع اليدين حذا المنكبين ادب انتهى **وتسبيحه**
ثلاثا لقوله عليه السلام اذا سجد احركم فليقل
 سبحان ربي الاعلى ثلاثا ولما كان الركوع قواما
 وتذلا ناسب ان يجعل مقابله المظمية به وما
 كان غاية التسفل ناسب ان يجعل مقابله العلو
 لله وهو العز والاقدر والاعلى في السموات تعالي
 الله ذلك علوا كبيرا **ومجافاة الرجل** اي يسن مباعدة
 بطنه عن فخذه **ومرفقيه** اي وكذا يسن مجافاة
 مرفقيه عن جنبه **وذراعيه** اي ومجافاة ذراعيه
 عن الارض في غير رجمة تخروفا عن الايداء المحرم بخلاف
 المرأة فانها لا تخاف بطنها عن فخذه ولهذا قال **واخفا**
 المرأة ولزقها بطنها بفخذها **والخاص**

المرأة

المرأة تخالف الرجل في مسابيل عشرة كما في الزيل منها
 ما ذكرناه ومنها انها ترفع يديها الي منكبيها وتضع يمينها
 علي يسرها تحت مشد يرها ولا تفتح ايديها وتجلس
 متوركة في التشهد ولا تقرح اصابعها في الركوع ولا تقوم
 الرجاء وتكره جماعتهم ويقف الامام ومسطه من
والقرومة والسجدة بين المجلسين تقدم الكلام علي
 ذلك قريبا مستوفافلا حاجة الي الاعداد **وضع اليدين**
علي الفخذين فيما بين السجدين كحالة التشهد وانما
 كان ذلك سنة لفعاله صلي الله عليه وسلم ولا ياخذ الركبة
 علي الاصبع خلا فالما قاله الطحاوي من انه ياخذ الركبة
 ويعرق اصابعه كما في الركوع كذا بخط شيخنا **وافتراق**
رجله اليسرى ونصب اليمنى وتوجه اصابعها
 نحو القبلة وتترك المرأة والاشارة في الصحيح **بالسنة**
عند الشهادة يرفعها عند النقي ويضعها عند
الاشيات وفي منية المصلي من كراهة الاشارة رده
 في الفتح بانه خلاف الرواية والرواية اذ في مسلم فان
 عليه الصلاة والسلام ينشئ باصبعه التي تلي الايام قال
 محمد بن الحسن بنصه بصقة عليه السلام وهو قول الامام
 وفي القنفة الاشارة مستحبة قال النبي وهو الاصبع
 وقال العلوي يقيم الاصبع عند النقي ويضعه عند
 الاشارات ليكن الرفع للنقي والوضع للاشيات وفي
 درر البحار وشرحه غرر الاذكار المصنف به عندنا ان
 يشترط باسطة اصابعه كلها وما ذكره الثم من قوله واشترط

في انه لا يعتقد شيئا من اصابه وقيل الاعتدال اشارته
 بالمسجحة فيما يروي عنهما انتهى يقتضي ضعف خطايته
 بغيره وليس كذلك اذ قد صرح في النهي بترجيحه واسته
 فلو كثر من مشا بختا قال وعليه الفتوى كما في عامة
 الفتاوى وكيفيته ان يعتقد الخنصر والتي تليها
 بحلقا الوسطي والابهام ومنه يعلم انه اختلف الترجيح
وقراءة الفاتحة اي ليس قراتها فيما بعد الاوليين مع
 غنية له عن قراتها حتى لو سكت او سجع مكانها جاز
 هذا في العارفين اما الباقى فدل فظم السورة واجب وعن اي
 حنيفة ان قراءة الفاتحة في الاخيرين واجبة حتى لو
 تركها عمدا كان مسيئا وان كان ساهيا بسجدة السهو ملا
 مسكين وسع العيني هذه الرأية **والصلاة على النبي**
صلي الله عليه وسلم في المجلس الاخير وهي سنة عندنا
 وعند الشافعي فرض لقوله تعالى صلوا عليه وسامعوا تسليما
 والامر للوجوب ولا تجب خارج الصلاة فتعينت في
 الصلاة ولنا انه عليه السلام عالم الاعرابي فرائض الصلاة
 ولم يعلم الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم فلو
 كانت فرضا لعلمه بابها وليس في الآية دلالة على ما قال
 لان الامر لا يقتضي التكرار بل تجب في العمدة مرة كما
 اختاره الكرخي او كلها ذكر كما اختاره الصحراوي فعلى
 التقديرين قدوفينا بموجب الامر بقولنا اسلام
 عليكم ايها النبي فلا تجب ثانيا في ذلك المجلس اذ لو جبت
 لما تفرغ لعبادة اخري لان الصلاة عليه لا تخلو

عن

عن ذكره عليه السلام فيكفي بحرة في كل مجلس ربا
 وقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمن لم يقرأها
 في صلاة تحول على نفي اكمال واجبه في ان العبد
 يسأل الله تعالى ان يصلي ولا يصلي بنفسه مع انه
 ما مورب الصلاة فتصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي
 فالمراد من الصلاة في الآية تسوا لهما فالصلي في الحقيقة
 هو الله تعالى ونسبتهما الي العبد مجاز مجر وضيف التشبيه
 في سوا لهما للصلاة والسلام المأمور بهما في الآية الشريفة
والدعاء اي يسن الدعاء بما يشبه الفاظ القرآن **والسنة**
لكلام الناس لما حسنه الترمذي مرفوعا قيل يا رسول
 الله اي الدعاء اسمع قال جوف الليل الاخير ودبر
 الصلاة المكتوبة بناء على ان المراد ما قبل الفراع كما قال
 بعضهم ويصح ان يراد به عقبه وهذا عندنا محمول على
 صلاة السنة بعد ما على خلاف فيه نهى ولم يرد حقيقة
 المسألة اذ القرآن مجز لا يشترط شي ولكن الجاهل
 لا يدرك نفس الدعاء لا قراءة القرآن مثل ربنا لا تنزلنا
 ربنا لا تنزع قلوبنا بحرقتهم يجوز ان يؤخذ الله
 الله تعالى بالخطا والنسيان عند اهل السنة بدليل
 ربنا لا تنزع قلوبنا ان نسيانا خطانا قلوبنا تجز الموحدة
 بهما كان معنا الآية ربنا لا تجر علينا وفساده ظاهر
 كذا بخط شحنا معزيا لايت ملك في سترج ائنا والخطا
 والنسيان وان كانا مرفوعين بمحض فضله سبحانه
 وتعالى لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخط والنسيان

لكن لا يينا في جواز المواخذة بهما **والالفاظ** اي يسر
الالفاظ **بيميننا** **ثم يسارا** **بالمسبيلتين** فلو عكس سلم عن
يمينه فقط ولو سري عن اليسار اي به من لم يخرج من
المسجد وفي السراج او يتكلم بالصحيح انه ان استدبر
القبلة لا ياتي به كذا في الفتية ونزلنا وجهه سلم
عن يساره **نهر ونبيه الامام** اي يسر نية **الرجال**
عبر في اكثر القوم قال في البحر وخرج بذكر القوم النساء
لعدم حضورهن او لكرهته وما في الاصل من انه يتو
مبني علي حضورهن ولو كان فيهم خناثا وصبيات
نواهم ايضا وقوله او بكرهته يشير الي انه لا ينوي النساء
وان حضرن وبه صرح في النهر منه يعلم ما في كلام الترمذي
يستحق الامام الجواب علي المتقدمين لانه وحيد ما يقوم
مقامه ولقد التسليم منهم كما في الكافي وفيه اشكال
فانه يلزم منه ان يستحق الجواب لو سلموا قبله ولم يسلموا
اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند البعض فيلزم
الجواب علي السامعين منه عندهم حموي عن القميستي
واستفيد منه انه اذا التقى شخصان فابتدا كل منهما الاكر
بالسلام لم يجب عليهما الرد ويكون البدء به قايما مقام
رده وفي قول القميستي عند البعض اشارة الي انه
عند غير ذلك البعض لا ينويهم بل ينوي الملايكة فقط
كما سيأتي التصرح به في المتن **والحقيقة** وينبغي ان
ينوي الحفظة ما كانوا لا يختلفون الا في عدددهم كالانبياء
عليهم السلام فيقبل كل مع مومنة خمسة من الحفظة وقيل

ملكان

ملكان وقيل ستون وقيل مائة وستون عيني وانما
عبر بالحفظة دون الكثرة ليشمل كل مصل ولو تميزا
اذ المنير لا كنية معه بحر وانما معه الحفظة الذين
يحفظونه من الشياطين سمووا بالحفظة لحفظهم
اعمالهم فتم الكرام التابوت او ذاتهم من الجن والسيات
المعاطب واختلف في محل الجلوس فقيل المني واللسان
القلم والريق المراد بالخبر نقوا قواهم بالخلال لانه
يجلس الملايكة الحافظين وقيل علي اليمن والشمال
واختلف فيما يكتبانه قيل ما فيه اجور وذر لما ورد ان
كاتب الحسان امين علي كاتب السيات فاذا عمل حسنة
كتبها عشر اذ ان عمل سيئة قال دعه سبع ساعات لعله
يسمح او يستغفر وقيل يكتبان كل شي واختلف في وقت
محو المباح والاكثر علي انه يوم القيامة وقيل اخر النهار
وقيل يوم الخميس وفي النهر الاصح ان كيفية الكتابة
وامتدادها مما استشار الله فيعلمه واختلف في الكافر
ايضا والاصح انه تكتب اعماله **وصالح الجن** المتقدمين
به فينوي الامام الجميع **بالمسلمين في الاصح** ونبيه
الماموم اي يسر ان ينوي امامه في جهته **واحد**
حاذاه نواه في التسلمتين مع القوم والحفظة
وصالح الجن ونبيه المنفرد الملايكة فقط وليس
في كلام المصنف ما يشعر بتفصيل البئر فيه ايضا
ما يشعر بعكس ما ذكره المصنف وقع بالواو وهب
الجمع والمختار ان خواص بني ادم وهم الانبياء والمرسلون

افضل من جملة الملايكة وعوام بني آدم الا تنقيا الاكل
من عوام الملايكة وخواص الملايكة افضل من عوام بني
آدم والمراد الا تنقيا من الشرك فان الظاهر كما في البحر
ان فسقه المومنين افضل من عوام الملايكة والردليل
على ان المراد الا تنقيا من الشرك ما في الشرح عن الروضة
اجمعنا الامة على ان الانبياء افضل الخليفة وان نبينا
عليه السلام افضلهم وان افضل الخلايق بعد الانبياء
الملايكة الاربعة وجملة العرش والروحانيون وان
الصحابة والتابعين افضل من سائر الملايكة واختلغوا
بعد ذلك قال الامام سائر الناس افضل من سائر الملايكة
وقال سائر الملايكة افضل انتهى وهذا الكلام بقيقه
تعام بالرجوع لما علمناه على ملاسكين **وخفف الثانية**
اي يسن خفض صوته بالتسليم الثانية عن الاولى
وحضه الحلبي بالامام ومن المشايخ من قال يخفض
الاولي ايضا والوارد الاقتصار على السلام عليهم ورحمة
الله ولا يقول بركاته كما في المحيط قال النووي
انه لم يثبت فيه شيء فكان بدعة للث في احوال انه
مروي واذا الحلبي ان الراوي له ابو داود من حديث
وايل بن حجر ميمون **مقارنته** اي بين للمقارن ان يكون
سلامه مقارن السلام **امامه** عند الامام وعندها بعده
وكذا في البحر عند الامام وعندها يلي بعده قيل
الخلاف في اجاز يعني عند الامام يجوز الاقتداء بمقارن
وعنده لا يجوز وقيل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح

وانما

وانما الخلاف في الاولوية يعني الاول يكون مع الامام
عنده وعند الامام الاول ان يكون بعده لان في القرائن
احتمال وقوع تكبير المومنين سابقا على تكبير الامام فيقع
فساد افيكون التاخير اولى للامام ان الاقتداء بعقد
موافقة وانها في القرائن لا في التاخير وما ذكره غير
معتبر لان الكلام فيما اذا ثبت عدم السبق وما السلام
فمن الامام روايتان فعلى المقارنة لا فرق بينهما وعلى
الاخرى يفرق بان التكبير مشروع في العبادة فيستحب
فيه المبادرة والسلام خروج منها فلا يستحب فيه المبادرة
زيدي وبيان الدليل من الطرفين على المقارنة والتفريق
من كونه **البداية باليمين** وتقدم الكلام عليه **والنظار**
المسبوق قرع الامام لوجوب المتابعة حتى يعلم انه
لا سهو عليه **فصل** في بيان اداب الصلاة والمندوب
ما فعله عليه الصلاة والسلام مرة او مرتين تتعلما
للجواز والمستحب ما فعله مرة وتركه اخري كذا في شرح
الانتفاية وما جعله تقريفا للمستحب جعله في المحيط
تقريفا للمندوب والاولي ما عليه الاصوليون من عدم
الفرق بين المستحب والمندوب كذا يجتهد شيخنا **من**
ادبها اخراج الرجل كفيه من كميه عند التكبير للاخر
اقرب للتواضع وابعدهم التنبيه بالحيازة وامكن من
نشر الاصابع زيدي والمرأة تستركفها حذر من كشف
ذا عيها ومثلها الخنثى **وانظر المصلي** اي يندب للمصلي
مطلعا رجلا كان او امرأة نظره الي موضع سجوده قايما

واني ظهر القدر والكمالي الى اربعة الفه ساجدا والى
 حجره جالسا والى المنكبين مسلما لان المقصود
 الخشوع وترك التلطف فاذا تركه وقع بصره في هذا
 الموضع فقصدا ولم يقصد زبلي قيل الحجر يفتح الحيا
 المهمة وكسرهما حضن الانساق ممدون ابهة الى الكشح
 كما في كنب اللغة ولا يملن النظر اليه في الصلاة فضلا
 بل ان يكون بلا شك ولعل الاظهر كونه بضم الحاء المهملة
 ونون الجيم واخره زاي سبعة جمع مجز بضم الحاء وسكون
 مثل بروه وبره وهي معقد الازد بلا شك ليس بحال
 شهية ونوبات العبارة الحجر بالحاء المهملة فالاشتبه
 ان يكون بكسر الحاء وسكون الجيم يعني ما بين يدي كل من
 توكب كما في القاموس كذا بخط شحات عن غزوي زاده
ردفع السعال اي يندب المصلي دفعه ما استطاع
 لانه اجنبى ولهذا افسد حيث لا عذر به يعين
 اذا حصلت منه حروف عيني ولما كان السعال
 امر طبيعي ولهذا استشعر عده في الامراض قال
 هذا استطاع فما مصدرية طرية حموي ونقل عن
 حسين اسبكي عند قوله تعالى ولا تأخذكم بهما ذراعة
 اما السعي مما هو مرجى يرجع الى ترك اسبابه **وكلم**
فيه اي يندب كظم فيه **عند التثاوب** خوفا من ضحك
 الشيطان منه يفعل كما اخبر به صلي الله عليه وسلم حيث
 قال ادعوا ثاوب احذروا فليروا بيده ما استطاع فان
 احذروا اذا ثاب ضحك منه الشيطان وفاته لما فيه من

الاستعا

استعاصل فيما يحمله الثاوب والخنوع وادعاءه عليه
 السلام محقق من التثاوب كما في تاريخ البخاري
 ومصنف الى تنبيه راد الثاني ان ذلك عام في الانبياء
 منهم والتثاوب بالهمز كما في المصباح **والقيام حين**
فلاحي على الفلاح مسارعة لا منتال الامر هذا اذا كان
 الامام بقرب المحراب فاذ لم يكن وقف كل صنف ان يترتب
 الامام على الاصح خلاصة وفي الزبلي وهذا الاظهر
 ولودخل من امامهم قاموا حين يقع بصرهم عليه
 هذا اذا كان الامام غير المودت فان تحذروا قاموا في سجود
 اجمعوا ان المقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة
 وان خارجة قام كل صنف ينتهي اليه **وسترع الامام**
مزقيل قد قامت الصلاة في المرة الاولى كما في صلاة
 مسكين قال وقاد زفر في المرة الثانية وقال
 ابوبسقى بسترع اذا نزع من الاقامة لا بأس به في
 قولهم جميعا **فصل في كيفية تركيب افعال**
الصلاة اذا اراد الرجل الدخول في الصلاة اي صلاة كانت
 اخرج كفيه من اميد بخلاف المرأة وحال الضرورة ثم
 رفعها حذرا اذنية اي قريبا من اذنيه لان المراد الغريب
 التام ولهذا عبر صدر السريعة بالهماسة واذ لم يمكن
 الرفع الا بان زيادة على السنون او باحدهما فعل نهى
 ولولم يقدر على الرفع الى الاذنين بل الى ما دونهما فاذ يات
 سجد قدر كذا في حاشية الدرر الممولق وليست قبل بكفيه
 الخيلة وقيل حذيه ولا فرق بين الرجل والمرأة في هذا

الحسن والاصح انها ترفع اليه من قبلها قال في البحر والفرق
علي الروايتين بين الحرة والامة وتفقيه في النهر
ابا في السراج الامة كالرجل في الرفع وكالحرة في الركوع
والسجود والتمود واقول ما في السراج من المخرقة
بين الحرة والامة في الرفع جري عليه الشك فذكر ان
الحرة ترفع حذو منكبيها قال والامة كالرجل وقد
علمت ما فيه **ثم** كبراي قال الله اكبر اذا حذو المصلي
او الخالق او لدا بح المد الذي في اللام الثانية من الجلالة
وحذو الهما مختلف في صحة تخريمه وفي التمسك به
وحذو بيته فلا يترك ذلك احتياطاً كما في ذلك في
المعول **بلا مودنا** ويا فان مدحمة لم يكن شاعراً وفي
عنه التخرجة ففسد مع قصد الاستفهام بخلاف عليه
اللفظ قال في المعراج هذا من حيث الظاهر اذ الهمزة
لا تخرج من حيث انه يجوز ان تكون للمقترع
لا يلزم الكفر وتبعه في العتابة ثم قال ولا مدحمة
تقبل ففسد لانه جمع كبر وهو طبل ذو وجه واحد
اسم من اسماء اولاد الرحيم وفي الفتية لا تقصد لانه
الشياع وهو لغة قومه واستبعد الزباني بانه لا
يجوز الا في الشعر وقيل هو جمع كبير وفي المبتهى لا تقصد
وقيل ففسد قال اعلبي فظاهره ترجيح عدم الفساد
وعليه يخرج صحة السورج به ويا في السلام علي هذا
المحل يطلب مما علمناه علي ملا مسكين عند قوله
كبر المصلي للركوع بلا مودنا علم انه يصير شارحاً بالنية

عند

عند التكبير لانه وحده ولا بها وحده بل هما ولا يلزم
العاجز عن النطق بالاحراس تخريك لسانه وكذا
في حق القراءة هو الصحيح لتقدير الواجب فلا
يلزم عبوه كدليل ذلك ينبغي ان يشترط في نية الاخر
القيام وعدم تنقيصها علي السورج لذا يحط شيخنا
ويصح السورج بكل ذكر خالص لله تعالى وان ذكره لزيد
الواجب وهو لفظ التكبير كذا ذكره الشافعي **كسبحان الله**
من كل ما دل علي التعظيم خاصة كان او مشتقاً من خمسة
قوم بالخاص اما المشترك كالرحيم فلا والاصح الاول
وبه اثنى الميرغني في محل الخلاف ما اذا لم يقرئ
بما ينزل الاشارة ككالرحيم بعباده نهر واحترز فقيد
المخالص عما لو سترع بخبر اللهم اغفر لي لانه ليس
شيئاً خالص بل مشوب بحاجته واختلافه فيما لو
اقتصر في السورج علي قوله اللهم واختلف الترجيح في
المحيط راجح الجواز في الجوهرية الاصح عدمه واختلف
ايضاً في البسلة ومنقضى ما في السورج ترجيح عدم
الصحة معللاً بانها للتبرك فكانه قال بارك الله لي
وفي منزه المسند وهو الاشبه وفي السراج وهو الاسم
وفي فتاوي الميرغني انه الصحيح **وبالفارسية**
اي ويصح سترع بالفارسية وغيرها من اللسان
ان يحجز عن العربية كالقراءة بها للعاجز عن العربية
وان قدر علي العربية لا يصح سترع بالفارسية
وخوها ولا قرأته بها في الاصح وروي عن الامام ان

القراءة بالفارسية يجوز ولو مع القدرة على العربية
 لقوله تعالى ان هذا الذي الصحيح الاول في صحيح ابراهيم
 وموسى فصحيح ابراهيم كانت بالسريانية وصحيح
 موسى كانت بالعبرانية لان المنزل هو المعنى
 عنده وهل لا يختلف باختلاف اللغات والصحيح
 ان القراءات هي النظم والمعنى جميعا عندهم ايضا
 لانه سجرة للنبي صلى الله عليه وسلم والا عجز وقبح
 بهم جميعا الا انه لم يجعل النظم كسنا لانه ما في حق
 الصلاة الا تزي انه عليه السلام قال انك انك القراءات
 على سبعة احرى اي لغات ولهما ان القراءات اسم
 لمنظوم عربي لقوله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا وقوله
 انا انزلناه قرآنا عربيا والمراد نظمه وجوابه من طرق
 الامام ان يقال ليس قيدا تليها دلالة على ان
 العربي ليس بقراءات والخلاف في الحيوان اذا اكتفى
 به ولا خلاف في عدم الفساد اذا قرأ معه بالعربية
 قدر ما تجوز به الصلاة ويلو وقد قدمنا انه في
 مسألة الشروع بالفارسية ولو مع القدرة على
 رجح الصاحبان في قول الامام بالصحة بخلاف القراءة
 بالفارسية مع القدرة على العربية فان الامام رجح
 في قولهما بعدم الصحة خلافا لمن زعم رجوع الامام
 في قولهما في المسيطرين مع ما في التلبية في الحج
 والسلام في الصلاة والتسمية على الذبيحة والايمان
 فجاءت بالعربية مع القدرة عليها اجماعا **ع**

واما تشتميت

واما تشتميت العاطس هل يتأدي بغير العربية قال
 في الدرر اراه وذكر فيه ان جميع اذكار الصلاة على الخلاف
 ومعنى جواز الايمان بغير العربية ولو مع القدرة
 عليها انه اذا خلق بالله بالفارسية تتعقد بمبينة
 بحيث انه اذا حنث بذمه الكفارة وبهذه التقدير
 تعلم ان المراد بالجواز الصحة لا المحل ثم وضع بمبينة
عليه يساره تحت مسرته عقبة التخرية بلامه
 لانه سنة اقيام في ظاهر المذهب وعند محمد سنة
 القراءة في رسل حال الشنا وعند ما يعتمد في كل قيام
 فيه ذكر مسنون بحالة الشنا والفتوت وصلاة الجنازة
 ويرسل بين تكبيرات العبد اذ ليس فيه ذكر مسنون
 وليس المراد بالقيام خصوص بل ما هو الاعم
 في القاعد بفعله در مستفتحا وهو يقول سبحان
الله وبحمدك ونبارك اسمك وتعالى جدك
ولاله غيرك الواقي وبحمدك زائدة بيويد ما روي
 عن ابي حنيفة لوقال سبحانك اللهم بحمدك
 بحذف الواو جاز واليا على هذا الملا بسنة
 او بمعنى مع اي اسمك تشبيحا ملتبيا بحمدك
 او مع حمدك او بحمدك ان تكون الواو للعطف اعي
 اسبحك وابتدي بحمدك برحمتك وسبحان منصور
 على المصدر بفعل مصدر لازم اضماره اي اسبحك
 تشبيحا بحذف الفعل واصنق للكاف ووضع سبوان
 موضع التثنية وهو لازم السبب وغير منصرف كقوله

وهو في الاصل مصدر ثم صار علما على التشبيح ولكن
انما يكون علما اذا لم يكن مضافا فاما اذا اضيف للكان
او غيرهما فلا لان العلم لا يضاف واستعماله مفردا غير
مضاف قليل ومعنى سبحانك بركتك وانه
من كايسوه وقيل انه منصوب بفعل مضى لا من لفظة
اي اعتقد انه هتك عن كل تعبيد قال بعضهم جمعت
هذه اللفظة بين كاسمي التعجب من العجم والعرب
لان العرب اذا تعجبت من شئ قالت سبح والعجم اذا
تعجبت من شئ قالت حان تجمع بينهما ويحمدك متعلق
بمحمود وفي اي ابتدئ بمحمدك او تصفك بمحمدك اي بالحمد
الذي ينبغي ان تحمد به وقيل هو في موضع نصب على
الحال اي اسبحك حامدا وكلام قدوم التشبيح على الحمد لان
الاول لفي والثاني اثبات واللفظ مقدم وتبارك اسمك
اي فاد في الخير يعني ان بركت اسمك كثرت في السموات
والارض فكل حين تجد من عظمتك بركت اسمك وتعالى
جرك بفتح الجيم اي ارتفعت عظمتك يعني ان عظمتك
تعلوا على عظمت غيرك وفي الاله غيرك اربعة اوجه
ذكرناها في حاشية ملا مسكين ولم يتعل في المشافير
وجعل شاكرا حتى قيل انه يكره وان قيل ان قاله لم يبع
وان سكت عند لم يوسم وقيل لا ياتي به في الغرض
ولا ياتي بدعا التوحيد خلافا لابي يوسف حيث قال
بعضهم اليه باديا بالهماشاوي يستفتح بكل مصل تنامل
الامام والمأموم لا المسبوق اذا كان الامام يحرم بالقرارة

احد صحبه في الخيرة جردا لاولي ان يقال الا اذا شاع
الامام في القراءة مسبوقا كان او مودعا جردا للامام او لا
في الصفري ادرك الامام في القيام اتي به ما لم يبد الامام
بالقراءة وان ادركه راعا تخري ان البراءة انه ان
اتي به ادركه في شئ منه اتي به ولا لا نهرو هو بخالف
لما في حاشية الدور للمولف حيث قال ادرك الامام في
الركوع يحرم قايما ويركع ويدرك الشا وان ادركه في الجود
يا اتي به بعد التسمية ويسجد وكذا لو ادركه في القعدة
انتهى **ثم تقوذا** بهم صنعت لاختلاف القراء فيه فروي
عن حمزة استغيد قال في الهداية وهو الاولي موافقة
لنظم القرآن واختاره الهندواني وشيخ الاسلام وفي
المجتبي وبه يعني واختار ابو عمرو وابن كثير وعاصم
اعوذ وبه اخذ اكثر اهل العلم وجعله الزيلعي ظاهرا للذهب
وادعي بعضهم جمع القراء عليه وما في المعراج من قوله
وبه اخذ اصحابنا اي جمهور اصحابنا فلا ينافي ان صاحب
الهداية ونحوه كالمندواني من اصحابنا ايضا **سرا** اي
يتقوذا **سرا للقراءة** اي التقوذا تتبع للقراءة وعند ابي يوسف
تبع للشا عملا بدلالة النص فان الامور بالاستعانة
عند افتتاح القراءة لرفع الوسوسة وهو عند افتتاح
الصلاة اهم قال السيد المحوي في الخلاصة اصح قول
ابي يوسف **فيا اتي به المسبوق** اي ياتي بالتقوذا المتبقي
من تقوذا وفي الخيرة قال السرخسي في هذه الصورة
عند محمد روايان في رواية يتقوذا وفي رواية لا يتقوذا

والمسبوق هو الذي لا يدرك الجماعة اول الصلاة بعد
بعد ان فانه بعد ركعاتها **لا المقتدي** لعدم قراته
نهرسوا كان المقتدي ادرك الكل بالجماعة او لاحقا
ادراك الجماعة اول الصلاة مع قولات البعض جوي
والمراد من كونه مذكرا للجماعة اول الصلاة انه ادرك
الركعة الاولى مع الامام لانه قارئة في الاحرام وعند
ابي يوسف ياتيان به **نهرسوا** **يوخر** **التفوز عن**
تكبيرات العبيد عن محمد بن عمار اذ كان الامام مع
محمد كما ذكره في الكتاب وغيره لما في المحيط لم يوجد ذكره
معه في شيء من الكتب وفي المنظومة وشروحها
ليس عنه فيه رواية جوي عن العسستاني ابي
ليس عن الامام رواية في كون السجود نية للتثنية
واللغزاة وعند ابي يوسف ياتي به قبل تكبيرات
العبيد ملاسكين ثم سمي **سرا في كل ركعة** ابي
يسمي الامام والمنفردة لا المقتدي لا تغافهم علي انها
تج للقرأة وقد ذكرنا انه لا يتفوز قولي ان لا يسمى
وقال محمد يسمى بين الفاتحة والسورة في كل ركعة
ان كان يخفي بالقرأة وفي المستصفي وعليه الفتوى
وفي البيضاوي الصحيح قوله انهما تس قبل الفاتحة فقط
فيه استشارة الي عدم الاتيان بها فيما بين الفاتحة والسورة
وبه صرح المؤلف في الشرح وهذا مرفق لما قدمناه من
تصحيح البيضاوي لكن يخالفه في التجميع ما في المستصفي
حيث جعل الفتوى علي الاتيان بها فيما بينهما ان كانت

يخفي

يخفي بالقرأة وهو قول محمد بن علي ملاسكين ومقتضي
التفتيش بقوله ان كان يخفي بالقرأة عدم الاتيان
بها فيما بينهما في الجهرية ليل يلزم الاخفا بها الجهرية
وهو شنيع زيل في ذلك كما لو كان في حاشية الدرر
انه سمي بين الفاتحة والسورة كان حسنا سوا كانت
الصلاة جهرية او سرية انما في وقول النعم وعلمه من قال
لا يسمى الا في الركعة الاولى فيه نظر لانه مروي عن ابي
حنيفة يسمى في اول الصلاة ثم رايته في حاشية
علي ملاسكين ادعي الرازي ان نقل هذه الرواية
عنه لاجماع اصحابنا علي حسنيتها في اول كل ركعة وانما
الخلافا في الوجوب فعندها يجب في الثانية كالاول
وروي هشام انها لا يجب الا مرة واحدة والصحيح الوجوب
في كل ركعة وعليه ذلك جوي الزيلعي في السهم وجب
في البحر يصنعها والحق انها قولان مرجحان الا ان
المكتوب علي الاول ووجه الثاني كما في البدائع انها
من الفاتحة بخبر الواحد فكونه يوجب العمل فنصارت
منها عملا لمن لزمه قراءة الفاتحة لزمته التسمية
احتياطا قال في الزهر وقول في ايجاب السهو يتبين
مناقاة لما ساد انه لا يجب بترك اقل الفاتحة واقول
ما ذكره من التثنية في مرفوع لما في الدرر المجتبي
يسجد بتركها لانه منها ثم **قرا الفاتحة** **وامن الامام**
والماموم سرا اي يقول الامام والماموم امين يا محمد
والقصر بالتحقيق سرا بان يسمع نفسه فقط ولو

ولو قال ومن من المصلي وحذف التثنية بالامام والمما
 كان اولي ليشمل المنفرد ثم فز اسورة او ثلاث ايات
فصار وايت طويلا وجوبا واذا كانت الاية تعدل
 ثلاث ايات فصار انقضى كراهة التحريم حتى
 ولا تمنع كراهة التنزيه الا بالمسنون ورواها
 بالمسنون ما سبق من انه في النحر والنظر يقرا من اطراف
 الفصل وفي العصر والعشاء بالانسان وفي المغرب
 بالنقصان **ثم كبر** واكثر الكتب على ان القدر المنفرد
 من الركوع اصل الاغناء والميل وفي الحائطي فرض للركوع
 اغناء الظهر وفي منية المصلي طاعة الرأس وتقتضي
 الاول انه لو طأ طأ راسه ولم يجث ظميره اصلا مع قدرته
 لا يخرج عن عهدة فرض الركوع وهو حصص واذا بلغت
 حديقته الركوع يخفف راسه فان القدر الممكث
 في حقه وعبارة الجامع الصغير ويكبر مع الاخطاط
 وهو الاسح ليل لا يخلو حالة الاغناء عن الذكر كما في
 حاشية الدرر الممولق وفي بعض الروايات يكبر ثم
 يهوي **مطمينا مسويا راسه بعجزه اخذ** ركبتيه
ببريد مفرجا اصابعه ناصب ساقيه واجنا وحملا
 بالقوس مكدوه طمارة لا تغدج اصابعها **وسبح فبده**
 اي في ركوعه **ثلاثا** وذلك اذا ناه فلو تركه او نقصه
 كره تنزيها درو لو رفع راسه قبلها فالاصح وجوب
 متابعتها بخلاف ما لو سلم قبل تمام تشهده حيث لا يتأخر
 نهد ومن الغريب ما نقل عن ابي مطيع تلميز ابي حنيفة

ان تسيححات الركوع والسجود فرض حموي ثم رفع راسه
واطمأن قايما قابلا سمع الله لمن حمده سمع بمعنى
 قبل يقال سمع الامير كلام زيد اي قبله لهوداع بقبول
 الحمد واذا بدل النوت لاما تقصد صلته لا نذر لغوا
 وان كان مساندا لا يطاق وعنه يتك كفا في حاشية الدرر
 للمولف وضمن سمع معنى استجاب ولم هذا اعدي باللام
 والا فاصله التقوي بنفسه نحو يسمعون الصبيحة
 بالحق زهر وهل يقف يجزم او يحرك قولان ورواها
 بالجزم يشير الى انها ليست صغيرا وانما جري به للسكنة
 والاستراحة والقول بالتحريك يشير الى انها ضمير
 ومن هنا يعلم ان ما اقتصر عليه الشئ من قوله والرها
 للسكنة والاستراحة لا كناية احد قولين **ربنا لك**
الحمد فيجمع بين التسميع والتحميد **لوا ما ما** وهذا اي ما ذكر
 من ان الامام يجمع بينهما قوله ما لا ندر من غيره فلا ينس
 نفسه وعن الامام يقتصر على التسميع ولا يقول ربنا لك
 الحمد لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده
 فقولوا ربنا لك الحمد قسم بينهما والفتحة تنافي في الشك
 فان قيل روي بن مسعود اربع يخفيهن الامام وعمر بن
 الخطاب قلنا ما روي بناء من حديث القسمة من وقوع وح
 ابن مسعود موقوف عليه فلا يجاز من المرفوع **او منفردا**
 وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ياتي بالتسميع لا غير
 والصحيح من مذهبه انه ياتي بالتحميد لا غير سلا سلك
 وما ذكره المصنف مما يقتضي ان المنفرد يجمع بينهما هو الاصح

كما في الهداية والمقتدي يلتقي بالتخيم اتفاقا وصيغة
التخيم ربنا لك الحمد ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد اللهم
ربنا ولك الحمد وهو الاحسن كذا في ملاء مسكين لا
زيادة الواو توجب الا فضلية واختلغوا فيها فقيل زائدة
وقيل عاطفة تغديره ربنا حمدناك ولك الحمد كذا
في حاشية الدرر للمولف **ثم كبر خارا للسجود** **وتموضع**
ركبتيه ثم يديه ثم وجهه اي وضع وجهه بين كفيه
وذكر المولف في حاشية الدرر عن بعض المحققين
مغزى البرهات ان السنة تحصل بالوضع مطلقا
اي سواء وضع وجهه بين كفيه بان كانت يدها هذا اذنية
ان حذا منكبيه لانه عليه السلام كان يفعل هذا حيا
والوضع بين الكفين افضل انتهى وكلامه في التثنية
ان وضع اليدين حذا المنكبين افضل من وضعهما حذا
الاذنين **وسجد بانقه وجهه** وضم ما صلب من الان
للمجبهة في السجود واجب دنا لكنوز للمولف **مطمينا**
مسبحا بان يقول سبحات زكي الاعلى **ثلاثا** **وذكر**
ادناه وجاها اي بعد الرجل **بطنه على خذ يده** **وعصديه**
عن ابضيه في غير زحمته ولو سجد على كفها على
الصحيح وعلى خذ ان من عذر جاز على المختار وان
من غيره لا على المختار وعلى ركبته لا يجوز على المختار
لكن الا سيما بغيره اذا كان يد عذر لكن صحح الحلي ان
سجود على السجود على خذ كذا بخط شيخنا **موجها**
صا به يديه **ورجليه تحة التلطف** ولا بد من وضع

القدمين ووضع القدم بوضع اصابعها ويكون اصبع واحد
وما في القدمين من ان وضع القدمين فرقت ضعيف
كما في البحر والمراة تنخفض كما في البحر **والمراة تنخفض**
وتلطف بطنها بفخذيهما **وجلس بين السجدين واضوا**
يديه على فخذه **يه مطمينا** **ثم كبر وسجد مطمينا** قيل
مقدرا لرفع ان اذ كانت للسجود اقرب لم يجز ان كانت
الي الجلوس اقرب جاز وقيل اذا ابدت جبهته
الارضين ثم اعادها جاز عن السجدين ملاء مسكين
قال في النزهة والذي ينبغي التعويل عليه هو الاول
وسجد فيه ثلاثا **وجا في بطنه عن خذ يده** **والبداعضد**
ثم رفع راسه مكبرا للتموضع **بلا اعتقاد على الارض**
بيديه وبلا فقود قبل القيام اعلم ان ترك الاعتقاد
سنة لمن لا عذر له كذا في حاشية الدرر للمولف وقال
الو بوي ولا بأس ان يعتمد على راحتيه عن التمسك
من غير فصل بين العذر وعمومه ومثله في المحيط عن
الطحاوي سواء كان شيخا او ثوبا بالكت استوجه في البحر
انه سنة فيكروه تركه تنزهها **الثانية كالاولي** فيعمل
فيها مثل ما يعمل في الاولى **الا انه لا يثنى** بضم ياء
المضارعة من اثني ولا يجوز الغنم لانه من اثني اي عطف
وليس مراد منه **ولا يتقود** لانها اي الثنا والتقود ام
بشرع الامر واحدة ولان يتقود لدفع اليه وسوسة
فلا يتكرر ما اتخذ المجلس كما لو تقود وقرا ثم سكنت
قليل لا وهذا ان دفع قول الحلي ينبغي ان يتقود وحف

في الثانية على قوسيهما لما استسنة القراءة وهي
تتخذ في كل ركعة نهر ولا بين رفع اليدين في الركوع
والرفع منه الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير
القنوت في الوتر وتكبيرات الزوايد في العيدين
وحين يري الكعبة المسترفة وحين يستعمل
الحجر الاسود وحين يقوم على المصفاة والمروة وعند
الوقوف بعرفة وبمزدلفة وبعد رمي الحجرة الاولى
والوسطى وعند دعائه بعد فراغه من التسبيح والتحميد
والتكبير عقب الصلاة ولم يتعرض المواضع لبيان
صفة الرفع وهي مختلفة فعند الافتتاح وقنوت
الوتر وتكبيرات الزوايد يرفع يديه حذاء راسه
وفي الاستلام والركوع حذاء منكبيه غير انه يجعل
باطني اخو الحجة في الاستسلام وفي الرمي نحو الكعبة
في ظاهر الرواية وفيما عدي ذلك كالدعاء فيرفع
يديه نحو راسه باسطة كفيه ويكون بينهما فرجة
وان قلت ومسح اليدين على الوجه عقبه سنة
والرفع في غير هذه المواضع مكروه كالرفع عند
الركوع وعند الرفع منه ولا تقصد به الصلاة في
الصحيح كما ذكره المصنف وفي الزهراء منه المختار
عدم التمسك واذا فرغ من سجدة في الركعة الثانية
اقتدى بشيخه اليساري وجلس عليها ونصب
رأسه ووجهه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على
تحت يديه وبسط اصابعه وجعلها منتهية الى راس ركبتيه

وفي

وفي الطلاق البسط اي اياه لا يشترط اسبابه
عند التهادتين عاقد المختصر والتي تليها بحلقا الوصل
والا بهام وبه قال كثير وعليه الفتوى وجزم في المنية
بكرهه ورد في الفتح بانه خلاف الرواية والدرية
ففي مسلم كان عليه السلام يشترط اسبغه التي تلج
الايهام قال محمد بن حنبل فسمع اصنعه عليه السلام **والمرأة**
تتورك وقرأ تشهد بن مسعود المحدث في الكتب
الستة نهر بخلاف تشهد ابن عباس فان لم يخرج
احد من التزم الصحة كما يقول الامام الشافعي
والخاص **صل** ان تشهد بن مسعود يترجم على
تشهد بن عباس من اوجبه ذكرها الزبلي من
ان تشهد بن مسعود يترجم على تشهد بن عباس
من اوجبه ذكره الزبلي منها ان تشهد بن مسعود
لا اضطراب فيه بخلاف تشهد بن عباس **واشهر**
بالمسح من اصابعه اليمن في الشهادتين على الصحيح
وفي التحفة الاشارة مسحبة يرفعها عند التثنية
ويضعها عند الاثبات ولا يرد على التشهد
في الفعود **الاول** لوجوب القيام للتأني في
بالنسبة للفرامين والوتر والسنة الموكدة بخلاف
غير الموكدة كالاربع التي قبل العصر وهو ان يقول
التحيات لله اي العبادات القولية والصلوات
العبادات البدنية **والطبيبات** العبادات
المالية كلها لله لا لغيره قيل انه عليه السلام حيار

به ليلة الامل بعد اذ اكرم الله تعالى بثلاث
مقابلة هو قوله **السلام عليك ايها النبي** وهو
معنى الايمان او تسليمه من الاوقات **ورحمته الله اي**
احسانه وبركاته يعني زيادة الخيرات فاحب عليه
السلام اعطاسهم من هذه الكلمة الاخوانية وما يحب
المؤمنين فتعال عليه السلام **السلام عليك** معاشرة
الانبياء والملائكة **وعلي عباد الصالحين** من الانس
والجن وقالوا ان جبريل عليه السلام امره ان يحيي
ربه بهذه التحية ثم اجاب ثم قال **اشهد ان لا اله**
الا الله محمد عبده ورسوله وصنعه بالمعبدية
لانها اشرف صفات المخلوقين اذ هي ارضاء بما فعل
الرب وورده ان عليه السلام كان يقول في تشهده
يا اي رسول الله تهجد وذكركم حجرا في علي عليه السلام
كان يقول في تشهده الصلاة يا اي رسول الله تارة
وتارة وان محمد رسول الله وينبغي للمسلم ان يقصد
بالعاقبة معانها على وجه الانشائها بحسب ما يحب الله
تعالى ويصلي ويسلم على نبيه وعلى نفسه وعلى عياله
الله المؤمنين لان الاخبار عن ذلك كما في المجتبى وظاهر
ان ضمير علينا المحاضرين لاحكامية لسلام الله تعالى به
واختير لغة الشهادة دون العلم واليقين لانها ابلغ
في معناها لكونها مستعملة في طواهر الاشياء وبواطنها
بجلاهما فانها يستعملان غالباً في البواطن فقط
ولهذا الوقال المشاهير علماء او ائمة كانت تشهد

لا تقبل

لا تقبل شهادته بحدوه هو الواجب خصوص
تشهد ابن مسعود او ما هو اعلم قال في البحر الظاهر
ان خصوصه واجب لما في السر ج يكبره ان يزود في هذا
التشهد حرفاً وينقص منه او يستدري بحرف قبل اخر
بناء عليها تخنمية واقتل عبارة بعضهم الاخذ ب
اولي وقال الزيلعي والامر للوجوب فلا ينزل عن
الاستحباب وهذا صريح في نفي الوجوب وعليه
فاكر اهذه السابقة تشهيدية ولا كلام ان الواجب
منه الي عبده ورسوله فان زاد عليه في التعميد الاول
بان قال اللهم صل على محمد فان ساهما قيل او عاموا
سجد للمسلمين لثانيه القيام عن محله لا لاجل خصوص
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولو فرغ المؤمن قبل
اما مع سكت اتفاقا او ما المسبوق فيتنسب وقيل
بجهر وقيل يكبر ركعات الشهادة وركلات القولين الاول
والثاني مخرج كما يعلم من التمهيد به الثالث فلم ار من حجة
واعلم ان التشهد علي سبيل الحقيقة اشهد ان لا اله
الا الله وان محمد عبده ورسوله غلب استتم له على الكل
اطلاقا لا اسم البعض عليه فصار عاماً لهذا الذكر المخصوص
حموي **وقرأ الفاتحة فيما بعد الا ليعين علي وجه السنة**
وعن ابي حنيفة ان قراءة الفاتحة في الاخيرين واجبة
قال الزيلعي والصحيح الاول وخالفه المعيني وادعيات
الصحيح هو الثاني وجوابه ان الصادق للمؤمنين عن
الوجوب ما ورد من التحسين في قرأتها عن علي وابن مسعود

والخاصل انه بالخيار بين قراءة الفاتحة وتسييحه ثلاثا
وسكون قدرها في النهاية بقدر تسييحه لا يكون مسيئا
بالسكون على المذهب اعلم ان تغيير المص بما بعد الاولين
احسن من تغيير غيره بالآخرين لعدم شموله للمغرب
ز يلجى واقول دعوى عدم شمول المغرب غير مسلمة
لان في الاخيرين للمجنس فابطلت منه معني التشبي
لصدقة حينئذ بالمشي وغيره ثم جلس وقلا تشهد ثم
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا بما يشهد الفرائ
د السنة نحو اللهم اغفر لي ولوالدي ثم سال يمينا ويسارا
فيقول السلام عليكم ورحمة الله تعالى من معه مما تقدم
باب الامامة هي افضل من الاذان ولم ار من
عرفها وسمعت من الشيخ الاخ انما ربط صلاة المقتدي
بصلاة الامام ثم رايت من عرفه وسمها في حدوده ما يتبع
المصلي في جزء من صلاته اي يتبع فالامام هو المتبوع
ولا يخفى صدق الاول على الاقتداء منه وتقببه شيخنا
بانه ظاهر في ان الثاني لا يصدق عليه وهو غير ظاهر
بل الظاهر صدق الثاني على الاقتداء ايضا **باب الصلاة**
بالجماعة سنة مؤكدة للرجال الاحرار في الصلوة الخمسة
اما في الجمعة والعيدين فتشترط الجواز والبدء عامرة
المشايخ على الوجوب وبه جزم في التحفة وعنه ما وفي
جامع المقدم اعدوا لا على ما في قواها الوجوب ثم ومنهم
من قال انه فرض وبه قال الكرخي واسطخاوي وجماعة
من اصحابنا ومنهم من قال انها فرض عين والتقابل بالقرينة

لا يشترطها

لا يشترطها للصحة فتصح ولو منفردا كما في شرح ابن
وهبان كذا ذكره المؤلف في حاشية الدور قال شيخنا
وخالفه ما في المعراج والعناية من تفريع عدم صحة صلاة
منفرد على القول بانها فرض عين والجمهور على عدم
القرينة وقوله تعالى اركعوا مع الراكعين لا يفيد
القرينة لكون الآية موقوفة وكذا قوله عليه السلام
لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد لكونه خبرا واحدا وقوله
المقادير عليه بلا عذر تفيد لقوله والصلاة بالجماعة
سنة مؤكدة لانها تنسقط بالاعتذار كالعمى والوجع في
الليلة المظلمة لا بالتهار والمطر والطين والبرد الشديد
والظلمة الشديدة في الاصح والخوف من غريم او ظالم
وقد عذر المص للاعتذار بالسقطة فضلا على حده سببا
السلام عليه **وشروط صحة الامامة للرجال الاحباشة**
اشياء الاسلام وشروطية الاسلام لا تختص الامامة اذ لا
لعبادة ما فدون الاسلام بخلاف امامة الخاسق المبتدع
اي الذي يتكلم الروية ولكن يقول لا يرى لجلاله وعظمته
وكذا لذي يفضل عليا عليه غيره وفي الخلاصة يصح لاقتداء
باهل الاهل والجمهورية والقدرية والرافضية العاليين
يقول بخلاف القرآن والمشيئة وجملة ان من كان من اهل
قبلتنا ولم يكفر في هوانه يعني لم يحكم بكونه كافرا تجوز الصلاة
خلفه وتكرهه واذا بالرافضية العالي الذي ينكر خلافة ابي بكر
كذا في شرح مسالكهم وكراهة الاقتداء بهم فتزهيبة فان
امكت الصلاة خلف غيرهم فهو افضل والا فلا اقتداء اولى ومن

من الافراد وينبغي ان يكون محل الكراهة اذا وجد غيرهم
والا فلا كراهة كما لا يخفى بحر **والبلوغ** فالافتد بالصبي
لا يصح مطلقا سواء كان في التزويج او النقل المطلق او
غيرهما وقال مشايخ بلخ يصح اقتد البالغ بالصبي
في التزويج والسفن المطلقة والنقل والمختار عدم الصحة
بلا خلاف بين اصحابنا ملاسكين يتصرف في ودخل تحت
الاطلاق ما لو اقتد بالصبي في صلاة الجنائزة كما في الدرر
والكلام يثير ان انه يصح الاقتد بالصبي في صلاة الجنائزة
كما في الدرر والكلام يثير ان انه يصح اقتد الصبي بالصبي
كما في الخلاصة هموي **والمقتل** فالافتد بالمجنون في
غير الافاق لا يصح تنوير **والزكوة** ولهذا قال في
الكفر وفسد اقتد رجل بامرأة قال في الدرر قيد بالافتد
لان صلاة الامام تامة على كل حال وبالرجل لان
اقتد المرأة بمثلها ولو خنت في مشكل صحيح اما اقتد
المختن بالمرأة فلا يصح لاحتمال كونه ذكرا **والقراءة**
يحفظ اية تضع بها الصلاة على الخلاف اذا الغرض
عند الامام اية ولو قصيرة خلا فالحما ويتفرع على
كون القراءة بشرط صحة الامامة عدم صحة اقتد
قراءة القاري بالاممي او باخرس وكذا لا يصح اقتد
الاممي بالاهل من لان الاممي اقوي حالامنه لقد رتبه
على الخرمية دونه واما اقتد اخرس باخرس او
اممي باممي فصحيح واعلم انه اذا فسد الاقتد ايا وجه
كان لا يصح شروعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة

وهي غير

ونعني غير صلاة الافراد على الصحيح محيط وادعي
في البحر انه المذهب قال المصم لكت كلام المصم خلاصته
يغير ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعي فيها
مراقتلا بها فتأمل وح والاشبه مما في الزبالي انه
ممن فسد لعقد بشرط كطاهر محمد لم تتفق
اصلا وان لا اختلاف الصلواتين تنفقد نفلا غير مضمون
وشمونه لا تتقاض بالفتنة كذا في التنوير من حرمه
ومقتضاه عدم انعقادها اصلا فيما اذا اقتد القاري
بالاممي لان الفساد فيها لم يكن لا اختلاف الصلواتين اذ هي
متخذة بل لعقد بشرط وليعكر عليه ما وجدته فيما علقته
على ملاسكين في الكلام على مسيلة اقتد القاري بالاممي
ونقصه والفساد اما من لا يبتد كما قال الطحاوي او من
او ان الفتلة كما ذهب اليه الكرخي الخ **والسلامة من الغد**
كالعرفان فالافتد بالمعذور لا يصح اذ تؤمن مع العذر
او طوا عليه بعده اما لو تؤمن وصاي خاليه عنه كان في حكم
الصحيح الذي لا عذره بخلاف اقتد المعذور بمثل
قائه صحيح ان لا يخر عذرهما لان اختلاف ولا يصح اقتد من
به انفلات ريج من به سلس لان الثاني حدث ونجاسة
فكان الامام صاحب عذرين بخلاف عكسه الا ان يكون
مع الانفلات جرح لا يبر في كذا في السراج ككدة كريمة في الدرر
ان لا يصح اقتد من به سلس بمن به انفلات ريج لا اختلاف
العذر وفي الدرر عن المجتبي بالماثل صحيح الاثلاثه الختني
المشكل والضالة والمستحاضة لاحتمال الحيفر فلو انتفى

صح انتهى كنت في هذا التقليل قصور والاولي ما وجبه
 بخط شيخنا حيث علل عدم تحقق المماثلة في كل من
 الثلاثة باحتمال ان يكون الدم لاحد مادم صحة والاخر
 دم فساد و باحتمال كون الخنثي الامام انجب مع احتمال
 كون المقتدي ذكرا **والغافات** بتكرير الفا **والتممة**
 بتكرير التا فلا يتكلم الا به فلا يصح الاقتدا بالغا فاهو
 الذي لا يقدر على اخراج الكلمة الا بعد ان يدور بها في صدره
 كثيرا **والاشغ** اي لا يصح الاقتدا به على الاصح كما في التثنية
 وحررا الحلي وبنت الشحنة انه بعد بطل جهده دايما حتما
 كالامس فلا يوم الامثلة ولا تصح صلاة ان امله الاقتدا
 او ترك جهده او وجد قدرا لفرص مما لا يشغ فيه هذا
 هو الصحيح المختار كذا في الدر ومن شرط صحة الامامة
 ان لا يكون بالامام نجاسة مانعة عن انزالها لانه
 انما صحت صلواته لمجزه فلا يصلح للامامة واليه اشار
 بقوله **وفقد** اي اشترط السلامة من فعد شرط الطهارة
 من خبث يورث على قدر ما يعنى عنه **ومستورة** اي
 يشترط لصحة الامامة ان يكون الامام مستورا لعورة
 فلو لم العاري عريان ولا يسمي فضالة الامام ومما ثله
 جايزه اتفاقا وكذا اذ وجرح بمثله ويصحح در **وشروفا**
صحة الاقتدا اربعة عشر شيئا **نية الاقتدا**
المتابعة متفارقة لغير ممتدة اما متفارقة حقيقية
 او حكمية بان لا يفصل بفاصل اجنبي بينهما فان نوى الشروع
 في صلاة الامام او الاقتدي به في صلاة يجزيه ولو نوى

الاقتدا

الاقتدا به لا غير الاصح انه يجزيه خلافا لما قال لا بد
 للمقتدي من ثلاث نية اصل الصلاة ونية التعميم
 ونية الاقتدا وان نية الاقتدا لا تكفيه عن التعميم
 حتى لو نوى الاقتدا بالامام او الشروع في صلاة الامام
 ولم يعين الصلاة فانه لا يجوز ولا يفي هذا يشير قوله
 في الكلنرو والمقتدي بنوي المتابعة ايضا فاشا رقبته
 ايضا الي ما ذكرنا من ان نية المتابعة لا تكفيه عن اصل
 الصلاة ونية التعميم وتعقب ان هذا قول البعض
 والاصح الجواز كما نقله الزليبي وغيره وتنصرف الي صلاة
 الامام وان لم يكن للمقتدي علم بها لانه جعله لنفسه
 متبعا لصلاة الامام **الح** **ونية الرجل الامامة شرط**
لصحة الاقتدا **النسابة** ولو في الجمعة والعديد على
 ما قاله الاكثر كذا ذكرنا لشم واقول عزري في الزهراء خلاصة
 ترجيح عدم الاشتراط بالنسبة للجمعة والعديد قال
 واجمعوا على عدم اشتراطها في جمع من في المجاورة **وتقدم**
الامام **يعقبه** عن عقب المأموم اتحاد الجهة فان
 تقدم مع اختلافهما كالخلق حول الكعبة يصح **ط** **لا**
يكون الامام اذ في حال من المأموم كاقصد المفترض
 بالمتنفل **وان لا يكون مصليا** فرضا غير فرضه يشير
 الي انه لا بد من اتحاد الصلاة فاذا اختلفت لم يجز كالنظر
 والعصر كالظهر من يومين ومنه ما اذا اقتدي بموالي
 الظهر بموالي الجمعة او عكسه بحدومنه اقتدا الناذر
 بالناذر الا اذا عين نظر الاخر ومصليا ركعتي الطوف

الطوائف كالناذرين ولو اشتركا في نافلة وفسدها
صح اقتداء احدهما بالآخر لا ان افسدها منفردين
نهر وقوله الا اذ عين نظر الاخر بان يقول نذرت ان اصلي
ركعتين اللتين نذرهما فلان سبلي ولو اقتدا بمقلد
ابي حنيفة في الوتر بمقلد ابي يوسف يجوز لاخذ
بالصلاة ولا يختلف باختلاف الاعتقاد وكذا اعتقاد
اقتداء المجاهدين بالمجاهدين بخلاف اقتداء الناذر بالمجاهدين
بقية النذر وعلى العكس يجوز في سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونوي كل امامة الاخر صحته لا ان نوي الا اقتداء
وكذا لا يصح اقتداء لاحق او مسبق بمثله لان الاقتداء
في موضع الاقتداء مفسد كعكسه وقوله في ترج التثنية
والترقية لا يخفى وجهه انما اذا نوي كل ان يكون اماما
للاخر رجعت الصلاة الى صلاة المنفردين بخلاف
ما اذا نوي كل لا اقتداء بالآخر للزوم الاقتداء بالمفهوم
وان لا يكون الامام مقيما لمسافر بعد الوقت في رابعة
لا يكون اقتداء مفترض بمقتضى في حق الفقرة
النافذة فان قلعت عدم صحة اقتداء المفترض بالمتن
يشكل بما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاسعة
مسجد وسجدتين فانها تنقل في حق فرض في حق من ادرك
الركوع مع الامام قبل حدوثه اجيب بان الممتنع اقتداء
المفترض بالمتن في جميع الاحوال فخرج ما لو كان متنفلا
بعضه وان لا يفصل بين الامام والمأموم صف من النساء
ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها

واخر

واخر عن يسارهما وصلاة اثنين خلفهما بخلافهما لان
المثنى ليس بجمع تام فهما كالواحدة فلا يفسد
الي اخذ المصنف وان كنت ثلاثا افسدت صلاة ثلاثة
خلفهن من كل صف الى اخر المصنف وهذا جواب العام
وفي رواية الثلاثة كالصف حتى يفسد صلاة المصنف
خلفهن الى اخرها لان الثلاثة جمع كامل وعن ابي يوسف
ان المثنى كالثلاث لان الامام يتقدمهما كما يتقدم
الثلاث وعنه انه جعل الثلاثة كالاثنتين حتى لا يفسد
صلاة خمسة ولا يسوئ لفساد الى اخر المصنف لان
ان شروا في الصف التام وهو قول عمر من كان يمينه
وبين امامه طريق او نهر او صف من النساء ليس هو
مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراء
مصنف من الرجال ففسدت تلك المصنف كلها والقبول
ان يفسد صلاة صف واحد لا غير لوجود الحائل في حق
باقي المصنف وجه الاستحسان ما تقدم من اثر عمر
زيدي وان لا يفصل بين يميني **الزورق** في الصحيح
ولو في المسجد كما في سترج التنوير والزورق نوع من السفن
الصارو لا طريق تمر فيه الجملة وليست المصنف متصلة
وامراد بالطريق هو النافذ كذا بخط شيخنا وشارع الشرح
بقوله والمانع في الخلافة فاصل بين صفين على المقتضى
به الى الاحتراز عن المسجد الا اذا كان المسجد كبير كمسجد
القدس فان الفاصل يمنع فيه ايضا كما في الصحيح اذا كان
مع صفين فاكثرا اذا انفصلت المصنف كما في سترج التنوير

وتقدير الفاصل بما يبيع صفين هو المقتضي به كما ذكره
 المشرك خلافا لمن قال اذا كان قدر صف منهم وقد سبقت
 عن الاقتداء في البيت هل يجوز مطلقا ولو مع وجود
 فاصل يبيع صفين كما لمسجد او لا كما للصحرى واذا قلتم انه
 يجوز فيما الجواب عن قول الحلبي الفاصل اذا كان قدور
 صف لا يبيع في المسجد وان كان خارج المسجد يبيع
 فان قوله وان كان خارج المسجد شامل للبيت وللصحرى
 وعن قوله المجتبي ولا يقع في دار الضيافة الا اذا انفصلت
 الصفوف فاجبت بما نفيه وكذا القهستاني ان البيت
 كالصحرى او الاصح ان ذلك المسجد ولهذا يجوز الاقتداء فيه
 بلا اتصال الصفوف كما في المسئلة انتهى ومنه يعلم
 ان المراد بخارج المسجد في كلام الحلبي خصوص الصحرى
 لا ما يبيع البيت وما في المجتبي من قوله ولا تقع في
 دار الضيافة الخ اي لا يبيع في دار الضيافة بمن في
 المسجد قال قاضي خات اماد الضيافة منفصلة
 عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط في فضاء
 المسجد ان يكون متصلا بالمسجد انتهى وذكره في عرف اهل
 الكوفة كذا بخط شيخنا وقول الحلبي الفاصل اذا كان
 قدر صف الخ يثبتني على خلاف مقتضى به كما سبق **والحاصل**
 في يشترط ان لا يفصل بينه وبين امامه حائط **ببشيرة**
معد العلم بالابتقالات الامام فان لم يشتهه لسمع
اوروية صبح الاقتداء في الصحيح خلافا لما في الدرر والبحر
 وغيرهما من اشتراط اختلاف عدم الحائط واقره مصنف

لكن

كنت في حاشية الدرر للمؤلف عن البرهان وغيره الصحيح
 اعتبار الا اشتباه فقط قلت وفي الاشياء وزواجر
 الجواهر ومفتاح السعادة وجميع الفتاوى والمصاب
 والحاشية انه الاصح وفي النهاية عن الزكاة اختصار جماعة
 من المناهذين ورفاي هذا يصح الاقتداء مع اختلاف
 المكان حيث لا اشتباه وان لا يكون الامام راكبا
 والمقتدي راكبا اي ماشا او راكبا غير اية امامه وان
 لا يكون في سفينة والامام في اخري غير متفرقة موقعا
 وان لا يعلم المقتدي من حال امامه مفسدا في زعم
 الامام **مخرج دم او في سبيل الغم وثبنت انه لم يبعد**
بعده وضوءه حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر
 ما يمكنه اعاد الوضوء ولم يعلم هل نوى صلا لا فالصحيح جواز
 الاقتداء به مع الكراهة وهذا اعلى ما هو المعتمد وعلى القول
 الاخر وهو ان العبرة لراي الامام فالأقتداء صحيح وان
 وان عاين مفسدا بحسب مذهبه المقتدي واما اذا علم
 المقتدي من الامام مفسدا اعلى زعم الامام مكس المرأة
 او الذكرا وحمل نجاسة قدر الدرهم ونسي الامام ذلك
 او لم يكن له علم بالنجاسة اصلا فانه يجوز الاقتداء على قول
 الاكثر قال الشارح قال بعضهم لا يجوز منهم المهند واخي
 الخ **وصح اقتداء متوضي بمقتضى** عندهما ولو كان المتوضي
 متوضيا معه بسور حماد وعن المجتبي وقال محمد لا يقتدى
 المتوضي بالمتوضي لان طهارة ضرورية وبالماء اصلية
 فيكون مقتضى القوي على الضيق ولهما ما رويا عن عمر

رابن العاصي صلي باصحابه وجميعهم عن الجنازة
 وهم متوضيئون فعلم عليه السلام ولم يامرهم بالعادة
 واجتمعوا على العجوة في الجنازة وفي هذا الخلاف
 بيني علي ان التراب خلق عن الماء فعمل عمله
 وعند محمد الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالما فيكون
 لنا التوفي على الضيق زيلبي **وغا سل بما سح** لان الحق
 مانع سرية الحدث الى القدم **الماسح** على الجبيرة
 كما **الماسح** على الخف بل اولى لانه كالغسل لما تحت
 زيلبي **وقايم بقا عذر** عندهم لان القعود قيام شهر
 ومقتضاه وضع يمينه على يساره تحت سريره
 ومقتضي قولهم المريبض يجلس والتشهد انه
 لا يضع كذا ذكره شيخنا وقال محمد لا يقتدي القاي
 بالقاعد لقوله عليه السلام لا يوم من احد بعدى جالس
 ولما واحد بيت عابثة انه عليه السلام امر ابوبكر
 ان يصلي بالناس فلما دخل ابوبكر في الصلاة وحده في
 نفسه خفة فقام بها وي بين رجلين فجلس عن يسار
 ابوبكر فكان عليه السلام يصلي بالناس جالسا ابوبكر
 قائما يقتدي ابوبكر بصلاة النبي ويقتدي الناس بصلاة
 ابوبكر وهذا صريح في انه عليه السلام فان اماما و ابوبكر
 بكران معا اذا لا يجوز ان يكون للناس امامان
 في صلاة واحدة زيلبي وكانت هذه الصلاة صلاة الظهر
 يوم السبت او الاحد توفي عليه السلام يوم الاثنين
 وقول الزيلبي فلما دخل ابوبكر في الصلاة معناه اراد

الدخول

الدخول فيها والا فلا يخفى ما فيه من اشارة لقوله وسر
 صريح في انه عليه السلام كان اماما **الم** **وباحدب** اي يجوز
 لاقتداء بالاحدب سرا بلغت حد بته حد الركوع او لا
 ولا خلاف في الثاني ولم يجز بعضهم خلافا في الاول ايضا
 وجعله المترنا في علي الخلاف السابق قال الزيلبي وهو
 لا قيس لان القيام استواء النصفين وقد وجد استواء
 الاسفل فيجوز عندهما كما يجوز ان يوم القاعد
 القائم قال في المجتبى وبه اخذ عامة العالم خلافا
 محمد فاما في الطهيرية لا يصح امامة الاحدب للقيام
 وقيل يجوز والاول اصح لا ينهي معناه من قول محمد
 اليه اشار في الفتح فكان في البعد لم يطاع على هذا
 فيوم بضمه او انه محمول على قول محمد شهر ومن هنا
 سمع في كلام الشرح حيث قال ولا يجوز يعني الاقتداء
 لاحدب عند محمد قال الزيلبي وفي الطهيرية هو الاصح
 انتهى فقد اختلف التصحيح فيه انتهى اذ ما ذكره من
 كون التصحيح اختلف بيني علي عدم وقوفه على
 ما ذكره في النهر عن الفتح من التاويل الذي قدماه
موم بمثل اطلقه فسم ما لوا وما الامام من فقود
 والماموم من قيام لان القيام ليس بمقصود لذاته
 زيلبي ولهذا لا يجب عليه القيام مع الغدرة عليه
 اذا عجز عن السجود بخلاف ما اذا كان المومي المقتدي
 عند الامام مضطجعا حيث لا يجوز وهو المختار
 كما في الزيلبي معللا بان القعود مقصود بدليل وجوب

عليه عند القدرة بخلاف القيام لكن في النهر عن
 الخنزير ناسي الاظهر الجواز علي قولهما وكذا علي قول
 في الاصح وهو المناسب لا إطلاق كلام المصنف ولا ينافي فيه
 قوله بمثاله لان المثلية بالنظر لمطلق الالهي والايان لم
 صحة اقتداء المومني القاييم بالمومني القاعد وقد تقدم
 انه صحيح من غير خلاف فيه **ومتنفل بمقتضى** الملتزم
 نعم اقتداء من يصلي التراويح باكثر من ركعة في الخاتمة
 عدم الجواز واستشكله في البحر بانه بنا الضعيف علي القوي
 شهر ويحجب بما في الدور من انها سنة علي هيئته مخصصة
 فيراعي وضعها الخاص للمخروج عن العهدة لا يقال ان
 القراءة في الاخيرين فرض في حق المتنفل في حق المفتر من
 لا يقول صلاة المقتدي اخذت حكم صلاة الامام بسبب
 الاقتداء وهذا يلزمه قصدا ما لم يدركه مع الامام من الشفع
 الاول وكذا الواجب المقتدي صلاة يلزمه اربع ركعات
 في الرباعية فكان تبعا للامام فتكون القراءة في الشفع الثاني
 تنفلا في حقهما هي فنقل في حق الامام وما في البحر من ان السؤال
 سابق لما ان قراءة المقتدي محظورة فكيف توصف بالترتيب
 تقببه في النهر بانها خطر من التحمل الامام اياها ولو صح
 ما ادعاه لبطال تعليلهم عدم صحة اقتداء المسافر بالمقيم
 بعد الوقت بانه اقتداء المفتر من المتنفل في حق القراءة
وان ظهر بطلان صلاة امامه بنوات شرط او ركن **اعاد**
 المقتدي كذا في الدور وهو الظاهر من كلام المصنف تبعا للزلة
 والنهر والتنوير وجعل المهيي الصني في اعاد لكل من الامام

والمقتدي

والمقتدي ويلزم الامام اعلام النجوم باعادة صلاتهم
 بالقدرة **الممكن** في المختار بلسانه او كتابه او رسوله علي الاصح
 اذ كانوا معينين والالم بحسب واعلم ان لزوم الاعادة فيما اذا
 احب الامام بذلك معتد بها اذا كان عدلا فانه لم يكن لاقتل
 الاعادة بل تندب فقط كما في النهر عن السراج وما في جملة الفتاوي
 من تصحيح عدم وجوب الاعادة مطلقا رده في الدور بقوله لكن
 الشرح مقدمة علي الفتاوي **فصل** يستط
 حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئا منها طهارة مظهر
 وبرد شديد وخوف في ظالم وظلمة شديدة في الصحيح وليس
 وعي وقلي وقطع يد ورجل وسقام واقاماد ووحل
 مطلقا سوا كان حال نزول المطر او بعد انقطاعه وهذا
 احسن من تقييد الشتم بما بعد انقطاعه لما فيه من ايهام خلاف
 المراد مع انه اذا كان الوحل بعد انقطاع المطر عذرا فقبل
 انقطاعه بالاولي وزمانة وشيخوخة وتكراة وفقه ولم
 يدوم علي تركها بخلاف الخور واللغة وحضور طمام تتوقد
 نفسه لشتل باله كراهة احد الاخيرين او الروح واراد
 سفرته هاله وقيامه به يريهن يستتضر بغيبة ومثدة
 ربح ليل لا نهال للمخرج واد انقطع عن الجماعة لمذوم
 عذارها وكانت نيتهم حضورها لولا العذر يحصل
 له ثوابها **فصل** في بيان الاحق بالامام
 وترتيب الصفوف اذا لم يكن بين الحاضر بين صاحب
 منزل وكان الاول ان يقول مع الحاضر بين ولا صاحب وظيفة
 ولا ذوسلطان فالاعلم احق بالامام اذ اعلم باحكام الصلاة

اي بما يصاحبها ويفسد ما وهو مراد من قال ما الفقد
واحكام الشريعة اذا لم يرد على ذلك غير محتاج اليه هنا
ومن ثم وقع في عبارة اكثرهم اي بالسنة باعتبار ان
تفصيل احكام الصلاة لم يستفد الا منها وهذا الاطلاق
مستفاد بان لا يكون ثمة رتب وان لا يكون ممن يطلع
في دينه وان لا تكون الصلاة في منزل انسان الا ان يكون
سعه سلطان او قاض او وال والمستاجر او ولي من المالك
والمستجير او ولي من المعير وما في البحر من تنظيره بان
للمعير ان يرجع لا اقتله بنظر لانه بالرجوع خرج عن
موضوع المسئلة فهو فاقبسة في منية المعاف
العلم افضل من العقل عندنا **ثم الاقرا** وقدم الثاني
الا قرا مطلقا على ظاهر ما في الحديث الصحيح يوم
القوم اقراهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء علمهم
بالسنة فان كانوا في السنة سواء فقدمهم هجرة فان
كانوا في الهجرة سواء فقدمهم اسلاما وفي رواية سلم
اي اسلاما ثم ظاهر قوله في النهي وقدم الثاني الاقرا لم
ان تقدم الاقرا على الا علم اي يوسف والذي في الزيلعي
وغيره وعن اي يوسف ان الاقرا اولي ولهما قوله عليه
السلام مرورا بابا بكر فليصل بالناس وكان ثمة من هو
اقدمه بدليل ما روي اقراكم اي فلم يبق الا كونه
اعلم وقدم الاقرا في الحديث لانهم كانوا يتلقون القرآن
باحكامه حتى روي عن عماله حنفه البقرة في اثني
عشر سنة وقال بن عمر ما كانت تنزل سورة الا ونعلم

امرها

امرنا ونهيها وزجرها وحلالها وحرامها فيلزم من كونه
اقرا ان يكون اعلم ويحيى كنت يلزم على هذا العلمية
اي بكر على الصديق والمدعي تقدم الاقرا على الاقرا
غير الا علم قال شيخنا والجواب اللابيت بالصدق ما
في الصواعق المحرقة من انه في الجمع الذي خالفهم
عليه السلام اقراكم اي بكر لم يكن ابو بكر معهم كما قيل
في افرضكم تريد امثاله فلا يرد الاشكال من اصله
ثم الادورع الورع الاحتراز عن شبهة الحرام بخلاف
التقوى فانها ترك الحرام فيلزم من الورع التقوى من غير
عكس ما في المحيط **ثم الاسن** لقوله عليه السلام
لما لك بن الحويرث ولصاحب له اذا حضرت الصلاة فاذا
واقما وليكما اكبركما وفي رواية الترمذي وابن عم حب
قال في الفقه فهم معيضة للمراد بالصاحب والمراد من
من الاسن اقدمهما اسلاما بدليل ما سبق في الحديث
من قوله فان كانوا في الهجرة سواء فقدمهم اسلاما فلا
يتقدم شيخ اسلم على شاب نشأ في الاسلام مرتين فان قلنا
ما في الزيلعي من قوله لما لك بن الحويرث بخالعه ما في الدور
من قوله لا بن اي مليكة قلنا ما في الدور تبع فيد
المراد اية وهو غير صواب كما ذكره بن الرمام ووقع للزيلعي
فيما سبق تنظيره ووقع للدور وبهنا عليه فيها علقنا
على ملاسكين **ثم الاحسن** خلقنا بضم الخ واللام اسم
الاحسن معاشرة بين الناس **ثم الاحسن** وجها اي
التيهم صلاة بالليل كذا في ملاسكين وفي البداية لاحسن

يقوله

لهذا السكف بل يبقى على ظاهرهم لان سماحة الوجه كثيرة
الجماعة خلفه بحرثه **الاستدلال** نسبة الاحتمال وتخطيه منه
الاحسن صوتا للوعنة في سرعه الخضر ثم الانطق ثوبا
موافق لما في البحر والنهر والذي في شرح الجوهري بحقه يدل
الانطق الافضل ثم المقيم على المسافر وقيل هما مسوا
ثم الحد الاصلي على العتيق ثم المتيمم عن حدث
على المتيمم عن جنابة كما في الدراخا واختاروهما في
النهر وشرح الجوهري عن منية المفتي من تقديم المتيمم
عن جنابة عن المتيمم عن حدث ووجهه شيخنا بانراج
التييم عن الحدث في التيمم عن الجنابة بقي ان مقتضى
ما في النهر عن المصراع من انهما اذا استويا في الورع قدم
اقدامهما فيه ان يقال كذلك اذا استويا في حسن الزوجة
او نظافة الثياب او كثرة المال او الحاجة ان يقدم من هو
الاقدم في ذلك وله اراه **فالبسطة** لا يقدم احد في
التراحم الا بمرحوم منه سبق للدرس والافتاء والوعنة
فاذا استويا في الجاهل اقدم بينهم ورع عن الانبياء قال
وفي محاسن القتل لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ مولى
جاذان يقدم من نشا واكثر مشايخنا على تقدم السابق
ناول من ستة بن كثير انتهى فان استويا بفرع بينهم
فمن خرجت قريته قدم **والجواز** في القوم فان اختلفوا
فالمعبر بها اختاره الاكثر وان قدموا غير الاول في فقد
مساولا ثم لوام فوما وهم له كارهون ان الكراهة
لفساد فليلاهم اخذ بالامامة منه كره لولا ذلك لحديث ابي

داود لا يقبل الله صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون
وان هو احق لا والكراهة عليهم فتوب وشرح **كره**
امامة العبد ولو مقتضا كما في الدرر الخلية الجاهلية عليه
وافاد في البحرات كراهة الاقتداء بالعبد وما عطف عليه
تفسيره ان وجد غيرهم ولا فلا كراهة **والاعلم** لان
لا يتو في النجاسة وهذه يقتضي كراهة اماسة الاعشى
وقيده في البدر اربع بان لا يكون افضل القوم **والاعلم**
ومثله التركمان والاكراد والعمام والمراد الجملة منهم
لامطلقا **ولقد** الزنا الجاهل قيده المصم بالجاهل تبعا
للزيلي حيث علل الكراهة بانه ليس له اب يرثه فيجاب
عليه الجاهل وادعي العبي انما تعليل بارود وعلله بنفذة
الناس عنه لكونه منهم واقره في النهر فلي ماذكر العبي
ينبغي بثبوت الكراهة مطلقا وان لم يكن جاهلا **والفاسق**
في النهر عن المحيط لوصلي خلق واسق او مبتدع فقد احرز
فضل الجماعة واقول علل الزيلي الكراهة في الفاسق
بان في تقديمه تعظيمه وقد وجب عليه اهانته
مشرعا فغاده كون الكراهة تخرجيه وفي الاستدلال
بقوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر شي وهوان
الدليل اخص من المدعي لان المدعي جواز امامة العبد
ومن ذكر بعده مع الكراهة والدليل يدل على اماسة الفاسق
فقط وايضا الدليل يدل على الجواز لا الجواز مع الكراهة فالدليل
لا يطابق المدعي نوح افندي **والمتنزع** اي صاحب البدعة
وهي ما احدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم من علم او عمل وجعل ديننا قويا
 وصراها مستقيما سعيي وفي حاشية الدرر للمولف
 معزيا للمعرب هي من ابتداء الامراء ابتداء واحد
 ثم غلبت علي من به زيادة في الدين او نقصان انتهى
 وكذا نكره خلق امره وسفيه ومقلوب وابصر شاع برصه
 ومشارب حنونا طربا ونهام ومراي ومنصنع ومن امر
 باجرة قوصتا في زاد ابن مالك ومخالق كفتا فعي
 لكن في وتر البحر ان تيقن المراعاة لم يكره بعد ما لم يصح
 وان شك كرهه وروى له ومن ام باجرة مبني علي قول
 المتقدمين من علوم جو اولا لا يستيجار علي الطاعات
 اما علي ما افني به المتأخرون من الجواهر فلا وكذا نكره
 امامة المجدوم حمدي واعلم ان المولف استشكل كلام
 البحر فانه ذكر في باب الوتر ان الاقتداء بالمخالق لا يكره
 اذا علم منه المراعاة ومرة اثبت الكراهة ولو مع المراعاة
 واجاب **شيخنا** بانه قد يقال لا مخالفة لان ما ذكره
 في الوتر هو اخر ما استقر عليه كلامه لانه موخر عن القول
 بالكراهة مع المراعاة وبه صرح تلميذه مولف التبيين
 في معين المفتي انتهى ومنه يعلم ان المولف عليه في الكلام
 المتناقض هو لاخير ونظيره ما صرح به الخصاص وغيره
 من ان الوقت اذا تناقض في كلامه يعمل في الاخير
ومطويع الصلاة بقوله عليه السلام من امر قوم فليعمل
 بهم صلاة اضعفهم فان فيهم المريف والكبير وهذا لما جده
 در قال في البحر والظاهر انها في تطويل الصلاة تحريم

لاسر

للامر بالتخفيف واستتبي الكمال صلاة الكسوف
 فان السنة فيها التطويل حتي تتجلي الشمس قال
 في النهر ولا حاجة للاستثناء اذا اكدوه لا طائفة عاي
 المستوفات والطائفة صلاة الكسوف مسنونة ولا فرق
 في كراهة التطويل والقراءة والتسبيحات وغيرها رضي
 القوم ام لا لاطلاق الامر بالتخفيف وفي الدرر عن المولف
 في حاشية الدرر طاهر حديث موافق لا يزيده علي صلاة
 صلاة اضعفهم مطلقا وصح انه صلى الله عليه وسلم قرأ
 بالمعوية ثين في المجرحين سمع بكاصبي فلما فرغ قالوا
 له اوجزيت قال سمعت بكاصبي فخشيت ان تفنن
ومعه جماعة القراءة اي نكره جماعة القراءة تحريم الاتحاد
 اللازم وهو مانع واجب التقدم او زيادة الكثرة فتح
 لكن استدرك عليه في النهر سيما في السراج من قوله الاول
 الخ يقتضي ان الكراهة تقتضي هبة ثم ذكر بعده ما في
 الفتح هو الاول **وجماعة النساء** اي نكره تخريجا وقول
 عليه السلام صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في حجرها
 وصلاتها في محرابها افضل من صلاتها في بيتها فليعمل
 وللزوم احد الامرين المخطوطين قيام الامام وسط الصلوة
 وهو مكروه او تقدم الامام وهو ايضا مكروه في حق من
 در و ذكر الشتم مستشهد لما ذكره من كون المرأة ممنوعة
 من البروز فقال ولذلك كانت صلاتها في جوف بيتها
 افضل من صلاتها في صحن دارها انتهى واذا قلنا المراد
 من الحجرة في كلام الزيلعي صحت الدار يكون موافقا لما ذكره

التمس ويجعل ان يراد بها فسحة البيت والحاصل
 انه كلما كان استرخاها فهو الافضل لا فرق في الكراهة
 بين الغرابين وغيرهما كالترابيح الا صلاة الجنائزة لا
 لم تشترع مكررة فله انفرادت تقويتها فلو امت المرأة
 في صلاة الجنائزة رجلا لا تقاد لسقوط القرين بصلاتها
 الا اذا استخاضها الامام وخلف رجلا ونسا فتفسد صلاة
 الكل وروى مقتضي التقييد بقوله وخلفه رجال الحج عدم
 الفساد اذا لم يكن خلفه رجال ككثرت عدد في الزمر عن السراج
 فساد صلاة الكل بقوله اما الرجال فظاهر ولما انسا
 فلا يمن دخلت في تحريمه كاملا انتهى وهو يقتضي
 الفساد واذا لم يكن خلفه رجال والمخدر كما ذكره الكمال
 الخزائن التي تكون في البيت وفي الصباح هو يضم اليه بيت
 صغير يجرد فيه الشئ ويتثلث الميم لغة تتم
 يكره للرجل ان يوم النساء في بيت ليس معهن رجل او يحرم
 كن زوجته وامته واخته وفي المسجد لا يكره من ركنه نقل
 الحوي عن النهاية كراهة الصلاة بهن في الخلوة وانت
 محرم بالكل انتهى وفيه نظر الا ان يحمل على التحريم بوضع
 او مصاهرة فان فعلا يقف الامام وسطحه اذ يعقل الشئ
 الشئ اهلون من بعض درر ولا بد من تقدم عقبها عن عقب
 من خلفها ولم يقل الامامة لانه يستوي المذكر والمؤنث
 كما في حاشية الدور والمولف واقاد ان وقوف الامام وسطحه
 واجب فلو تقدمت اثنتان الا الحنفية فانه يتقدم من
 درلكن نقل الحوي عن الخزائن ان تقدم امامان جائز

والوسط

والوسط يسكون السنين لا غير وفي الصحيح كل موضع
 صالح فيه بين فباغتسكين تجلس وسط القوم فباغتسكين
 تجلس وسط الدار ورسما سكت وليس بالوجه انتهى
 وقيل كل منهما يقع موقع الاخر قال بن الاثير وكأنه الاشبه من
 وذكر السيوطي في انشباها ما نصه ولقي حرك انرا حبيبا
 موضع صالح لبيد فسكت ولقي حرك انرا حبيبا
 الجلسا وسط الجماعة اذ لم وسط الدار كلهم جالسا
 كالمرأة اي كما ان الامام انما يري بالمرأة يقف وسطحه
 ككثرت جالسا وسيد كل منهم رجالية ليستتقروا ما يمكن
 ويصلون بالاسماء وهو الافضل من القيام لما روي ان
 ثوما من اصحاب رسول الله عليه وسلم ان كسرت بهم
 السفينة فكانوا يصلون جلوسا يومين بالركوع واليحيى
 وما ذكره المش من قوله وسيد كل منهم رجالية الحج موافق
 لما في الذخيرة والاولي ما في منية المصلي من قوله
 يقف كما في الصلاة فعلى هذا الرجل يفتقر وهي
 تتورك لانه يحصل به من المبالغة في الستر لا يحصل
 في المهمة المذكورة مع خلوه هذه المهمة عن مرد الرجل
 في القبلة من غير ضرورة بحرو شهر ويقف الواحد
 ولو صبيا يمشي من عن يمين الامام بالترجعة خدر
 حموي عن الجلاي اقترا بفعله عليه السلام اما الواحد
 اقترا حر در وهذا اذا اقتدت برجل فان اقتدت بامرأة
 وقفت عن يمين الامام حموي عن البرجندي وقال
 العلامة تملأ مسكين اي ان كان مع الامام واحدا يتاخر

عن الامام في ظاهر الرواية وعن محمد بن جعفر اسما بعد
عن عقب الامام وان كان المقتضي اظهر فوقع
سجود الامام امام الامام لا بضره فان صلي في يساره
او خلفه جاز وهو مبني فيهما في الاصح انتهى وقوله
في الاصح يتعلق بقوله خلفه اذ لا خلاف في كراهة
ما لو وقف عن يساره واحترزه عما قيل من
عدم كراهة لوقوف خلفه قال الزياطي ومنشأ
الخلا في قول محمد ان صلي خلفه جازت وكذا ان
وقف عن يساره وهو مبني فمنهم من صرف قوله
وهو مبني الي الاخير ومنهم من صرفه الي الفعليين
وهو والصحيح **والاكثر خلفه** لانه عليه السلام
تقدم علي النبي واليتم حين صلي بهما وما عن بن
مسعود من انه صلي بخلقته والا سدد ووقف
بينهما وقال هكذا صلي بنا صلي الله الله عليه ولم
وبه استدل ابو يوسف علي انه يتوسطهما كان
لضيق المكان او هو محمول علي الاباحة وما روي
دليل الاستحباب بزيدي ومفاده كون الكراهة
المتنزهة بمعية تمام الاباحة وفيه نظر اذ المباح
ما استول طرفة والذي ارتضاه الكمال في الجواب
ان يقال انه منسوخ لان صلي الله عليه وسلم فعله
بمكة ولما قدم المدينة تركه يدل على حديث جابر
قال فنت عن يسار النبي صلي الله عليه وسلم فاخذ
بيدي واداري حتي اقامني عن يمينه فجاء جابر

بن صرم

بن صرخ فقام عن يساره فاخذ عليه السلام باليد
جميعا حتي اقامنا خلفه وان كثر القوم كره قدام
الامام وسقط من غير ما لزم الواجب دل على ذلك
قوله في الهداية في وجد كراهة امام النبي لا خلف
لا تخلفوا عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسقط
الصف **ويصف الرجال** ولو عبدا حموي وانما كان
صف الرجال مقدا لقوله عليه السلام ليبيح
مكلم اولو الاحلام والنهي زياطي وينبغي للمقوم اذا قاموا
ان يتواصوا ويسدوا الخلل ويسوا بين منابهم في
الصفوف ولا بأس ان يامرهم الامام بذلك لقوله
عليه السلام سددوا صفوفكم فان تنسوية الصف
من تمام الصلاة وقال عليه السلام لتسوي صفوفكم
اوليها الفتن الله بين وجوهكم وهو راجع الي اختلاف
القلوب وينبغي للامام ان يقف بازا الوسط
فان يفعل فقد اساء وينبغي ان يكملوا ما يلي امام
من الصفوف حتي اذا وجد فرجة من الصف الاول
دون الثاني له ان يجرد الثاني اذ لا حرمة لهم
تقصيرهم حيث لم يسدوا الصف الاول ثم يكملوا
ما يليه وتمام جرد قال عليه السلام اقيموا الصفوف
وجاذا بين المناكب وسددوا الخلل وليتوا يا ايدي
احوائكم لا تزدوا فرجات الشيطان من وصا صفا
رسلك الله ومن قطع صفا فطعه الله وعنه عليه
السلام خباركم البيهقي مناب في الصلاة وبه يعلم

جهل من يستمسك عند دخول داخل يحنه في الصن
 ويظن انه راي بل ذلك اعانه له عاي ادراك الفضيلة
 كذا في حاشية الدرر للمولى ولوصلي عاي ر عرف
 المسجد ان وجد في صحنه مكانا كرهه درو في
 كراهة ترك الاول مع امكان الوقوف فيه اختلاف
 وقطره لي ما به يحصل التوفيق بان تحمل الكراهة
 في قول من اقتبها عاي التنزيه وفي قول من نفاها
 عاي كراهة التحريم بدليل ما في القنية الاولى
 افضل من الثاني والثاني افضل من الثالث وهكذا
 وقراء عليه السلام ليليني منكم اي ليصرف مني
 محذو وم بلام الامر مضارع وليه يليه واصاله
 يولييه وفقت العاد بين عربيتها وفي روايه
 ليليني واعلم به اللام لام الامر والمضارع بعدها
 مبني على الفتح لا تضال له بتوف التوكيد الثقيلة في
 محل جزم والياء مفعول والاحلام جمع حلم وهو
 رايه التاميم اريد به البالغين مجاز لان الحلم
 بسبب البلوغ والنهي جمع شهيد وهي الحقل كما في
 غايه البيان **ثم الصبيات** ظاهره ان هذا الحكم
 انما هو عند حضرة جماعة من الرجال والصبيات
 ولو كانت ثمة صبي فقط ادخل في الصنف ولو حضر معه
 رجل جليل معه خلفه الحديث انفس فصغفت
 انا واليتيم وراه عليه السلام والمجوز من اينا
ثم الخناثي **ثم النساء** حضرة والا فمن ممنوعا

عن

عن حضور الجماعات مطلقا لو كنت عجاير قيل هذا
 الترتيب ليس حاصر الجملة الاقسام لانتها بير
 الي اثني عشر قسما والحاصر لها ان يتقدم الاحرار
 البالغون ثم الصبيات ثم الخناثي الاحرار
 اكثار ثم الصغار ثم الخناثي الارقا البالغون ثم
 الصبيات ثم النساء البالغات الاحرار ثم الصغار كذا
 في سترج المنية واعتد منه في البحر بان ظاهر كلامهم
 تقدم الحر البالغ عاي العبد البالغ والصبي الحر عاي الصبي
 الرقيق والحررة البالغة عاي الامة البالغة والصبي
 الحررة عاي الامة كذا في الدرر واقول كلامه في قوله
 القدر يشير الى ان المسئلة تختلف فيها وان منهم من يجعل صف
 البالغين واحدا ولما يصنف احرارا واليعق عبيدا
 ومنهم من يجعل صف البالغين من الاحرار صفدا
 على صف البالغين من الارقا وايضا هذا المقام
 يعلم بمراجعة ما علقناه على ملامسكين واعلم ان ما
 سبق من جملة الاقسام تنتهي الي اثني عشر قسما
 لئلا يلزم صحة كل الاقسام لمعاملة الخنثى بالامر
 كما في الدرر فينبغي ان يصلوا الي الخناثا متفرقين
 فاذا امت خنثى بالغة مثلهما ولو رقيقه بان نوت
 امانة الخناثا فسدت صلاة المتأخرة لجعل المتقدمة
 اثني اذ هو الاضر ويلزم من المعاملة بالامر فساد
 صلاة تمام اذا كانت بجانب مثلهما بلا حائل يجعل كل منهما
 اثني في حق صاحبته وكذا يلزم فساد ما تقدم

المسئلة

بالتأخرية اذا كانت محاذية بها، ايضا كما تسدت
بالاقتدار بحكم العاملة بالاضلاله لم يخص بحال
دون احزاب فيبقى عابثا عمومته كذا ذكره شيخنا نقضها
قال ثم لايت القلاية الشربلا في صرح بما ذكرته
في شرحه الكبير ونصه اطلقوا في اصطفا الفنا في
ولم يشترطوا عدم المحاذاة ولا عدم كونه خلق مثله
ولعلمهم تكلموا على ما اشتهر من معاملته المختلف
بالاصح وهو مستلزم فساد صلاته بمحاذاة مثله
وبتأخره خلق مثله لاحتمال انوشة المتقدم وانما
وا احتمال عدم صحته صلاته ان لا يكون الامام امامته
والنساء والصفوة في امكنة عقلا متممة شرعا لعدم
صحة القيام خلق مثله فيشرط ان تكون الخانات
صفا واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل ليمنع
المحاذاة انتهى **فصل فيما يتعلق**
المقتدي بعد فراغ امامه من واجب وغيره
لوسلم الامام او تكلم قبل فراغ المقتد من التشهد
يتمه لان التشهد من الواجبات ويكمل بعده ومرة
السلام باقية بعد سلام الامام وهو اي التشهد ذكر
منظوم فتترك ما بقي بوجوب بطلات ما معنى بخلاف
ما اذا بقي من الدعوات والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم فانه يسلم مع الامام لانه لم يبق عليه واجب
ولانه عند محمد يخرج بسلام الامام فخرجه بسلام
فمنه اولي كذا ذكره الله ومفاده ان ما سبق من

ان مقتدي يتم التشهد بعد سلام الامام ليس
متفقاً عليه بل بالنسبة لمذهب الامام وابي يوسف
وعند محمد فلا يخرج من الصلاة بسلام امامه
واما اذا احدث الامام عمدا ولو بمقته عند
السلام لا يقرأ المقتدي التشهد ولم يكن عليه ان
يسلم فخرجه من الصلاة ببطلات الجزء الذي
لاقاه حدث الامام فتعذر البناء ولا يجوز ذلك في
في صحة الصلاة لكنها ناقصة بترك السلام فيجب
اعادتها لجبر الخلال وان لم يكن فقد تقرر التشهد
بطالت باحدث الحمد كذا ذكره الله وظاهر قوله
فيجب اعادتها ان وجوب الاعادة بسبق المقتدي
وانما قبو بتعمد المحدث في قوله انما اذا احدث
الامام عمدا الملاحظ ان عمدا لو سبقت المحدث بعد
التشهد فانه يتوضا ويسلم وان كان اماما استخلف
من يسلم بهم كذا في البحر قال والشرط المعتبر
صحة البناء لا بد منها حتى لو لم يتوضا فورا في
بمنافى بعد فاته السلام ويجب اعادتها لاقامة
الواجب ولو رفع الامام راسه قبل تسليم المقتدي
ثلاثا في الركوع والسجود يتا بعد اما بالنسبة
لما استغيد مما سبق من ان محمد يقول ان المقتدي
يجزى من الصلاة بسلام امامه فظاهر واما بالنسبة
لمذهب الامام وابي يوسف فلا نه يبق عليه
واجب ولو زاد الامام سجدة او قام بعد

القعود الاخير ساهيا لا ينبغي الموت فان
 تنبه الامام وعاد الى القعود سلام المقتدي مع
 الامام وان قيد بها اي الركعة الزائدة بسجدة
 سلم وحده ولا ينظره لخروجه من تلك الصلاة
 واشتغاله بالنفل وان قام الامام قبل القعود
 الاخير ساهيا انتظره فان سلم المقتدي قبل
 ان يقعد الامام الزائدة بسجدة نفسا
 لا تقراؤه بركت القعود حال الاقتدي كما تنفسه
 بتفديد الامام الزائدة بسجدة لقرنها القعود
 الاخير وكره سلام المقتدي بعد تشهد الامام
 قبل سلامه للركعة المتابعة تسعة تسعة
 استنبأ اذ لم يفعلها الامام يفعلها المقتدي اذ لم يرفع
 يديه في الافتتاح او لم يثب مادام في السجدة
 وان كان في السجدة فكذا عند الشافعي خلافا لمحمد
 او لم يكره للانتقال او لم يسجد في الركوع والسجود
 او لم يسمع او لم يقرأ التشهد او لم يسلم او نسي تكبير
 التثنية في **فصل** في الاذكار الواردة
 بعد اخريف القيام الي السنة متصلا بالفرض
 مستوف غير انه يستحب الفصل بينهما بقدر ما
 يقول اللهم انت السلام الخ وعن شمس الامية
 الحلبي لا يابسر بقراءة الاوراد بين الفرض
 والسنة وفي حاشية الدرر للمولف يكره الفصل
 بين الفرض وسنته بالادعية علي الراعي فيقول

واقول اذ احيايا الكراهة علي كراهة التثنية بلين
 مع ذكره الحلواني من قوله لا بأس بالاذكار
 لا بأس تستعمل فيما تركه او لم يتركه من قوله
 كراهة ان ما ذكره في الاختيار من قوله كل صلاة بعد سنة
 يكره القعود بعدها والردع الخ لا يخالف ما ذكره الحلواني
 خلافا ما ذكره المولف في شرحه الصغير بناء على ما توجه
 وفي عبارة الاختيار علي المذكور تحريما او نقول في وجه
 التوفيق ما ذكره الحلواني بالنسبة للادعية القصيرة
 كما يشير اليه كلام المولف في شرحه الكبير وما ذكره في
 الاختيار بالنسبة للادعية الطويلة وهذا الوجه
 في التوفيق لا يختص الى حمل الكراهة في عبارة
 الاختيار علي كراهة التثنية بل تنبغي علي ما هو الحال
 فيها عند الاطلاق وهو كراهة التثنية **ويستحب للامام**
بعد سلامه ان يقول الي عين القبلة وهو
 الجانب المقابل الي جهة يساره اي يسار المستقبلي
 لان يمين المقابل جهة يسار المستقبلي فيقول اليه
 لا يطوع بعد الفرض ولا يصلي في مكان الفرض لئلا
 يشبه الحال علي من جاء بعد السلام وكذا الاحسن ليس
 الامام ان يستقل ايضا من مكانه كما روي عن محمد بن
 قال يستحب للمؤمن ان يتقوض الصفوف ويتفرقوا
 نور الميزول الانتباه عن الداخل كذا ذكره المشرك فيه
 مخالفة لما ذكره هو في حاشية الدرر ونصه يكره للامام
 ان يستقل في مكانه الذي صلى فيه الفرض ولا يكره

للمأموم ذلك بل يستحب المحراب **فان يستقبل بوجهه الناس**
 اي بعد التطوع والافضل الاثبات بالسنة في البيت
 ان لم يخف تشملا حتى التي بعد الظهر والمغرب كذا
 ذكره بن الشحنة زاد في الهداية السواقل ايضا به
 افعى الفقيه ابو جعفر خلافا لما نقله الكمال عن
 بعضهم من انه يودي التي بعد الظهر والمغرب في
 المسجد كذا في حاشية الدرر المولق وجلس الامام
 بعد الخراج من الصلاة مستقبلا بدعة فيخرج
 عن يمينه او يساره ان شا يستقبلهم بوجهه
 كما ذكره المصم الا ان يكون بمحذايه محصله
 كانت في الصف الاول والاخير واختار في الثانية
 والمحيط استجابا ان يحرف عن يمين القبلة وعن
 القبلة ما يحذا يسار المستقبل الحديث البركان اذا
 سلمنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم اجبنا ان
 نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه **بحرق**
 البر فسميته يقول رب قتي عذابي يوم يبعث
 عبادك كذا بخط شيخنا معزيا للنوري في رباحته
 الصالحين **تم** ذكر لا يباري المحتفي في شرح
 الجاسع الصغير في السلام على قوله عليه الصلاة والسلام
 اذا صليت الصبح فقل اللهم اجري من النار واذا صليت
 المغرب فقل اللهم اجري من النار ما قصه اذا فرغ من
 السنة وكان اماما اقبل على القوم بوجهه وان
 كانا دون المنشرة خلافا لمن فصلان كانا **عشرة**

اقبل

اقبل عليهم والا فلا يستمر مستقبلا القبلة **الذي**
 ويستغفرون الله ثلاثا ويقرن اية الكرسي **والنور**
 ويسبحون الله ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك ويكبرون
 كذلك ثم يقولون لا اله الا الله وحده لا شريك له **له**
 الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثم يدعون لانفسهم
 والمسلمين رافعا يدبهم ثم يمسحون بها اي **بوجوههم**
 في اخره وفي قوله والمسلمين اشارة الى ان الدعاء للظفر
 بالمغفرة لا يجوز بل ادعى الفخراني انه كفر فان الدعاء بقوله
 اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات جميع ذنوبهم حرام
 فقد ائت الاحاديث على انه لا بد من دخول طائفة من
 النار ونقله الاستقوي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام
 وردده بن امير حاج شهر ووجد الرد ان ما ذكره القاري
 من حرمة الدعاء للمؤمنين بمغفرة جميع الذنوب معا
 قوله تعالى حكاية عن ابراهيم ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
 يوم يقوم الحساب وقوله واستغفر لذنبك وللمؤمنين
 والمؤمنات ولانه لا يلزم من سؤاله المغفرة لهم ان يغفر
 لهم فقد لا يستجاب له ويكون في الدعاء بالاستغفار لظهور
 الافتقار الي الله تعالى وعلى تقدير الاجابة فلا يلزم ان
 يغفر لهم جميع الذنوب فقد يغفر لهم البعض دون البعض
 كما ذكر من العباد ويشترط لجواز الدعاء ان لا يكون بمساجيل
 عادة كنزول المائدة الا ان يكون نبيا او وليا وان جعله
 في مكانين متباعدين في زمن واحد ومنه اي مما لا يجوز
 سؤاله الوافية مدد الدعاء اللهم اعطني خير الدنيا وآخر

الاخرة او اصر في عني نشر الدنيا ونشر الاخرة الا ان ينصب
 الخصر اذ لا بد وان يوركه بعض سر ولو مسكرات الموت
 ومنه ان يسلك طلب امر دل الشرع على نفيه كقوله ربنا لا تؤاخذنا
 ان نسينا او اخطانا مع انه عليه السلام قال رفع عن امتي الخطا
 والنسيان وما استكرهوا عليه ومن ذلك الدعاء بالالفاظ العجبية
 لا تشتملها على ما ينال في جلال الله تعالى ومنه الدعاء على غير
 الظالم فهو رتبة في الدرر فقال ودعنا بالعربية وحرم تغييرها
 انتهى ولا يجاوز عن نظره لانه اذا جاز الشروع في الصلاة
 بغير العربية وكذا القراءة في الصلاة عند ابي حنيفة ولو
 مع القدرة على العربية فكيف لا يجوز الدعاء بغير العربية
 خاتمة ما سبق من قوله عليه السلام رفع عن امتي
 الخطا والنسيان لا ينال في جوارح المواخذة بهما ففي شرح المنار
 لابن قريش قد يجوز عند اهل السنة والجماعة المواخذة
 بهما ولا يلزم يكون معني ربنا لا تؤاخذنا الخ ربنا لا تجر علينا
 قال وفساده ظاهر **باب ما يفسد الصلاة**
 كذا كانت او بعضا يشتمل سجدة التلاوة والسهمو والشكر على
 القول به حموي **يفسد بها الكلمة ولو سهوا** واطلق الكلمة
 فعم ما اذا لم تكن مفيدة كيا ولو استقطن قلبا او هرة او سباق حمام
 لا يفسد لانه صوت لا هجاء له وروايت شاذة المولى في حاشيته
 الدور وبما فسد العمل الكثير من ظن قاعله انه ليس في الصلاة
 وهو كذا كذا بما ذكره خواجه زاده من انها تفسد بالسفح
 المسمى بالاهراق وقوله ولو سهوا بان قصد كلام الناس ساهيا
 انه في الصلاة والفرق بينه وبين النسيان ان الصورة الحاصلة

عند

عند المقل اي المتعقل وكلامه يفيد الترادف بين
 الذهيل والسهمو **تتم** ما سبق من اضافة الظن
 الي قاعله في تفسير العمل الكثير من قبيل اضافة المصدر
 الي معموله لا الي الفاعل ولا يلزم كون الظن قايما بنفس
 الفاعل وليس كذلك اذ هو قايما بمن يراه **او خطابات**
 قصد القراءة لغيري على لسانه كلام الناس نهرا وكذا
 لو كان جاهلا مشهورا والفرق بين السهمو والخطا ان
 السهمو ما يتنبه له صاحبه والخطا ما لا يتنبه بالتنبه
 ويتنبه بعد الغاب حموي عن الاكمل وعم اطلاقه
 ما لو كان ناسيا وبالفساد قال كثير من المشايخ وهو
 المختار وما في البحر من شمله لما لوقرا الا بحيل او
 الزبور كما في المجتبى محمول على المبدل منهما ان لم
 يكن ذكرا او قنبرها وقود كروا ان غير المبدل يحرم
 على الجنب قرأته **نهر والدعاء** من عطف الخاص على العام
 اعتما ما يشانه وتنصيصا على لورد على المخالف فهو
بما يشبه كلاما جعله في البحر في الدعاء فلفظ
 كما يظهر من الزيلعي وعليه جري العيني لا اشتغال الدعاء
 على ما يشبه كلاما كما لم يمل وحيث اراد بالكلام ما
 يشتمل المهرمل فلا فرق في التعبير بينه وبين تعبير
 كصه بالكلمة اذ هي بمعنى ما تشتمل ما اذا لم تكن مفيدة
والسلام بنية التحية ولو ساهيا وشار بقوله بنية
 التحية الي الاحتراز عن سلام التحليل فانه لا يفسدها
 اذ كان ساهيا كما لو سلم على راس الركعتين في الرابعة

ساهيا فانها لا تقصد وهذا هو حمل ما ذكره في الهداية
 حيث جعل السلام عامداً مقصداً لاساهيا وحينئذ
 فلا ينافي ما في الخلاصة من انها تقصد بالسلام مطلقا
 ناسيا لاساهيا او عامدا لان حمل علي سلام التحية
 بان كان الشخص حاضرا وبهذا التقدير يظهر ان ما في الهداية
 غير مخالف لما في الخلاصة كما توهم العلامة ملاسكين
 وكون سلام التحية لاساهيا لا يقصد بها مقيد بما اذا
 سلم من قعود فلو سلم من قيام في غير صلاة الجبارة
 فسدت لانه سلم في غير محله فلا يعد نسيانا عذرا
 لان له حالة مذكرة وقيل ينبغي ان يقتصر واعلم انه
 يستثنى من عدم فساده بالسلام وفي الرباعية علي
 الركعتين ساهيا ما في النهر عن نراد الفقير بسلم علي
 راس الركعتين من الرباعية علي ظن استخفافه
 تقصد وكذا لو كان علي ظن انها السجدة بخلاف ما اذا سلم
 علي راس الركعتين من الرباعية علي ظن انها الرابعة
 حيث لا تقصد حموي وينبغي العناد اذا سلم علي راس
 الركعتين بان ظن انها الجمعة **ورد السلام بلسانه**
بالمصافحة لانها كلام معني زليجي واورده عليه ما في النهر
 بان الرد باليد كلام معني ايضا فالاولي ان يجعل العناد
 في المصافحة بانها عمل كثير بخلاف الرد باليد والعمل الكثير
 لا القليل والراجح في حد العمل الكثير ان يكون بجبهته
 لوراه راء يجزم بانه خارج الصلاة وتحتل الصدور عن
 القبلة لتترك هذه التوجده الا اذا كان لصورة سبق الحديث

او كان

او كان في صلاة المغرب **واكل شيء من خارج فيه ولو**
قل لانه عمل كثير في الخائفة من انه عمل اليد واليد
 واللسان واستشكل الحلبي بما لو اخذ سمسة
 في فمه او سقط في فمه قطرة مطر فابتلعها فانها
 تقصد ووجه الاستشكل عدم وجود كثير العمل
 فالاولي ان يجعل بان الاكل والشرب منافيات
 للصلاة **واكل ما بين اسنانه** ان كان كثير وهو قد
 يخصصه لافترق بين الناسي والعامد لان له حالة مذكرة
 بخلافه في الصوم **ومش به** لان مناف للصلاة كما سبق
والتخفيف بلا عذر بان ظهر به حروف وان كان بعد
 بان كان لاجتماع البزاق في حلقه لا تقصد كالمطاس
 فانه لا يقطع وان حصل به كلمة وفي مسبو مشي
 بالسلام ان كان التخفيف لتحسين الصوت فكذلك
 لانه لا صلاح القراءة فيصير من القراءة معني وكذا ذكره
 امام السرخسي وما الجمعتان حصل به حروف ولم
 يكن مدفوعا اليه بقطع عندها وان كان مدفوعا اليه
 لا يقطع كذا ذكره ملاسكين والسؤال غير مقصد
 بخلاف ما لم يظهر به حروف بلا ضرورة حموي عن
 الخزانة **والشافعي** في المجتبى نفخ في التراب فقال
 ذوق نفسه عندها خلافا لابي يوسف والصحيح
 ان الخلاف في الخفق وفي المشدود نفسه بالاتفاف
 وقال الزليجي نفخ في الصلاة فان كان مسمى بابتطال
 والافلا والمسموع ماله حرف مصباح وغير المسموع بخلا

واليه مال الملوك في وجوهه لا يشترط للمنفعة السمع
 ان يكون له حرف من حجاب واليه ذهب خواتم زاده
 وقال الساجي دليل قولهم قول النبي صلى الله عليه وسلم
 لرباح وهو ينفخ في صلاته اما علمت ان من نفخ في
 صلاته فقد شتم ولا نه من جنس الكلام وله معنى
 معبر به فانه يستعمل جوابا عما ينفخ منه ولكل ما يستند
 وقيل ان اسم لوسم الاغاني ولف لوسم البراجم وقيل
 ان لوسم الادب ولف لوسم الظفر قال تعالى ولا
 تنقل لها ان تجعله من القول وقال الشاعر
 يا فافوتنا من مودته ان غبت عنه سويعة زالت
 ان مالت الريح هكذا **مال** مع الريح اي بما مالت
والا نين وهو ان يقواه بالفتور در وقال المحرر
 الا نين ان يقول اه بالمد وكسر الهمزة وفي افتتاح هو
 ان يقول اه على وزن دع انتهى وفي العناية الانين
 صوت المتوجع وقوله في النهر وخصه العيني بالحاصل
 من قوله او يقتضي انه على كلام العناية لا يختص بلغة
 اه وفيه تامل اذ ما ذكر العيني هو محمول على ما ذكره
 في العناية فلا فرق بينهما **والتاوه** وهو ان يقول اه
 فيفتح الهمزة وتسكن الواو وكسر الهمزة يقال اه الرجل
 ويها وتاوه تاوها اذا قال اه قال في المغرب وهي
 كلمة توجع ورجل اه كثير التاوه وفي البحر عن
 الحلبي فيها ثلاثة عشر لغة وذكرها فيه **وارتفاع**
بجايه ان حصل به حرف كما في سلا مسكين ومقتضاه

اسم

عدم

عدم الغنى له لم يحصل به حرف وقوله في البحر
 فريد بالارتفاع لانه لو خرج ومعه الاموات لم يفسد
 يقتضي فسادها بالصوت ولو جردا عن الحروف لكانت
 ذكر في التمرات ما في البحر متعقب قال وفي الدعاء
 البكا يمد ويقصر فاذا مددت اذت الصوت الذي
 مع البكا واذا قصرت اردت الدعاء وحزنها **من وجع**
او مصيبة في نفسه او ماله فصار كانه يقول انا
 مصاب فعزوني درر وهو جين مفتوحة وزاي مشددة
 بعدها واو الجمع من عزينة فتعنية قلت احسن الله
 عزك اي رزقك الله الصبر احسن الخ ما ذكره عز من
 زاده ووقع في النسخة التي كتبت عليها الواو في فعزوني
 بدل فعزوني فلهذا قال التعريف بالواو بين المعنيين
 التقوية والوجع المرح والمصيبة ما يصيب الانسان
 من كل ما يؤذيه من موت او مرض او نحو ذلك وعلى هذا
 فيشكل العطف بالواو لان عطفه العام على الخاص مخفي
 بالواو وحيث كذا قيل وتعقب بان المحض بالواو
 وحيث عطف الخاص على العام ما عكسه كما هنا فنشرطه
 الواو خاصة بقي ان يقال اطلق المص في هذا ففسد بالارتفاع
 بجايه من وجع او مصيبة نعم ما اذا امكنه الامتناع عند
 اه لا وليس كذلك ففي الظهيرية تصح يا خا لا تنفس عند
 الكل اذ لم يمكنه الامتناع عنه كالمريض اذ لم يمكن منه
 تنفسه عن الانين والتاوه لانه حينئذ كالعطاس والجشأ
 اذا حصل بهما حرف بحرفان قلص ما ذكره في الظهيرية

من عدم فسادها عن الكل اذا لم يمكنه الامتناع
 يعكر عليه ما ذكره ملاسكين حيث قال وعن
 ابي يوسف ان كان يمكنه الامتناع يقطع صلته ولا
 لم قلت ما ذكره ملاسكين نقضه بان ظاهره يقتضي
 ان ابا حنيفة ومحمد يقولان بالفساد في هذه الحالة
 وليس كذلك بل عدم الفساد في هذه الحالة عند
 الكل كما يخط شيخنا **لا من ذكر جنة او نار** لانه يدل
 على زيادة العشوة وعوائق تصود في الصلاة فكانت
 بمعنى التسبيح زيلق وليا عجبت قلة الامام فجعل
 بيكي ويقول بان او نعم او اري لا تقصد در عن امر
 وروى عن سبعة الشياطين لحوقل ان من امور الدنيا
 فسدت لا من امور الآخرة **فسدت لا من امور الآخرة**
يعرجك الله لانه من كلام الناس ولهذا قال عليه السلام
 لقائل **وهو معاوية ابن الحكم** ان صلاتنا هذه لا يصالح
 فيها مشي من كلام الناس فجعل التثمين منه حجر
 والتثمين بالستين المنجاة اقص من كونها بالسبعين
 المهمة كما في حاشية الدور للمولف وقال تاج الشريعة
 تثمين العاطس الدعاء بخير ولو قال العاطس
 او السامع الحمد لله لا تقصد علي ما قالوا كما في الهداية
 قال الاكمل علي ما قالوا يشير الى بثوت الخلق قال
 في البحر وهذا الخلاف عند ائمة الجواب اما اذا لم يرد
 بل قال رجا المقرب لا تقصد بالتفاني وان عني السامع
 بقولنا الحمد لله التعليم فسدت ولو لعن الشياطين

في صلاة

في صلاة عند قراءة ذكره لا تقصد وفي الحديث
 والظهيرية قرا الامام اية الترغيب والترهيب
 فقال المقتد بصدق الله وبلغت رسوله است
 ولا تقصد صلاة انتهى قال في البحر وهو مشكل
 لانه جواب لامامه واقول هذا يخرج علي ما قيل
 من انه اذا قال العاطس او السامع الحمد لله لا تقصد
 وان عني الجواب فلا معنى لا يستشكله مع انه مصرح
 بثبوت الخلاف في الفساد وعند ائمة الجواب ومن
 هنا ظهر سرف قول الثم وبفسادها تثمين عاطس
 يعرجك الله عندها خلافا لابي يوسف **وجواب مستنهم**
عند بلاله الا الله بان قيل له امع الله الهة اخرى
 فقال لا اله الا الله يريد جوابه واما اذا اراد به اعلام
 انه في الصلاة لا تقصد بلاحلاف وعند ابي يوسف
 لا تقصد سوا اراد به الجواب او لا لانه شئنا وعلى هذا
 الخلاف التسبيح والتحميد بان اجاب به من اخبره
 بما يحبه او يسيره ملاسكين واللف والنشر في
 كلامه مرتب **وخبر سوبا لا يسترجع** اي اذا اخبر
 المصلي بما يسيره فاسترجع بان قال انا لله وانا اليه
 راجعون فسدت لكونه جوابا وقياس ما سبق عن ابي
 يوسف عدم الفساد **وسار بالحمد لله** اي تقصد اذا
 اجاب المصلي من اخبره بما يسيره بقوله الحمد لله
 لا عند ابي يوسف وعجب **يسبحان الله اولاله الا الله**
 ووجه الفساد عندها انه في معنى الجواب خلافا

لا يبيِّن لكونه ثنا بصيغته فلا يتغير بمنزلة
وكل من قصد به الجواب كيا يجي خذ الكتاب كنت
 طلب كتابا وخبره كقولنا تناعدنا لمستفهم عن
 الانتيات بشي وقول المشايخ لم يرد به الجواب بل اراد
 الاعلام انه في الصلاة لا تقصد بالاتفاق يشير الي
 انها لا تقصد عند ابي يوسف وان قصد الجواب
وروية منتهج ما او مقتدر به ولم يرد امامه فيفسد
 لعلمه ان امامه قادر على ما ياخبره صلاة الامام
 تامة لعدم قدرته وتقييد الشك بما اذا راي الما قبل
 فقوده قدر التشهد قال كما يستفيد به المسائل
 التي بعد هذه ايضا ليكون الفساد فيها متفقا عليه
 بخلاف ما اذا كان بعد ما تعد قدر التشهد حيث لا تقصد
 عندهما خلا قال الامام بناء على ان الخروج من الصلاة بفعل
 المصلي من عند ابي حنيفة فاعتزل من هذه العوارض
 بعد التشهد قبل التسليم كما عتزل عنها في ثنا الصلاة
 ولو اعتزلت في اثناها ففسدها فكذلك هنا وعندها
 ليس بفرض فاعتزل عنها في هذه الحالة كما عتزل عنها
 بعد التسليم ولو اعتزلت بعد لا تقصد فكذلك هنا
 مسكين واعلم انه في الورد نقل عن الحكماء توجيع قولها
 بالصحة وفي حاشية الدرر للمول عزيا للبرهان انه
 الاظهر لكن للموافاق رسالة جقق فيها افتراض خروج
 المصلي من الصلاة بصحة على قول الامام وبين وجوب
 رد ما يخالفه وتام مدة ما سمع الخلق وكذا نزع

ولو

ولو جعل كثير لو حذوه قبل التعميد قدر التشهد ولو كان
 بعد ما تعد قدر التشهد فعلى ما سبق من الخلاف
 في فسادها ايضا عند الامام خلافا لهما وهذا اذا كانت
 واجدا لهما كما في الزيلعي وان لم يكن واجدا له لا تبطل
 لان الرجلين لا خط لهما من التيمم وقيل تبطل لان الحدث
 السابق يسري الي القدم فيتيمم لهما اذا بقي لمعة من
 عصيه ولم يجد ما وبهذا القيل جزم في التيمم وهذا
 باطلا قد ابي ما ذكرنا تبطل بتمام مدة المسمع بعد
 ما تعد قدر التشهد مثناه لما لو كانت التمام بعد ما سبقه
 الحدث وهذا الصحيح كما في الزيلعي لان افضا المدة ليس
 بحدث وانما يظهر الحدث السابق على المشرع فكانه
 مشروع من غير طهارة **وفعل الاممي** اي قيل مناه تذكر
 وقيل تعلم بلا عمل كثير بان قراية من عنده فخطها كذا
 ذكره مسكين واثار بقوله بان قراية الي ان ذكر المسألة
 في عبارة متن الكفر حيث قال او تعلم امي سورة فليس
 فيد الاحتراز يا بل وقع اتفاقا وهذا على قولها ما
 عند الامام قال لاية تلمي وقد بقوله بلا عمل كثير لا نها
 بالتعلم المستعمل على العمل الكثير لا تبطل بالاتفاق حيث
 كان ذلك بعد ما تعد قدر التشهد وما عابى وقات ما سبق
 من المصم من تقييده في الشرح هذه المسألة بما اذا وجد
 العار من فيها قبل فقوده قدر التشهد فلا يشبهة في لزوم
 استتبابها مطلقا سواء كان التعلم بعمل كثيرا ولا **وجود**
الماضي سائر المودته ظاهرا او نجسا وعنده ما يظهر

اولاً الا ان رجوع طاهر فهو كالتطاهر اقل او
 كله بخس لا يتبطل لان المأمور به المستزاد طاهر فكان
 وجوبه كعدمه **وقدره المومي على الركوع والسيجود**
 فان كان قبل فقوده قدر التشهد لزمه استقبالها اتفاقاً
 وان كان بعد ما تعد قدر التشهد فكذلك ايستقبلها عند الامام
 خلا قالها **وتذكر فابينة لذي ترثيب** عليه او على امام
 ولو نزل فيفسد ما فساد ما وقفوا عند الامام ثم رفات
 ساجد من تذكر للفا بية وقضاها قبل وقت حزن
 الخامسة تبطل وصن ما صلاها قبلها وصار خلا وان لم
 يقضها حتى خرج وقت الخامسة صححت وادفع فساد
واستخلاف من لا يصلح اماماً كامياً ومعوذ و قيل تمت
 صلاة باتفاق لوجوب الصنع منه وهو الوجه كذا ذكره
 ملا مسكين بناء على ان الاستخلاف وجوب منه بعد القعود
 وقدر التشهد **وطولع الشمس في الفجر** وكذا دخول وقت
 من الثلاثة على مصلى القضاء وهو اول من التعيين بالاقفا
 المذكورة لا يراها من ليس له اداء **وزوالها في العيد** اجبت
 من وال الشمس في صلاة العيد **ودخول وقت العصر في**
الجمعة لغوات مشروط بحدتها وهو الوقت بخلاف ما اذا دخل
 وقت العصر في الظهر فانه لا يبطل حموي قيل كيف يتحقق
 الخلاف في بطلان الجمعة عنده خلا قالها بدخول وقت
 العصر بعد القعود قدر التشهد مع ما عا في من الخلاف
 في دخول وقت العصر واجيب **بانه** يمكن ان يقعد
 في الصلاة بعد ما تعد قدر التشهد الى ان يصير الظل مثلياً

واستبعده

واستبعده في المناية واختار في التوجيه انه على رواية
 الموافقة لهما وتقيد في النهي بان التحريم على الصحيح
 اولى منه على المرجح فالاستبعاد منطوق فيه **واقول**
 ما ذكره ملا مسكين حيث قال او دخل وقت العصر في
 الجمعة على اختلاف القولين ينافي كل من هذين الجوابين
 والذي ظهر لي ان تحقق الخلاف في البطلان وعدمه منوط
 بدخول الوقت المتفق عليه وهو صيرورة الظل مثلياً
 بعد القعود قدر التشهد مطلقاً سواء فرغ من الاركان
 وقت صيرورة الظل مثلاً واحداً ام لا خلا قالها سبق من
 الثقلين في الجواب الاول **وسقوط الجبيرة عن برء** سقطت
 لا عن برء ثم تبطل باتفاق **وزوال عذر المعذور** كانت
 نوصيات مستحاضة مع السيلان وشرعت في الظهر وقعدت
 قدر التشهد فانقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس
 تعيد الظهر عند ذلك وانقطع في خلال الصلاة ثم ما ذكره ملا
 مسكين وقوله مع السيلان ليس بقيد اذ كذا الحكم لو
 نوصيات على الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلاة او
 بعده فالتقيد به للاحتراز عما لو نوصيات وصلت على
 الانقطاع حيث لا يلزمها الاعادة مطلقاً بقين زوال عذر
 عورها ام لا وقوله تعيد الظهر عنده اي لا عذرهما بخلاف
 ما اذا انقطع قبل القعود قدر التشهد حيث يلزمها
 الاعادة اتفاقاً **والحرث عمد** يعني اذا تعد الحدث
 او حكم قبل فقوده قدر التشهد اعادها اتفاقاً بخلاف ما اذا
 كان بعد ما تعد قدر التشهد حيث لا يعيدها الحرث فيه منها

بسنعه بعد تمام الاوقات قال في الكفر وشرحه وان تعذر
 في الحديث جدا فتشبهه قبل السلام او تكلم تمت الصلاة
 التحية والتفكير يستمر الحديث للاحتراز عما لو طبعه الحديث
 فانه يتوضا فورا ويبقى مطلقا سواء حصل قبل تمام
 الاوقات او بعد ما تمت بان لم يبق عليه الا السلام فلو
 لم يتوضا فورا واتى بمخالف بعده فاته السلام ووجب
 عليه اعادتها لا قامة الواجب وان كان اما ما استخلق
 من يسلم بهم كما سبق معزيا للبعد والحاصل انه يشترط
 لجواز البناء ان يسبق الحديث ان يتوضا على فورا سبق الحديث
 فلو مكث قدر ركن فسدت الا اذا حدث بالنوم او كان
 لعذر زحمة وفي المتن ان لم يتوضا بمقامه الصلاة لا تفسد
 لانه لم يوجز من الصلاة مع الحديث قلنا هو في حرمتها
 فما وجد صالحا لكونه جزءا منها انصرف اليه غير مقيّد بالقصد
 ولهذا لو قرأها با اياها فسدت على الاصح واما الذكر
 فلا يمنع البناء في الصحيح نهر وكذا يستثنى ما في البحر عن
 الطهيرية اخذته وعاف فلم يقطع يركب ان ينقطع
 ثم يتوضا ويبيتي او يصنع غير اي كذا يستقبلها اذا حصل
 القاطع يصنع غيره كوقوفه سفر جله ادمته **والاعمال**
والجنون والجنابة ينظر في اخلاص اي عما يبطل الصلاة
 هذه العوارض فان قلت في اضافة بطلانها للاخلاص
 نظر لسبب بطلانها بالنوم قلت حمل على ما اذا نام في
 صلاته على وجه لا يبطلها فاحتلتم **ومحاذاة المشتبهات**
في صلاة مطلقة مشتركة تحريمية في مكانة محرم

بلا

بلا حاييل ولم ينشر اليها المتأخر عنه ونوي اما منتها
 اطلق المحاذاة نعمه ما لو كانت محرمه او من وجته والتقييد
 بالمشتبهاء ولو ما ضيا كيجوز يخرج محاذاة الامر فلا
 تفسد به لانه في المرأة غير معلول بالشهوة بل بترك
 فرض المقام در عن بن المهام وكذا الصبيبة الغير المشتبه
 ولا اعتبار بالسن على الاصح بل ان تضاعف للجاء بان
 تكون عبلة فحمة وحده المحاذاة ان يجازي عضوا منها
 عضوا من الرجل نهر عن الخائنة وفيه عن المجتبي المحاذاة
 المفسدة ان تقوم بحجب الرجل من غير حاييل او قد اتم
 انتمى قال فما في الزيلعي من اعتبار خصوص المحاذاة
 بالساق والكعب لادليل عليه وبهذا التفسير تعلم
 ان ما ذكره المص حيث قال في السراج ومحاذاة المشتبهاء
 محاذاتها وكعبها في الاصح تنبع فيه الزيلعي وقد علم من فيه
 واطلاق قوله في صلاة يشمل ما لو نوت النظر خلن
 من يصلي العصر فانه يصح تنبلا على المذهب درو الجار
 والمجور في محل نصب على الحال اي حال كونها في صلاة
 فخرج محاذاة المجنونة فانها غير مفسدة لعدم انعقاد
 صلاتها واخراجها بالمشتبهاء كما في الدور من مسبق
 القلم حموي واحترز بقوله مطلقة بان كانت ذات
 وسجود ولو بالاسماء للاحتراز عن المحاذاة في صلاة الجنابة
 فانها غير مفسدة لانها ليست بصلاة حقيقة وانما
 هي دعاء للميت وانما لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة
 فيها لشبهها بالصلاة المطلقة في اشتراكها على التحريم

والتحليل كما في العنانية واحترز بقوله مشتركة عن
محاذاة المصلي لمصل ليس هو في صلاتها حيث
نكره ولا تقصد كما في الدور وقوله تحريمه مستدرك
للاستغناء عنه بقيد الاشتراك ومن ثم لم يزد في
المشتق علي قيد الاشتراك شيئا حيث قال وان حاذ
في صلاة مشتركة لم يفسد صلاته دون صلاتها
التي هي وقوله دون صلاتها جمل علي ما اذا كان الذي
حاذته مقتريا اذ لم كان اما ما اتفقد صلاتها ايضا
وقوله في مكان متحد قلوا يختلف المكانان بان كان
المسافر علي مكان عال في حيث لا يجازي شي منه شيئا
منها لا تقصد وعلي ما ذكر المصنف شيئا للريالي حيث
اعتبر المحاذاة بالساق والكعب يكفي في اختلاف
المكان ان يكون التفاوت بقدر نحو ذراع كس
رده في النهر بانه مخالف للكلام قاصرات وكلاهما
ملا مسكين مساويا واما ذكره قاصرات حيث
فسد اختلاف المكان بما اذا كان احدهما علي الارض
والاخر علي الدكان قال والدكان مثل قامة الرجل الم
فتقوله والدكان مثل قامة الرجل صريح في رده ما ذكره
المصنف شيئا للريالي من تفسير المحاذاة بالساق والكعب
واشار بقوله بلا حائل اي ان مما سة يدها ليدنو
ليست بشرط بل ان تكون بجانبه بلا حائل ولا فرجة
كما في البحر بنا علي ما ذكره الريالي من ان الفرجة
تقوم مقام الحائل وقيد بقوله وله ينثر اليها التاخر

لانه اذا اشار اليها فلم تنسأ حزنسدت صلاتها لا صلاته
وقوله ونوي امامتها مستغنى عنه لانه علم من قوله
مستدركه اذ لا اشتراك الا بينية الامام امامتها لانه اذا لم
ينو امامتها لا يصح اقتداؤها بها بحمد مقتضاها ان يكون
فساد صلاته بالمحاذاة مشروطا بما اذا نوي امامتها
علي الخصوص حتي لو نوي امامة النساء ولم ينو الي
حاذته لا تقصد صلاته هو بل صلاتها هي التي
تفسد وهو مخالف لما في الدور مما مقتضي لا فرق
في فساد صلاته بالمحاذاة بين ما لو نوي امامتها
علي الخصوص ام لا بان نوي امامة النساء مقتضى
ظهر ما في الدور يقتضي علي القول باشتراط حضور
وقت النية وما في غير الدور كالبحر والدور المختار
يقتضي علي القول باشتراط حضورها كذا فيهما
علقناه علي ملا مسكين وبا في الكلام فيه وشمرة
الخلاف في اشتراط حضورها وقت النية تظهر
فيما اذا نوي امامة النساء قبل حضورها ثم حضر
بذلك وقتدت به محاذية فعلي ما ذكره في الدور
تفسد صلاته لعدم اشتراط حضورها وقت
النية وعلي القول بان حضورها شرط لا تقصد
صلاته ~~تتم~~ من شروط المحاذاة ان تكون
في ركن كامل عند سجود واعتبار ابو يوسف قدر اركان
ومن الشروط ان تكون جهتها متحدة فلو اختلفت
كما في جوف الكعبة والتحرر في ليلة مظلمة

ثم تفسد من لكت في التحدي هل يكون عدم العلم باخذ الجهة او لا بد من العلم باختلافها بان علم باختلاف الجهة اذ لو كانت قبل الفراغ اذ لو كانت قبل الفراغ تفسد صلاة المختار لجهة ما مد ولو بدون محاذاة لم اراه **وظهر دعوى من سبقه الحديث** وقوله ولو اضطر اليه واصلا بما فتاه **لكشف المرأة ذراعيها للموضوء** على الصحيح كذا ذكره المشرك في البحر عن الظهيرية اذ لم يجد الرجل او امرأة يد من الكشف لم تفسد وبه حزم في الدور ولو لم يحك خلافا وسوي بين الرجل والمرأة في الكشف كشف المرأة في الاستنجاء لا يوجب فسادا حيث كان على اضطرار وقتا **نه داهيا او عابدا** **للموضوء** اي مما يفسد لها قراءة الخ ولو قدم قوله للموضوء على قوله عابدا كان اولي واعلم انه اذا كان منفردا فالعود افضل لتتم الصلاة في مكان واحد وكيل الافضل ان لا يمود لما فيه من تقليل المشقة على انه كما في النهر روي عن ابى سماعة انه العود مفسد وان كان الاصح خلافا وكذا ان كانت مقتديا وكان بعد فريضة الامام فان لم يقع وكان بينهما ما يمنع الاقتداء تحتم عليه العود والامام كالمقتدي في تحتم العود ان كان ثم ما يمنع الاقتداء التحول الامامة **وملكه قدر**

ادرك

ادركت بعد ما سبق **الحديث مستيقظا** اطلقه نعم ما اذا لم ينو بمقامه الصلاة خلا فالما في المنتقى واحترز بقوله مستيقظا عما اذا كان مكنته لعذر لا ينوي من الاعذار اذا كان مكنته لعذر ذممة او عدم القطاع رعا فيه كما سبق واذا سبقته الحداث وهو لا يوجب برفع راسه بنية التطهير لا بنية اتمام الركن حذرا عن الافساد به ويضع يده على انقه يوم الناس انة رفق لتستراواذ انوشا اعادة الركوع والسجود الذي وجد سبق الحديث فيه حتى لو لم يعبده تفسد اما عند ثلاث اتمام الركن بالانتقال ولم يوجد اما عند ابي يوسف ثلاث الغرمة والجلسة فترى عنده **ومجاوزه ما قريبا لغيره** ولا عذر له فلو كان لضيق المكان او لعدم الوصول اليه او لنسيانه او لاحتياجه الى الاستنقا من البيوتات الاستنقا تمنع البناء على المختار كما في الدور وظاهر ما في حاشية الدور للمولف انها تفسد بمجاوزه الما مطلقا ولو بقدر سبقا وصفين حيث كان لغير عذر وفيه كلام يعلم مما علقناه على ملا مسكين والتدوير ليس بجديد بل التيمم مثله كما لو كان بموضع لا يجد فيه ما حموي فيتميمه ويبيني وفي جواز الاستحلاف في صلاة الجنازة خلافا في النهر عن السراج الا جوازها **وخروجه من المسجد بظن الحداث** وان لم يحزم بيبي **ومجاوزه الصفوف في غير**

اي غير المسجد **بطله** اي ظن الحدث كما لو كان
 بجلب في الصحراء فظن انوا موشه فذهب عنه
 كما انه تعلم انه لم يحدث فان كان يبالي بجماعة
 في مكان له الصغوف لدحكم المسجد حتى لو انتهى
 الي اخر الصغوف ولم يجاوز الصغوف يبني وان
 جاوزها لا وان تقدم قدامه فاحد المسنة وان
 جاوزها بطلت صلاته وان لم يكن بين يديه ستر
 فمقدور الصغوف خلفه حتى لو تقدم فتر ما لم يخر
 لجاوز الصغوف ففسد صلاته وان كان اقل منه لا وان
 كان متقدرا يعتبر موضع سجده من كل جانب كذا
 في ملا مسكين وله بقية ذكرناها في الحاشية **والنقل**
 اي تقصد ان انصرف عن مقامه **ظاننا** انه غير متوضي
 وان موت مسجده ان قصت او ان عليه قايمة
 او ان عليه بخاصة **وان لم يخرج من المسجد** لانه
 انصرف بقصد الترك بخلافه فظن سبق الحدث
 حيث اثنى ط خروجه لانه لم يكن بقصد الترك
 بل يقصد اصلاح نظير الفرق **وفتحه** اي تقصد
 بفتح **علي غير امامه** مطلقا سواء كان الغير
 في الصلاة او غيرها بهذا اذا اراد تعليمه وان اراد ان
 دونه التعليم لا تقصد وان فتح على امامه لا تقصد
 ما لم يقصد مقدا وما يجوز به الصلاة ولم يتحول
 الي اية اخرى ما اذا قد رما بجزي او تحول
 ففتح عليه تقصد صلاة الفاتح والصحيح انها

لا تقصد

لا تقصد بكل حال ولا ينبغي للمقتدي ان يفتح من
 ساعته فربما يتذكر ولا يلزمه ان يلجئهم الي
 الفتح بل يرجع ان قد رما بجزي به الصلاة ولا
 ينتقل الي اية اخرى كذا في شرح ملا مسكين **والتكبير**
بنية الانتقال لصلاة اخرى غير صلاة كما اذا
 سلم رامة من الظاهر ثم افتتح العصر او انقطع بتكبير
 فتدبر في الظهر وتغير المسبلة ان لا يكون صاحب
 ترتيب فالمنتقل الي العصر منتقل عند ابي حنيفة
 وابي يوسف واستدار المص اليه بقوله والتكبير الي ان
 نهي الانتقال الي صلاة اخرى ولم يتلفظ بالتأخير
 لم يكن ذلك نقضا للصلاة التي هو فيها وقول المص
 اذا حصلت هذه المذكورات قبل الجلوس **الاخير**
مقدار التشهد يتعلق بجميع ما سبق من المسائل
 فيكون بطلانها حينئذ متوقفا عليه بخلاف ما اذا حصل
 هذه العوارض بعد القعود قدر التشهد حيث
 لا يتصل بنا على ان الخروج منها واجب على الصحيح
 وقيل تقصد بنا على ما قيل من انه فرض عند الامام ولا فرض
 على الامام بل هو تخير بين ابي سعيد البديعي اخذ
 من الاثني عشرية حيث قال الامام فيها بنفسه
 الصلاة لان الفساد لا يكون الا بترك فرض ولم يبق
 الا الخرج بفسده فاستنبط منه انه فرض فكان
 اعتراض هذه العوارض قبل السلام كاعتراضها في انشاء
 الصلاة عند الامام اما عندهما فليس هو بفرض ولو كان

فرضنا لاختصاص بما هو قربة فعدم اختصاصه
 هو قربة بان خرج منها بالكلام او بالحدث العهد
 دل على انه واجب لا فرض فكان اعتبارها قبل
 السلام كما عتزل عنها بعده قال الشافعي لا يمكن
 ولو اعتزلت بعده لا تقصد الصلاة كذا هنا
 انتهى وقال المصنف في شرحه ويعلق الكرخي البرقي
 في نحو بجد لعدم تعيين ما هو قربة وهو السلام
 وانما الوجه فيه وجود المغير وفيه بحث انتهى
 وفي قوله وفيه بحث تايد لما ذكره ابو يوسف البرقي
 من ان المخرج يصنع فرض عند الامام **وفيه**
ايضا من الهمزة في التكبير قال العلامة ملاسكي
 بعد قول المتن وكبر بلام مد اي بلا اشتباع حركة الهمزة
 المفردة والمد الفاحش سواء كان في الله او في غيره
 لانه مبطلا انتهى وذكر في النهران لو مد هذه الاسم
 او الحرف فسدت ولو في التسمية لا يصير شارعا وحق
 عليه الكفران فاصدا قال في المخرج هذا من حيث
 الظاهر اذ الهمزة لا تنكح ما بعدها من حيث انه يجوز
 ان تكون للتقرير فلا يلزم الكفر ونقمة في المناجاة
 ثم قال ولو مد با كبر قبل تقصد لانه جمع كبر وهو
 طبل ذو وجه واحد واسم من اسم اولاد الرجيم
 وفي القنية لا تقصد لانه اشتباع وهو لغة قومه
 واستبعد بان لا يجوز الا في الشمر وقيل هو جمع
 كبير وفي الحديث لا تقصد وقيل تقصد قال الحلي

فظاهره

فظاهره فخرج عدم الفساد وعليه يخرج صحة
 المشروع به قال ومما بالخطا كنهها امامد لأم الاسم
 فحسن ما لم يخرج عن حده وحده ان لا يبالغ بحيث
 يحدث من ذلك الاشتباع الف بين اللام والهمزة
 فان فعل كره ولا تقصد في المختار وما في شرح المنية
 قال شيخنا فما سبق عن ملاسكي من كون الممد
 الفاحش في لام الله مبطلا لخلو المختار ونفسها
قراءة ما لا يحفظه من مصحف وهذا وان اطلق المص
 متنا ونشر جابا المنسبة لمذهب الامام اما عندنا فلا
 تقصد بل يكره كما في ملاسكي فكان على المص مواخزة
 حيث اغفل ذلك واذا بالمصنف ما كتب فيه شي من
 القرآن فهو نعم ما هو قربة من الحجاب وهو باطلا في شام
 لما لو لم يحمله فملة الفساد انه اشتبه الثلقن من غير
 اما على ان الملة حملة وتقليب اوراقه بين يدي ان
 لا تقصد بالقراءة منه ان لم يكن ممحولا وشار بقوله
 ما لا يحفظه الي ما ذكره الرازي حيث قال ما قاله الامام
 محمول على غير الحافظة فلا تقصد صلابة في قوله جميعا
 وحزم به في الفتح والنهاية والتبيين قال في البحر وهذا
 وجيه وتقويه في الهربا به اسما يسم علي ان اسلمه
 التلقن ويقصد **ادراكك او مكانه** اي معنى من
 يسمع ادراكك **مع كشق المورة او مع نجاسة ما تعد**
 لوجود الماء في فان رفع النجاسة قبل مكثها لم يكن لها

انما ما في اوستة غير رتبة حجب كسفرها لم يضره وينسدها
مما بقية المقتدي بركنك لم يشاركه فيه امامه كما لا يرفع
ورفع راسه قبل الامام ولم يعبده وسلم وان لم يسلم مع الامام
وسا بقية الركوع والسجود في كل الركعات قضى ركعة بلا
قراءة لانه مذكور اول صلاة الامام لاحق وهو يقتضي قبل
فراغ الامام وقفاستوا الركعة الاولى بركعة متابعه الامام
في الركوع والسجود فيكون ركوعه وسجوده في الثانية
فقا عن الاولي في الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن
الثالثة فيقتضي بعده ركعة بغير قراءة كذا ذكره الشافعي
واعلم ان المذكر من سجدة الركعات مع الامام والمسبوق
من سبقة الامام بها او ببعضها واللاحق من فاته كلها
او بعضها بعد لا افتداه شامل لللاحق المسبوق وهو من
سبق باول الصلاة ثم اقتداه او فاته ايضا بعضها بذكر كنوم
وغفلة وحكمه انه اذا زال عذره يصلي ما فاته بالسجود
ثم يقضي اول صلته الذي سبق به ولو لم يرتب هكذا
اجزأه خلافا لفرقهما في حاشية الدور للمولود واعلم ان
الغزاة لا يفتقد بعد النوم والغفلة اذا الطائفة الاولى
في صلاة الغزاة لا يفتقدون وكذا المقيم خلف المسافر للاحق ايضا
ولا يرد علي التعريف ما في الخلاصة سبق امامه في الركوع
والسجود قضى ركعة بلا قراءة لانه ملحق به شرعا باللاحق
باللاحق والمراد من قوله في الخلاصة سبق امامه في
الركوع المسمى لم يشاركه الامام في جزء منه اذ لو وجدت
المشاركة يصير مذكوره فلا يلزمه القضاء وقوله بلا قراءة

وجهه

وجهه انه لاحق وهو كما ندخل الامام تقدر يراويفه
متابعة الامام في سجود السهو للمسبوق وكان الاول
اذ يقول متابعه المسبوق للامام في سجود السهو وهو
اي الفساد مفيد بما اذا انا كذا الفرادة بان قام بعد سلام
الامام وقبله بعد فقوده قدر التشهد وقيد ركعتي سجدة
فتذكر الامام سجود سهو فتابعه لانه اقتدي في موضع
الانفراد وكان الاولي للمص المتصيح بالعيد المذكور في
عبارة المفت كما هو في بعض النسخ وينسدها عدم اعادة
المجلوس الاخير بعد اداسجدة صلبية تذكرها بعد
المجلوس لان عوده للصلبية يوجب رفع القنود فاذا
لم يعبده لنفسه وكذا التلاوة فرفع القنود ايضا على
ما اختاره الكمال وقيل لا ترفعها لانها واجبة فلا ترفع
الغرض واختاره شمس الائمة والاول اصح لانها اثر القراءة
فيعطى لها حكمها وينسدها عدم اعادة ركعتي اداها على
لان شرط صحتها اداوه مستقيما وينسدها قهقهة
امام المسبوق وان لم يتقدمه **وحدثة المديد المجلوس**
الاخير وقال لا تقصد صلاة المسبوق بقهقهة الامام
ما فقد قدر التشهد لعدم فساد صلاة الامام وقيد بقوله
بعد المجلوس الاخير لان الحدث الممد له حصل قبل القنود
بطلت صلاة الكل اتفاقا وقيد وفساد صلاة المسبوق
عند الامام بما اذا لم يتأكد الفرادة فلو قام قبل سلامه تاركا
للمواجب فقصى ركعة فسجد بها ثم فعل الامام ذلك لا
لا تقصد صلته لانه استخكم الفرادة حتى لا يسجد لو سجد

الامام له هو عليه ولا يفسد صلاة من فسدت صلاة الامام
 بعد سجوده بحر اي بعد سجود المسبوق لكن كيقين
 في تصور فساد صلاة الامام مع ان وضع المسيلة اثبت
 القهقري وجبت منه عند الاختتام اللهم الا ان يجعل
 على انه وجد منه الثاني بعد ان انتقص قعوده بان
 سجد للتلاوة وفسدوها السلام على راس الركعتين
 في غير الثنا بيعة طائفة انما مسافر وانما الجمعة وانما
 التلاوة في وجهي اي والحال انه في العتمة او كان قريب
 عهد بالاسلام فظن الغرض الرابعي والثلاثي هـ
 ركعتين ووجه الفساد فسد السلام قتل او انه وعم
 اطلاقه ما اذا لم يشمل السلام على عليكم بحر عت
 الخلاصة بخلاف ما اذا سلم على راس الركعتين من
 الرباعية على طن انما الرابعة حيث لا تفسد
 قصص **ل** فيما لا يفسد الصلاة لو نظر الى مكنت
 وقتهما او كل ما بين استانه وكان دون الحصة بلا عمل
 كبير او مرمار في موضع سجوده لا يفسد وان اتم المار
 وقيل على قول محمد تفسر بالنظر وبه اخذ الفقيه ابع
 الميت قياسا على ما اذا حلق لا يقرأ الكتاب فلان تنظر
 فيه وفهمه والفرق ان فساد الصلاة يتعلق بالعمل
 الكثير وقراءة كتاب فلان يراد بها فهم ما فيه كذا يخط
 شيخنا ومقتضاه ترجيح عدم فسادها به صرح العلامة
 ملا مسكين ووجه عدم الفساد فيما اذا اكل ما بين استانه
 وكان دون الحصة عدم امكان الاحتراز عنه فكأن

كالريق

كالريق وان كان قد راى حصره يفسد صومه وصلاته
 كذا في ملا مسكين عن الخلاصة وعزي للمخاضية ما يفسد
 وقال بعضهم ان كان ما دون ما في الغم لا يفسد صلاة ويفسد
 صومه فالفرق على هذا ان فساد الصوم بعرض ما يتقذر
 به وقد وجد الصلاة بالهمل الكثير ولم يوجب من لكن
 جزم الزيلعي بنوعا للبدائع وشرح الطحايري بما في الخلاصة
 ولو كان في فيه عين مسكبه فذبت ودخلت حلقه
 فسدت ولو وجد حلاوتها على مثل ابتلاعها قبل الاكل
 لا يفسد كذا بخط شيخنا وانما قال في موضع سجوده
 لانه انما ياتى امر في موضع سجوده في الاصح وقيل
 في موضع يقع بصره لوصلي يحنشوع وخضوع وهذا اذا
 كان يصلي في الصحرا فان كان في المسجد فطران كان بينهما
 حائل كاستان لا يكره وان لم يكن بينهما حائل والمسجد صغير
 كره في اي مكان كان والمسجد الكبير كالصحن كذا في ملا
 مسكين باختصار والمسجد الصغير ان يكون اقل من
 سنتين ذراعا وقيل من اربعين في المختار وفهستاني عن
 الجواهر **ولا يفسد صلاة من نظره في فتح المطاوعة**
في المختار وان ثبتت الرجعة وانما قيد بالمطلقة توطية
 لقوله وان ثبتت الرجعة للاحتراز عن الاجنبية
قصص في المكروهات يكره للمصلي تسبحة
 وسبعون شيا فتوح واجب وستة عشر **في المكروهات**
 المكروهات **في المكروهات** **في المكروهات** **في المكروهات**
 عبثه الما حصره كعبته فتوبه او بدنه صدره هذا لما بعده

لا بد

العبث في الصلاة

كما لا مر الكلي المنطبق على جزئيات كثيرة كذا ذكر المولى
في شرحه وقوله **العبث** أي كما يكره للمصلي عبثه
أي وذكر العلامة المحمدية عند قول الكثر ذكره عبثه أي ما
نقصه فذهب العبث على غيره لأنه على وغيره نوعي لأن قلب
المحصا وانفرقة والتخصيص من انفرع العبث والكل مقدم
على النوعي لأن الكلي مفرد والنوعي مركب لتقييده بشئ
آخر والمفرد مقدم على المركب وذكر الأئمة معصية لو ورد
الأثر في كل منها على الخصوص وإن كانت العبث انتهى
وجه الكراهية قوله عليه السلام إن الله كره لكم ثلاثا
العبث في الصلاة والرقت في الصيام والصحاح في الخفاف
وقال عليه السلام إن في الصلاة لشغلا ولراي عليه السلام
رجلا يعبث في الصلاة فقال لو خشه قلب هذا
لخشعت جوارحه زيلعي ما علم أن كلامه الصحيح يفيد
التزاد في بين العبث واللعب لكن في حاشية الدور
للمولى معزيا للجوهر فرق بينهما إن العبث ما لا لذة
فيه فاما الذي فيه اللذة فهو اللعب انتهى بالمصلي
لأن عبث غيره مكرهه تنزهها ومن ثم قال السروجي
في قول الهداية ولأن العبث خارج الصلاة محرم فاما
تمسك بالصلاة فيه تنظر إذا العبث خارجها خلاف الأولى
نهر ومنه يستفاد أن كراهية العبث في الصلاة يخرج عبثه
وقلب المحصا إلى المسجود مرة أي إذا كان المحصا لا يملك
من المسجود يسوي به مرة ولا يزيد عليها كذا في المبسوط
وفي المفتي أو مرتين كذا في ملاسكين وقوله إن كان

الحصى

الحصى لا يملكه الخ أي لا يملكه من السجود التام أدلوا
أو يدنو الامكان حقيقة تكون تشويته حينئذ
لازمة **وفرقة الاصابع** وتشبيكها قوله عليه السلام
لا تفرق أصابعك ولقول من عمر في تشبيك الأصابع
تلك صلاة المفصوب عليهم وراي النبي عليه السلام
راي رجلا يشك أصابعه في الصلاة ففرق عليه السلام
بين أصابعه زيلعي ولا يكره فرقة الأصابع خارج الصلاة
حيث كانت الحاجة ولو لأراحة المفاصل كما استفاد من
الدور وحاشية الدور للمولى **والتخصير** وهو وضع
اليدين على الخصرة ملاسكين وأعلم أن في الصلاة يكره
تخريص الظاهر النهي كما في حاشية الدور للمولى معزيا
للبحر وأما خارجها فيكره تشريحها فتور بر وستر حده
والمراد بالنهي قوله عليه السلام الاختصار في الصلاة
أراحة أهل النار ومعناه أن هذا فعل اليهود في صلاتهم
وهم أهل النار لأن لهم راحة فيها وما سبق من أن التخصير
وضع اليدين على الخصرة أحد قولين وقيل هو التوكأ على العصى
والالتفات بمنقعه حتى يخرج وجهه من أن يكون إلى جهة
القبلة أما لو نظر بوجهه عينية بمنقعه أو يسيرة من غير
أن يلوي عنقه لا يكره ملاسكين وإطلاق كلام المص
لشامل لما إذا التفت بمنقعه ولم يعد إلى الاستقبال
من سمته وهو الظاهر من كلامهم كالزليلي وغيره خلافا
لما في منية المصلي حيث قيده بما إذا عاد إلى الاستقبال
من سمته لاقتضايه الفساد أن لم يعد وعليه يحمل

ما في الخافية من جزمه بانه مفسد وان المذكور انما
 هو تحويل بعض الوجه بحر قال في التبرؤ فيه بحث
 انتهى ووجه ان ما في الخافية من قوله وان المذكور انما
 هو تحويل بعض الوجه مانع من صحة الحمل المذكور في الحال
 ان قاضي خات يتولى ان الالتفات بالعنق مفسد مطلقا
 وان عاد الى الاستقبال من نفسه او بشراي ذلك قوله
 وان المذكور انما هو تحويل بعض الوجه فحمل على ما في
 المسئلة على ظاهر نعم هو ضعيف ولهذا حكاه في التنوير
 بغير وضوح وبكره الالتفات بوجهه او بعضه وقيل
 تقصد بتحويله انتهى قال شارحه قائل هذا السبيل
 قاضي خات انتهى قلت وصاحب اخلاصة ايجز
 كما في حاشية الدرر للمولف قبل الالتفات يعنقه
 للاحتراز عما لو كان بصدوره فانها تقصد مطلقا حيث
 كان يقصده كما يعلم من كلام النهروان والراعي والا فان لم
 يثبت قورا ذلك لم تقصد كذا خط شيخنا **والاقتضا في**
التشهاد وبين السجدة بين حموي وتفسير ملا مسكين
 لا قضا بقوله اي الجالس مثل جلوس الكلب صادق
 بطل من تفسير الطحاوي والكروخي لانها اختلفا في تفسير
 الاقضا ففسره الكروخي بالتبليغ فذممه ويقعد
 على عقبه واصحابه يدبه على الارض وفسره الطحاوي
 بان يقعد على التنبه وينصب خذبه ويقيم ركبته
 في صدره وينزع يديه على الارض وهو لا يصح لانه يشبه
 باقضا الكلب زيلعي اي كونه هذا هو الجواب باخذ بيته

لا ان ما قاله الكروخي غير مكرره فتح قال في الجوزي
 ان تكون الكراهة تحرصية على ما قاله الطحاوي وتزعم
 على ما ذكره الكروخي بنا على ما هو الراجح من ان هذا الفعل
 ليس باقاعا وانما الكراهة بترك الجلوس المستوفى
 كما علق به في البداية ووفى الاقضا بقوله الكروخي بقاكت
 الاحكام **نهر واقتضا في ذي عبيد** اي بسط ذراعيه على
 الارض حال السجود هذا في سق الرجل اما المرأة فينبغي
 ان تقرب ذراعيها ملا مسكين **وتفسير كيه** لا
 من ان المختلوع **وسلات في السراويل مع قدرته على**
لبس الخفيض لما فيه من التهاوت والتكاسل وقلة
 الادب والمستحب للرجل ان يجلس في ثلاثة اوتاب
 ازار وقيص وعمامة وللمراة في قيص وخمار ومقنعة
 كذا ذكره الشارح **ورد السلام** بالاشارة بيده او براسه
 ولا بأس باحابة المصلي براسه كالوطب منه متقى
 او رايد رها وقيل جيد فارما بنف اولاد او قيل اسم
 سليمان فاشارة بيده اسم صلوات كعتين در عن اهل بي
 قيد بقوله بالاشارة للاحتراز عما ورد السلام بلسانه
 فانها تقصد وكذا التقصد بالمصاحفة بنية السلام
 كما في الزيلعي معلا بانها كلام معني واورده عليه في
 انتهى ان الرد باليد كلام معني ايضا قال اولي ان جلال
 الفساد في المصاحفة بانها عمل كثير بخلاف الرد باليد
 لا مستظهر في الجرد عدم الفساد حتى في المصاحفة
والنزج بلا عذر لان فيه ترك سنة القعود للتشهد

هذه اية وغيرها وما قبل في وجه الكراهة من ان الترميع
 جلوس الجارية ضعيف لانه عليه السلام كان يتربع في
 جلوسه في بعض احواله وعامة جلوسه في مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قريبا كذا في خامشية
 الدور للملوك والكراهة تنزهية ولا يكره الترميع خارج
 الصلاة **در وعنف مشعره** وهذه ان يجمعه على هاهنا
 ويشده بخيط ويجزقه ويقل ان يلف ذوا يبيه حول راسه
 كما تفعله النساء ملامسكين وفيه استعار بان ضعف المشرع
 مع ان سأل لا يمتنع وبه صرح بن العز ويكره **الاعتجار**
وتعشيد الرأس بالشد بل او تكوي برعما منه على راسه
وتترك وسطها مكشوقا وقيل ان يتنقب بعامة
 فيغطي انفه اما للحر والبرد او لتكبر وهو التلثم وهو
 تغطية الانف والعم في الصلاة لانه يشبه فعل الجوس
 حال عبادتهم النيران ريلوي وفيه تحالف لما في الجمع من
 الفراء من ان اللثام ما كان على الغم من النقاب واللثام
 ما كان على الارضية انتهى فالاول بالثا والثاني **يا وكن**
توبه وهو رخصة من بين يومه او من خلفه عند السجود
 كذا في ملامسكين وعلة الكراهة انه نوع تخبر عما قبل
 الزيلعي **وسدله** وهو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفه
 ويرسل اطرافه من جوانبه كذا في ملامسكين وظاهر
 ما في فتح القدر ان الشد الذي يضاد وضعه على الكتف
 اذا رسل طرفا على صدره وطرفا على ظهره لا يخرج عن
 الكراهة فان عين الوضع يحرم في النهر لو خالف بين

طريقه

طريقه يخرج عنها ولا يصح ان السدك خارج الصلاة
 لا يكره كما في القنية اي تخرب ما فلان في انه يكره
 تنزيرها حيث كان بلا عذر كما ذكره الحلبي وهذا ينبغي
 ان كراهة السدك في الصلاة تخبر به وفيه عن الخل
 يكون تغطية القدمين في السجود وما في الزيلعي من ان
 السدك ان يجعل القبا على كتفه ولم يوافق به خلافت
 المختار كما في النهر خلاصة **وجعل الثوب تحت البطة اليمين**
وطرح جانبيه على عاتقه الايسر وعكسه لان ستر
 المسكين مستحب في الصلاة فيكره تركه تنزيرها بغير
 ضرورة وكذا انكره الصا لانه عليه السلام نهى عنها وهو
 ان يشتمل بثوبه فيخلل به حسده كله من راسه الي قدميه
 ولا يرفع جانبيا يخرج منه يده كالصخرة الصا وقيل ان يشتمل
 بثوب طحليس عليه اثاره قال هشام سالت حمدا عن
 اضطباع فارابي الصا فقلت هذه الصا فقال انما
 تكون الصا اذا لم يكن عليك اثار **والقرءة في غير حالة انقياء**
 كاتمام القرءة حال الركوع ويكره ان ياتي بالادكار المشرع
 في الانتفا لان بعد تمام الانتفا لان فيه خللين تركه
 في موضعه وخصيله في غيره اي في غير موضعه **والطائفة**
الركعة الاولى في كل شتم من المنطوع الا ان يكون
 مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم او ما ثور عن صحابه
 كقرءة سبع وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد في الوتر
 فانه من حيث القرءة ملحق بالنواقل وقال الامام ابو اليسر
 لا يكره لان النواقل امرها سهل من الفرض كذا ذكره

المسموع وتطويل الثانية على الاولى في جميع الصلوة
 بالاعتقاد في الغرض وفي النقل على الاصح الحاقه بالقرآن
 فيما لم يزد فيه تخصيص فلا يشتمل بما اخرج الشيوخ
 من انه عليه السلام كان يقرأ في اولى الجمعة والعيدين
 بالاعلى وفي الثانية بالفاشية وهي أطول من الاولى
 بأكثر من ثلاث وأعلم ان كراهة الحالة الثانية على
 الاولى بثلاث آيات وأكثر في غير ما وردت به السنة
 فتزعمه كذا سجد شيخنا وما ذكره الشئ من كراهة
 تطويل الثانية على الاولى في النقل الحاقه بالقرآن
 موافق لما في النهر عن المحيط وغيره ويخالفه ما في البحر
 حيث استظهر عدم الكراهة مطلقا واقره في الأندلس
 ومعني مطلقا ان الحالة الثانية على الاولى في النقل
 لا يكبره ولو بثلاث آيات أو أكثر والتقييد بتطويل
 الثانية على الاولى للاحتراز عن عكسه تارة مسنون
 اجماعا في النجور كذا في غير النجور عند محمد كما في صلاة
 مسكين حيث ذكر بعد قول المتن ونحوه في النجور
 فثبت ما مضى اي اطالة القراءة في الركعة الاولى على
 الثانية في النجور مسنون اجماعا وفي ما يروى الصلوات
 كذلك عند محمد اجماع وفي النهر عن المعالج وعليه الفتوى
 اي على قول محمد ولا بأس بان يقرأ في الركعة الثانية
 المسبوقة التي قراها في الاولى صرح بذلك الزيلعي مستولا
 بانه عليه السلام قرأ في الركعة الاولى من المغرب أو قبلت
 سعة قراها في الثانية لكان في النهر عن القنية جزم بالكراهة

والظاهر

والظاهر انها تنزيهية ولغة لا بأس لا يثابتها ويجعل
 فعله عليه السلام على بيان الجواز هذا اذا لم يشتمل
 اما اذا اشتمل بان قرأ في الاولى قل اموز برب الناس
 اعادها في الثانية انه لم يجز القرات في ركعة فذو فعل
 قرأ في الثانية من المقره كذا في المجتبى انتهى ويكره
 تكرار السورة في ركعة واحدة من المزمع ان حقا
 غيرها ان تقدموا كراهة تنزيهية بدليل تغيير الزيلعي
 بلا بأس ويكره سورة فوق التي قراها قال ابن مسعود
 من قرأ القرات منكروا منهم منكوس وانما شزع لتعليم
 الأطفال ليستيسر حفظ السور القصيرة وذكر في البحر انه
 اذا قرأ سورة ثم قرأ في الثانية سورة قبلها ساهيا
 لا يجب سجود السهولات مراعاة ترتيب السور لم يكن
 من واجبات الصلاة بل من واجبات نظم القرات ويكره
 الفصل بسورة بين سورتين قراها في ركعتين لما فيه
 من شبهة التفضيل والهجر ويكره شتم طيب قصد
 لانه ليس من افعال الصلاة ويكره ترك سجدة اي جلب
 نسيم الريح بثوبه او مروه بكسر الهمزة وفتح الواو ومرة
 او مرتين لانه يثاب في الخشوع وان كان عملا قليلا وتنقص
 على قوله مرة او مرتين يثبتر الي انها قصد بها زاد على
 ذلك والصحيح في حد العمل الكثير ان ما استكتفه المأثور
 فهو كثير وملا فلا يكره تحويل اصابع يديهما وحليهما
 عند القبلة في السجود وغيره اي في غير السجود ما
 فيه من ترك الوضع المستوفى كذا ذكره الشئ وادرا

بالوجه المستوي توجيه الاصابع الى القبلة فلا
 يشكك بها في الدور المختار حيث قال ووضع اصبع
 واحد منهما اي من القدمين بشرط ويكره **وضع**
اليدين على الركبتين في الركوع وترك وضعت
 على الفخذين في التشهد وفيما بين السجودتين وترك
 وضع اليدين على اليسار حال القيام لتلك السنة
 كما ذكره الشافعي وظاهره ان القاع لا يصح قال في الدور
 المختار ولم اراه سمعنا في جميع الامم امراد من
 القيام ما هو الا عام لان القاع لا يصح كذا انتهى
والثواب سواء كان في الصلاة او غيرها ملاسكتي
 وعلية الكراهة قوله عليه السلام ان الله يحب العطاس
 ويكره التثاوب فانه عليه التثاوب فليكن ظم
 ما استطاع ولو باخذ شفتيه بيده ان امكنت والا
 فيبده حتى لو غطي فبه بيده متكنا من اخذ شفتيه
 كرهته من الخلاصة لان التغطية مكرهة هذه الاقوال
 وهل التغطية بظهر يده اليمنى او اليسرى قال الحلبي
 لم اقف عليه وفي البحر عن المجتبي يغطي في القيام
 باليمنى وفي غيره باليسرى وتغيبه في النسيان الذي
 رآه فيه ان يغطي باليمنى وقبل ان كان في القيام وان
 كان في غيره فاليسرى انتهى وكرهه **تفريق عيني**
 ولو في السجود لله تعالى عند الاذنين ما يمنع خشوعه
 نهوا وكما خشوعه روي البحر عن البدايع من السنة
 ان يرمي بصره الى موضع السجود وفي التقييد ترك

هذه

هذه السنة ويكره رفعها للسماء لله تعالى **والنفل**
لانه من اكمل در والعمل القليل واحترز بالعمل
 القليل عن الكثير لانه مفسد وحده على ما هو الاصح
 من خمسة اقوال ذكرها الزيلعي ان يكون بحال فورا
 شغف على بعد يتيقن انه ليس في الصلاة وان شك
 فيها تغليل قال الصدر الشهيد انه الصواب وقال
 الحلبي والظاهر ان مؤلفه من الناظرين لا علم له بان
 في الصلاة **كاخذ قلة وقتها** من غير عذر فان شغلة
 لم يفت لم يكره ويجتزأ من دمها لغير الاما الشافعي
 بخمسة فتنرها ودمها وعن الغافق شربها في
 السجود لله تعالى عن تغذيره **وتغطية الفم** وفيه
 لما قد متاه من انه يشبه فعل المحبوس حال
 عبادتهم النعير وتسمي اي تغطية الانف والتم
 بالثلم على ما ذكره الزيلعي ويكره **وضع شئ**
في اليد في **منع القراءة المستوية** كذا ذكره
 الشافعي يمنع من قراءة سورة الفقرة من
 موال المنصل في البحر والظاهر واحترز بقوله لا يدب
 عما لو شزع في الصلاة وفي منه ينش من السكر والغايبة
 فابتلع وبه فانه تقصد ولو يدون مضغ بجرع
 الخلاصة ويكره **السجود على كور عمامة** من غير
 ضرورة حولا ويرد او خشونة ارمه لانه حائل لا يمنع
 من السجود بخلافه اذا كان بحيث لا يقص
 جهته الا من حيث لا يقع صلاة حينئذ اذ لم

علي ذلك ولم يعد سجود **ويكره السجود على**
صورة ذي روح تقييده بالسجود عليها للاحتراز
عما لو كانت تحت رجليه او في محل جلوسه لاحتراز
مها لئلا يكره كراهة جعل الصورة في البيت
ليحذر لا تدخل الملايكة بيتا فيه كلب او صورة وفي
النهر اشترعا كراهة ان تكون امام المصلي ثم فرق
راسه ثم يجذبه ثم خلفه وفي التنوير والختان
فيما اذا كانت خلفه ولا يظهر الكراهة **والاقتضار**
على الجبهة للاعذار بالانق والظاهر ان كراهة
الاقتضار على الجبهة من غير عذر مستحسنة
يدل على ما ذكره المؤلف في ذلك من انهم ما
صلب من الانق للجبهة في السجود واجب وبشروط
ومنع اكثر الجبهة وكما يكره الاقتضار على الجبهة
بلا عذر بالجبهة عند الامام لا عنقه ولم يرد
قال في اكثر بعد قوله وسجد بانقه لوجهه
يكره با مدهم وقاله الصاحبان ان سجود على
الجبهة دون انقه جائز وبالعكس لا يجوز الا اذا كان
بالجبهة عذر ولا بد من وضع احد القدمين ووضعه
اخره بوضع اصابعها ويكفي اسبغ واحد وما في
السجود من ان يديه القدمين فترغ عن عفيف
بجرك **وتكره الصلاة في الطريق** كمنفله حتى العامة
ومنهم من امره وفي الحمام **واخرج** اي الكنيش
والمقبرة لانه عليه السلام نهى ان يصلي في سبعة

مواظن

مواظن في المني بانه راحة وراحة وقارعة
الطريق وفي الحمام ومناطق الا بل وفوق ظهر
بيت الله ولا يصلي في الحمام الا ضرورة خوف فوت
الوقت ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب
كذا ذكره الشافعي وتكره **في ارض الغير بالرضا** مع
انهم صرحوا بان الصلاة في الارض المفضولة يترتب
عليها حصول الثواب ويمكن التوفيق بان يترك
مسود الثياب بالنسبة لفعل الصلاة فلا يباين في ذلك
الكرامة بالنسبة لكونه في ارض الغير بل لا يكره
او بها قريبا من نجاسة لان ما قرب من الشئ
له حكمه **ومدا** فاعلا **احد** خبثين البول او الفايض
او الزنج او مع نجاسة غير ما ذكره الا اذا خاف فوت
الوقت او الجماعة **والا** يوجب قطعها قال في السراج
ان كانت النجاسة قد ردمت تكره الصلاة معها
جماعا وان كانت اقل وقد دخل في الصلاة ينظر
ان كان في الوقت ساعة فالا فستل ان التها واستقبل
الصلاة وان كان تقوية الجماعة **فان** يجد الماء
يجبر جمعا عند اخرين في موضع اخر فكذا لا ايضا ليكن
سويا للصلاة الجماعة يبين وان كان في اخر الوقت
او لا يردك الجماعة في موضع اخر على سلافة ولا يفيها
استوى وانما امران الكراهة مخبرية ليجوزهم رفض
الصلاة لاجلها اذ لا ترفض لاجل الكراهة تنزلها وسوى
في دفع التذبير بين الدرع وما دون في الكراهة ورفض الصلاة

كان

وكذا في النهاية والمحيط وفي الخلاصة ما يقتضي الغرض
بينهما فانه قال وقد رويهم لا يمنع ويكون مسيا وان كان
اقل فالفضل ان يفصلها ولا يكون مسيا وذكر في الزهر
ان ما ذكره في فتح القدير من الكراهة مسلم في الرويهم
لا فيما دونه واقول بجواب عن فتح القدير بان ما ذكره
من التسوية بينهما بالنسبة لخلق الكراهة اعم من ان
تكون تحريرية او تنزيهية ونكرو الصلاة في ثياب
اليد اي التي لا تضمان عن الدرس وقيل التي لا يذهب
بها الي الاكابر **وكشف في الراس** شكاسلا لتترك الراس لا
للتزلف والتضرع وفي الدرس سقطت قلنسوته في الصلاة
فرفعها بيد واحدة افضل من الصلاة بكشف الراس واما
العمامة فان امكنه رفعها ووضعها على راسه بيد واحدة
مستوده كما كانت فستر الراس اولى وان احتيج الى فكها
فالصلاة بكشف الراس اولى من عقدها وقطع الفضلة
واستغيد متجوا من قطعها العذر كبر العمامة الا ان
الاولى ان لا يفعل وكذا يجزئ قطعها السرقه ما يساوي
درهما ولا غيره وخوف ذيب على غنم او خوف نرد احمي
في مبر وجب قطعها باستغاثة ملهوف مظلوم ولا يجب
قطعها بسدا احد ايوه الا ان يستغث به وهذا في
الغرض اما في الثقل فان علم انه في الصلاة لا بأس ان لا يجيب
وان لم يعلم يجيبه وتقطعها المرأة اذا فارقت رداءها والمسافر
اذا نوت ذابته او خاف فوت درهم من ماله كذا في حاشية
الدر المنثور معزيا للفتح ونكرو **محضر طعام جميل** طبعه

اليه

اليه ليلا يذهب خشوعه باستتعال فكره وما ورد من انه
لا تقوخر اسلحة لطعام يحمل على تاخيرها عن وقتها ونكرو
محضر كل ما يشتمل البالد ويحل بالخشوع كل هو ولعب وكذا
نكرو عدو الاي والتبج باليد لا باللسان لانه مفسد ويورس
الاصابع والقلب لا يكره كذا في المحيط والخلاصة وقال للباس
باليد يتم قيل لاختلاف في النطوع انه لا يكره والخلاف في القرض وقيل
يكره في الغرض اجماعا واختلاف في السافل وقال الفقيه ابو
جعفر الطائري وجدت رواية عن اصحابنا انه يكره فيها ولا
يكريه العدا بوج الصلاة وقيل انه بدعة كذا في ملاسكين
تتمه روي انه عليه السلام دخل على امرأة وبين يديها
نبي او حصي فتبج بد فقال اجزك بما هو ليس عليك من هذا
وافضل فقال سبحان الله عود ما خلق الله في السما وسبحان
الله عود ما خلق الله في الارض وسبحان الله ما بين ذلك
وسبحان الله عود ما هو خالق والله اكبر مثل ذلك والله الا
الله مثل ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن
ذلك وانما ارشدها الي ما هو ليس وافضل ولو كان مكروها
لنهيها ذلك ثم هذا الحديث وعنه مما يشهد بان لا
ساس يا تحاذ المسبحة المعروفة لاحصاء عدد الاذكار
اذ لا تزيد المسبحة على مئتين وهذا الا بضم النون وعنه
في حبيب ومثله لك لا يطرز ناثيره في المنع فلا جرم ان تغفل اتخاذ
والعمل بها عن جماعة من الصوفية والاحبار وغيرهم الا ان
ينزعت عليها رياء وسمعه فلا كلام لنا فيه بحمد المراءى من
قوله مثل ذلك في جانب التكبير هو ان يقول والله اكبر عدد

عدد

ما خلق الله في السما ما الله البر عدد ما خلق الله في الارض والله
 البر عدد ما بين ذلك والله البر عدد ما هو خالق وهكذا في
 جانب التهيل والحوقة **وقيام الامام بحركته في الطاق**
 اي يكره قيامه في المحراب ولا يابس بقيامه في المسجد
 وسجوده في المحراب ملاسكين وعلية الكراهة التشبه
 باهل الكتاب او لا تشبهه حاله علي اهل اليمن واليسار
 وعليه فلا يكره اذالم يشقته وقول السرخسي والاول
 اوجه لانه المناسب لاطلاق الكتاب تقببه في الفتح
 سما منه ان اهل الكتاب انما يخصون الامام بالمكان المرتفعة
 وهذا عند عدم العذر ولهذا نقل في النهر عن التنجيس
 بغيره انه لو ضاق المسجد حين خلف لا يابس بقيامه في الطاق
 انتهى تكيل وقع السؤال عن صلاة الامام في غير المحراب الذي
 عينه الواقف لصلاة الامام هل يكره ام لا ثم ايت في فتاوى
 الشمس الغزي انه لم يرض في ذلك من كتب المذهب حموي
او علي كان او علي الارض وقول المعص **وحده** فتد في المسئلة
 كما ذكره الشافعي قال فتنتفي الكراهة بقيام واحد معه اي يكره
 ان فراد الامام علي الركبان لما فيه من التشبه باهل الكتاب
 وكذا عكسه لما فيه من الازدراء بالامام وهذا عند عدم العذر
 جمعة وعبد فلو قاموا علي الرفوف والامام علي الارض او في
 المحراب لصيف الطائ لا يكره طالو كان معه بعض القوم في الاسح
 ومن العذر رادة التعليم والتبليغ بحرف وقول المعص او علي
 وكان يشير الي ما ذكره ملاسكين من ان الركبان مقدر بقامة
 الرجل وقيل بالزرع وعليه لا اعتماد انتهى وقيل ما يقع به

لا متياز

انه

لا متياز وهو الا وجه شهر عن الفتح وقوله في البحر من العذر
 رادة التعليم والتبليغ بغير انفراد المقتدي بالصلاة في
 مكان عال للتبليغ غير مكره كذا ذكره شيخنا واعلم ان
 كراهة جعل الامام في محل مرتفع عن القوم لا خلاف فيه حيث
 كان وحده بخلاف العكس قال في كراهته اختلافا وظاهر الرواية
 ثبوتها لما فيه من الازدراء بالامام وروي الطحاوي عدمها لا شوا
 التثنية قال في الخافية وعليه عامة الشايخ **نهر فسر**
 بكره للاسنان ان يخص نفسه بمكان في المسجد يعني في
 لانه ان فعل ذلك تقيير الصلاة في ذلك المكان طبعاً والعبادة
 متى صارت كذلك كان سبيلها الترك ولهذا كره صوم الايد
 حموي عن المفتاح **والقيام** اي يكره القيام خلف من في جهة
 للنهي وكذا الانفراد وان لم يجده فرجة فيجذب واحد لمن
 الصق ذكره بن اكمال لكت قالوا في زماننا من اولي ولهذا
 قال في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فرجة **دروليس ثوب**
فما نضار بر في الخلاصة تذكره النضار بر علي الثوب ملى فيه
 ام يصل كذا في النهر وعلله الزيلعي بقوله لانه يشبه حامل
 الصم فيكره وهو مقتضى لاطلاق الكراهة ايضا ومن هنا
 يعلم في عبارة العلامة ملاسكين حيث قال وبكره في
 الصلاة ليس ثوب فيه نضار بر وكان الاولي جذق قوله في الصلاة
 بجوابه بين بهذا ان الباب معقود لما يكره في الصلاة
 نذا بخط شيخنا **وان يكون فوق راسه** وخلفه في التنوير
 واختلق فيما اذا كانت التمثال خلفه ولا ظهر الكراهة **او**
بين يديه او بجذابه صورة وهي ما يصور من فوان الروح

مطلقا مسا كان لغتسا او منسوحا ملاسكين **الا ان تكون**
صغيرة بحيث لا تبد وللناظر الا بالتأمل علي ما في الكافي
او للناظر من بعد علي ما في الخلاصة او من غير تلك علي ما في
المخزن انهم يرون والظاهر ان التأمل والتفكر بمعي واحد
والمراد بالبعد علي القول باعتبار ان يكون بحال لو كانت
الصورة علي الارض وهو واقف لا يري تفصيل اعضائها
وجد عدم الكراهة اذا كانت صغيرة لا تقيد والكراهة باعتبار
المباداة واختلاف المحدثات في امتناع ملايكة الرحمة بها
علي التقديرين فنفاذ عياض وابنية النوري وروي ان
خاتم ابي هريرة كان عليه ذبا بتات وخاتم دانيال كان عليه
اسد وليوه وبينهما رجل يلحسانه زليبي وذلك ان بخت
نصر قتيلا له يولد مولود يكون هلاكك علي يديه فجعل يقتل
كل من ولد فلما ولدت ام دانيال القته في غنيضة رجالت
يسلم فقيض الله له اسدا يحفظه وليوه ترصعده فتقتله بمراء
منه ليتذكر نعم الله عليه ودفعه عمر الي ابي موسى الاشعري
بحر الغنيضة الاجمه وهو مغنيض ما يجتمه فنبئت فيه
الشجر والجمع غياض وغباض الاسدي الي القبيضة
كما في الصحاح **او كبيرة مقطوعة الرأس** لانها لا تعبد بلا رأس
او لغير ذي روج كالشجر ولا فرق بين المثمرة وغيره **تقيد**
في المحيط ام الناس وفي يده نضار ولا تذكره اما من لا تنها
مستورة بالثياب فصار كصورة في نفس خاتم وهو غير مستبين
وهذا يغني تقيد الاطلاق بما اذا كان مكشورا قال في البحر
وتقيد ايضا عدم الكراهة مع صفة فيها دناير علي صور صغار

لا يستند بها ولا يخفى ان عدم الكراهة في الصغر غني عن
التفصيل بالاستتار بل مقتضاه ثبوتها اذا كانت متكففة
مع انها لا تذكر وجوز في الخلاصة كلف رامي صورة في بيت
غيره ان يزيلها وينبغي ان يجب عليه ولو استاجر موصرا
فلا اجر له لان عمله معصية ولو قدم بيتا فيه نضار وير
عنه قيمته خالبا عند ذكره ان يكون بين يديه تنوير
وكانون فيدجهر لانه يشبه الجوس حال عبادتهم لا الجوس
او سراج في الصحيح لان الجوس يعيدون الجهر لا النار
الموقدة وفي البحر ينبغي ان الشمع لو كان الي جانبه كما يقع
في المساجد في رمضان لا كراهة اتفاقا فهو يكره ان يكون
بين يديه **قوم نيام** وكان بحيث لو ظهر من النائم صوت
يضحك المصلي او يحجل النائم اذا انتبه وان امن ذلك فلا بأس
الا ان كان صاح من حديث عايشة انها كانت نائمة بيت
يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي رايها وكذا
مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة في حاشية
الدور المولوق ولا يكره مسح جبهته من التراب في الصلاة
والصحيح انه يكره الا اذا ولا بأس به بعد الفراغ قبل السلام
والتركة افضل قال وفي حقه يكره مسح الجبهة من التراب
بعد الفراغ من الصلاة لان الملايكة تستغفله مادام عليها
انتهى قال شيخنا قوله وفي حقه يكره هو يخط ملاحسرو علي
الهامش ويكره تعيين سورة بحيث انه لا يقرأ غير **ها**
الا بيسر عليه او تبركا بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم عبارة
ملا مسكين يكره تعيين سورة لصلاة سوي الفاتحة وقال

الثاني تنجب سورة السجدة وسورة الدهر **لنجر** **بجر**
 الجمعة وهذا اذا عيى سورة لصلاة ولازم عليها فان
 ما ينجزها احيانا فلا وقيل الملازمة انما تكون اذا لم
 يستقر بغيره الجواز وما اذا اعتقد الجواز بغيرها
 وانما قولها لا عا بسرعليه فلا يكره انتهى بتصرفه وانما
 بقوله سوي الفاتحة الى انه لا خلاف بيننا وبين الشافعي
 في تعيين الفاتحة وان اختلفت جهته فيوافق ما ذكره
 المعيني حيث استثنى الفاتحة من قوله في الكثر ولم
 يتعين شي من القرآن لصلاة مسلا بان ذكر خلاف الشافعي
 فيها غير موجه لما انها متعينة اجماعا وانما الخلاف في
 جهة التتميم فعنده المفرضية وعندنا للوجوب
 انك في هذا اعتبار من تعيين شي اختصاصه به بحيث
 لا يصح بغيره مما في الزيالي وجه انتهى **ويكره اتخاذ ستر**
في محل يظن المرور فيه بين يدي المصلي اعلم ان الموضع الذي
 يكره المرور فيه على السجدة هو امام المصلي في سجدة صغيرة
 وموضع سجوده في مسجد كبير والصحر اذا سجد من
 المكان بشرط محاذاة اعضاء المار اعضاءه وتكره الصلاة
 في الصحر من غير ستر اذا خاف المرور وينبغي ان تكون
 كراة تحريم لمخالفة الامر كذا في البدائع والمستحب
 لمن يصلي في الصحر ان ينصب شيئا فان انكر احد
 تنه حبيبة فحينئذ يكون الامر للذوب كذا يحتاج الى صارف
 عن الحقيقة وهو ما رواه ابو داود من انه عابده السلام
 صلى في الصحر وليس بين يديه ستر والتفسير بالحمل

فيما

فيما سبق من قوله وتكره الصلاة في الصحر من غير ستر
 لا عا المحل الذي يقع فيه المرور غالبا والافا الظاهر
 كراهة ترك السترة فيما يخاف فيه المرور اي موضع كان
 كما في حاشية الدرر للمولف معزيا المحامي وظاهر ان
 تركها لا يكره عند عدم خوف المرور لكث في التنوير
 وشرحه ولو عدم المرور جاز تركها وقيلها اولي القرب
 وعليه فيكره تركها تنزهها مطلقا سواء خيف المرور ام لا
 وينبغي ان تكون مقدار ذراع في غلظ الاصبع لان مادونه
 لا يبرر والناظر من بعيد فلا يحصل المقصود والسنة
 القرب منها دون ثلاث ذراع وجعلها على احد
 حاجبيه ولا يصمد لها صمد ولا يمت احدا ولا يلغى
 الوضع ولا الخط وقيل يكون فيخط طولا وقيل كاحضاب
 دروي حاشية الدرر للمولف عن النوري المختار ان يكره
 طولا فيصير شبهة ظل السترة ويؤيده الى بالاشارة
 اليد والراس او العين او التسبيح او رفع الصوت بالقرآن
 ولو الصلاة سرية ذكره المولف في حاشية الدرر متعقبا
 لما في البحر من تنبيهه بالجرية في الامر بالدر في الحديث
 لسان الرخصة كما لا مر بقول الاسودين فتكره افعل
 فيقول الحق بافتشاره لا يقاتله خلافا لبعضهم زمنا وناظرا
 ما ورد انه كان في وقت كان العمل مباهيا في الصلاة عزله
 المولف في حاشية الدرر للمولف في قوله مات بقتاله يجب
 اصرار عندنا خلافا للشافعي وعن الباقي اي يجب
 قتال الدنيا لانه رخص له في قتاله وور قتله فليس

فيه قصاص وهذا في حق الرجال اما في حق النساء
 فيصغتن للحديث وكيفية ان تضرب بظهر اصابع
 اليمنى على صفحة الكف من اليسرى وحيلة الركب ان
 ينزل يجعل الدابة بينه وبين المصلي فتصير هي سترة
 ولو من جلالت فلا شيء على من يلي اسبابها كما في الفتح
فصل في اتخاذ السترة ودفع المارين
المصلي واذا ظن مرور الصلاة مروءه يستحب له ان
يفرز سترة طول ذراع فصاعدا في غلظ الاصبع
 بغيره يستحب سواد في قدمناه عن البدن على
 فترك اتخاذ السترة يكره تنفريها والستة ان يعز
 منها دونه ثلاثة اذرع كما سبق ويجعلها على احد
حاجبيه ولا يصمد اليها صمدان يحمل عباها يحمينا
 او يسارا فلا يتألمها وقدمنا ان اليمن هو الافضل واذله
يجرم ما ينصبه فليخط خطا وقدمنا انه بالطول هو
 المختار ليكون شبه ظل السترة وقيل كما للحجاب وسبق ايضا
 معزيا للدور وسترة الامام سترة لمن خلفه لانه عليه
 السلام صلى بالابح الى عشرة ركزت له ولم يكن للقوم
 سترة والعترة عصا ذات زح حديد في اسفلها كذا
 ذكره الشافعي قال واذا كانت الارض صلبة يلقى ما معه في
 كانه عترة من سعة كذا اختاره الفقهاء ابو جعفر
 وفي نهاية اللغة العترة مثل يصفى الكرمج واكثر
 سنا وفيها سنات مثل سنات الرمح قال والقنات
 قريب منها **والستحج تركه دفع المارين** يعني

الصلاة

الصلاة على المسكوت وقد منا ان الامر بالدور في الحديث
 لبيات الرخصة **ورخص دفعه بالاشارة** كما نقل عليه
 السلام بولدام سلمة **والنسيح لقوله عليه السلام** اذا
 تاب احدكم تائب في الصلاة فليسبح **وكره الجمع بينهما**
 لان باحدهما كفاية **او برفع الصوت بالقراءة** ولو نزل
 على جهرة الا يصلي كذا ذكر الشافعي وفيه اشارة الى ما سبق
 عن البحر من تقبيد الصلاة بما اذا كانت حرة فيقال
 ما صرح به المؤلف في حاشية الدور من انه لا خصوصية
 للصلاة الجهرية بل لرفع صوته بالقراءة ولو في الصلاة
 السرية وندفع المرأة بالاشارة او بالتصفيق بظهر
 اصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى **ولا ترفع صوتها**
بالقراءة او بالنسيح لانه فتنة على الصحيح وعلى
 القول بانه عورة فيكون منعها عن رفع الصوت
 او لو يابل قال الكمال بن الهمام قيل ان صلاة
 تغسبه لم يبعد ولا يقتل المار وما ورد به موقوف
 بانه كان العمل مباح وقد نسخ او هو لبيات الرخصة
 كالا امر يقتل الاسودين فتركه افضل كما سبق **فصل**
فيما لا يكره للمصلي تركه لا يكره له يشترط الوسط لما
 فيه من صوت العورة والنسيح للعبادة حتى لو
 كان يصلي في قبا غير مشدود الوسط فهو مستحب
 وفي غير القبا قيل يكره لانه ضيق اهل الكتاب كذا
 ذكره الشافعي ولا يكره تغلغل المصلي بسبق ونحوه اذا لم
 يشغل به بركته وفي حالة القتال لا يكره مطلقا وان

ولو هو

شمله ولا يكره عدم ادخال يديه في فريضة عالي
 المختار لعدم شغل اليدين ولا يكره التوجه لمصطفى
 او سيق مولف وظاهر كلام ملاسكين يفيد ان قوله
 متعلق بتعلق بكل من المصطفى والسبق ونحوه ذكر
 التعليل باعتبار العادة حتى لو كانا موضوعين على شيء
 لا يكره ايضا انتهى والاولي ان يقال قيد به رد القول
 من قال بالكراهة اذا كان معاكرا ما عدم الكراهة
 اذا كان موضوعا فاما لا خلاف فيه زميلي او طر فاعذر
 او قاييم در **بخت** اي سر بحيث لا يخاف منه
 الخلط في الصلاة وفيدنا به لانه لو رفع صوته بالخط
 يكره للحنون من ان يترك المصلي في الغزاة وقيد بالظاهر
 لانه يكره ان يصلي الي وجهه ملاسكين سواء كان
 في الصف الاول او غيره الا انه لو صلى الي وجهه انسان
 وبسببها ثالث ظهيرة الي وجهه المصلي لا يكره **اف**
شتم او **سراج** علي الصحيح لانه لا يشبه عبادة
 المجوس لان المجوس يعبدون الجمر لا النار مؤقوتة
 ولا يكره السجود علي بساط فيه نساء ودرات **لسم**
يسجد عليها في الصلاة واطلق الكراهة في الاصل
 والظاهر من كلام الزبلي ترجيح لان المصلي معظم
 وفي وضع الصورة تعظيم لها يسجد عليها ولا يكره
 في النهر عن البنا بيع تصحيح ما في الجامع من تعييده
 الكراهة بالسجود عليها لان القيام عليها اهانته
 والساجد عليها تشبيهه بالعابد ثم قال ولو حمل المطلق

علي

علي المقيد لا ارتفع الخلاف ولم يلج لي ما المانع
 من ذلك **لتمت** بساطا او صلي كتب عليه ق
 الشتم الملك لانه يكره استمالة وبسطه والتفوق
 عليه ولو قطع الحرف من الحرف او حيط علي بعض الحروف
 لا تزول الكراهة لان المحزون المفردة حرمة وكذا لو
 كان عليه الملك لا غيرا وكان الالف وحدها او اللام
 وحدها حموي عن قاضي خات ولا يكره قتل حية
وعقرب **خاف** اذا **ها** **وقر** **بضيات** **واخذ** **ف**
عن القبلة اي لا يكره قتلها مطلقا سواء كانت حية
 او غيرها في الصحيح كذا ذكره ملاسكين ووجهه
 انه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيوت
 امته وان لا يظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقصوا
 عهدهم فلا حرمة لهم وقيل جيل قتل غير لاجتماع
 وهي ان تكون سودا ولا يحل قتل الجنية وهي
 ان تكون بيضا لقوله عليه السلام اي اكرموا الحية
 البيضاء فانها من الجن زبلي وقيل هذا اذا ملكته
 قتل الحية بضره فاذا احتاج الي ضربات يستعمل
 الصلاة وهذا اذا قتلها من غير مشي ومعالجة
 فاق قتلها بجمشي ومعالجة كثيرة فتسدت صلاة
 وذكر شمس الامية السرخسي انه اذا قتلها بعسل
 كثير لا تنفس صلاة كذا في ملاسكين وفي النهر
 وهو لا يظهر وقول العلامة ملاسكين قالوا
 انما يباح قتلها في الصلاة اذا مرت بين يديه

وحاذر الاذي منها وان لم يخف يكره بغير بظاهر
 الاتفاق على هذه المقالة وليس كذلك بهذه
 رواية الحسن عن الامام زبلي ولا يابس بنقصر
 ثوبه ليلا يلترق بحسره في الترتيع تحت ثياب غزير
 صورة الاعضا ولا يابس مسج جهته من التراب
 والحشيش بعد الفراغ من الصلاة بينهم من
 قوله ولا يابس ثبوت كراهة الترتيع وهو محمول
 ما سبق من قوله وفي حفظي يكره مسج الجبهة بعد
 الفراغ من الصلاة لان الملاكمة تستغفر له مادام
 عليها وتقدم معزيا لخط صاحب الدرر ولا يابس
 مسج قبل الفراغ من الصلاة اذا اضره او شغل
 عن الخشوع الصلاة مثل العرق فيد بقوله اذا اضره
 للاحتراز عما سبق في المتن من قوله ويكره مسج الجبهة
 من تراب لا يضره في خلال الصلاة وتقدم ان القول
 بكرهه الا اذا هو الصحيح ولا يابس بالنظر موقفي
 عيني بهيمة ويسرق من غير تخويل الوجه والا
 تركه حيث كانت لغير حاجة لما فيه من تردد الادب
 المنظر الي محل السجود وخوفه كما تقدم وصح
 ان زبلي باياحة الله سمع خر عيني بهيمة ويسرة
 من غير ان يلوي عنقه لانه عليه السلام كانت
 يلاحظ اصحابه سموق عينه واحتراز المص بقوله
 من غير تخويل الوجه عن الالتفات المذكور وهو
 ان يلوي عنقه حتى يخرج وجهه من ان يلوي الي

جهة

انقطة وقاضيات يقول انه مفسد وان المكره
 انما هو تخويل بعض الوجه وقدمنا الكلام على ذلك
 مستوفي ولا يابس بالصلاة على الترتيع والبسط
 واللبود وتقييد الش بقوله اذا وجد حجم الارض بالنسبة
 لصحة السجود والافتلاف في صحة غير السجود عليها
 بين ان يجد حجم الارض ام لا ولا يابس بوضع خوفة يسجد
 عليها لا تقا الحر ان البرد انما الخشونة الغبارة والافضل
 الصلاة على الارض بلا حائل او على ما تنبت كالخشيش
 والحصى في المساجد وهو اولي من البسط لغيره من
 التراضع ولا يابس بتكرار السورة في الركعتين من
 النقل لان باب النقل اوسع وورد انه عليه السلام
 قام باية واحدة يكررها في تحمده وفيد بتكرار
 السورة للاحتراز عما لو قرأ سورة وقرأ في الثانية
 سورة فوقها فانه يكره والاية كالسورة وقدمنا
 انه لا يسجد للمسهو مع لابات من اعادة الترتيب
 فيما بين السور ليس من واجبات الصلاة بل هو
 من واجبات نظم العزات قال في البحر وهذا خيب
 التراضي وما في النوافل فلا يكره في الخلاصة ما
 فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها
 وغير ذلك من تاخير الصلاة وتركها يجب قطع الصلاة
 ولو فرضنا باستغاثه ملهوف لهم اصابه كالموت فعلق
 بدظام او وقع في ما اوصل عليه حيوان فاستغاث
 بالمصلي وقد رعى الدفع عنه وكلام الش يفيد وجوب

قطعها متى قرر على الدفع عند مطلقا سواء استفتا
 به او غيره **لا يند احد ابويه** من غير استفتاء لان
 قطع الصلاة لا يجوز الا بضرورة وقال الطحاوي هذا
 في الغرض وان كان في نافذة ان علم انه في الصلاة وبإذنه
 لا بأس بان لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه **وجوز**
قطعها ولو فرضنا بسبقه ما يساوي درهما ولو لم يغيره
 وقسم للظلم ونهيا عن المنكر ما دون الدرهم كالدرهم
 في الاصح لانه يحبس في دانت وكذا الوفايت قدرها
 او خافت على ولدها او طلب كافر منه عرض الاسلام
 عليه وخوف ذيب على غنمه او نزدي اعلى وغيره
 في بئر ونحوه واذا غلب على الظن سقط وجب
 قطعها ولو فرضنا وان خافت الثابتة موت الولد
 فلا بأس بتأخيرها الصلاة وتقبلي على الولد للعذر
 واذا غلب على ظنها حصول ضرر للولد او لامه اذا
 اشتغلت بالصلاة وجب عليها تأخيرها وكذا يجب
 قطعها بعد ما منعت فيها حيث غلب على ظنها
 حصول ضرر ولو لم تقطع الصلاة **وكذا المسافر اذا اخذ**
من المصوص او قطاع الطريق او من سبع ايسيل
جازه تاخير الوقتية كالسائل اذا لم يقدر على
 الايام والبال للعذر وكذا يجوز تأخير قضا الغوايت
 للعذر كالسعي على العيال وان وجب قضاؤها على
 الغور واما قضا الصوم فعلى التراخي ما لم يقدر رمضان
 الثاني واختلف في سجدة التلاوة والمعدر لمطابق قبل

انها

انما على الغور وقيل على التراخي وتارك الصلاة **عذر**
كسلا يضرب ضربا مشددا حتى يسيل منه الدم ويحبس
 بعد الضرب ولا يتركه لابل يتفقد حاله بالوعظ
 والزجر والضرب ايضا **حتى يصليها** او يموت في الحبس
 وهذا جزاؤه الذي يوي واما في الاخرة اذا مات على الاسلام
 فله عذاب طويل وكذا تارك صوم رمضان كسلا يضرب
 ويحبس كذلك **ولا يقتل بمجرد ترك الصلاة والصوم**
 حيث كان مقرا بفرضيهما **الا اذا اجد او استحقها**
 او باحد مما خالف الا قطار في تها ورمضان بلا عذر
 او نطق بما يدل عليه فيكون حكمه حكم المذنب تكشف
 تشهده ويحبس ثم يقتل ان اصر كذا ذكره الشافعي وقال
 الشافعي في قوله عليه السلام امرت ان اتاكل الناس
 حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقبوا
 الصلاة دليل لقتل تارك الصلاة لانه عميا الا مسر
 بالقتال بفعلها وسياق الحديث وان كان في الكافر
 لكن المسلم اولى منه بذلك لتركها مع اعتقاد وجوبها
 بخلاف الكافر ومن ثم قضى المذنب بعد اسلامه ما فاته
 من رده بخلاف الكافر الا مابى وايضا العايد هنا في
 معنى الشرط وجب في ذلك القتال مشروط بالشهادتين
 واقام الصلاة والمشرط ينتفي بانتفاء احد مشروطيه
 كذا ذكره بن حجر الهيتمي في الكلام على شرح الحديث
 الثامن للاربعةين وجوابه من طرف ابي حنيفة وصحا
 ان يقال هذا البحث الذي ذكره منشأوه من مفهوم

ونا

الغاية وليس ذلك بحجة وكذا مفهوم الشرط فانها من
مفهوم المذلة سلمنا تسليم جدول انه حجة لكن
لا نسلم دلالته على قتل المسلم التارك للصلاة لانه
انما ورد في الكافر الاصلي وقوله لكن المسلم ولي الجاني
ممنوع لان المسلم معصوم الدم بقوله عليه الصلاة
والسلام لا يحل دم امرء مسلم اذ هو وضوء في ان
المسلم معصوم لا يباح دمه الا باحدى ثلاثة وهي
ما لو زني المحصن او ارتد ولم يبدل الى الاسلام او قتل
النفس التي دم الله قتلها وليس تترك الصلاة
منها وقوله ومن ثم قضى الموت بعد اسلامه ممنوع
ادلا بيقضي عندنا الا التي اداها فارقت فاسلم والوقت
باق وكذا تجب شجنتا **باب الوتر والحكامه**
لما فرغ من بيان الفرض العلمي بشرع في الملبى وهو
في اللغة الفرد خلاف الشفع بفتح وكسرهما وفي الشرع
صلاة مخصوصة وصفة **الوتر واجب** هذا اخرا قول
الامام وهو الظاهر من مذهبه وعنه انه سنة مؤكدة
وبه اخذ الصحابة وعنه انه فرض وبه اخذت فرق وقيل
بالتفريق ففرض اي عملا وواجب اي اعتقاد او سنة
اي ثبوتنا واجمع ان لا يكفر احده فانه لا يجوز بدله
سنة الوتر وان القراءة تجب في كل ركعة ثمرة
المخلاف تظهر في ان تذكره في الفرض مفسدة فكسسه
عنده خلافا لهما وجه كون الوتر واجبا قوله عليه السلام
الوتر حق على كل مسلم فكلمة على وحق يفيدان الوجوب

وقد

وقد ظهر فيه اثار الوجوب حتى وجب قضاءه ولا يجوز
على الراحلة فلو كان سنة لجاز على الراحلة وما وجب
فقطاره وحديث الاعرابي هل علي غير هذه اي غير
الصلوات الخمس قال لا الا ان تقطوع كان قبا وجوب
الوتر فيلي وفيه كلام ذكرناه في حاشية ملامسكين
وانشاد الي كمية الوتر بقوله **وهو ثلاث ركعات**
بتسليمه وتقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة
التنجيس الوتر بمنزلة النفل في حق القراءة الا انه
يشبه المغرب من حيث انه لو استتم قايما في الثانية
قبل الفقد ثم تذكر لا يعود لانها صلاة واحدة وينبغي
ان تعسد لوعاد علي ما سياتي ثم ما قول فيه نظر
من وجهين اما اولاه انه لا يلزم من كون الوتر واجبا او فرضا
عملا ان يعطى له حكم الفروض القطعية واما ثانيا فلما
سبب في من تفحيج عدم الفساد لوسعي عن الفقد
الاول في الغرائض ثم عاد اليه بعدما استتم قايما واعلم
ان ما سبق عن التجنيس من ان الوتر بمنزلة النفل
في حق القراءة يفيد اقتران القراءة في كل ركعة ونص
الشم بالوجوب حيث قال وتقرأ وجوبا في كل ركعة
منه الخ بالمنية لخصوص الفاتحة والسورة وهذا
اي ما ذكرناه من فرضية القراءة في جميع ركعات وهو
يحمل ما سبق عن التزم من ان القراءة تجب في كل ركعة
فمعني قوله تجب اي تقتض وان اراد بالقراءة في عبارة
خصوص ضم السورة او ما يقوم مقامها للفاتحة

فلا امتثال واعلم ان ما ذكره السهم من انه عليه السلام قرأ
في الاولى اي بعد الفاتحة تسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية
يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وفي الحديث
عما بينة فراء في الثالثة قل هو الله احد والمعوذتين
فيهما به في بعض الاوقات عملا بالحد يثبت لاعلى وجه
الوجوب مخالف لما ذكره في حاشية الدرر حيث قال
ان زيادة المعوذتين الذكرها احمد ويحيى بن معين
ولهذا اصرح الشيخ قاسم انه لا يقرأ المعوذتين في الثالثة
ويجلس وجوبا على رأس الركعتين الاولى منهن
ويقتصر على التشهد لشبهة الغرضية ولا يستغفر
اي لا يقرأ دعا الاستفتاح عند قيامه للثالثة
لانه ليس ابتداء صلاة اخرى واذا فرغ من قراءة السور
فيها اي الركعة الثالثة رفع يديه حذرا في نية الا اذا
كان يصليها قضا فلا يرفع يديه حينئذ كيلا يظن للناس
تفاوته ثم كبر وقت تايما قبل الركوع في جميع السجدة
ولا يقنت في غير الروايات من فتوة عليه السلام
في الخبر قايما كان مشهرا يدعوا على قوم من العرب
ثم تركه والمسروع لا يترك نهرو قال الطحاوي انما لا يقنت
عندنا في صلاة النحر في غير بلية اما اذا وقعت بلية
فلا بأس به وظاهره انه لو قنت في الخبر لبلية استد
يقنت قبل الركوع حموي وفي شرح النقاية عن
الفاية وان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة
النحر وظاهر قوله في الخبر وهو قول النووي في الصلاة

كلها يقتضي ان القنوت في كل الصلوات اذا نزل
بالمسلمين نازلة ليس مذهبنا لما ثبت في النص
بذلك في حاشية نوح افندي **والقنوت معناه الدعاء**
اعلم ان القنوت في الدعاء اللغوي يعني الطاعة
والقيام والدعاء وقولهم دعا القنوت اضافة بيان
وذكر في الذخيرة ان الامام يتوسط في قراءة القنوت
فلا يجهر جوا ولا يخافت جوا حتى يتمكن المقدي
ان يقرأ خلفه وسواء المختار وهو اي دعا القنوت
ان يقول اللهم اي يا الله انا نستعينك اي نطلب
منك العون على الطاعة وترك المعصية ونستغفرك
اي نطلب المغفرة لذنوبنا ونؤمن بك اي نصدقك
فيما حابه رسوكد ونتركك اي نعتقد عليك بتفويض
امورنا اليك لحجنا ونشفي عليك الخبر كله اي
نمدحك بكل خير وفي حاشية الدرر للمولى نشي
من الشنا بمعنى المدح وانتصاب الخبر على مصدر
اي نشفي عليك الشنا فيكون تاييدا لان الشنا قد
يستعمل في الشكر كقولهم اشنا عليهم شرا انتهى ولا
يجوز ان التعليل لا يلازم ما ذكر من التعليل التاكيد
فلهذا قال شيخنا الصواب ابدال تاييدا بتاسيسا
نشكرك من الشكر وهو الاعتزان بفضيلة المسم
علي سبيل الخضوع ولا تكفر من الكفر بتفويض
الشكر ويخلف اي تنزع ونترك اي تخلى

من يجزرك اي يمسك ويخالفك اللهم اياك نعبد
 اي عدد للتنازل تخصيص لذاته بالعبادة اي لا نعبد
 الا اياك اذ تقدم المفعول للمجرور **وكذلك نصيب**
 اخذت الصلاة بالذكر لستزقيها **ولسجد** تخصيص
 بعد تخصيص اذ هو اقرب حالات العبد من المعبود
واليك نسعي اي نسرع اي نجته في العمل لتخصيص
 ما يقربنا اليك **ونحفر** بفتح النون وكسر الفاء بالوال
 المهمة من الحفر بمعنى السرعة ويجوز ضم النون
 يقال حفر بمعنى سرع واحفر لغة فيه حكاه ابن
 مالك في فعل واقتل ولقد راد بالذال السجدة بطلت
 صلواته خاتمة قال في البحر ولعله لانها كلمة مرملة
 لا معنى لها **نرجو ارحمتك** اي نطمع فيها **ونخشى عذابك**
 اي عقوبتك ان عذابك الجحد بكسر الجيم اي الحق
بالكفار الحق صريح الا سببها اي كسر الحاء اي لا حق
 بهم وقيل بفتحها **وصلّى الله على النبي وآله وسلم**
 مخالف لما في الخلاصة من انه لا ييلي في القنوت
 علي النبي صلى الله عليه وسلم وفي التصورية بخلاف
 ابي الليث انه ييلي علي النبي في القنوت حموي
والمرحوم يقول القنوت كما لا امام ويخفي الامام
 والقنوم هو الصحيح لكنت استخبر الامام الجهرية
 في بلاد العم ليتفهمه كما جهرهم بالثنا حين قدم
 عليه وفراق العراق ولهم هذا فضل جهم ان لم يعلم
 القنوم فالافضل للامام الجهر فيتعلموا والا فلا

افضل

افضل كذا ذكره السنن وقد سنا عن الذخيرة ان الامام
 الجهر به جداول يتوسط في قرائته وهو المختار
 ويعروان اطلقة يمكن حمله على ارادة التعلم فلا
 مخالف ما ذكره النعم نعم تبقى المخالفة من حيثية
 قول السنن استخبر الامام الجهرية الخ الا ان يحمل
 على الجهر المتوسط **واذا شرع الامام في الدعاء** وهو
 اللهم اهدنا الخ **بعد ما تقدم** من قوله اللهم انا نستعينك
 الخ قال ابو يوسف يتناجى بعبودته ويقرون معه ايضا **وقال**
محمد لا يتناجى بعبودته فيه ولا في الفتوى الذي هو اللهم
 انا نستعينك **ولكن يومنون والدعاء هو هذا اللهم**
اهدنا بفضلك لا بوجوب عليك فمن هديت اي مع
 من هديت **وعاونا** العافية السلامة من الاستقام
 والبلايا **واكفنا** فتم عافيت اي مع من عافيت **وقولنا**
من قوليت المشي اذا اعنتيت به فمن قوليت اي مع
 من قوليت امره من عبادك المقربين وبارك لنا فيما
اعطيت البركة الزيادة من الخير وقنا من الوقاية وهي
 الحفظ بدفع شر ما قضيت **انك تقضي بما مشيت**
ولا يقضي عليك لانك المالك القاهر انه لا يذل من رآه
 عزتك وسلطان فترك ولا يعز من عاديته ومن
 يهين الله فماله من كرم **تباركت** تزهنت وهي منه حنة
 لا تستعمل **الا لله ربنا** اي سيدنا وما لكنا وقال البيهقي
 تبارك الله تعالى شانه فربنا بمعنى ونقاليين **وصلى الله**
علي النبي سيدنا محمد وآله وسلم ومن لم يحسن القنوت

المتقدم يقول اللهم اغفر لي ويكره ثلاث مرات
ويقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار ويقول يا رب يا رب يا رب
ثلاثا لأنه غير موقت في ظاهر الرواية مطلقا سواء
كان يحسن الدعاء المعروف أو لا كما في البحر فتقيد
المصنف لا يحسنه فيه ما بينه أو هو بالنسبة لغير
ظاهر الرواية واعلم أن مطلق القنوت واجب
وكونه بخصوص اللهم أنا نسفيناكم أم نسته وليس
في المشهور كلمة نسته يدريك ولا كلمة كله **وإذا افتد**
بمن يقتد في الفجر كشافي فام معه في حال
قنوته ساكتا في الإظهار وقال أبو يوسف يقره
معه لأنه تبع للإمام والعنت مجتهد فيه فصا
القنوت في الوتر بعد الركوع ولهم أنه منسوخ
ولا متابعة فيه نصا وكما لو كبر في الجنازة خمسا
شرا واحترز بقوله في الإظهار عما قيل من أنه لا يقف
بل يقعد تحقيقا للمعنى لغة زبلي قال العلامة
سلامساين ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بشاخي
المذهب ووجه ذلك أنها أنه لو لم يصح الاقتداء به
لم يصح اختلاف علماءنا في أنه ساكت أو يتابع بعد
والحسن ما قيل في الاقتداء به ما قال فخر الدين قاني
خات وهو أنه أعلم منه أنه يتوفى مواضع الخلاف
جاء الاقتداء به بالكرامة وإن علم منه لا يتوقاها لم
يجز الاقتداء به وإن جهل حاله جاز الاقتداء مع إكراهه

كذا

لذا بخط شيخنا عن معتمد المفتي ويرسل يديه في
جنبه أي المقتدي يرسل يديه في جنبه ولا يضع
يمينه على يساره حال قراءة الإمام القنوت في صلاة
الفجر **وإذا انقضى القنوت في الثالثة الوتر وتذكره**
في الركوع أو بعد الرفع منه أي من الركوع لا يقنط
والخاص أصل أنه إذا ذكره بعد رفع الرأس من الركوع
لا يأتي به رواية واحدة وإن تذكره في الركوع ففي الأبيان
بعد بعد خوده أي القيام روايات وظاهر الرواية أنه
لا يعود ويسقط عنه القنوت وعن أبي يوسف أنه
يعود إلى القنوت كما لو ترك الفاتحة والسورة فتذكرها
في الركوع أو بعد رفع الرأس منه فانه يعود وينتقض
والعرق على ظاهر الرواية أن نقض الركوع في المقيس
عليه لكونه لا يعتبر بدون القنوت بخلافه في المقيس
إذ هو معتبر بدون القنوت فإن عاد إلى القيام
وقت ولم يعد الركوع لم تقصد ولو عاد لأجل القنوة
فقد أدام بعده بطلت الخ ما علقناه على ملاسكين
منه بالبحر واعلم أن ما ذكره الشرح من قوله لا يقنط
على الصحيح فيه نظرا لا يبيح أن يجعل قوله على الصحيح
متعلقا بالمسئلة الأخيرة فقط ولا أن يكتفى بتعلقها
بكل من المنسبلتين وحق العبارة أن يذكره ذكره بعد
الرفع من الركوع قبل ذكره في الوتر ذكره في الركوع فيكون
قوله على الصحيح مرتبطا بالمسئلة الثانية لأنه في
المسئلة الأولى يقنط رواية واحدة كما سبق **ولو**

قُتِلَتْ بعد رفع راسه من الركوع لا يعيد الركوع مراده
 من عدم إعادة الركوع ان صحة الصلاة لا تتوقف على
 اعادته وليس المراد انه ممنوع من اعادته **ويسجد**
 للمسهول والزوال القنوت عن محله **الاصلي** ولزوم تأخير
 الواجب ويوشك انه في الثانية او الثالثة اتم الركعة
 وقُتِلَتْ فيها ثم ضم اخرى وقُتِلَتْ فيها ايضا هو المختار
 نهر عن التخييس وهذا محمول على ما اذا كثرت منه
 وقوع الشك ولم يقع تخريبه على انها الثالثة فمرا
 في الدور قُتِلَتْ في الاولى والثانية سهوا لم يقنّت
 في الثالثة لان تكرار القنوت لم يشرع انتهى خلاف
 المختار بل ذكر في البحر انه ضيق لانه اذا كان يا تجب
 به مع الشك اي مكررا منع القنوت او لي ان يعيده
 ليقع في محله لكن جرم في التنوير بما في الدور وفوق
 في الدريبينه وبين مسيلة الشك بان الساهر قنّت
 على انه موضع القنوت محلا بتكرار خلاف الشاك مشم
 نقلا عن المحلي انه رجع تكراره فيهما اي في السهول
 والشك **ولو ركع الامام قبل فراغ المقنن من قراءة**
القنوت او قبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع
 اي خاف ان لا يدرك الامام في الركوع **تابع** **امامه**
 لان اشتغاله بذلك يفوت واجب التتابع فتكون
 المتابعة اولى وان لم يجف فوت المشاركة في الركوع
 بقنّت جماعة بين الواجبين **ولو ترك الامام القنوت**
اتى به المومخ ان امكنه مشاركة الامام في الركوع

لجمه

جميعه بين الواجبين بحسب الامكان والادوات
 كان لا يمكنه المشاركة **تابع** لان متابعة الامام اولى
 ولو ادرك الامام في ركوع **الثالثة** من الوتر كانت
 مدركا للقنوت حكما فلا ياتي به فيما سبق به كما لو
 قنّت المسبوق معه في الثالثة حيث لا يفوت
 مرة اخرى فيما يقضيه لانه غير متتابع **ويوتر في جماعة**
جماعة في رمضان فقط اي لا يوتر جماعة في بقية
 الشهور ولا يصلي قطوع جماعة الا في قيام رمضان
 وعن ستمس الاسية ان الجماعة انما تذكر اذا كان على سبيل
 التداخي اما لو اقتدي واحد بواحد او اشان بواحد
 لا يكره واذا اقتدي ثلاثة بواحد اختلفوا فيه
 وان اقتدي اربعة بواحد كره اتفاقا وفي المفاتيح
 الاقتداء بالوتر خارج رمضان جائزه كره في النوازل
 وفي مختصر الفتاوى روي لا يجوز قبل معني عدم الجواز
 انكر اهله لاصل الجواز كذا ذكره ملا مسكين **وصلاته**
مع الجماعة في رمضان افضل من ادا به منفردا **اخر**
الميل في اختيار قاضي خان حيث قال والمصحيح ان
 الجماعة فيه افضل **وصح غيره** اي غير قاضي خان
خلافه في الزيلي وقال غيره والمختار ان الافراد في
 المنزلة افضل **ومجمعه** في عقد الفراديهما في الطهيرة
 اختار ابو علي النسفي انه بالجماعة احب واختار
 علما وقال انه في المنزل احب وهكذا قال في الذخيرة
 وهو ليقنّي ان المذهب خلاف ما في الخانية والله

ترجيح منه لا اختيار في المذهب فهو من هذا مذهب
ما في كلام السنن حيث ذكر ما منه وفي الفتوح والبرهان
ما يفيد ان قوله قاضي خات ارجح ما استدل به
الادلة فتيه على ما ذكره **فصل** في بيان
النوافل جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة في الشرع
عبارة عن قرينة لا يبدى على الغرائض والواجبات
والسنن جميعي ككث قوله في الدرر كل سنة نافلة
ولا عكس يفيد ان السنن ولو موكدة من النوافل
واخرها عن الغرائض لانها شرعت كملا وتتميمات
لها فكانت كالنتيج لها وقدم الوتر عليها لان الوتر مقدم
على النفل وشرعية النوافل الكائنة قبل الغرائض
لقطع طبع الشبهات قاله قاضي خات وبعدها مجر
نقصات تمكث في الغرائض كما في الزيلعي من ادراك الجاهل
ومثله في حاشية الدرر للمولف عن ابي زيد معللا
بان العبد ان ملئت لعمته لا يجلو عن مقتضيه
حتى ان احدا لو قد دلل بطلان الغرض من غير تقصير
ملا يلام على ترك السنن انتهى وهذا بالنسبة لغير
الانبياء عليهم السلام فان النوافل في جانبهم لزيادة
الدرجات لهم وفي جانب غيرهم مجر لخلل
في صلاة الانبياء عليهم السلام كذا بخط شيخنا عن
مناهي المؤلف من سنة موكدة **ركعتان قبل الفجر**
قدم سنة الفجر لانها اقرب السنن حتى يكفر جاحدا
ولانها بمنزلة الواجب عند البعض كذا ذكره ملاسكين

وقوله في

وقوله حتى يكفر جاحدا استشكل العلامة
الفقيه بما صرحوا به من عدم تكفير جاحدا لوقت الاجماع
وغاية ركعتي الفجر ان تكون كالوتر فكيف يكفر جاحدا
واجاب بان المراد من الجحود في جانب الوتر جحود
وجوبه لا اصله بخلافه في جانب ركعتي الفجر فان المراد
به جحود اصل السنة فلا تنافي حتى لو انكر اصل الوتر
يكفر انتهى وايده السيد المحوي بما نقله عن الشيخ قاسم
في الالفاظ المكفرة من قوله ومن انكر اصل الوتر
واصل الاصلية كف ليكن ذكر بعده ما يعكس على الجواب
حيث قال وقام كلام الزيلعي انه لو انكر اصل الوتر
لا يكفر انتهى فاذا لم يكفر بجحود اصل الوتر على ما هو
الظاهر من كلام الزيلعي فلا بد ان يكفر بجحوده اصل سنة
الفجر بالدليل والي هذا يشير ما نقله السيد المحوي
عن المصنفات من انه لو انكر سنة الفجر جحودا عليه
الكفر انتهى فتلخص ان في التكفير بجحود اصل كل من الوتر
وسنة الفجر اختلافا وعليه والاستمال ما فطن اصله
ويستغني حينئذ عما سبق من الجواب فان قائلين
لا يكفر بجحود الوتر مع الاعتقاد الاجماع على مشروعيته
قلد **قال** الزيلعي وانما لا يكفر جاحدا لانه ثبت
بحديث واحد فلا يعري عن شبهة وما سبق ان من سنة
الفجر بمنزلة الواجب عند البعض يشبه اي عدم جواز
ادائها من قعود وبه صرح في المتن ويرد شرجه ونصه
وقيل بجوبها فلا تجوز صلاتها قاعدا ولا ركيا اتفاقا

بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها لعالمها من جميعا
في الغنا والى بخلاف سائر السنن وتقص اذا قامت
مسد بخلاف الباقي ولو صلى ركعتين نطوعا علي ظن
ان المغرب لم يطلع فاذا هو طالع او صلى اربعاً فوق ركعتان
بعد طلوعه لا يجزيه عن ركعتيهما انتهى لكن المفتي بـ
هو الاجز كذا فيما علقناه عليه سلاما مسكين ~~تتم~~
في الحلة ان اقول السنن ركعتان المغرب ثم سنة
المغرب فانه عليه السلام لم يرد بها سفرا ولا حضرا ثم
التي بعد الظهر فانها متفق عليها والتي قبلها مختلف
فيها وقيل هي للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي
بعد العشاء ثم التي قبل الظهر وذكر المحسن
ان التي قبل الظهر اكد بعد ركعتي الفجر يلي وتقل
في البحر تصحيجه من المنايا والنهاية معللا بان
ورد فيها وغيره قوله عليه السلام من ترك الاربع قبل
الظهر لم تنله شفا عتي وقبل الاربع قبل الظهر
والركعتان بعده وبعد المغرب والعشاء كلها سواء
ان يقال في كلام الزيلعي مناقاة يات قوله وهذه الحجة
الحق يقتضي ان مدار الخلاف علي ان التي قبل الظهر
هل هي اكد من سنة المغرب وسنة المغرب اكد منها
ومقتضي التعليل بقوله فانها متفق عليها الحق
تكون التي بعد المغرب اكد من التي قبل الظهر والتي بعده
من غير خلاف فاما الخلاف في التي قبل الظهر اكد
من التي بعدهما ان لا مريبا العكس تامل **وركعتان**

بعد

بعد الظهر بعد المغرب وبعد العشاء وربع قبل الظهر
وقبل الجمعة وبعد ها والاصل فيه قوله عليه الصلاة
والسلام من ثابرو علي فنتي عشره رامة في اليوم
والليلة بنا الله له بيتا في الجنة وور لا يخفى ان
هذا الا بيثيت بد سنة الجمعة لانه عليه السلام
بينها بقوله ركعتين قبل الفجر واربعة قبل الظهر وركعتين
بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء
ما في البرهات وغيره اما دليل سنة الجمعة فهو ما ورد
من انه عليه السلام كان ينطوع قبل الجمعة باربعة وورد
ايضا انه قال من كان منكم مصليا فليصل بعدها اربعاً
لذا في حاشية الدرر للمولف معزيا للثاني وانشاء المولف
بقوله **بنسليمة** ان حكم سنة الجمعة كالتي قبل الظهر
حين لو ادها بتسليمين لا يكون معتد بها اي عن السنة
وتكون نافذة لحاجي الجوهرة وينبغي تقييد بعدم العذر
لقوله عليه السلام اذ اصيلتم بعد الجمعة فصلوا اربعاً فاف
بجمل تلك منتي فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا
رجعت انتهى **ونزب** اي يستحب **اربعة ركعات قبل**
صلاة العصر وقبل العشاء وبعده ونزب ست ركعات
بعد المغرب قال الحلبي علي المنية واختلف هل الاربع
بعد الظهر والست بعد المغرب سوى الموكدات ومعهما
والظاهر الثاني لانه يصرف عليه انه صلى بعد الظهر
واستناب اربعاً وبعد المغرب ستاً والركعتان في صمت
ذلك ومن هنا يعلم انما ذكره الثم من ان الست في المغرب

غير الركعتين المؤكدةتين وكذا في الاربع بعد الظهر والمخالف
 لما استظهره الجليلي بقي هذا الاربع بعد المشرق والظهر
 بتسليمية او بتسليمتين حكى في النهر عن الفتح اختلافا
 علما انه قد تم طاهر ما نقله عن الفتح من قوله ووقع عندي
 انه اذا صلاها اربع بعد الظهر بتسليمية او تسليتين
 وقع عن السنة والمنزوب سوا احتساب هو الروايت
 منها او لا يقتضي بالخيار بين ان يرد بها بتسليمية او
 بتسليتين فاذا اختار ادها بتسليمتين لا مانع من
 تعيين السنة في المشفع الاول والمنزوبية في الثاني
 واعلم انه في الذخيرة بين ان يرد بها بتسليمية او تسليتين
 او بثلاث قال الاول ادوم واشفق ولهذا اختاره الكمال
ويقتصر في الجلوس الاول من السنة الرباعية المولدة
 وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها علي قراءة التشهد
 فتقف علي قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يصلي
 علي النبي الا في القعود والاخير فان صلى علي النبي في
 القعود الاول سجدة للسهولت اخيرا الواجب وهو قيامه
للمشفع الثاني والامثالي في ابتداء الركعة الثالثة
 بدعا الاستفتاح كما في فتح القدير وهو الاصح لانها
 لتاكدها استشهدت الغرائض ولهذا لا تبطل شفعته
 ولا خيارا لمخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالانتقال الي المشفع
 الثاني يعني اذا شرع في الرباعية المؤكدة فاجزى بالبيع
 فانتقل الي المشفع الثاني فهو علي شفعته اذا طلب
 الاخذ بالشفعة علي فور خروجه من الصلاة وكذا اذا

خيرها

خيرها الزوج فانتقلت الي المشفع الثاني لا بطلانها
 ولا يلزمه كمال المهر اذا انتقل الي المشفع الثاني بعد ان
 دخلت عليه الزوجة وهو في المشفع الاول ما لم توجد الخلو
 الصحيحة الخالية من الموانع بعد سلامه من تلك الصلاة
بخلاف الرباعية المنزوبة فانه يصلي علي النبي في الجلوس
 الاول ويأتي بدعا الاستفتاح اذا قام الي المشفع الثاني
 وفيما ساء ان يتعد ايضا كما في الفتح وبالقيام الي المشفع
 الثاني يلزمه كمال المهر ونسقط شفعته ولا تبقى علي
 خيارها قال الترمذي نقلا عن مخرج المنيعة ان مسئلة
 الاستفتاح وخو له ليست مروية عن المتقدمين
 من الامة وانما هي اختيار لبعض المتأخرين انتهى
 ويترك القعود علي راس الثانية لا يثني ولا يتموز
 في الثالثة واذا صلي نافلة اكثر من ركعتين كاربعة فاتها
 ولم يجلس الا في اخرها صح استحسانا لانها صارمت
صلاة واحدة لان التطوع كما شرع ركعتين شرع اربع
 ايضا والقياس فسادها وبها قال زفر وهو رواية عن محمد
 وفيها الغرض الجلوس اخرها واعلم ان الزيلعي علل عدم
 الفساد استحسانا بترك علي راس الركعتين عند الامام
 واي يوسق بقوله لان القعود انما افترض للخروج فاذا اقام
 الي الثالثة ولم يعمل تبين ان ما قبلها لم يكن اوان الخروج
 قال وكذا الست والثمان في الصحيح لكن في النهر الاصح
 الفساد قياسا استحسانا لوصلي ستا او ثمانيا بقعدة
 وكره الزيادة بتسليمية في نفل النهار باتفاق الروايات

لأنه لم يروا أنه عليه السلام فراد علي ذلك ولو الكراهة لزيد
 نقلها للجواز كذا قالوا وهذا يفيد أنها خير سمية من
وعلي ثمان ليلا لأنه عليه السلام لم يزد عليه ولولا الكراهة
 لزيد وهذا مذهب الإمام أما عندنا فلا يزد بالليل من
 بتسليمة واحدة علي الركعتين زيلعي وقوله فلا يزد
 الحج أي من حيث الأفضلية والألّا الزيادة عليهما
 لأنكراهة اتفاقا كما في حاشية الدرر للمولف ثم ما
 جري عليه المصنف من كراهة الزيادة علي غلظت
 ركعات ليلا بتسليمة خلاف الأصح فبقي الزيلعي
 عن المبسوط الأصح عدم كراهة الزيادة لما فيها
 من وصل العبادة ثم رأيت في حاشية الدرر للمولف
 عن الشيخ زين أنه في البدائع رد تصحيح السرخسي
 عدم الكراهة وقال الصحيح أنه يكره انتهى فقد
 اختلف التصحيح **والأفضل فيهما أي الليل والنهار رابع**
عند الإمام الأعظم أبي حنيفة ورباع غير منصرف
 للموصوف والعدل لأنه معدول عن أربعة أربعة كثرات
 معدول عن ثلاثة عيني **وعندهما الأفضل في الليل**
مثنى مثنى وبه يغني اتباع الحديث كما في المعراج
 وردة الشيخ واسم بما استدل به المشايخ للإمام من
 أن الأربع تزجفت كلون أكثر مشتقة علي النفس وقد
 قال عليه السلام إنما أجر علي قدر نصيبك وقوله عليه
 السلام في حديث الصاحبين مثنى مثنى يجتمعان في راد
 تشفع لا وتر نصروا الخلاق في غير الشرايح والسنن الموكلة

حموي

حموي وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار لقوله
 تعالى تتجافأ جنوبهم عن المضاجع ثم قال تعالى فلا تعلم
 نفس ما أخبئ لهم من فرة أعين وقال عليه السلام من أطال
 قيام الليل خفف الله عنه يوم القيمة **وطول القيام أحب**
من كثرة السجود لقوله عليه السلام أفضل الصلاة طول
 القنوت أي القيام وبطول القيام تكثر القراءة وكثرة
 السجود يكثر التوسيع والقراءة أفضل عيني وفي حاشية
 الدرر للمولف معزيا للبحر اختلاف النقل عن محمد ونقل
 الطحاوي عنه في شرح الآثار كما هنا وصححه في البدائع
 ونقل في المجتبى عنه أن كثرة الركوع والسجود أفضل
 لقوله عليه السلام بكثرة السجود وقوله عليه السلام
 أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولأن المسجود
 غاية التواضع والعبودية قال في البحر الذي ينظر من
 أن كثرة الركعات أفضل من طول القيام وذكر جهه وهو
 مخالف لما ذكره الواحي حيث قال في تفسير قوله
 طول القيام أو من كثرة السجود أي الركعات بطول
 القيام أفضل من أربع ركعات بالي طول انتهى وطول
 قيام الآخر من أفضل ما غارب ثم أورد في **فصل**
في تحية المسجد وصلاة الصبح وأحبها للبياتي بسن
تحية المسجد أي تحية رب المسجد بر كعتين قبل الخلو
 لأن المقصود التقرب إلي الله تعالى لا إلي المسجد لقوله
 عليه السلام إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى
 يركع ركعتين وقد حكى الإجماع علي سنتيها إلا في الأوقات

الا في الاوقات المذكورة فاتها نكده واذا فكر ودخل
في كل يوم يكعب ركعتان لها في اليوم ولا تستغنى
بالمجلس حتى لو دخل المحكم ان شأني عند حوله او
عند انصرافه لا ينهت عن السجدة ففي اي وقت وجدت
حاصل المقصود زاد **الفرض** ينرب منها **وكا صلاة اداها**
عند الدخول بالنية التخيية وقال في البغية دخوله
المسجد بنية الفرض او لا اقترا ينوب من تخيه المسجد
وانما يؤمر بها اذا دخل بها الغير الصلاة كذا في حاشية
الدرر للمولف وفي قوله لغير الصلاة اشارة الى انها
لا تستغنى بالطواف وبه صرح في الزهر حيث قال ويقدم
الطواف عليها وفي الدر عن الضياء المغتوت من
لم يتمكن منها لحدث او غيره يقول نذبا كما ان التبيح
الاربع اربع انتهى وهي سجدتان الحمد لله والاله
والله اكبر **ونذوب اربع فصا عدا في الضحى** ينشئ الى
ما في الزهر من ان صلاة الضحى اربع او ثمان او اثنا عشر
قال واوسطها افضلها وقيد في الدر بما اذا صلى الاكثر
بسلام واحد اما لو فصل فكما زاد فهو افضل كما افاده بن
حج في منتزه البخاري ثم ما ذكره في الزهر من اقلها اربع مختار
لما في الدر من ان اقلها ركعتان ووقتها بعد الطلوع الى
الزوال ووقتها المختار بعد ربع النهار ومن المندوبات
صلاة الليل حثت السنة الشريفة عليه كثير واذا
ان لقها اجرا عظيما فمنها ما في صحيح مسلم مرفوعا افضل
الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وفضل الصلاة بعد

الغريضة

الغريضة صلاة الليل وروي الطبراني مرفوعا لا بد
من صلاة بالليل ولو حلب شاة وما كان بعد صلاة
العشاء فهو من الليل انتهى وهو يفيد ان هذه
السنة تحصل بالتفعل بعد صلاة العشاء قبل النوم بحر
وقد ترد في فتح القدير في صلاة التهجيد وهي سنة
في حقتنا ام تطوع كلام للحلي في او اخر شرح المنية ومن
المندوبات **صلاة الاستخارة** وكان الفرق بين صلاة
الاستخارة وهي ركعتان وبين صلاة الحاجة وهي
اربع وقيل ركعتان وفي الحاوي انها اثنا عشر بسلام
واحد ان الاستخارة في المستقبل والحاجة ان تزل
زهر وكيفية صلاة الاستخارة اذا هم امر ان يركع
ركعتين ويقول اللهم اني استخير بك ما في يدي
بقدرك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر
وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم
ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري
او قال عاجل امري واجاله فاقدري لي وبسره لي ثم بارك لي
فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ودنياي
وعاقبة امري او قال عاجل امري واجاله فاصرفني عنه
واصرفني عنه وقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به
ويسمى حاجته رواه البخاري وغيره وكل الرواية
في الدال من قوله فاقدري لي بالكسر ويجوز ضمها وفتحها
وكسرها فنظر القول في القاموس والفعل كضرب
ونصد وقرخ اجاب **سري الدين** افندي بمعي

فقد عليه السلام فاقدره لي اقض لي به رهيبة كما انصح
عائدا ابن الاثير في النهاية والسمع لغة في ما مضى
فاقدره لي بهذا المعنى فتح الدال وفي مضارع كسرها
وضمها فخط واما الوجوه الثلاثة فهي لفعل القدرة
وتحريكها بمعنى اليسار والقدرة كما يعلم بتأمل عبارة
القاموس فظهر انهم بحسب اللفظة يجوز ان يقرأ بكسر
الدال وضمها فقط واما بحسب الرواية ففي مطالع
الانوار قوله واقدري الخير حيث رايت بالكرض ضبطه
الاصيلي وبالوجهين ضبط غيره انتهى ومرايه بالوجهين
الكسر والضم كما يعلم من سياق كلامه انتهى **وتدبر صلاة**
الحاجة وهي اربع وقفات ركعتان وقفتان عن الحادي
عشر اشيا عشر سلام واحد عن عبد الله ابن ابي اوفى
قال قال صاب الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله او
الى احد من بني ادم فليتنوضا وليحتم الوضوء ثم
ليصل ركعتين ثم ليشتد علي الله وليصل على النبي
الله عليه وسلم ثم لينقل ثم ليقول لا اله الا الله الحكيم
الكريم سبحان الله رب العرش العظيم اسالك
صالحات رحمتك وعزايه مقفرتك والغبية من كل
بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرتة
ولا همما الا فرجتة ولا حاجة لي فيها الا قضيتها يا ارحم
الراحمين ومزدعا به اللهم اني اسالك واتوجه اليك
بنبيك محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني
توجهت بك الي ربك في حاجتي هذه لتقضي لي الله

تشفع

فتشفع في وندب احيا الليالي العشر الاخير من رمضان
وليلة العيدين وليالي عشر الحجة وليلة النصف من
شعبان ويكره الاجتماع على احيا ليلة من هذه
الليالي المتقدمة ذكرها في **الساجدة** واعلم ان ما ذكره
العلامة ملا مسكين من قوله ولا يصلي تطوع جماعة
الا في قيام رمضان يفيد باطلافة ان الكراهة لا تنفي
بالنذر وهو جواب الحادثة حين سالت عنها
بما مضى ان جماعة نذروا صلاة التسابيح فهل ادل
ادونها جماعة تنفي الكراهة لخروجها بالنذر عن
النقل وصل صلاة التسابيح كمصلاة الرغائب وغيرها
في عدم مشروعية الجماعة وهل قوله في الاشياء يكره
الاقتوي في صلاة الرغائب وصلاة البرة وليلة القدر
الا اذا قال نذكر كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة يفيد
ان الكراهة تنفي من نذرهم ام لا فاجبت بما مضى
صلاة التسابيح بجماعة مكروهة ولو بعد النذر اخذ
بما ذكره في الحادي القدي حيث قال ولا يصلي تطوع
بجماعة غير التراويح وما ورد من الصلوات في الاوقات
الشريفة كالليلة القدر وليلة النصف من شعبان وليلة
العيد وعرفة والجمعة وغيرها قصاي فرادي انتهى لان قوله
وعبرها شاملا لصلاة التسابيح والجماعة فيها تحميم
مشروعة ولو بعد النذر لان النهي عن التطوع بالجماعة
في غير التراويح شامل لما لو كان بعد النذر وبه صرح الزائر
حيث قال بعد كلام وعن هذا اكره الاقند في صلاة

الرجاء وبسالة البراة وليلة اقدر ولو بعد التذرع الا اذا
قال نذرت كذا ركعة بالجماعة مقتديا بمقتضى الامام لعدم
امكان الخروج عن العدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان
يتكلم ما لم يكن في الصدر الاول كل هذا التكلل لا فائدة
امر مكرره وهذا اذا التفل بجماعة علي سبيل التذرع
وان الكراهة لا تقتضي بالنذر في صلاة الرجاء
وصلاة التسابيح ونحوها لما علمت من شمول كالم
الحادي لها قال في البحر بعد نقل كلام الحارثي
ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع علي صلاة الرجاء
التي تفعل في رجب في اول ليلة جمعة منه وانما البدعة
وما يحتال له اهل الروم من نذرها للخروج عن التفل والكر
فباطل الخ واعلم ان الضمير في وانها بدعة يرجع للجماعة
التي دل عليها بالاجتماع والمراد من البطلات بطلان
كون النذر فيما ينبغي كراهة الاجتماع عليها والافعال
مستزعة بصحة الانفراد والاقتدا فيها صحيح مع
الكراهة حيث كانت علي سبيل التذرع واعلم ان
الكراهة في حق الامام مقيدة بما اذا نوي امامتهم
فلو شرع هو ولم ينو الامامة ما خذوا به فلا كراهة علي
الامام قال في الدرر وفي التتارخانية لو لم ينو الامامة
لا كراهة علي الامام اقترب واعلم ان كلام الامام في ما خذوا
من كلام البرازي برمتها ولم يحد من منها قوله ولو
جد النذر لا يستقام كلامه لان حذفه يوهم ان كراهة
الجماعة في صلاة الرجاء ونحوها مقيدة بعدم التذرع

وليس كذلك

وليس كذلك لان قوله الا اذا قال نذرت كذا ركعة
الخ ليس مستثنى من كراهة الاقتدا في صلاة
الرجاء ونحوها بل مستثنى من كراهة الاقتدا
في صلاة الرجاء بحدود وهو كراهة الجماعة في
التفل في غير التذرع اذا كان علي سبيل التذرع
نذر علي هذا كلام البرازي فاستغفروا من كلام البرازي
ان الكراهة لا تقتضي بالنذر في صلاة الرجاء ونحوها
بالصلاة في الليالي التي ذكرها المعص بقوله ونذر احيا
ليا في العشر الاخير من رمضان الخ بخلاف غيرهما من
التوافل الغير الموقفة بتلك الاوقات الشريفة
وعليه يحمل في الاستنباه ولو لم يحد من ما ذكره البرازي
لا يقتضي الا بهام والخاص ~~لان~~ لا خلاف في كراهة
الجماعة في التوافل في غير التذرع كما انه لا خلاف ايضا
في ان كراهة مقيدة بما اذا كانت الجماعة علي سبيل
التذرع علي ما يظهر من كلامهم فيما في الزوائد من
قوله التطوع بالجماعة في غير رمضان يكره ولو فعلوا
في الليل والنهار احرام انتهى يجب تقييد بما اذا كان
علي سبيل التذرع وبغير خات ان قوله ولو فعلوا في
الليل والنهار احرام ليس فيه كبير فائدة لان التغير
بيكره يغيد الاجر واعلم انه احقر بقوله في غير رمضان
عن التذرع والوتر علي القول بان التفل ولو غير رمضان
اولي دفعا لا بهام التطوع بالجماعة في رمضان لا يكره
ولو بغير التذرع والوتر وكسر كذلك وما في المحيط من

من قوله لا يلزم الا اقتدا بالامام في النوافل مطلقا نحو
ليلة الغدير والرباعي وبليلة النصف من شعبان
وتخوذ لك صلاة التراويح لان ما رآه المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن انتهى سواء يكره الاقتدا بالامام في
في النوافل الخ يحذف لا النافية يعني اذا كان على سبيل
التداعي ويراد بالنوافل خصوص ما ورد في الصلوات
من الاوقات الشرعية ونحوها لا مطلق النفل والقربة
عليه هذه الارادة قوله غوليلة القدرة ونحوه لا يطلق
في كلامه بما اذا كان نذرهما ام لا وقوله كصلوات التراويح
سواء لا صلاة التراويح فيكون قوله لان ما رآه المسلمون
الحسن تعليلا لعدم كراهة الاقتدا بالامام في التراويح فهو
اشارة الى ما نقل عن السلف من انما ظهيرة على الجماعة
في التراويح واعلم انه كما استفيد من مجموع كلام الحارثي
والبرازي كراهة الجماعة في صلاة التراويح ونحوها ولو
بعد النذر فكذلك يستفاد بهذا ايضا من كلام المحقق بعد ما علمت
من النصيب ان اطلاقه كراهة شامل لما اذا كان بعد
النذر حيث كانت الجماعة على سبيل التداعي على ما است
قوله وتخوذ لك صلاة التراويح ايضا يعني ان يقال
ظاهر قول البرازي والاشباه الا اذا قال نذرت كذا ركعة
الحسن ان النذر وجود من المعتقد فقط ودون الامام وهو
كذلك ولا يلزم ان يكون اقتدا بالنادر بالنادر وهو
لا يجوز به البرازي ايضا ونصه قبيل ما سبق من ان
في النفل والاشباه ثم اقتدي احدهما بالآخر في القضاء

لا يجوز

لا يجوز باختلاف السبب ولذا اقتدا بالنادر بالنادر
لا يجوز انتهى والظاهر ان العدم من عدم الجواز عدم
الاقتداء لا عدم الحل بدليل التعليل الذي ذكره
اختلاف السبب ولان نذر احدهما نفل في حق الآخر
فان قيل يلزم على ما سبق من ان النذر وجود من المعتقد
لان الامام بناء القوي على الضعيف قلنا بناء القوي
على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة ذاتية
اما اذا لم تكن كما هنا فلا لانها عرضية بالنذر ومن
هنا قال الحلبي النذر كالنفل واعلم ان الحامل لا طالة
الكلام في الجواب عن هذا السؤال ما رايت لبعض من
يتمرد بغير حق من حلقته هذا العصر مما لا يليق
ان يسمع فضلا عن ان يكتب **فصل في صلاة**
النفل جالسا والصلاة على الدابة وصلاة النذر
يجوز النفل قاعدا مع القدرة على القيام اطلقه
فشمل التراويح اذ الاصح فيها الجواز كما في الخلاصة
وسنة النجاشي فقيرها بالجواز ولي قيد بالقاعد
لان نفل المصطفى بلا عذر غير صحيح فهو بخلاف
ما في البحر حيث نقل عن قاضي خان ان سنة النجاشي
لا يجوز اداؤها قاعدا من غير عذر على الاصح بخلاف
التراويح والفرق ان سنة النجاشي موكدة لاختلاف
والتراويح في الناحية دونها انتهى ومن هنا يعلم ان
الترجيح قد اختلف باختلاف الماييم من غير المعنى وعلى
غير المعتد يقال الا سنة النجاشي لما قيل بوجوبها وقوة الدليل

والا التراب على غير الصحيح لان الاصح جوازها
فاعد من غير عذر فلا يستثنى من جواز النفل
بلا عذر مني على الصحيح ولكن له نص في اجراء القيام
الا من عذر ويقعد كما لم يشر في المختار واحترز
بقوله في المختار عما قيل يقعد مني وما قيل محتسبا
وكيفيته ان يجلس على البتية وينصب ركبته ويشد
ساقه الي نفسه بشئ يحيط من ظهره عليها ما شح
المنية الصغير المحلبي وفي قوله كما لم يشر انشاؤه الي
انه لا يضع يمينه على يساره تحت سرته لكن صرح في
كتاب سياسة الدنيا والدين بان يضع واليه يشير
قوله ان القعود كالقيام وفي النهر جمل ما ذكره المص
مذهب فرموا عن الامام ونقل عن ابي الليث
عليه الفتوى قال بعد من لا خلاف انه اذا جازا
الشهر فليذكر ما سقط القيام بعد ذلك ولا وفي
التجيب الفصل ان يقوم بقراءة شيئا ثم يركع ولو لم
يقول ثم ركع جاز ولو لم يستوف قايما ثم ركع لا يجوز لانه
ليس ركوع قائم ولا قاعدا وقوله في النهر ولو لم يقرأ ثم
ركع محمول على ما اذا قرا قاعدا ثم قام فركع وجاز
انما ما قاعدا بعد افتتاحه قايما بلا كراهة على
الاصح فيما في الدرر من ان اذا شرع فيه قايما كره ان يقعد
مع القدرة على القيام ضعيف وهذا اي اجل انما
من قعود بعد ما افتتحه من قيام مذهب الامام خلافا
لما قايما على مسيلة النذر فحكموا ان لا يخرج عن عهد

ما لزمه

ما لزمه بالنذر الا بالقيام فكذا ما شرع به قايما
وله ان الوجوب في النذر باسم الصلاة وهي تنصرف
الي الاركان من القيام والقراءة والركوع والسجود
اما الوجوب فيما شرع فيه فبالحرمة وهي لا تجوز
القيام في ليالي فليالي هذا لا فرق في لزوم القيام
في النذر بين ان يلتزمه نصا ام لا واختاره الكمال
نهر وذكر فيله عن المحيط انه ان لم يلتزم القيام نصا
لا يلزمه وقال في الاسلام ان الصحيح ويتنفل ركبا
خارج المصر وميا الي اي جهة فوجهه دا بغير
يتنفل ركبا خارج المصر بلا اشتراط قبلة ابتداء مطلقا
سواء في ركبي النزول او لا وسواء كان مسافرا او مقبلا
خرج لم حاجته وسواء كان على سرجه قذرا ولا سدا كان
المكان الذي خرج اليه قريبا او بعيدا وقيل ان كان في موضع
المجلس او الركابين قذرا اكثر من قدر الدرهم لم يجز
والصحيح انه يجوز وقيل ان خرج من مصر في سجن
يتطوع على دابته ولا يجوز في المصر عند ابي حنيفة
وعند محمد يجوز يكره وعند ابي يوسف يجوز ان يتنفل
راكبا في المصر ملامسكين وبني بنزوله اي ان افتتح
النظر اراكبا ثم نزل ببني لان تحريمه الكاع ان تغد
بجزة للركوع والسجود وبواسطة النزول فكان له الايام
رخصة والركوع والسجود بان ينزل ويركع ويسجد عن بطن
هكذا ينبغي ان يفهم كلام الزيلعي دل على هذا ما ذكره
الكامل حيث انكبه التاويل في كلام المهر اية بتعد

والا التراويح على غير الصحيح لان الاصح جوازها
 قلعدا من غير عذر فلا يستثنى من جوازها
 بلا عذر متى على الصحيح ولكن له نص في **اجرا التراويح**
الا من عذر ويقعد كما لم يشر في المختار واحترز
 بقوله في المختار عما قيل يقعد مرعى وقيل محتسبا
 وكيفية ان يجلس على البيت وينصب ركبتيه ويشد
 ساقيه الى نفسه بشئ يحيط من ظهره عليها شرح
 المنية الصغير للحلي وفي قوله كما لم يشر اشار الى
 انه يضع يمينه على يساره تحت سترته كمن صرح في
 كتاب سياسة الدنيا والدين بانه يضع واليه يشير
 قوله ان القعود في القيام وفي النهر جعل ما ذكره المص
 مذهب من فرموا عن الامام ونقل عن ابي الليث
 عليه الفتوى قال بعده ولا خلاف انه اذا اوجاهت
 التفتيح وكذلك سواء سقط القيام بعذر ولا وجوب
 التجنيس الا فصل ان يقوم بقول شيئا ثم يركع ولو لم
 يقول ثم ركع جاز ولو لم يستوقفا بما ثم ركع لا يجوز لانه
 ليس ركوع قائم ولا قاعدا وقوله في النهر ولو لم يقرأ ثم
 ركع محمول على ما اذا قرا قاعدا ثم قام فركع وجاز
 انما مذهبنا بعد افتتاحه قايما بلا كراهة على
الاصح فيما في الدرر من ان اذا شرع فيه قايما كره ان يقعد
 مع القدرة على القيام ضعيف وهذا اي اجلي انما مد
 من قعود بعد ما افتتح من قيام مذهب الامام خلافا
 لما قيسا على مسيلة النذر فكما ان لا يخرج عن عهد

ما لزمه

ما لزمه بالنذر الا بالقيام فكذا ما شرع به قايما
 وله ان الوجوب في النذر باسم الصلاة وهي تنصرف
 الى الاركان من القيام والقراءة والركوع والسجود
 اما الوجوب فيما شرع فيه في الترخيم وهي لا تجوز
 القيام بل يبيح فعله هذا لا فرق في لزوم القيام
 في النذر بين ان يلتزمه نصا ام لا واختاره الكمال
 ثم ذكر قوله عن المحيط انه ان لم يلتزم القيام نصا
 لا يلزمه وقال فخر الاسلام ان الصحيح **ويستغل ركبا**
خارج المصر ميبا الى اي جهة توجهت **داينة** اي
 يستغل ركبا خارج المصر بلا اشتراط قبلة ابتداء مطلقا
 سواء قدر على النزول او لا وسواء كانت مسافرا او مقبلا
 خرج لم حاجته وسواء كان على سرجه قذرا ولا سدا كان
 المكان الذي خرج اليه قريبا او بعيدا وقيل ان كان في موضع
 الجلوس او الركاب بين قذرا اكثر من قدر الدرهم لم يجز
 والصحيح انه يجوز وقيل ان خرج من مصر فريسخين
 ينطوع على دابته ولا يجوز في مصر عند ابي حنيفة
 وعند محمد يجوز بركبه وعند ابي يوسف يجوز ان ينقل
 راكبا في مصر ملامسكين **وبني بنو له** اي ان افتتح
 المنطوع راكبا ثم نزل بني لان تحريمه الرأى ان تقدر
 بحوزة للركوع والسجود وبواسطة النزول فكان له الايام
 رخصة والركوع والسجود بان ينزل ويركع ويسجد ثم
 هكذا ينبغي ان يفهم كلامه الذي يليه على هذا ما ذكره
 الكمال حيث انكبا التاويل في كلام المهداية بتقدير

النزول قايلا وان اريد وهو راكب اي وان كان المراد من قوله
 فكان له الايام خمسة والركوع والسجود عزيمة وهو راكب
 بدون تقدر النزول بان يركع ويسجد على الكاف منعنا
 كون الاجزاء بهما بل بالايما الواقع في ضمنهما فيلزم الحكم
 الحكم بالخروج عن العزمة قبل وصول راسه الي الاكاف
 فلا يقع بهما انتهى اي فلا يقع الاجزاء بالركوع والسجود بل
 بالايما الموجود في ضمنهما **الركوب** يعني اذا افتتح النفل
 ما زلتم ركبا لا يعني لان مخروجة ان عقدت موجبة
 للركوع والسجود فلا يجوز ترك ما التزمه من غير عذر فيلزم
 وما قيل في الفرق من ان النزول عمل قليل بخلاف الركوب
 وعليه اقتصر العيني منه في النزول النهر عن الفسخ
 بانه تورفع ووضع على السراج لا يعني مع ان العيال يجرى
 انتهى وجاز الايام على الدابة ولو بالناقل **الرابعة** الركوب
 وغيرها حتى ستة الفجر وعن ابي حنيفة رحمه الله انه
ينزل الركوب ستة الفجر لانها اكد من غيرها وهذه الرواية
 جزم العلامة سلا مسكين حيث قال في المراد من النفل
 غير ستة الفجر لانها لا تجوز فاعدا ولا راكبا بلا عذر
 انتهى وجاز للمنتطوع **الاذا كان على شيء كعصا وجايط وحاد**
ان تقب لانه عذر كما جاز ان يقعد بلا كراهة وان
كان الاذا كان غير عذر كره في الاظر لاساءة الادب بخلاف
 النمود بغير عذر بعد التمام كما قد مناه ولا يمنع صحة
 الصلاة على الدابة بخاتمة عليها ولو في السرج او الركابين
 في الاصح خلافا لما قال ان كان في موضع الجلوس او الركابين

بخاتمة

بخاتمة اكثر من قدر الدرهم لم يجوز ولا تصح صلاة الماشي
 بالاجماع لاختلاف المكان **فصل في صلاة الفرض**
والواجب على الدابة صلاة الفرائض ولا التواحيات
كالوتر والمنذور والعيد واعلم ان عدم جواز المنذور
 على الدابة قوله واحد ولا ما عدم جواز ادايه من قعود فعلى
 احد قولين فيه اذا لم يلتزم القيام نصا قال في النهر حتى لو لم
 ينص عليه لا يلزمه في الصحيح كما في المحيط وقال غير الاسلام
 انه الصحيح من الجواب وقيل يلزمه واختاره في الفتح ولا يفتي
 ما نترجم فيه نفلا فانفسه وهو باطلا فانه شامل لما لو شرع فيها
 من قعود **ولا صلاة الجنازة ولا سجدة تلاوة** فليست
 ايضا على الارض **الضرورة** تخفف لصعالي نفسه او
 دابتة او ثيابه لو نزل ولم تقف له رفقة وخوف سبع
 على نفسه ووجود مطر وطين فيه في المكان يفيث وجهه
 والذي لا دابة له ان يمشي قاصدا في الطين بالايما **وجوز**
الدابة وعدم وجدان من يركبه لعجزه بالاتفاق ولا
 يلزمه الاعادة بعد زوال العذر ما اذا وجد العاجز عن الركوب
 مسيئا يكون قادرا عذره لا عذره **فصل في صلاة المكتوبة**
 ونحوها من الواجب والمنذور على الدابة لعذر من الاعذار
 التي تقدمت يوقفها ان قدر ما لا في سيرها يتوجه ان
 قدر ولا يبدونه ذكر هذا في منية المفتي في صلاة المكتوبة
 على الدابة وذكر في الدرر معزيا القاصي ذات اذا صلى على
 الدابة بعذر ان لم يقدر على ايضا فجاز لا يما عليها وان
 كانت تسير وان قدر لم يجوز لاختلاف المكان لسيرها قال

وفي الغنية اذا سيرها ركبها لا يجزيه الغرض ولا التطوع
والصلاة على المحمل على الدابة كالصلاة عليها في الحمار الذي
علمته سوا كانت سائرة او واقفة يمين ان كان له عذر
منعه من النزول فصلى في المحمل والدابة لتسير لعدم
قدرته على ايثارها بنفسه ولا بغيره صحت صلاته
اتفاقا وكذا اذا تجرد عن ايثارها بنفسه وامكنه ايثارها
بغيره فذلك عند الامام خلافا لهما ولو جعل تحت
المحمل خشبة حتى بقي قراره الى الارض فتصح الغزبية
فيه قايما لا قاعدا بالركوع والسجود وهذا وان اطلقه
المصنف يحمل على ما اذا امكنه القيام **فصل في الصلاة**
في السفينة صلاة الغرض فيها وهي جارية قاعدا بلا
عذر صحيحة ولو مع القدرة على الخروج عند اي حنيضة
بالركوع والسجود لكن القيام فيها والخروج ان امكنه افضل
لانه ابعد عن شبهة الخلاف واسكن لقلبه وقال لا يصح
الامن عذره هو الاظهر والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة
على الخروج لان القيام من الاركان لا يستقطب الا بعذره
ان دوران الرأس فيها بالقيام غالب والغالب كالتحقق
ولا تجوز الصلاة فيها بالاجماع اتفاقا لفقد البيع حقيقة
وحكما والمربوطة في لجة البحر وتحركها الريح شديدا
كالسائرة في جواز الصلاة فيها من قعود عند الامام خلافا
لها والاي وان لم تحركها الريح شديدا فكالمواقف
بالنظر على الاصح وان كانت مربوطة بالنظر لا تجوز
صلاته قاعدا مع القدرة على القيام بالاجماع على الصحيح

خلافا

خلافا لما ثبت قال انها ايضا على الخلافة فان صلى في
المربوطة قايما وكان يتي من السفينة على قرار الارض
صحت الصلاة والافلا تصح على المختار الا اذا لم
يمكنه الخروج بقي ان يقال ظاهر المصنف وان كان مربوطة
بالنظر لا تجوز صلاة قاعدا بالاجماع عليه الصحيح جواز
الصلاة مطلقا استقرت على الارض ام لا وهو ظاهر ما في
المهداية وغيرهما في النهي وصرح في الايضاح بمنع
اذا لم تكن مستقرة حيث امكن الخروج الخ قاله
بالدابة قال المرحوم الشيخ شهاب الدين في رساله له وما
قاله في الايضاح لم اقف على نصيحة لا حد بل هو ضعيف
والمعتمد الاطلاق في قول المصنف والاي ولا يستقر
منها شيء على الارض لا تصح الصلاة فيها على المختار صرح
في تزيينه وكذا روجه في البحر حيث قال واختاره في
المحيط والبدائع وكذا العلامة المحوي حين سئل
عن جواز الصلاة في السفينة مع امكان الخروج منها فاجاب
بعدم الصحة على ما عليه المحققون وينتجبه المصنف
فيها اي السفينة الي القبلة عند افتتاح الصلاة وان
عجز بمسكه عن الصلاة حتى يقدر على الاستقبال الى ان
يتمها مستقبلا وان ترك الاستقبال لا يجزيه في قولهم
جميعا **فصل في صلاة التراويح** جمع ترويجة
وهي في الاصل اتصال الواحة وفي الشرع اسم لاربع ركعات
مخصوصة وعلى هذا تكون الاضافة في صلاة التراويح
بيان في المغرب سميت ترويجة لاستراحة القوم

بعد كل أربع ركعات فعلى هذه تكون التروحية اسم
 لتلك الساعة التي تستراح فاضيفت الصلاة اليها
 للاختصاص ويمكن ان يقال ان التروحية اسم لتلك
 الركعات الاربع كما ذكرنا ونسبها بها ما خوذ من قوله
 عليه السلام ارجنا بالصلاة يا بلال حموي وفي حاشيته
 الدرر الممولف معزيا للكمال ما نصه وقيل سمي بذلك
 لا اعتباره راحت الجنة **التراويح سنة** اي موكلة باجماع
 الصحابة وتاركها مبتدع غير مقبول الشهادة كذا في
 في فتاوي الحجة وفي حاشية الدرر المولف الذي فعله
 عليه السلام بالجماعة احدي عشرة بالوتر وما روي
 انه كان يصلي في رمضان عشرين سوري الوتر ضعيف
 والمعتزون ثبتت باجماع الصحابة الخ وما في الدرر
 من انه واظب عليها الخلفاء الراشدون تنع فيه صاحب
 الهداية وقال الكمال هو تغليب اذ لم تستل عن كلهم
 بل عن عمر وعثمان وعلي وذكر الزيلعي انه عليه السلام
 بين العذر في ترك المواظبة عليها بالجماعة وهو
 خشية ان تكتب علينا واعترض بان كفي بخشب
 ان تكتب علينا وهو عليه السلام قد اذن من الزيادة
 بقوله سبحانه ونعالي ليلة الاسفل حين اقترضت
 الصلوات الخمس لا يتبدل القول لذي واجبه **باب**
 المنوع زيادة الاوقات ونقصانها لا زيادة عدد
 الركعات ونقصانها الاتركب الصلاة فترجعت
 فافترت في السفر ورويت في الحضر شيخنا عن المشايخ

علي

على الرجال والنساء وقال بعض الرواة سنة الرجال
 دون النساء وقال بعضهم سنة محمد وعندها سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ملا مسكين لقوله صلى الله عليه
 وسلم ان الله فرض علينا قيامه وسنيتكم قيامه كذا
 في الكافي واثار في كتاب الكراهية من البرزخية الى
 انه لو قال التراويح سنة عمر كقولنا استحق وهو
 لازم الروا فاض انتهى وفيه نظر فقد صرح في كتب من
 المتراولات المعتمدة لانها سنة عمر لان النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يصليها عشرين بل ثمانية ولم يواظب على
 ذلك وصلاها عمر بعده عشرين ووافقه الصحابة
 على ذلك ودعوى الاستحقاق في خير المنع حموي
وصلاتها بالجماعة سنة كفاية اما نفس الصلاة فمستقلة
 على الاعيان زيلعي حتى لو اقامها البعض في المسجد
 بالجماعة وباقي اهل المحلة اقامها منفردا في بيته
 لا يكون تاركا للسنة لانه روي عن ائمة الصحابة
 المتخلف كذا ذكره الشافعي وقال العلامة ملا مسكين عن
 ابي يوسف من قد لا يصلي في بيته كما يصلي مع الامام
 فالصلاة في بيته افضل الخ والصحيح ان الجماعة
 في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخرى
 درر **وقتها بعد صلاة العشاء** قبل الوتر وبعد
 وقيل بين العشاء والوتر وصححه في الخلاصة وزحج
 في غايته البيان بان الحديث ورد كذلك وان ابي يعلى
 بهم التراويح كذلك بحروا لجمه ورعاي ان وقتها ما بين

فمستقلة

العشا الى الفجر حتى لو صلاها قبل العشا لم يجز ولو صلاها
بعد الوتر يجزى ملاسكين قال في البحر وصحة في الهداية
والخانية والمحيط **ويصح تفديم الوتر على التراويح وتأخير**
عنها وهو افضل حتى لو تين فبدأ بالعشا دون التراويح
والترعا عاده والعشا **فتر التراويح** دون العدة عند
ابي حنيفة لو قوعها ثالثة مطلقا بوقوعها في غير
محلها هو الصحيح قال الشافعي وقال جراحة من اصحابنا
منهم اسما عيل الراصد ان الليل كله وقت لها قبل
العشا وبعد لها وقبل الوتر بعده لانها قيام الليل انتهى
قال في البحر ولم ارم من صححه **ويستحب تأخير التراويح**
الى قبيل ثلث الليل ونصفه واختلفوا في ادايتها
بعد النصف قال بعضهم بكونه لا يخالف مع العشا فصار
كسنة العشا والصحيح انه لا يكره ولهذا قال المحقق **ولا**
يكره تأخيرها الى ما يحضه علي الصحيح لان افضل
صلاة الليل احقره واعلم ان الكراهة المنفية في كلام
المحقق هي كراهة التحريم فلا ينافي في ثبوت كراهة
التنزيه ببدل عليه قوله في المشرح ولكن الاحب ان
لا يؤخذ التراويح اليه خشية الغوات **وهي عشرون**
ركعة بعشر تسليمات بين كل ركعتين تسليمة فلو
صلى اربعا بتسليمات ثبات لم يتعدنا بت عن واحدة
في الصحيح قال الرازي وعليه الفتوي وان قعد
فعدت فثبتت على ما عليه العامة وعن هذا قال في
المحيط لو صلاها كلها بتسليمة واحدة اجزأت عن الكل

في الاصح وهو يكره في منية المصلح لا يكره والصحيح
انه مع التمدد يكره كما في المتن اذ قاله الحلبي **ويستحب**
المجلوس بعد كل أربع ركعات بقدرها وكذا يستحب
المجلوس بقدرها بين الخامسة والوتر لانه المتيقن
عن السلف وهكذا روي عن ابي حنيفة **ومن ختم**
القرات فيها اي التراويح مرة في الشهر على الصحيح
بات بقا في كل ركعة عشر ايات الشهر ستمائة
واي القرات ستة الاف وثني فاذا قرأ في كل ركعة عشرا
يحصل الختم وفي المحيط اذا ختم في التراويح مرة لم
يصل التراويح بنية الشتم بخلاف من غير كراهة
لات التراويح ما شرعت لحق نفسها بل الختم فيها
وقد حصل ملاسكين **تتم** جميع ايات القرات
ستة الاف وستماية وستة وستون اية الف وعده الف
وعيد والف امر والف نهى والف قمص والف خير وخمسائة
حلال وحرام وما به دعا وتبليغ وستة وستون ناسح
ومسح شلبي عن الكساف **وان مل به اي بختم القرات**
القوم قد لا يؤدوي الي تغييرهم في المختار وفي المجتبى
والمأخرون كانوا يفتون في زماننا بثلاث ايات قصارا
او اية طويلة كيلا يمل القوم ويلزم تقطيلها وهذا
احسن فقد روي الحسن عن الامام انه لو قرأ ذلك
في العزم بعد النخلة فقد احسن ولم يسي فما ظنك
بغيره **ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم**
في كل تشهد منها ولو مل القوم لانهما سنة مؤكدة

وفرض عند الامام الشافعي فحشا ط وكذا لا يترك الشا
في افتتاح كل شفع ولا تسبيح الركوع ولا سجود لا يفتتحه
عند البعض وتأكيد سنيته عندنا ولا ياتي بالدعاء
اي ادعية الشاهد ان كل التوم ولا تقضي الترافع
بقومها لا منفردا ولا جماعة لان القضاء من خصائص
الواجبات وان قضاها كانت تفسد مستقبلا كذا ذكره الشافعي
وقوله وان قضاها الماي منفردا اما جماعة فينبغي
الكراعة اذا كان علي سبيل الترافعي **باب الصلاة**
في الكعبة وهي البيت الحرام سميت بذلك اي بالكعبة
لتزييمها وقيل لتبوتها وهي عندنا اسم للبقعة المعينة
سواء كان هناك بنا ولا وعند الشافعي اسم للبناء والبقعة
حيث عن البرجندي **صح فرض ونفل** في الاداء الواجب
استقبال شطره لاستيعابه زليعي قال في الدائم
ولان الواجب استقبال جزوه من الكعبة غير عين
واما يتعين الجزء قبله له بالشرع في الصلاة والتوجه
والتوجه اليه متى صار قبله فاستد باره في الصلاة
من غير ضرورة يكون مفسدا فله صاي ركعة الي جهة
وركعة الي جهة اخرى لا تصح صلاته لانه صار مستد
الجهة التي صارت قبله فيحقه بيقين من غير
ضرورة بخلاف الناي عن الكعبة اذا صلي بالتحريك
الي الجهات الاربع لانه ما اختلف عن القبلة بيقين
لان الجهة التي تحري اليها صارت له قبله بيقين
بل طريق الاجتهاد متى تحول اليه الي جهة اخرى

صارت

صارت قبلته هذه الجهة في المستقبل ولم يبطل
ما ادي بالاجتهاد الاول لان ما مضى من الاجتهاد
لا ينقض باجتهاد مثله مثلي **وفقها** اي تصح
الصلاة علي سطح الكعبة مطلقا وان لم تتخذ
بين يديه سترة لكنه مكروه لاساءة الادب
باب استعماله عليها وترك تعظيمها ومن جعل ظهره
الكعب غير وجه امامه فيها او في قتها بان كان وجهه
الي ظهر امامه انا الي جنب امامه او جنبه الي وجه
امامه متوجها لغير جهته او وجهه الي وجه امامه
صح اقتداء في هذه الصور السبع لانه يكره اذا قابل
وجهه وجه امامه وليس بينهما حائل لانه يستبد عبادة
الصورة وكل جانب قبله والتقدم والناظر انما يظهر
عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في حيز الكعبة كذا
ذكره الشافعي بخلاف ما لو تخدرا في ليلة مظلمة واقتدوا
حيث لا تصح صلاة من علم انه مخالف لامامه في الجهة
لاعتقاده ان امامه غير مستقبل ملامسكين بتصرف
وقوله **وان جعل ظهره الي وجه امامه لا يصح** اقتدائه
نصريح بما علم التزاما من السابق لا يوضح الحكم وذلك
لنقدسه علي امامه قال العلامة ملا مسكين وحب
مبسوط شيوخ الاسلام بجمع انتهى وانظر وجه العجوة
مع تقدم المقنذ علي الامام والجهة متغيرة
صح الاقتداء لمن كان خارجا **بامام** فيها اي في جوفها
سواء كانت معه جماعة فيها او لم يكن **والباب مفتوح**

لانه كقيامه في المحراب في غيرها من المساجد والتقوى
 بفتح الباب انتفاقي فاذا سمع التبليغ والباب مغلق
 لا مانع من صحة الاقتداء في الطهيرية وقفت
 امرأة علي محاذاة الامام ونوي امامتها واستقبلت
 الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاتهم جميعا
 عند البرجندي وان **تخلعوا حولها والامام يصلي**
خارجها صح اقتداء جميعهم **الا لمن كان اقرب اليها**
من امامه وهي في جهة امامه لتقدمه عليه واما
 من كان اقرب اليها من امامه وليس في جهته فاقترأ
 صحيح لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند احتياج
 الجانب المتوجه اليه كل منهما **باب صلاة**
المسافر من اضافة الشئ الى منزله او محله فهو فيه
 ان المنزلة السفر لا المسافر جميعا ومن اضافة
 الفعل الى فاعله جوهرة سمي به لانه يسفر عما
 يكسب عن اخلاق الرجال ويجمع على اسفار كعرس
 وفارس والسفر في اللغة قطع المسافة وفي المشرع
 قطع مسافة مقدرة **اقل سفر** تغييره الاحكام
 مسيرة ثلاثة من اقصا ايام السنة يسير وسط
 مع الاستراحة **الوسط** مسير الابل **مستحب**
الاقدام في البر ويعتبر في الجبل بما يناسبه وفي البحر
 يعتبر اعتدال الريح اعلم ان ظاهر كلام المصنف
 السفر المشرعي فيما ذكره وليس كذلك بل ما ذكره احد
 نوعي السفر لان السفر نوعان منه ما يختص بالطول

وهو

وهو ثلاثة ايام بلياليها وهو الفطر والعط
 والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية
 علي ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص وهو مطلق
 الخروج عن المصروفات الجمعة والعيدين والجمعة
 والتفعل علي الدابة وجوار التيمم واستحباب الفقرة
 بين نسا به كذا في الاشياء في انشا الكلام علي المعادة
 الرابعة المستغنة تجليب التيسير قول المصنف
 البحر يعتبر اعتدال الريح عبارة العلامة عبارة ملا
 مسكين والغفراني علي انه ينظر الي السفينة كم تشير
 في ثلاثة ايام ولياليها عند استواء الرياح بحيث لم
 تكن عاصفة ولا هائلة فيجعل ذلك اصلا فيقتصر
 ان قصد ثلاثة ايام علي هذا التفسير في البحر
 والبر انما يلا يشترط استنباط اليوم بالسير علي
 الصحيح حتي لو سيرا في الزوال في الايام الثلاثة
 فانه يقتصر ولا فرق في الاكتفاء بالسير اكثر انها ربي
 البر والبحر وقوله في البناء سبع المرات بالايام النهار لان
 الليل للاستراحة فلا يعتبر لا يريد به ان لا يعتبر قصده
 كما قد توهم بل لا يعتبر السير فيه بدليل ما في المحيط
 وغيره من ان المسافر لا يولد من النزول لاستراحة
 نفسه ودابته فلا يشترط ان يسير من الفجر الي الفجر
 لذ الدابة لا تطيق ذلك والادمي اولي فالحققت
 مرة الاستراحة بعدة السفر ضرورة اذ لو لم يشترط
 وهو لما احتيج الي الحاقها فهو في هذا المقام

كلام لكل من العلامة نوح اخندي والعلامة الرازي ذكرنا
 في حاشية ملا مسكين وقول المص والوسط ستر
 الابل ومشي الاقدام حتى اسرع بريده فقطع ما
 يقطع بالسير المعتاد في ثلاثة ايام في يوم قصر نهر
 قال شيخنا فمذا نص في اعتبار الوسط عاما في حق
 كل احد من المترخصين فدخل الخارق للمادة فانه
 يوجب الترخيص وان كان دون الثلاثة انتهى
فيقتصر الغرض الرباعي من نوى السفر وان كان عاصيا
بمسافره كابق من سيده وقاطع طريق وقال الشافعي
 لا رخصة للقاطع والتقييد بفعله من نوى السفر
 لانه بدون نية السفر لا يكون مسافرا وعليه هذا
 قاله الرخزج الاميرقي طلب العدو لم يعلم ايت
 يدركهم لا يقتصر في الذهاب وان طالت المدة ولذلك
 المكنث في ذلك الموضع اما في الرجوع فان كانت مدة
 سفر قصر بحره ويكنيه غلبة الظن بعينه اذا غلب
 على ظنه انه يسافر قصر اذا قارق بيوت مصره ولا
 يشترط فيه اليقين زبلي والتقييد بالغرض الرباعي
 مخرج لغيرهما ما اشار العلامة ملا مسكين حيث
 مثل للمعاصي بقوله اي المسافر لطلب الزنا او قطع
 الطريق الي ان الخلاف في الترخيص وعدمه مقيد
 بما اذا كان السفر على قصد فعل المعصية ولهذا قال
 البرجيني كالمسافر بنية قطع الطريق ما لو لم يكن
 بان طرأ قصد المعصية بعد انشا السفر فانه يترخص

بالاتفاق

بالاتفاق ومنه يعلم ما في كلام الشيخ العيني من
 ان يقتصر حيث مثل للمعاصي بقوله مثل قاطع
 الطريق والبارق ولم يقيده بما اذا وجد منه هذا
 يقتصر عند انشا السفر واعلم ان قول المص ولو كانت
 عاصيا بسفره يقيده بقصد فعل المعصية عند انشا السفر
 فلا يرد عليه ما ورد على العيني وبهذا التقدير يظهر
 الفرق بين المعاصي بالسفر والمعاصي في السفر لان المعاصي
 في السفر يشتمل ما اذا طرأ عليه فعل المعصية بعد انشا
 السفر وتحصل ايضا انه اذا سافر بقصد فعل المعصية
 يكون عاصيا سافرا وجد منه المعصية بالفعل ام لا ولو ابدت
 المص قوله فيقتصر الغرض الرباعي بقوله فيصلي الغرض
 الرباعي ركعتين وكان اولي كما في النهر في تسميته قصر
 مجاز لما كان فرض المسافر ركعتان حتى لا يجوز له
 الاتمام وقال في الاستنباه والقصر للمسافر عند رخصة
 اسقاط لمعني الزجاجة بمعنى ان الاتمام لم يمتنع
 مشروعا حتى اتم به ونسدت لوائهم ولم يقتصر على
 راس الركعتين ان لم يبق اقامة قبل سجدة الثالثة
 انتهى ودر هذا في انشا الكلام على القاعدة الرابعة
 المسقاة بخلاف التيسير واعلم ان القصر مشروط بمجاورة
 بيوت مصره واليه اشار بقوله **اذا جاوز بيوت مقامه**
وجاوز ايضا متصل به من فناء والمراد بمجاورة بيوت
 مقامه من الجانب الذي خرج منه وان لم يجاوزها
 من الجانب الاخر ويشترط بمجاورة الرض وهو محلول

ما حول المدينة من بيوت ومساكن مما يعلم من عبارة
 النهر وإذا **الفصل الثاني** من رتبة أو فضا قدر علوة
 لا يشترط مجاوزته وإما القرية المتصلة بالريف
 فصح الزيلعي وغيره الاشتراط لكت في الولو الجية
 المختار أنه يخص مطلقا مسا كانت بقرب مصر
 أم لا نهروا **الفصل الثالث** في بلد كركد الدواب
 ودفن الموتي ولا يشترط مجاوزة البساتين وإن
 فصلت بالمصر ولو سكنها أهل جمع السنة لا نها
 لا تغتبر من عميرت مصر كذا بخط شيخنا ويشترط
 لصحة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم
 والبلوغ وعدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة
 أيام فلا يقصر من لم يجاوز **علا** مقامه تصرح بمحترز
 لتفصيل بقوله فيما سبق إذا جاوز بيوت مقامه أو
 جاوز مكانه صيا تصرح بمحترز تفصيله بالبلوغ
 وقوله أو ثباتها لم ينعى منه **عند** السفر تصرح
 بمحترز التفصيل بالاستقلال ومثل للتابع بقوله
 كالمراة مع زوجها وقوله والعبد والجندى من تنقبة
 التمثيل وأعلم أن المراة إذا تكون تبعاً للزوج إذا
 فاهما المجرى وأما إذا لم يوفى فلا تكون تابعا قبل الدخول
 لأنه لا يتمكّن بالمسافرة معها وكذا بعده عند أبي حنيفة
 لأن لهما أن تمتنع نفسها عنه ويلعب **والعبد مع مولاه**
 أطلقه فشمّل المذبر وأما الولو أو المكا تب فقال في البحر
 ينبغي أن يكون تبعاً لأذله السفر بغير إذن المولى

واختلفوا

ن

واختلفوا في المشتري إذا سافر معهما ثم نوي أحدهما الاتي
 وحمل الاختلاف ما إذا لم يكن بينهما مسها ية فان كان قصر
 في نوبة المسافر وانتم في نوبة المقيم ثم عن الرازي لكت
 ظاهر كلام الزيلعي ثبوت الاختلاف فيه وإن كان بينهما مسها ية
والجندى مع اميره بشرط أن يرتزق من الأمير على ما في
 الزيلعي أو من بيت المال على ما في النهر واختلفوا في المسافر
 إذا تزوج في بلد هل يصير مقيما وظاهر كلام الزيلعي ترجيح
 أنه لا يصير مقيما لحكاية القول المتقابل بقتيل لكن يجب
 أن لا يصير مقيما على الإوجه فاختلف الترجيح أما
 المسافرة تصير مقيمة بالتزوج انما قالها في القنينة
 وقوله **أو ناو بادون الثلاثة** أي لا يقصر من نوي
 قطع مسافة أقل من ثلاثة أيام فصاعدا وما ذكره المش
 في التمايل بقوله لأن ما دونها أي الثلاثة لا يصير به
 مسافرا مشرعا بقتضي أن ما دون الثلاثة من السفر
 خارج عن معنى السفر المشري وليس كذلك كما سبق
 عن الاشتباه وتعتبر نية الإقامة **والسفر من الأصل**
 كالزوج والمولي والأمير **دون النبع** كالمراة والعبد والجندى
 إن علم النبع بنية المتبوع في الأصح ظاهر الرواية
 عدم اشتراط علم النبع بنية متبوعه لأنه يصير مقيما
 وإن لم يعلم بنية المتبوع كما في الخلاصة ولهذا لم يشترط في
 الكفر علمه ولا يفرغ عليه ما جزم به ملاسكين حيث
 قال حتى لا نوي المولي الإقامة ولم يعلم العبد حتى قنص
 أياما ثم على قضي تلك الصلاة انتهى لكت في المحيط

لا بد من علمه في الاصحح دفعا للضرر عنه والفرق بين هذا
وبين عزل الوكيل الحاكمي انه غير ملجأ الي البيع بخلاف
المنع لانه ما مورر بالقصر منه من الاتمام ولو صار فرضه
اربعيا باقامة غيره لحقه الضرر ومن الاتباع الاجير
مع المستأجر والتلميز مع استاذة من المكره على السفر
والاسية **والقصر عزيمة عند نفاذ الاسم الرباعية وقد**
تعود الاول قدر التثنية **صحت صلاة** لوجود الفرض
في محله وهو الجلوس على الركبتين ونصير الاخر يان نافلة
مع الفراهة اي يصير مسيا لوعامد التاخير السلام
وترك واجب القصر وترك افتتاح النفل وخلطه
بالفرض وكل ذلك لا يجوز كما حرمه الفهرست في
بعد ان نسر اسبابا ثم واستحق التارد وما في الروايات
من قوله ولان القصر عند نادرخصة استقاط
فيا علم العامل بالعزيمة انتهى اي يا ثم بسبب
ترك العزيمة كذا بخط شيخنا والقرينة على هذا
التاويل نصيحة بان القصر وخصة استقاط مشروطة
الاتمام ومحصلة اذ لا تنافي بين كون القصر وخصة
استقاط وكونه العزيمة فليس القصر وخصة
حقيقية كما يعلم من حاشية فوج افندي فسقط
ما عساه يقال كين جعل الاثبات بالعزيمة مؤثما
والا اي وان لم يكن قعد على اس الدلتين قدر التثنية
فلا تصح صلاة لانه خلط الفرض بالنفل قبل اكماله
لترك الفطرة العروضة **الا اذا نوي الإقامة للثالثة**

قبل

قبل ان يقيدها بسجدة اي نوي الإقامة في محل تصح
الإقامة فيه لانه صار مقبلا بالنية فانقلب فرضه اربعا
وترك واجب الفطرة الاول لا يفسد وكذا لو قرأ في ركعة
لانه يمكن ترك فرض القراءة في الاخر بين نية الإقامة
واذا نوي الإقامة قبل تقييد الثالثة بسجدة
وبعد ما قام وركع يلزم ان يعيد القيام والركوع
لوقوعه غلا فلا ينوب عن الفرض ولو نوي في الثالثة
صار غلا ولا يلو نوي الإقامة بعد ما فيه الثالثة
بالسجدة صارت الثلاثة غلا فيهم الاخرى
تخفف عن النفل بالبتير ولو افسده لاسي عليه
لانه لم يترفع فيه ملتزما **ولا يزال** المسافر الذي
استحكمه سفره بسير ثلاثة ايام **بقصر حجت**
يدخل مصره يعني وطنه الاصلي **او ينوي الإقامة**
بنصف شهر ببلدا وقريبا وان لم يستحكم سفره
بان عزم على الرجوع قبل السير ثلاثا فانه يقيم
بمجرد العزم على العود ولو قبل دخوله مصره وقوله
او ينوي إقامة نصف شهر اي حقيقة او حكما لما
في المحيط لو وصل الى الشام وعلم ان الغافلة انما تخرج
بعد خمسة عشر يوما وقد عزم ان لا يخرج الا معهم
لا يقصر لانه كناوي الإقامة شهر وقوله عزمه محال
لا يخرج الا معهم بعد العلم بانهم انما يخرجون بعد
خمسة عشر يوما ليس الاعمارة عن نية الإقامة
تجعله نوايا له حكما لا حقيقة فيه نظر وقوله ببلد

او قرية بعد ما دخل نهر فاشارة الي انه لو نوي الإقامة
يا أحدهما قبل الدخول لا يكون مقيما وانظر ههنا يصير
مقيما بالدخول اكتفاء بالنية المتقدمة اوله فوقعها
غير معتد بها لم اره **وقص ان نوي اقامته** اي موضع
شهر اوله **بنو ثيبا وبقي** علي ذلك **مستبين** وهو
تصريح بمفهوم ما سبق **ولا يصح نية الإقامة**
بلدتين لم يبين المبيت باحدهما اي نوي
مدة الإقامة بهما علي الا شتر ان لا يصير مقيما الا اذا
نوي ان يقيم في الليل في احدهما ان يخرج بالنهار الي
الموضع الاخر فاذا دخل ولا الموضع الذي غزم علي
الإقامة فيه بالنهار لم يصير مقيما وان دخل ولا الموضع
الذي غزم علي الإقامة فيه بالليل صار مقيما ثم بالخروج
الي الموضع الاخر لم يصير مسافرا لان موضع إقامة المقيم
حيث يبيت فيه الا نوي انك اذا قلت ابيت تسكن
ليقل في محلة كذا وهو بالنهار يكون بالسوق كذا في محلة
مسكن وانشارة المباد بالبلدتين ما اذا كانا اصليين
ففي كل موضعين احدهما تبع للاخر يجوز وقوله **ولا في**
مسافة اي انما تصح نية الإقامة في المغارة لعدم
صلاحية المكان وهو ينصيح بمفهوم تعبير نية
الإقامة بالبباد والقرية قال العلامة ملا مسكين
والثقيدي بهما يؤخذ بعدم صحة الإقامة في المغارة
قالوا هذا اذا سار ثلاثة ايام ثم نوي الإقامة في
غير موضعها اما اذا لم يسر مثلاً ثلث ايام ومثل المغارة

الجزيرة

الجزيرة والبحر والسفينة الملاح مسافرا لا عند
الحسن وسفينة ليست بوطن مجرد وقوله **غير**
اهل الاخبية اي تضع نيتهم الإقامة في المغارة في
الاصح اذا كان ما عندهم من الماء كفيلا يكفيهم تلك المدة
كما في حاشية الدرر للمولف والاخبية جمع خبا بغير همز
مثل كسا واكسية بيت من وبراء وصوف والموايد ما هو
اعلم من ذلك واهل الاخبية هم الاعراب يتركوا الكرد
الذين يسكنون المغارة نهر ولا تضع نية الإقامة
لعسكرنا بدرا الحروب ولو حاصرنا مصر لتزدحم الامر
بين الغزاة والمقاتلة وقال ابو يوسف في الاملا اذا استولى
العسكر علي الكفار وثلوا بساتينهم وكرو عهدهم
واكتفاهم والمسلمين منعة وشوكة فاجتمعوا علي
الإقامة خمسة عشر يوما استحوذوا الصلاة كذا في المغارة
الحرم وفي النهر عذري للثقل انما اختار قول ابي
يوسف ووجه اختياره عدم وجود العلة التي هي
التدوير بين الغزاة والقرار قيد بقوله لعسكرنا
لان الدخول دارهم بامان لو نوي الإقامة تصف شهر
يقيم نهر ولا تصح الإقامة لعسكرنا **بدرا** اي دار
الاسلام نهر في **محاصرة اهل البقي** الطلاقة متاملة لما
لو كانت المحاصرة في مصر وبخالفه ما في الكفر وشرحه
للا مسكين من التقييد بما اذا كانت المحاصرة
في غير مصر قال في النهر قيد به لانها لو كانت في مصر
انتهت لكن في حاشية الدرر للمولف عن العناية بالتعليق

يولد علي ان قوله في غير مصر ليس بقتيد حتى لو نزلوا
 مدينة اهل البقي وحاصروهم في الحصن لم يضع بيوتهم
 ايضا لان مدينتهم كالمقبرة عند حصول المقصود
 لا يقيمون فيها انما **وات اقتدي مسافر محقق في**
الوقت صبح وانما اربعاً مطلقا سواء ادركه في الشغل
 الاول او الثاني ولو في الشهر الاخير لانه لا يقتدي
 التزم متابعتة فيما انعقد له احكام الامام واهرامه
 انعقد للاربع فيلزمه الاربع وما ذكره الشافعي بعد قوله
 في المتن وان اقتدي مسافر محقق من زيادة قوله
 فيصلي رباعية لاحاجة اليه والاوي حذره للمسلم
 به من قوله وانما اربعاً **بعد** اي بعد خروج
 الوقت **لا يجمع** لان فرضه لا يتغير بنسبة الإقامة
 فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة او
 القراءة او التحريمية زيلعي لانه لو اقتدي من اوط الصلاة
 امتنع لاجل القعدة ولو اقتدي به في الاخر امتنع لاجل
 القراءة لان قرأه في الاخر بين تنفل وان لم يغزأ
 الاولي بين ان تقلت القراءة من الاخر بين الى الاولي
 فتبقى الاخرى ان يقرأ ولو اقتدي به في القعدة
 الاخيرة امتنع لاجل التحريمية لان تحريمية المسافر
 اقوي لكونها متضمنة للفرض فقط وتحتج
 المقيم متضمنة للفرض والتنفل كذا بخط الزبياني
 واعلم ان كلمة او جعلها في العناية لعناد الخوارج
 مانعة اجمع لجواز اجتماع بنا القوي على الضعيف

في القعدة

في القعدة والقراءة والتحريمية بان ادرك معه
 كفتور الاول وما في النهر من تنليل بان تحريمته
 اشتملت على تنليلة القعدة الاولى والخزاه بخلاف
 الامام صرح به لما يوم شيخنا فاق قلعت
 كيف يصح التنليل بانه اقتداء المفترض بالمتنفل
 في حق القعدة مع انها واجبة قلعت لما اشترك
 الواجب والتنفل في عدم فساد الصلاة بالترك اطلقوا
 اسم التنفل مجازا كذا في حاشية الدرر للمولف **وبعكسه**
 بان اقتدي مقيم بمسافر **صبح** **فيما** اي في الوقت
 وبعد من وجه لقوة حال الامام وقد صرح انه عليه السلام
 ام اهل مكة وهو مسافر ثم قال سمو صلواتكم فانا
 قوم بسفد ولو قام المقتدي المقيم قبل سلام الامام
 فتوي الامام الإقامة ان كان بعد ما فيد ركعتة
 بسجدة لا يتا بعد فلو تا بعد فسدت وان قبله رفض
 ما اتا به وتا بعد فان لم يفعل وسجد فسدت ثم روجه
 الفساد انه القوي في موضع الاقتداء حيث ترك المتابع
 فيما اذا توي الامام الإقامة قبل تنليلة الركعة بالسجدة
 والمسيلة مقيدة بما اذا توي بتحقيق الإقامة
 اما اذا لم يرد ذلك بل ليتم صلاة المقيم لا يصير مقبلة
 كما في الخلاصة والحاشية **وتدرب الامام ان يقول**
اسموا صلواتكم فاني مسافر لاحتمال ان يكون خلفه
 من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع بالامام قبل
 ذهابه فيحكم حينئذ بفساد صلاة نفسه بنا على

هذه اقامة الامام وهذا يحمل ما في الفتاوي كقاضي خان
حيث قال ان اقتد ابا امام لا يعرف امسا فهو ام مقيم
لا يصح لان العلم بحاله الامام شرط الاداء بجماعة لانه شرط
في الابتداء وذكر وجهه وانما كان قول الامام مستحبا وكان
ينبغي ان يكون واجبا لانه لم يتعين موقفا صحيحة
صلاته لهم لحصوله بالسؤال منه فانه ينبغي ان يتموا ثم
يسئلوه فلو سلم على راس الركعتين وذهب وانتم القوم
صلاتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا ومقيما فانه قد
ان في سفر فسدت صلاتهم لان الظاهر لانه كان مقيما
سري وان كان خارج المص لا تقصد ويجوز الاحتراز
بالظاهر في مثله حموي عن البرجوني معز بالفتنة
وهو مخالف لما نقله عن المبسوط لوصلي القنوم
الظاهر ركعتين في قرية وهم لا يدرون امسا فهو
او مقيم فصلا تمام فاسدة مقيمين كانوا او مسافرين
لان الظاهر من حال من هو في موضع الإقامة انه
مقيم والبناء على الظاهر واجب حتي يتبين خلافه
وان اخبرهم انه مسافر جازت صلاتهم انتهى بالحاصل
ان العلم بحال الامام من اقامة وسفر ليس بشرط صحة
الاقتداء وما في شرح الدر المنيفة من انه يشترط
علمه بحال الامامة من اقامة وسفر فان اقتد ابا امام
لا يعلم انه مقيم او مسافر لا يصح انتهى بحمل على ما
اذ اسلم على راس الركعتين وجهل حاله لا مطلقا
اذ لو كان ذلك شرطا مطلقا لم تكن اخباره عليه السلام

بعد

بعد الفراغ بقوله اتموا صلاتكم الحج فاصحده ويبقى
ان يقول ذلك قبل شرف الصلاة لرفع الاشتباه ابتداء
ولا يفتي الموم المقيم فيما بينه بعد فراغ امامه المسافر
في الامور لا شك لاحق ادرك اول الصلاة مع الامام وسمن
القرأة فصار مود يا بقرأة امامه بخلاف المسبوق بالتفزع
الاول فانه يقرأ فيد وان قرأ الامام في الشفع الثاني لانه
ادرك قرأة نافلة ان الامام لو لم يقرأ الا في الاخرين عدم
قرأة المسبوق فيما سبق به لرفع قرأة الامام فرضا لا فضلا
ولم ارم من صرح به **وقايدة السفر والحضر تفقن في اعتبار**
فيه لف ونشر مرتب لان القضا يحكي الاداء بخلاف قايده
الصحة والمريض حيث يعتبر فيها حاله الغشاء والعرق
ان المريض لا تأتير له في احمل الصلاة بل في وضعها بخلاف
السفر وقد صارت بالفتاوى فلا تتغير نه **والاعتبار فيه**
اي في حال واحد من السفر والاقامة وكذا في الحيض والطمه
والبلوغ والاسلام واخر الوقت وذا بقدر التحريم فله
فله بلغ صبي او اسلم كافرا وفاق مجنون او طهرت حائض
او تنفس في اخره وجبت عليهم ولو عرض الحيض ونحوه
في اخره سقطت هذا في الصلاة اما في الصوم فالمعتبر فيه
اول جزء من اليوم حتى لو اسلم بعد طلوع الفجر لا يلزم منه صوم
ذلك اليوم بقي ان يقال ما ذكره المصنف كغيره من اعتبار
آخر الوقت مؤخر من بانه ميل الى المذهب المرجوح من
تفتر السببية على الجزء الاخير وان خرج الوقت والراجح
انه ما خرج فتضاف السببية الي كله ولهذا لا يحجز قضا

عصر الامس الذي اسلم بيد في اخر الوقت من اليوم الثاني
والجواب انه انما اعتب في السبب في حق المظن اخذ
الوقت لانه وان تقره ديناً في ذمته وصفة الدين
تعتبر حاله كونه كما في حقه في العباد فلا ما اعتبار كل الوقت
اذا خرج فليثبت الواجب عليه بصفة الكمال اذا اصل في
اسباب المستزعات ان خطاب العبادات كاملة وانما
تعمل وانما تحمل نفعها بعد رض ناخيره الى الجرد الناقص
مع توجه طلبها فيه اذا عجز عن ادائها قبله من عن الفتح
ويبطل الوطن الاصلي بمثله فقط **اي بالوطن الاصلي**
حتى لا ينتقل من وطنه الاصلي فتهل ببلد اخر باهله
وعبائه ثم يسافر فدخل وطنه الاول فقص لا يذهب حيث انتقل
عنه الى بلد اخر باهله وعبائه فبطل وتقييد ملاء
مسكين كونه انتقل باهله وعبائه ففقد يبيد انه لو انتقل
فتاهل ببلد اخر يان استحدث له بها اهلاً لا يبطل
الاول فاذا رجع اليه اتم بلا نية كالثاني كما في الزيلي
وتغير ملامسكين بقوله انتقل يثبته لا يثبت بغيره
السفر لثبوت الوطن الاصلي بالاجماع **ويبطل وطن الاقامة**
بمثله حتى لو سافر مكي ونوي الاقامة في المدينة ثم سافر
منها فنوي الاقامة في الكوفة ثم رجع من الكوفة من المدينة
ودخلها لا يصير مقيماً الا بنية جديدة ملامسكين **وبالسفر**
اي يبطل وطن الاقامة بالسفر لان السفر ضد الاقامة فلا
يبقى معه حتى لو سافر مكي من مكة فنوي الاقامة خمسة
عشر يوماً في المدينة ثم سافر منها بطل بنية الاقامة بها

حتى

حتى لو دخل المدينة لا يصير مقيماً الا بنية جديدة ملامسكين
مستكين وقوله حتى لو سافر مكي من مكة اتم يثبته الى ان يثبته
لثبوت وطن الاقامة تقدم السفر وهو خلاف ظاهر
الرواية فلم يبدل ما فرياد قتل كان ولي **وبالاصلي**
اي يبطل وطن الاقامة به لان الشئ ينتقض بما هو
مثله وبما هو فوقه لا بما هو دونه حتى لو سافر مكي من
مكة فنوي الاقامة في المدينة ودخل مكة ثم سافر
منها ثانياً ودخل المدينة لا يصير مقيماً الا بنية جديدة
لامسكين والوطن الاصلي هو الذي ولد فيه الانسان او تزوج
فيه او لم يتزوج ولم يولد فيه ولكن قصد التقييد لا الار
عنه موطن الاقامة موضع صالح لها على ما قدمناه وقد
نوي الاقامة فيه نصف مشترفاً فوقه وذا بيده
هذا ان يتم الصلاة اذا دخله قبل بطلانه ولم يعتبر
المحققون وطن المسكين وهو ما اذا نوي الاقامة
دون نصف مشترفاً فلا يبطل به وطن الاقامة ولا يبطل
السفر والمخاصم ان المحققين على انه لا قابلية
لجن المسكين وقول الزيلي عامتهم على انه يغيد وتنقض
تلك القابلية بمن خرج الى قرية لحاجة ولم يقصد
سفر ونوي ان يقيم بها اقل من نصف مشترفاً فلو خرج
منها لا يسافر ثم بدال ان يسافر قبل ان يدخل مصره
وقبل ان يقيم بها ليلة في موضع اخر قص ولوعاد مسر
بتلك القرية اتم لانه لو لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه او
مثله ممنوع بل يقصر لانه مسافر وقدم ان وطن الاقامة

يبطل بالسفر فوطئ السكبي اولى من فالتقييد بقوله قبل
 ان يدخل مصره وقبل ان يقيم يوما وليلة على ما وقع في
 النهار وليلة على ما في الزيلعي والبحر ليصبح التعميل
 بقوله لانه لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه او مثله حتى
 لم يداله السفر بعد ما ذكر فعاد ومرتلك القرية فانه
 يقصر من غير مشقة بانتقال الزيلعي ايضا ليطلا من
 ووطئ السكبي اما بما هو فوقه ان كان عوده لتلك القرية
 بعد ما دخل مصره او بما هو مثله ان كان بعد ما اقام
 يوما وليلة او ليلة فالمراد من اليوم والليلة ان الليلة
 ما لم يبلغ خمسة عشر يوما **باب صلاة المريض**
 من اضافة العمل الى فاعله او الى المحل قبل منه
 ضروري اذ فهم المواد منه اجلى من من قبلنا انه معني بزيرو
 يحلوه في بدن الحبي عند الطبايع الاربع فيروا الى
 التقريبي بالاختي من اذ انقذ علي المريض كال القيام
 وهو الحقيقي بحيث لو قام لسقط او تقصر كل القيام
 وهو الحامي بوجوه الم تشديدا وخيا في زيادة المرض
 او بطله اي طول المرض به صلي قاعدا بر كوع وسجود
سجود في الاصح لان المريض اسقط عنه الاركان فانه
 اولى وقال زفر كالمشتركة قبل به يعني دمر وذكر الاقصر
 اي في سبب سنة الدنيا والدين انه يجلس على حسب إمكانه
 وقال ابو سفي مترسعا والمخلان في غير حالة التشهد فيد
 يتعدى القيام لانه لو قدر عليه متكيا او معتمرا
 على صما او حائطا لا يجزى الا كذلك خصوصا

علي

على قتلهم فانهم يجعلون قبرة الغير قبرة له ومن التقد
 الحتمي ما لو كان بحال لو صام رمضان صلي قاعدا وان
 افطر صلي قايما يصوم ويصلي قاعدا او ما وصلي قايما
 سلس بوله وقاعدا لا يسلس بوله يصلي قاعدا بخلاف
 ما لو كان لو قام وقدر سلس بوله ولو استلقى لا فانه يصلي
 قاعدا ولا يستلقى لانها مستلقيا لا يجوز عند الاختيار
 بحال كما لا يجوز مع الحدث فاستويا بحر والظاهر انما يقين
 عليه التقدر في صورة ما اذا كان لو قام او قدر سلس
 بوله مع ان فيه ترك فرض القيام لان انتشار الجاسدة
 في القيام اكثر ولا كذلك التقدر **والا** بان قدر علي بعض
 القيام **قام بقدر ما يمكنه** حتى لو كان قادر علي التكبير
 قايما فقط يكبر قايما وكذا لو كان قادرا علي بعض القراءة
 قايما يقيم بقدره **وان تقدر الركوع والسجود** وقدر
 علي التقدر ولو مستلقيا صلي قاعدا **بالا** بما وجعل اياه
للسجود خفض من ايمانه للركوع واعلم ان الشرط لتقدير
 السجود فقط سواء تقدر عليه الركوع ايضا ام لا ففي الزيادة
 من بخلافه جراح لا يقدر علي السجود ويقدر علي غيره يصلي
 قاعدا بالايما وفي البدائع لو قدر علي الركوع دون السجود
 سقط الركوع وفي القنية اخذته شقيقة ولا يمكنه السجود
 يومئذ كذا في النهرو منه يعلم ما في عبارة المصنف في المختصر
 من ايمانه خلاص المراد ولهذا قال في الشرح وكذا الوجوه **علي**
 السجود وقدر علي الركوع يومئذ هما والاصل فيه قوله تعالى
 الذين يذكرون الله قايما وقعودا وعلي جنتهم قال ابن عباس

ان

ما بين عمر الآية نزلت في الصلاة اي قياما ان قدره واقعود
ان يحزنوا وعلي جنبوهم ان يحزنوا وعلي القعود بعد فان لم يخففه
اي الايام للسهو عنه اي عن الايام للركوع بان جعله على جرد
سواء **لا تصح** صلاة لان الايام قاييم مقام الركوع والسجود
فياخذ حكمهما زيللي وما في النهر من قول فليكنيه اذ
لا تخاف فيهما اي على وجه تتبع التمييز بينهما بان يكون
لكون الاختلاف في ايام السجود احط منه في ايام الركوع لما
علمت من لزوم التمييز بينهما **ولا يرفع** لوجهه شي يسجد
عليه فانه مكره بخبر ما لورد النهي عنه **فان فعل**
البناء للمعلوم بدليل قول العلامة لا مسكين اي رفع
شي يسجد عليه وجعل الميمني على صيغة التمجيد
وتبعه الميم حيث فصره بقوله اي وضع شي يسجد عليه
اختارا لاني لا فرق في الحكم بين ان يكون الرفع منه او من
غيره وقوله **وحقق راسه** جملة حالية وقوله **مع** اي
بالايماء جواب الشرط وقيل هو سجود قال الزيللي وكان
ينبغي ان يقال لو كان الشئ الموضوع بحال لم يسجد عليه
الصحيح يجوز جاز للمريض على انه يسجد وان لم يحضر
للمصحيح ان يسجد عليه فهو ايماء فيجوز للمريض ان لم يقدر
على السجود قال في النهر وفيه نظر لان خفض الرأس
بالركوع ليس الا ايماء ومعلوم انه لا يصح السجود دون
الركوع ولو كانت الموضوع مما يصح السجود عليه انتهى
واقول هذا مرفوع اما اوله فلانه اذا جاز لكل للمصحيح
على انه يسجد بان كان ارتفاعه قد لبسه او لبستين فلان

يجوز

يجوز ذلك للمريض على انه يسجد بالاولي واما ثانيا فلان
قوله ومعلوم انه لا يصح السجود دون الركوع فهذا اوان كان
مسكنا في حدوده لكان ما ذكره من قوله لان خفض الرأس
بالركوع ليس الا ايماء عوي لا دليل له عليها واي فرق بين
المريض والمصحيح حيث جعل خفض الرأس للركوع من المصحيح
ركوعا ومن المريض ايماء فتأمل **والا** وان لم يخفف راسه للسجود
انزل عن الركوع بان سوي بينهما لا تصح صلاة لترك فرض الايام
للسجود كما لو فعل ذلك من غير رفع شي قال العلامة مثلا
مسكين وان كانت الوسادة موضوعة على الارض وهو
يسجد عليها جاز انتهى اي من حيث انه ايماء اذ في السجود
ليس شرط ان يجرد حجم الارض فليتأمل ويجوز حموي قال
مشيخنا وهذا ظاهر في انه لم يقف على ما صرح به في التحذر
من قوله جاز لوجود الايماء للسجود على ذلك انتهى
لان شرط السجود ان يجرد حجم الارض حتى لو سجد على
ما يجرد حجمه من وسادة لم يكن ارتفاعها التقدير لما منع بان
كان قدر لبسه او لبستين جاز على انها ركوع وسجود انتهى
وان تقدر القعود حقيقة بانه لم يقدر عليه متكبيا
ولا مستندا الي حايطة او غيره بلا ضرر كما ذكره الشافعي
حكما كما في البحر بان كان بحال لم يقدر برفع الما من عينيه
فامر الطبيب بالاستئذان ايماء وانها عن القعود
والسجود فانه يجزيه ان يستلقي ويصلي بالايماء كانت
حرمه الاعضا كحرمة النفس انتهى معزيا للمبدع
او ما مستلقيا او على جنبه والاول وهو الاستئذان

اولها الخاص **كل** ان الاصل جامع على الجنب الايمن
 افضل من الايسر والاستلقاء افضل من مطلق الاصطجاع
 لان اشارته تستلقي تقع الى هرا الكلمة وهو قبلة
 الى عنان السماء واشارته المضطجع الى جانب قوسيه
 ولان المريض على شرف الزوال فاذا ازاله ففقد او قام
 كان وجهه الى القبلة بخلاف ما اذا كان على الجنب
 فان قيل قول الزبلي ولان المريض على شرف الزوال الخ
 انما يتجه ان لو جاز للمريض البناء اذا افتتحها بالاجما
 ثم صح وليس كذلك كما سياتي في المتن يقال هو يتجه
 ليتقدم برحصول الصحة فيما اذا افتتحها بالاجما فصح
 قيل لا سيما للركوع والسجود واعلم ان في المسئلة ثلاثة
 اقوال اظهرها انه بالخيار بين الاستلقاء والاصطجاع
 وهو جواب الكتب المشهورة كالمهداية وشروها
 ثانيا انها ان الاستلقاء انما يجز اذا عجز عن الاصطجاع
 ثم ذهب الشافعي ثالثا ان الاصطجاع انما يجوز اذا
 عجز عن الاستلقاء وفي القسبة انه الاظهر لكن رده في
 البحر واستظهر ما ذكره المصنف وغيره من التخيير
 وجعل تحت راسه وسادة ليصير وجهه الى القبلة
 لا الى السماء لان حقيقة الاستلقاء تمنع الصحيح
 من الايمان فكيف بالمريض وينبغي نصب ركبته ان
 في رجلي لا يمد هما الى القبلة وهو مكره للتقادر
 على الامتناع عنه وان تغذرا لاجما اخرت عنه ما دام
 يفرم الخطاب وفي قوله اخرت اشارة الى انها لا تسقط

فيلزمه

فيلزمه القضا اتفاقا حيث لم يرد عجزه على يوم وليلة
 منهم من قال يلزمه القضا لانه يفهم مضمون الخطاب
 قال في الهداية والمستصفي هو الصحيح وحزم صاحب
 الهداية في التخييس والمزير بسقوط القضا اذا
 دام عجزه عن الايمان برأسه اكثر من خمس صلوات
 وان كان يفهم مضمون الخطاب كما لم يرد عليه وصحة
 قاضي خات ومثله في المحيط واختاره شيخ الاسلام
 وفخر الاسلام وقال في التمهيد هو غلط بل هو راسم
 وعليه الفتوى وفي الخلاصة هو المختار وصحة
 في النبا بيع والبدائع وحزم به الولول الجبي رحمه الله
 والعبارة في اختلاف الترجيح مما عليه الاكثر وهم القائلون
 بسقوط القضا واستشهد قاضي خات ان مجرد
 العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب بما ذكره محمد من
 فتوت يراه من المرفقين ورجلاه من الساقين
 لاصلاة عليه ونقبة الزبلي بان العجز بما ذكره محمد
 متصل بالموت وكلامنا فيما اذا صح انه يقف قال
 في النهر وهذا الفرق انما يحتاج اليه على تسليم انه
 لاصلاة عليه لكن قد منا في الطهارة ترجيح الوجوب
 بلا طهارة فتحصل من كلام الزبلي والنهر انما من يقول
 بوجوب وجوب القضا وان زاد عجزه على يوم وليلة حيث
 كان يفهم مضمون الخطاب والخاص **كل** ان هذه
 المسئلة من بيعة ان زاه على يوم وليلة وهو لا يعتل
 فلا قضا اجما عاوان نقص وهو يعتل قضي اجما عا

يعني اذا صح او كان بمقتل مع الزيادة ولا يقبل مع
المنقصات فعلى الخلاف ثم رعت السراج **ولم يومر**
بعينه من عجز عن الايام برسد **ولا يقبله وحاجبيه**
لقوله عليه السلام يصلي المربعين قايما فان لم يستطع
فعاودا فان لم يستطع فعلى قفاده يومي اياما فان لم
يستطع قاله احق بقبوله العذر وقال زفر يوميا
يعينه فان عجز فقبوله وقال الشافعي يوميا بقبوله
وعينه وقال الحسن بن زياد يوميا بحاجبيه وقبوله
ويجوز يوميا قدر على الاركان ملامسكين وما قاله زفر
رواية عن ابي يوسف لان العيينين في الراس في اخذان
حلمها ان قدر وان عجز فقبوله لان النية التي لا تنسخ
الصلاة بدونها استقام به فستقام به الصلاة عند
العجز ولنا ان نصب الابدال بالراب ممتنع والنص
ورد بالايماء بالراس على خلاف القياس لقوله عليه السلام
والا فاقوم براسك واجعل سجودا خفض ولا تحقق
زيادة الخفض بالعين ونحوها فلا يمكن القياس على
الراس لانه يتبادر به ركن الصلاة دون هذه الاشياء
زيلي وايضا يشتهر ونحوه وقد اختلفوا في معنى قوله
عليه السلام قاله احق بقبوله العذر منهم من فسر
بقبوله عذر التأخير فقال يلزمه القضاء ومنهم
من فسر بقبوله عذر الاستقاط فقال لا قضاء عليه
وان قدر عن القيام وعجز عن الركوع **والسجود** او
الاستعوط فقط كما مر من قاعدا بالايماء وهو افضل

لانه

لانه اسبب بالسجود لكون راسه فيه اخفض واقرب
الي الارض وهو المنقصد ولما يدل المقصود عليه
قاعدا بالايماء بقوله او ما قاعدا كما في اكثر فاعدا
اذ يفترون عليه ان يقوم فاذا اجاوان الركوع والسجود
او ما قاعدا وانما لم يلزمه القيام عند الركوع
والسجود او ما قاعدا وانما لم يلزمه القيام عند الركوع
والركوع والسجود لانه مطلقا على ما ذكره في التبرعات
لان ظاهر الزيلعي يقتضي سقوط ركنية القيام اصلا
لان المنقصد من الصلاة الخشوع والخضوع وانما يجعل
ذلك بالركوع والسجود ولان التقاضع يوجد في الركوع
ونهايته في السجود ولهذا لو سجد لغير الله كذا والقيام
وسيلة الى السجود فيسقط بسقوطه ولهذا سارع السجود
بدون القيام كما في سجدة التلاوة ولم يشرع القيام
دون السجود فان لم يتعبد به لا يكون ركنا وقال الخواهر
زاوه يوميا للركوع قايما والسجود قاعدا زيلعي
ولو عجز عن القيام بسبب خروجه للجماعة وقدر
عليه لو صلى في بيته بخروج اليها ويصلي قاعدا وهو
الصحيح كما في الاستباه عن الخلاصة ثم نقل عن
شريح المنية انه يخرج ان يصلي في بيته قايما وهو الاظهر
والخلاف في جواز الخروج صلى بالجماعة قاعدا
يحمل على ما اذا لم تتيسر له الجماعة في بيته والالم
بجزله الخروج وترك القيام باتفاق وهذا يفهم
من سبب عبارة الاستباه **فان عرض له مرض يمتنع بها**

قد راي ثم صلاته قاعدا بما قدر من ركوع وسجود
او ايما ان تغد كذا في النهروان البحر بنسبة الضمير
في بنفذ را وكذا ينبغي افزاده وقول المعص **ولو بالايما**
في المشهور واصل بما قبله لان اذا لم يصح صلاته
بركوع وسجود وبعضها بالايما اولى من ان يكون على كل
بالايما قال الزيلي وهو الصحيح وفي تنزيل العلامة
مسكين انه الاصح واحترز بالمشهور عما رواه ابو
يوسف عن ابي حنيفة من انه يستقبل لان تحريمه
ان عقرت موجبة الم ركوع والسجود فلا تجزئ ولا
بقي ان يقال اطلق العلامة مسكين في قوله وثمة
ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يستقبل ثم ماله
وصل الى الايما او لا ومثله في النهروان في الزيلي كما في الف
حيث قال وعن ابي حنيفة انه يستقبل اذا صار للايما
فصرح كلامه انه لو لم يصح الي الايما لا يستقبل بل يبي
رواية واحدة عن الامام **ولو صلي المريض يركع**
ويسجد فصيح يبي على صلاته قايما وعند محمد يستقبل
كذا في شرح ملا مسكين هذا يقتضي علي جواز
اقتداء القاييم بالقاعدين عندهما وعند محمد لا يجوز
ولو كان موميا لا اي له ادي بعض صلاته بالايما
ثم قدر على الركوع والسجود لا يبي بل يبيستأ ثقتهم
جميعا قال زكي يبي كذا في شرح ملا مسكين قال
قدر على الركوع والسجود قبل ان يودي شيئا من صلاته
بالايما استتمها كما في الزيلي ونصه وفي جوامع الفقه

لو

لو افتتحها بالايما ثم قدر قبل ان يركع ويسجد بالايما
جاز له ان يتمها بخلاف ما بعد الركوع والسجود انتهى
وقوله ثم قدر لجزاي قدر على الركوع والسجود قبل
ان يركع ويسجد بالايما جاز له ان يتمها بخلاف ما بعد
الركوع والسجود انتهى وقوله ثم قدر انجز اي قدر على
الركوع والسجود قبل ان يركع ويسجد بالايما لان
لم يورد كذا بالايما وانما هو مجرد تحريم فلا يكون
بنا الفتوي على الضعيف شيخنا عن خط الطرابلسي
ولو كان يومئ مضطجعا ثم قدر على السجود ولم
يفقد ركوعي الركوع والسجود استأنف عاي المختار
لان حاله السجود اقوي زيلي **ومن جن او غيب**
عليه خمس صلوات قضى ولو اكثر لا يقضي صلواتا
سواء كان بالساعات او بالاوقات عندهما واعتبر
بمجرد الكثرة بالاوقات بان لقنونة السادسة وهو
الاصح كما في النهروان ما يدة الخلاف تظهر فيما اذا غيب
عليه او جن قبل الزوال ودام الي ما بعد الزوال من
اليوم الثاني وافاق قبل دخول وقت العصر لا يقضي
عندهما لانه من حيث الساعات اكثر وعند محمد يقضي
ما لم يمتد الي وقت العصر حتى يقضي الصلوات مستأ
ملا مسكين وانما لزوم القضا فيما اذا غيب عليه خمس
صلوات او اقل بخلافه في الاكثر لان عليا غيب عليه اربع
صلوات فقضاهن وايت عمر غيب عليه اكثر من يوم
وليلة فلم يقض ولان المدة اذا قصرت لا يخرج في النظر

فيجب كالنابيم واذا اطال يخرج فيسقطه كالحائض
 والجنبون كالانثى في الصحيح تشبه لا يعتبر الاغما
 في الصوم والزكاة لانه ينذر وجوده سنة ٢ وشهر
 بخلاف الجنين فانه يمتد فاعتبر في سقوط العيارات
 ولما كانت النوم نادرا لم يعتبر في سقوطها ولما كان
 الا متزادا في الاغما متوسطا الغفر في سقوط بعضها
 دون بعض حموي **فصل في استقاط الصلاة**
والصوم وغيرهما اذا امان المريض ولم يقدر على
 ادا الصلاة بالاجابة لانه لا يلزمه الا شيئا بها وان قلت
 بان كان عليه اقل من صلوات يوم وليلة لانه لم يدرك
 زمانا يقتضي فيه ولو لم الوصية فرع لزوم التقضا
 وهذا اذا لم يتحقق الياس من البرد فان تحقق الياس
 منه فعليه الغدبة لكل يوم من المهن فمستأني وكذا
 الصوم ان اضطر فيه المسافر فامرين وما لنا قبل مو
 لاقامة والصحة لانها عذرا في الاداء فلا بد بعدا في
 التقضا او لي زليبي واذا لم يلزمهما التقضا لا يلزمهما
 الا اصاب **وعليه** اي على من اضطر في رمضان ولو عذر مرض
 او سفر **الوصية** بما اي بغدية ما قدر عليه من ادراك
 عدة من ايام اخر لو اضطر بعد وبقي بزمته حتى ادركه
 الموت وان اضطر بغير عذر تنذر الوصية وان لم يدركه
 ايام اخر لان التقضي منه لكت يوجب له المنع بفضا
 بغدية ما يلزمه **فيخرج عنه** ولية من ثلث ما ترك
 ينظر ان لا يكون في التركدين من ديون المباد

حق لو

حق لو كانت بنفذه لك من ثلث الباقي لا من ثلث
 الكل وان لم ين ثلث ماله بجميع ما فانه يغذي بقدر
 ما بقي فلو لم يكن ثلث ثلث بنفذه لك من كل المال والشار
 المعص بقوله **لصوم كل يوم** **والصلاة كل وقت** اي ان
 الصلاة كالصوم استحضارا فتعذر كل صلاة **حق**
الوتر عند الامام لانه فرض على خلافا لما يصوم بيوم
 وما عن بن مقاتل من اعتبار كل صلاة بيوم بصومه
 قال في التمهيد مرجع عنه وقوله نصف صاع مستدا
 خبره ما سبق من قوله لصوم كل يوم من براود تيقه
 ويصوب يقه وقوله النصف صاع خمر او ذبيبة او شعير
 يتيني على احد الروايتين في الزبيبة وقوله **او قيمة**
 اي قيمة ما ذكر من البر وغير البر كالبر في جواز دفع
 القيمة بدل عبي افضل للتنوع حاجات الفقير **وان لم**
يوجد وتبرع عنه اجنبي **وليه** واجنبي جاز ولو
 في كفارة قتل او يمين الا العتق لما فيه من الزام
 الولي على الغير وهو الميت ز يلقى وغيره كالور
 والقتول وشترحه والهر ومشرح الحموي والمراد بالقتل
 قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس في كفارة قتل
 النفس اطعام شيئا عن الاقصر اي ومن يعلم سقوط
 اعتراض المصنف على الدور بان الواجب انما اعترف
 رغبة مومنة ولا يصح اعتراف الوارث كما ذكره والصوم
 فيها بدل عن الاعتراف ولا يصح فيه الغدبة كما سيذكره
 انتهى لان منشأ الاعتراف عليه ما تراه من ان

الم اذ بالقتل قتل النفس وليس كذا ولا يصح ان يصلوا الي
ولا غيره عن الميت ولا ان يصلي احد عنه لقوله عليه السلام
لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم
عنه وما ورد مما يخالف هذا الحديث منسوخ وان لم يني
او صي به عما عليه يدفع ذلك المقدار للفقير فيسقط
عن الميت بقدره ثم بهبه الفقير للمولى او للاجنبي
ويقبضه لتتم الهبة وتملك ثم يدفعه الموهوب له للفقير
بحجة الاستقاط منبرعا عن الميت فيسقط عن الميت
بقدره ايضا ثم بهبه الفقير للمولى او للاجنبي ويقبضه
ثم يدفعه المولى للفقير منبرعا عن الميت وهكذا مرة
بعد اخرى حتى يسقط ما كان يخطئه على الميت من
صلاة وصيام ونحوهما من الواجبات ويجوز اعطافه
صلوات وصيام ايام ونحوها للاحد من الفقراء حمله بخلاف
كفارة اليمين حيث لا يجوز ان يدفع للواحد اكثر من نصف
صاع في يوم للنفس على العدد فيها كذا ذكره الشافعي وقال
الشافعي لا يدفع للفقير حمله يجوز ولا يشترط العدد
ولا المقدار لكن لو دفع اليه اقل من نصف صاع لم يجز به
يعني كما في يمين الصغرى انتهى وقوله لا يشترط المقدار
يعني اذ دفع نصف صاع لمسلمين يجوز لكنه خلاف
المفتي به فلهذا استدر كعليه بقوله لكن الجوهري
الا حجة في القدية قولان المشهور نعم واعتذر المالكي
ولو فدي عن صلواته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم ورضم
المأمو به فزعان اذا وهو تسلم عين الواجب وقضى هو

تسليم

تسليم مثل الواجب فلهذا يقال الذي يوت تقضي بامثالها
وقد تسهل احدي العبارتين في الاخرى ولما فرغ من الاداء
مشرع في القضا فقال **باب قضا الغوايب**
لم يقل قضا المترد كما قلنا بالمؤمنين خير لان ظاهر حال
المسلم ان لا يترك الصلاة وانما فاقته لا شغاله بما لا بد
منه **الترتيب بين الغائبة والرقنية وبين الغوايب**
مستحق وبه قال مالك واحمد وجماعة من التابعين
ز يلو لم يقل فرض كما قاله صدر الشريعة لانصر الى المطلق
منه الى القطعي ولا يشترط كما في المحيط لان الشرط حقيقة
لا يسقط بالنسيان وهذا به يسقط ولا واجب كما في المعراج
لان ما لا يفوت الجواز بقوته وهذا به يفوت ولما اختلفت
عبارة المشايخ اتى المصنف بلفظ المستحق لانه يمكن ان
يتمشي على كل منها وانما كان الترتيب مستحقا لقول
ابن عمر من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل
مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليصل التي نسي ثم ليعد صلاة
التي صلاها مع الامام والاشرفي مثله كالحبر وقد دفعه
بعضهم وحديث جابر وهو انه عليه السلام صلى العصر
بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها يدعى ان
الترتيب مستحق اذ لو كانت مستحبا لما اخرج المغرب التي
يكبره تاخيرها لامر مستحب ز يلحق ويدل عليه ايضا ما ورد
من انه عليه السلام قضى الصلوات التي فاقته يوم حفر
المخندق مرتبة **ويسقط باحد ثلاثة اشياء الاول**
صديق الوقت المستحب في الاصح لانه ليس من الحكم

تقويت الوقتية لتدارك الغائبة ولو قدم الغائبة في هذه
الحالة جاز لان النهي عن تقديمها لمعني في غير ما زيلعي
وهو لزوم تقويت الوقتية وهو لا يعدم المستزعية والمراد
بالجواز في كلام الزيلعي الصحة لا المحل لتقصيهم بانه ما يتم
بتقديم الغائبة في هذه الحالة وما ذكره المصنف من ان البره
الصحيح الوقت المستحب هو مذهب محمد وعندهما العبرة
بوصول الوقت والترجيح وان اختلف لكن اعتبار الوقت
المستحب اوضح كما يستفاد من البحر والثرثرة فظهر فيها
لوسنزع في العصر وهو ناس للمظهر ثم تذكر الظهر في وقت
لا يشتغل به تقع العصر في الوقت المذكورة يقطع العصر
عندهما ويصلي الظهر ثم يصلي العصر وعنده يميني في العصر
ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس كذا في سترج ملا مسكين
آخر الباب ثم ضيق الوقت يعتبر عند المشرع حتى لو بشرع
مع تذكر الغائبة واطال القراءة فيها حتى فاق الوقت
لا تجوز الا ان يقطعها ويشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة
بحالها ثم ذكرها عند ضيق الوقت جازت صلاة ولا يلزم
القطع لانه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جازية فالبتا اول
لان السهل من الابتداء او معني الصبيح ان يكون الباقي لانه
يسمى في نفس الامر بحسب طئه فلوطن ان وقت العجزة قد
عناق فصلي العجزة ثم قتين انه كان في الوقت سبعة
يطل العجزة فينظر فان كان في الوقت سبعة يصلي
العشاء ثم يعيد العجزة وان لم يكن فيه سبعة يعيد
العجزة فقط فان اعاد العجزة قتين ايضا لانه كان

في الوقت

في الوقت سبعة ينظر فان كان الوقت يسعها املا
حقا والا اعاد العجزة هكذا يفعل مرة بعد اخرى زيلعي
وقد صنف ما يلي الطلوع وما قبله تطلع بحر وله كثر
العزائيت ولم يسقط الترتيب والوقت لا يسع
كل المتروكات مع الوقتية بل بعض الا تجوز الوقتية
ما لم يقص ذلك البعض وقيل عند الامام يجوز لانه ليس
الصرف الي هذا البعض اولى من الصرف الي البعض الاخر
زيلعي وفي النهر عن الزاهدري انه الاصح لكن نقل
قبله عن الفتح ترجيح عدم الجواز وان لم يمكنه ادا
الوقتية الا مع التحقيق في القراءة والافعال
يرتب ويقتصر على اقل ما تجوز به الصلاة كما في حاشية
الدور للمولف قال في **النسيات** الادب ما يعم الجهل
المستتر من عن ابصاح الاصلاح بنا على ما روي الحسن
ان من جهل فرضية الترتيب بالحق بالناسي واختاره
جماعة من ائمة بخاري وينتفع عليه ما نقله في الفتية
صبي بلغ وقت العجزة ولم يصله وصلي الظهر مع تذكره
جاز ولا يجب الترتيب بهذا القدر انتهى يعني الجمل
وانما يسقط الترتيب بالنسيات لانه لا قدرة له على
قضا الغائبة بدون تذكرها ولانه صلى الله عليه وسلم
خرج يوما ليصلح بين حيين صلاة العصر وصلي المغرب
فقالوا لا نصلي العصر ولم يعد المغرب كما في النهاية فلم
يسقط بالنسيات كما هو مذهب مالك لاعاد المغرب
فان قلت ورد من رواية احمد في مسنده والطبراني

في صحبه عن حبيب بن سباع انه عليه السلام اعاد
 المغرب قلعت فهو محمول علي ما اذا اقله كرا المعص
 قبل الفراغ من صلاة المغرب كما في حاشية نوح
 افتوي والثالث **اذا صارت الغوايت سنا اي من**
الفروض العلمية يدل قول المص **غير الوتر فانه**
لا يعيد مسقطا في كثرة الاوقات بالاجماع **وان لم**
ترتيبها اي ما عندهما فظاهر لعلها بانه سنة
 ولانه فتر من عملي عنده وهو من تمام وظيفة اليوم
 والليله واكثره لا يحصل الا بالزيادة عليها من
 حيث الاوقات او من حيث الساعات ولا يدخل
 للترتيب في ذلك بوجه والمراد بصيرورة الغوايت
 مستان يكون الغوات علي وجه يوجب التقصير
 فلو تركت المرأة اقل من ست ثم حاضت ثم طهرت
 بعد ايام لا يسقط الترتيب وعند محمد يسقط حيوي
 عن الغنية ولم يذكر المص الطن مع انه مما يسقط الترتيب
 يد ايضا كونه ملحقا بالنسيان وليس بمسقط رابع
 كما يتوهم وهو قسمان معتبر وغير معتبر وقد
 استوفينا الكلام علي ذلك في حاشية ملا مسكين
ولم يعد الترتيب بعد الغوايت التي بلغت حد
 الكثرة **يعودها الي القلة** بان قصي بعدها حتى
 قل ما بقي لان الترتيب قد سقط والساقط
 لا يعود قال ابو جعفر وعليه الفتوي وهذا اختيار
 مفسر الائمة وخز الاسلام زيلعي وعند بعض العلماء

يعود

يعود وهو اختيار الفقيه ابن جعفر وقال صاحب
 الهداية وهو الاظهر من دلالات علته المستقلة الكثرة
 وقد زالت واستفيد مما ذكرناه ان الترجيح قد اختلف
 ومن هنا يعلم عدم تسليم ما ذكره الشرح حيث قال وترجع
 عدد الترتيب ترجيح بل يرجح **ولا يعود الترتيب**
ايضا بغوات صلاة حد بيضة اي جريدة ترجحها
بعد نسيان ست فديمة تتم تذكرها **علي الاصح فيها**
 اي الصورتين كذا ذكره الشرح ولو قال بعد ترك ست
 كان صوابا الوجهين ظاهرين الاول الغوايت اذا
 بلغت ستا يسقط الترتيب مطلقا وان لم يكن علي
 وجه النسيان والثاني ان النسيان مسقط للترتيب
 وان لم تكن ستا وقوله تتم تذكرها اي تذكر الغايتة
 الحديثية يدل علي ما ذكره ملا مسكين حيث سوي
 في سقط الترتيب بصيرورة الغوايت سنا بعد
 القدسية والحديثية ثم قال فالحديثية تسقط اتفاقا
 وفي القدسية اختلف المشايخ ثم قال وذلك لمن
 ترك صلاة شهر ثم صلى مدة ولم يقف تلك الصلوات
 حتى ترك صلاة اخري ثم صلى اخري ذكرا للغايتة
 الحديثية لم يجز عند البعض وقيل يجوز وعليه الفتوي
 انتهى وقوله لم يجز عند البعض اي وجعل الماصي
 كان لم يكن زجرا له وصححه في معراج الدراية مغزيا الي
 الصدر الشهيد وفي المحيط وعليه الفتوي وقوله
 وقيل يجوز وعليه الفتوي وجهه ان الاشتغال بهذه

الغايبة ليس بأولي من اشتغال بتلك الغائبات
 وفي الاشتغال بالكل تقويت الغريضة عن وقتها
 وما قاله يودي الي التهاون لا الزجر عنه فان من
 اعتاد تقويت الصلاة وغلب على نفسه التكاسل
 لو افني بعدم الجواز بقوت اخرب وهلم جرا حتى
 تبلغ حد الكثرة كذا في حاشية الدور للمولف معزيا
 للفتح ثم فرع على الزجر الترتيب بقوله **فلو صلى فرضا**
ذكرنا قايمة ولو وثقنا فسد فرضه فسادا موقوفا
 وعندها يفسد فسادا يائنا لان الكثرة علمة بسقوط
 الترتيب فتسقط فيثبت الحكم بوجود العلة في
 حق ما بعدها الا في حق نفسها ولا في حاشية ان
 الترتيب يسقط بالكثرة وهي قايمة بالكل فيجب
 ان يوثق في السقوط ولهمذ الواعادها غير مرتبة
 جازت عندهما ايضا وهذا لان المانع من الجواز قلها
 وقد زالت فلا يبقى المانع ولا يمتنع ان يتوفى حكم
 على امر حتى يتبين حاله كتجمل الزكاة الي الفقير
 بيقوت فان بقي النصاب الي تمام الحول صار فرضا
 وان نقص وتم الحول على النقصان صار نفلا زيلو
 ونقصه بقوله وتم الحول على النقصان يشير الي
 انه لو تم الحول بعد ما كمل النصاب يكون المجهل
 فرضا **فان صلى خمس صلوات متزاكرا في كلها تلك**
المتروكة وقيمت في ذمته حتى خرج وقت
الخامسة مما صلح به بعد المتروكة ذكرنا لها

للمتروكة

صحت جميعها عند الامام خلا فالهما فلا تبطل الخمس
صلاها منذ كرا للمايمة بقضا الغايمة المتروكة بعد
اي بعد وقت خروج الخامسة لسقوط الترتيب مستندا
وان قضى الغايمة المتروكة قبل خروج وقت الخامسة
مما صلاها منذ كرا لها بطل وصف ما صلاها منذ كرا
للمايمة قبلها اي قبل قضائها وصار الذي صلاها نفلا
عند اي حاشية واي يوسف وعند محمد يبطل اصل
الصلاة لان الخرجية عقدت للفرض واذا بطلت الفرضية
بطلت ولهما انها عقدت لاجل الصلاة بوصف الفرضية
فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل بخر عن
الهداية والتممة تظهر فيما اذا فهمه قبل ان يخرج من
الصلاة تنقض طهارته عندهما خلا فالجمهر عناية وموقع
في حاشية نوح اخندي حيث عكس ذلك فسبق فله بقى
ان ما ذكره المصنف من قوله فان خرج وقت الخامسة ان هو
الصواب كما في البحر فلا يشترط ان تكون الصلاة التي
صلاها قبل قضا المتروكة مستاخلا فالما وقع في الهداية
ويشروها كالتماية والعناية وغاية البيات وجري عليه
في الكافي والزيالي وملا مسكين واكثر الكتب والمآل
ان دخول وقت السادسة ليس بشرط كما في الدر
لانه لو تركه فجر يوم وادي باقي صلاة انقلبت صحيحة
بعد طلوع الشمس واذا كثرت العوايت يحتاج النسيب
كل صلاة اي يحتاج الي تعيين الظهر والعصر ونحوهما ونحو
ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا فان اراد تقسيم الامر عليه

فوجبا ولا ظهر عليه **واخره** فاذا نوي الامد وصلي فيما يليه
 يصير اولا وكذا لو نوي اخر ظهر عليه وصلي فيما قبلها
 يصير اخره وفي الدور عن الخلاصة رجل فاسته صلوات
 كثيرة حالة الصحة ثم مرض مرض بضره الوضوء وكانت
 يصلي بالتيمم ولا يقدر على الركوع والسجود ويصلي بالايما
 ما دورى النوايت بهذه الصفحة جاز ولا يلزمه الاعادة
 اذا صح وقدر عليها **وكذا الصوم من رمضان على احد**
تصحيحين مختلفين صحيح الزبائي لزوم التقيين ومحو
 في اخلاصة عدم لزوم التقيين وان لم يكن من رمضان
 لا يحتاج الي التقيين حتي لو كان عليه قضاء يومين
 من رمضان واحد فقصي يوما ولم يعين جاز لان السبب
 في الصوم واحد وهو الشهر وفي الصلاة مختلف وهو
 الوقت وبما مختلف السبب يختلف الواجب فلا بد من
 التقيين ويعذر من اسلم بدار الحرب بجهل به الشرايع
 فلم يصم ولم يصل ولم يرك لان الخطاب انما يلزم بالعلم
 به او بدليله ولم يوجد بخلاف المسلم بدار الاسلام والزمه
 بها زوجه يلزمه الايمان قلنا دليل وجود الصانع ظاهر
 عقلا فلا يعذر بجهله ولا دليل عنده عاي وجود فرضت
 الصلاة وخونها **باب ادراك الغريضة** اعلم
 ان نقض العبادة قصدا لا عذرا دام لقوله تعالى ولا
 تنقلبوا عما كنتم فان النقض للاكمال اكمال معني فيجوز
 كنقض المسجد للاصلاح ونقض الظهر للجمعة وللصلاة
 بالجماعة منزلة على الصلاة مستفاد فجاز نقض الصلاة

مستفاد

مستفاد الاحراز فضيله الجماعة درر مستفيد من قوله
 بلا عذر وقوله ان النقض للاكمال الخواتم النقض للابطال
 لا يجوز الا لعار من كان ثبوت دابته او فارق قدرها وخاف
 منيعا من هم وقولهم من ماله ليس بفقير ومنه ماله
 كان في نافلة فجي بخسارة وخاف فوتها لولم يقطع لاما كان
 قضائها بخلاف الخسارة وقد يجب كما اذا كان لا يخاف من
 او حريق ولو دعاه احد ابويه لا يجيبه في الغرض الا
 ان يستغيبه وقوله في النهرو في النفل ان علم انه
 في الصلاة فدعاه لا يجيبه والا احياه انتهى معناه
 انه لم يستغث لانه اذا كان يجيبه في اله من اذا استغث
 به فني النفل بالاولي **اذا مشى في فرض مستفاد افا قيمت**
الجماعة في محل ادائه فلو اقيمت في موضع اخر بان
 كان يصلي في البيت مثلا فاقامت في المسجد لا يقطع
 ذكره المرغيناني ولو كان في النفل لا يقطع لانه ليس
 للاكمال والمراد بقوله فاقامت الجماعة مشروع الامام
 في الصلاة لا قامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في
 الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة
 فانه يتم ركعتين بلا خلاف ملا مسكين وقوله
قطع جواب الشرط اي قطع بتسليمه قايما وقدي
 وقيل لا يقطع حتي يتم ركعتين من رباعية وقية
 اي الي انه لو تقدر تقداوه كما اذا كان يصلي القصر
 قضى فاقامت الادا لا يقطع كما في النهرو عن الخلاصة
 وهو ظاهر لان القضا لا ينقض خلق الادا واعلم **باب**

التقيد بقوله اذا مشى في فريضة اي اذا جرح النافلة
 والمنذورة والقضا فانه لا يقطعها در قلو اقيم قضا
 فعله قطعها ويقتدي مقتضى ما ذكره من التلطيل
 باحوار فضيلة الجماعة ان يكون له ذلك لكن ذكرنا
 في قضا الغزاييت ينبغي ان لا يطلع غيره على قضايه
 لان التأخير معصية فلا يظهرها وما ذكره الشر من
 زيادة قوله او قضايه او منذور بعد قوله شرع في فريضة
 مخالف لما قدمناه عن الدور في البحر مثل ما في الدر
 ونصه مشرع في قضا الغزاييت سم اقيمت لا يقطع
 كالسفل والمنذورة كالغايية كذا في الخلاصة
 انتهى ثم ظهر لي ان ما مشى عليه المولى من انه اذا
 اقيمت الجماعة بعد ما شرع في الفريضة او قضايه
 او في المنذورة فانه يقطع قول آخر فلا ينافي ما سبق
 عن النهر والدور والبحر لكن ينبغي تقيد المسيلة
 حينئذ بما اذا لم يكن صاحب ترتيب او كان وسقط
 بضييق الوقت فان قلنا **ما لم ينع من حمل كلام**
المصم على التوزيع بناء على ان قوله فاقامت الجماعة
محمول على ما هو الاعم من الاداء والقضا قلنا
 منع من ذلك شيان الاول ما قدمناه من ان تأخير
 الصلاة عن وقتها معصية فلا يظهرها والثاني
 لزوم استعمال المشترك في اكثر من معنى واحده وهو
 لا يجوز ان لم يسجد لما يشرع فيه ولو غير رباعية
 او سجد للركعة الاولى في غير رباعية لانه ان لم

يقطع

يقطع ويصل ركعة اخرى تتم صلاة في الثاني ويوجد
 الاكثر في الثلاثي وللاكثر حكم الكل ففيه شبهة
 الفريضة وحقيقتها لا تختمل النقص فكذا في شبهة
 درر ولا يشرع مع الامام تكرار الصلاة المتفل بعد الفجر
 ولزوم احدا المخطورين في المغرب وهو اما مخالفة
 الامام او المتفل بثلاث وذلك مكره اي تحريم
 بل صرح قاضيه بان مكره منه **فكلمة** الوتر فلان
 وهو سفل عندهما فليكن يكون مثله حراما نه عن
 عن البناء وان مشرع في المغرب اسم ارباعا ملاسكين
 لان مخالفة الامام اخف من مخالفة السنة ولو سلم
 مع الامام قيل فسدت صلاته وقضي اربع ركعات
 لانه التزم بالاقترار بثلاث ركعات نظوفا فيلزمه
 اربع ركعات كما لو تذر بها وعن بشر انه يسلم مع
 الامام ولا يلزمه شي وعن ابي يوسف انه يدخل
 مع الامام ولا يسلم الا بعد اربع ركعات زيلقي في
 النهر بقوله ستر اخذ السرخسي واعلم ان ما ذكره
 بشر من انه يسلم مع الامام ولا يلزمه شي وبه اخذ
 السرخسي بغيره عدم بطالات السفل بالركعة الواحدة
 ووجهه ان الركعة الواحدة موجودة صم الثلاث
 فاذا صبح التسفل بالثلاث فكذا بالواحدة وهذا
 سوالذي فهمه بعض حنفية عصر صاحب البحر
 وقد خالفهم مستدلا بما صرحوا به فيما اذا شرع الامام
 في الظهر بعد ان قيد ركعتيه بالسجدة فانهم قالوا

بضم ركعة اخرى صيانة للمودي عن الابطال قال وهو
 صريح فيمن صلى ركعة فقط اي متنفلا فانها تكون
 باطلة لانها صحيحة مكرهة كما توهمه بعض حنفية
 عصرنا ووافقه علي القول بالبطالات اخره في النهر
 فتال وبطالان هذا التوهم غني عن البيات قال العلامة
 المحمدي وفيه تاويل ولم يبين وجهه وقال شيخنا نقلا
 عن مناهي المولف اقول لا يثبت المودي بهذا الوجه
 لان البطالات هنا بترك القعود قدر التعمد علي
 الركعة واذا قعدت لا يفيد هذا بل ما في العناية انتهى
 وعبارة العناية نصرها صلي ركعة من الظهر ثم اقيمت
 بصلي اخرى صيانة للمودي عن البطالات لان البتير
 منهي عنها المحمدي وفيه ان النهي عن البتير لا يقتضي بطلانها
 لنصرهم بان النهي عن الشئ لا يقدم المستر وعية
 وقد كرر المولف هنا ما يقتضي موافقه صاحب الجحد
 والنهر حيث قال ولا يتنفل مع الامام فيها اي المغرب
 لمنع التنفل ما لبتير المحمدي بنا علي ما هو المتبادر من
 ان المداومة عدم الصحة لا لكراهة فقط والحال
 ان ما ذكره في البحر والنهر من بطلان التنفل بالركعة
 الواحدة يتجه بالفتاوي علي القول بالفساد فيما
 اذا اقتدي في المغرب متنفلا وسلم مع الامام وما
 لتعليل بصيانة المودي عن الابطال فقد
 علمت ما فيه وهو ان البطالات انما تنشأ من ترك
 القعدة علي راس الركعة وما ذكره بعضهم من الكراهة

نقط

فقط لا البطالات يتجه علي ما سبق عن بئر من انه
 يسلم مع الامام ولا يلزمه شيء وبه اخذ السرخسي
 فان سجد في رابعة ايت اقيمت الجماعة بعد ان
 قعد ركعتي الاولى بالسجدة ضم اليها ركعة ثمانية
 وسلم صيانة للمودي عن البطالات لتقصير الركعتين
 له نافذة ثم اقتدي مفترضا لا حرار فضيلة الجماعة
 وان صلي رابعة رابعة ايت انما لان اللاكحة حكم الكل
 ثم اقتدي متنفلا الا العصر لكراهة التنفل بعده
 والتنطوع بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والقوم
 مطوعين اما اذا ادي الامام الفرض والقوم النقل
 فلا ملا مسكين وان قام لثلاث رابعة ايت فاقمت
 بل سجوده قطع قايما في الاصح وعبارة الزبيلي
 في جيران شاعرا في القعود ليسلم ولتثا كبر
 ما يما ينوي المشرع في صلاة الامام ولا يسلم قايما
 لانه لم يشرع قايما في حال القيام وقيل يسلم تسليمه
 لانه قطع وليس يتخلل وذكره مسالا ايت ان
 العود حتم لان المخرج عن صلاة معتز بها لم يشرع
 الا قاعدا ثم اذا قعد قيل بعيد التشهد لان الاول
 لا قعد ارتفع بالقيام فصار كانه لم يوجد ثم
 قيل يسلم تسليمه واحدة وقيل تسليمين انتهى لان
 ان في سنة الجمعة خرج الخطيب او في سنة
 الظهر فاقامت يسلم علي راس الركعتين وهو لا وجه
 ثم قضى السنة بعد الفرض مع ما بعده قال المولف

في حاشية الدرر وهو مرزوي عن ابي حنيفة واليه
 سأل السرخسي فلا يفتي في فرض الاستماع والاداء
 الوجه الاكمل الخ لك منعه في البحر كما في النهر
 لان فيه ابطال وصف السنية لا كما لها وزجه
 في التنوير اي ربح عدم القطع علي راس الركعتين
 بل يجرها اربعا لانها بمنزلة صلاة واحدة علي
 ما مرزوي وفي الولوالجي وغيره انه الصحيح
 ومن حضر في الامام في الغرض **اقتدي به ولا**
يشتغل عنه بالسنة لان ثواب الجماعة اعظم
 والوعيد بتركها الزم وهو قول بن مسعود ولا
 يتخلف عنها الامنافق وهمه عليه السلام يتخلف
 بيوت المتخلفين لان الغرض جماعة لا يغفل
 الغرض منفردا بسبع وعشرين صنعا **الا في النحر**
ان امن فوته فياتي بها بشرط ان يجد مكانا
 عند باب المسجد فان لم يجد تركها لان ترك
 المكروه مقدم علي فعل السنة غير ان الكراهة
 تتفاوت فان كانت الامام في الصبي فصلااته
 اراها في الشقوي اخق من صلاتها في الصبي
 واشد كراهة ان يصليها مختلطا بالصق نهر
 وقوله ان امن فوته اي بان كان يرجو ادراك
 الركعة الثانية لا التشهد علي المذهب كما في
 التجنيس وغيره وبه علم ان قوله في البحر ان كلامه
 شامل لما اذا كان يرجو ادراكه في التشهد تخير

علي

علي راي ضميم من ركن في حاشية الدرر للمولف
 الذي تخبر عندي انه ياتي بالسنة اذا كان يدركه
 ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشعبة
 ولا يتقيد بادراك ركعة وتقرير الخلاف هنا علي
 خلا فهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهر لان المدرك
 هنا علي ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادراك
 التشهد بالاتفاق نص علي الاتفاق اكمال الاكمال
 بعضهم من انه لم يجرز فصلها عند محمد لقوله في مدرك اقل
 الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة حتي يبنى
 عليها الظاهر بل قوله هنا كقولها من انه يجرز ثوابها
 وان لم يتل في الجمعة كذلك احتياطا لان الجماعة شرطها
 ولهذا اتفقوا علي انه لو حلق لا يصلي الظهر جماعة
 فادرك ركعة لا يجزئ وان ادرك فضلها نص عليه محمد
 كما في الهداية **وان لم يامن نحرها** واقتدي وما قيل
 من انه يشرع في السنة عند خوف الفوت ثم يقطعها
 فيجب القضا بعد الصلاة مرفوع بان درء المفسدة
 مقدم علي جنب المصاحبة كذا ذكر المولف في حاشية الدرر
 و اشار المص بقوله تركها ولم يتل قطعها الي ان المراد من
 قوله وان لم يامن اي قبل الشروع اما بعده فلا يقطع فقوله
 في النهر ولو قيد الثانية منها اي من سنة النحر بالسجدة
 مخالف لما قدمه من قوله وقيد بالظهر لانه لو شرع في
 نافله فاقسمت الظهر لا يقطعها والحكم انه جا فوجد الاما

في صلاة الفجر خاف ان تقصته الجماعة لو اشتغل عنها
بالسنة فانه يتركها ويقتدي وانما قيمت الصلاة بعد
سروعه في سنة الفجر لا يقطمها وان خاف فوت الجماعة
فيكون مطابقا لما قدمه كذا ذكر شيخنا ولم تقض سنة
الفجر الا بقوتها مع الفرض يعني ان فاقته سنة الفجر
وحدها لم يقضها قبل طلوع الشمس بانتفاق ولا بعد
ارتقاعها عندهما وقال محمد احيى قضاؤها الى
وقت الزوال وان فاقته مع الفرض تقضي مع الفرض
اجمعا الى وقت الزوال طالما سوا كان يصلي وحده
او جماعة ولا يقضيها مقصودا جماعا ملامسكين بتصرف
معزى بالكافي وقوله ولا يقضيها مقصودا فيه ان الكلام
موضوع فيما اذا فاقته مع الفرض ان لا تقصد بالتقضا
بان يجعل تقضاها مجلسا على حدة وقضي السنة التي
قبل الظهر في وقت قبل شفعه اطلاق اسم الفضا
عليه ما ليس بواجب محاذ بحر ولهذا لا ينوي القضا فيها
وانما لم يقضي سنة الفجر قبل طلوع الشمس انتفاقات
تركها وادي الفرض كخوف فوت ركعتيه مع الامام للركعة
المتنفل بعد الفجر بخلاف الظهر والتقييد بالتي قبل الظهر
وكذا الجمع كما في الدور للاحتراز عن التي قبل المشا لانها
مندوبة فلا تقضي اصلا ولا يسد التي قبل العصر بل اولي
للكراهة المتغل بعده وما ذكره المصنف من انه يقضي القبلي

قبل

قبل السجدة هو قول ابي يوسف وقال محمد بن مسلمة
ملا مسكين وبه يفتي در عن الجوهرة وفي النيران
الصحيح ولم يصل الظهر جماعة **بادراك ركعة** او ركعتين
بل ادرك فضلها لكن ثوابه دون المورك لغوات التكبير
الاولي ودون المتأخرين من قال انه المسبوق لا يكون
مؤثرا فيضيله الجماعة على قول محمد وفيه نظر فاقص
سلاة الخوف لم تشرع الا لئلا كان من الطائفتين وضعية
الجماعة زيلبي وليست الركعة قيد الاحتراز يا عن
ادراك ما دونها لما قدمناه من ان مدرك التشهد محرز
فصل الجماعة بالانتفاق كذا في حاشية الدور للمولف
واختلفوا في مدرك الثلاث حتى لا حلق لا يصلي
انظر جماعة فظاهرا الجواب انه لا يجنب بادراك الثلاث
واختار السرخسي حنثه لان للاكثر حكم الكل قال
في الفتح والظاهر الاول وفي البحر مما ينعف قوله
السرخسي ما اتفقوا عليه فيما لو حلق لا يا كراهة الرغيب
فانه لا يجنب الا باكله انتهى واقول يجنب ان السرخسي
لا يشترط لحنثه اكله بل اكثره بخلاف ما لو قال
عبده حان ادرك الظهر فانه يجنب بادراك ركعة لان
ادراك الشئ ادراك اخره يقال ادركت ايامه اي اخره
ملا مسكين وما ذكره من التعليل بعيد حنثه اذا ذكره
ولو في التشهد وبه صرح شيخنا والشر ايضا ومنه يعلم
ان ما ذكره ملا مسكين من تقيد الحنث بادراك
ركعة ليس احترازا عما ذكره الركعة **ويبتلع قبل**

الفرص ان امن فوق الوقت والافلا كما ان من لم يامن
فوان العجز مع الامام لو اشتغل بالسنة لا يتطوع بل يترك
كذا ذكره ملا مسكين فاشاء بقوله مع الامام الى ان سنة
العجز تركه عند خوف فوات الجماعة فاذا علم الترك في
سنة العجز عند خوف فوات الجماعة ففي غيرها بالاولى
وما في البحر عن قاضي خات من تصحيح انه بين الايمان
بها استشكله في النهي بقوله كيف والجماعة واجبة
الحج وهذا التقدير يعلم ان المص لم يرد قوله ان امن
فوق الوقت بقوله ان امن فوق فوات الجماعة لكان اولي
لانه اذا علم الترك عند خوف فوات الجماعة فلا بد
يعلم عند خوف فوات الجماعة الوقت بالطريق الاول
واشار العلامة ملا مسكين بقوله قبل هذا في سنن
العصر والمشاورة العجز والظفر الى ان التخيير المستفاد
من قوله ويتطوع بالنسبة لغير الموكد واما الموكد فياتي
به من غير تخيير ان امن فوق الوقت مطلقا وان صلي
منفردا وقيل هذا ان صلي بجماعة وان صلي منفردا
يتخير ايضا لعدم تغل المواظبة عنه عليه السلام
في غير الاداء بجماعة قال الزيلعي والاول احوط وهذا
التقرير يعلم ما على الشئ من الموقظة حيث سوى بين
الموكد وغيره في التطوع قبل الغرض ان امن فوق
الوقت ولم ينبه على ما بينهما من الفرق في التخيير
وعدمه فان قلست ما ذكره من التسوية يحمل
على ما اذا صلي منفردا قلست هذا الحمل يا با

قوله

قوله في الشرح ولو منفردا اذ لو مستق على هذا القول
لقال لو منفردا يحذف ولو الوصل من قوله ولو منفردا
ومن ادرك امامه **راكما فكبرو وقتن حتى رفع الامام**
راسه لم يدرك الركعة ونجيب عليه ان يتابع الامام
في السجدةتين وان لم يحسب اليه كما لو اقتدى بالامام
ما رفع راسه من الركوع ولو ترك المتابعة لا يفسد
بفسد صلاته بجر من التجديس وقول المص لم
يدرك الركعة هو مذهب الامام واصحابه ما عدا
زفر فانه قال صار موركها لها وفي التقييد بقوله
ووقف حتى رفع الامام راسه اشارة الى ما في
المصفي من ان خلاي زفر متعبد بالامكان انتهى
حتى لو لم يمكنه المشاركة بان اخط للركوع ولم
يفق فرفع الامام راسه قبل وجود المشاركة لا يكون
موركها عنده ايضا الا انه في الفتح اثبت خلافة فيه
ايضا قال في النهي وموركها في الركوع لا يحتاج لتكبير
خلا فالمضموم ولو نوي بتسلك التكبير الركوع لا الاقتراح
جاز ولغت نيته اجم. وثمرة الخلاف في انه صار موركها
لها **وتنقح الخلاف** ام لا تظهر في محل هذه الركعة فعندنا
بعد فراغ الامام لانه مسبوق وعند زفر قبله لانه لاحق
قال العلامة ملا مسكين ولكن ان صلي بعد فرائضه
جاز وجهه ان ترتيب الركعتين ليس بفرض في حق
المورك الا لاحق فهو استدراك على مفهوم التقييد
بالقبلية كما ذكره شيخنا والتقييد بقوله ادرك امامه

تبيين

راكعا فليكن للاحتراز عما لو ادركه في القيام ولم
يركع معه فانه يصير موركبا لها فيكون لاحقا فيأتي بها
قبل الفراغ درو قياس ما قدمناه انه لما أتى بها بعد
فراغ الامام يجوز وفي النهر فاجمعوا انه لو اقتدى
به في قومة الركوع لا يصير موركبا انتهى وقوله لا يصير
موركبا اي لتلك الركعة فان وضع قبل امامه بعد قراءة
الامام ما تجوز به الصلاة وهما اية فادركه امامه
ففيه صح وكره لتولاه عليه السلام لا يتبادر ويؤثر بالركوع
والسجود وقوله عليه السلام اما يجنثى الذي يركع قبل
الامام ويرفع ان يحول الله راسه راس حمارا انتهى
وقال في البحر وهو يعني كراهة التحريم انتهى
والا اي وان لم يدركه الامام او ادركه ولم يكن قد ا
لمعروض قبل ركوع المقتدي لا يصح ركوعه لكونه
قبلا وانما فيلزمه ان يركع بعده ثانيا وان لم يفعل
سقطت ولو اطال الامام السجود ورفع المقتدي راسه
فظن انه سجد ثانيا فسجد معه ان نوي الاول
يكن له نية تكون عن الاول وكذا ان نوي الثانية
والمستابعة لرحمات المتابعة وتلقوا نية للمخالف
وان نوي الثانية لا غير كانت عن الثانية نهر عن
المخالصة وقوله كانت عن الثانية يعني ويجز به
اذا شاركه الامام فيها وفيه خلاف زفر لفران ما اتى
به قبل امامه لا يعتد به فكذا ما بنى عليه ولنا
ان الشرط هو المشاركة في جزء وقد وجدت وعن ابي

حنيفة

حنيفة لو سجد قبل ان يرفع الامام راسه من الركع
ثم ادركه الامام فيها لا يجز به لانه سجد قبل ان
في حق الامام فكذا في حقه لانه تتبع له زيلعي وكره
خروجه من مسجد اذ فيه حتى يصلي والمكره
تخرية كما في النهر لقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد
بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريد
ارجوع زيلعي والمراد من قوله اذ دخل الوقت
ان فيه ولا فرق بين ما اذا اذنت وهو فيه او
دخل بعد الاذات نهر الا اذا كانت معجم جماعة
احدى بان كان مؤذنا او اماما في مسجد اخر فتفرق
الجماعة بغيره لا فلا شركة صورة تكميل معنى وفي
النهاية اذا خرج ليصلي في مسجد حية مع الجماعة
فلا بأس به مطلقا من غير قيد بالامام والمؤذن
زيلعي ولا يخفى ما فيه ان خروجه مكره تحريما
والصلاة في مسجد حية مندوبة فلا يتركب
المكروه لاجل المنزلة بحرق قياسه ان يكون خروجه
لدروس استاذة او لسماع الوعظ كذلك خلا لما
في النهر عن السبائية وان خرج بعد الصلاة متغذرا
لا يكره لانه قد اجاب داعي الله مرة ولا يجب ثانيا
زيلعي الا اذا اقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر والعشاء
لانه يتهم بمخالفة الجماعة عيانا بخلاف غيرهما فان
لما ان يخرج وان اخذ المؤذن في الاقامة كراهة استغل
بعد العصر والفجر لزوم احد المخطوبين في المغرب اجبا

البتة او مخالفة الامام وفي الزهر نبي ان يجب
 الخروج لان كراهة مكثرة بلا صلاة امتد لكت في الدرر
 القهستاني كراهة التنقل بالثلاث تنبيه وفي
 المصنفات لا يقتضي فيه لا اساءة انتهى وهذا يعارض
 ما سبق عن البحر الزهري من ان التنقل بالبتة باطل
 لا مكروه فقط واعلم ان ظاهر قول المصنف الا في الظاهر
 والعشا فيقتضي فيهما **متنفلا** انه يكره له الخروج
 مطلقا سواء كان مقام جماعة اخرى او لا لان الطلوع بغير
 مشروع وفي الخروج تامة وهو المذكور في كثير من
 الفتاوى ككت في كرسيد الشريعة لكن كرسيد الشريعة
 ان المقام جماعة اخرى لا يكره الخروج وان اقيمت وفي
 الخلاصة لو خرج امام مسجد اخر او مودنه عند الإقامة
 يرجح ان لا يكون به باس وجوب عن البرجستاني
ولا يصلي بعد صلاة منتهى هذه الفتاوى الحديث اي يصلي
 المنطوي ويتر في الركعات كلها ويصلي المكتوبة ويقرأ
 في الركعتين الفاتحة وسورة وفي الاخرتين الفاتحة وحده
 ثمناه لا يصلي الفرض قبل النفل ولا النفل مثل الفرض
 في الحنفية الذي ذكرنا وقيل المراد به انزجر عن تكرار الجماعة
 في المساجد وهو تاويل حسن وقيل لا يقتضي ما اراد من
 الغزاليين بسوسة كفا في ملامتين من باب التكرار لئلا
باب سجود السهو من قبيل اضافة المسبب
 الي السبب ملامتين والسهو والشك والسيان واحدا
 عند الغفلة والظن الطوفان والرجح والوهم الطوفان المرجوح

وما

وما في الزهر السهو والسيان عدم تذكر الشئ وقد
 حاشته انتهى تفسيره لا عم يدل عليه ما في المتصباح
 حيث فرق بين ما بان النامي اذا ذكرته ذكر الساهي
 والساهي بخلافه **يجب بعد السلام** للامر به اذ روي
 ثوابات عنه عليه السلام من سهر في الصلاة فليسجد
 مسجدتين او لا يستترع لغير النقصان وهو واجب
 فالله ما في الحج غير ان لما كانت المال موكل فيه كانت بالوما
 بخلاف الصلاة لان ثبات الحج بكونه من جنس الكسر
سجدتان بتشهد وتسليم لان سجود السهو يرفع
 التشهد دون القعدة لفتها حتى حتى لو سلم سجود
 ورفع من سجدة السهو يكون تاركا لما وجب فلا
 تغشيه بخلاف السجدة الصبيية فاشها تقوتها ثمها
 حتى لا تذكرها بعد ما فقد فسجدها فيفترض اعادة
 وكذا التلاوة علي ما اختاره الكمال وقيل لا ترفعها
 لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس الامة
 والاول اصح لانها انما القراءة وهي ركن فيعطي لها
 حكمها ويأتي في تشهد السهو بالصلاة علي النبي
 الله عليه وسلم ولذا في الصحيح لان موضع اخر
 الصلاة وتعالى الطحاوي في المعدنين وهو لا حوط
 لها في قاصي خات واستفيد من قول المصنف يجب
 سجدتان بتشهد وتسليم ان التشهد والسلام
 واجبات قال شيخنا وصرح منه قول التنوير
 يجب له سجدتان وتشهد وسلام **لترك واجب**

يتعلق بيجب وهو باطلاقة من التقدريم
 والتأخير والتغيير ومثلا من ترك التشهد او بعضه
 ومنه تكبيرة القنوت وتكبير الركوع في الركعة الثانية
 من صلاة العيدين زيلي ونقل في البحر عن الظهيرية
 اختلافا في وجوب سجود السهو اذا ترك تكبيرة القنوت
 ثم قال وينبغي تدبير جميع عدم الوجوب بمختلف تكبيرات
 العيدين فانه يسجد بتركها او بعضها فمن غير خلاف
 على ما يظهر من كلام الزيلي حيث علل الوجوب
 بترك تكبيرة القنوت بقوله لانها بمنزلة تكبيرة
 العبد وكذا ما نقله في البحر عن الظهيرية بغير اتفاق
 على سجود السهو بترك تكبيرات العبد حيث قال وقيل
 ويجب سجود السهو بترك تكبيرة القنوت اعتبارا
 بتكبيرات العبد الم وما في الدر عن الزيلي من وجوب
 تكبير الثالثة من الوتر قال شيخنا انه سهو منه لعدم
 وجوده في الزيلي لا في صفة الصلاة ولا هنا ولعله
 سبق منظره الى ما ذكره بقوله ولو ترك التكبيرة التي
 بعد الفزاة قبل القنوت سجود السهو فتدبر ان هذه
 تكبيرة الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هي تكبيرة
 القنوت وقوله لترك واجب اي غالبا فلا بد انه يجب
 في جميع صور الشك سوى عمل بالخزي او بين علي الاقل
 مع ان تركه واجب في صورة الشك لم يتحقق **سرها**
وان تكرروا واختلفوا في تقدير ترك الاركان والمذهب
 الوجوب ولزوم السجود بتركها ساهيا وهو الصحيح

وهذا

وهذا على قول الامام ومحمد لان تقدير الركعة من
 عند ابي يوسف بخلافه كان تركه اي الواجب عمدا اتم
 ووجب عليه اعادة الصلاة لجبر نقصها ولا يسجد في السهو
للسهو قيل الا في ثلاث مسائل ترك الترتيب الاول
 عمدا وتأخيره بسجدة من الركعة الاولى بهذا الى آخر
الصلاة وتكرره عمدا حتى تشغله عن مقدار تركه وعبارته
 في النهرويشك في بعض افعال الصلاة فتفكر عمدا في تركه
 ما لو سلب علي النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت الاول كما
 في النهرويشك في عمدا ويزاد ايضا ما نقله الشيخ شافعي عن
 الجواهر معزيا لبغية الفتية من انه اذا ترك ترك الفاتحة
 ومقتضى تغيير المسم بغير ضعفه وبه صرح المؤلف في حاشية
 الدرر **وبين الاثبات بسجود السهو بعد السلام** وقال
 الشافعي يسجد قبل السلام والخلاف في الاولوية دون
 ملاسكين لانه روي عنه عليه السلام مثل المذهبين
 والفرج جميع لما قلنا من جهة المعنى لان السلام من الواجبات
 فيوتر السجود عنه حتى لو سمي عن السلام يجبر به زيلي
 ليكون جبرا لكل سهو يقع في الصلاة وما لم يسلم لتوهم
 السهو ثابت لا يترتب انه لو سجد للسهو قبل السلام
 ثم شك انه صلى ثلاثا او ربعا فتشغله ذلك حتى اتم
 السلام ثم ذكر انه صلى اربعا فانه لو سجد لهذا السهو
 بتأخير الواجب كتركه وان لم يسجد بقي نقصا لا ريب
 غير محبور فاستحب ان يوتر بعد السلام لهذا السهو
 فتح **وقيل في تسليمه واحدة عن** **بمسبب** **لا**

المعروف ودوبه يحصل التحليل ولا حاجة الي غيره
 خصوصاً وقد قال شيخ الاسلام حواضر زادة لا يأتي
 بسجود السهو بعد تسليمتين لانه لا يترك سجدة كاملة
في الاصح ويترك باقي وجهه فترتابين سلام التسليم
 وسلام السهو قاله فخر الاسلام وفي الهداية فيأتي
 بتسليمتين هو الصحيح ولكن علمت ان الاحوط
 بعد تسليمية والمنع من فعله بعد تسليمتين فكان
 ان اعول الاصح كذا ذكر المشهور في ان الاربع
 الاثنان بسجود السهو بعد تسليمية واحدة وهو مخالف
 لما ذكره ملا خسر وحيث قال يجب سجود السهو
 بعد تسليمتين اختاره صاحب الهداية ويشهد
 الايعة والامام ابو اليسر والامام طهير الدين
 المروغيني وتاج الشريعة في شرح الهداية فنقل
 عن شمس الايعة انه يسلم تسليمتين وهو الاصح
 لانه قول كبار الصحابة كعمر وعلي وايت وابي سعيد
 وجمهور العلماء او تسليمية اختاره صاحب الكافي
 وفخر الاسلام وشيخ الاسلام حواضر زادة وصاحب
 وصاحب الايضاح والاحذ برواية صحابة كانوا
 قريبا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اولي الرواية
 الاخرى عن عائشة وسهل بن سعد وعائشة كانت
 في صق النساء وسهل بن سعد كان من الصبيان
 فيحتمل انهما لم يسموا التسليمية الثانية لانهم
 الله عليه وسلم كان يسلم الثانية اخفض من الاولى

هذا هو

هذا هو المستطوف في الكتب المشهورة وسوق كلام
 الغريبيين يدل على ان القولين للامام الاعظم وفي
 المجموع نسب الثاني الي محمد والاول اليهما انتهى كلام
 ملا خنبر ويقرر وهو ظاهر في ان الاربع الاثنان
 به بعد تسليمتين خلافا لما ذكره الشرح كان هذا
 هو الاصح جزم به العلامة ملا مسكين ولم يكف فيه
 خلافا حيث قال يجب لعدم السلام من جهة ان كان
 اماما ومن جهتين ان كان منفردا **فان سجود قبل السلام**
كره قترينها ولا بعيدة لان يحتمل فيه فكان جازما
 ولم يقل احد بتكراره وان كان امامه يراه قبل السلام
 تابعه كما يتابعه في قنوت رمضان بعد الركوع كذا
 ذكره المشهور في البحر روي عن اصحابنا انه لو سجد
 قبل السلام لا يجزيه ويجزيه **ويستحب** **يسقط سجود**
بطله الشمس بعد السلام في صلاة الفجر يخرج وقت
 الجمعة والعيد لغسوات شرط الصحة كذا ذكره المشهور
 ومقتضي التقييد بخروج الوقت انه لو لم يخرج
 بسجود السهو ويخرج في التنوير حيث قال والسهو
 في العيدين والجمعة والمكتوبة والتطوع مسوا وهو
 مخالف لما سياتي في المتن **واحدانها** اي وحدها يستحق
 سجود السهو ولو اجمعت الشمس عقب سلامه في صلاة
المصر تخذ عن المذكورة **وبوجود اي** وليستقط ايضا
 بوجود ما يمنع البناء بعد السلام كالقهرمة والظلام
 ونقد الحد ث كذا بخط شيخنا ويلزم الامام بسهو

٢

امامه لان بالاقترار صار متبعا للامام ولا يشترط
ان يكون مقتديا به وقت السهو ولو حدث معه بعد
ما سجد سجدة للسهر وبتابعه في الثانية فلا يقضي
الاولي وان بعد ما سجدت لايقتضيها وان لم يسجد
الامام لا يسجد المومثم لانه يصير مخالفا له وما
الترزم الا اذا اتبعنا بخلاف تكبير التثنية حيث
يأتي المومثم به وان تركه الامام لانه لا يؤدي في حرمته
العلاة فلا يكون الامام فيه حتما وسجود السهر يرد
في حرمته ولهذا يجوز الاقتداء به بعد ما سجد للسهر
تريعي **لا يستسره** لانه ان سجد وحده خالف الامام وان
تابعه الامام انعكس الموضع ومقتضي كلامهم انه
يعيدها لثبوت الكراهة مع تغذيها بها برغم كلامه
اللاحق واختلق في المقيم خلف المسافر والساجد انه
يسجد لانه انما اقتدر بالامام بقدر صلاة وبه علم
انه باللاحق في حق القراءة فقط **نهر ويسجد المسبوق**
مع امامه وان لم يكن مقتديا به وقت السهو ثم يقف
الخطا ما سبق به والاولي ان لا يقوم قبل سجود الامام
ونوقام قبل سجوده فعليه ان يعود بسجده معه اذا لم يقف
الركعة بالسجد وان قيدها به لا يعود وكذا باللاحق يجب
عليه مسجود السهر لسهر امامه بات سهر حال نوم
المقتنوب او ذهابه الى الوضوء لانه بمنزلة المصلي خلفه
لكن لا يتابعه اذا اقبلت حال اشتغال الامام بالسهر
بالسجد افضل فانه ثم يسجد في اخر الصلاة ولو سجد

مع

مع امامه اعاده ولو سهر فيما يقضيه سجده ايضا
ولا يجب به عن سجوده مع الامام وتكراره وان لم يشتر
في صلاة واحدة باعتبارات صلاة لصلايتين حكما
لانه مستفرد فيما يقضيه ولو لم يكن تابع امامه
كفاه سجودات خلفه سلم مع الامام مقارنا له او قبله
ساها فلا سهر عليه لانه في حال اقتداء به وان سلم
بعده ساها فلا يلزمه السهر لانه مستفرد **لا اللاحق**
اي لا يسجد باللاحق اذا سهر فيما يقضيه باللاحق
هو الذي ادرك صلاة الامام بتمامه باقيا بعد يوم
ونعطة وسبق حدث وحقوق وهو من السابعة الاولى
لانه كالمركب لا سجد وعليه السهر والمقيم خلف المسافر
كالمسبوق يلزمه المتابعة وقاسا على تابعه المسبوق
ثم تبين انه لا سهر عليه فسدت وقيدته في البداية
بما اذا علم انه لا سهر عليه ولو لم يتابعه سجد في
آخر الصلاة استغسانا **لا ياتي الامام بسجود**
السهر في الجمعة والعيد هذا على ما اختاره
المناظرين كما في الدرر من البعد لدفع الغتنة
واقتره المعه وبه جزم في الدرر خلافا لما في التنوير
حيث قال والسهر في صلاة العيدين والجمعة
والمكتوبة والمطهر سواهم رابيت المظنة الوهمي
قديم ما ذكره في الدرر بما اذا حضر جميع كبر ما اذا لم
يكنه وانما هو السجود لعدم الداعي اليه الترك
ولموا التثنية **ومن سهر عن القعدة والاول**

الفرض ولو علمنا وهو الوتر عاد اليه وجوبا ما لم
يستوقا سيما في ظاهر الرواية وهو الاصح كما في
 التبيين والبرهان والفتح وفي الهداية والكتران
 كما في القيام اقرب لا يعود والاعاد وعليه اقتصر في
 المحكي وقال الكمال انه الاصح ولهذا اجزم العلامة ملا
 مسكين ولم يحك خلافا في تفسير المقصود بالفرض
 للاحتراز عن النفل لان الفقرة الاولى في فقه الفقه
 الثانية من الفرض حتى يعود اليها لا محالة وان
 استوي قايما درر والمقتوي اذا سهرى عن الفقد
 الاول حكمه كالمستفعل يعود ولو استتم قايما
 لان التشهد فرض عليه حكم المتابعة كما في السراج
 وهو ظاهر في انه لو لم يبدى بطلت وفيه ما لا يخفى
 والذي ينبغي ان يقال انها واجبة في الواجب فرض
 في الفرض ثم فان عاد وهو للقيام اقرب بان استوي
 المنقح الاول مع اخنا النظر وهو الاصح في تفسيره
سجد السهر ولشركه الفقد الاول **وان كان للفقد**
اقرب بان رفع اليه عن الارض وركبته عليه
لا سجود عليه في الاصح كما في الهداية وفتح القدير
 والعناية والبرهان والتبيين معك بانه لم يوجد شيء
 قال في النهاية والولوا الجية وهو المختار وجهه كما في البحر
 عن الولوا الجية انه بقدر ما استغفل بالقيام صار
 مؤخر واجبا وجب وصله بما قبله من الركعتين
 انما كان الواجب فيجب عليه سجود السهر وبالاول اجزم

في
 في

العلامة

العلامة ملا مسكين وان عاد بعدما استتم قايما اختلف
 التصحيح في فساد صلاة الغيبة التثنية في الغيبة
 تفسد صلاة وقيل لا وهو لا يشهد انتهى واعلم ان كلام المقصود
 في حاشية الدرر في غير ان الزيلعي صح القول بالفساد
 فيما اذا عاد الى الفقد بعدما استتم قايما وبعده في الدرر
 المختار فظاهر ان الزيلعي لا يقول بتصحيح الفساد فيما اذا
 عاد الى الفقد بعدما صار الى القيام اقرب واما عذر
 تصحيح الفساد اليه اذا كان عوده الى الفقد بعدما استتم
 قايما يكون بالاول وفي النهي عن سهر الفقد رتب جعل
 عوده الى الفقد بعدما استتم قايما موجبا لفسادها
 من غير خلاف فيه والخلاف في الفساد وعدمه انما هو
 اذا عاد اليه وهو الى القيام اقرب لكن نقا في الدرر عن الكمال
 عدم الفساد بالعود الى الفقد بعدما استتم قايما في
 متن التثنية انما لا يشهد بالغ في المجتبى في رد القول
 بالفساد وجعل قولهم انه فرض الفرض غلطا بل هو ناظر
 كما لو سهر عن السورة فركع فانه يعود الى القيام وقاله
 سهر عن القنوت وركع فانه لو عاد وقنت لا تفسد على
 الاصح واقره في حاشية الدرر للمولى لكن اجاب في البحر بان
 السورة فان كانت واجبة الا انها تقع فرضا وفي القنوت
 عاد الى فرض وهو القيام لما استقر ان كل ركعة طوله فانه
 يقع فرضا نعم قل في الفتح في النفس والتصحيح شي اخر
 امر الراجح انه زاد في صلاة قايما وهو ان كان لا يجزئ

بالصحة لا يخلو الا ان يفرق باقتراح هذا الزيادة بالنقض
 لكن المستحق لزوم الاسم الغضاد فتخرج بهذا الوجه
 القول المقابل **شهر وان سري عن القعود الاخير**
 اي الذي هو اخر صلاة سبق باول او لا تدخل الثاني
 شهر قال في حاشية الدرر للمؤلف تسمية القعود
 في الثانية بالآخر باعتبار المسألة وفي الدرر سري
 عن القعود الاخير كله وبعضه ويكتفي كون كلا الجلستين
 قدر التثنية والعبارة للامام حتى لو عاد ولم يعلم به القوم
 حتى سجد ولم تغد صلاة ثم ما لم يعتدوا بالسجود
 ومنها بلغزاي مصل ترك القعود الاخير فيعيد الخامسة
 يسجد ولم يبطل فرضه انتزاع **عاد ما لم يسجد اي**
 يقيده ركعتة بالسجدة وهذا اراد لا ما اذا سجد في
 ركوع فانه يعود ايضا لعدم الاعتداد بهذا السجود
 فيعود لاصلاح صلاة لان مادون الركعة محل الغرض
 شهر **ويسجد للسهر** لا تدخر فرضا وهو القعود الا
 بحر ولم يغضل هنا بين ما اذا كان القعود اقرب كما في
 الاول لما سبق **شهر فان سجد صار فرضه نفلا** لانه
 استحلته شرعا في الثالثة قبل اكمال الركعة كان المكتوبة
 ومن ضرورة خروجه عن الغرض سجد وفي النقل لى
 نام الي الثالثة يعود ولو سنة ظهر وعن البرز
 لا يعود وقيل هذا قول ابي حنيفة والاول قول
 محمد ويسجد للسهر على كل حال والحال فيما اذا احر
 بنية الاربع فان نوي ثنتين عاد اتفاقا في اخر

منه

شرح المسئلة وقوله ما فرضه نفلا اي برفع راسه من
 السجود عن محمد وهو المختار للفتوى لان تمام الركعة
 بالانتقال وعند ابي يوسف بوضع الجبهة وقايدة
 بخلاف تظهر فيما اذا وضع جبهته فتسبقة الحديث
 ورفع راسه للوضوء فتوشى فعند ابي يوسف لا يمكن
 اصلاحها لبطلانها وعند محمد يبني قيل لما اخبر ابو
 يوسف بحواب محمد فان زه صلاة فسدت اصلاحها
 الحديث وزه بمسح مكسورة بعد هاء كلمة تعجب
 روي به التحكم وقيل الصواب ضمها والزاوي غير خالصة
 شهر **وصم سادسة ان نشأ** لانه لم يشرع في الشغل
 قصد اليك منه انما يدل يندب **ولو في العصر** لان التثنية
 قبله قصد الا يكره فيا لظن ابي **ورابعة في الفجر** وسكت
 عن المغرب لانها تقيده اربعا فلا ضم فيها كذا ذكره الشارح وذكر
 في الدرر ما مضى وفي الثلاثي الصاير اربعا لا يحتاج الي
 الضم ان الركعات الثلاث يضم الاربعة اليها تحوالت
 الي النقل فحصلت الصلاة التامة ولا محل لقول المصنف
 هنا **ولا كراهة في الضم فيهما على الصحيح** اي في صلاة الفجر
 والمغرب بل يتعين تأخيرها عن قوله ان قصد الاخير الخ يعني
 اذا قصد علي راس الثانية من صلاة الفجر الثالثة من صلاة
 المغرب ثم قام ساهيا الي الثالثة في الاول او الرابعة في
 الثاني ولم يتذكر حتى قيد ركعتة بالسجدة فانه يضم اربعة
 في الفجر وخامسة في المغرب ولا يترتب عن سنة المغرب
 كما في الدرر معللا بان مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

كانت بتكريرة مبتدأة والحاصل ان ضم الخامسة
في صلاة المغرب مفروض فيما اذا قام الي الرابعة
سأهيا بعد ان تعد علي راس الثالثة ولم يتذكر غيرها
بالسجدة بخلاف ما اذا سهر عن القعود الاخير
والسجدة بحالها حيث لا يضم خامسة لصيرورة الاربع
نقلا وبهذه التقدير يظهر لك ما في كلام المصنف من ان
خلاف المراد وان الصواب تاخير قوله ولا كراهة في
الضم فيها بان يذكر عقب قوله وضم اليها اخري لتخصيص
الذي لا يثبت له نافلة وقوله **لا يسجد السهر في الاصح**
لان التقضيات بالنسبة لا يجبر بالسجود لا تعلق له
بقوله ولا كراهة في الضم فيها لما علمت من ان الضم في الصلاة
مفروض فيما اذا حصل سهر بعد القعود الاخير وفي هذا
الوجه لانسداد الصلاة بل يتعلق بما قبله اعني ما لو
سهر عن القعود الاخير ولم يتذكر حربي فتد الخامسة
من الرباعي او الثالثة من الثنائي بالسجدة لفساد
وصق القرصية فقط لا تنقلا بها له نقلا لا بالبطالات
اصل الصلاة **وان تعد الاخير قدر الشهد ثم قام**
ولم يقيد الخامسة بالسجدة **عاد وسلم لان ما ذكره**
الركعة بحمل الرقص والتسليم في حال القيام غير
مستوفى فيعود ليا ياتي به على الوجه الاكمل المستطوع في
من غير ان يعيد الشهد يعني بالمعود الي القعود
لا يعيد الشهد لعدم بطالاته بالقيام وقال الناطقي
يعيده فان سجد ساهم المالح عبارة الفهر والاصح ان

القوم

القوم ينتظر ومنه فانه عاد قبل ان يقيد ما يقوده
وان سجد سلم **ولم يبطل فرضه** لوجود الجلس من الاخير
وصم نذبا او وجوباً من قائله علي ما مر مشيراً الي ما قدمه
علي الكافي تبعاً للمبسوط من ان التنقل بالوتر وان لم
يكن مستقراً وعاء الا ان الضم لا يجب لانه طاف فيندب
الا ان قوله في الاصل عليه ان يضم يشير الي الوجوب
قال وينبغي ان يكون محل الخلاف ما اذا لم يكن وقت كراهة
فان كان لم يندب ولم يجب وهل يكره الاصح لا وعليه الفتوى
انما وبهذه التقدير يتقبح ان ما ذكره المصنف فيما سبق من
قوله ولا كراهة في الضم فيها لا محل له هناك ولو ذكره هنا
لا صواب وقوله **اليها** اي يضم الي الزائدة ركعة **اخري**
في المختار لتفسير الزائدة **ان له نافلة** ولو في العصر عاب
الاصح لانه ليس بمقتصود والنهي عن النقل بعد العصر
يستثنى اول المقصود فلا يكون بدوينة زائدة فكيف
يستحل بقوله وفي الخبر اذا قام الي الثالثة بقدر ما قدر
قدر الشهد وقيدها بالسجدة لا يضم اليها رابعة
لكراهة النقل بعدها ولم هذا نقل في الخبر عن التميمي
ان الفتوة علي رواية هشام من عدم الغرض بين الصبح
والعصر في عدم كراهة الضم حملاً للنهي علي النقل القصري
وفي التهرجزم الزياي بالكره في الغرض والعصر مما لا وجه
له يظهر **وسجد للسهر** وتأخير السلام **ولو سجد للسهر**
في شمع التطوع لم يثبت مشغفاً اخري عليه استخياراً
لانه لو بني يبطل سجوده لوقوعه في وسط الصلاة فيلغى

واذا امتنع البناء في التطوع ففي الغرض الذي سجد له
 اولى لك اهتد عليه بدوت السهو منه لانه يكره البناء
 على تحريمه سواء سجد للسهو او لا بخلاف شفع
 التطوع **جذر فان يبي** ضح لبقا التحريم عليه
 استظهره في النهي **واعاد سجود السهو في المختار**
 لان ما اتى به من السجود وقه في وسط الحلق فلا
 يعتد به وقيل لا يعتد به لان الجبر حاصل بالاول
 وهو قول ابي بكر لا غش واحذ به الحنفية ابو جعفر
 كما في الفتاوى الصغرى كذا في حاشية الدرر المولف ولو
 اقتري به رجل في هذه الحالة لزمه ركعتان عند الثاني
 وست عند محمد كما اذا لم يقعد وهو الاصح والفرق على
 راي الثاني ان المشرع في النفل لا يوجب اكثر من
 ركعتين الا باقتدار الامام هنا لم يتنفل الا بركعتين
 بخلاف ما اذا لم يقعد ولو انسده ففني ركعتين عند
 الثاني قيل وهو قول الامام وبه يفتي وقال محمد لا مشي
 عليه اعتبار بالامام ولهما ان السقوط بوجز يختص
 الامام فلا يعتد به من اراد بالعاز من كون مشروع الامام
 على وجه النفل وقوله وست عند محمد كما اذا لم يقعد
 بشكل بما اذا اشتهر من مذهبه محمد من ان الفرضية
 اذا بطلت لا تنقلب نفلا بل يبطل اصل الصلاة ومقتضى
 هذا عدم صحة الاقتداء به عنه **ولو سلم من عليه**
سجود سهو فافتدي به غيره صح ان سجد الساهي
للسهو والا لا وكذا يبطل وصوه بالفرقة ويصير فرقة

اربع

اربعاً بنية الاقامة ان سجد من وتعبه المولف في
 حاشيتها بان شرط السجود واضح في مسألة الاقتداء
 المشايخ عليه واما شرط السجود لا تقتض الطهارة
 بالمقابلة بعد السلام وللزوم الاتيان بنية الاقامة
 بعد السلام فقد تابع صاحب الدرر فيه صاحب غاية
 البيان وقال صاحب البحر انه ظاهر الهداية وهو غلط
 فلا تقتض الطهارة ولا يلزمه الالتزام عندهما سوا سجد
 اولم يسجد كما صرح به في مخرج الدرر انه وهو مقتضى هو
 اطلاق العناية وفتح القدر وغيرهما انتهى مع قليل زيادة
 ايضا حاشية اذا علمت هذا اظهر لك مانع كلام المصنف
 هنا حيث ذكر ان الثمرة ابي ثمرة الاختلاف في ان سلام
 من عليه السهو هل يخرج منها او لا تظهر في صحة الاقتداء
 به عندهما ابي عند محمد وزيد لا عند ابي حنيفة وابي
 يوسف وفي انتقاص الطهارة بقوله انتهى فتوله
 وفي انتقاص الطهارة الخ غفلة عما ذكره هو في حاشية
 الدرر **ويسجد للسهم وان سلم بالقطع** اذا كان السجود
 واجب وان قصد بسلامه قطع الصلاة لان هذا السلام
 غير قاطع لحركة الصلاة اما عند محمد فظاهر لانه لا يخرج
 عن حرمة الصلاة واما عندهما فلا لانه لا يخرج خروجا تاما
 فلا يقطع الاحرام مطلقا فلما نوي القطع كانت نيته
 تغيير المشرع فلفوا كنية الاقامة بصريح الصلوات وكنية
 الظهور مستا بخلاف ما اذا نوي الكفر فانه يحكم بكفره لزوم
 الاقتداء بقدر سجود السهو لانه لو سلم وهو ذكر للسجدة

الصلبية لنفسه صلاة والفريقان سجود السهو يوتي
به في حرمة الصلاة وهي باقية والصلبية يوتي بها قبل
حقيقتها وقد بطلت بالسلام العهد بحرمه **مالم يتحول عنه**
القبلة او يتكلم لبطلان التحريم وقيل التحول لا يضره
مالم يخرج من المسجد او يتكلم كذا ذكره الشافعي ولو سجد السهو
او سجدة صلبيه او تلاوة بلزمه ذلك مادام حب
المسجد فتتوب وترجعه وقوله مادام حب المسجد ارب
ولم يوجد منه مناف فان وجد منه مناف او خرج من
المسجد قبل قضا ما نسبته فسدت صلاته ان كان عليه
سجدة صلبيه وانظر علي ما قدمناه عن الترمذي قوله
وقيل التحول لا يضره صل على هذا القبيل يجوز الا فتوا
به بعد التحول عن القبلة اذا عاد الي سجود السهو
عند هلا ومطلقا عند محمد لم اره **نوه** الوهم رحاب
جهة الخطا والظن رجحان جهة الصواب **مصلية** فيضة
رباعية او تلا نية ولو تراء انه ان تمها فسلم ثم علم
قبل ان يات به بمناق **افه مصلية** وكعتين او علم انه ترك سجدة
صلبيه او تلاوة **انتمها** بفعل ما تركه لما روي انه عليه السلام
صلي احدي المسامين فسلم على راس الركعتين فتقام
ذواليدتين فقال افصت الصلاة ام نسيت يا رسول
الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال بعض ذلك
قد كان فاقب علي التيم وفيهم ابوبكر وعمر فقال احق ما
يقوله ذواليدتين فقال لا نعم وصلي ركعتي كذا في التوضيح
منه التفتيح كانت صلاة المشايخ بقرينة قوله فتقام

وصلي

وصلي ركعتين مع ما سبق من قوله صلي احدي
المشايخ وقوله فسلم علي راس الركعتين اي ساهاها كان
وكل قبل تحريم الكلام في الصلاة وذواليدتين اسم سابق
ابن خرياق مشيخنا عن الغاية قال شرح المشايخ
عند قوله عليه السلام انما انا بشر انسي كما تنسوت
فاذا نسيت فذكروني وفي الحديث ما يدل على جوار
السهو عاي الا بنية وقال طائفة لا يجوز لانه غفلة
وهم منزهون عنها **والجواب** ان السهو ممنوع
في الاخبار عن الله تعالى بالاحكام وغيرها لانه هو الذي
قام من عليه المجرمة وفيما ليس سبيله البلاغ يجوز
فسهو تبيين اعملية السلام في الصلاة كان لمقام يستعمل
عن الصلاة وفي هذا المعنى قيل
يا ساهاها عن رسول الله كيف سهي
لوا سهو عن كلب غافل لا هي
قد غاب عن كل شئ سره فسر
لما سوي في التعظيم **دله**
وفي كون حديث ذواليدتين منسوخا بالاية او بحديث
مسلم كلام ذكرناه في حاشية ملاسكين في باب ما يفسد
الصلاة وما يذكر فيها **وسجد للسهو** لما سبق ان سجود
السهو يجب بترك واجب وسبق ان ترك الواجب
لشامل لتفريجه وتاخير وفروجر كل منهما اما التفرج
في النسبة للسلام واما التاخير فبالنسبة للقيام فبغير
بقائه انتمها لانه لو كان انه سافرا لانه يصلح اجزعه

او كان قريبا العهد بالاسلام فظن ان فرض الظهر
ركعتان او كانت في صلاة المشا فظن انها التراويح
فسلم على راس الركعتين فانها تقصد لانه كما في الزي
سلم عامدا وفي المجتبي سلم عامدا قبل التمام قبل
تقصير وقيل لاحق يقصد به خطاب ادبي انتهى وعلى
التأني تقصد في هذه المسائل ثم في قول رابن في بعض
المعتبر ان تعليل الفساد في هذه المسائل بالندرة وعلمه
فلا يتوقف الفساد وعلى قصد الخطاب وان طال تفكره
ليتميم المتروكة ولم يسلم **حتى يتيقن المتروكة ان كان**
زمن التفكير لا يدور عن التشهد قدرا حاركت وجب
عليه سجود السهو لتأخيرها واجب القيام للثالثة
والا اي وان لم يكن قد راد او كذا لا يسجد بكونه غفلا ما
فما في الشك الشك ما استوي فيه طرف
النزول والاثبات تبطل الصلاة بالشك في عدد ركعاتها
اذا كان قبل اكتمالها وهو اول ما عرض له من الشك او كان
الشك غير عادة له لوقال وان شك قبل الفرائض انه كرم صلى ولم
يكن الشك من عادة استأنف لكان اولى بقوله عليه السلام
اذا شك احدكم في صلاة انه كرم صلى فليستقبل الصلاة
ولانه قادر على استقام ما عليه من الفرض بيقين من غير
مشقة فيلزمه ذلك كما لو شك انه صلى او لم يصل الوقت
باق ثم الا تستبالي لا يتصور الا بالخروج عند الاوج
بالسلام والكلام او عمل اخرين في الصلاة والسلام فاعذر
اولي لانه عهد بحلك شرعا ومجود النية بلفظ الا انه لم

يجز

يجز به من الصلاة فليجي وما ذكرناه من ان استقبلها
منوطا بما اذا لم يكن الشك عادة له هو قوله السدي
وبه جزم ملاسكين ولم يحك غيره وقال في الاسلام
انه منوط باول شك وقع له في تلك الصلاة واختاره
ابن الفضل وقيل هو منوط باول شك وقع له في عمده
وقول المولى في حاشية الدرر وعليه اكثر المشايخ ظاهرا
في ترجيحه لكان يعكس عليه قول العلامة مسكين بعد
قول اكثر روايات شك انه كرم صلى اول مرة استأنف ومعنى
اول مرة ان السهو ليس بعادة له لانه لم يسه في عمره قط
انتهى والعريضة على ما ذكره من ان معني اول مرة
ان السهو ليس بعادة قوله وان كثر تخري **ولو شك**
بعد سلامه او بعد ما قد قد والتشهد الا ان يتيقن
بالترك فيما في تركه ويستثنى ما في الخلاصة لواخر
عدل بعد السلام انه ما صلى الظهر اربعا وشك في صدقه
وكذا به اعادها احتياطا ولو شك في ركعت من اركان الحج يعود به
ثانيا لان تكرار الركعت لا يفسد بخلاف زيادة ركعة يجز في
الواقعات صلى الامام فقال القوم صليت ثلاثا وقال
الامام اربعا فان كان بعض القوم مع الامام بوجوه يفتي له
لان من كان مع الامام تخرج قوله بسبب الامام وان لم يكن
مع الامام بعض القوم اعاد بقولهم الا ان يكون عابثا يفتي
حموي **وان كثر الشك عمل بغالب ظنه** لقوله عليه السلام
اذا شك احدكم فليختر الصواب ولانه يجز بالاعادة

في كل مرة زيل على لا يقال هذا الحديث بعارضه ما سبق
من قوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلاة انه كم
صلي فليستقبل الصلاة لانا نقول ما سبق من حديث
الاستقبال محمول على ما اذا لم يكن شكك بخلاف حديث
البحري فانه محمول على ما اذا كان اكثر فاذ لم يغلب له ظن
اخذ بالاقول وقعد بعد كل ركعة ظمها اخر صلاته
لو قال ظمها انها موضع قعوده ليلاب بصير تارك فرض
القفود او واجبه كما في التنوير وشرحه كان اولي
للاستغناء عن زيادة قوله في الشرح وكذا قال قعود
ظنه واجبا بغيره ولم يذكر المص سجد السهو في جميع
صور الشك تبع الهداية وهو مما لا ينبغي اغفاله فانه
واجب سواء عمل بالبحري او بن علي الاقل فتح وهو مفيد
بما اذا شغله الشك قدر ركن ولم يشتغل حال الشك بقراءة
او تسبيح لكن في السراج في البناء على الاقل بسجد السهو
وفي البناء على غلبة الظن ان شغله التفكير قدر ركن
سجد ولا فلا والغرق في البحر تنقصة شك في الحديث
وتيقن الطهارة فهو متطهر وبالعكس يحدث شك في
بعض وضوئه وهو اول ما عرض له عند ذلك الموضع
وان كان شكك لا يلتفت اليه وكذا لو شك انه كبر
للافتتاح وهو في الصلاة او انه اصابت نجاسة او
احد او مسح راسه ام لا فان كان اول ما عرض له استقبال
وان كان يحضي وفي المعتابية لو شك هل كبر فليل ان

كان

كان في الركعة الذي يعيده وان كان في الثانية لا كذا
في شرح المص **باب سجود التلاوة** من اضافته
الحكم الي سببه كما في سجود السهو والتلاوة مصدر
تلي اي قرا وما تلي بمعنى تتبع فنصدره تلو عيني
وفي ذكر التلاوة ايما الي انه لو كتبها او تكلمها لم يجب
وركناها وضع الجبهة على الارض والركوع او ما يقوم
مقامها من الايما للمريض او الثاني على الدابة وشرورها
شروط الصلاة الا الخرسية وينبغي ان يولد والانية
التعيين ففي الغنية لا يجب تعيين انها سجدة اية كذا
وليسدها ما ليسدها من واستفيد من قوله للمريض
او الثاني على الدابة انه اذا تلاها على الارض لا تنادي
بالايما الا اذا كان مريضا بخلاف ما لو تلاها على الدابة
حيث تنادي بالايما ولو صححنا سببه **التلاوة على**
التالي والسامع في الصحيح وقوله في الصحيح يتعلق
بالسامع اذ سبب التلاوة بالنسبة للتالي لا خلاف
فيها والخاص ان السجود يجب على التالي بالتلاوة
وان لم يسمع كان اصح بخلاف السامع بشرط عمل التلاوة
في حقه واحتز بقوله في الصحيح عما قيل من ان السامع
هو المسبب في حق السامع واليه ذهب اليه صاحب
الهداية وهو اي سجود التلاوة **واجب** لان رايها
كلها نزل على الوجوب لانها على ثلاثة اقسام قسم
امر صريح وهو للوجوب وقسم ذكره في **سجدة** فعل الانيا
والا فتدبره واجب وقسم ذكرته استنكا في الكفاس

ومنا الغنم واجبة ولهذا اذم الله من لم يسجد بقوله
تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون لكن دلائلها
فيه طمنية فكان الثابت الوجوب لا العز من بحر
علي التراخي ان لم تكن في الصلاة وما ذكره الشافعي من
انها علي التراخي عند محمد ورواية عن الامام وهو المختار
وعند ابي يوسف وهو رواية عن الامام يحجب علي
النور بخالف لما في النهج حيث عزى القول بالضرورة
لمحمد والقول بالتراخي لابي يوسف قال وينبغي
ان يكون محله في الاثم وعدمه حتي لو اداها بعد
مدة كان موديا اتفاقا لا قاضيا وصرحوا بانها
لو اخرتها حتي حاصت سقطت وكذا الوارد بعد
تلاوتها نهر عن الخانية **وكره تاجيره فتزجها مطلقا**
أي سواء كانت صلاة نية او غيرها وهو الاصح لانها لو كانت
تجزئية لكان الوجوب علي الفور وليس كذلك كذا
في حاشية الدرر للمولف مع زيادة قوله **والكراهية**
تتضمنية في غير الصلاة تامة وذكر فيها ايضا ما نصه
ويجوز ان يقال تجب الصلاة نية مع يساها بالنسبة
لحالتها كالوئي في اول صلاة وسجودها في اخرها واعلم
ان ما ذكره من تاجير السجود لها في الصلاة نية يفرق
نصيره علي ما اذم به جمع علي فور القراءة والانتادت
ضمن السجود ولو بلا نية **ويجب علي من تلاها ولو**
بالفارسية وان لم يفهم اذا اخبر عند الامام وقا لا يشترط
الفهم وعلية الاعتماد كما في البرهات وقال في شرح الجمع

عن

عن المحيط الصحيح انها موجبة اتفاقا لان القول
بالفارسية قرآن معني لا نظما فبا اعتبار المعني تجب
السجدة وبا اعتبار النظم لا تجبها فتجب احتياطا
بخلاف الصلاة عنوها فانها تجوز با اعتبار المعني ولا
تجوز با اعتبار النظم فلم تجز احتياطا كذا في حاشية
الدرر للمولف **وقرأة حروف السجدة مع كلمة قبله**
او بعده من ايها تجب السجود كالاية المقررة
بتمامها **في الصحيح** وفيل لا يجب الا ان يقل اكثر اية
السجدة **واياستها اربع عشر اية** اربع في النصف الاول
وعشر في النصف الثاني فتجب السجدة في الاعراف
عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن
عبادته ويسبحونه وله يسجدون **والرعد** عند قوله
تعالى والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها
وطلائهم بالغدو والاصال **والنخل** عند قوله تعالى
والله يسجد من في السموات وما في الارض من دابة والملائكة
وهم لا يستكبرون يخافون من موفتهم ويعلمون ما يومرون
والاحمال عن قوله تعالى ان الذين آمنوا العلم من قبله
اذ يتلى عليهم يخرون للاذقات سجدا ويقولون
سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويجزئ للاذقان
بيكون ويؤيدهم حنشوعا **ومرسم** عند قوله تعالى
اولئك الذين انعم الله عليهم من النبوت من ذرية آدم
ومن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل ومن
هدينا واجمعين اذ اتقاي عليه ايات الرحمن حروف

للاية فان يكون ويرسم حنونا سجدا وبكيا **واقفي**
الحج فبقينا بالاولى احتراز عن الثاني فانها صلاتية
وقال الساجدي في صورة الحج سجدتان حديث عتبة
قال قلت يا رسول الله افصلت سورة الحج بان فيها
سجدتين قال نعم ومن لم يسجد بها لم يقبلها ولنا ما روينا
عن ابن عباس وابن عمر انهما قالوا لا سجدة الا سجدة الثلاثة في الحج
هي الاولى والثانية سجدة الصلاة وقيل انها بالركوع
مببر يوماروي عنهما وما رواه لم يثبت ذكر صحتها
في الثانية زيلبي **والفرقات** عند قوله تعالى واذا قبل
لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن اسجد لما تاسرنا
وزادهم نفورا **والعمل** عند قوله تعالى رب العرش العظيم
وسنويض الشافعية وقال عند قوله تعالى وسيعلم
ما يخفون وما يعلنون وقيل على قراءة الكسائي عند
قوله تعالى لا يسجدوا لي لختفين زيلبي **والسجدة**
عند قوله تعالى انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكرنا بها
خروا سجدا وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون
وصب عند قوله تعالى وخر راكعا طائبا عندنا وعند
بعضهم عند قوله تعالى وحسن ما ب **وحجم السجدة**
عند قوله تعالى وهم لا ينسامون وهو مذهب ابن عباس
وعند بعضهم عند قوله تعالى ان كنتم اياه تقيرون
والنجم عند قوله تعالى فمن هذا الحديث فيجب
ونضحكوت ولا تكون ولا تخمس سجدات فاسجدوا لله
واعبدوا **واذا السجدة** انشقت عند قوله تعالى واذا قرأ

عليهم

عليهم القرآن لا يسجدون وعند بعض المالكية
في آخر السورة ولو قلاية السجدة الا الحرف الذي في
آخرها لا يسجد بها ولو قلا الحرف الذي يسجد فيه وخذ
لا يسجد الا ان يقرا الاية الاية السجدة وفي مختصر
البحر لو قلا لا يسجد ولم يقل واقترب يلزمه السجدة
زيلبي **واقرا باسم ربك** عند قوله تعالى واسجد
واقتراب **ويجب السجود على من سمع وان لم يقصد**
السمع بشرط كون المسموع منه ادميا وجبت عليه
الصلاة اولا وقوله في التمر يشتران يكون السمع منه
ادميا مقتضاة عدم وجوب السجود بالسمع ممن
جني قال شيخنا للث ظاهر تعليلهم عدم الوجوب
بالسمع من محنون او صبي غير مميز بفساد النطق
لان صحتها تقتضي التمييز ولا تمييز يقتضي الوجوب
ولهم ارجح صرح به انتجب وبهذا التقدير ظهر ان ما سبق
من انها تجب بالسمع من ادمي وجبت عليه الصلاة
اولا ليس على غيره بل هو محمول على خصيص
المميز **الا المحايض والمغسأ والصبي والمجنون**
والكافر فليس عليهم شي لا بالانلاوة ولا بالسمع نه
وما في التنبيه من قوله وموجب بشلاوتهم خلا
المجنون المطبق اي تجب على من سمع منهم **والامام**
اي وكذا يستثنى الامام **والمقتدب** به فلا تجب
عليهما **بالسمع** من مقتد بالامام السامع او بالامام
اخر وموجب على من ليس في الصلاة بسماعه من مقتد

على الأصح والحاصل ان تلاوة المقتدي موحية
 للعبادة على السامع الا ان يكون السامع ممن اشتركت
 الصلاة بينه وبين التالي بدليل ما ذكره الزيلعي حيث
 حيث قال اي لا تجب تلاوة المقتدي عليه ولا على
 من سمعه من المصلين بصلاة امامه انتهى وما في
 النهي مما يقتضي عدم وجوب السجود من بالسامع من
 المقتدي مطلقا وان كان السامع خارج الصلاة
 وتبعد بنية الدور والمحرم والاستقاطعي ضعيف مع ان
 صاحب النهي متناقض وقد بينا وجه المناقضة فيما علقنا
 على ملاسكين فارجع اليه ان اردت **ولو سمعوها اي**
المقتدي والامام من غيره اي غير الموتره سجدوا بعد
الصلاة لتحقيق السبب وزوال المانع من فعلها
 في الصلاة **ولو سجدوا فيها لم يخترهم** فيعيدوها لانها
 زافضة للنهي المشرع عن ادخال ما ليس من افعال
 الصلاة فيها فلا يتبادر به الكمال وهي السجدة الواجبة
 بالسراغ عن ليس يجب فان ما وجب كاملا لا يتبادر
 ناقصا ورد بان لا ينسب اليها وجبت كاملة فانها وجبت
 في وقت كان خلطا غير افعال الصلاة بافعالها حراما
 فكان كالصلاة وقت لا يصغر وجبت ناقصة فتبادر
 والجواب ان الوقت لو كان سببا لها ما ذكرنا ولا
 تعلق لها بالوقت كذا في العناية والمراد بان سجدوا
 المشاركون للمصلي في صلاته **ولم تفسد صلاتهم**
في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان زيادة ما دون

الركعة

الركعة لا يفسدها وما في النذر من الفساد قيل
 انه قول محمد بن علي ان السجدة الواحدة فترية عنده
 فيتحقق الا فتقال لانها موحية عن الصلاة فاذا
 سجد فيها صار رافضا لها كمن صل النفل في خلاص
 الغرض تريلي والامح عوده اتفاقا وهذا اذا لم يتابع
 المصلي التالي في السجود فان تابعه فسدت ثمرة عن
 التخييس ولا تجزئه السجدة عما سمع محمد **وتجب بسماع**
القرة باللغة الفارسية ان فهمها على المقتدي كما في
البرهان واشترط العلم قولها وعند الامام يجب وان
لم يفهم واختلف التصحيح في وجوبها على السامع بالسراغ
من نايم او محنون ولا تجب بسماعها من الطير على الصحيح
 وقيل تجب وصححه في الحجة معللا بانه سمع كلام الله فقد
 اختلف التصحيح من **الصدري** اي لا يجب بسماعها
 منه وهو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والسماري
 ونحوها **وقودي بركوع وسجود كائنين في الصلاة غير**
ركوع الصلاة وسجودها اي وغير سجودها والسجود
 افضلا لانه بالسجود يكون موديا لله واجب بصورته
 ومعناه بخلاف الركوع حيث يكون موديا له بمعناه
 وهو الخلوص الخشوع ولا تشك ان الاول افضل ثم اذا
 سجد لها وقام ينبغي ان يقا ما بقي من السورة بعد اية
 السجدة كالاسراء لا لتشقاق وان كانت السجدة في
 اخر السورة فقرأ من سورة اخرى ولو ايتت كليا تكون
 بانها الركوع على السجود فان ركة من غير قراءة ما ذكرناه

كره ويجزي عنها أي سجدة التلاوة **ركوع الصلاة**
ان نواها وينبغي ذلك للامام مع كثرة القوم او حال
 المختلطة حتى لا يودي الى التخليع وفي البحر من القنية
 لو نواها في الركوع عقب التلاوة ولم ينهها المقترن
 لا ينوب عنه ويسجد اذ سلم الامام ويعيد القعدة
 ولو تركها لنفسه صلاة انتهى ولو قال ولو لم يعد
 كان اول من قوله ولو تركها فان قلت ظاهر قوله
 ولو نواها في الركوع عقب التلاوة ان في رتبة القراءة
 لم تقطع فينبغي ان يكون المقترن هو رديا لها
 ضمن السجود وان لم ينواها حينئذ لا يلزمه السجود
 لها استقلالاً قلت انما لم يكن المقترن مودياً
 لها ضمن سجوده وان لم تقطع الغورية تكون الامام
 نواها في الركوع فاما لم يكن الامام مودياً لها ضمن
 السجود فكذلك المقترن يكون تبعاً له فانه هذا الرسه
 السجود لها استقلالاً **وسجودها** اي ويجزي
 عنها اي هذا سجود الصلاة **وان لم ينوها** اذ لم ينقطع
قورا القراءة بأكثر من اثنتين بعد سجدة التلاوة ولو
 نواها في ركوع غير الصلاة فالمروي في الظاهر انه يجوز
 شهر عن البرازية اي نوي السجدة التي تلاها خارج
 الصلاة في ركوع غير الصلاة هذا هو المراد بالاصلافة
 لا تقضي خارجها ويؤيد عليه ما في الحاشية رجب قبل اية
 السجدة في غير الصلاة فاراد ان يركع للسجدة روي انه
 يجوز له ذلك انتهى وعزى في البحر الى قاضي خالص

اختيار

اختيار ان الركوع خارج الصلاة ينوب عنها بعد ما صحت
 بعدم الجواز قياساً واستحساناً عن الدلائل فان قلت
 كلام قاضي خالص عن النقص يحل بكون الجواز هو
 المختار فكيف عز ذلك في البحر اليه **قلت** قال
 شيخنا يحتل ان فهم من اقتضاه على الجواز ان ذلك
 هو المختار عنده وان لم يصح به او انه صرح بذلك
 في غير الحاشية من مولفاته انتهى **ولو سمع اية السجدة**
من امام فلم ياتم به اصلاً او ابتم به في ركعة اخرى
 غير التي تلي الآية فيها وسجد لها الامام **سجد السامع**
خارج الصلاة وقوله في الاظهر متعلق بالمسئلة الاخيرة
 وهو اختيار البرزوي وظاهرهما في الهداية وبسج
 حزم ابن الصمام ولم يحك خلافاً وقيل لا يسجد لها
 لانه وان لم يصح مودياً لها لكنها صلاة قنية فلا تقضي
 خارجها وان يتم قبل سجود امامه لها **سجد معه**
تحقيقاً للمتابعة فان اقتضى به بعد سجودها
 في ركعتها صار مدركاً لها حكماً يادراك تلك الركعة
 فيكون مودياً لها **فلا يسجد لها اصلاً** ولانه لا يمكن
 ان يسجد لها في الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا
 بعد فراغه لانها صلاة قنية فلا تقضي خارجها
 نصاً ومن ادرك الامام ولا يصح فخره في الركوع
 في الركعة الثالثة من الترتيب لا يفتت لما ذكرنا
 بخلاف ما لو ادرك الامام في الركوع في صلاة العبد
 حيث ياتي بالتكبيرات كما لانه لم يفتت بحاله

لان الركوع محل التكبير زليلي ولم تقض الصلاة
خارجها فنيا ثم وتلزمه التوبة وروا علم ان تصور
 فوت السجود لها في الصلاة بعد ما تلاها فيها
 ينتهي على ما اذا تلي بعد اية السجدة ما يزيل
 على ثلاث ايات بنا على ان الثلاث لا تقرب
 قطع الغورية وهو الظاهر وما اذا كانت المقرو
 بعدها دون ذلك بان ركن على فور القراءة فلا
 يتصور رفعها لاسيما تنادي صحت سجود الصلاة
 ولو بدون النية كما سبق وانما لم يحز قضا الصلاة
 خارج الصلاة لان لها مزية الصلاة فلا تنادي
 لنا قضا ولا سها صارت جزءا من افعال الصلاة
 وانما لها الانتادي خارجها وهذا اذا لم يقسدها
 قبل السجود فان افسدها قضاها خارجها
 لاسيما لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم تكن
 صلاتية ولو بعد ما سجدتها لا يعيدها كذا في
 القنية لكانت في الخاتمة لو تلاها في نافلة فسدت
 وجب قصارها دون السجدة وهذا بالقول غير
 اليق لاسيما بالافساد ولم يخرج عن كونها صلاتية
 وبهذا التقدير يستغني عن قوله في البحر
 يستثنى من فسادها ما اذا فسدت بالحيف
 لان يحمل ما في الخاتمة على ما اذا كانت بعد سجودها
 وقيل بالخارج لاسيما لتقضي داخلها وانما واجبة
 على الفور اذا احضرها حتى طال القراءة صارت

قضا

نية

قضا لانها لما وجبت بها هي من افعال الصلاة وهو
 القواة التحقت وجب ادائها مضيقا كسائر افعال
 الصلاة فهو في البداية ما يفيد ان الصلاة
 تقضي بعد السلام قبل ان ياتي بمنافى لموتها فينبغي
 ان يقيد قلم الصلاة نية لا تقضي خارجها او ان
 من يراد بالخارج الخارج عن حرمتها بجزء في حاشية
 الدرر للمولف عن الشيخ قاسم مجرد كون الصلاة لها
 مزية لا يستلزم ان التي خارج الصلاة لا تقوم مقامها
 ولو تلي اية خارج الصلاة **فسجد لها ثم اعاد تلاوتها**
فيها اي في الصلاة في مجلسه **سجد اخرى** لان الصلاة
 اقوي فلا تكون تبعا للاصغى فهو وان لم يسجد او لا
كفت واحدة في ظاهرها لانه ليجعل الخارجية تبعا
 للصلاة لتقويتها حتى لو لم يسجد للصلاة نية لم يات
 بالخارجية ايضا وانما افرد هذه المسئلة بالذكر
 مع دخولها تحت قوله كمن كرها في مجلس لا قرا قرا
 في انه لو سجد في الخارجية او لا لم يكن للصلاة بخلاف
 ما اذا لم تكن صلاتية حيث يكتفي بالسجود الاول
 فهو وسبق الخارجية عن الصلاة غير مانع من جوبها
 تبعا لها لان مبني سجود التلاوة على التداخل وهو
 تداخل في السبب فتعوب الواحدة عما قبلها وعما
 بعدها بخلاف التداخل في العقوبات حيث
 لا تنوب فيه الواحدة الا عما قبلها حتى لو زني في
 ستم زني في المجلس يسجد ثانيا لان التداخل فيها

لمن كررها في مجلس واحد لا يجلسين ويتبدل المجلس
 بالافتقار منه بخطوات ثلاث في الصحراء والطريق
 ولو كان مسددا في الاصحاح يذهب ويبدد السدا ويلقي
 علي أعواد مصروبة في الحائط أو الأرض لا الذي يدور
 ولا يابس يسمي دارة يلقي عليه السدي وهو جالس
 أو قائم **ولا لا فتقال** أي ويتبدل لا فتقال من غصن
 أي غصن في ظاهرها الرابية وهو الصحيح وعموم أي
 ويتبدل بالموم أي السباحة في نهر **وحوص كبير** فقله
في الاصحاح يرجع للسائل كلها وعن محمد إذا كانت طيلة الحوض
 وعرضه مثا طول المسجد وعرضه يكفيه مسجد واحد
 واحدة وفي الخانية الصحيح أنه يتكرر كذا في المشرح
 الكبير **ولا يتبدل بزوايا البيت والمسجد ولوكبير**
 لصحة الاقتداء مع اتساع الفضاء فيه **ولا يتبدل يسير**
سفيينة ولا بركعة تكرر فيها التلاوة اتفاقا **وركعتين**
 أي ولا يتبدل بركعتين عند أبي يوسف خلافا لمحمد
 وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الغرض إذا كررها
 فيه ويتكررها في الشفع الثاني من سنة الطهر
 يسجد ثانيا **ومشربه** أي ولا يتبدل بشربه **واكل**
 أي ولا باكل **لثمتين ومشي خطوتين** وقول الترمذي
 في الصحرا للاحتراز عن المسجد والبيت **ولا بافتكا**
وقعود وقيام بدون مشي في الصحرا كذا ذكره الترمذي
 وأراد بالمشي المنعني ما زاد علي خطوتين **وركوب**
ونزول في تحمل ثلاثه بانه تلاها راكبا فاعادها

بعد

بعد ما ترك أو بالعمس **ولا يسير دابة مسلما** لأن
 الصلاة جامعة للأماكن إذا الحزم بصحة الصلاة دليل
 اتخاذ المكث وعاب هذا الحديث في الصلاة بعد
 ما قرأها فذهب للمؤن ثم أعادها بعد المودة لا يتكرر
 بما قلنا ولو تلاها فسجد ثم أقال الجلوس أو القراءة
 فأعادها لا يجب عليه لا اتخاذ المجلس **ويتكرر الوجوب**
علي السماع بتبدل مجلسه وقد اتخذ مجلسا الثاني
لا بعكسه علي الأصح وفي الدور وعليه الفتوى قال
 المؤلف في حاشية الدور وظاهر الكافي ترجيح التكرار
 كما في الفتوى انتهى فنقد اختلاف الترجيح ولما الصلاة
 علي الرسول فكذلك عند المتقدمين وقال المناخرون
 تتكررا إذا لا دخل في حقوق العباد وأما العطاس والأصم
 أن زاد علي الثلاث لا يثبت كذا بخط شحنا عن الخلاصة
وكره أن يقرأ آية ويدع آية الصلاة لأنه يثبته
 إلا يستنكف عنها ويؤهم القرار من لزوم السجدة وهي
 بعض القرآن وكل ذلك مكرره زايحي ومغاده لود الكراهة
 بخبر سمية **نهر لا عكسه** أي أن قراءة السجدة وترك
 ما عداها لا بأس به لأنه مبادرة إليها قال محمد وأحب
 أن يقرأ قبلها آية أو آيتين دفعا لتوهم تفضيل آية
 السجدة علي غيرها مع أن الكل من حيث أنه كلام
 الله في رتبة وإن كان لبعضها زيادة فضيلة باشتغال
 علي صفات الحق **وتدب ضم آية أو أكثر إليها عبادة**
 التروي في الخاتمة الأحب أن يقرأ آية أو آيتين ولهذا

ليقتضي انه لو قتل بعدها بنية او ابتغى فقد به انتهى
يعني فالقبليية فيما سبق عن محمد من قوله واحب
الي ان يقرأ قبلها الخ ليست قيدا ثم قتل وجوب
السجدة متعلق بالحكمة التي فيها ذكر السجود
وعن محمد لا يجب الا ان يقرأ معها اكثر من السجدة
ملا مسكين وبه جزم في الدر المختار **ونذوب اخفاؤها**
عن غير متاهب لها تشقة علي السامعين
وقيل ان وقع بقلبه انه يودونها ولا يبتغي عليهم
ذلك جهرا لئلا يكون حثا لهم علي الطاعة ويبلغ
واذا لم يعلم جبالهم ينبغي اخفاؤها حموي ثم نقل عن
البرجندي ان نذوب اخفاؤها مخصوص بخير الامام
والراجح الوجوب علي متشتا عمل بعمل ولم يسمع زجرا
له عن تشا غله عن كلام الله تعالى فنزل ساما در
ونذوب القيام لمن تلي جالس ثم **السجود** بها ولا ي
ويبدو ان لا يرفع السامع راسه منها قبل نالها لانه
الاصل في ايجارها فينبع في ادائها ولا يؤمر الثاني **بالنذر**
ولا السامعون بالاسطفا فيسجد من معه كيق
كامر واقول فيه مخالفة لما في المجتبى حيث قال ويندب
ان يتقدم الثاني ويبقى القوم خلفه وليس باقتراح
جازكون المارة اما ما فيها انتهى ويندب ان يقوم ويجز
ساجدا ولو كان عليه سجدة كتيه ردي ذلك عن عائشة
وما في المعراج من انه لا يقوم فتشاذ قال في المصطلات
ويستحب اذا فرغ من انها ان يقوم ولا يقعد **ونشر المختار**

شرايط

شرايط الصلاة الا التحريم في اقتصاره على استئنا
التحريمية قصور لنقص جهم باستئنا بنية التعيين
ايضا وينسدها ما يفسد الصلاة من الحدث العمد
والكلام والقهقهة وعليه اعادةها وقيل هذا قول محمد
لان العبرة عنده بتمام الركعتين هو الرفع ولم يحصل بعد
فاما عند ابي يوسف فقد حصل الوضوء قبل هذه
العمارة وبه يتم فينبغي ان لا تغسل وهو حسن
قال في العناية ولا وضوء عليه بالقهقهة اتفاقا لما قدمناه
وكيفيتها ان يسجد سجدة واحدة بين تكبيرتين
هما مستثنات موافق لما في الدر من نصيحة بسنية
التكبيرتين ومخالف لما ذكره ملا مسكين حيث قال
من اراد سجود التلاوة كبر نوا بالارفع يد وتشهد
وتسليم وسجد ثم كبر نوا بالارفع راسه كسجدة الصلاة
انتهى **بالارفع يد** اذا لا تخبر به لها والتكبير للاخطاء
ولا تشهد لعدم وروده ولا تسلم لانه يستدعي
سبق التحريم وهو معدوم هنا معدوم زيلعي وفيه
نظر لان سجود السهو لا تحريمية فيه مع ان فيه تقييما
والجواب بـ يدرك بالتدبير حموي وتبسيحها مثل
السلا بنية سبحان ذي الاعالي مثلا وهو لا صح
زيلعي ككت في النذر عن الغتخ ان كانت السجدة في
صلاة العزم قال سبحان ذي الاعالي وان كانت الصلاة
نقلا قال ما شئنا مما ورد كسجد وجهي او خارج الصلاة
قال كلما اشترى ذلك انتهى **فصل سجدة**

استكرمك وهذه عند أبي حنيفة رضي الله عنه
لا يثاب عليها وتركها أولى وبه قال مالك وعنده
قربة يثاب عليها وبه قال الشافعي وأحمد وهيبتها
كهيبة سجدة التلاوة وجوهرة وفي قنوت الاستبابة
قال سجدة الشكر جائزة عند أبي حنيفة للأوجبة
وهو معنى ما روي عنه أنها ليست مشروعة أي وجوباً
وفي النكاح من الأول من الاستبابة والمعمدات
المخلاف في سنيها لا في الجواز وما سبق من قول سجدة
الشكر يروى عن عند أبي حنيفة أي تنزيهاً
بدليل قوله وتركها أولى في الدور وسجدة الشكر
مستحبة به يعني لكنها تكره بعد الصلاة لأن
الجهلة يعتقدون أنها سنة أو واجبة وكل مباح
يؤدي إليه فروع مكرهه انتهى فالسجدة مهمة
لرفع كل نازلة قال الإمام النسفي من قنوت
السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها ألفاً
الله ما أهمه من أمر دنياه وآخرته وقوله وسجد
لكل منها بمئة إن يكون المراد سجد لكل آية بعد
تلاوتها بات تلي الأولى وسجد ثم الثانية وهكذا
ويحتمل أن يكون المراد تلي آيات السجدة كلها ثم
بعد الفراغ من تلاوة الكل سجد لها أي هذا أشار
في الدرب إلى **الجمعة** أول جمعة صلاها
عليه السلام بالمدينة كانت في المسجد الذي في بطن
الوادي وادي راتونا لأنه عليه السلام لما قدم المدينة

اقام

اقام يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس في
بني عمرو بن عوف وأسس مسجد ثم خرج من عندهم
فأدركته الجمعة في بني سالم بن عوف فصلاها بجر
وكل من الثلاث والأربعاء بالمدينة يجمع على ثلاثيات
والأربعاء بتثنية الباء كره الرضي ساجداً عن المناوي
والمختار وهو سكوت الميم في استعمال أهل اللسان
والقرايقرت بضم الميم وقيل الضم أشهر ويوقر
العامة وبالسكوت قرأ الأعمش ما حوذة من الأثر
أما اجتماع الناس فيها أو لما جتمع وجهها من
صلاة الجمعة فرض عين على كل من اجتمع فيه
سبعة سنن أي وأما كانت فرض عين لشبوتها
بالدليل القطعي فيكفر جاحدها وهي أكرم
الظهر وليست بدلالة قال في البحر وقد فتيت
بعدم صلاة الأربعاء بعد هابنية أحز ظهر خوف
اعتقاد عدم الغرضية وهو لا حتمياً في زماننا
أما من لا يخاف عليه فالأولى أن يكون في بيته خفية
واعلم أن لوجوبها شرائط وهي في المصلي ولأدائها
شرائط وهي في غيره المصلي قال العلامة ملاسكين
والفرق بين شرائط الوجوب وشرائط الاداء أن
الشرائط الأولى يجمع الاداءات الثمانية لا يجمع وقد
نظم بعضهم شروط الاداء والوجوب فقال
ما حر كيم بالبلد مكره مقيم وذو عقل شرط وجوبها
أو مصر وسلمان بوقت وخليفة وإذا كان كذا جمع لشرط ادائها

وقوله **الذكورة** يخرج للامانة فلا تجب عليها الجمعة
ويبين ان يكون المختار كذلك وقوله **والحرية** يخرج
للازواج صحيح في السراج وجوبها على المكاتب ومعتق
البعث ولما ذكروه من سواه وجبت وقيل يتخير انتهى
وبالتالي جزم في النظرية وهو لا يليق بالمتأخذ
وليحضر مع سواه المسجد لحفظ ماله قال اصح ان له
ان يصليها حيث لم يخل بحفظ ماله المولى ولو ذهب
اليها بغير اذنه ان علم رضاه جاز والا لا يخرج عن التجسس
وقوله **والاقامة** يخرج به المسافر وقوله وان تكون
الاقامة **بمصر** يخرج به المقيم بقربة ويلحق بالاقامة
بمصر الاقامة بما هو ملحق بالمصر كرضه وفنايه
والله اشار بقوله **وفيما هو داخل في حد الاقامة**
في الاصح لا على من كان خارجا ولم يسمع النداء من مصر
سواء كان سواده قريبا من مصر او بعيدا على الاصح
فلا يعمل بما قيل بخلافه وان صح كذا ذكره الشيخ واحترز
بقوله **والصحة** عن المريض ويلحق به الشيخ الغابي
واشار بقوله **والا من من ظالم** الى انها لا تنها لا تجب
على من اختفى خوفا من ظلمه ويلحق به المفلس الخائف
من الحبس كما جاز له العقيم واحترز بقوله **وسلامه**
العينين والرجلين عن الاعمي والمقعور لا فرق
في عدم الوجوب على الاعمي بين ان يجد قاصدا لا
سواء كان القاصد مقبرا او باجرو له ما يستاجر به او
كان مملوكا له عن اي حنيفة وعندهما اذ وجد قاصدا

تلتزمه

تلتزمه ولم يذكر من الشروط البلوغ والعقل لا خصما
لا يخصان الجمعة ولما انهي الكلام على احد النوعين
من الشرايط شرع الان يتكلم على النوع الثاني
فتعال **ويشترط الصحة** **استة** **اشيا** اشار اليها بقوله
المصر **فناوه** لانه ملحق به وقدره محمد بغلوة وابو
يوسف جميل او ميلين قال في المحيط وعليه الغنوي
واعتبر بعضهم عوده الى مبيته من غير كفاية قال في
البدائع وهذا احسن كذا يخط شيخنا اطلق في الفنا
فهم ما اذا كانت بينه وبين المصر مزارع وقيل انما يجوز
في فناء المصر اذ لم يكن بينهما مزارع فعلى هذا لا يجوز
اقامة الجمعة ببخاري في الجبانه وقد اوتي بذلك
بعضهم وهو ليس بصواب فان احدا من الائمة لم يقل
بعدم جواز صلاة العيد في الجبانه ببخاري لا من
المتقدمين ولا من المتأخرين كذا ذكره ملاسكين
قال وكما ان مصر وفناوه شرط جواز الجمعة فهو شرط
جواز العيد **والسلطات** مطلقا قلد السلطنة
من الخليفة او كان متفليا لا منشورا ملاسكين
وانما كان السلطان **او نائبه** شرط للصحة لانها
تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتأخر
وفي ادائها اول الوقت او اخره واولاد بقوله او نائبه
المأمور باقامتها ولو عبد اولي قضا ناحية وان لم تجز
ادكحته واقتضيت بخلاف القاضي الذي لم يوصف
باقامتها وهذا في غيرهم اما اليوم والقاضي يعتمدا لان

الخلفاء يا مرون بذلك وقيل المراد به قاضي القضاة
بمصر ان يولي الخطبة ولا يتوقف على الاذن كما ان له
ان يستخلف للقضا وان لم يذمه له مع ان القاضي ليس
له الاستخلاف الا باذن السلطان وقيل ان في اقامة
القاضي روايتين وربما بية المنع يعني اذا لم يجر
به ولم يكتب لي في منشوره وهو محمول على ما اذا
لم يكتب قاضي القضاة اسما ولي على انه قاضي
القضاة اعني هذا اللفظ عن التنصيص **نهر وقت**
النظر جعلهم الى وقت من الشروط المختصة بالجمعة
فيه نظر بل هو بشرط لسائر الصلوات والجواب
ان شرطية الجمعة ليست كشرائط سائر الصلوات
بخرجه الوقت لا تقع الجمعة ولا قضاؤها بخلاف
سائر الصلوات قال الحوفي وانت خير بان هذا لا
يقضي اختصاصه بالجمعة فان عدم صحة القضا
بعد خروج الوقت لا يقتضي الاختصاص انتهى **فلا**
نضع قبله وينبطل بخرجه وهو في الصلاة وليس له
ان يبيني النظر عليها لاختلاف الصلاتين اذ الظهر
غير الجمعة اسما وندا وشروطها اطلعت نعم الاحق
فلما انته بعد الوقت فسدت وفي السراج على النوادر
لولا يستلزم الركوع والسجود للجمعة فاضرها الى ما
بعد فراغ الامام فدخل وقت العصر اسم الجمعة لا يجرم
في البحر يستعمله اذ مقتضاه ان يتم في اليوم ايضا
وتغير المقام بالبطلان يوافق مذهب الصاحبين

واما

واما على مذهب الامام فانها تصير تطوعا بجرع
تهديب القلائد ولا ينبغي مخالفة ابي يوسف
اصله هنا حيث وافق محمد علي انها تبطل اصلا
والخطبة قبلها لان شرط الشيء سابق عليه وهو
شرط الاخذ في حق من ينشأ التخرية لا في حق
كل من صلاها حتى لو احدث الامام فقدم من لم يشهد
جائزه ان يصلي بهم الجمعة لانه بان تخرية على
ذلك التخرية المنشية نوح افندي **بتصديها**
فلو حمد لمطاسه او تجب لم يرب عنها على المذهب
كما في التسمية على الذبيحة لكن في التثنية من الذبايح
انه ينوب **ورق وقتها** بان تكون بعد الزوال وينفرد
عليه ما ذكره ملا مسكين من انه لو خطب قبل الوقت
لم يجوز حضور احد لسماها ولو كان اصم او ارجأ او
بغيره **من تنفرد بهم الجمعة ولو واحد في الصباح**
وبه جزم في الدر معزيا للخلاصة وفي البحر عن الفتح
المعتمد انه لو خطب وحده يجوز وفي حاشية الدرر
للمولف معزيا لمختصر الطهيري الصحيح انه لا تجوز
الخطبة وحده **والاذن العام** وهو ان يفتح ابواب
الجامع ويأذن للناس بالدخول فيه حتى لو اجتمع
جماعة في الجامع وانغلقوا الابواب وجميعهم لم يجر
وكذا السلطان اذ اراد ان يصلي الجمعة بمسكنه
في داره او الجامع فان فتح بابها واذن للناس اذنا عاما

جاءت والامام مسلمين وصلاة الجمعة بالعلقة صحيحة
وان غلق بابها لان الاذن العام مقرب لاهلها وغلقه
لمنع عدو او عادة قديمة لا للمصلي نعم لو لم يلق
كان احسن دونه مجمع الانهر قال وهذا اولي بما في
البحر والمخفي انتهى ووجه الاولوية ان كلام التبحر
والمسبح يومهم جواز الجمعة ولو مع غلق باب المسجد
لان الاذن العام ليس بشرط في ظاهر الرواية بل هو في
رماية النوادر فقط ونص عبارة المسبح بهذا الشرط
يعني الاذن العام جزم في الكثر والوقاية والثغاية
وكثير من المعنويات لكن لم يذكره صاحب الهداية
لانه غير مذكور في ظاهر رواية النوادر مجر عن البداية
اذا علم هذا اظهر واتضح ان غلق ابواب العلة وقت
صلاة الجمعة غير مانع من صحتها خلافا لما نقله الشافعي
عن رسالة بن الشحنة **والجماعة** مطلقا سواء كانت
احرا او عبيدا او مسافرين او مقيمين ملامسكين
وهم **ثلاثة رجال** تصح امامتهم فيها ان المطلق ينصرف
للكامل فدخل العبيد والمسافرين والصم والاميون
والخرسان وخرج الصبيان بحر واقفه في النهر وفيه
نظر اذ قد له ثلاثة رجال تصح امامتهم يخرج الاميين
والخرسان فكيف يدخلهم حموي واقفل ليس المراد
الصلاحية للامامة مطلقا بل بالنسبة حال كمالهم
ثم لا يتنصرح به في الزبلي بعد قوله الكثر فان غفروا

قبل

قبل سجوده بطلت ونصه ولا معتبر بيننا النساء
والصبيان ولا بما دون الثلاثة من الرجال لان الجمعة
لا تنفقد بهم بخلاف العبيد والنساء فريين والمرحون
والاميين والخرسان لانها تنفقد بهم ولهم هذا صلحوا
للامامة فيها فان الامي والآخرين يصلح ان يوم في الجمعة
فوما مثله بعد ما خطب غيره انتهى غير الامام لان
الجماعة بشرط علي حدة وكذا الامام فلا يعتبر احدهما
من الاخر ولان قوله تعالى فاذا نودي للصلاة من يوم
الجمعة فامسحوا بذيكم الله يقتضي منادي وذا كمل
والساعين لان قولنا مسحوا جمع واقله اثنان
ومع المنادي ثلاثة فزيلي وعن ابي يوسف اثنان
سواء وهو الاصح ملامسكين يقتضي في الزبلي
وقال ابو يوسف اثنان سوى الامام لان في المثنى
معني الاجتماع وهي منبهة عنه اي الجمعة منبهة
عن الاجتماع وقوله **ولو كان عبيدا ومسافرين او**
مريض واصل بما قبله لا فاعلم صلحوا للامامة فيها فاولي
ان يصلحوا للائمة وليس المراد حلة حيية للامامة
مطلقا كما توهمه السيد الحموي فقال ما قاله
صلاحيته للامامة من هو مثلهم كما قدمناه والشرط
بغنا وهمع الامام حتى يسجد السجدة الاولى فان غفروا
بعد سجوده اي الامام انتهى **وحده جماعة** باتفاق ابيتنا
الثلاثة وقال زفر يستقبل الظهور اذا غفروا قبل ان يغفروا
قدرا الشهد ملامسكين وان غفروا قبل سجوده اي الامام

ادناها

بطلت عند أبي حنيفة فيسقط في الظن لان الجماعة
 بشرط الانعقاد لكن الانعقاد بالشرع في الصلاة
 ولا يتم الشرع فيها ما لم يقيد الركعة بالسجدة اذ ليس
 لها حكم الصلاة ولهذا لا يجزئ في يمينه لا يصلي
 ما لم يسجد ولا يتم الانعقاد بمجرد الشروع في الجماعة
 لان ذلك يمكنه وحده الا ترى انه يشترع في الجمعة
 ويحدد ابتداء الجمعة الجماعة وان لم يشأ ركعة غيره واحد
 ومع هذا لو نفر قبل ان يحرموا بطلت فلو كان مجرد
 الشروع كافيا لما بطلت وقالوا اذا احرم الامام والقوم
 ثم نفر وقبل ان يسجد لا يبطل لان الانعقاد الجماعة
 شرط الانعقاد وفوا انعقدت فلا يشترط داومها
 كالخطبة ولهذا لو ادرك الامام في التشهد بنى عليه
 الجمعة لو جدد الانعقاد وان لم يشأ ركعة في الجمعة
 فليجزي به هذا التقدير يعلم ما في قول العلامة
 ملا مسكين وقالوا ان نفر بعد ما اكبر صلوا الجمعة من
 ارباع خلا في المراد اذ بطلانها ينقضهم بعد تكبير
 الامام قبل احرامهم حيث لم يكن هناك غيرهم
 ممن تتعقد بهم الجمعة مما لا خلاف فيه وصواب
 العبارة ان يقول وقالوا ان نفر بعد ما اكبر اصاب
 الجمعة **ولا تصح** اي لا تتعقد الجمعة **بامرأة اوصي**
مع رجلين لعدم صلاحية الصبي والمرأة للامامة بناء
 على ان اقل الجماعة التي تتعقد بهم الجمعة ثلاثا
 غير الامام وعلى ما قدمناه مع ان لا يري يوسف من ان

ادناها

ادناها اثنتان سوى الامام تصح وقدما عن ملا
 مسكين ان الاصح وفي شرح بيت يوسف مثله **وجاز**
للعبدة والمرء والمسافران **يوم فيها** وقال زفر
 لا يجوز لانهما غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا
 انهم اهل للامامة وانما سقط عنهم الرجوع
 تخفيفا للخدمة فاذا احسنها تقع فرضا كالسافر
 اذا صام بخلاف الصبي لانه غير اهل والمرأة لانها
 لا تصلح اما للرجال درر ولما كانت حراما مختلفا
 فيه على اقول كثيرة ذكر الاصح منها فقال **والمرء**
كل موضع له مفتي وامير وقاضي ينفذ الاحكام
ويقيم الحدود وتبلغت ابنيته ابنيته
في ظاهر الرواية قال العلامة ملا مسكين وهذا عن
 ابي يوسف وهو الصحيح وفي الزيلعي والنرجيلة رواية
 عن ابي يوسف ومته يعلم ما في كلام الشرح حيث
 عزي هذا الى ابي حنيفة والصواب العز ولا يجب
 يوسف يدل عليه ما ذكرناه ويدل عليه ايضا قول
 الزيلعي وقال ابي حنيفة المصير كل بلدة فيها حاكم
 واسواق ولها رياسة تيق والي ينصف المظلوم من
 المظلوم وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح وفي
 عن الشيخ قاسم يكنى بالقاضي عن الامير وهو ظاهر
 في عدم الاكتفاء بالعكس واحتقر بقوله يقيم الحدود عن
 المحكم والمرأة اذا كانت قاضية فانها لا يقبلان الحدود
 وان نفذ الاحكام واكتفى بذكر الحدود عن القضاة لان

من ملكها ملكه وظاهره ان البلدة اذا كانت قاصرها
اميرها امرأة لا تكون مصر والظاهر خلافه في البدن
المرأة والصبي العاقل لا يصح منها اقامة الجمعة
لان المرأة اذا كانت سلطانا قامت رجلا صالحا لامة
يصلي هم الجمعة جاز بحر قال في النهر وفيه نظر ولم يبين
وجهه وقال المؤلف في حاشية الدرر وفيما قال صاحب البحر
تأمل ان الكلام في نائب السلطان اذا كان امرأة لا في
السلطان اذا كان امرأة انتهى وكأنه يشير بهذا الكلام
الي ما سبق في منه معزيا للفتح من ان المرأة اذا كانت
سلطانة يجوز امرها بالاقامة لا اقامتها انتهى **واذا**
كان القاضي او الامير مفتيا اغني عن التقدير اي
اغني عن المفتي لان المدعي اعلى معرفة الاحكام لا على كثرة
الاستخاض وقد منعا عن الشيخ قاسم الاكتفاء بالقاضي عن
الامير وجنبه وجود القاضي يغني عن المفتي والامير حيث
كان له معرفة بالاحكام والا فلا بد من المفتي **وجاز**
الجمعة بمكة في الموسم للخليفة او امير الحجاز عندها خلافا
لحمد لانها قرية وقال لا تنص في الموسم وذكر ملا مسكين انما
يجوز الجمعة عندها بمكة اذا كان شتم امير مكة او امير
الحجاز او الخليفة اما امير الموسم فليس له اقامة الجمعة
انتهى لانه ياتي امير الحج عنه بخلاف عرفات حيث لا يجوز
اقامة الجمعة بها ولو كان الخليفة بها في قولهم جميعا
لانها فضاء بمكة الابنية وليست من قنات مكة بينهما اربعة
فراسم وفي النهاية اذا كان السلطان او الخليفة بطون

في ولايته يكون عليه الجمعة لان اقامة غيره باهر يجوز
فانما ستة اولي فان كان مسافرا انتهى وهذا ليس على
الحلاقه بل مقيد بما اذا كان الموضع الذي يريد السلطان
اقامة الجمعة به مصل بدليل ما قبله من عدم جواز
اقامة الجمعة بعرفات ولو كان الخليفة بها **وصح لاقتضا**
في الخطبة على نحو تسبيحة او تحميدة مع اكثر اهـ
اي لا تقتصر على الحمد لله او سبحان الله اوله الا الله
جاز وقال لا يجوز الا اذا كان كلاما يسمى خطبة
عادة واقوله قدر التشهد كما يستفاد من الزيلعي ومنه
يعلم ما في قول العلامة ملا مسكين وقيل اقوله قدر
التشهد لانه يؤمن انه مقابل لما قبله من قوله وقال لا
يجوز الا اذا كان كلاما يسمى خطبة عادة ولهذا
استظهر السيد المحري انه تغني له لا مقابل وجب
قوله الصالحين بعد المجلد ان ما دون ذلك لا يسمى
خطبة والامام الحلاق قوله تعالى فاسمعوا لي ذكر
الله ولا تسلم ان ما دون ذلك لا يسمى خطبة عرفا
ولين سلطنا فهو عرف عملي وقوله لا جل الاستحباب
وتحت نقول به زيلعي بقي ان يتكلم صحة الاقتضا
في الخطبة على نحو تحميدة مقيد بما اذا كانت بنيتها
فلو حمد لمطاسمه او تعجبا لمن ينب عنها على المذهب
كما في النونية على لذيبيحة يكت في التنوير من
الذي يابح انه ينوب دور قد من الكلام على ذلك **وسنن**
الخطبة ثمانية عشر شيئا الطهارة فلو خطبت

او جنبيا جاز ويكره ويستحب اعادة اذانها اذا جنبها كاذان
زيلي وان لم يعود بها اجزائه ان لم يطل الفصل يا جنب
فان طال بان ذهب الي بيته بعد ما خطب وتغزب
او جامع فاعتسل استقبل لزوما لجلال الخطبة
نهر عن الخلاصة والسلج وفيه عن القسسية اتخاذ الخطيب
ليس بشرط علي المختار واعلم ان ما ذكره المصنف من كون
الخطبة من سنن الخطبة مذهب الامام ومحمد وعند
ابي يوسف والمشافعي لا تجوز بدون الطهارة ولا
مسكين وكذا لا يشترط لها القيام حتى لو خطب
قاعدا كما في العيني او منقطع كما في الجوهرية او لم
يفصل بينهما بجلسته جاز ويكره وعند الشافعي لا بد
من خطبتين بينهما جلسة ولا بد ايضا من القيام للكون
الخطبة قايمة مقام ركعتين وعندنا لا تقوم مقامها
لانها تنافي الصلاة لما فيها من الاستدبار والكلام فلا
يشترط لها ما يشترط للصلاة وفي النهاية والخطبة
في حكم الثواب كسائر الصلاة وسائر العبادة من
سنن الخطبة ايضا وكذا الجالس على المنبر قبل الشروع
في الخطبة والاذان بين يديه للتوارث كالاقامة
بعد الخطبة ثم قيامه وهو يخطب من المنبر
ايضا واذا قام يكون السيف بيده متكيا عليه في كل
بلدة وتحت عنوة لبريهم انها فتحت بالسيف
فاذا رجعت عن الاسلام فذلك با في ايدي المسلمين
يقاكونكم به حتى ترجعوا الي الاسلام ويخطب بدونه

اي

اي السيف في كل بلدة وتحت صليها ثم بيتا الرسول
يخطب فيها بلا سيف ومكة بالسيف واعلم ان ما ذكره
المصنف من ان السيف يكون بيده متكيا عليه هو
المعروف خلا لما ذكره في حاشية الدرر عن المضرات
من انه يتقلد بالسيف وفي الخلاصة يكره ان يتكبد
علي قوس او عصي انما هي واستقبال القوم
وبداية بحمد الله والثناء عليه بما هو اهله والشهادتان
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير
وقراءة آية من الفرات وخطبتان والجلوس بين
الخطبتين واعادة الحمد والثناء والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في ابتداء الخطبة الثانية ولما دعا
فيها للمؤمنين والمؤمنات بالاستغفار لهم وان يسمع
القوم الخطبة ويخفف الخطبتين بقدر سورة من
موال الفصل ويكره التطويل ونزول بيتي من السنن
ويجب السعي للمجعة وترجى السبع بالاذان الاول
في الاصح وقال الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند
اذان المنبر وقال الحسن المعتبر الاذان علي المنارة
والاصح ان كل اذان قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر
اول اذان بعد الزوال مطلقا سواء كان علي المنبر
او علي المنارة ملامسكين بنصره واعلم ان الامر
بترك البيع شاملا لما لو كان مع السعي علي ما عليه
التعميل من خلافه لما جزم به في السراج من عدم كراهته
اذا لم يشغله وفي المسجد اعظم وزرا وكذا كل عمل

فيما في الصلاة وخبر السبع انبا على الالية واذا خرج
 والامام فلا صلاة ولا كلام حتى يعز عن الصلاة وليس
 المراد كل كلام بل ما عدا التشبيح وقيل بل كل كلام
 والا ولا يصح عناية وغيرها وهو محمول على ما قبل
 الخطبة اما وقتها فيكره تحريما ولو امر به عرف في تحريم
 والنهي عن الكلام متماثل للخطيب ففي حاشية الدرر
 للمولف ويكره ان يتكلم حال الخطبة للاخلال بالنظم
 الا اذا كان امرا بجموع في كما في الفتح بخلاف السامع
 حيث لا يحل له اصلا وان امر بجموع ولا يرد تحذير
 من خيف هلاكله لانه يجب الحق اذ هو محتاج اليه
 والافاضات لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة وما
 في حاشية الدرر للمولف عن السراج من انه ليس يجب
 للامام اذا صعد المنبر ما قبل على الناس ان يسلم عليهم
 لانه استبرأهم في صموده انتهى استدرك عليه
 فتشكنا بما في النهر من انه غريب بل من السنة في حقه
 ترك السلام من خرج جده الى دخوله الصلاة وهذا الذي
 قد ذكرناه مذهب الامام وقال صاحبان لا بأس
 بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يجتنب واذا فرغ قبل
 ان يستقل بالصلاة سلا مسكين واختلف في ايا حصة
 الكلام اذا جلس الخطيب بين الخطبتين وسكنت
 فاباحه ابو يوسف ومنعه محمد وعلم ان استماع الخطبة
 من اولها الى اخرها واجب وان كان فيها ذكر الصلاة
 وهو الاصح تنزه عن المجتنب وكذا استماع ساير الخطب

خطبة

لخطبة النكاح والحنم وقوله ولا يرد سلاما ولا بيشمن
 عاطسا من قبيل عطف الخاص على العام اذ هو داخل
 في عموم ما قبله من قوله ولا كلام وقوله حتى يخرج
 من صلاة غاية ينتهي منها المنع من الكلام وكره
 العبث والالتفات وقوله ولا يسلم الخطيب على القوم
 اذا استنوي على المنبر هو المعول عليه خلافا لما ذكره
 في حاشية الدرر عن السراج مما سبق وكره الخروج
 من المص يوم الجمعة بالنسبة لمن تجب عليه الجمعة
 بعد النداء اي الاذان الاول وقيل الثاني ما لم يصل
 الجمعة يشير الى ما ذكره في شرح المنية حيث قال
 والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصلها
 ولا يكره قبل الزوال وما في الحاشية من قوله ولا بأس
 بالسفر يومها اذا خرج من عمران المص قبل خروجه
 وقت الظهر مشكلا لان اعتبار اخر الوقت انما يكون
 فيما يتفرده بادايبه وهو ساير الصلوات فاما الجمعة فلا
 يتفرده بادايبها وانما يورد بها مع الامام والناس فينبغي
 ان يعتبر وقت ادائهم حتى اذا كان لا يخرج من المص
 قبل ادائها الناس فينبغي ان يلزمه شهود الجمعة وقد
 ظهر لي ان الصواب في عبارة الحاشية تغيير خروج بدخل
 بان يقال ولا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمران
 المص قبل دخول وقت الظهر فيوافق ما في الظاهر
 وغيرها تتم دخول القروي المص يومها ان نيب
 امكنت تمتد ذلك اليوم لزمته الجمعة فان نوي الخروج

ذلك اليوم قبل وبعده لزمته والا لا في شرح المنية
 ان توي المكنث الي وقتها لزمته وقيل لا كما لا يلزم لو
 قدم من المستقر سفر يومها علي عزم ان لا يخرج يومها
 ولم يكن الاقامة نصف شهر فان قلت ما ذكره
 في شرح المنية من قوله كما لا يلزم لو قدم مسافر
 الحج فيشكل بما قبله دخل القروي يومها الحج قلت
 لا اشكال لجهل ما سبق من قوله دخل القروي المصري
 يومها الحج علي غير المسافريات لان بين المصري وبين
 وطنه اقل من ثلاثة ايام **ومن لاجتماعه عليه ان اذا**
جاز عن فرض الوقت لان سقوط فرض السبع عنهم
 لم يكن لمضي في الصلاة بل للحرج والضرر فاذا اتجهوا
 لتحقيق في الاداء بغيرهم وساروا كمسافر صام عنابة
 وظاهر ما في الهداية وسرورها ان الظهر للمعذورين
 رخصة فتكون الجمعة في حقهم افضل لكن تستثنى
 المرأة بحديثها علم ان فرض الوقت عندنا هو
 الظهر لانه الاصل وفرض الوقت على الكافة
 والاصل ان الظهر تؤدى بالجمعة وتقام الصلاة مقامها
 كما في المعذورين ولا فرق بينهما بعد حذفها وقال
 زفر ففرض الوقت صلاة الجمعة سلا مسكين وانما
 الخلاف يظهر فيما لو توي فرض الوقت كان شاربعا
 في الظهر عندنا خلا فانه اما لو تويها كان شاربعا
 فيها علي الاصح كذا في البرازية وفيما لو تويها كذا في
 لو صلاها فاستد الجمعة قضاها وصلي الظهر بعد

ذلك

ذلك عندنا خلا فانه فان قلت كيف يتصور له
 شاربعا في الظهر اذا شرع في الجمعة بنية الوقت
 عندنا خلا فالفرق مع انها لا تتأدي من المنفرد وكيف
 تنفردا ظهر خلص الجمعة اذا كان مقتريا مع ما عرف
 من انه يشترط لصحة الاقتداء بمقتريا اتحاد المسألة
 قلت هذا الاشكال لم يجد من فيه عليه والظاهر
 ان ما ذكر من ظهور ثمرة الخلاف بجعل علي ما اذا كان
 اما ما شرع فيها بنية فرض الوقت فيكون شاربعا
 في الظهر عندنا وبصحة الاقتدي به بعد ذلك تفصيل
 بان يقال من اقتدي به ناويا ففرض الوقت اف
 الشرع في صلاة الامام فيكون شاربعا في الظهر
 ايضا فيصح اقتدائه لوجود الشرط وهو انما
 الصلاة فلو توي المقتدي في صلاة الجمعة لا يكون
 شاربعا في الجمعة لعدم وجود الشرط لكن هل تنقلب
 له نقلا او نقول بعدم صحة شرعه اصلا ووصفا
 فيه ما هو مشهور من ان الخلاف بينهم بناء على ان
 الصلاة اذا بطل وصفها هل يبطل اصلها ام لا ظهر
 ان ظهور الثمرة لا يخص الامام بل تظهر ايضا في جانب
 المنفرد والمقتدي اما بالنسبة للمنفرد فنقول
 صورته متخذة من ان الجمعة تنفرد من المنفرد
 وزعم ايضا انها تتأدي بنية فرض الوقت يكون
 شاربعا في الظهر واداسلم علي راسا ركعتين لزعمه
 انها الجمعة فتفسر ظهره لانه سلم عامدا لا ساهيا

فرض

وكذا التصوير في جانب المقدر ممكن ايضا غير
انه يخرج عن الاقتدا حيث شرع فيها بنية فرض
الوقت صارنا وبغير صلاة الامام فيكون شارعا
في الظهر منفردا لوجهه عن كونه مقتديا فاذا تابع
الامام لزعمه صحة شرعه في الجمعة بنية فرض
الوقت لتفسد ظهره لانه اقتدي في موضع الاثم
وهو مفسد كعكسه **ومن لا عذر له لوصلي الظهر**
قبلها حرم وهذا اي تغيير المص بحرم هو محمل
ما ذكره في الكفر حيث قال ومن لا عذر له لوصلي
الظهر قبلها كره واحترز بقول ومن لا عذر له
عن المعذور فانه اذا صلي الظهر قبل الامام لا يكره
بالاتفاق بحروا علم ان كلام ملاسكين صريح في
ان من لا عذر له اذا ادى الظهر قبل الجمعة بخبر
اي يصح وفيه دلالة على ان كراهة التخرم بجماع
المجوز سمعي الصحة لا بمعنى المحل **فان سمي**
الها والامام فيها يبطل ظهره اي وصفه وصار نفلا
وكذا المعذور فان لم يدركها في الاصح وهذا اي
ما ذكر من انها تبطل بالسعي اليها وان لم يدركها
مذهب الامام وقالوا ان لم يدرك الامام لا يبطل فان
خرج من بيته والافتمها فقبل ان يصل اليها
فخرج منها يبطل عن ابي حنيفة خلافا لهما وان
خرج لا يقصد الجمعة لا يبطل اجماعا ملاسكين
وكره للمعذور كمرتين ورقتين ومسا فري المسجون

اد الظهر بجماعة في المص يومها مطلقا سواء كان
قبل فترع الامام او بعده لانها تقضي الي تقلييل
جماعة الجمعة لانه ربما ينظر في غير المعذور للاقتدا
بالمعذور ولان فيه صورة معارضة باقامة غيرها
وكذا الوصل منفردا قبل صلاة الامام لما في الخلاصة
يستحب للمريقين ان يؤخرا الصلاة الي فترع الامام
من صلاة الجمعة وان لم يؤخر يكره هو الصحيح بحر
اي يكره تنجزها لانها في مقابلة المستحب فيجب
المسحورين خلاف ذكره في الحرم ما في الحرم من ان
المريقين اذا لم يؤخر يكره لا ينافي ما قدمناه عند
بعد قول المتن ومن لا عذر له كره حيث ذكر ان
المعذور اذا صلي الظهر قبل الامام لا كراهة اتفاقا
لحمل الكراهة المنغية فيما سبق على التخرم والتقييد
للاحترار عن القرية فانه ليس فيه جمعة فلا تقضي
الي التقلييل ولا الي المعارضة زييل **ومن ادركها في**
التشهد او سجود السهو وتشهده اتم جمعة شرط عدم
الفساد بخروج وقت الظهر قبل سلامه كالحرف في الاثني
عشرية وقوله اتم جمعة ليس على اطلاقه بل يخص منه
ما اذا لم تكن واجبة كان مسافرا فانه يقرأها اربعين
في البحر واستدل بما في المتن من مسافر ادرك الامام في التشهد
يصلو اربعين بالتكبير التي دخلها معه ونازع في الهرمان
هذا يخرج على قول محمد ويحتمل لان يكون مخصوصا بالاطلاق

المستوف كما فهمه صاحب البحر واعلم ان ما ذكره المص
من انه اذا ادركها في التشهد اتم جمعة فهو مذهب
الامام الاعظم وابي يوسف وقال محمد وزفر والشافعي
ان ادرك اقلها بان ادركه بعد رفع راسه من ركوع الركعة
الثانية يصلي اربعاً الا ان الاربع ظهر بحض علي قول
الشافعي حتى لو ترك القعدة علي راس الثانية لا يصير
وعلي قول محمد جمعة من وجه ظهر من وجه كذا في النهاية
وهذا هو جواب عما قيل علي قول محمد انه ان كان ظهر
فكيف يبينه علي تحريم الجمعة وان كان جمعة من
وجه ظهر من وجه كذا في النهاية وهذا هو الجواب عما
قيل علي قول محمد انه ان كان ظهر فكيف يبينه علي
الجمعة وان كان جمعة فابي بكين اربعاً كذا ذكره ملاسكين
واحترز بقوله ان ادرك اقلها عما لو ادرك اكثرها بان
ادرك ركوع الركعة الثانية فانه يتيمها بجمعة بالانقاف
ولو ادركه في تشهد العيدين يتم عيدانها قاطبة عن
الفتح وفيه عن السراج عند محمد لا يصير مورثاً وفيه عن الطبر
الصحيح انه يتم عيدانها قاطبة وانتهى واعلم ان ما ذكره
ملاسكين من انه ان ادرك اقلها يصلي اربعاً ليس
علي اطلاق بل معيد بما اذا لم يخرج الوقت وهو في الجمعة
فانه لا يجوز بنا الظاهر عليها كما في الزياي وقوله جمعة
من وجه يعني من حيث التحريم ظهر من وجه لقول
بعض الشرايط في حقه وهو الامام والجماعة وجه مذهب

الامام

الامام وابي يوسف قوله عليه السلام ما ادركتم فطروا
وما فاتكم فاقصروا فالذي فاتته هو الذي صلاه الامام
قبل الاقتدي به لاصلاة اخري زيلي فكانت مدركا
للجمعة ولهذا يشترط فيه نية الجمعة ولا وجه لما ذكره
الامام محمد من انه يصلي اربعاً لانها مختلفان لا يبي
احداهما علي تحريمه الاخرى وجود الشرايط في حق
الامام يجعل وجوده في حق السبوق ثم في كل موضع
وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصدر
او غيره واقام اهله الجمعة ينبغي ان يصلي بعد الجمعة
اربع ركعات وينوي بها الظاهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعها
يخرج عن عمدة فرض الغرض بتعين كذا ذكره ملا
مسكين وقوله ينبغي اي يجب خلافاً للسيد المحمدي حيث
تسره بنيته لان الكلام فيما اذا وقع الشك في المص
او غير المص كان كان يعتقد قول ابي يوسف من عدم
جواز تعدد الجمعة وفيه يتقدم صلاة الاربع بعد الجمعة
كما في النهي عن الزاهدي ونصه وينبغي علي الخلاف اي في
جواز التعدد صلاة الاربع بعد الجمعة بنية اخر ظهر عليه
قال الزاهدي لما ابتلي اهل مرو باقامة الجمعتين بها
امر ابيهم بادا الظاهر بعد الجمعة حتماً احتياطاً وفي الدور
والاحوط نية اخر ظهر ادركت وقته لان وجوبه عليه باخر
الوقت انتهى اما نية علي القول بجواز التعدد فوجا عن
الخلاف فلا ينبغي ان يتردد فيه صرح به في النهي ايضا ولولا قول

لا مسكين ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة
 لوقوع الشك في المصراو غيره لا استقام ما ذكر السيد
 المحمدي من تفسيره ينبغي بيانه بتألي القول
 بجواز التعدد وهو المذهب دفعا للحرج واعلم ان
 في الفقرة الاولى يقتصر على التشهد ولا يفسد تركها
 ولا يستفتح في الشفع الثاني واختلغوا في ضم السورة
 للمأخذه في الاربع اروي الاوليين فقط وعلى هذا من
 يقتضي الصلوات احتياطا والاحتياط ان يقرأها في الاربع
 واختلج في مراعاة الترتيب بينها وبين العصر قال
 المقدسي ومراعاة الترتيب احده وهل يوتي لهما
 بالاقامة ام لا لم اراه ويمكن ان يقال يوتي بالاقامة
 كما في رسالته قل ~~لا يجوز الاقتناء فيها بل تؤدى~~
 على الافراد وهو ظاهر فلهذا لم يذكره المقدسي كذا
 في حاشية الدرر للمولف وذكر قبل هذا ان عدم وجوبها
 مستبعد بما قاله حفيد سري الديت انه عند مجرد التوهم
 اما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالشك
 وجوبها على قول من يمتنع قول ابي يوسف ويؤيده
 تغير الترتيب بلا بد لكون قوله هل يوتي لها بالاقامة
 المحققين شيخنا بما ذكره الزيلعي في الاذان ان اذا ظهر
 يوم الجمعة في المصراذان واقامة مكرهه اذ هو باطلا
 يوم اياه بعداد الجمعة وعلى الكراهة في النهي عن البداع
 بان الاذان والاقامة للصلاة تؤدى بجماعة مستحبة

وهي

وهي مكرهة واعلم ان المعالي من ضم السورة للمأخذه
 في الاربع ركعات ولم يحك فيه خلافا ونصه والا ولي
 ان يصلي بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذا النية
 ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون
 قراوي سنتها على وجهها والا فتدو صلي الظهر مع سنة
 وينبغي ان يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربع التي بنيت
 اخر ظهر ان لم يكن عليه قضا فان وقع فرضا فالسورة
 لا تقضى وان وقع لقلا فقرة السورة واجبة انتهى
 ومفهوم قوله ان لم يكن عليه قضا انه ان كان عليه قضا
 لا يضم السورة في الاربع بل في الاوليين فقط واعلم ان
 ما ذكره في البحر من قوله وقد اقيمت مرارا بعد صلاتها
 حقها على اعتقاد الجهالة انها الغرض وان الجمعة ليست
 بمرصن ينبغي على ما ذكره شمس الائمة ان الصحيح من
 مذهب ابي حنيفة جواز اقامتها في مسجدين قال شر
 قال وبدا نأخذ وفي فتح القدير وهو الاصح كنت نقفبه
 العلامة نوح افندي بان ابا جعفر قال لا بأس بالجمعتين
 في موضعين لا في اكثر منهما وهكذا روي عن حماد بن عمار
 وهو ظاهر الرواية انتهى وتبعه صاحب البوايع وحمل
 الرواية التي صححها شمس الائمة على موضع الحاجة
 والضرورة وتبعه صاحب التكملة ايضا ونقيب ما نقله
 عن فتح القدير من قوله وهو الاصح بان اخر كلامه يدل
 على انه لا بد من الاقيات بالاربع المذكورة مادام الاشتباه
 قائما والمخاصم ~~ل~~ ان استجاب الاربع بعد الجمعة

يبين علي القول بجواز تفادها لما علي عدمه وعليه لاكثر
وفي الحاوي وعليه الفتوي فلا شك في الوجوب واعلم ان
بعض المواالي زعم عدم صحة الجمعة الا ان معطلا بفقر بعض
سرايط الاداء وهو المصفاة عبارة عن كل بلدة فيها
والوقاص بتفادات الاحكام وبقيت الحدود وهما
مفقودات فلا تصح الجمعة ويتعين صلاة الظهر وقد
تبعه علي ذلك كثير من الارواق وما قاله هذا السبعين
من لال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود
موجودات في الجملة الخ ما ذكره السيد الحوي وذكروا
العلامة نوح افندي في رسالته ما مقتضاه عدم اشتراط
تنفيذ الاحكام واقامة الحدود بالفعل فالشرط بمجرد القدرة
نقط ونص عبارته رفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في
تحقق المصربة بل الشرط في تحقق القدرة علي الدفع
ومما يدل علي عدم اشتراط الدفع بالفعل ان جماعة
من الصحابة صلوا خلق يوسف الشق مع انه كان
اقام خلق الله تعالى **باب العيدين** شرعت
صلاة العيد في السنة الاولى من الهجرة كما رواه ابوداود
مسند الحسن قلا وقد النبي عليه السلام المدينية ولهم
يومان يلعبون فيهما فقال ما هذا ان اليومان قالوا
كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال عليه السلام ان الله
ابركم حينما منما يوم الاضحى ويوم الفطر وسمي به
لان الله فيه عوايد الاحسان وتغافلوا بعبادته كما سميت
القائلة قافلة تغافلوا بعبادتها اي رحمتها بحسب

والظاهر

والظاهر ان حنبل لم يفرق من قوله قدم عليه السلام المدينة
ولهم يومان الخ يرجع لاهل المدينة وقد توقع فيه
السيد الحنوب **ف**سرع اجتماع العيد مع الجمعة لم يلزم
صلاة الا احد لهما وقيل الاولي صلاة الجمعة وقيل صلاة
العيد فاستثنى عن التمرناشي قال في الدرر قد راجعت
التمرناشي فرايت حكاية عن الغير وبصيفة التمرناشي التي
نظاها قوله عن الغير انه ليس مذهبنا بل هو مذهب
الامام حنبل بان الجمعة يدخل وقتها بدخول صلاة العيد
قال في وسرجه للشيخ منصور الحنبل واذ وقع عيد
في يوم الجمعة سقطت عن حضر العيد ذلك اليوم سقط
حضوره لا سقوط وجوب لانه عليه السلام صلى العيد وقال
من شاء ان يجمع فليجمع الخ **صلاة العيدين واجبة في**
الاصح عند الجمهور وهكذا روي عن ابي حنيفة وذكر
في الجامع الصغير عيديات اجتمعا في يوم واحد فالاول
سنة والثاني فريضة واراد بالاول صلاة العيد
وبالثاني صلاة الجمعة وقال ستمس الامية الشرعي
لاظهارها سنة ولكنها من معالم الدين اخذها هدي
وتركها صلاة الخ ملامسكين وجه القول بالسنية
قوله عليه السلام في حديث الاعراب بعد قوله هل
علي غير هت قال لا الا ان تطلع وجه الاول يعني الوجوب
قوله فصل لربك وانخر اذا المراد بصلاة العيد ومواظبة
عليه السلام من غير ترك ولا حجة في حديث الاعراب
لانه كان من اهل البادية وهي لا تجب عليهم ولا علي القرى

ولو وشحيتها في الجامع الصغير سنة لاينا في الوجوب
اذ من كونها سنة ان وجوبها ثبت بالسنة واعلم
ان من ائمتنا من قال انها فرض كفاية وهو ابو موسى
كما في سراج ملاسكين وابو موسى توفي القضا بعد اذ
في ايام ائمتنا ثم عزل واعيد في خلافة المستكفي وكان
من اهل العلم بمذهب اعرافيين وابوه كان من المتقدمين
في هذا المذهب وكان له سمع حسن ووقار تام وكان
نعمه عند الناس لا يصفون عليه شي صماه تولاه ونظر
فيه ودرس ووجد مقتولا في داره سنة ثين وثلاثين
وتلما به كسبه المصوص وله كتاب الزيادة في جامع
الكبير وجامع الصغير لمحمد بن الحسن وله في اصول الفقه
شرا من مجلدات كذا بخط شيخنا عن الشيخ فاسم في تاج
التراجم وثام لم يقف السيد الحموي على ترجمته ان توفي
فيه وقال ينظر من ابي موسى هذا **علي من يجب عليه**
الجمعة بشرائطها اي يشترط لصلاة العيد ما يشترط
للجمعة **سوا الخطبة** فانها ليست من شرائطها لانها
تؤدي بعد الصلاة ويشترط التي يسبقها ويقارن
وتأخيرها الي ما بعد صلاة العيد سنة طهيري وقد
يقضي انه لو خطب قبلها كان اتيها بالصلاة اي باصلا
سنة الخطبة وفيه توقف اذ لم ينقل ان كان مسيا
من قال اخوي وفيه ان ما يقتضيه كلام الائمة يوجب
به ما لم يوجد صريح بخلافه فلا معنى للتوقف فاستفاد
من كلام الظهيري ان الاثبات بالخطبة في العيد مطلقا

ولو

هـ لو قبل الصلاة سنة وتأخيرها الي ما بعد الصلاة
سنة اخري لكن يعكز عليه قول المصنف **فتصح اي**
صلاة العيد **بدونها** اي بدون الخطبة **مع الاساءة**
في اي كما يكون مسيا **لو قدمت الخطبة على صلاة**
العيد وعمل الاساءة بمخالفة فعل النبي صلى الله عليه
وسلم وبهذا يتجه توقف صاحب الزهد لو حصل اصل
السنة بالخطبة ولو قبل الصلاة لم يكن مسيا ونوب
اي استحباب لمصلي العيد في يوم **ثلاث عشر** شيئا ان
يا كل بعد العجر قبل ذهابه للمصلي **وان يكون الماكول**
تمرا ونظرا وما في الزهر وغيره من تخييره بين التمر وغيره
كما هو حلو وفيه تامل اذ لا ينبغي ان يعدل عن التمر
اي غيره مع وجوده لانه الماكول رعينه عليه السلام
ففي البخار عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
لا يغزو يوم الفطر حتى ياكل تمرات وياكلهن وشرابا
ولو لم ياكل قبلها الا ياتم ولو لم ياكل في يومه ذلك رجحا
بعاقب من عن الدراية **ويقتصر** الاصح انه سنة
وتسماه مندوبا لا شتمال السنة عليه من **وبينناك**
لانه مطلوب في سائر الصلوات واعمال الحالات **وبينناك**
ولو من طيب اهله بحاله ربح لا لون كالمسك والبخور
من عن الدراية وينتفع الحموي وغيره كالدرواسي
عليه شيخنا لانه لا مساس له بذلك بما تحت فيه واسما
مسما منه بمن يريد الاحرام كما سيجي **وبينناك**
ثانيا اي اجملها جديدا كان او غسلا لانه عليه

السلام كان يلبس بدة حمراء في كل عيد وهذا يقتضي عدم
 الاختصاص بالابيض والحلة التي انشأ من اليمن
 فيها خطوط حمراء خضراء احمر تحت لولان الاحمر
 الثاني اي شديدا حمرة مكروه والمصر يسأل في لبس
 الاحمر حكى فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب **ويؤدى**
صدقة النطران وجبت عليه لامره عليه السلام
 بادائها فتخرج الناس الى الصلاة **ويظهر الفرج**
واليشاشة وكثرة الصدقة النافلة حسب طاقتة
 زيادة عن عادته **والتكبير** هو سرعة الانتباه اول
 الوقت او قبله لاداء العبادة بانشاط **والا ابتكار وهو**
المسارعة الى المصلي وصلاة الصبح في مسجد حيد
 يتم ليتوجه الى المصلي اشار العلامة ملا مسكين
 يستقر يراي انه معطوف على ما قبله من المندوبات
 فاقضى نذبه ايضا لان الكلام في خصوص التوجه
 الى المصلي ولا يشترط نذبه في المحتجب وغيره ٦
 الخروج الى الجبابة لصلاة العيد سنة وان كانت
 يسعم المسجد الجامع عند عامة المساجد وهو
 الصحيح وما ذكره الانتقائي من ان قوله يتوجه بالرفع
 لانه واجب لا مندوب تفقيه في النهي بانه ليس الكلام
 في مطلق التوجه وعطف به لغيره احي هذا الفعل
 عما قبله وليس باخراج المنبر اليها في زماننا درر
 وفي النهي عن الخلاصة لا يخرج المنبر الى الجبابة
 واختلف في كراهة بنايه فيها فقيل بكراهة وقيل لا

وعن

وعن الامام لا باس به خواهر زاده **ما مشيا**
 لانه عليه السلام ما ركب في عيد ولا جنازة ولا باس
 بالركوب في الرجوع لانه غير قاصد الي قربه **مكبرا**
شرا في طريقه وقال لا يكبر جهلا كما في الاصحاح
 وقيل الخلاف في اصل التكبير فعنده لا يكبر وعندها
 يكبر **مروي** الطحاوي عن ابي حنيفة انه يكبر
 في طريق المصلي في عيد الفطر جهلا وقد قولها ملا
 مسكين للامام قوله تعالى واذكر ربك في نفسك
 الآية وقال عليه السلام خير الذكر الخفي ولا ت
 الاصل في الشنا الاخفا الا ما خصه المشرع شيئا الا في
 ولها قوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا لله قال
 اكثرهم هو التكبير في طريق المصلي وكان من عمر
 يرفع راسه بالتكبير وهو مروي عن علي ولا ت
 التكبير فيه من الشنا يروى منها على الاشتها
 ولاظهار ردون الاخفا فصار كالاصحاح **ويظهر**
 اي التكبير اذا انتهى الى المصلي في رواية جزم
 بها في الدراية وفي رواية اذا اقتنع للصلاة ويرجع
 من طريق اخر اقتداء به صلى الله عليه وسلم وتكره
 التنفل قبل صلاة العيد في المصلي انتفاذا في
 البيت عند عامتهم وهو الاصح وتبعها في المصلي
فقط فلا بد في البيوت على اختيار الجمهور
 واعلم ان المنع من التنفل قبلها يتضمن من لم يصلها
 وله اذا قال في الخلاصة الشنا اذا ارد ان يصلي

ويقطع

صلاة الصلوة يوم العيد يصلي بعد ما يصلي الامام
 في الجبانة **بجروفت** **صلاة العيد** **من ارتخاع**
الشهر **قد روي** بعد خروج الوقت عن حد الكراهة
 الى وقت زوالها حتى لو دخل وهو فيها تسعدت
 شهر عن السراج اي امتناقا ان كانت فعله ان يقعد
 قدر التشهد اما بعده قبل السلام فكذلك عند الامام
 خلافا لهما وكيفية صلاتهما ان ينوي صلاة العيد
 ثم يكبر للمخبر **سنة** ثم يقول **الله** ثم يكبر **تكبيرة**
 الزوائد **ثلاثا** يرفع يده في كل منها ثم يتعوذ
 الامام ثم يسمي سرا ثم يقرأ الفاتحة ثم سورة
 وندب ان تكون سبع اسم ربك الاعلى ثم يركع فاذا
 قام **ثلاثا** نية البدء بالسجدة ثم بالفاتحة ثم بالسجدة
 وندب ان تكون سورة الفاتحة ثم يكبر **تكبيرات**
 الزوائد **ثلاثا** ويرفع يده فيها كما في الاولى **وقد**
 الفعل وهو المولاة بين القرائتين والتكبير **ثلاثا**
 في كل ركعة **اولي** من زيادة التكبير على الثلاث
 ومن تقدمه **تكبيرات** الزوائد في الركعة الثانية
 على القراءة لا شرا بين مسعود فان قدم التكبيرات
 في الركعة الثانية على القراءة جاز لان الخلق في
 الاولى لا الجاز **نتمسة** زاد الامام في تكبيرات
 الزوائد على الثلاث في كل ركعة **تابعه** الى ستة عشر
 فقط فلو زاد عليها لا يتابعه ان سمعها من الامام
 وان من المحدثين ان يزيدها **وان** **واو** **والسنة** **عشر** **لجواز**

الغلط

الغلط وينوي الافتتاح بكل تكبيرة **منه** عن المحيطة
 لا احتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة وقوله
 تلو زاد عليها لا يتابعه في المبتغي ما يخالفه موجب
 ومن فاته اول صلاة الامام يكبر في الحال باري نفسه
 بخلاف اللاحق فانه يكبر باري امامه ولو خشي المدرك
 في الركوع ان يرفع الامام راسه لو كبر قايما اي بد
 راسه ولو ادركه في القيام فلم يكبر حتى ركع لا ياتي
 به في الركوع على الاصح ولو ركع الامام قبل ان يكبر لا
 يعود الى القيام فيكبر ولا يكبر في الركوع في ظاهر الرواية
 ولم ار ما لو عاد وينبغي ان تقصد شهر وتبعه في الذكر
 والجمعي وتغيب شيئا بانه تقدم في السهو انه
 اذا ذكر القنوت في الركوع لا يعود ولو عاد لا تبطل
 وقدم في الوتر عن الخاتمة انه لا يعيد الركوع فقياسه
 عدم الفساد هنا ايضا وعدم اعادة الركوع كما لا يخفى
 اذا عاينته انه زاد في صلاته قيا ما وزيادة ما دون
 الركعة لا تقصد انتهي **ثم** **يخطب** **الامام بعد الصلاة**
خطبتين هذا بيان الافضلية حتى لو قدمت على الصلاة
 جاز لانه اذا جاز تركها فلا فية يجوز تقديمها وهو
 خلاف الاولى غنيمي واقول ظاهر ما سبق من ان هذا
 بيان الافضلية انه خلاف الاولى فقط وفيه دلالة على
 ان قول الزايغي ويكره مخالفة السنة اي تنزيها **يعلم**
فيها احكام **صدقة الفطر** الخمسة اعني على من يجب
 ومن يجب ومن يجب ومن يجب ومن يجب اما على من يجب

فعلي المحرم المسلم المالك للمنصب وما لمن تجب فلفقرا
 والمساكين واما ما مني تجب فبطلوع الفجر واما كم تجب
 فنصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او زبيب
 واما من تجب فمن اربعة اشيا المذكورة واما ما سواها
 فبالقيمة مجردا فان قلعت **اذا** انزلت اداوها قبل الخروج
 فلا فائدة لهذا التعليم قلعت **يمكن** ان تقم في حق
 من ياتي بها في العام المقابل او في حق من لم يوردها قبل الصلاة
 من قال في الدور وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها
 يخرجوها في محلها ولم امره وهذا كل حكم احتيج اليه لان
 الخطبة مشرعت للتعليم والخطب عشر ثلاث في الحج
 والجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء والنكاح
 والختم يبدأ بالتحميد في جمعة واستسقاء ونكاح قال
 في الدور وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم العات
 كذلك ولم امره وليبدأ بالتكبير في خطبة العيد وثلاث
 خطب الحج الا ان التي بمكة وعرفة تبدأ بالتكبير ثم
 بالتلبية ثم بالخطبة ويستحب ان يستفتح الاول
 بتسعة تكبيرات تقرا اي متتابعات والثانية بسبع
 وتكبير قبل النزول من المنبر اربعة عشر واذا صعد عالج
 المنبر لا يجلس عندئذ رعن المذبح **ومن فائتة الصلاة**
فلم يدركها مع الامام لا يقضيها اطلق في الفوات مع
 الامام نعم ما اذا لم يشرع اصلا او شرع ثم افسده اتفاقا
 علي الاصح وفيها يلغى اي رجل افسد صلاة واجبة
 عليه ولا يقضا عليه ولو قدر بعد الفوات مع الامام

علي

علي ادراكها مع غيره نعل للاتفاق علي جواز تعدادها فان
 حب قضاها مستفردا علي اربعين في الاول في الاخير
 وفي الثانية والثمن وضحاها وفي الثالثة والليل اذا انفسى
 وفي الرابعة والضحى بذلك جاز الخبر **احكم** ان الخطبة ووجه
 عدم انقضاء الصلاة بهذه الصفة لم تقرر فريضة **لا**
 بشرابط لا تتم بالمستفرد من ولاينا فيه ما قدمناه من قوله
 فان احب قضاها مستفردا **الح** لان القضا المتي بالخطر
 مخصوصة الكيفية المصروفة في صلاة العيد ومسب
 صلاة ركعتين مشتملتين علي تكبيرات الزوال بخلاف
 قوله فان احب قضاها مستفردا **الح** لانه لم يكن بتلك
 الكيفية **وتؤخر عذرا في الغز فقط** وفي كونه قضا او
 ادا قولان حكاهما القهستاني وبضه اي يقضي صلانه كما
 اشار اليه الكرماني والجلابي والهداية وغيرها او يودي
 كما في التخصة انتهى وقوله بعذر قيد به لانه لو اخرها
 بلا عذر لم يصلها بعد بخلاف عذر الاضحي نهر واذا تبين
 ان الامام صلاها بلا طهارة تنعاد الصلاة دون التضحية
 ولو قال كما في التنصير يؤخر عذرا في الزوال من العذر
 كان اولى لان وقتها من الثاني كالاول **واحكام الاضحي**
كالغز اي الاحكام التي ذكرت في يوم الغز من اول الباب
 اي هنا من الشروط والمنزوبات هي احكام يوم الاضحي
 فلا حاجة الي تعداد ما يوافق تلك الاحكام وعدم ما
 يخالفها للمحاجة الي بيانها زيلعي **لكنه في الاضحي يؤخر**
الاكل عن الصلاة علي سبيل الاستحباب هذا في حق

المصري لا القروي واطلق في المصري فشم من لا يصح
وقبل انما يستحب تاخير الاكل لمن يصحح لياكل من
اصحبه اولاما في حق غيره فلا كذا في حاشية الدرر
المؤلف وهو ظاهر في ترجيح الاطلاق لحكاية التفصيل
بقيل **وكبير في الطريق جهل** ثم يقطعه كما انتهى الى الجادة
في رواية المسوط وسرخ الطحاوي وفي رواية حتى يمتنع
الامام فيها ملاسكين وعمل الناس اليوم على هذه
الرواية من قول المص في الطريق يشير الى الرواية الاولى
وهو انه بالوصول الى الجادة يقطعه **ويعلم الاضحية**
وتكبير التشريق في الخطبة قال في البحر هكذا
ذكرنا مع تكبير التشريق يحتاج الى تعليمه قبل يوم عرفة
للاتيان به فيه فينبغي ان يعلم في خطبة الجمعة التي
يلبها العيد انهي **وتؤخر بلا عذرا في ثلاثة ايام** لانها
موقفة الى وقت الاضحية فتجوز ما بقي وقتها واذا علم
صحتها ولو بدون العذر منع العذر بالاولي والحاصل
ان العذر هنا لسني الكراهة فقط وفي عيد الغنم بشرط
الجواز وما في المجتبي من انه اذا تركها في اليوم **الاول**
بغير عذر لم يجعلها بعد كذا في صلاة الجلاءي **قال**
في البحر انه غريب واستقر في النهر انه سهو وقول
في التبيين في مسائل منشورة اخر كتاب الحج فانه ظهر
الغلط في العيدين بان صلاهما بعد الزوال فعني ابو
يوسف انهم لا يخرجون من الغد فيها لانه في الغنم
قات الوقت الوقت وفي الاضحية ماتت السنة وعنده

انهم

انهم يخرجون فيها للعدو وعنده انهم يخرجون للاضحية
لبقا وقتها ولا يخرجون في الغنم لغواته انتهى فما في
المجتبي عن الجلاءي يتمشى على الرواية الاولى انه اذا
امتنع الاول في الغد فيما اذا ظهر الغلط بالاداء فيها
في اليوم الاول بعد الزوال على هذه الرواية في الاول
يتمتع اذا لم يكن للتأخير عذر فدعوى القرائة او السهو
ممنوعة **تفصيلا** اذا اخذت صلاة العيد هل يجوز
الذبح قبل الزوال ام لا قال الزبلي ولو لم يصل الامام العيد
في اليوم الاول اخروا التضحية الى الزوال ولا تجزئ
التضحية في اليوم الاول الا بعد الزوال وكذا في اليوم الثاني
لا تجزئهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يحل
الامام فحينئذ يخرجون انهم **والنذر في** اي تشبيه
الناس انفسهم باهل عرفة يوم عرفة **ليس بشي** وهو كونه
في سياق التخييل يشمل جميع اوصاف العبادة من الغرض
والواجب والسهة والساجد ونحوه وقيل يستحب
ذلك كذا ذكره ملاسكين وظاهر قوله وقيل يستحب
صنعه وهو كذا لان عباراتهم ناطقة بترجيح الدراية
ورجاء ان الوقوف عهد قربة في مكان مخصوص فلا يكون
قربة في غيره والاختراع في الدين لا يجوز كما في حاشية
الدرر ايضا على شرح المص معني باللكا في **وتحجب**
تكبير التشريق لقوله تعالى واذكروا الله في ايام
معدودات ولانه من المشايير فصار ركعة صلاة العيد
وتكبيراته وقوله في متن الكزوين انهم لا يباين في الوجوب

لان اسم السنة ينطلق على الواجب لانها عبارة عن
الطريقة المرضية ولم يرد فيها بعد وبالاقتداء يجب
لولا انه واجب لما وجب بالاقتداء ان يكون واجبا
لان لا يلزم من وجوبه بالاقتداء ان يكون واجبا
اذ كبر من يتقن يكون سنة في الاصل ويصير فرضا بالترام
ما انفك والعجب من صاحب النهر حيث جوز هذا ان
تكون السنة بمعنى الواجب محاشا وجعل القرينة
قوله وبالاقتداء يجب ثم بينه فيما يأتي بقوله اي وسبب
الاقتداء بمن يجب عليه ثم بينه فيما يأتي بقوله
اي وسبب الاقتداء بمن يجب عليه يجب على المراد
والمسافر بطريق التبعية وهذا البيان لا يلزم جعله
قرينة الوجوب حموي فلهذا منه ميل الي ان السنة
في عبارة المتن على بابها وكذا قول العلامة ملاسكين
وقيل واجب يقتضي كون المراد بالسنة في عبارة
المتن معناه المتبادر المتقابل للواجب وفي حاشية
الدور للمؤلف دليل السنة انما هي تمتع ما عرف
من الخلاف في كون تكبير التثنية واجب او سنة
ثابت ايضا في الجهر به شيخنا عن العهستاني تكبير
الايام المحمودة هي ايام التشريق والايام المعلومة
هي ايام العشر عند المفسرين وقيل كلاهما ايام التشريق
وقيل المعلومات يوم النحر ويوميات بعده والمعدودة
ايام التشريق كذا في حاشية الدور للمؤلف من بعد
نحو عرفة الي عقب عمر العبد مرة قدر كل فرض ادي

جماعة

جماعة مستغنية خرج به جماعة النساء فيجب على
امام مقيم مصر فخرج المسافر والمقيم بقربة وعلى
اي يجب على من اقتدي به اي بالامام المقيم كذا ذكره
الشم تبعا للملا مسلمين حيث قال وبالاقتداء بالرجال
المقيم يجب وفي التقييد بالمقيم ظلام يعلم بمرجعة
الايضاح والاصلاح حموي وحاصله ان الوجوب
بالاقتداء غير مقيد بما اذا كان الامام مقيما ولم يرد
قال في الدور ويجب على مقيم اقتدي بمسافر انتهى
فالامامة قيد في مقتدي فقط ثم ظهر ان التقييد
بالمقيم في جانب الامام يستثنى على ما هو الاصح
وحينئذ فلا يعترض بما في الايضاح والاصلاح دل
على ذلك ما نقله هو اي الحموي عن المصنفات ونص
واعلم ان المسافر من اذا صلوا بجماعة في المصن الاصح
كما في المصنفات ان لا تكبير عليهم وفي هداية الناطقي
ان كان الامام في مصر من الامصار فضلي بالجماعة
وخلفه اهل المصن فلا تكبير على واحد منهم عندا
حاشية وعندنا على التكبير انتهى ومن هنا يعلم
ان ما ذكره في الدور يجب على مقيم اقتدي بمسافر
خلاف الاصح واعلم ان المراد من قوله وفي هداية الناطقي
اذا كان الامام الحنفي بالامام المسافر دل على ذلك سياق
ظلامه ولو كانت المقتدي مسافرا او قريبا او نقي
غير ان المارة تخفف بالتكبير صوتها لانه اما عورة
او يودي الي الفتنة وهو الصحيح وكذا يجب على

المسبوق لانه مقتدر تحريمه لكن لا يكبر مع الامام بل
بعد قضا ما فاته زليعي فلو تباعد لا تقصد ونحو
التلبيه تقصد جرح عن الخلاصة فترجع يا بني الموشم
بتكبير التثنية وجواب وان تركه امامه لا دايه بعد
السلاة واللاحق كالمسبوق وبه الامام بسجود
السهم ولو جوبه في تحريمها ستم بالتكبير لو جوبه
في حرمتها ستم بالتلبيه لو جرحا العدمها ولو بد بالتلبيه
سقط السجود والتكبير تنصير وشرح عند
ابي حنيفة رحمه الله **وقالا يجب قول كل فرض علي**
من صلاه ولو كان منعوا او مسافرا او قرويا الح
عصر يوم الخامس من يوم عرفة وبه يعمل وعلمني
الفتوي لانه شرع تنعيا للمكتوبة فيود به كل من
يود بها وله ان الجهر بالتكبير ثبت على خلاف
القياس فالنقل الذي ورد به كان جامعاً لهذه الشرايط
والله اشار في اكثر حيث قال بشرط اقامة ومصر
ومكتوبة وجماعة مسخبة واذا ثبت اختصاص
التكبير بالمصر علم انه من التسماير بمنزلة الخطبة فيشرط
له اي لتكبير التثنية ما يشترط الجمعة الا ما سقط
اعتباره من السلطان والحرية والخطبة كما في المهرج
وجري عليه الذي يلبي وقوله في البحر ليس بصحيح اذ ليس
الوقت والاذن العام من شرطه لتعقبه في التثنية
الوقت من شرطه اعني ايام التثنية حتى لو فاتت
صلاة في ايامه فقطها في غير ايامه او في ايامه من القال

لا يكبر بخلاف ما اذا قضاها في ايامه من تلك السنة حيث
يكبر لانه لم يثبت عن وقته من كل وجه ولا لم يشترط
السلطان او نايبه فلا معنى لاستراط الاذن العام وانهم
استغنوا بذكر السلطان عنه نعم يعني ان يقال من شرطها
الجمعة الجماعة التي هي جمع والواحد هنا مع الامام جماعة
فكفي صح ان يقال ان شرطه اي شرط التكبير التثنية
من شرط الجمعة انتهى وقول المنظور اليه مطلق الجماعة
لا يفيد ان تكون جميعا ثم رايت بخط السيد المحوي انه
اجاب بنظير ذلك وقوله فهو كل فرض اي مفروضة علي
الاعيان نعم الجمعة وخرج عن المفروضة ولو شتر
وكذا صلاة الجنائز لا يخفى ليست فرضا علي الاعيان وكذا
صلاة العيد كما في الدرر لكن في البحر عن المجتبي الباقين
يكبر ومن عقب صلاة العيد لانها تؤدي بجماعة فاشبهت
الجمعة ومن هنا قال المص **ولا يباس بالتكبير عقب**
صلاة العيدين وكذا في الاسواق وغيرها واعلم انه
يستثنى من المفروضة صلاة الظهر بجماعة ان كان يوم عرفة
او كان يوم النحر يوم الجمعة حوي عن بن يونس فلم يحرر
والتكبير وهو ان يقول الله اكبر الله اكبر لاله الا الله
والله اكبر والله الحمد ونحو الماثور عن الخليل والمختار ان
الذي يبع اسماعيل وفي القاموس انه الاصح قال ومعناه
مطيع الله وروى قيل انه اسحاق واصله ان الله تعالى امر
جبريل بان يذهب الي ابراهيم بالهدية فله من سما الدنيا
قد اضعف ابنه للذبح فقال الله اكبر الله اكبر كيلا يعجل

فلما سمع ابراهيم صوتة علم انه ياتيه بالبشارة فقال
لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع اسماء عيل كلاهما علم انه
فدي فقال الله اكبر الله اكبر والله اكبر **باب**
صلاة الكسوف والخسوف والافتراق يقال كسفت
الشمس اذا ذهب صنورها واسودت ملاسكتين
سن ركعتان كهية النفل للكسوف قوله ركعتان
بيان لا قل مقدارها وان بشا اربع او اكثر كل ركعتين
بمتسليتين او كل اربع من غير المجتبي والبدائع والاربع
افضل حموي عن النهاية وقوله كهية النفل اي في
عدم الاذان والاقامة وعدم الجواز وفي الاوقات
المكروهة وفي الحالة القيام بالقرأة والادعية التي هي
من خصائص النفل لان قيامه عليه السلام في الاولى
كان بقدر البقرة وفي الثانية بقدر ال عمران وقيل
يخفف القرأة ان شال ان المسنون استتم اب الوقت
بالصلاة والدعاء فاذا خفف احدها طول الاخر وقيل
يقرأ فيها ما احب كالصلاة المكمومة واما الركوع والسجود
فان شاققهما وان شاققهما حموي عن البرجندى
باب الجمعة او ما مور السلطان قال الاسيبى
ويستحب في كسوف الشمس ثلاثة اشياء الامام
والوقت والموضع اما الامام فالسلطان او القاضي
او من له ولاية الجمعة والعيدين واما الوقت فهو
الذي يباح فيه التطوع واما الموضع فهو الذي يصلي
فيه صلاة العيد او مسجد الجماعة ولو صلوا في موضع

آخر

آخر اجازهم والاول افضل ولو صلوا وحدا ناي منازلهم
جاز ويكره ان يجمع في كل ناحية انتهى **جر بلا اذان**
ولا اقامة وفي البرجندى عن المتقط اذا انكسفت
او نقص النهار دعوا لم يجعلوا حموي **ولا جهر في القرأة**
فيها عنده خلافا لهما كذا ذكره الثم وقول ملاسكتين
وقال ابو يوسف يجهر بالقرأة مقتضاه ان محمدا
ابي حنيفة في عدم الجهر والحاصل ان كلام الهادي
يقضي ان مذهب محمد كابي يوسف وفي رواية عنده
كالامام وفي حاشية الدرر للمولف نقل عن الجوهري
انه روي عن محمد روايات **ولا خطبة** باجماع اصحابنا
في انه لم ينقل فيه ائمة وخطبته عليه السلام لما كسفت
الشمس يوم سيدنا ابراهيم ليست الا للرد على من توهم
انها كسفت لموته **نزل بل ينادي الصلاة جامعة**
بجاءتموه ان لم يكن اجتمعوا جرد وسن تطويلها
بين في حمل تطويل القرأة على ما اذا اراد تحقيق الدعاء
فلا يخالف ما سبق عن البرجندى وما في حاشية الدرر
للمولف من قوله وكذا يطيل الركوع والسجود كما في البركان
يحمل ايضا على ان يكون المعنى انشا كما قدمناه يعني
ان يقال ظاهر قول الثم وسن تطويلها بنحو سورة البقرة
ان افضلية التطويل في القرأة تحصل بقرأة ما يعدل
سورة البقرة وان كان حافظا لها وليس كذلك بل المعنى
انه يقرأ في الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كانت
يحفظها او ما يعدلها من غيرها ان لم يحفظها كما في الجوهري

هذا محصل ما ذكره المصنف المولف في حاشية الدرر مختصا
 علي ظاهر عبارة البرجندي ويمكن الجواب عن التساؤل
 بان يجعل قوله بخوسورة البقرة علي انه بالنسيئة
 لغير الحافظ لسورة البقرة فلا يرد عليه ما اورد
 علي البرجندي **وتطويل** اي يسن تطويل **وكوعها**
وسجودها يعني ان نشأ كما سبق ثم يدعوا **الامام**
جاسا مستقبل القبلة ان تقا او قايما مستقبل
الناس وهو حسن من استقبال القبلة ولو اعتمد
 علي قوس او عصي كان حسنا ولا يصعب المنبر للدعاة
 عن المحيطة فاذا بكلمة ثم ان السنة تاحية الدعاء عن
 الصلاة لانه هو السنة في الادعية جردت قول العلامة
 ملا مسكين ثم يدعوا **الامام** بعد الصلاة **تقرح** جمعا
 قراهم من كلام المصنف **ويؤمنون علي دعائه** ويستخرون
 لذلك حتي يكملوا **بجلا الشمس** وان لم يحضر **الامام**
صلوا فرادي في منازلهم علي شرح الطحاوي او في سبلهم
 علي ما في التمهيد وفيها ايضا اذا امر امام الجماعة **العيد**
 القوم بالصلاة جازان يصلوا بالجماعة في مساجدهم بوجه
 فيها امام حيم حموي عن البرجندي وهذا مخالف لما سبق
 عن الجرمي انه يكره ان يجمع في كل ناحية اللهم الا ان
 يكون ما سبق محمول علي ما اذا كانت بدون امر امام الجماعة
 فتقول المخالف قدح كاداة صلاة **الحسوف** اي كما يصلي
 في حسوف الغمر فرادي لانه قد حسف في عامه عليه السلام
 امر او لم يتقيا انه عليه السلام جمع الناس له ولان الجمع العظيم

بالليل

بالليل بعد ما ناموا لا يمكن وهو سبب للفتنة
 ايضا فلا يشرع بل يتضرع كل واحد لنفسه زليعي
 وقوله فلا يشرع صريح في عدم مشروعية الصلاة في حسوف
 القوم في الغمر فيل الجماعة جائزة لكنها ليست بسنة النبي
 والصواب علي الطائعات ونحوها عند حسوف الغمر من فعل
 اليهود فينبغي اجتنابه لعدم النهي عليه السلام عن
 التشبه بالكفار شيخنا عن ابن الملقن في شرح العمدة
والظلمة الهايلة فيها **الريج الشديد والفرع**
 والزلزال والصواعق وانتشار الكواكب والفتنة الهايلة
 بالليل والشايع والامطار الدائمة وعموم الامراض والجنون
 الغالب من العدو لان ذلك كله من الايات المخوفة
 زليعي وقوله وعموم الامراض شامل للطاعون والدعا
 برفعه كما يفعله الناس في الجبل مشرع وليس دعا برفع
 الشراة لانها اثره لا عينه وعلي هذا ما قاله ابن حجر
 من ان الاجتناع برفعه بدعوة اي حسنة فاذا اجتمع
 صلبه كل واحد ركنين ينوي بها رفعه فهو ذو النحر
 في مشكل الاثار في تاويل حديث الطاعون رسل
 علي طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعتم به بارض فلا تقربوا
 عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه
 فقال ان كان بحال لدخل وابتلي به وقع عنده انه ابتلي
 بوجه له ولو خرج فخرج وقع عنده انه سخط بوجهه لا يدخل
 ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فاما اذا كان يعلم ان كل شيء
 بقدر الله تعالى وانه لا يصيبه الا ما كتبه الله عليه فلا بأس

بان يدخل ويخرج قال شيخنا ومن ادلة مشروعية
ان غاية امره ان يكون كملات العذر وقد ثبت
سواء له عليه السلام العافية منها فيكون دعاء برقه
المستساق **باب الاستسقا** هو لغة طلب
سقي الماء من الغير ومثلهما طلب المطر من الله تعالى
عند حصول الجذب على وجه مخصوص قال العلامة
المحمدي ويعني ما قبل
خرجوا يستسقوا فقلت لهم فقال دمي تنوب لكم عند الانواء
تالوا صدقت في دموعك مقنعة لهما مزموجة بدماء
وهو مشروعي في موضع لا يكون لاهله اذ بية وانها
يستبرون منها ويسقون دوابهم وشرعهم او يكون
ولا يكفي لهم فان كان لهم فلا يخرجون للاستسقا
حموي عن البرجندي وظاهر قول العلامة ملاسكين
وهو طلب السقي انه بيان للمعنى اللغوي لك
كلام العيني يقتضي انه بيان للمعنى اللغوي
لكلام العيني يقتضي انه بيان للمعنى الشرعي
حيث قال السقي يضم السين وهو المطر في حاشية
الدرر المولف ذكر ان الاستسقا ثبت بالكتاب
قوله تعالى حكاية عن نوح حين اصابهم القحط فقلت
استغفر واربعكم الآية ووجه المناسبة ان صلاة الكسوف
والاستسقا يؤدي بالجمع العظيم كصلاة العيد كذا
ذكره ملاسكين وفيه بالنسبة للاستسقا متبادرة
لقول المص له صلاة من غير جماعة حموي واجاب

شيخنا

شيخنا بان المراد من قوله تؤدي بالجمع العظيم اي بصفة
اي بصفة اجتماع الناس وحضورهم وهو لا يستلزم
صلااتهم جماعة ثم ما ذكره المص من ان له صلاة من غير
جماعة اي عند اي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف
وقال محمد وهي رواية عن ابي يوسف يصلي ركعتين
جماعة بلا اذان واقامة ويجهر بالقراءة ويخطب
كصلاة العيد الا انه ليس فيها تكبيرات ملاسكين
وفي البداية ظاهرا لرواية انه لا صلاة في الاستسقا اي
جماعة بدليل ما عن الثاني سالت الامام عن الاستسقا
اي فدية صلاة او دعا موقت او خطبة قال اما جماعة فلا
يفيد عدم مشروعية لكن ذكر شيخ الاسلام ان الخلاف
في السنية لا في المشروعية وجزم به في غاية البيان عن شرح
الطحاوي قال في النهج الاول يعني كون الخلاف في عدم
مشروعية الجماعة البق بكلامه وكذا الحموي نقل عن
قرا حصاري ما يقتضي عدم مشروعية الجماعة حيث
لا يستسقا يعني عند الامام ونصه لا يتنفل بالجماعة
الا في رمضان وصلاة الكسوف انتهى **وله دعا واستسقا**
لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان عتارا يرسل السماء
عليكم مورا واوجعه سبيلا لرسال المطر ياتي واعلم ان
رواية انس مصرح فيها بان عليه السلام رفع يديه وقت
الدعاء وفي المفتاح على ما نقل عن السيد الحموي بالغزير
الي ابي يوسف قال ان شارفع يديه وان شفا انشاد
باصبعه ونقل شيخنا عن المصاييح انه عليه السلام كان

لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء يرفع
يديه حتى يري بياض ابطنيه لم يكن عليه ثوب الا في
الاستسقاء لانه ثبت استسقاء رفع اليدين في
الادعية كلها وروي عنه عليه السلام في الاستسقاء انه
رفع دعاء قائما رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز بهما راسه
ويستحب الخروج له ثلاثة ايام متتابعات ويستحب
للإمام ان يامهم بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج بالتوبة
ثم يخرج في الرابع وان سقوا قبل خروجهم فوبان
يجزوا شكر الله تعالى فتور وسرحد ويستحب الدعاء
عند نزول الغيث لقوله عليه السلام اطلبوا استجابة
الدعاء عند ثلاث عند التقاء الحيوسن واقامة الصلاة
ونزول الغيث ثم لا يزال للخروج في الاستسقاء على
ثلاثة ايام لانها مرة ضربت لا بلا الا عذارى رقيق
الابل بالبا الموحدة الا فانا افترق وقايله مطالب
من ذلك بالشفقة نعم بحبي بمعنى كهنه ومنه فقلت
امتنى ايلي الهوا سفا يوم النوا بدني وقرن الهجر
بين الخفت والوسن والا فانا لا نرم له والمعتد ما في
الاساس يقال ابلية عذرا اذا بينته بيا نالا لوم
عليك بعدة غرمي زادة قال ومعني كهنه ابي عتيق
مشاة في قناب خلقة غسيله او مرقعة متذللين
متواضعين خاضعين لله تعالى ناكسي ومهمهم
مقدمي الصدقة كل يوم قبل خروجهم ويجدون

التوبة

التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون المطالم
ويستحب اخراج الدواب والشيوخ الكبار والاطفال
ويبعدون الاطفال عن امهاتهم والاولي خروج الامام
مهمهم وان خرجوا باذنه او بغير اذنه جاز وردد انه خرج
نبي من الانبياء بالناس ليستسقوا الله تعالى في مرزابه
احد انه سليمان فاذا انصرف ليلة رافعة بعض قواها
الي السما فقال ارجعوا فقد استجب لكم من اجل
هذه الغلة رواه الحاكم عن ابي هريرة زاذني رواية
لولا البهاية لم تحطوا في مكة وبيت المقدس بالمحجر
يجتمعون وينبغي ذلك اي الاجتماع بالمسجد النبوي
لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا اشرق
من محل حل فيه خير خلق الله عليه السلام ويقوم
الامام مستقبل القبلة حال دعائه رافعا يديه
والناس تقوم مستقبلين القبلة حال دعائه رافعا
يديه والناس تقوم مستقبلين القبلة يوم منون
على دعائه اللهم اي يقول اللهم استغنا غنيا اعب
مطرا مستغنيا بضم الميم اي يغيث الخلق في زمانهم
ويشبعهم هنيا الهني الذي لا ضر فيه مرييا المري بالهمز
الحمد والمأقبة والمسمن للحيوات مرييا بفتح الميم وكسر
الراء ويعدوها ياسا كنة من المراجعة وهي اخصب وامرعت
الامر من اخصب ويروي مرييا بضم الميم وسكون الراء
وكسر الباء الموحدة من الربيع ويروي مرييا بالنا المعجمة
يا شنتين من فوق وهو ما يرفع فيه الا بل غرقا بفتح الدال

لكثيرا لما واخبر وقيل نظره كبار صند اطل **بجلال** المجلال
 السحاب الذي يجلل الارض بالطلوي يعبر **سحاب** اي ما يلا
 من فوق **طبعا** هو الذي طبق الارض والبلاء مطره دايما
 وما **انتبههم سر وجهه** واسل ذلك ما شرب عن انفس
 انه قال دخل مسجد يوم الجمعة رجل من باب كان بخود ادر
 القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجتنب فاستقبل
 فقال يا رسول الله هككت المواتني والاموال وانقطعت
 السبل فادع الله ان يغيثني قال فرجع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يد يده ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا اللهم
 اغثنا فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما
 تومست السما انتشرت فامطرت قال انس فوالله
 ما رايت الشمس سبتا اي جمعة ثم دخل من ذلك الباب
 في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجتنب
 فاستقبله قايما فقال يا رسول الله هككت الاموال
 وانقطعت السبل فادع الله تعالى لي يمسكها عنا فرفع
 صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا
 اللهم على الاكام والضراب ويطون الازدية ومنايت
 الشجر قال فاقلمت وخرجنا غشي في الشمس قال ثم اريد
 فمالت الشمس بين ما لك اهل الرجل الاول قال لا ادري واغما
 سميت دار القضاء لانها بيعت في قضاء دين عمر الذيب
 كتبه علي نفسه لبيت مال المسلمين وهو ثمانية
 وعشرون الفا من معاوية وهي دار مروان شيخنا عن
 القاضي عياض الاكام جمع اكهم وحسب الرابية والتالرفع

من

من الارض والضراب جمع الضرب وهي الروابي والجبال
 وليس فيها قلب **ردا** مطلقا سوا كانت اماما او مقتدا
 وقالوا لثا في يقلب الامام مرداه دون القوم وصفة
 ان كان مربعا جعل اعلاه اسفله وان كان مدورا جعل
 الجانب الايمن علي الايسر والايسر علي الايمن مسلا
 مسكين للمصاحبين ما ورد من انه عليه السلام فعل ذلك
 وللامام انه دعا فيعتر يسايرا الادعية وما روي من
 فعله كان تناولا واعتزض بانه لم لا يتغالب من اقل
 به تاسيا به عليه السلام واجيب بانه علم بالوحي
 ان الحال يتقلب متى قلب الرد وهذا مما لا يتناخي
 في غيره فلا فائدة في التاسي منها بغيرها وفيه بحث
 اذا اصل في افعال عليه السلام كونهما شرعا عاما حتى
 يثبت دليل الخصوص ومن هنا جزم القدوري بقول
 محمد بن وهب وهذا اي ما ذكره في الزهر من تخصيص محمد
 بقوله ومن هنا جزم القدوري الخ يبتغي علي ما روي
 من ان ابا يوسف مع الامام في عدم قلب الرد فستقل
 ما عساه يقال ما ذكره القدوري بيشكال بما سبق
 عن ملاه مسكين وقال ما لك يقلب الامام اذا مضى
 صدرا لمخفية ان ذلك ليس مذهبا لا يمتنا وعليه فيكون
 القلب عند القاي له من ايمتنا وقت المشروع في الخطبة
 وليس كذلك كما في حاشية الدرر للمولف وبضه وقال محمد
 يقلب الامام رد اذ مضى صدر من الخطبة واعلم انه عند

اي عتقة ليس للاستقامة خطبة لانها تتبع للصلاة
بالجماعة ولا جماعة عنده وقال محمد وهو رواية عن ابي
يوسف يصلي ركعتين بجماعة بلا اذان واقامه ويحرم
بالقرأة ويخطب كصلاة العيد الا انه ليس فيها تكبيران
ملا مسكين واستغفر من قوله كصلاة العيد ان الخطبة
بعد الصلاة وبه صرح في حاشية الدرر للمولف ونصه وقال
ابو يوسف يخطب بعد الصلاة خطبة واحدة وقال
محمد خطبتين ويكون معظم الخطبة عندهما الاستقامة
كما في الجوهره واعلم انه يستدل بالامام علي عدم الخطبة
برواية الحسن بخلاف رواية بن عباس فانها تصالح لان
يجوز بعد المصاحفين في مشروعية الخطبة فانه وقع
النقص فيهما بان عليه السلام صعد المنبر فحمد الله
وتعجب من طين الامام بان يقال بان عليه السلام
فعل ذلك مرة وتركه اخري وبمثل لا تثبت النسبة
فعلي هذا يكون المراد من نفي الخطبة عنده نفي نسبتها
واعلم ان ما ذكره ملا مسكين من قوله الا انه ليس
فيها تكبيرات موافق لما نقله السيد المحوي عن المفتاح
ويجاءه ما في منزه الجهم لابن الملك حيث انه تكبير
تكبيرات الزوايد كما في صلاة العيد وقيل السيد
المحوي ايضا عن قرا حصا روى ما نصه وقال محمد يصلي
الامام ركعتين بجماعة وتكبيرات الزوايد وجهان للقرأة
وخطبتين لانه عليه السلام يصلي بها اي بالجماعة ركعتين

كصلاة

كصلاة العيد اتمى والحاصل ان المسئلة تختلف
فيها كما في الدرر ولا يحضره ذي لنتوله تعالى وما دعيا
الكافرين الا في ضلال ولانه لا يتقرب الي الله تعالى
باعدايه والاستسقاء لا يستزال الرحمة وانما تنزل
عليهم اللعنة رايي وتغيبه الكمال بان الله اراد الرحمة
الخاصة فمنوع وانما هو لا يستزال الغيث الذي
هو الرحمة العامة لاهل الدنيا والآخرة من اهلها هذا
ولكن لا يمكن من ان يستسقاء او حدهم لاحتمال
ان يستقوا فقد تفتت فيه صنعوا العوام والمجواب
ان المراد الرحمة مطلقا اما العامة فلا شك وانما
الخاصة فلان النص وان كان بخصوص مطلوب
فقد تنزل به المفردة خصوصا اذا كان مع التوجه
وتقديم العبادة وهم وان جاز وان يستقوا فهم مع ذلك
منزل اللعنة في كل وقت ولا شك انه يكره الكون
في جمع يكون كذلك بل وان يمر في امكنتهم الا ان يهرق
ويسرع وقد ورد بذلك اثار وجنبه فبكره ان يجتمع
جميعهم الي جمع المسلمين كما في حاشية الدرر للمولف
سعدا بالاستاذة يعني المحي والحاصل
ان علته تمنعهم من الحضور ليس عدم استجابة دعائهم
كما فهم السيد المحوي فحزم بانهم لا يمنعون من الحضور
حيث كانت الفتوى على جوار استجابة دعا الكافر
استدلالا بقوله تعالى فاني عن ابليس قال رب
الي يوم يبعثون قال انك من المنظرين بل علة المنع

انما هي خوف ان يضل به صغى العقول اذا استقوا
 بدعائهم فتحصل انهم لا ينبغي تمكينهم من الخروج
 للاستسما اصلا لا وجودهم ليلا يفتن به صنعوا
 العقول ولا مع المسلمين لما سبق من انه يكره ان
 يجتمع جميعهم الي جميع المسلمين **باب صلاة**
الخوف من اضافة الشيء الي شرطه كما في الجوهرة
 ونحوه ما في الدور من ان سببها الخوف والتوفيق
 كما في ثمانية الدرر للمصنف انما من اضافة الشيء
 الي شرطه نظرا الي الكيفية المستوصفة لانت
 هذه الصفة شرطها بالعدو ومن قال ان سببها الخوف
 نظرا الي ان سبب اصل الصلاة الخوف انتهى وارا
 بقوله سبب اصل الصلاة الخوف اي الخوف الناس
 عن حضرت العدو وبذلك قول المصنف **هي جائزة بحجة**
عدو وخوف عرق او حرق حتى لو وجد الخوف قبل
 حضرت العدو وليس له ان يصليها كما ذكره البرجيني
 ونحوه انما يجوز صلاة الخوف عند حضرت العدو
 وتحقق الخوف وان خاف الامام قبل حضرت العدو
 وتحقق الخوف ليس له ان يصليها كما ذكره البرجيني
 ونحوه انما يجوز صلاة الخوف عند حضرت العدو
 وتحقق الخوف فان خاف الامام قبل حضرت العدو
 وتحقق الخوف ليس له ان يصليها قال السيد الحموي
 ويهم ويهم منه انه لو حضر العدو ولم يتحقق
 الخوف بان كان العدو مشرذمة قليلة لا يصلون صلاة
 الخوف

٢٥٥
 الخوف قلنت ويؤيده ما في المتن حيث قال ان
 اشتد الخوف الخ لكت عزى ملاسكين النهاية ان
 اشتد الخوف الخ ليس بشرط عند عامة مشايخنا
 حيث جعل في التحفة سبب جواز صلاة الخوف
 نفس قرب العدو من غير ذكر الخوف ومن غير
 ذكر الاشتداد وكذا في المبسوط والمحيط قال وفي
 مبسوط فخر الاسلام والمراد بالخوف عند البعض
 حضرت العدو لا حقيقة الخوف الخ ما ذكره ملاسكين
 واقول قرب العدو ومستلزم لحصول الخوف ثم لا يستلزم
 بخط السيد الحموي بها مشي مسودة بشرطه لنفرض
 بذلك معزيا للمفتاح ونحوه وليس اشتداد الخوف
 شرطا عند العامة انما الشرط حضرت العدو وان حضرت
 العدو وسبب الخوف فاقيم مقام حقيقته اذا تنازع
 النجوم في الصلاة خلق امام واحد فيجعلهم طائفتين
 واحدة باذا العدو ويصلي بالاخري ركعة **للمشايعين**
وركعتين من الرباعية والمغرب وتتمضي هذه الطائفة
 الي العدو ومشاة ثم جات الاولى فان ركبت او مشاة
 غير جهة الاستطاف بمقابلة وبطلت وجات تلك
 الطائفة التي كانت في الحراسة فتصلي بهم ما بقي من
 الصلاة وسلم وحده وذهبوا الي العدو ومشاة ثم
 جات الاولى واستوا بلاقراءة لانهم لا يحقون فتم خلق
 الامام حكما وسلموا ومضوا ثم جات الاخرى وصلوا
 ما بقي بقراءة لانهم مسبوقون ثم الظاهر من كلامهم

ان صلاة الخوف مشروعة بشروطها وهو قرب العدو
سالم القلوب وان لم يخف من وجع الوقت خلا لما في الدرر
عن مجيء الاقارب قال شمس الدين في شرح البخاري للعيني
انه ليس بشرط الا عند البعض حال التحام الحرب
ولا فرق بين ما اذا كان العدو بازا القبلية او لا وعنه
سلامه المقيم خلف السافر حتى يقضي ثلاثا بالقرعة
ان كان من الاول وبقرعة ان كان من الثانية هو
والمسبق ان ادركه من الشفع فهو من اهمل
الاولي والا من الثانية فهو واعلم ان الطائفة
التي وصلت مع الامام او لا انما تنضم الي العدو
في الثاني بعد ما رفع راسه من السجدة الثانية
وفي غير الثاني اذا قام الامام من التشهد الاول
الي الثالثة واعلم ان المجبي ليس متعينا حتى لو
استمت مكانها وقفت الطائفة الذاهية بانرا
العدو صبح للنهم وذكروا فيمن سبقه احدث انه
يخير بين الاتمام في مكان وصويبه وبين العدو وهو
افضل كما في الثاني انتهى فعلى هذا ينبغي ان
يقال في مسيلتنا ان الاتمام في المكان الذي انشأ
فيه الصلاة افضل حموي واقول ما ذكره في الثاني
احد قولين وعلى القول الاحقر وهو ان الافضل عدم
عدوه لما فيه من تقليل المشي ينبغي ان يكون
عدم العوصف هو الافضل في مسيلتنا ايضا **وان**
استند الخوف بان كان العدو لا يمكنهم من الصلاة

نازلي

نازلي بل يجهلون بالتمسك بركبة **صلوا ركبا** قيد بد
للاحتراز عما لو صلوا مشاة حيث لا يصح لفسادها
حيث كان لغير اسطفاق او سبق حدث ومقتدر
ايضا بما اذا كان الراكب مطلوبا فان كان طالبا لا
تصح صلاته فتدبر ومترجم وذكره الشافعي
يقال لا حاجة للتقييد بما ذكره للاستفنا عنه بقوله
وان استند الخوف لانه مستلزم له قال في البحر والشارح
المصنف **وانما** في ان الساج في البحر او في الماء يمكنه ان
يعضاه ساعة فانه لا يصح ان يصلي وان ملكه
ذلك فانه يصلي بالاسيا ولعل وجه الاستدلال ان
التقييد بركبانا يفيد عدم جوازها مع المشي فكذا
السمع واراد بالساج من ليس له قدرة الخروج من البحر
واعلم ان المراد بالاسطفاق الاسطفاق بان العدو
وحما في حاشية الدرر للمولف ونفسه وبوركب فسدت سلالة
عندنا لان الركوب عمل كثير وهو مما لا يحتاج اليه بخلاف
المشي فانه امر لا بد منه حتى يسطفوا باذا العدو ومنه
يعلم ان ما سبق من قوله لو صلوا مشاة لا يصح اراد به
المشي حال افتتاهما **فرادي** قيد به لانها لا تجوز
بجماعة لعدم الاتحاد في المكان الا اذا كان راكبا مع
الامام على دابة واحدة فانه يجوز اقتداء المتأخر
منها بالمتقدم اتقا قبح وكل من ركبانا وفرادي
بحسب على الحال المتداخلة او المترافة وفرادي
جمع فروع غير قياسي كما في الصحاح حموي **ولم** **تجوز**

صلاة الخوف بلا حضور عدو قد مضى الكلام على هذا
 مستوفى فلا حاجة الى الاعادة **ويستحب حمل**
السلح في الصلاة عند الخوف عندنا وليس بواجب
 خلافا للشافعي وما لك عملا بظاهر قوله تعالى
 والياخذوا مسلحتهم قلنا هو محمول على الذب
 لان حملها ليس من اعمالها فلا يجب فيها كما في البرهان
 تنص صلاة الخوف ليست مشروعة للمعاصي في
 السفر من عن الطهيري قال فعلى هذا لا تنص
 من البضاة قال شيخنا ووجهه ان المعاصي في السفر
 عدو لله وهي مشروعة لغيره عند حضوره **وان لم**
يتنازعوا في الصلاة خلف امام واحد فالافضل
صلاة كالطائفة مقتدرين بامام واحد مثل حالة
 الامن للموتى عن المشي وخوفه **باب الجنائز**
 العيني لفظة الاحكام الى الجنائز ثم قال وهو من
 المتني الى سببه اذ الوجوب بحضور الجنائز واعتبر
 عليه المرحوم الشيخ شاهين بان قوله من اضافة الشيء
 الى سببه لا موقع له الا لو قيل صلاة الجنائز بمرشد
 اليه قوله لان الوجوب بحضور الجنائز انتهى وجاب
 شيخنا بقوله الله برحمته باستقامة اضافة
 الاحكام الى الجنائز بلا حاجة الى ذكر صلاة وقوله
 لان الوجوب بحضور الجنائز لا يخص الصلاة
 فان وجوب جميع ما يتعلق بالميت من تغسيل
 وتكفين وصلاة وحمل ودفن بحضوره والاحكام

شاملة

شاملة لجميعها انتهى لما ذكر صلاة الخوف اعقبها
 بالجنائز لان الخوف قد يعرض اليه ملاسكين قال
 السيد الحموي ينظر مرجع الخبر اليان وقال شيخنا
 مرجعه الموت المعلوم من الجنائز **ليس توجيئه**
المحضر القبلة على يمينه اي بوجهه الذي قرب
 من الموت الى القبلة على شقه الا يمت لان عليه السلام
 لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معمر ورفقاؤا في
 وامي بثلاث ماله لك واوصي بوجهه الى القبلة
 لما احتضر فقال عليه السلام اصاب العطرة وقد ردت
 ثلثة علي ولده زباني ثم ذهب فصلى عليه وقال
 اللهم اغفر له وارحمه وادخله جنتك وقد فعلت
 ولا اعلم في توجيئه القبلة غيره شلي عن ابي البقا
 وقوله **ليس توجيئه المحضر على يمينه** مفيد
 بما اذا لم يشق عليه فان شق تركه على حاله والمخرج
 لا بوجه من عن المعراج ويتطرح من يقتل بالسيف
 قصاصا هل يوجه ام لا حموي وقوله عليه السلام
 اصاب العطرة اي الاسلام **وجاز لا يستلحا**
 بل هو المختار كما سياتي قالوا لانه اسهل لخروج
 الروح ولم يذكرنا وجه ذلك ولا يمكن معرفته
 الا نقلا وكنت يمكن ان يقال هو اسهل للتفصيل
 وشد الحية عقب الموت لا منع من تقويل بعض
نرفع راسه قلنا ليصير وجهه الى القبلة
 دون السماز يمي والافخاء للمريض انواع احدها

يس

في حالات الصلاة يستلقي على قفاه والثاني اذا قرب
من الموت يجمع على شقة الا يمن واختير الاستلقاء
والثالث في الصلاة عليه يجمع على قفاه معترضا
القبلة والرابع في الحمد يجمع على شقة الا يمن
ووجهه الى القبلة هكذا تقارنت السنة **ويعلق**
بذكر الشهادتين من غير الحاج ولا يوم ربحها
اي يعلق عند النزول قبل الفرفة ويندب ان يكون
الملقن غيبته بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقده
فيه الخير فيذكرها عند رجوعه اعساها ان ياتي بها لتكون
اخرا كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولانه موضع يتمرض
فيه الشيطان لا فساد اعتقاده فيحتاج الى مذكرو منه
على التوجيه يلي وما في النهي قوله فيذكرها جرسا
لتكون اخرا كلامه للاس بها قال السيد الخوي لعل صوابه
اي قوله للامر بها بقوله للامر بها انتهى وفيه نظر اخ
مبنى التصويب ما فهمه من ان المراد من الامر هو المختص
وليس كذلك وانما المراد انه عليه السلام امر بذلك ولو اتى
بها مرة كفاه ولا يكسر عليه ما لم يتكلم باجنبي واذا ظهر ما
يوجب الكفر لا يحكم بكفره ويباعل معاملة موت المسلمين
جماله على انه في حال زوال عقله ومن ثم اختار بعضهم الحكم
بزواله في هذه الحالة ولم اقلق المجهول والاصح والله
والصغير الذي لا يعقل قال في النهي وينبغي للفقهاء الاولين
واختلفوا في تلقينه بعد الموت فقل يعلق لظاهر قوله
عليه السلام لقنوا موتاكم بشهادته ان لا اله الا الله وكيفيته

بعد الموت

بعد الموت على القول به فلان بن فلان اذكر ما كنت
عليه فقل رضيت بالله ربا وبالا سلام دينه وبحمد صلي
الله عليه وسلم نبيا قتل يا رسول الله واذا لم تعرف اسمه
قال ينسب الى حوي ترهن الحواشي وفي الجوهرة ما ذكره
المصنف من قوله **وتلقينه في القبر مسترشع** عند اهل السنة
ان الله تعالى بحبيبه في القبر وقيل لا يلقن في القبر
وهو ظاهر الرواية شهر ان المراد بموتناكم في الحديث من
قرب من الموت زيلي **وقيل لا يوم ربح ولا يثني عنه في المنزلة**
والتمجيد التلقين بعد الموت فعله بعض مشايخنا
وما ابي المزيدي والتمجيد كلاهما صاحب الهداية وفي
المفتاح التلقين على ثلاثة اوجه فحق المختص لا خلاف
في حسنة وما بعد انقضاء مدة الدين لا خلاف في عدم
حسنه والثالث اختلفوا فيه وهو ما اذا شتم دفنه حموا
وما في المفتاح من قوله فلم يختص لا خلاف في حسنة مخالف
لما في ملا مسكين حيث قال والتلقين واجب على اخوانه
وخلافه ثم ظهر ان العلامة ملا مسكين تبع فيه صاحب
الفتية فيما ذكره من وجوب التلقين بدل عليه ما ذكره
في النهي من ان التلقين مستحب بالاجماع كما في الهداية
قال فيما في الفتية الواجب على اخوانه واصدقائه ان
يلقنوه بخواتمته **وليس مستحب لا قريبا المختص وجير**
الرخول عليه وقلوا عنده سورة يس واستحسن
بعض المتأخرين قراءة سورة الرعد واختلف في
اخراج الحايضة والنفساء والجنب من عنده في المخرج

صرح باخراج الحايض والنفاس وقال الكافي لا يجتمع حضور
الجنب والحايض وقت الاحتضار كذا في حاشية الدرر
المولف **فاذا مات شد لحياه** وتمدد اعضاؤه للحيات
تثنية لمحي بفتح اللام وهو العظم الذي عليه الانسان
حوي والذي في البحر المحي منبت الحية من الانسان
او العظم الذي عليه الانسان **ونحضر عيناه** بذكر حرك
التوارث ولا في فيه تحسبه اذ لو تركه على حاله يبق
قطيع المنظر ولا يوم من من دحول الهوام في جوفه والمسا
عند غسله **ويقول مفرصه** بسم الله وعلي مائة رسول
الله صلي الله عليه وسلم اللهم بسم الله عليه مرة **وسهل**
عليه ما بعده واسمعه بلنايك واجعل ما خرج اليه خيرا
مما خرج عنه ويوضع على بطنه حديدة لئلا يتفخ عبارة
الدور المختار ويوضع على بطنه سيف او حديد لئلا يتفخ
وذكر المحي المرة بدل الحديد واقتصر في الغاية على
ما ذكره المصنف وقال انه مروي عن الشعبي **وتوضع**
يداه بجانبه فتوضع يده اليمنى في الجانب الايمن
واليسرى في اليسر **ولا يجوز وضعها على صدره** كما
تفعله الكفرة لانه عليه السلام امر بذلك وبكره قراءة
القرآن عنده حتى يغسل تنزعها للقرآن عن نجاسة
المحدث بالموت والخبث وانه يزول عن السلام بالفسس
تكرهه بخلاف الكافر والحاص **صل** ان القول بكراهة
قراءة القرآن عنده ينتهي على القول بانه يجلس بالموت
نجاسة خبث واما على القول بانها نجاسة حدث

لا تكرر

لا تكرر القراءة عنده يجوز من المحدث وعند المحدث
في النهاية القول بكراهة ولا بأس باعلام الناس
بموته وتجهيزه لان فيه تكثير الجماعة من المصلين
عليه والمستغفرين له وتخريف الناس على الطهارة
والاعتبار به والاستعداد ويكره ان ينادي عليه في
الاسواق والاذقه لانه نبي الجاهلية لانهم كانوا
يبحثون في القبائل يسمون مع ضجيج وبكاء وعدل
وتقدير الحاص **صل** ان الاعلام بموته لا يكره على
الاصح ان لم يكن بذكره وتخييم بان يقال العبد الفقير
ابي الله تعالى فلان بن فلان واعلم ان الاشهر ان
السؤال حين يدفن وقيل في بيته تنطبق عليه الارض
كالقبر فان قيل هذا يسأل الطفل الرضيع فالجواب
ان كل ذي روح من بني ادم فانه يسأل في الخبر باجماع
اهل السنة لكن يلتزمه الملك فيقول له من ربك
ثم يقول له قل الله ربي ثم يقول له ماديتك ثم
يقول له قل ديني الاسلام ثم يقول له مات نبيك
ثم يقول له قل نبي محمد صلي الله عليه وسلم وقال
عنهم لا يلتزمه بل يلزمه الله حتى يجيب كما لهم
عيسى عليه السلام وثالث صيغهم لا يلتزمه في المهر
وروي الصحاح عن ابن عباس ان الاطفال يسألون
عن الميثاق الاول والسؤال لا يختص بهذه الامة
عامة المتقدمين وقيل لهذه الامة خاصة
وما في البرازية السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى

لواطه سبه فالسؤال في بطنه فان جملة في ثابوت
 اياها لنقله الحركات اخلا يسال ما لم يوفت كذا في حاشية
 الدور للمولود والاصح ان الانبياء لا يسالون ولا اطفال
 المؤمنين واختلف في اطفال المشركين ودخولهم الجنة
 والنار ويكره ثماني الموت لغير ترك به للمني عن ذلك
 فان كانت ولا بد فليقل اللهم احيني ما دامت الحياة
 حنين الي وتوفني اذا كانت الحياة خير الي من عن السراج
 ويجعل بجهنم في موضع كما مات علي بن ابي طالب
 وترا سلا نانا او حسنا او سبعا كذا ذكره ملا مسكين وهو
 موافق لما في الكافي والكمال وفي الزيلعي لا يراى علي جنس
 ويوضع الميت علي السرير كيقى التفت علي الاصح
 وقيل يوضع طولا وقيل عرضا ومنشا الخلاف انه لا روية
 فيه حميري عن القرا حصارى ونقل عن البرجندي ان
 جفن متنا جينا اختار الوضع طولا كما في حالة المريض
 اذا اراد الصلاة بالاجزاء وبعضهم اختار الوضع عرضا كما
 يوضع في الغبر ثم ما ذكره انه يوضع علي السرير كما مات
 هو لا شبه كما في الزيلعي ليلا تغيره ندوة الارض الا
 اذا عمل علي ما ذكره العيني حيث قال واذا ارادوا غسله
 وضع الميت عليه وقال في الغاية بفعل هذا عند
 ارادة غسله اخفا للرجة الكريمة **ويستعور منه**
 ان سترها واجب والنظر اليها حرام كعبرة الحبيبي يستر
 ما بين سرة يركبته باستدالار عليه هو الصحيح كما لا
 الحياة ولقوله عليه السلام لعلي لا تنظر لفخذ حبي ولا

ميت

ميت في يمين وقيل يكتفى بستر الفليكة وهو ما هـ
 الرواية بتيمير او روجه في الهداية وغيرها شمر اذا
 سترها لق علي يديه خرقه وغسلها تخاميا عن
 مسها **نهر وجرد عن ثيابه** ليكنهم التنظيف وتفضيله
 عليه السلام في قميصه خصوصية له قالوا يجرد كما
 مات لان الثياب تحمي فيسرع اليه التغير بحر
ووصي باديا بوجهه لا يفسل يديه الي وسقيه
الا ان يكون صغيرا لا يميل الصلاة فلا يوضا عليه
 في النهر بانه لم يكن بحيث يوضا في هذا يقتضي
 ان من بلغ يحنونا لا يوضا ايضا ولم اره لهم وانه لا يوضا
 الا من بلغ سبعا لانه الذي يومر بالصلاة حينئذ
 انتهى **بلا مضمة** واستغنى ف وقال الزيلعي ولو
 كان جنبا وبخالفة قول المص **الا ان يكون جنبا**
 والحاصل ان ما ذكره المص من الاستئذان في
 ما ذكره الخالفي من ان الجنب يضر ويستغنى
 لكن ذكر الشلبي في شرحه ان ما ذكره الخالفي غريب
 مخالف لعامة الكتب وقوله ما ذكره الخالفي يتجده
 علي مذهب الامام وما في عامة الكتب يتجده علي
 مذهب الصاحبين بدليل نص يحرم في الشهيد
 بانه ان قتل جنبا يفسل عند الامام وعندهما لا يفسل
 لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت وللامام ان
 الشهادة عرفت ما نفعه لا رافة وما في الدرس
 قوله ولو مات جنبا او حيا ايضا ونفسا فعلا اتفاقا

تعيها للطهارة كما في امداد الفتاح مستمدا من بشرح
المقدمي فيه تطراد لا وجود لقوله اتفاقا لا في شرح
الصغير ولا الكبير واستحسن بعض العلماء ان يلحق
الغاسل على اصبعه خرقة يمسح بها اسنانه ولهاته
وشفتيه ومغفره وعليه عمل الناس اليوم ويمسح
راسه في المختار ولا يؤخر غسل رجليه كما في حاشية
الدور للمولف واختلفوا في ان يجايع فعند ابي حنيفة
يجيئه مثل ما كان يستجي حال حياته ولا يمسح
عورته لان مس العورة حرام ولكل يلحق خرقة
علي يده فيغسل حتى يظهر الموضع وقال ابو يوسف
لا يجيئ لان المسكة قد زالت فبالا يجايز ذلك
الاسترخاء فتخرج بخايسة اخرى فيمكنني بوصول
الماليه ولا يجي حنيفة ان موضع الاستنجاء لا يخلو
عن الخايسة فلا بد من ازالتهما اعتبارا بحالة الحياة
رباعي **وصب عليه ما غلب** قال العيني يعني قد
اغلب فاستار الج ما في النهر من انة من الاغلا لا من
الغلي والغلين لانه لا نرم قال العموي واسم المفقو
اسما بيني من المنعوى ودل كلامه على ان الحار
افضل مطلقا سواء كان عليه وسخ ام لا ولم ار هذا الذي
ان يكون الما حلو او ملحا انتهى **سدر** **وحضر** بضم
الحا ويجوز في الدار السكنى والضم كما في حاشية الدور
للمولف عن الصحاح قال العيني وهو لا يشنان ولم
يقيد بقيل الطحيت وكذا طلعه في المصباح حيث

قال

قال حريص مثل قفل الاشنان ونجا لعمه ما في البحر هرة
حيث قال الموضع هو الاشنان قبل الطحيت
وراء في كلامه لبست لاحد المشيين فها هو ثامر
ولا للتخيير لانها تمنع الجمع واللا باحة لان كلام
من السد والحريص مطلوب ستر عما لا مباح حموي
وذكر في موضع اخر انها للتخيير فتجوز الجمع واذا
ولهذا قال **والا** اي وان لم يوجد **قال المقداح** يفتح
القاف وتخفيف الدال **وهو الما الخالص** وفي
موضع اخر ذكر انها لمنع الخلو فتجوز الجمع انتهى
ويغسل راسه ولحيته بالخطمي بعد الوضوء
قبل الغسل بالاجماع شهر لانه ابلغ في استخراج
الوسخ وان لم يلبث فالصابون لانه يعمل عمله زيلعي
والخطمي مستود اليه غسل معروف وكسر الخنا
اكثر من الفتح مصباح واقتصر القاضي عياض
على الفتح فهو قال وهو ثبت بالعراق طيب
الرايحة يعمل عمل الصابون واعلم ان غسل راسه
ولحيته بالخطمي ليس على الاطلاق لان الذي يبي
وملا مسكين قيده بما اذا كان له شعر على راسه
وانما لم يبق ولحيته لان الغالب وجود شعر فيها
بخلاف الداس حتى لو كان امردا واجرد لا يفعل
قال في النهر وهذا القيد اغفله في البحر **ثم**
بعد تطبيق الشعر والبشرة **يفيجمع** الميت على
يساره لان السنة البداية بالميا من وهي تحصل

بذلك وقد ذكرنا هو زاده اخيه بعد اولادها بالمال القراح
 ثم بالمال والسدر ثم بالمال وثنى من الكافور وهو
 مروى عن ابن مسعود في المني لا علم ان العلامة
 لا مسكين انما هو بقوله وكيفية الغسل ان
 الميت ما ييساره الخالي ان ما سبق من قوله
 وصيب عليه ما مضى الخ وقوله والافا القراح
 وقوله وغسل برأسه الخ يفعل قبل الترتيب
 الذي اشار اليه واصبح علي ييساره والي هذا
 اشار المؤلف في حاشية الدرر بما هو اسرع من
 ذلك ونفسه في فعل به هذا قبل الترتيب
 الا اني لبيتل ما عليه من الدرر انتهي لكن لقي
 في هذا عقب قول الدرر وغسل برأسه وحشية
 بالخطمي كمال مسكين حيث اخبر قوله وكيفية
 الغسل الخ عن قول المصنف وغسل رأسه الخ لكان
 اولي لان تقديمه عليه يؤهم ان يغسل الرأس والخ
 مبداء هذا الترتيب وليس كذلك اذا مبداء الترتيب
 هو قوله واصبح علي ييساره **فيغسل حتى يصل**
الما الي ما الي الجنب الذي يلي **التحت منه** اي
 الميت والتحت بالوجه لا بالمهمل لانه يؤهم ان يغسل
 الي ما يلي التحت من الجنب لا الجنب المتصل
 بالتحت كذا في المعراج وجوز العيني الوجهين
 فهو في الشايعي نظر من حيث الصناعة لان تحت
 طرف لازم الاضافة فلا يجوز دخول الالف واللام عليه

حموي

حموي ثم يجمع علي يمينه **كذلك** اي يغسل حتى
 يصل الي ما يلي التحت منه مسكين ثم اجلس
 الميت يغسل حتى يصل الي ما يلي التحت منه مسكين
 مسكين **ثم اجلس الميت مسند اليه** ليلا يسقط **وسبح**
بطنه مسجدا مرتين في التخرج فضلاته واعلم ان المصنف لم يذكر
 الا غسليتين الاولى بقوله واصبح علي ييساره والثانية
 بقوله ثم علي يمينه كذلك والثالثة بعد اعادة
 يجمعه علي مشقه الايسر ونفسه لان تثليث
 التسلات مستنون وليس ان يصيب الماء عليه عن
 كل اعادة ثلاثا وما قيل ان الثالثة هي قوله
 وصيب عليه ما مضى فيعبر لانه قال بعده وغسل
 رأسه وحشية بالخطمي وغسل الرأس بعد الوضوء
 قبل الغسل بالاجماع بل قد اقبل في قوله وصيب عليه
 ثم ذكر كيفية الماء والغسل ثم وما في التثنية وخرج
 من انه اذا اراد علي الثالث او نقص جان اذا الواجب
 مرة اما ان يجمل علي الجوانر بمعنى الصحة لا الحال
 او يجمل ما زاد علي الثلاث انه كانت الحاجة في الا
 يتغير ان يكون اسرافا كما في حالة الحياة **وما خرم**
منه غسله ولم يعد غسله بالبناء للمجهول حموي
 وقوله غسله بضم الغين قيل وبالفخ ايضا وقيل ان
 اضيق الي الغسل ففخ والي غيره ثم وكذا لا يباد
 وضوءه لانه عرف منضا وقد حصل مرة ثم وقال الشايعي
 يباد وضوءه اعني ابا بحالة الحياة ولنا انه ان كان حيا

نجم

فالموت فوقه في هذا المعنى لكونه يعني التمييز موق
 الا نرى فلا معنى لاعادته مع بقا الموت في باقي **شعر**
يفتشق بثوب اي يوحذ ماؤه بثوب حتى يحرق من
 نشق الما اخذه حرقته من باب ضرب ومنه كانت للنبي
 صلي الله عليه وسلم حرقته فينشق بها اذا توفيت بها به
 وبجائعه ما في الصحاح حيث قال نشق الثوب العرق
 بالكسر وينشق الحوص الما ينشق منه شفاقة يده انتهى
 واعلم انه لا تخالف وان نشق ان كان بمعنى شرب فكسر
 الشين من حد علم كما في الصحاح وان كان بمعنى اخذ
 فتفتخرها من حد ضرب كما في النهاية **تتم** تشترط النية
 للفعل لاستقاط الوجوب عن المكلف لا التحصيل طهارة
 الميت كذا في حاشية الدرر للمولف معزيا للكمال وما
 في الخاتمة غسله اهله من غير نية الغسل يجوز ان يب
 لطهارته كما في النهر فما في الخاتمة لا يينا في ما ذكره
 الكتاب كما توهم ذلك المولف في حاشية الدرر **فروغ**
 الميت لعدم ما يغسل به وصلوا عليه ثم وجدوه
 وتسلوه وصلوا عليه ثانيا عند اي يوسق وعند
 الانتعاد الصلاة ولو كفته وبقي عضو لم يغسل يغسل
 المصنوع بخلاف الاصبع فتح صلي وهو حامل ميتا
 لم يغسل او سقطا او جنبا او جردا لم يجز به حمل
 محدث وشهيد بدمه وولده وولده ولحم بارا وتغلب
 مزبوح وقيل لا منية المفتي والتفكير بعدم
 الغسل في الميت للاحتراز عما لو كان بعد ما غسل

وهذا

وهذا في المسلم اما الكافر فصلا لا حامله لا تجوز
 مطلقا ولو بعد الغسل وكذا اطلق في الجوز فاما ان
 يحمل على غير مشدود العم او نقول هو على القول
 بخاتمة عينه وان كان خلافا للراجح ولا علم ان عدم
 جوازها يجعل الجنب مشكلا لانه ظاهر يحدث لا بخاتمة
 بغيره وكذا لا وجه للقول بعدم الجواز وان كان بغيره
 بخاتمة مانعة لانه يستمسك ولهذا قال لو حمل
 المصلي صبيا يستمسك به بخاتمة مانعة جازت صلاة
 بخلاف غير المستمسك **ويجعل على راسه والحية**
 لورود الاثر بذلك عيني وهذا الجمل منسوب فنهر
 وكذا ابو صنع الحنوط في القبر لانه عليه السلام فعل ذلك
 بابنه ابراهيم حموي عن الروضة **والكا فور على مساحده**
 جمع مسجد بالفتح وهو جهنمه وانفة ويداه وركبته
 وقد ما ه لانه كان يسجد بهذه الاعضاء فتخص بزيادة
 الكرامة قيل في تخصيص الكافور ان الديدان تهرب
 من رائحته عيني **وليس في الغسل استعمال القطن**
في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة انه يجعل
 القطن في مخزبه وحمه وقال بعضهم في صياحه ايضا
 قال في الظهيرية واستقيحه عامة العالم كذا في حاشية
 الدرر للمولف وذكر في شرحه هنا ما نصه وفي الظهيرية
 واستقيحه عامة المشايخ جعله في دبره وقبله **ولا**
يفض ظفرو وشعره الا ان يكون ظفرو منكسرا والبال
 انه لا يفعل به ما هو للزينة **ولا يبرج شعره** اي شعر

الحنوط

اي شئ دلالة **وحيته** وظاهر القضية انها تحريمية
 حيث قال اما التزيم بعد موتها والامتناع وقطع
 الشعر فلا يجوز ثم لان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى
 عنها وكذا لا يجزئ اجماعا ولا يقرر الفرائض وقت الغسل
 جبرها وكذا الادعية ولا يابس بها سر او يكره قراءة الفرائض
 امام الجنازة وكذا الذكر واستحب الصمت حموي عن
 المفتاح وقوله ولا يجزئ اجماعا مخالف لما وجدته
 بخط شيخنا حيث قال ولا يجزئ في قوله يعقوب
 و بعد يفتي انتهى **تتممة** وجدا طرف ميت او بعض
 بدن ثم يغسل ولم يصل عليه بل يدفن الا ان يوجد
 اكثر من النصف ومعه الرأس ينصب عليه ثم يمسح
 بتمر من لبيات الغسل والذي في مخرج الحموي والجبر
 انه يغسل ويصلي عليه ولو شق نصفين فتوجد احد
 الشقين لا يغسل من راسه ولا يصل عليه نوح افندي
 واذا لم يدرك الميت لم يمسح هو او كما فرغان كان عليه
 سيما المسلمين غسل وان لم يكن فقيه روايتان
 والصحيح انه يغسل ويصلي عليه لان دلالة المكان
 بها تحصيلها غلبة النطق بكونه مسلما ولو في حال
 الحرب نظرا الى العلامة وان لم يكن فقيه روايتان والصحيح
 انه لا يغسل ولا يصل عليه ولا يدفن في مقابرنا والبدائع
 علامة المسلمين اربعة الخضام والختان ولبس السواد
 وخلق العانة فهو قال الحموي واقول في كون لبس السواد
 من العلامات نظرا الى لونه لا يوجب المسلمين حتى يكون

علامة

علامة اذا اختلط موت المسلمين بالغار والانت مسالمة
 غسلهم كلهم ويصلي عليهم ويؤتيهم المسلمين بالدعاء
 لا عارا لثوبهم ولا لعل ولا استغناء من هؤلاء ابيهم
 بل نعم وقيل لا ولا رواية في الدفن واختلاف المشايخ
 فيه فغسل يدقوت في مقابر المسلمين وقال الهندي
 جنداهم مقبرة على حدة وبعد الامه طحموي وكذا الخاتون
 في الذميمة اذا كانت حياي من مسلمة والواو الاحوط دفنها
 في حدة ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجد العبد لظهورها
و المرأة تغسل زوجها تحلا فانه لا يغسل زوجته
كام الولد لا تغسل سيدها ويتمه بخرقة والمعدة
 والقنة كام الولد اطلق في ان للزوجة تغسل زوجها
 نعم الذميمة بشرط بقا الزوجية عند الغسل حتى
 لو كانت مساندة وهي في العدة او حرمة برودة او ضا
 او مساهرة لم تغسله ولذا لو اردت بعد موته شتم
 سامت ولو قامت للاختلاف بينة على النكاح
 والدخول ولم تدر الاولي منهما او قال لسياسة احد المت
 طائفت ومات بلا بيات لم تغسله واحدة منهن وساق
 ما سبق من قوله حتى لو كانت مساندة اتم يغيد ان لها
 تغسله اذا كانت معتدة من طلاق رجعي ولو ماتت امرأة
مع الرجال بموهها كملسه بخرقة الا ان تكون امه فلها
 تحتاج الى حائل وان وجد ذو رحم يحرم الميت فلا
 كان الا ان يلبس بخرقة وكذا الخنثى **المشككتهم في**
ظاهر الرقابة وقيل يغسل في ميع لا يمنع وصول الماء اليه

ويجوز للرجل والمرأة تفصيل صبي وصبيته لم يشترها
لأنه ليس لأعضائها حكمه العمرة وعن أبي يوسف
أنه قال أكره أن يفسها الأجنبي والمحبوب كالفحل
ليس له تفصيل امرأة أجنبية إلا أن تكون من محاربه
فيهما بخزقة ولا بأس بتفصيل الميت وعلي الرجل
تجهيز امرأة عند أبي يوسف ولو مفسدة وهي مفسدة
في الأصح وفي البحر وعليه الفتوى خلافاً لما وجدنا لقطاع
الزوجية بالنكاح الموت ومن مات ولا مال له فكف على
من تكلمه تفقته وإن لم يوجد فغني بيت المال
فإن لم يبعط عجزاً أو ظلماً فعلى الناس وبسأل له التجهيز
من لا يقدر عليه غير بالنصب على أنه مفعول يسأل
فإن فضل بقي رد للمتصدق إن علم ولا كف به مثله وإلا
تصدق به محتبي وظاهره أنه لا يجب عليهم الاستسوال
الضرورية لا الكفاية فلا يخرج التكف عن ملك المتبرع
به كما في الدور حتى لو افتقر من الميت سبع كان التكف
المتبرع لا لورثة الميت وفيه بقوله ومن لا مال له
للاحتراز عما لو كان له مال فإنه يجب ويقدم على الدين
والوصية والأرث إلى قدر السنة ما لم يتعلق بغير
ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعقد
الجاني ولو بنشبه وهو طري كف ثانياً من جهة المال
فإن قسم ماله فعلى الورثة دون العرما وأصحاب الوصايا
ولا ينشأ بعد ما تفسخ وأخذت كفته كف في ثوب
واحد وإن لم يكن له مال فعلى من تكلمه تفقته وإن

تقدر

تقدر فعلى قدر ميراثهم وكف الرجل سنة أي في الليسية
وأما أصل التكفين فتدفع كفلاً ليه الجواز أن يكون المتق
في أصله فزناً أو عاجلاً وله سنة في هيأته وكيفية سنة
تحمي وكونه فزناً كفلاً بالنظر لعامة المسلمين لا من خص
بلزومه حاشية الدور للمولى فتدفع والارء لغافة نسب
بالاقتضار على الثلاثة إن الزيادة عليه تكرر هذه كما في المحتبي
إلا أن يوصي بالكثر ولو أوصي أن يكف بالقدر ثم كف كفناً
وسطاً بحر عن الروضة ويكون الباقي مما أوصي به ميراثاً حملي
عن إحصاء والمذكور في غاية البيان أنه لا بأس بالزيادة
على الثلاثة في كف الرجل فالأقتضا على الثلاث
لنقي كون الأقل مستوناً وإشار المصم بقوله مما يلزمه
في حياته أي أنه يجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز لكف
لو كان حياً وكذا المرأة وأجد يدور عن سنة العادات
يكون **تظليفاً وفضل البياض من الغطن وكفاية اراد**
ولغافة وقيل تمص ولغافة والاول أصح ثم لقوله
عليه السلام في المحكم الذي وقضته وأبته غسلوه بما
وسدر وكفته في توبين زياحي وهو أي كف الكفاية
أول مع قلة المال وكثرة الورثة وعلى القلب كف السنة
أولي وكل من الأزار والغافة يكون من القرن أي القدم
ولا يجعل للقيص كم ولا دخريص ولا جيب ولا تكف
أطرافه وتكره العامة في الأصح كذا في التذير لكف
في الدراستحسها المناخر من العلماء والاستلاف وفي حاشية
الدور للمولى عن الكمال مستدلاً بما عن ابن عمر أنه يجهز

وتجعل العدة على وجهه ويجس الكفت حديث حسن
 الكفات الموقى فانه يتزودون فيما بينهم ويتقارون
 بحسن الكفاتهم ولا يعارضون ذلك احد ادي وتلك الكفات
 في الكفت لانه كما في النهر يحمل على ما زاد اذ الكفت المشمل
 ولو من يساره ثم يمينه وكيفيته ان تيسر الفافة
 ثم ييسر عليها الارزاق ثم يوضع المبيت عليه ثم فيقص
 ثم يقطع الارزاق عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين
 ويستند الارزاق عليه ثم الفافة لذلك مسليين **ويقعد**
اللفن ان حقيق الشارح صونا عن الكفت **وتنزل**
المرأة على ما ذكرناه للرجل في كفتها على جهة السنة
خارج الوجهها ويسيرها وخرقة عرفت ما بين الشدي
 السنة وقبل ان الرتبة الربط شديها فكونت خمسة
 القوب دافع وارزاقها وخرقة ونفاقة وتزاد في
 الكفاية على كفت الرجل خمارا فيكون ثلاثة القواب خمار
 ونفاقة وارزاقها يجعل متغيرها حنفيين على صدرها
 فوق القميص ثم يوضع الخمار على راسها ووجهها فوقه
 اي القميص فيكون تحت الفافة ثم تليها الخرقه
 فوقها ينتشر وتقطع من اليسار ثم من اليمين وتحم
 اي تغط **الالكفات وتنزل قبل ان يندرج المبيت فيها**
 بقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجهرتم المبيت فاجمروا وترأ
 وقيل الشئ لا يناد على خمس ليس من الحديث وقد
 وقد تبع الشئ فيما ذكره من قوله ولا يناد على خمس
 المزايي لكت زاد عليه ملاسكين قوله او سبعا قال

كيفية
 الكفت
 المبيت

واما

واما قال الكفات تنزل في تعداد الابواب **جميع**
 ما يجز فيه المبيت ثلاث مواضع عند حرج روج
 لا زالة الرخصة الدرجة وعند غسله وعند تكفيتها
 ولا يجز خلفه لقوله عليه السلام لا تتبع الخنازة بقوت
 ولا نار ولا يد ايكده في القبر وكفت الضرورة ما يوجد
 كما ورد ان حمزة كفت في ثوب واحد ومسحوب بن عمير
 لم يوجد له ثوب يكفت به الاخرة فكانت اذا وضعت
 على راسه تبدوا رجلاه واذا وضعت على رجليه
 خرج راسه فامر عليه السلام ان يغطي راسه ويجعل
 على رجليه شئ من الارض وهو دليل على ان ستر العورة
 وحدها لا يكفي خلافا لما في الشافعي زيلعي والتمرة كسافيه
 حنطوط مسود ويبين شتخنا عن المغرب **فروج**
 المحرم في التكفين كالحلال والسقط يلق ولا يكفن
 كالمعصوم من الميت ولو كفته الوارث الحاضر ليرجع على
 الغايب ليس له رجوع اذا فعل بغير اذن القاضي كالعبد
 او الزرع او الفحل بين شتر يمين النفق احدهما يرجع على
 الغايب لا يرجع اذا فعل بغير اذن القاضي **فصل**
عليه فرض كفاية وفي القضية منه انكرها كقول الشارح
 الاجماع وانما كانت على الكفاية لان في الايجاب على
 الجميع استتمالة او حرجا فاكفى بالبعق قبل انهما من
 خصائص هذه الامة في الوصية بالثلث ورد بحديث
 ان ادم عليه السلام لما حضرته الوفاة نزلت الملائكة
 فغسلوه وكفنوه في ثوب من الشيايب وصد اعليه وحفروا

كذا وقاله اليك هذه سنة من بعده فابعد ما
 علي الخصوصية يعني مما له من النسبة لغيره التليد
 والكنية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موته
 حذيفة وموتها بعد النبوة بعشرين سنين والاصح هذا
 يدل على انها شرعت بالكرينة من قبله فلهذا ما ذكره
 انما يتخذ ان لو كانت موته بعد الهجرة مع ان ما ذكره
 من كونه موته بعد النبوة بعشرين سنين يقتضي ان
 يكون موته قبل الهجرة بثلاث سنين ويصح في
 شرح الشمايل لايت جرح قوله وحفظه له الحدس
 بمكة كما ذكره بن العماد وعنده حوي وكان جبريل
 هو الامام باللائكة في الصلاة علي ادم عليه السلام
 كما في النهاية قال شيخنا وهذا محال لما جزم به بن العماد
 من ان الامام هو سيدنا شيبث **واركانها التكبيرات**
والقيام لا خلا في ركعتيه ما بعد التكبير الاول
 اما في شرط علي ما ذكره في الفتح وتقييد في الحكم
 والنسب بما في غاية السرجي من ان الاربع تكبيرات
 قائمة مقام اربع ركعات فلا يجوز بنا صلاة علي
 بخزيمة اخري وذكرنا عن المحيط ما يصلح لان يوفق
 بين الفتح والغاية حيث قال التكبير الاول
 شرطي باعتبار السروج بها ركن باعتبار قيامها مقام
 ركعة كما في التكبيرات انتهى ووجه حصول
 التوفيق انه ليس في كلام فتح القدير نقص
 بانها شرط محض فيجعل علي اراد الشرط وله من وجه

وكذا

وكذا ما ذكره في الغاية لا صراحة فيه بانه ركن من
 كل وجه وان فصل صفة فيها اخرها وفي غيرها اولها
 اظهر المتوافق لتكون شعا عنه ادعيه المقتول
 حاشية الدرر للمولف **وشرائطها ستة اسلام الميبت**
 اما بتقسيمه او باحواس اسلام الجارية او بتبعية الدرر
 اذا استوصف بالعلم الاسلام ولم يصغ ومات لا يخط
 عليه حموي عن التمهيدية والاسلام شرطها الخاص
نهر وطهارته فلا يجمع علي من لم يغسل ولا علي من علم
 نجاسة واما طهارة مكانه فان كان علي الخنازرة فيجوز
 وان كان علي الارض في الغوايد يجوز وجزم في الفتنة
 بعدمه نهر فوجه الجواز ان الكفت حاييل بين الميبت
 والنجاسة وفي الفتنة وجهه ان الكفت تابع بعد
 حايلا تم المراد بالمكان الذي نشئت طهارته اما الجنازة
 والارض ان لم يكن جنازة والحاصل ان طهارة الارض
 انما تشترط علي ما في الفتنة اذا وضع الميبت
 بدون جنازة اما بما تقدم اشتراط طهارة الارض
 متفق عليه **وتقدم امام القوم** وكان ينبغي ان
 يقول وتقدم من التتميل من التتميل فلو خالفه
 لا يصح لانه كالامام من وجه لا من كل وجه بدليل
 صحته علي الصبي نهر **وحضوره وحضور اكثر بدنه**
او نصفه مع راسه فلا يصح علي غاييب واما صلاة
 عليه السلام علي النجاسي فاما لانه رفع له سريره
 حتى راه بحضوره فتكون صلاة من خلفه علي ميبت

ق

يراه الامام ويجزئه دون المأمومين وهذا غير مانع
لا فتد او انها خصوصية للتجاسر وقد اثبت كلاهما
بالدليل في فتح القدير واجاب في البدائع مثال
وهو انها الدعاء لا الصلاة المحضة بحمد واظهر حكم
من انقطعت راسه واخذت جلدها ثم غسل دون الجالدة
وصلى عليه هل تقع الصلاة لم اره والمنقول عن الشافعية
عدم الصحة حموي واقول نعم حكمهم بصحة الصلاة على
اكثره بغير صحة في هذه الصوم **الاولي** **وكون المصل**
عليها غير ركب وغير قاعد بلا عذر لان القيام فيها
ركن فلا يترك بلا عذر ولو نذر النزول لطعن او مهر
جاء الركوب فيها ولو كان في المبيت مريضا فصلي واغدا
وصلى الناس خلفه قياما اجزاهم في قول ابي حنيفة
وابي يوسف وقيل يحكم بجزي الامام ولا يجزي
المأموم بناء على افتد القاسم بالغلو بحر ويسقط
فرض الصلاة بجلالته اجلا جوهرة في الظاهر ان
التقبيد بالولي مواداه من له حق الصلاة للاشتراك
عن غيره ممن ليس له حق في المتقدم لو صلى غيره بآب
ام فيها قاعد لم يسقط الغرض بصلاته وان كانت
فعوده لعدركذا يستفاد من سياق كلام الجوهرة
فان قلنا بعد علي هذا قوله في الداء ولم تجز الصلاة
عليها قاعد بغير عذر اذا التقبيد بعدم العذر
بغير جوازها من فعود مع العذر ولو كان القاعد
المعذور عن القيام اماما قلنا **بما** **بما** **بما**

علي

علي ما اذا كانت الشخص الذي امه من فعود من
العذر بمن له حق التقدم كالولي وخوه فنزول
المخالفة وهذا وان كانت خلاف الظاهر للمنفقين
المصير اليه في فبقاين كلامهم **وكون المبيت على**
الارض فان كان على دابة او ايدي الناس لم تجز
على المختار الا من عذر والمظاهر ان اشتراط وضعه
بالنسبة للمورك الذي لم يفتد بشي من التمييز خلق
الامام واما المسبوق ففي كون الوضع مشروط ايضا
خلا فيلهذا قالوا اذا رفعت قبل ان يقع على
من التمييز فانه لا ياتي به ما لم تنباعد على قول
وكذا يشترط كونه للقبلة قال في البرقلاو اخطا
والفتلة صحت ان تحذر في الا لا ولو وضعوا الراس موضع
الرجلين صحت واساوا ان تقعدوا وسينها **اربع قيام**
الامام بجذا صدر للمبيت ذكر كان او اني ومن هنا يعلم
انه ليس المراد بالرجل والمرأة في قول الكثر ويقوم
الامام للرجل والمرأة بجذا الصدر خصوص الباليقين كما فهم
في تلك العلامة حموي فقال ينطرح حكم القيام من الصغير والصغير
انتهي اذ مبنا على ما ذكرنا من انه توهم كون المراد بالرجل
خصوص الباليقين وليس كذلك بل المراد الذكر والانثى
الشامل للصغير والصغيرة من باب ذكر الخاص واردة
وارادة العام بجازا وقوله بجزي الصدر اي قريبا منه
لان الصدر محل الايمان والشفاعة لاجل وهذا على
تسبيل الاستحباب اي كونه بالقرب من الصدر والاف

بد من محاذاة جزء من الميت فتهستاني عن التحفة
 قال شيخنا ويظهر ان هذا بالنسبة للامام لا غير وعن
 ابن حنيفة ان يقوم من الرجل جذا اراسه ومن الماء
 يخذ او سطرها ملامسكين وعنه جذا الوسط فيها حوي
 عن التجر يد والافضل ان تلبس الصغوف للاشعة حتى
 لو كانت سنة اصطوف ثلثة ثم اثبات ثم واحد قال
 عليه السلام من اصطوف عليه ثلثة صغوف صحت الحسنة
 عنده **والتنا بعد التكبيرة الاولى** اختلف بالتشكك
 فقال بعضهم بجهد الله في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول
 سبحانك اللهم وجهك كما في سائر الصلوات وهو رواية
 الحسن عن الامام تهر وظاهر قوله كما في سائر الصلوات
 انه لا يزيد رجل تشاوك وهو خلاف المحفوظ وفي الجواهر
 جعل قراءة صلاة سبحانك اللهم وجهك الحج لتفسير لقوله
 بجهد الله حيث قال بجهد الله اي يقول سبحانك اللهم
 وجهك الحج **قاصدة** نقل شيخنا عن الخصايع المختصر
 انه عليه السلام لما ان غسل وكفن ووضع على السرير
 دخل ابي بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين والانصار
 بغزو ما ببيع البيت فقالوا السلام عليك ايها النبي ورحمة
 الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار كما سلم ابو بكر
 وعمر ثم فسفوا فسفوا لا يومهم احد ثم قال ابو بكر وعمر وهما
 في الصلوة الاولى جياك رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم
 اتنا شهيد انه بلغ ما انزل اليه ونجح لامته وجاهد في سبيل
 الله حتى اعز الله دينه وثبت كلمته واومن به وحده

لا شريك

لا شريك له فاجعلنا الهنا فاجعلنا ائمتنا يتبع القول
 الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى نعرفه بنا ونعرفنا
 به فانه كان بالمؤمنين ووقار حبيبا لا يبتغي بالاجات
 بد لا ولا يبتغي به ثمتنا ابد او التامر يقولون
 امين ويجزجون ويدخل اخر اوت حتى صلي الرجال ثم
 النفساء ثم الصبيان وقيل انهم صلوا عليه من بعد الزوال
 يوم الاثنين الي مثله من يوم الثلاثاء وقيل انهم
 مكثوا ثلثة ايام يصلون عليه وهذا الصنع وهو صلواتهم
 عليه فراد الم يومهم احدا من جميع عليه لا خلاف فيه انتهى
 ثم **قوله** لا بأس بقراءة الفاتحة بنية التشاوات
 قراها بنية القراءة كره حوي عن البرجندي مزييا
 المحترنة وهي كراهة خريم بدليل ما في الولو الحجة من
 ان قراتها بنية القراءة لا يجوز وما ذكره الشرح من ان
 اسمتنا قالوا ان مراعاة الخلاف مستحبة وهي فرض عن
 التشاخي فلا مانع من قصد القراءة بها وفي البخاري
 عن ابن عباس انه صلى على جنازة فقروا بها تحية الكفا
 وقالوا لتعلموا انه من السنة وصححه الترمذي فيه نظر
 اذ ما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على الخلافة
 بل مقيد بما اذا لم يلزم عليه ارتكاب مكروه مذهب كذا
 ذكره شيخنا وكذا في الاستدلال بما في البخاري نظر
 ايضا لما في البحر من ان قراتها لم تثبت وعليه فرض
 تسليم ثبوت قراتها فنقول في الاستدلال بنظر
 ايضا لان قوله لتعلموا انه من السنة صريح في سنية

القزاة وهو خلاف مذهب الشافعي فإنه يرى فرضيتها فكان
 الاعتماد على ما هو مخرج به في كتب المذهب كالتمحيط
 والتجنيب والولاء الجبلة وتوجيهها من أن قراتها بنسبة
 القزاة لا يجوز معللا بأنها محل للدعاء من القزاة **والصلوة**
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وينبغي
 أن تكون الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم قبل الدعاء وبعد
 لقوله في الجوهرة قال عليه السلام لا عمل موقوفه والدعاء
 محبوسه حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أولا وأخرا
 انتهى **والدعاء** أي الرابع من السنن الدعاء **الميت** ولغته
 وجماعة المسلمين بعد التكبيرة الثالثة جعل في الفتح الدعاء
 من الأركان استدلالا بقولهم حقيقة الدعاء وتقع عليه
 في البحر سما في المحيطة أن سننها التحصيل في الدعاء والشأن
 نه لكان نقل السيرة المحموية عن البر ما مقتضاه موافقة
 ما في الفتح حيث قال الأمامي إذا كبر أربع تكبيرات ثم سلم ولم
 يرفع جازت صلاته انتهى بناء على ما هو الظاهر من كون التكبيرة
 الأمامي للاحتراز عن غيره إلا أن يجعل على أنه قيد اتفاق
 حال الرقعي ويخاف في الكمال التكبير ومشايخ بلخ قالوا
 السنه أن يسمع كل صف الصف الذي بعده وعن أبي يوسف
 أنه لا يجهر كل الجهر ولا يسر كل السر حموي عن الطهيري
ولا يتعين له أي للدعاء شيء سوى كونه بأمور لا حرة
 وإن دعي بالماثور فهو أحسن وأبلغ كرجاء قبوله **ومنه**
 ما حفظه عوف بن مالك من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم
 لما صلى معه على جنازة اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف
 عنه واكرم مثله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج

والبرد

والبرد ونقته من الخطايا كما ينبغي الثوب الأبيض من الد
 والدلة دار خير من داره وأهل خير من أهله وزوجا خيرا
 من زوجته وأدخله الجنة وأعد له من عذاب القبر وعذاب
 النار قال عوف رضي الله عنه حتى تمنيت أن أكون ذلك
 الميت ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر للمؤمنين
 والمؤمنات بجمع عن المجتبي **وسلم** وجوبا **بعد الرابعة** من
 دعاء بعدها في ظاهر الرواية واستحسن بعض المشايخ أن
 يقول بعد الرابعة ربنا انتنا في الدنيا حسنة الخ ربنا لا تزع
 قلوبنا الخ وما ذكره الشافعي من أنه ينبغي بالتسليمتين
 الميت مع القوم مخالف لما ذكره في حاشية الدرر حيث
 عذري ما ذكره من أنه ينبغي بالتسليمتين الميت مع القوم
 للفتح ثم قال ويخالفه قول قاضي خات لا ينبغي إلا ما
 الميت في تسليمتين الجنازة بل من عن يمينه ويساره
 ومثله في مختصر الطهيري والجوهرة **ولا يرفع يديه في غير**
التكبيرة الأولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا
 الرفع في الكل ولو كبر الإمام خمساً لم يتبع ولكن ينتظر
 سلامه **يسلم معه في المختار** عن أبي حنيفة يسلم حين استتم
 الإمام بالخطا تحقيقا لمخالفة وجه ما هو المختار من أنه
 ينتظره يسلم معه أن البقاء في حرمة الصلاة بعد الفراغ منها
 ليس بخطا إنما الخطأ في المتابعة ثم قوله لم يتبع وجهه
 أنه عليه السلام حين صلى على النخاض كبر أربع تكبيرات ونبت
 عليها اليدان ثم في فتحت ما قبلها زيلي قيد بالحسن
 لأنه لو كبر ستاً لا يتبع اتفاق حموي بخلاف العبد إذا دعا على

ثلاث تكبيرات فانه يستمع لانه مجتهد فيه حتى لو جاوز
حد الاجتهاد لا يتابع ايضا بحرج من سترح المجمع واخلاق فيها
اذ اسمع التكبير من الامام فلعن من المناديك تابعه اجماعا
حمدي ونيوي الافتتاح بكل تكبيرة تردت على الاربع
كما في العبد نه وقوله ونيوي الافتتاح ثم وجهه واحتمال
شمعه قبل الامام والتجاسي بالفتح اسم ملك الحبشة
ولا يستغفر **لجنون وصي** ومعناه لانهم لا ذنب لهم
نه ونقول في الدعاء اللهم **اجعله لنا فرطا** اي اجرا
متقدما كذا ذكره ملا مسكين وغيره كالعيني ورد في
البحر بلزوم التكرار في قوله واجعله لنا اجرا فالاول
ان يقال سابقا مهييا مصاحم والوجه لان القارط هو
الذي يسبق الوارد على الما فيهم لهم ما يحتاجون
اليه وهو دعائه ايضا ليتقدمه في الخير لاسيما وقد
قالوا حسنات الصبي له لا يورثه بل لها ثواب التعليم
ور **اجعله لنا اجرا ودخرا** الفرق بين الاجر والثواب
ان الثواب هو حاصل باصول الشريعة والاجر هو حاصل
بالمكالات لان الثواب لغة بدل العين والاجر بدل المنفعة
وهي تابعة للعين ولا ينكر اطلاق احدهما على الاخر
نه والآخر يضم الذالك ويسكون الحاء المجهتين هـ
خير الباني من ذكر في الشواذ حزه بالفتح **تتم** لم ازل
موضح بانه يدعي لسيد العبد الميت ونيوي ان
يدعي له فيها كما يدعي للميت بجبر **احمله لنا**
شا فما مشغف اي مقبل لا شفا عنه **فصل**

السلطان

السلطات احق بسلطنة ان حضر وذكر محمد امام
الحبي اولي من الامام الاعظم سلامسكين قال الزليبي
وما في الاصل محمله علي ما اذا لم يحضر السلطان
ولا من يقوم مقامه حمدي واقول الذي في الزياجي
وذكر في الاصل ان امام الحبي اولي بها وقال ابو يوسف
ولي الميت اولي لان هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح
ثم قال وما في الاصل محمول الخ. والحاصل ان عبارة
الاصل علي ما ذكره الزليبي قابلة لما ذكره من قوله
وما في الاصل محمول الخ. لعدم التضمن فيها بان امام
الحبي اولي من الامام الاعظم بخلاف عبارة ملا مسكين
لتضمنه بذلك وجه كون السلطان احق بسلطنة
ان حضرا في التقديم عليه هاستد وتقطيعه واجبا
ولهذا قدم الحسين بن علي رضي الله عنهما سعيد
بن العاصي لما مات الحسن وقال لولا السنة لما
قدمتكم وكان سعيد واليا في المدينة يومئذ زليبي
ومعنى الاحقية في قوله المقص السلطان احق بسلطنة
وجوب تقديمه بخلاف تقديم امام الحبي علي اولي
قانه منسوب كما سياتي **ثم نابيه** **ثم القاصي** **ثم**
امام الحبي مقتضي عطفه علي ما قبله ان يكون
تقديمه علي اولي واجبا وليس كذلك بل هو مندوب
فقط بشرط ان يكون افضل منه ولقد احسن القول
اذا قلنا عن ذلك نه وفي جواب الفقه امام المسعودي
اجماع اولي من امام الحبي زليبي **ثم اولي** علي ترتيب

المصبات الا الاب مع ابنه فيقدم الاب اتفاقا على
الاصح لان الصلاة يجتنب فيها العفيلة والاب افضل
قال في البحر فلو كان الاب جاهلا والابن عالما ينبغي
ان يقدم الابن الا ان يقال ان صفة العام لا توجب
التقديم في المنازلة لعدم احتياها له والقول بالصفة
المعنى توجب التقديم فيه بالنسبة لا ترى الي ما مر
من ان امام المحي انما يقدم على الولي اذا كان افضل منه
ثم علل العدوي كراهة تقدم الابن على ابيه بان
فيه استحقاقا فيه وهذا يقتضي وجوب تقدمه
مطلقا وقال ابو يوسف للابن ان يقدم غيره لان الولاي
له وانما منع من التقدم للاستحقاق فام تسقط ولايت
ولو استوي وليان قدم الاسن ثم وانظر ما لو كان
اعلم هل يقدم حمي فلو قدم غيره كان للاخر منعه ولو احرما
اقر ب لم يمكن الا بعد الا ان يكون غايبا ومولي المتأق
واحدة ولي من الزوج والمكاتب ولي بالهلا على عبده والاولاد
من المولي على الاصح وقوله في النهر فلو قدم غيره
اي قدم الاسن غير الاصغر كما يستفاد من سياق كلامه
وهذا يقتضي ان للاب المنع اذا قدم الابن غيره
ولو كان المبيت مكاتبهم يترك وقال المولي ولي
من المولي وان ترك وفاوديت اولم تترك ولو كانت
المالك حاضر يوم من عليه النوي فالولي اولي من المولي
لكن يقدم مولاه بحترا ماله بحر ومنهنا يعلم ما في
النهر من الخلل والتقييد بقوله وكان المالك حاضر

للاحتراز

للاحتراز عما لو كان غايبا فان المولي حينئذ احق
كما في الجوهرة والزوج والمجبرات اولي من الاجنبي
ولكن له حق التقدم ان يات في غير قتيده بمهم
بما اذا المريك ولي غيره او كانت وهو بعيد اما اذا
كانا متساويين فاذا احدهما اجنبيا كان للاخر
منعه وقول لاحاجة الي هذا التقييد بان
وجوده غيره ليس برافع له من الاذن غايته ان
لذلك الغير ان يمنع بشرط ان يكون مساويا له
ولو اصفه سنا اما السعيد فليس له المنع كما في الدور
وكذا ان ياذن له في الانصراف بعدها قبل
الدفن اذ هو يدون الاذن مكرره فان صلح غيره
اي من له حق التقدم بالااذن **اعادها هو انشا**
وفي قوله اي غير من له حق التقدم الي اخره
اشارة الي ما ذكره في الفتاوي العتابية من
انه اذا صلى القضا صني او امام المحي لا يعيد
الولي لانها مقدمان عليه فان قلت يعيد عليه
ما ذكره في الفتاوي العتابية قوله في الكفر فان
على غير المولي والسلطان اعاد المولي اذ لفظ الغير
صادق بالتقاضي وامام المحي قلست ليس
المراد بالغير مطلقه بل المراد به شخص له حق
التقدم ولهذا قال العلامة ملا مبين بعد ان نقل
عن الفتاوي العتابية ما ذكرناه مانعه حينئذ
بحسب حاج المتن الي التاويل وقول المص اعادها ان

لشيء ولو على قبره لا اجل حقه لا لاستقاط الفرض ولهذا
 قلنا ليس لمن صلى عليها ان يصلي مع الولي لان تكرارها
 غير مستزوع دروما في التتويج من انه لو صلى غير
 الولي كانت الصلاة باقية على الولي ضعيف واذا كان للولي
 حق الاعادة فاما المحي بالاولي **ولا يعيد معه من صلى**
مع غيره لان التتويج بها غير مستزوع كما لا يصلي احدا
 عليها بعده وان صلى وحده كذا ذكره الشافعي فاستأثر الى
 ما ذكره في اكثر حيث قال ولم يصلي غيره بعده وكذا
 بعد امام المحي وبعد كما من يتقدم على الولي في الصلاة
 في الغير فم السلطان فمناحه عدم اعادة السلطان
 في صلاة الولي وبه جزم في السراج وغاية البيان والنافع
 كنت جزم في المجتبى بخلافه وجها عليه في النهاية
 والسينية ووفق في الفتح بحمل ما في النهاية وغيره
 على ما اذا حضر السلطان وما في السراج وغيره على
 ما اذا لم يحضر وتتقدم في التتويج كمنه متقدمة
 على ان لا يحق للسلطان عند عدم حضوره وقد
 علمت فتوى الخلاف مع حضوره ومن له ولاية **المنقذ**
 فيها الحق من الحي له لان الوصية باطلة على المقتدي
 به وفيه نادرين رسم الوصية جائزة كذا ذكره الشافعي
 مقتضاة بن رسم الوصية الواحق بالصلاة لان خلاف
 الفتوى كما سبق **وان دقت بلا صلاة** شاملة لما اذا
 صلى من لا ولاية له من المجتبى وفيه نظر حموي
 وجرمه ان فرض الصلاة سقط بفعل الاجنبى غايته

ان

ان المولى الاعادة لحقه لا لاستقاط الفرض
 وحسين فلا يناسب قوله **صلى على قبره** ان
 الملامته وجوب الصلاة بدليل قوله الزياتي
 اقامته للواجب بقدر الامكان وقوله **وان لم**
يفعل واصل بما قبله وهذا اذا هبيل التواب
 عليه فان لم يهبل اخرج وغسل وصلى عليه **ما لم**
يتقسط فان تقسط لم يغسل عليه لانها مشرعت
 على البدن ولا وجود له مع التقسط فهو من
 ابي يوسف ومحمد يصلي عليه الى ثلاثة ايام
 والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم لانه يختلف
 باختلاف النوات بردا وحرا والمكان راحة
 وصلاة وحال المكنت سمنا وهذا لا فيعتبر فيه
 كبر الداء مسكين وظاهره انه لو شك في تقسطه
 صلى عليه ككت في النهر عن محمد لا وانه قد يحالمانع
 درواذا اجتمعت الجنائز قال افراد بالصلاة لكل
 منها اولى ويقدم الا فضل ما لا فضل وان جهرها وصلى
 عليها مرة اي على كل جماعة جعلها صفاطولا من يلج
 القبلة بحيث صدر كل واحد قدام الامام وراعي
 الترتيب فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم الصبيان
 بعدهم ثم الحنثا ثم النساء ثم بين **كيفية الترتيب**
 في الدعاء وكل يكتفي بدعاء او يفرد كلامه ويقدم
 الباقين فليظهر كذا في حاشية الدرر للمؤلف
 قال شيخنا وقد يقال ان الجمع في الصلاة يقتضي

مدعاء واحد ولو دفنوا بقبر واحد للمضرة **وضموا**
على عكس هذا فيجعل الا فضل مما يلي القبلة قال
ابن ابي ليلى يجعل راس كل واحد مستقل من راس
صاحبه هكذا ادراجا استحسنه الامام لانه عليه
السلام مع صاحبيه هكذا دفنوا فان استوفوا في القفل
ينتهي ان لا يعدل عن المحاذات **وهو لا يقتدي بالامام**
من وجده بين تكبيرتين الاولى ان يقول من سبق
بعض التكبيرات بل ينتظر تكبير الامام فيدخل معه
اذا كبر ولو لم ينتظر وكبر لا تقصد اي تكبيرته عنده
لكن اداه غير معتبر خلاصة وتيمم في الفتح وقضية
عدم اعتبار ما اداه انه لا يكون شارعا بل المراد انه
لا يجتري به وعليه ان يعيده بعد فزع الامام بمتزلة
المسبق اذا ادرك الامام في السجود وتابعه فيه حيث
لا يجتري به وعليه اعادته اذا قام لقضاء ما سبق به
فكذلك هذا وحينه فما في القضية لا يخالف ما في الخلا
ثم ما ذكرناه من ان المسبوق ببعض التكبيرات ان
ينتظر تكبير الامام ليكبر معه هو مذهب ابي حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يجزى وعليه الفتوى
در الثمرة تظهر فيما سبق باربع تكبيرات فانتد
عندهما لا عند ه شهر كنت روي عن محمد انه في هذا
يكبر لانه ان انتظر تغويته رايي وجه قول ابو يوسف
ان المسبوق لا ينتظر تكبير الامام بل يكبر حين يجزى
ان الاولى للافتتاح والمسبوق بالثاني فصار كمن كان

حاضر

حاضرا وقت التحريمة لانه بمتزلة المدرك او لا يمكن
ان يدخل معه مقارنا الا جهج رايي وظاهر سياق
ما نقلنا في حاشية مسكين عن الحاشية يقتضي
انه روي عن الامام الرابعة وفاقت وان كان حاضرا
وقت تحريمة الامام **ويوافقه** اي المسبوق يوافق
امامه **في دعائه** لو علم بسماعه قال مشايخ بلخ السنة
ان يسمع كل صنف ما يليه ثم يقضي المسبوق ما فاته
من التكبيرات قبل رفع الجنازة فستغافر دعا لانه لو
قضاء به ترفع الجنازة فتبطل الصلاة كذا في الفتح وهو
يفيد انه اذا امكنت الاثنيان بالدعاء فعل وانظر
صل المسبوق يتابع الامام حتى لما اقتدي به بعد التكبير
الثانية يصلي معه علي النبي صلى الله عليه وسلم او
يقترب فيثني لم اراه ثم رايته الترخي بانه يتبعه
وعلى هذا فينبغي ان يكون ما سبق من قول المص
ويوافقه في دعائه علي اطلاقه غير مقيد بمتزلة
لو علم بسماعه لان حصول العلم به وان لم يسمع
ممكنت بالحول علي من كان حاضرا وقت شروع الامام
ويمكن الجواب بقوله لو علم بسماعه بالنسبة لمن لم
هم يكن حاضرا وقت شروع ولا ينتظر **تكبير الامام**
من حضر تحريمته اي لو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام لا ينتظر
تكبير الامام بل يكبر حين اراد انشاقا ملا مسكين وما
في البحر من قوله وما في الحقايق من ان الفتوى علي
قول ابو يوسف انما هو في الحاضر لا في مسالة المسبوق

تقريرا على ما نقله عن المحيط من قوله لو كبر الامام
اربعة والرجل حاضر كبر ما لم يسلم ويقضي الثلاثة في قول
ابي يوسف وعليه الفتوي وروي الحسن انه لا يكبر
وقد فاقته غير مسلم ولهذا قال في التمهيد وانت خير بان
مسئلة الحاضر لا خلاف فيها فاي فنسب الي ابي يوسف
وحده ولهذا ذكرها في غاية البيان غير مضرورة اليه
وايده شيخنا بما ذكرناه في حاشية ملامسكين معزيا
للحاشية فليرجع اليه من اراده **ومن حصر بعد التلبيرة**
الرابعة قبل السلام فانه الصلاة عند الامام ومحمد في
الصحيح لا عند ابي يوسف وقد منا عن الزيلعي انه روي عن
محمد انه في هذا يكبر لانه ان انتظر تغرته وعزى الشلل الحاشية
وبغيرها ان عليه الفتوي قال فقد اختلف التصحيح **وتكره**
الصلاة عليه كراهة تخريم عند بعض المشايخ **وتكره**
تنزيه عند بعضهم **في مسجد الجماعة** وهو اي الميت فيه او
خارجه او بعض الناس في المسجد علي المختار واخلاف
فيما اذا صلى في المسجد بغير عزاء ما بالعز فلا يكره اجماعا
حموي عن المفتاح والحاصل ان المختار حما في النهر ثبوت
الكراهة مطلقا ولو كان الميت خارج المسجد والقوم
او بعضهم داخله بنا علي ان علة الكراهة هو ان
المسجد بل بين لذلك بل للملكية **وتوايها كالتواكل**
والكره في التواكل **وقيل** علة الكراهة خوف قلوبه
واعلم ان الواي قيد الا لا كراهة الصلاة علي الميت في
المسجد بما اذا لم يملك معتادا فان اعتاد اهل بلدة

الصلاة

الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان لها في المسجد ميند
علما بذلك واقتل ما ذكره من التقييد ظاهر بنا علي
ان علة الكراهة هي ان المسجد لم بين لذلك وما علي
علي ان العلة خوف قلوبه فلا يثبت فلا يقال يستفاد
بان للباقي علما بذلك ان الكراهة انما تقتضي بالنسبة
مسجد بني بعد ان اطلع الباقي علي تلك العادة اذ في
بعد البناء حيا حتى اطلع علي عاداتهم ولم يبين لامطلقا
ومن استهل علي بنا الفاعل لان المراد رفع الصوت
لا الا بصارقال في المغرب اهلوا الهلاك واستهلوا
رفعوا اصواتهم عند رويته واهل واستهل علي
بنا المفعول اذا ابصر والمراد ما هو اعم مما يدل علي
الحياة دون اختصاصه برفع الصوت يعني الحياة
المستقرة ولا عبارة ببسط اليد وقبضها لان تغرته
الاشيا حركة المذبح ولا عبارة بها حتى لو ذبح رجل
فمات ابوه وهو يتحرك لم يثبت المذبح لانه في
هذه الحالة حكم الميت جوهرة والمعتبر خروج
اكثره حيا حتى لو خرج اكثره وهو يتحرك علي
وفي الاقل لا واحد الاكثر من قبل الرجل سرته ومن
قبل الرأس صدره نهر عن منية المفتي وقيل
قول الام والقابلة في الاستهلال للصلاة لا للميراث
عند ابي حنيفة وعندهما يقبل قول القابلة
العولة في الميراث كما في الجوهرة قال المولى
في حاشية الدرر وهذا يعيد انه لا يقبل في الميراث

الا شهادة من يثبت به المال وبه صرح في البحر
 عن المجتبي والبداهة لكانت بصيغة عن ابي حنيفة
سجدي وغسل وكفني وصلي عليه وورث ويترث
وان لم يستل غسل وان لم يتم خلقه في المختار وادرج
 في خرقه **وسمي ودفت ولم يصل عليه** ولم يرث ولا
 يرث اتفاقا وهو مقيد بما اذا انفصل بنفسه
 اما اذا فصل بان ضرب بطنها فالقتت جنينا ميتا فانه
 يرث ويورث لان الشارع لما اوجب القرة على
 الضارب فقد حكم بحياته ثم وعلم انه لا خلاف
 في غسله اذا كانت تام الخلقه فان لم يتم خلقه اختلف
 في غسله والمختار انه يغسل كما في المعارج والفتح
 وقاضي خات والتلويح والظهيرية وبخالقه
 ما في شرح المجموع لمصنفه وتبعه بت الملك حيث
 نقل الاجماع على عدم غسله كعدم الصلاة عليه
 عليه ووقف في حاشية الدرر بان من نفى
 غسله اذ انفصل المراسي فيه وجه السنة ومن
 اثبتته اذ انفصل في الجملة كصبي الماعلي
 من غير وصو وترتيب لفعله وهل يجزئ
 عند السقط عن ابي حنيفة الكبير انه اذا نفق فيه
 الروح حشر والا لا والراجح انه ان استبان بعض
 خلقه حشر ثم ينقص وترجيبي شفاعته قال
 عليه السلام ان السقط ليقتل **محبب** مطاوعا
 باب الجنة فيقول الادخال حتى يدخل ابواب

زبلي

ان يلبي من باب الحنفية البهيوت في الطلاق والعناق
 فصرح مات الحامل والولد يضرب بطنها شقت
 وخرج الولد من رقبته في الدور بالحجاب الابيض ولو
 بالانكس وحنق على الام قطع واخرج ولو ابتلع مال
 غيره ومات لا يشق بطنه على قول محمد وروى
 الجرجاني عن اصحابنا انه يشق قال اكمال وهو
 اولى معطلا بان احتل منه سقط يتعد بدو اختلاف
 في شقده مقيد بما اذا لم يكن له ولم يترك مالا ولا يشق
 بالاتفاق **كصبي سبي مع احد ابويه** اي لا يصل
 عليه ملاسكين والمجنون **الصبي** كالبالغ كالصبي
 اطلق المص في الصبي وهو مقيد بغير العاقل اما العاقل
 فيستقل باسلامه ولا يرث بردة من اسلم منهما
 بعد قال وهو ظاهر كلام زبلي فانه على تبعية ابو
 ران الصغير الذي لا يعبر عن نفسه بمزلة المتاع وعراه
 اي شرح الزيارات فظاهرهما انه لو سبي صبي عاقل
 مع احد ابويه الكافر لا يكون كافرا بتبعه لابي الكافر
 ويكون مسلما بتبعه للدار ويحتاج الى صريح النقل وكلام
 يدل على خلافه قائلهم جعلوا الولد بتبعه لابي
 البلوغ ولا تزول التبعية الا بالبلوغ نعم تزول
 التبعية اذا اعتقد بينا غير ذين ابويه اذا عقل
 الاديات حينئذ يصير مستقلا والتبعية انما هي
 في احكام الدنيا لا في العقبي فلا يحكم بان اطفالهم
 في النار البتة بل فيه خلاف حاشية الدرر للمولف

الوجه

الا ان يسلم احدهما او يسلم هو ولم يسبب احدهما
سعه ففى هذه الصور يفسل ويكف ويصلي عليه
واولاد المسلمين اذا ماتوا في صغرهم يكونوا في الجنة
والثوق المروي عن ابي حنيفة مردود على الرازي
واما اولاد الكفار اذا ماتوا قبل ان يعقلوا فقال
محمد لا يعذب الله احدا بلا ذنب وقيل هم في الجنة
خدم المسلمين وعن ابي حنيفة انه توفى فيهم
ملا مسكين وذكر في السابرة انه ترد فيهم في حنيفة
وعنه ووردت فيهم اخبار متعارضة فالسبيل
تقضي امرهم الى الله تعالى وفي شرح المقاسم
لا يكثر انهم في النار وهذه احاديث المسائل الثقات
توقف فيها اما سنا النعمان وقد جمعها بعضهم فقال
ورع الامام الاعظم النعمان بسبب التوقف في جواب الشان
سور الحمار تفاضل جلالة وتعالى جنى على الايمان
والمراد بالطلب المسلم ثم ذكر في الكفار وقت ختارت
وفي ذكرنا انهم العهر معونا نظرا لان العام انما توقف
في المنكر ما علم ان الضمير فيما سبق من قوله او يسلم
هو يرجع للصبي فيما قبله من قوله كسبي ثم لكن الى
لا سلقا بل بقيد كونه عاقلا ففى الكلام استخدا
والمراد من كونه عاقلا ان يعقل الصفة المذكورة
في حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله اي بوجوده
وربه بيته لكل متى ومذ كسبه اي بوجوده ملاكسنة
وسمته اي انزل انما ورسله عليهم السلام اي انزلهم

واليعق

علي

واليعق الى خراي البعث بعد الموت والقدر خبره
ونشره من الله تعالى كجاء قال في النور وهذا ليل
علي ان مجرد قول لا اله الا الله لا يوجب احكام الاسلام
واما هذا قالوا واشتري جارية او تزوج امرأة هـ
فاستوصفها الاسلام فلم تعرفه لا تكون مسلمة
في المراد من عدم المعرفة قيام الجهل بالباطل
ان ما ينظم من التوقف في جواب ما الاسلام فانا
نسمع من يقول لا اعرفه وقد من التوقيد والموقف
في كات فتح وعالي هذا فلا ينبغي ان يسأل العالم
عن الاسلام بل يذكرك عنده حقيقته وما يجب الايمان
به ثم يقال انت مصدق بهذا فان قال نعم اكتفى
به وما سبق من قوله او لم يسبب احدهما معه يفيد
التوليى عليه اذا دخل دار الاسلام ولم يكن معه
احد ابعده تبعا لدار الاسلام وفي الفتح اختلف بعد
تبعية الولاد فالذي في الهداية تتبعية الدار وفي
المحيط عند الاحوال يكون تابعا لصاحب البيت
وعند عموم صاحب البيت يكون تبعا لصاحب الدار
وهو اولي بان وقع في سهمه صبي من الغنيمة في
دار الحرب يصلي عليه ويجعل مسلما تبعا لصاحب
البيت انتهى وفيه نظر لان تبعية اليد عند عدم
الكون في دار الاسلام متفق عليها فلا يصح ان يحا
لما في المحيط من تقديم تبعية اليد على الدار
والخلاصة ان التبعية بالمجاهات الثلاثة

متفق عليها والاختلاف في تقدير يوم الدار علي اليد
فصاحب الهداية وجمع علي تقدير يوم الدار علي اليد
وهو الاوجه لما في كشف الاسرار وسرق ذمى صبيها
واخرجه الي دار الاسلام ومات الصبي يصلي عليه ويصير
مسما بتبعية الدار ولا يعتبر الاخذ ولم يحك خلافا
وهي واروة علي المحيط لا تقتضي به عدم الصلاة
عليه تقدير بمتبعية اليد علي الدار الا ان يكون
علي الخلق بحد فتمسك ما سبق من ان المراد من كونه
عاقلا ان يعقل الصفة المذكورة في حديث جبريل
ان يوم من بالله وملايكة وكتبه ورسله وباليوم الاخر
وبالتقدير خيره وشره من الله تعالى يومهم عدم الاستغنا
بالاقل بالصفة الالهية لانه لا بد من الاقرار بها ايضا قال
تشخيصا وخاتما في انقع الرسايل وعبارته فان قلت
يجب انه لا يحكم باسلام اليهودي والنصراني وان اقرر
برسالة محمد وتبعا عن دينه ودخل في دين الاسلام
ما لم يوم من بالله وملايكة وكتبه ورسله ويقرب اليه
وبالتقدير خيره وشره من الله تعالى قلنا الاقرار بهذه
الاشياء ان لم يوجد فيها فنقد وجود لاله لانه لما اقر
بحلوله في دين الاسلام القتم جميع ما كانت شرعا صحة
الاسلام وكما ثبتت ذلك بالتصريح بثبت بالدلالة
النسبية قال تشخيصا فحديث جبريل مخرج بها وحديث
امرئ القيس اقاتل الناس ثم افاد ان قوله لا اله الا الله
الاقرار بالدلالة فيستفاد من مجموع الحديثين ان الشرع

لاقرار

الاقرار بها اما ايضا ما دلالة انتهي وان كان الكافر
قريب مسلم غسله المسلم كفيل خرقه نجاسة وكفنه
في خرقه واللقاه في حفرة او دفعه لاهل ملته وهذه
امارة احسن من قوله في الكفر بقا لما في الجامع الصغير
ويغسل ولي مسلم الكافر ويكفنه ولهذا قال في الفتح والبار
مقبية والجواب بان اراد القريب لا يفيد لان المواخنة
علي التعبير به بعد ارادة القريب وظاهر قصر كونه مقبية
علي ذكر الولي مع ان اطلاق الغسل والتكفين والدفن مما
لا ينبغي ايضا لانصرافها الي المشرعي منها زاد في البحر
غير محذرة لانه اطلق جواب السئلة وهو مقيد بما اذا لم
يكن قريبا كافر فانت كاذبا بينه وبينه وكذا اطلق
في الكافر وهو مقيد بغير المرتد اما المرتد فيلحق في حفرة
كالكلب **تنبيه** ما من مسلم له اب كافر ينبغي ان لا يمكن
من تجهيزه كذا في الغاية وفي مخرج القدرين مات مسلم
ولم يوجد رجل يغسله تعلم النساء الكافر فيغسله وقول
الزليعي فعلى هذا ينبغي ان يمكن غير صحيح كما في البحر
لان الكلام فيما اذا وجد المسلمون ودليله فيما اذا لم يجد
من الرجال احد ويشهد لما في الغاية قوله عليه السلام كما
اسلم اليهودي عند موته وله اب كافر قوله اخاكو **ولا يصلي**
علي ناع او قاطع طريق اذا قتل حالة المحاربة وكذا
لا يغسل ايضا وفي المحيط علي ما ذكره المؤلف في حاشية
الدرر في غسل المقتولين بالبنى وقطع الطريق روايتان
ولا يصلي عليهم باتفاق الروايتين وهما غسل الباني

ودين الصلاة عليه ولكن يدو عليه ان عليه لم يفصل
 اهل الزهراء ولم يصلي عليهم انتهى ورد انه قيل لعلي
 اكفاهم فقال اخواننا بغوا علينا فانتارا في العلة
 وهي البغي ولا نه قتل ظالم النفسه محارب للمسلم
 كما الحربي فلا يفصل ولا يصلي عليه والتقدير بقوله
 اذا قتل حالة المحاربة للاحتراز عما لو كان بعد ثبوت
 الامام عليهم فاشهرهم يفصلون ويصلي عليهم والزهراء
 بلدر بغداد شجنا عن اللب **وقا قتل** اي لا يصلي علي
قاتل بالخطى غيلة والغيلة بالكسر الاغتياك يقال
 قتله غيلة وهي ان يجده فيذهب به الى موضع فاذا
 صار اليها قتله والمراد ما هو اعلم كما لو خنته في منزله
ومكابر اي لا يصلي علي مكابر في **المصر ليل بالسلح** اذا
 قتل في تلك الحالة **ومقتول عصبية** اي لا يصلي
 عليهم اهانة لهم وزجر الغيرهم وان **عسلا** عبارة ملا
 مسكين ومثنا جملوا المقتولين بحكم العصبية
 وهو الدوازي والكلباذي حكم اهل البقي في حق
 هذه الامكام وكذا لك الواقفين الناضرين اليهم
 اذا اصابهم حجر او سكين وما نوا في تلك الحالة لانهم
 يعينونهم بالصياح ولو اصابهم في تلك الحالة وما نوا
 بعد قهرهم يصلي عليهم وحكي عن شمس الاسمية
 السرخسي انه سئل عن من قتل بالخطا ربة حكم العصبية
 فاجاب بانه يصلي علي اهل كلاباذي ولا يصلي علي اهل
 دره ازده لان في عهد السلطان كان من اهل دره وكان

يا سر

من اهل كلاباذي بالمحاربة معهم فكانوا منكوبين
 فيصلي عليهم قال وقال ابو يوسف لا يصلي علي قتل
 من قتل علي متاع يا حذره الح. وهذا صريح في ان الشخص
 ان قتل بسبب احذره النهب لا يصلي عليه وقا قتل
 نفسه **يفصل ويصلي عليه** اولاه لم يذكر ترجيحاً
 وفي البحر عن الغاية عدل لقول ابي يوسف انه
 لا يصلي عليه بانه باع علي نفسه قال وهو الاصح
 ورجاله في الترجيح ما عزا به في النهاية للامام
 الاعظم ومحمد معللاً للصلاة عليه عند هما بانه
 قاسق غير ساع في الارض بالفساد قال وهو الاصح
 فقد اختلف التصحيح لكثايد قول ابي يوسف
 بما ورد من انه اني له عليه السلام برجل قتل نفسه
 بمشقص فلم يصلي عليه وفي الخائبة قاتل نفسه
 اعظم وزاد من قاتل غيره وذكر الشمايعيون الاختلاف
 في كونه يصلي عليه او لا ليس علي اطلاقه بل مقيد
 بما اذا كان الحامل له علي قتل نفسه شدة وجمع والتقدير
 بانه تعمد قتل نفسه للاحتراز عن قاتل نفسه خطأ
 فانه يفصل ويصلي عليه بلا خلاف ملاسكين لا يصلي
 علي قاتل احد ابويه محمد اظلم اهانة له **فصل**
في حملها ودفنها بسن حملها اربعة رجال واختلق
 النقل عن الامام الشافعي فمنهم من ذكر ان السنة عنه
 ان يحملها ثلاثة كما في المنهاج ومترجحه ومنهم من نقل
 عنه ان السنة عنده ان يحملها رجلان حمل مسكين والويل

لا جنازة سعد بن معاذ حانت كذلك ولنا قول ابن
مسعود اذا اتبع احدكم الجنازة فليأخذ بقولهم
السري الاربعة ثم ليتطوع بعد او ليذر فانه من
السنة ولا ت فيه تخفيفا عن الحاملين وصيانة
عن السقوط والانتقال وزيادة الاكرام للميت
والاسراع به وتكثير الجماعة وهو بعد من التشبه
بجمال المتاع ولهذا يكره علي الظهور الدابة وما رواه
صنعفه البيهقي وغيره انه نهي فان قلت
كيف جعل حملها علي اربعة سببا لكثرة الجماعة قلت
ليس هذا بمراد بل اراد ان الاربعة اكثر من الاثنين
وهذا بالنسبة للكبير اما الصبي الرضيع او العظم
او فوق ذلك قليلا يجعله واحد علي يديه ولور كما
قته يروى شرحه وينبغي حملها اربعين خطوة **ينبغي**
الحامل بمقدمها الا يميت فيضعه علي يمينه ويمنها
ما كان جهة يسار الحامل ثم يضع موخرها الا يميت
عليه ثم يضع مقدمها الا ينسر علي يسار ثم يجتمع
لا ينسر حملها عليه فيكون من كل جانب عشر خطوات
بقوله عليه السلام من حمل جنازة اربعين خطوة كفر عنه
اربعين كبيرة زيلعي وكفرت بالبنا المعموم لنصب
اربعين ابي كفرت الجنازة ابي حملها وفي الجوهرة من حمل
جنازة بقولها الاربع عتق الله له وحمل الجنازة عبادة
فينبغي لكل احد ان يبادر اليها فتد حمل الجنازة بسيد
المريستين فانه حمل سعد بن معاذ انتهى **وليس يجب**

الاسراع

الاسراع به ويتجه به زيلعي **بالاخب** بحيث لا يظلم
الميت علي الجنازة والخب يفتح الخا المسجدة وبيان
موجودتين الاولي منهما مفتوحة ايضا هو العدو السريع
حديث ابي هريرة انه عليه السلام قال اسرعوا
بالجنازة فان كانت صالحة قربتموها الي الخيرون
كانت غير ذلك فشرنقصونه عن اعناقكم وعن ابي
قال مرت برسول الله صلي الله عليه وسلم جنازة يخضع
بخص الزرق فقال عليكم بالقصر وعن بن مسعود قال
سالت رسول الله صلي الله عليه وسلم عن المتني بالجنازة
فقال مادون الخب وفي القنية لوجه الميت صبيحة
يوم الجمعة يكره تاخير الصلاة عليه ليصلي عليه
الجمع العظيم بعد صلاة الجمعة ولو خاف فوت الجمعة
بسبب دفنه بوخر الوقت وتقدم صلاة العبد علي
صلاة الجنازة وصلاة الجنازة علي الخطبة والقياس
ان تقدم علي صلاة العبد لكانت قدمت صلاة العبد
مخافة التشويش ليلا يظن من اخريات الصغرى
انها صلاة العبد بجزوه واي الخب ما يودي الي
اصطحاب الميت فنكره للازدري به وانتعاب المتبعين
والمتشي خلفها افضل من المتشي امامها **كفضل صلاة الفرض**
علي النفل لقوله عليه السلام من اتبع جنازة مسلم
ايما نارا واحتسابا وكان معها حتي يصلي عليها ويفزع من
دفنها فانه يرجع من الاجر بغير اطين والاتباع لا يقع
علي التالي وكان علي رضي الله عنه يمشي خلفها

جنازة

وقال ان فضل الماشي خلفها على الماشي امامها كفضل الصلاة المكتوبة على النافلة زيلبي ولانه ابلغ في الاتعاظ بها والتعاون في حملها ان احتيج اليه وان كان معها نائحة زجرت فان لم تنزح فلا بأس بالمشي معها ولا يترك السنة بما اقترت بها من البدعة ويرد بدعة الولية حيث يترك المحذور ان علم بها قبله كذا في مناهي المولف واجيب بالفرق وهو لزوم عدم انتظام الجنائز لو ترك المشي ولا كذلك الولية لوجود من يأكل الطعام ويكره رفع الصوت بالذكر والقرآن وقولهم كل حي سيموت ويخوذ لك خلق الجنائز بدعة ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنائز لانه عليه السلام لما راى النساء قال لهن اتخلن من يجهل ان تولين مع من يدري انضلين بين يدي قلن لا قال فانصرفوا ما زورات غير ما زورات جوهرية وانظروا التلثة في العرول عما هو الغياض من قوله فانصرفن **والجلوس** اي يكره الجلوس قبل وضعها لنهي عن عليه السلام عنه ولانه قد نفع الحاحية الي التعاون والقيام امكنت منه ولا تكمن حضرة الامام له وفي الجلوس قبل الوضع اذ رآه زيلبي وهذا في حق المشيع اما القاعدات مريت عليه فلا يقوم لها في المختار واذا راى الجنائز يقول هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً وتسلماً ويكثر من التسبيح والتكبير خلق الجنائز

ولا

ولا يتكلم بغير من الدنيا ولا ينظر سمياً وشماً لا فان ذلك يقتضي القلب شجناً عن شرعة الاسلام ولا ينظر في هذا ما ذكره الشافعي فلهذا رفع الصوت لانه يحمل على خصوص الصمت عما كان من الدنيا لا مطلقاً **ويحفر القبر بصدق قامة او الجلب** الصدر وان زيد كان حسناً في غير الدار لا اختصاص هذه السنة بالانبياء وسياق المقترح بذلك في المتن وينبغي ان يحال حده اي الحفر الي ما هو المستعار من وهذا عند الامكان فان لم يمكن كما لو مات في مسغبة ولم يتمكن من الوصول الي البئر البقي في البحر منبر وسيد كره المص في المتن ويأخذ بيان للسنة لحفر المحدثا والشق لغيره وقوله في النهر وهو بفتح اللام وضربها اي المحدث **ولا يشق** **الراي ارض راحة** والشق ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت والمحدثان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت **ولا** مسكين **ويدخل من قبل القبلة** الحديث بن مسعود انه عليه السلام اخذ الميت من قبل القبلة وعن ابن عباس انه عليه السلام دخل قبر ليليا فاسرج له سراج واخذ الميت من جهة القبلة ولان جهة القبلة اشرف وقد اظهرت الرواية في اذخاله عليه السلام فروي ابراهيم التيمي انه عليه السلام اخذ من قبل القبلة ولم يبسل سلا وليد ضع السليم يعارض

ما روينا لانه فعل بعض الصحابة وما روينا قوله
صلي الله عليه وسلم او يحتمل انه عليه السلام سئل
لاجل صديق الكائن او لحق بينهما للحد له خافه
الارض فلا يلزم حجة مع احتمال ردي **ويقول**
واصفه الح والاولي ان كان الميت انتي اياك
الواضع رجاها من اهلها والافرحا وان لم يوجد فمن
الاجاب فلا يحتاج الي النساء في الوضع **نهر لبسم**
الله وعليه مائة رسول الله لانه عليه السلام كان
اذا وضع ميتا في قبره قال ذلك يلي وهذا ليس
بدع الميت اذا مات عليه من ايمان وغيره لا
يبتدل قال في البدائع بعد نقل هذا عن ابي
منصور ولكن المومنين شهد الله في الارض
فيشهدون بوفاة علي الملة وعلي هذا جرت السنة
انتهى **ويوجد في القبلة** اي يوضع في القبر
مستقبل القبلة **عليه جنيد الا من** في القبلة
النبي صلي الله عليه وسلم **وتحل الكفرة** التي في الكفن
لغسله عليه السلام ذلك وللأمن من الاشتغال
وسوي اللين عليه القصب اي جديد ان غير
معمولين اي مستعملين فان معمولين قبل يكبره
ملا مسكين **وكره الاجرة الخشب** لانها لا يحكم
البناء والقبر موضعه البلاولان بالاجرة انشا النار فيكون
نقرا لا هداية فعلي الاول يسوي بين الحجر والاجر
وعلي الثاني يغرق بينهما كذا في الغاية واورده علي

التعليق

التعليق الثاني في تسخير الماء بالنار مع انه يجوز
استعماله واجيب بان انشا النار بالاجر محسوب
للمشاهدة وفي المال ليس بمشاهدة وفيه في شرح
المجموع بان يكون حوله اما لو كان فوفقه لا يكون لا تسو
ليكون عصمة من السبع انتهى واجر الطوب المحروق
فان لم يحرق فهو اللبن يفتح اللام وكس الباقا بسدة
عدد لبنات الحد النبي صلي الله عليه وسلم تسبع
در عن البيهقي ويستحب ان **يسجي** الي بطني
قبرها اي قبره لا نش حتى يجعل اللبن علي الحجر المحرق
ملا مسكين وكذا الخشب المشط حموي **لا قبره**
اي لا يسجي قبر الرجل الا اذا كان لصورة دفن
مطرا وتاج او حر عن الدخيلين في القبر خشيته
لا بأس به **وبهال التراب** ويكره ان يدا على التراب
الذي اخرج من القبر لان الزيادة عليه بمنزلة
البناء ولا بأس برش الماء عليه القبر حفظ الترابه عن
الانحلال وعن اي يوسف كراهته لانه يشبه التطين
بحر ويندب حثه من قبل راسه ثلاثا فتدأ به
صلي الله عليه وسلم ويقول في الاول منها خلقناكم
وفي الثانية وفيها يعيدكم وفي الثالثة ومنها نحكمكم
تارة اخري وقيل يقول في الاول اللهم جاف الارض
عن حشبه وفي الثانية اللهم افتح ابواب السموات
وفي الثالثة اللهم زجه من اجور العين فان كانت
امراة قال في الثالثة اللهم ادخلها الجنة برحمتك

بي

جوهرة وفي كتاب النورين من اخرون تداب القبر
بيد وقرأ عليه سورة الفدر سبعا وتركه في القبر
لم يغذب صاحب القبر **ويسمى** لولاية البخاري عن
سفيان انه راي قبره عليه السلام مستمرا وجعله
في الظهيرية واجبا وفي المجتبى مندوبا وهو
الاولي **ولا يبرح** في البدائع التزيين من صنيع
اهل الكتاب والتشبه بهم فيما يذكرونه نهي
وجرم البناء عليه للزمينه ويكره للاحكام بعد الدفن
الا الدفن في مكان بني فيه قبله لعدم كونه قبر حقيقة
بدون كذا في حاشية الدرر للمولف **ولا بأس بالكتا**
عليه لئلا يذهب الاثر ولا يمتحن قاما الكتاب
من غير عذر فلا يجرد بكره الدفن في البيوت
لا اختصاصه بالانبياء عليهم السلام وفي الفسافي
وهي اي كراهة الدفن والفسافي من وجوه الاول
عدم لعدم الثاني دفن الجماعة لغير ضرورة
الثالث اختلاط الرجال بالعناد من غير حاجتهم
الواقع في كثير منها الرابع تخصبها والبناء عليها
ولا بأس بدفن اكثر من واحد في قبر واحد للضرورة
وتحجز بين كل اثنين بالنزاع كذا في البحر المحيط
وعنه مع زيادة قوله يوضع الرجل مما يلي القبلة ثم
خلقه الخنثى ثم خلعه امرأة ومن مان في سفينة
وكان البرقيديا وخيف الضر غسل وكفن وصلي عليه
والقي في البحر ويسحب الدفن في محل مان به

او قتل فان نقل قبل الدفن قدر ميل او ميلين
لا بأس به وكره لاكثر منه كذا في الظهيرية وما في
الخنثى لا اشم في النقل من بلد الى بلد لان يعقوب
عليه السلام مات بمصر فنقل الى الشام وموسى
عليه السلام نقل تا بون يوسف عليه السلام بعد
ما اتى عليه ثم مات من مصر الى الشام ليكون معه
ابا يده رده الكمال بانه مشرع من قبلنا علي ان غير
الانبياء عليهم السلام لا يقاس عليهم لانهم اطيب
ما يكون في الموت كالحياة لا يعقوبهم تغير **ولا يجوز**
نقله بعد دفنه بالاجماع تشاميل لما لودنت بغير
لموه حقي لوحضرت امه لنقله ليعود ذلك ويجوز
منه اذ بعض المتأخرين لا يلتفت اليه لاذكره
الكامل **الا ان تكون الارض مقصورة او اخذت**
بالشفعة بان دفن فيها بعد الشل ثم اخذت بالشفعة
حق الشفيع ويجوز المالك بين احل جده ومواساة
بالارض كما جازعه والبناء عليه اذا بلي وصار تزايا
ولو بلي المبيت وصارت ايا جاز دفن غيره ريلبي **وان**
دفن في قبر حفر لغيره من الاحياء ارض ليست
مملوكة لاحد صحت قيمة الحفر ويؤخذ من تركته
والا فمن بيت المال وقوله ولا يخرج منه مع تقيط
بما قبله من قوله وان دفن في قبر حفر لغيره **المرد**
ويستحق لثنا سقط فيه كثوب ودرهم **ويكف**
مقصوب حيث لم يرض صاحبه **الا بنشله** فانه يبيش

ش

بالاتفاق ملامسكين و مال مع الميت اي ينيش
 لاجله ولودرهما ولا ينيش بوضع لغير القبلة
 او علي سياره او جعل راسه موضع رجليه قال
 الشيخ ولو نسوي اللبن عليه ولم يحمل التراب نزع اللبن
 وروي السنة انتهى ومقتضاه انهم لو تذكروا انه
 لم يفسل قبل ان يمال عليه التراب يخرج ويفسل
 وبه صرح في النهر وفي المنبع ايضا بخالفه ما ذكر
 ملامسكين وبضه دفنت ولم يهيلوا عليه التراب
 حتى علموا انه لم يفسل لكنهم تتوروا اللبن لم ينيش
 ايضا كذا في الخلاصة انتهى **والخاص**
 ان المسيلة تختلف فيها في البرازية علي ما ذكره
 السيد الحموي دفنت بغير كف او قبل ان يفسل
 لا ينيش مطلقا اهيل عليه التراب ام لا وعليه بان
 الكفن والفسل ما مور به والنبيش منهي عنه
 والنهاي راجع علي الامر انتهى يعني ان يقال علي ما
 ذكره ملامسكين معزيا للخلاصة من انه لا ينيش
 اي ويصلي علي قبره ثانيا لان الصلاة علي غير
 انفسول انما لم يعتد بها اذا امكن غسله والافعال
 ذلك الامكان فيصلي علي قبره لان صلاة الجنائز
 دعاء من وجه حموي عن سترج الجميع لايت ما كتب
 وقيل تتقلب صححة **تتم** لا يأس يتفريده
 اهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه السلام
 من غزي مصابا فانه مثل اجره ويقول له اعظم الله

اجرک

اجرک واحسن عزاک وخبر ميتک ولا يأس بالحدس
 بها الي ثلاثة ايام من غير ان تحاب محطوم من فريش
 البسط والا طعمه من اهل الميت لا يتخذ عند السرور
 وقال انس انه عليه السلام قال لا عقر في الاسلام
 وهو الذي كان يحقر عند القبر بقية ارضاء ولا
 ولا يأس بان يتخذ لاهل الميت طلمم لقوله عليه
 السلام احسنوا الال جعظا ما فقد انا هم
 ما يشغلهم ويولي والحداد بالمدد الصبر وقوله ولا
 يأس بالحدس لهما الخ يعني في غير المسجد كما في الدور
 وقوله الي ثلاثة ايام يشير الي كراهة المجلس
 لهما بعد الثلاثة وبه صرح في الدور قال الالفاب
 الخ اي بان حضر الغايب بعد مضي الثلاثة فروع
 قيل يعذب الميت بيكا اهل عليه خيران الميت
 ليعذب بيكا اهل وعامة العلماء نفوه وحماسوا
 الحديث علي ما اذا وصي بذلك من عن الظهيرية
 لا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم درر
 لان الذي لما حرم ابداره في حياته من متة وجبت
 صيانتة عن الكسر بعد موته جرح عن الوقعات
 قال المؤلف في حاشية الدرر وهذا يفيد انه
 خاص باهل الذمة دون الحر بين ينيش ستر
 موضع غسله فلا يله الي غسله ومن يمينه
 ومن يمينه ما يكره لم يجز ذكره الحديث اذ كروا بما من
 موتاكم وكفوا عنهم ولا يأس بارثانية يشعروا غير

كنت يكره الاطرط في مدرجه ولا سيما عند جنازة
 تكبره المتغريفة ثانيا وغنوا الغنر وخذ باب الدار انتهى
قصد في نية يارة القنور نوب زيارتها
 للرجال والنساء على الاصح حديث كنت نصيحتكم عن
 زيارة القنور الا فتدرونها ويستحب قراءة يس كما
 ورد من دخل المقابر فقرأ يس حلف الله عنهم
 يومئذ وكان له بعد ما فيها حسنات ولا يكره
 الجلوس للغزاة علي الغنر في المختار وكره القنور
 علي الغنر لغزاة ووطوها والنوم وقصص
 الحاجة عليها من يوت او تابط او يجلي عليه او ابه
 وكذا امش عليه يكره وعلي التابوت يجوز
 عند اجنهم كاشي عليه السقف بجر عن المجتنب
 وتلع الخشيش والشجر من القنور لانه مادام رطبا يسبح
 الله فيوتس الميت وتنتل بذكر الله الرحمة بخلاف
 اليابس حيث لا يكره قلعه ولعمد اقال ولا بأس بقلع
 اليابس منها وفي تغييره بلا بأس اشارة الي ان كرامة
 قلعه الرطب بخير من يامة **باب الشهيد هو**
 فعيا بمعنى متعول لانه مشهور له ياجنة بالنفس
 ان لا انلا يكة يشهدون موته اكرامه او بمعني
 واعمال لانه حي عند الله حاضر ملاسكين المقتول
 ميت باجله عندنا اهل اهل السنة والشهيد
 من قتل اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق
 باي الله كانت او للصوم في منزله ليلا ولو عثقل

او وجد في المعركة سواء كانت معركة اهل الحرب
 او البغي او قطاع الطريق وبه اشر تجرح وكسر عرق
 او قتله مسلم ظلما فدم به ما لو كانت جدا وقود
 عمدا لا خطا بمقدود وكان المقتول مسلما بالغا
 خاليا عن حيض ونفاس وجنابة ولم يرتث بعد
 انقضاء الحرب فيكون بدمه وثيابه ويصلي عليه
 بلا غسل وقوله ولم يرتث بالبنات للمجهول اعب
 حمل من المعركة رقيقا اي جريحا وبه رمق كذا
 في الصحاح والمراد عنما ما هو اعم مما يبيح به خلفا
 في الشهادة بالارتثاب اعلم اطلاق قوله والشهيد
 من قتل اكم شامل للقتل بالباشرة والتنسيب
 كتغيبه وابته والقباه في ما لو نارا وارسال ذلك اليه
 بخلاف ما لو جعلوا الحسك حولهم فمش عليه مسلم
 فمات حيث لا يكون شهيدا ان يلقي وان لم يكن جرحا
 الشوك حولهم فمش عليه مسلم فمات حيث لا
 يكون شهيدا ان يلقي وانما لم يكن جعل الشوك مؤثما
 فتسببا لان ما قصد به القتل فهو تنسيب
 وما لا فلا وهم انما قصدوا به الدفع القتل بحر
 وشمل الاطلاقات قتل اهل البغي وقطاع الطريق
 بعضهم بعضا ثم رد الاصل في هذا الباب شهدا
 احرفا ثم لم يغسلوا لقوله عليه السلام زملوهم
 بكمهم ودمهم ولا تغسلوهم كحديث وكذا من
 بموتهم يلحق بهم في عدم الغسل ومن ليس بمقتلهم

ولكنه قتل ظلما او مات حربيًا او غريبًا او مبطونا
فلهم ثواب الشهداء مع انهم ليسوا شهداء وهم شهداء
عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وركبوا
المركب من شهد الاخرة والحج والعمرة ونحوه ومن
فسد العدو فاصاب نفسه والغريب والمهدوم
عليه والمطعمون والنفوس والاميت ليلة الجمعة
وصاحب ذات الحجاب ومن مات في طلب العلم
وقد عدم السبوطي نحو الثلاثين درواشا بما سبق
من قوله باني الذكارت الي ان قتل اهل الحرب
والبقي وقطاع الطريق شهيد مطلق وقم القتل
بالمحدد او بالمشغل بخلاف قتل غيرهم حيث
يشترط كون القتل بالمحدد فمن قتل مدافعا
عن نفسه شهيد باني متى قتله لم يعلم ان
قتل قاطع الطريق كقتل اهل الحرب والبقية
في عدم اشتراط كون القتل بالمحدد فاستشكل
صاحب النهر بقوله فكونه شهيدا مع قتله
بغير المحدود مشكلا لوجوب الدية بقتله سواء
لان مبني الاستشكل على انه اذا كان القتل
بغير المحدود وجبت الدية ووجوبها مانع من
الشهادة لكن وجوب الدية غير منقوس في حق
قاطع الطريق ولهذا قال شيخنا كاستهم متفقة
على ان غير قاطع الطريق اذا اخذ بعد ما قتل واحدا
مالا وجرح لم يضمن ما فعل وان كان القاتل للمدافع

لما

لما قلنا ذلك لانه ما حق بقاء طع الطريق وعلى كل
حال فالقتل شهيد باني القتل فلا اشكال
ولا وجوب دية نعم ما نقله بعد عن المحييط
حيث قال وبقي من قتل مدافعا عن نفسه او
ماله او المسلمين او اهل الذمة فانه يكون شهيدا
باني القتل من غير ان يكون القاتل واحدا من
الثلاثة كما في المحييط عما نقله عليها واما اياه
سببا رابعا مشكلا لانه اذا كان القتل غير المحدود
سببه عمد وفيه الدية وهي تمنع كونه شهيدا
فكيف يحكم له بالشهادة وان لم يكن القاتل واحدا
من الثلاثة مع ان مفهوم قوله في الكفر او قتله
مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية بئانه وبترع
عن الشهيد ما ليس صاحبا للكفت كالغزو
والخشى والسلاح والدرع مفيد بما اذا وجد غيره
صاحبا للكفت والاستشبه عدم نزاع السراويل شيخنا
عن القهستاني ويزاد حتى يتم الكفت ونقص
حتى يصير على سنة الكفت وكذا نزاع جميعها
لعدم الكفت وليس ان قتل جنبا او صبيا
او مجنونا او حائضا او نفسا او مقتولا بالمشغل
ملا مسكين يعني القاتل قتل واحد من الثلاثة
كما سبق لانه حينئذ يجب الدية فتمنع من ان يكون
شهيدا لانها قد حنف اشتر الظلم لمود منفعتها
الي نفس المقتول حتى تقتني ماله ديونه وكذا

كذلك القصاص لانه شرع للمقتضى الاوليا
ولان نفعه يعمود على العامة وكان على
علي المصم التنبيه على ان ما ذكره من ان الجنب
وتخوه ليفسب بالنسبة لمذهب الامام خلافا
لها لان ما وجب بالجناية يسقط بالموت
والصبي احق بهذه الكرامة وله ان الشهادة
عرفت مانعة لارافعة والعسيف اعني عن
الفصل لكونه طهره ولا ذنب للصبي ولا الجنون
فلا للحقات يشهد احد فيفسلان فتقوله
عرفت مانعة اي دمه من ان يكون نجسا
وتقوله لارافعة اي فلا ترفع الجناية وقوله
لكونه طهره الصمير فيه لشهيد هو في مصفى
شاهد احد والصبي والمجنون ليس في
معناهم لان السقي كما في الزيلعي كفي عن الفصل
في حقهم لوقوع طهره ولا ذنب اهما فتعذر
الاحاق بهم قال في النهر وهذا يقتضي ان يقيد
المجنون بمن بلغ كذلك اما من طهر عليه المجنون
بعد بلوغه فلا حنفا في احتياجه الي ما يطر
ما مضى من ذنوبه الا ان يقال انه اذا استمر
مجنونا حتى مات لم يواخذ بما مضى لعدم
قدرته على التوبة بحمد ولا يحق ان هذا مسلم
فيما اذا جنت عقب المعصية اما لو مضى بعدها
زمان يقدر فيه على التوبة ولم يقول كانت

تحت

تحت المشية انتهى **ان ارتكبت** اي صار خلقا
في الشهادة ملاقاة الحياة فلا يكون في معنى
شهادة احد فيفسل لان يشهد احد ما تواتر
عطايا والكا سر يد ارباعهم خوفا من نقصان
الشهادة زيلعي وقوله صار خلقا في الشهادة
يعني حكمها الديني وهو عدم الفصل اما عند
الله تعالى فلا ينقص ثوابه بل هو شريد
عند الله تعالى وعطايا بكس العين جمع عطائيات
نوح افندي **بعد انقضاء الحرب** بان اكل وشرب وتام
ولو قليلا **او نذرا وي او مضى وقت صلاة وهو يعقل**
اي مع القدرة على اداء الصلاة حتي يجب القضاء
بتركها زيلعي قال في الفتح والله اعلم بحجته ايج
التقييد بقوله مع القدرة على اداء الصلاة ونسبه
اقادة اذ لم يقدر على الاداء لا يجب القضاء فان اراد
لم يقدر للمنع مع حضور العقل فكونه يسقط
به القضاء قول طائفة والمختار وهو ظاهر كلامه في النهر
انه لا يسقط وان اراد لغيبه العقل فالمضى عليه
يقضي ما لم يزد على يوم وليلة فمضي القضاء
مطلقا لعدم قدرة الاداء من الجرح انتهى قال في النهر
وقد يقال اراد الاول وكون عدم القدرة للمنع
لا تسقط القضاء هو فيما اذا قدر بعبده اما اذا مات على
حاله فلا اثم لعدم القدرة عليها بالاسما **وتنقل من الموكلة**
سوا وصل الي بيته حيا او مات قبله ولو انتقل بنفسه

يكون مرتثا بالاولي ولو اخذ قوله وهو يقتل بان جعله
 قيد اي الكمال كان اولى **الاحق** وطبي الحيوان لانه
 ما نال شيئا من الراحة هداية وفقته في الغاية بان
 لا يسلم ان الحمل من المصراع ليس بنيل راحة انتهي
 وفي البدايع النقل من المعركة يزيده ضعفا ويوجب
 حدوث الموت فيكون النقل مشا ركاً للمرحلة في اثاره
 الموت فلم يمت بسبب الجراحة يقينا فلا يسقط
 الفصل بالشكل واعلم بان العلامة ملاسكين اشار
 بقوله وهذا اذا حمل للتداعي اي ان علة الارتثا
 ههنا نال شيئا من مراقة الدنيا فعلي هذا يظهر
 وجوب الفرق بين ما لو حمل للتداعي وبه لا يخفى من
 وطبي الحيوان وحينئذ فليس المراد محذور قصد التداعي
 بخلاف ما اذا انتقل من المصراع للتداعي بل الخوف وطبي
 الحيوان فقط فانه لا يصير به مرتثا لعدم نيل شيء
 من الراحة ومن هنا يعلم سقوط ما اعترض به في الغاية
 علي الهداية واما علي ما ذكره في البدايع من ان علة
 الارتثا زيادة الالم بالنقل فلا استثنى حينئذ **او**
اوصي يتناول الوصية بامور الدنيا والاخرة وهو قول
 ابي يوسف وقال محمد لا يكون مرتثا بالوصية قيل
 لا خلاف بينهما لجواب ابي يوسف فيما اذا كانت الوصية
 بامور الدنيا ومحمد لا يخلفه فيها وجواب محمد فيما اذا كانت
 الوصية بامور الاخرة وابو يوسف لا يخالف فيها بقي
 ان يقال يعنى من قوله قيل لا خلاف بينهما الخ ان لا يجب

يوسف

يوسف قولين فلا يثبت في ما قبله من ان قوله ان اوصي يتناول
 الوصية بامور الدنيا والاخرة لانه يحمل علي انه بالنسبة
 لاحد قوله **او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير** وقيل
 بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيحصل وهذا
 لهذا اذا وجد بعد انقضاء الحرب وان وجد ما ذكر قبله لا يكون
مرتثا بشي مما ذكرناه ويحيى ووجد في بعض نسخ المتن
 ما نصه ويقس من قتل في مصر ولم يعلم انه قتل جديده
 طالما او قتل جديدا وقود وبما عليه انتهى **كتاب**
الصوم خرص بعد صرف القبلة الي الكعبة لعشر في
 شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف درويخالفه ما ذكره
 الجوهري في تضائيل رمضان حيث قال وكان بعض
 مصنفين يلبثون من شعبان انتهى واعلم ان الدنيا في
 منزع الصوم لغوا يد اعظمها ايجاب شيئين ينشأ
 احدهما عن الاخر يسكون النفس الامارة بالسوء
 وكسر سورتها في المتصل المتعلقة بجميع اجوارح
 من العين واللسان والاذن والعرج فان به تضيق حركتها
 في محسوساتها ولهذا قيل اذا جاعت النفس مشبعت
 جميع الاعضاء واشتبع النفس جاعت الاعضاء
 ظهر كذا في حاشية الدرر للمؤلف معزيا للفتح وهذا
 في اللغة الامساك قال النابغة
 خيل صياح وخيل غير صياح تحت الحاج واخرى تغلك الجراح
 اي ممسكة عن العلف كذا في ملاسكين وغيره والصحيح
 كما ذكره السيد اخوي ونقل عن ابن فارس ممسكة عن

كره

السيرة ونشرها ما ذكره المص حيث قال **هو الامساك**
منها وعن ادخال شي عمدا او خطا بطنه او ماله **حكم**
البطن ما كولا كانت او لا فدخل داوي جايغة او امه
 فوصل الدوا الي جوفه ومن ثم كانت الاولى ان يعرف بان
 الامساك عن المفطر اية حقيقة او حكما كمن اكل ناسيا
 فانه ممسك حكما وعن **شهوة الفرج** تشمل الاجماع والافعال
 يعبت او انزل بامس او قبله **بنية من اهله** بان يكون
 مسلما طاهرا من الحيض والنفس وما البلوغ والافاقة
 فليس من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن
 او غشي عليه بعد النية وانما يصح صومها في الغلة
 لعدم النية **در وسبب وجوب رمضان** من رمضان
 اذا احترق سمي بدلا احتراق الذنوب فيه ولم يثبت
 كونه من اسماء الله تعالى ولين ثبت فهو من الاسماء
 المشتركة فلا يكره ان يقال جار رمضان واعلم انهم
 اطلقوا على ان العلم في ثلاثة اشهر مجموع المضاف
 والمضاف اليه شهر رمضان وربيع الاول والاخير
 فخذ شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة الا انهم
 جوزوه لانهم اجروا مثله هذا العلم بحري المضاف والمضاف
 اليه حيث امر بوجا الجز بين شهر عن الكشاف والسعد
 وفي شرح المشارق لايت فرشته ربيع بالتنوين والاول
 صفة و اضافته الي الاول غلط **شهور وجزا منه**
 اتفاقا ثم اختلفوا فذهب السرخسي الي ان السبب
 مطلق شهود الشهر حتى السنوي الايام والليالي

وذهب

وذهب الذبوسي وغيره الي ان السبب الايام دون
 الليالي وثمره الخلاف تظهر فيمن افاق اول ليلة من الشهر
 ثم جئت قبل ان يصبح ومضي الشهر وهو يحثوت ثم
 افاق فعلي قول السرخسي يلزمه القضاء وعلي قول
 غيره لا يلزمه وصححه في سترج المعني اذا علمت هذا
 ظهر لك ما علي المص من المواخذة ان ما ذكره في الشرح
 من تقييده المتن بقوله مشهود جزاء صام الصوم بوجه
 انه باتفاق وليس كذلك **وكل يوم منه سبب لادايه**
 اي لوجوب اداء ذلك اليوم لان الصوم عبادة متفرقة
 كتفرق الصلوات في الاوقات بل استدل بتخلل زمات
 لا يصلح للصوم وهو الليل وهو اي صوم رمضان
قرهن ادا وقضا علي من اجتمع فيه الاسلام اذ هو
 بشرط الخطاب بدووع الشريعة **والعقل لعدم التعلق**
 بدونه **والبلوغ** اذ لا تكليف الا به **والعلم بالوجوب**
لمن اسلم يدار الحرب باخبار رجلين عدلين او رجل
 وامرأتين مستورين او واحد عدل وقول الثم وغدهما
 ان تشتترط العدالة ولا البلوغ والحريية يعني في المجبر
 وينفزع علي اشتراط العلم بالوجوب حيث لم يكن
 في دار الاسلام انه لو اسلم في دار الحرب ولم يعلم بفرصته
 رمضان ثم علم به التقضايه لا يلزمه قضاؤه **او الكون**
بدار الاسلام فلا يعذر بالجهل **ويشترط الوجوب**
ادايه الذي هو عبارة عن تقرير الذمة في وقته
 الصحة من من **حيث** اي وانقطاع حيض ونفاس

ما مراد بانقطاع عمرهما الطهارة منهما ولو لدون الفصل
والاقامة فالمسافر لا يجب عليه الا اذا كان مريضاً
ويشترط لصحة اي فعله اهم من ان يكون اذا اوقضا النية
في وقتها لعل يوم غير انه ان كان اذا التعميم والتبيين
ليس بشرط خلاف القضا فانها شرط فيه **والخالع عماً**
بما فيه من حيمز ونفاس وعما يفسده ولا يشترط الخلو
عن الجنابة وركنه الكف عن قضا شهوتي البطن والفرج
وما الحق بهما وحكمه سقوط الواجب عن الذمة والثواب
في الاخرة عبارة فتح القدير وحكمه سقوط الواجب
ونيل الثواب ان كان صوماً لانها والا فالثاني فقط
وفيه بحث لان صوم الايام المنهية لا ثواب فيه فالاولي
ان يقال والا فالثاني ان لم يكن منهياً عنه والا فالصحيح
فقط حموي عن البحر **واجاب** في النهر بان النهي يعني
بما ورد فلا ينافي حصول الثواب كالصلاة في الارض المقصودة
فصل في صفة الصوم وتقسيمه **ينقسم الصوم**
الى ستة اقسام ففرض عين وواجب ومستوف ومندوب
ونقل ومكروه اما القسم الاول وهو الغرض فهو صوم رمضان
اذ وقضا وصوم الكفار ان السج وهو كفارة القتل والافطار
والظهار واليمين ونحو الخلق لغزو صوم المتعة وكفارة
جزء الصيد كذا يحيط بشيخنا ومنه يعلم ما في عبارة الشئ
من القصور **والمندوب في الاظهر** الخلق فشمع المعين
وعين المعين ويصرح المجمع الاظهر ان يضم المندوب وتقسيمه
يعني المعين وغير المعين واحتراز بلاظهار عما شئ عليه

في الكثر

في الكثر حيث جعله من قبيل الواجب **واما الواجب**
فهو قضا ما افسده من نقل فيه قصور وحق العبادة
ان يقال **واما الواجب** قصوم التطوع بعد الشرع فيه
وصوم قضا به عند الافساد وصوم الاعتكاف واعلم
ان الصيامات اللازمة فرضات ثلاث عشرة سبعة
منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل
وكفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار في رمضان
والندرا المعين وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضا
رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الخلق وصوم
جزء الصيد وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بان قال
والله لا صوم من شهر اجد عن البدايع وقوله وغير
المعين يحمل علي ما اذا التزم التتابع فيه او نواه لا يشك
بقوله وصوم النذر المطلق يعني اذا افطر يوماً فمما
يجب فيه بالتتابع لاجل الفعل وهو الصوم يكون
التتابع فيه شرطاً اذا تخلف الفطر في خلاله يلزمه
الاستقبال وكل صوم يوم فيه بالتتابع لاجل
الوقت ففوت ذلك يسقط التتابع فاذا افطر
في خلاله لا يستقبل بل يبيني علي ما ذات فالاول
كصوم كفارة القتل والظهار واليمين والافطار يلحق
به النذر المطلق اذا ذكر التتابع فيه او نواه والثاني
كرمضان والندرا المعين كذا في البدايع ومنه يعلم
ما في عبارة البحر من القصور وذكر في الدرر ان صوم
رمضان معين اذا وقضا وتعقبه المولى ان الصوم

عدم التقيين في تضايه كما ذكره هر بعده ولا جاب
العلامة نوح افندي بان الملاء بالتقيين الثاني يعني
المنفي التقيين بحسب الوقت كما يفصح عنه قوله
في وقته ولا يشك ان قضا رمضان ليس معيناً
بحسب الوقت بخلاف ادائه والمراد بالتقيين الاول
التقيين بحسب وجه الخطاب ولا ريب ان اصوم
رمضان فرض معين علي كل مخاطب سواء كان اذا اوقفا
انتهى واما المنسوت فهو صوم عاشوراء مع التاسع
فيد بقوله مع التاسع لما سياتي في تفريده بالصوم
بكره تنزيهاً واعلم ان صوم يوم عاشوراء يكفر سنة
وصوم يوم عرفة يكفر سنتين كما في مسلم وحكمته
انه مشروب لموسي عليه السلام وعرفه مشروب لمحمد
صلي الله عليه وسلم فلذلك كان افضل مشجنا ابن حجر
علي السمايل واما المنسوب صوم ثلاثة ايام من
كل شهر ويندب كونها الايام البيض وهي الثالثة
عشر والرابعة عشر والخامسة عشر وصوم الخميس
والاثنين والجنيس الا الحاج ان كان ينعفه والا كان
سندوباً في حقه ايضاً وصوم ستة من شوال
ثم قيل الا فضل وصلها لظاهر قوله عليه السلام من
صام رمضان واتبعه الحديث وقيل تغفر بها
اظهار المخالفة اقل الكتاب في التنبيه بالزيادة
عابي المفروضة وكل صوم ثبت عليه والوعده عليه
بالسنة كصوم داود عليه السلام وهو فضل الصيام

واحبه

واحبه الي الله تعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم
احب الصيام الي الله صيام داود احب الصلاة
الي الله صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه
وينام سدسه وكان يقظ يومه ويصوم يومه رواه
ابوداود وغيره واما النفل فهو ما سوى ذلكهما لم
تثبت كراهته واما المكروه فهو قسمان مكروه
تنزيهاً ومكروه تحريماً مثل الاول بقوله
كصوم عاشوراء مفرداً عن التاسع وعن الحادي
عشر ومثل الثاني بقوله وصوم العيدين وايام
التشريق وكره افراد يوم الجمعة وافراد يوم
السبت مخالف لما في الدرر والخاص ان افراد
يوم الجمعة بالصوم لا يكره عند العامة في النهر
صوم يوم الجمعة بالصوم لا يكره مفرداً ثبت
بالنسبة طلبه والوعده عليه فاعتراض المولى
علي الدرر بما في البرهان من ان صوم الجمعة مفرداً
وكذا السبت مكروه سابقاً ويوم النذر
اي يكره افراد بالصوم والمهم جات اي يكره
صوم يومه ايضاً الا ان يوفق عادة او صام يوماً
قبله وكره صوم الوصال ولرب يومين وهو ان لا يفطر
بعد الفروب اصلاحاً ينقل صوم الغد بالامس
ويكره صوم الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم بشي عليه
ان يمتكلم بخير وباجة دعت اليه وكره صوم الظهر
لانه ينعفه او يصير طبعاً له **فصل** فيما لا يشتر

تبييت النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك
أما الأول فهو إدار مضات والنذر المعين زمانه كما
إذا قال لله علي أن أصوم آخر رجب أو الخامس من
رجب من سنة كذا والنفل فيصير كل من هذه الثلاثة
بنية معينة مبيته من الليل وهو الأفضل الح
ما قيل نصف النهار على الأصح ونصف النهار من طلوع
الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى وقيل إذا صام
رمضان بنية إلى ما قبل الزوال بعد الضحوة الكبرى
لا يجب لعدم مقارنته النية لأكثر النهار الصوم
كذا في المنع قال المحدثون وإن نوي الصوم من
النهار ينوي أنه صائم من أوله حتى لو نوي قبل
الزوال أنه صائم من حين نوي لا من أول النهار
لا يصير صائما حموي ويصح أيضا كل من إدار مضات
والنذر المعين والنفل بمطلق النية بأن يقول
نويت أن أصوم هذا تحسب ولم يتعرض لغرض
وغيره ملامسكين وظاهر كلامهم أن المراد بمطلق
النية النية المطلقة عن التقييد على أن يكون
من إضافة الصفة للموصوف واللامطلق النية
صادق بما له قيدها بواجب أو فرض لأن مطلق
النية عبارة عن فرد من أفراد النية حموي وبنية
النفل بغيره كما إذا كان في يوم التشك أما في غيره
فيجوز عليه الكفر لأن ظن أن الأمر بالامسك المعين
يتأدي بغيره كذا قيل وفي النهاية ما يرد كذا في النهر

وقوله

وقوله ولو كانت مسافرا أو مريضا في الأصح وأصل
بما قبله من قوله وبنية النفل واحترز بقوله
في الأصح عن الاستثناء الواقع في عبارة البحر
حيث قال إلا إذا وقعت النية من مريض مسافر
حيث يحتاج إلى التعيين لعدم تعيينه في حقها
فلا يقع عن رمضان بل عما نوي من نفل أو واجب
عما عليه الأكثر ويصح إدار مضات بنية واجب
آخر لمن كان صحيحا مقبلا بخلاف المسافر فإنه يقع
عما نواه من الواجب اختار هذا ابن الكمال وجري عليه
في أوائل الاستنباه ونصه الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى
مسافر نوي واجبا آخر ذكر المؤلف في حاشية الدرر أنه
الأصح وأخلاق الترجيح في المريض إذا نوي واجبا آخر في
رمضان أعلم أن وقوعه عن رمضان من الصحيح المقيم
ولو بنية النفل أو واجب آخر بما لا خلاف فيه وكذا من
المريض والمسافر عندهما واختلفت الرواية عن الإمام
فيما إذا صامه بنية النفل هل يقع عن رمضان أو
بما نواه من النفل وكذا اختلفت الرواية عنه أيضا
في المريض إذا صامه بنية واجب آخر أو ما المسافر إذا
صامه بنية واجب آخر يقع عما نواه عند الإمام
رواية واحدة زيلعي ولا يصح المنذر والمعين زمانه بنية
واجب غيره بل يقع عما نواه من الواجب عبارة التنوير
ومزجه والنذر المعين لا يصح بنية واجب آخر بل يقع
عن واجب نواه مطلقا فرقا بين تعيين الشارع والبد

والتيقيد بواجب اخلاصه لو نوي نقلا وقع عن المنذور
المعين كما لو اطلق النية وزوي عن اي حثيفة انه
يكون عملا له واما القسم الشاخي وهو ما يشترط له تعيين
النية وتبيينها فهو قضاء رمضان بقضاهما افسده
من نفل وصوم الكفارة باجماعهم والتزرا لمطابق
كقوله ان سئني الله من يعني فوالى صوم يوم فحصل
الشفاف في هذه المواضع لا يصح الصيام بنية من
التيار فصول الجواز به بالنية المقارنة لمطوع الحج
وهي غير مبيته واجاب في الجريان النية المقارة
كالمبيته واستبعده في النزاه يلزم عليه حمل الاصل
على الفرع لان الاصل في النية الفران واشما جان
بالمقدمة للضرورة والشرط يعلم حكمه ان يعلم
ان عليه اي صوم يصومه قال العدادي والسنة ان
يتلفها بها ولا تبطل بالمستنية بل بالرجوع عنها
ان يحزم لئلا على الفطر لغو ونيته في الصلاة محرم
ولا يفسدها بل لا تلفظ **فصل فيما يثبت**
الهلال وفي صوم يوم الشكر وغيره ويثبت رمضان
برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين ان غم الهلال
فيه ايما الي ان صوم رمضان لا يلزم بقول الموقنين وان
كان غره لا هو الصحيح ويوم الشكر هو ما يلي التاسع
والعشرين من شعبان وقد استوي فيه طرق العلم
والجريان بان غم الهلال ويجب التماس الهلال في التاسع
والعشرين من شعبان لان الشهر قد يكون تسعة

وعشرين

وعشرين فيجب طلبه لا قامة الواجب ثم
قال بن حجر وثواب الناقص كالكمال في الفضل المرتب
على رمضان من غير نظر لايامه اما ما يترتب على
صوم الثلاثين من ثواب واجبه اي فرضه ومنه وبنه
عند صحوره وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص
وكان حكمة انه عليه السلام لم يكمل له رمضان الا سنة
واحدة والبقية ناقصة زائدة طمأنينة نفوسهم
على مساواة الناقص للكمال وقوله منه غير ينظر
لايامه تعقيد ابن القاسم بقوله قد يقال الفضل
المرتب على رمضان ليس الا مجموع الفضل المرتب
على ايامه واجيب بمنع اخضر وان لمضات فضلا
من حيث هو بقطع النظر عن مجموع ايامه كما في مغفرة
الذنوب لمن صامه اياما واحشايا او لو دخل من باب
الحجنة المعدل صومه وغير ذلك مما ورد في كلام
رمضان وهذا لا فرق فيه بين له نية ناقصة او تام
واما الثواب المرتب على كل يوم بخصوصه فامر
احذر فلا مانع ان يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت
للمناقص وقوله وكان حكمة اجم قال شيخنا الشيرازي
كذا وقع لابن حجر هنا ووقع له في محلين اخرين انه قال
يجم شهر كمالا الاستثنى وحري عليه المنذور
في كسبه وقال فما وقع له هنا غلط سببه اعتقاده
على حفظه انتهى اقول لا يلزم انما هنا غلط بل يحتمل
ما قاله المنذور من قتاله له يعجز عليه التقطه ثم رايته

ان

شيخنا العلامة الاجهوري استوعب ما ذكر فقال
 في فريضة الصيام ثانياً في التعبد به فصام تسعة نبي الرحمة
 اربعة تسعون عشرين ومائة ما اذا با على الكمال التمسها
 كذا في بعضهم وقال في التبعثي ما صام كمالا سوى شهر
 كذا في شيخنا عن حاشية خاتمة المحققين العلامة
 المشير الملسي **وكره فيه** اي يوم **المشك كل صوم** من
 فرض واجب وصوم ردد فيه بين نفل وجب
الا صوم نفل جزم به باني نرد يد بينه وبين صوم آخر
 اعلم ان كلام المصنف يفيد عدم كراهة صومه سغلا
 مطلقا وليس كذلك ولهمذا قال في التتويج بشرحه
 والتنفيل فيه احب ان وافق صوما يعتاده او
 صام من اخر شعبان ثلاثة فاكثر لا قل الحديث
 لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين وما
 حديث من صام يوم الشك فغفر عصى ايا القاسم
 لا اصل له انتهى وهو ظاهر في ان المتقدم بصوم
 يوم او يومين يكون منهي عنه حيث لم يوافق
 صوما يعتاده مطلقا وان لم يكن ذلك المتقدم
 اي انه من رمضان لكان في حاشية الدرر الممولي
 معروفا للنفوا بدو المراد بقوله عليه السلام لا تقدموا
 الا المتقدم على قصد يكون من رمضان لان التقدم
 بالشئ على الشئ ان يتوعد قبل حينه واولاه وشعبان
 وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يات بصوم رمضان
 قبل زمانه واولاه فلا يكون هذا تقدم عليه انتهى
 فظهر ان ما سبق عن التتويج وبشرحه من انه لم يات

رمضان بصوم يوم او يومين محمول على ما اذا
 كان يقصد ان من رمضان لا مطلقا ومنه يعلم ان
 ما استفيد من كلام المصنف من ان صوم يوم الشك سغلا
 لا يكره سطلقا سواء وافق صوما يعتاده ام لا وصوم
 صامه بالتفراة او لا بان ضم اليه غيره وسواء كان
 ما ضم اليه يوما واحدا او لا بان ضم النية غيره
 كان يومين فاكثر مسلم لا تغير عليه ولا ينافيه
 ما سياتي من قول المصنف وكره صوم يوم او يومين
 من اخر شعبان لانه مقيد بما اذا كانت التقدم على
 قصد ان يكون من رمضان **وان ظهر انه من رمضان**
 بعد ان صامه سغلا **اجزاء عنه** سال بعض الوردي عن
 الفرق بين ظهر الجمعة الذي يصلي بنية العرض
 عند الشك في صحة الجمعة بخلاف صوم يوم الشك
 حيث لا يتوعد العرض بل النفل والفرق ان
 نية التعيين في الصلاة لازمة لكون وقتها
 ظروفا يسعها وغيرها بخلاف الصوم فظهر الجمعة
 لا تصح ولو في وقتها الا ان نواها على التعيين
 بخلاف وقت الصوم فانه معيار لا يسع غيره حمول
ان ردد فيه اي في صوم يوم الشك **بين صيام ونوم**
لا يكون صايما لعدم الجزم في العزيمة وهذه المسألة
 التي ذكرها المصنف بقوله وان ردد فيه بين صيام وفطر
 اكثر احد ستة اوجبة ذكرها ملا مشكين فليراجع
 مع ما علقناه عليه **وكره صوم يوم او يومين من آخر**

شعبات سبق تقييد الكراهة بما اذا كان التقديم
على قصد ان يكون من رمضان للمطلق **لا يكره**
فوقهما اعلم انه ان صام ثلاثة من اخر شعبان ووافق
صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاتفاق وان
كان خلاف ذلك فقد قيل الفطر افضل احترازا
عن ظاهرة النهي وقيل الصوم افضل اقتداء بعلي
وعائشة هداية والذي يلقى فيه كلام فليراجع **وامر**
في امر المفتي العامة بالتلوم اي الانتظار **توم**
شك ثم يا امرهم **بالا فطارا** اذا ذهب وقت النية
ولم يتبين الحال عبارة ملا مسكين وبقي العامة
بالتلوم اي وقت الزوال ثم بالافطار وعبارة الدور
تقييد الامر بالفطر يكون بعد الزوال ومقتضى
ما ذكره المصنف كالزيلي ان امرهم بالفطر يكون قبل الزوال
ويصوم فيه المفتي والقاضي ومن كان من الخصاص
وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن التردد في النية
وعن ملاحظة كونه عن الغرض **والخاص**
ان المراد بالخاص كل من عرف كيفية النية بحيث
لا يدخلها الكراهة بان ينوي التطوع ولا يحظر
بإلحاحه صوم رمضان ولا واجب اخر **لا يكره**
فيه مخرج الجمع **ومن راي هلال رمضان** او الفطر
وحده سوى بين الفطر رمضان وبخالفه ما في التلوم
له راي رمضان الامام وحده **والخاص** فهو الخاسر
بين ان ينصب من يشهد عنده وبين ان يامر الناس

كراهة
بالصوم

بالصوم بخلاف هلال شوال اذا اراد الامام وحده
او القاضي فانه لا يخرج الى المصلي ولا يامر الناس
بالخروج ولا يفطر الامام لاجلهم وقال بعضهم ان يتقن
افطريه كذا في حاشية الدور للمصنف **ورد قوله لزومه**
الصيام لانه يشهد الشهر واما في هلال الفطر فلا حرج
زيلي ومقتضى قوله لزومه الصيام وجوبه ووجوب
حزم الزيلي من غير ذكر خلاف وهو الصحيح وفي
النهر عن البدايع انه مندوب فلو اكمل العدة
لا يفطر الامام وعلم من كلامه وجوب صومه
فتلوه قوله بالاولي ثم لا خلاف في ان المراد بالصوم
هو الصوم الشرعي ان كان المصلي مسلما متقيا
ورد قوله اما اذا راي هلال الفطر **ورد قوله** **بالتأخير**
كاي اللبس من حمل الصوم المندوب عن الامام علي
الصوم المندوب بمعنى انه لا ياكل ولا يشرب ولا يفت
كل ينوي الصوم ولا يتقرب به الى الله تعالى لانه يوم
عبد عنده زيلي لكن رده في النهر بان الصوم حيث
الخلق في لسان الفقهاء يراذبه الشرعي وما بعده
بوكرد ذلك فان دفع به قول ابي الليث وغيره
انه في الفطر يصوم يوما الفطر بالاشقي واراد بما
بعده المولى لارادة الصوم الشرعي ما ذكره المصنف
من قوله **وان افطر في الوقتين** رمضان وشوال
ففي لان الافطار يستدعي سبق الصوم ولا كفاية
عليه ولو كان فطرة قبل ما رده القاضي في الصحيح

واعلم ان التقييد بقوله ورد قوله لا للاختراز فالقوله
انظر هو او غيره بعد ما قبلت شهادته فان الكفارة
تجب وان كانت بالسماعة من غير ان يكون حوله قبل
حيز واحد عدل او مستور **ليس في الصحيح** وله ان
يشهد مع علمه بفسقه كما في البراءة لان القاضي
ربما يقبل شهادته بسواين كنية الرواية ام لا على
المذهب وانما قيد بالمستور لانه لم يقل احد بجواز
قبول شهادة الفاسق كما في المصحح وما ذكره مسلا
مسكين من قوله وقال الطحاوي تقبل شهادته
الفاسق احسب عنه بان الطحاوي لم يصرح
بذلك وانما فهمه من ظاهر قوله عدلا او غير عدل
واوله الريعي بالمستور وهو الذي لم يعرف بالعدالة
ولا بالعدالة ولو شهد ابي وتقبل ايضا شهادته اذا
شهد على شهادة واحد مثله لان العدد في الاصل ليس
بشروط فكذا في الفروع ولو كان انجاء ورفيقا وجب على
الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها بلا اذن مولاهما وشهدا
وراو محدودا في قذف تائب لمصناف وعن ابي حنيفة
في تقبل شهادة المحدود بحد القذف مسلا مسكين **ولا**
يشترط لفظ الشهادة ولا الدعوة ولا الحكم ولا مجلس
الافتناء لانه خبر لا شهادة وان ثبتت الرخصة انية
بقول الواحد يثبتها في التبعوت ما يتعلق بها كالطلاق
المعلق والعنف والايامات وحلول الجبال وغيرها ضمن
وان كان شي من ذلك لا يثبت بخبر الواحد قصد **وشرط**

لهلال

لهلال الفطر اذا كان بالسماعة لفظ الشهادة
الحاصلة من حرين او حرد حرتين بلا دعوى لفتق
الامة وطلاق الزوجة وفي حاشية الدرر للمعز
نقاشي خات علي قياس قول ابي حنيفة ينبغي ان
تشتترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما
في عتق العبد ان تيب وحينئذ فمما ذكره من ان
لم يبق اثبات رمضان والعبد ان يرعي وانه معلومة
بدخوله بقبض دين علي الحاضر فيقضي بالدين والوفا
ربما يدخل فتشهد الشهود برؤية الهلال
فيقضي عليه به ويثبت بدخوله الشهر ضمن الدم
دخوله تحت الحكم انتهى انما يحتاج اليه على مذهب
الامام واما على مذهبه فلا حاجة الي هذا التلويح
لقبول الشهادة به عندهما وان لم يتقدسها الدعوى
واذا لم يكن بالسماعة فلا بد من جمع عظيم لم رمضان
والفطر ومقدار الجمع العظيم مفوض لراي الداعي
الصحيح من غير تقدير بعد دعوى المذهب درناذا شتم
العدو بشهادة فريده لم يهلال الفطر والسما
مصححة لا يحل الفطر رواه الحسن عن الامام وهو
قول الثائي وسيل عنه محمد فقال يثبت الفطر بحكم
القاضي لا بقول الواحد وفي غاية البيان وقوايحه
اصح وفي المبسوط قال ابن سماع قلت لمحمد كيف
يقضون بشهادة الواحد بل يقضون بحكم الحاكم
لانه لما حكم بدخوله شهر رمضان واموال الناس بالصوم

فمن ضرورتها العلم بانسلاخ زمان وهو الثامن بعد
سنتين ثلاثين يوما فالما حصل ان الفطر ههنا
ما تقتضي اليه الشهادة لا ان يكون ثابتا بشهادة
الواحد قال الزيلعي والاشبه ان يقال ان كانت السماء
مصحفة لا يظن ان لظهور غلظه وان كانت متغيرة
بظهور عدم ظهوره **ما يختلف النزج جميع فيما اذا كان**
تثبت رمضان بشهادة عدلين ونتم العدد ولم ير
هلال شوال مع الصحوة صح في الرواية والاصح
والبرازية حل الفطر لان شهادة الشاهدين اذا قبلت
كانت بمنزلة العيان وفي مجموع النوازل صح عدم
الفطر لان عدم الرواية مع الصحوة دليل القطع **ولا**
خلاف في حل الفطر اذا كان بالسماعة وتم العدد
وقوله **ولو ثبت رمضان بشهادة الفرد** واصل
بما قبله وما في السراج من حكاية الاجماع على الفطر
فما اذا كان الصيام بشاهدين استظهر في المنس
تمله على ما اذا كانت السماء متغيرة عند الفطر **وهذا**
الاصح كالفطر فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة
والجمع العظيم مع الصحوة على ظاهر الرواية وهو الاصح
لما تعلق به من نفع العباد خلا فالما يروي عن ابي
حنيفة انه كهلالة رمضان وهي رواية النوادر
وصحها في التخفة والمذهب ظاهر الرواية **ويستتر**
ويشبه في التثبت لما في الاهداء اذا كان بالسماعة
علة شهادة رجلين عدلين او حر وحر ثبت

غير

غير محدود بين في قدق والا تجمع عظيم فاد ان ثبت
في مطلع فظهر لزوم سائر الناس في ظاهر المذهب
وعليه **الاعتكاف** بنا على القول بعدم اعتبار اختلاف
المطالع وقال بعضهم لا يلزم وهو الاستدلال ان كان الاول
هو الاصح للاحتياط لان انفصال الهلال من شعاع الشمس
يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وحروجه
حتى اذا زالت الشمس في المشرق ولا يلزم منه ان
تروق في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل
كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع
شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لآخرين
وهذا مثبت في علم الافلاك والهيبة عيني واصل
ما يختلف فيه المطالع مسيرة شهر كما في الجواهر
اعتبار بقصة سليمان عليه وعلى نبينا افضل
الصلاة والسلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من
اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر فثبت في
وتقلد الغدوهي السيرة من اول النهار الى الزوال
والرواح السيرة من الزوال الى الغروب **ولا عبرة لروية**
الهلال نهارا سواء كانت قبل الزوال او بعده وهو
المسئلة المستقبلة في المختار عند صما ويخوه
ورد الخبر عن حمرو في الزيلعي عن قاضي خان ان
افطروا لا كفارة عليهم لانهم افطروا مبتاويل لقوله
عليه السلام افطروا ولو ليته وعذر ابي يوسف اذا
كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية فيحكم بوجود الفطر

لان التبرع ياخذ حكم ما قرب منه فاذا ارادوه قبل الزوال
 لا يكون تبرعا ليلة الما صنية فان كان هلال افطروا
 وان كان هلال رمضان صاموا **باب ما لا يفسد**
الصوم لا يفسد بالاكل او الشرب او الجماع ناسيا
 قيد بالناسي احترازا عن الخطي وهو ان ذكر للصوم
 غير انتاصد للفطر بان لم يقصد الاكل ولا الشرب
 بل قصد الغفلة او اختار طعم الكوب فسبق
 مشي الى جوفه ويصير للخطي الجماع بما اذا يشرها
 فاحشنة فتوارت حشنة وفي الفتح المراد بالخطي
 من قصد صومه بفعله المقصود دون قصد
 الافساد كمن شجر على ظنه عدم العجز او اكل يوم الشك
 ثم ظهر انه في العجز بخطي ايضا والمكروه والتأني
 في الخطي ولا فرق في عدم الفساد بين ما لو اكل قبل
 النية او بعدها في الصحيح كما في النهر عند القنيد
 لكن في حاشية الدرر المملوق مغزيا للقدري جزم
 بانه اذا كان ناسيا قبل النية ثم توي الصوم لا يجوز
 صومه ولو تذكر الجماع ان تنزع من مساعته لم يفطر
 والا لزمه الفضا دون الكفارة قبل هذا اذا لم يحرك
 نفسه فاذا حركها لزمته كما لو تنزع ثم اوجع ولو
 طلع العجز هو بجماع تنزع للحال وجوبا وان حرك نفسه
 وهو على هذا واعلم انه بالنزع حال تذكره او طلوع
 العجز لا يفسد صومه وان امن بعد النزع لانه كالاختلا
 كما في الدرر بقي ان ظاهر ما في النهر من اخلاصة يقتضي

ترجيح

ترجيح عدم وجوب الكفارة اذا لم يتبع مساعته
 وان حرك نفسه لحكاية التفصيل بغير والذبح
 يظهر من الدرر ترجيح وجوبها لجزمه به من غير ذلك
 خلاف واعلم انه لا يفطر بمجرد مكثه بعد التذكر
 كما يتوهم من عبارة النهر بل بعد ما مبني كما في الفتح
 والدرر ثم طهر ان الانزال ليس بشط في افساد الصوم
 وانما ذكر في الفتح الانزال لبيان حكم الكفارة وان
 كان للناسي قدرة على الصوم يذكره به من رآه باكل
 وكفه عدم تذكره وان لم يكن له قوة فالاولى عدم
 تذكره ولو ذكره فلم يتذكر بل استمر ثم تذكر افطر
 عند الامام والثاني وهو الصحيح **وانزل ينظر**
فكر حتى انزل اطلقه نعم النظر الى اي عضو كان حتى
 الفرج فنظر النظر لان اللبس ولو بجائيل توجد مسحة
 حرارة والمباشرة الفاحشة بين اثنين ولو
 انشيين مغطاة مع الانزال ولو لم يترج بهيمة
 او قبلها فانزل لم يفسد صومه بخلاف ما لو استمنى
 بكفه قال في النهر وهو المختار واعلم ان الاستمتاع
 بالكنى لا يجنب الحديث نكح اليد ملعون الا اذا حان
 الزنا او قصد تسكين شهوته يرجى ان لا يكون
 عليه وبال وكذا اذا اتى بهيمة فانزل وان لم ينزل
 يفسد صومه ولا ينتقض وضوءه زيلني لكن تقبى
 الشيخ قاسم في عدم النقض قال شيخنا لعل وجهه ان
 الغالب في هذه الحال خروج الذي لانه فوق الباشرة

او تخامة في
الاحم زيلعي

الناحشة او ادهن او كحل سول او وجد طهره
في حلقته اوله في بركة وهو قول الاكثر كما في
الكفاية وقال مالك ان وجد طهره في حلقته
فسد صومه لانه عليه السلام امر بالاشم المروح
عند النوم وقال لينتفع الصائم ولنا انه عليه السلام
الكتحل وهو صابم ولانه ليس بين العين والدمع مسك
والدمع يخرج بالترشح كالعرق والداخل من المسام لا
ينافيه ولان ما يجده في حلقته اثر الكحل لا عينه
ولا يقصره كمن دق الدواء وجد طهره في حلقته ان لا
عنه فصار كالغبار والدخان ولين كان عينه فهو
من قبل المسام فلا يبطئه لان المفطر هو الداخل من
النافذ ولهذا اتفقوا على ان من اغتسل فوجد
بود الماء في باطنه لا يبطئه قال الزيلعي ومارواه منكر
قاله يحيى بن معين فلا يصح الاحتجاج به او احتج
خلافا لما لك على ما ذكره ملاسكين والذبي في الزيلعي
وعنه خلافا للاحمد ولم يذكر لما لك خلافا ويمكن ان
يكون لما لك قول كاحمد وما في منن الشيخ خليل
من ان الجماعة غير معسدة للصوم بل مكرهه
من مريين فقط لا ينافيه فلا حاجة لما ذكره بعضهم
من التصويب له قوله عليه السلام افطر الحاجم
والمججم ولنا ما روي انه عليه السلام احتجم وهو محرم
واحتجم وهو صابم ومارواه مسوخ بما روي لانا
احتجامة عليه السلام كانت في السنة العاشرة

وقوله

وقوله عليه السلام افطر الحاجم والمججم كان في السنة
الثامنة تمام الفتح زيلعي او اغتتاب ولحدوث افطر
الحاجم والمججم بذهاب موهل بذهاب الاجر لانه
عليه السلام مر بهما وبهما يفتايات فقال افطر الحاجم
والمججم اي ذهب احدهما بالغيبة لان سوى بينهما
مع انه لا خلاف في عدم فساد صوم الحاجم والغيبة ان
ان تذكر اخاك بما يكره قال ارايت ان كان في اخي ما
اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتتبه وان لم
يكن فيه ما تقول فقد بهته والخاصة ان
من تكلم خلف انسان مستورا بما يخفى لو سمعه
ان كان طردا يسمى غيبة وان كان كذا يسمى
يهتنا نادا ما المتجاهر فلا غيبة له فوج افندي او
في الفطر ولم يفتقر لعدم الفعل او دخل حلقته
وخات بلا صفة او غبار ولو غبار فيبقى من الطاهر
او ذباب او اقترطع الادوية لانه لا يمكن الاحتراز
عنه وجملة قوله وهو ذاك الصوم خالية وهو يشير
الي انه ان كان ناسيا لصومه لا يفسد بالطريق
الاولي ملاسكين اما لو دخل حلقته دموعه او عرقه
ودم رعا فده او مطرا او ثلج فسد صومه لتيسر
طبق منه ونحوه احبانا مع الاحتراز عن الدخول واذا
بتلعه عمدا لم يمت الكفار جبر وهذا الاطلاق في الدمع
والعرق محمول على ما اذا كان يجده في حلقته
زيلعي والتقييد بالدخول للاحتراز عن الادخال ولهذا

صريحاً بان الاحتوى على المنجزة مفسد ولا يتوهم
ان كسفه له رد وما به والمسك لوصف الفرق بين
هو بتطبيب ربح المسك ونشبهه وبين جوده وخاف
وصل الى جوفه بفعله **او صبح جنباً ولو استمر على حالته**
يو ما بالجنابة او صب في احليله ما اودهنه لا يفسد
عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يفسد وتقول محمد
مضطرب والاصح انه مع ابي حنيفة كذا خط شيخنا
الا قطار في قبلها يفسد بالاخلاق في الاصح لانه
نصيب ما تحققت زهره به ادخلت اصبعه في فرجها
او دبرها لا يفسد صومها على المختار الا ان تكون
مبتلة بما اودهنه ولو ادخل اصبعه في دبره لخلو
في وجوب الفسل والقضاء والاصح عدم الوجوب كالخشب
لا مالذ كريعني ولو طعن بربح توصل الى جوفه لا يفسد
وان بقي في جوفه ففسد ولو ادخل عذراً وكوه في مقعد
فطرقة خارج لا يفسد وان غيبه ففسد ولو ابتلع
خيطاً فيه لقمه مربوطه ثم اخرج لا يفسد الا ان
يتفصل منه شي ومفاده ان استقر الدخول في اجوف
منزلة الفساد بدافع ولو ادخلت قطنة ان غابت ففسد
وان بقي طرفها في مزجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجا
حتى بلغ موضع الحقنة ففسد وهذا قل ما يكون
تتويرو منزهه بخلاف ما اذا خرجت مقعدة ففسد
ثم ادخلها بعد التجفيف حيث لا يفسد رايي واعلم ان
القول بالفساد في ادخال القطنة اذا غابت محكي عن

خزنة

خزنة الاكمل فاقره الزيلعي لكت رده الكمال بانه سما
يقضي ببطلانه حكاية الاتفاق على عدم الفساد
في الاقطار ما دام في قضية الذكر وثبه نظر ظاهر لما قدمناه
من ان الاقطار في قبلها يفسد بالاخلاق في الاصح فهو
سريح في الفرق بين قبل المرأة وقضية ذكر الرجل
او خاض زهره فدخل الماء اذ نه للضرورة او حكا اذ نه
يعود فخرج عليه دبر من الصباح ثم ادخله اعي
المودع الى اذنه لعدم وصول المقطر الى الدماغ
او نزل من راسه الى الفه بخاط فاستنشق عمداً
او ابتلع لا يفسد صومه وينبغي القائل **الفخام**
حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي **او**
درعه التي وعاد بعير صنفه ولو ملا منه في الضمير
وهذا عند محمد وقال ابو يوسف ان عاد وكان مالى
الغم يفسد لانه خارج حتى ان تقضت الطهارة
به لو قد دخل ولمحمد ان لم يتجد منه صورة المقطر
وهو لا يتلأع وكذا ممناه اذ لا يتغذى به فايو
يوسف يعتبر الخروج ويحمد يعتبر المنع زيلعي وقوله
وهو لا يتلأع اي بصنفه يدل عليه بقوله ويحمد
يعتبر الصنع **او استنجا قل من مالى منه على الصباح**
ولو اعاده في الصبح بوضحه ما ذكره صدر الشريعة
بقوله وفي كثير عاذا او اعيد يعيد لا التليل في
الحالين اي اذ لم ياد النقي فالمعتبر عند ابي يوسف
الكثرة اي مالى الغم ويحمد يعتبر الصنع اي الاعادة

في إعادة الكثير فيفسد اتفاقا وفي عود القليل
لا يفسد اتفاقا وفي إعادة القليل لا يفسد عند
ابي يوسف خلا فالحمد وفي عود الكمية يفسد عند
ابي يوسف لا عند محمد والحاصل **ان جمل**
النسائل اثنا عشر لانه اما ان يكون قارا واستقرا
وكل اما ان يكون ماي الغم او دونه وكل من الاربعة اما
ان يكون عاد بنفسه او اعاده او خرج ولا يفسد
في الكمل على الاصح الا في الاعادة والاستقرا بشرط
لا الغم وما في النهر من اطلاقه بغير الفطر بما لو استقرا
بلغما وهو قول الثاني مفقيد بما اذا كان ماي الغم
في الفطر ولو استقرا مرارا في مجلس ماي الغم
افطر لان كان في مجلس او عذوة ثم يصفو النهار
ثم عشتبه خزانة وهو على قول الثاني نهر لانه
لانه لا يتأتى في التفرع على قول محمد لانه يفسد عنه
بما دون ماي الغم فلا يصح اعتبار السبب على قوله
روا كل ما بين اسنانه وكان دون الحصنة وكونه الحصنة
الحصنة وما فوقها كثير جري عليه الزيلعي وغيره كالهدا
وقاصي خان واختاره الشهيد السيد الحسبي وفي
وفي خزانة الاكمل المفسد ما يزيد على مقدار الحصنة
الحج وقال الدبوسي هذا للتقريب والتحقيق ان
الكثير ما يخرج في ابتلاعه الى الاستقامة بالريق
واستحسن في الفتحة لان المانع من الحكم بالافطار
بعد تحقق الوصول كونه لا يسرل الاحتمال عند

وذلك

وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق الى الجوف
او فيما يتهد في ادخاله لانه غير مضطر فيه او وضع
مثلا سمسة من خارج حتى تلامشت ولم تجرد
طعمها في حلقه قيد بالمضغ لانه لو ابتلعها يفسد
صومه وتجب الكفارة على الصحيح المختار
حموي عن الخانية والمحيط لكن نقل عن جوامع
الفتنة اختلف الترجيح **باب ما يفسد**
الصوم وتجب به الكفارة وهو اثنا عشر وعشر
شيا اذا فعل الصائم شيا منها اي المفسدات
طائعا خرج به المكروه ولو اكرهته زوجته في الاصح
كما في الجوهرة وبه يعني فلا كفارة ولو حصلت الطواعة
في اثنا الجماع لانها بعد الافطار مكرها في الابتداء
والمرأة كالرجل في وجوب الكفار لقوله عليه السلام
من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر
وكلمة من عامة في الذكر والانشى ولا شاة عبادة او
عقوبة ولا تحمل فيهما خلا فالامام الشافعي
حيث قال لا تجب عليها وفي قول اخر تجب عليها
ويحمل عنها الزوج وما ذكره توح ابي بكر من ان المرأة
ان طارعت زوجها فان كانت حنية يحتمل الزوج
عنها الكفارة كتمن ما الاغتسال وان كانت حنية
فقيره لا يحتملها لان الواجب عليها الصوم دون الاعتناء
لعدم استطاعتها التحريم والنيابة لا تجزى في الصوم
وعزاه الى سترح الجمع تعقبه شيخنا بان ما ذكره من التفصيل

مذهب الامام الشافعي قال ونسبة ما ذكره الى سترح
 المجمع سهو منه قال وان حكم عندنا انذات وطهرها مطاوعة
 عمد او جيب على كل منهما القضا والكفارة مطلقا ولا
 بفعل الزوج ان كانت غنية كما هو في سترح المجمع
 المنسوب اليه ما ذكره احقرنا المصنف بقوله **عمد** عن المحقق
 والمكره فانه وان فسد صومهما لا تلزمهما الكفارة
 واعلم ان وجوب الكفارة مفيد بما اذا نوي الصوم
 ليلا ولم يوجد في ذلك اليوم ما يسقطها فلو نواه نهارا
 او افطر لم يكفر خلا فالهما اذا افطر قبل الزوال وكذا
 لا تجب الكفارة اذا مرضت في يوم الجماع او حاضت
 او نفست خلا فالزفر وكذا لو مرض هو علي الاصح هو
 واختلف فيما اذا مرض بجرح نفسه والمختار عدم
 سقوطها كما لو سافر مكرها في ظاهر الرواية وهو
 الصحيح وانفقت الروايات على عدم سقوطها
 فيما لو سافر طائعا يعني بعد ما افطر اما لو افطر
 بعد ما سافر لم يجبه شهر واحترز بقوله **غير مضطر**
 عن المضطر اذا لا كفارة عليه وقوله **لزمه التقضا**
والكفارة جواب الشرط وقوله **الجماع** وما عطف عليه
 بيان لما يجب به القضا والكفارة وقوله **في احد**
التبيلين اي من انسان لاجنبي فتمسنا في الخبر
 بقوله اي من انسان عن نحو البصية كالجنية ويقول
 لاجنبي كما لو فعل بنفسه وقوله **علي الفاعل والمفعول**
يد اطلقه نعم ما اذا انزل ولم ينزل والدبر كالفعل في الاصح

لان

لان المحل مشتري على الكمال وانما لم تجب احد
 لانه يتعلق بالزنا حقيقة ولم يوجد لانه عبارة
 عن الجماع في الفرج الخالي عن الملك ونشبهته
 ولا معنى لانه ليس فيه افساد الفرائض واشتباها
 الانسان **والاكل** اي وكذا مما يجب به القضا والكفارة
والشرب وان قل سوا فيه ما يتفدي به
او يتراوي به فعلى هذا لا تجب الكفارة في شرب
 الدخان لانه لا يسمى على قول من نفس التفدي بما يحيل
 الطبع الى اكله او شربه وتنقضي به شهوة البطن
 الكذا ذكره شيخنا مخالف المصنف **وابتلاع مطرد دخل الى**
فيه اي بما يجب القضا والكفارة لا مكان التخرز
 عنه **واكل اللحم الذي** الا اذا دود حيث لا تجب الكفارة
 لخر وجده به عن الغذائية **واكل الشحم في اختيار**
الغنيه **ابي الليث** وفي السراج انه الاصح والمخلاف
 في غير القدي وان كان قد يد اجتب بلا خلاف وعلى
 هذا اولا لا يستجار ان كانت تؤكل عادة تجب
 فيها ولا فلا وعلى هذا التفصيل النيات كلها كذا قالوا
 وهذا يقتضي اعتبار العادة ايضا في الذي من اللحم
 والشحم والافقما الفرق **ومنه كالحنطة وقضمها الا ان**
يوضع قحمة فتلاشت ولم يجدها طمعا **وابتلاع**
حبة حنطة او سمسمه ونحوها من خارج منه في
المختار والتقييد بقوله في المختار بالنسبة لوجوب
 الكفارة والافلا خلاف في وجوب الصوم به **واكل اللحم**

الارمني قال **الحفل** ان اعتاد اكله مطلقا سواء اعتاد اكله
 ولم يعتده لانه يوكال للتداوي فكان افطارا كاملا
 كذا في التجفيس **وعن الارمني** قال **الطفا** ان اعتاد اكله
 وسد الملح لا يجب الا اذا اعتاد اكله وحده وقيل في
 قليله تجب دون كثيره **وايضا** بلاق بزاق **زوجه** او صوفيه
 لانه يتلذذ به لا يلازمه الكفاة بالبلع بزاق
 غيره لما لانه يعافه **واكله** عمدا بعد غيبته او
 بعد حجامه سواء بلغه الحديث قوله عليه السلام
 الغيبة تغطر الصيام ولم يبلغه عرف تاويله ولم
 يعرف رقتاه مقتي اول لان الفطر بالغيبة يخالف
 القياس لان الحديث موقوف بالاجماع بذهاب
 الثواب بخلاف حديث الحجامه فان بعض العلماء اهد
 بظاهره او بعد مسرا وقبلة **بشهوة** او بعد مضاجعة
 من غير انزال طائفة افطر بالمسرا والقبلة الا اذا
 ناول حديثا واستغنى فقيرها فافطر فلا كفارة
 عليه وان اخطا الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر
 الفتوى والحديث يصير شبهة او بعد دهن شارب
 طائفة افطر بذلك لانه مستعمل الا اذا افتناه فقيد
 على ما ذكره قاضي خان خلا لما نقله الكمال عن البدائع
او يسمع الحديث وهو قوله عليه السلام افطر الحاجم
 والجرح **ولم يعرف تاويله** على المذهب لان قول الرسول
 لا يكون ادنى درجة من قول المعنى فهو ادنى بانثبات
 العذر لمن لم يعرف التأويل وان عرف تاويله وجبت عليه

الكفارة

الكفارة لانتفاء الشهية **وتجب الكفارة** على من طأعت
 رجلا **ملكها** علي وطيرها لان سبب الجناية الكفارة
 جنائية افساد الصوم لا نفس الزناح وقد تحققت
 من جانبها بالتمكين من الفعل كما لو علمت بطاوع
 الفجر فمكنت زوجها وهو غير عالم به **فصل في**
الكفارة وما يسقطها عن الذمة بعد الوجوب
تسقط الكفارة بطر وحرم او نكاح او من مبيح
اللفظ بان يكون غير صغ من وجبت عليه قبل وجوب
 العذر في يومه اي يوم الافساد الموجب للكفارة انما
 انما تجب في صوم مستحق وهو لا يتجزأ بشوئا
 وسقطا فتتمت الشهية في عدم استحقاقه من
 اوله بعذر ومن العذر في اخره واما اذا كان المرفوض هو
 بفساده كان جرح نفسه لا تسقط عنه الكفارة في
 المختار ولا تسقط الكفارة عن سؤفه كرها بعد
 لزومها عليه في ظاهر الرواية لان العذر لم يجز
 من قبل صاحب الحنف والكفارة بخبر رقيقة ولو
 كانت غير مومنة لاطلاق النص فان مجزئ عنه صام
 شهرين متتابعين لبي فيهما يوم عييد ولا ايام
 التشريق قلوا فطر لعذر يستأنف الا لعذر كحيض
 وكفارة التخل يشترط في صومها التتابع ايضا وهذا
 كالكفارة شرع فيها العتق ويلزمها الوضوء بعد
 طهرها من الحيض حتى لو لم تضل لتستأنف شهر
 وخبر فان لم يستطع الصوم اطعم سيقن مسكين

يفقد بهم ويعيشهم عدا وعشا مشعور او يفقد بهم
 عدا بين او يعيشهم عشا بين او عشا وسعور
 بشرط ان يكون الذين اطعمهم ثانيا هم الذين اطعمهم
 او لاحتي لو غدي ستين ثم اطعم ستين غيرهم
 لم يجوز حتى يعيد الاطعام علي احد الغريتين ولو اضع
 فقير ستين يوما اجزاء لانه يتجدد الحاجة لكل
 يوم بمترلة فقير اخر والشرط ان اباح الطعام
 ان يشبعهم ولو خبز البر من غير ادام وفي المشعير
 لا بد من ادا لم معه الخشونة واكل الشبان لا يكفي
 ولو استوعب مثل الجايح او يعطي كل فقير نصف
 صاع من بيا ووقية او ينو يقدا او صاعا من تمر
 او شعير او زبيب او يعطي قيمة ذلك وكفت كفارة
 واحدة عن جراح متعدد في ايام لم يتجدد تكفير
 ولو من رمضان علي الصحيح فان تخللت
 التكفير لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية وذكر
 في النهر ما نصه واعلم ان الغالب في هذه الكفارة العتق
 وشاها الداخل بشرط اتخاذ السب وعدم التاخير
 قبله حتي لو جامع مرارا في ايام رمضان ولم لا غير
 كان عليه واحدة ولو كفرا ولا شرط عام او كان ذلك
 في رمضان تعددت في ظاهر الرواية وعن الامام
 قال في لاسلار وعليه الاعتقاد كذا في البراءة
 انتهى تتمتع نفع الاباحة في الكفارات والغدية
 وهي حقيقة في التمكن وانما جاز التملك باعتبار

انه تمكن اما الواجب في الزكاة الايتا وفي صدقة
 الغصن الادا وهما التملك حقيقة فان قلنا
 هل يجوز الجمع بين الاباحة والتمليك لرجل واحد
 او لبعض المساكين دون البعض او ان يعطي نوعا
 لبعض ونوعا للبعض الاخر قلنا اما الذي في
 التباخر خاينة اذا عدا ان واعطاه صدقة فقيه رويان
 واقتصر في البدايع علي الجواز لانه جمع بين شيئين
 جازين علي الانفراد فان قلنا هل للمباح
 له الطعام يستهلكه علي ملك المبيع او علي ملك
 منقسه قلنا اذا صار ما كولا زك ملك المبيع
 ولا يدخل في ملك احد بدايع فبينا بالاطعام لان
 الاباحة في الكسوة في كفارة اليمين لا يجوز وجعل
 الغدية كاللغارة ظاهرة الرواية وروي الحسن عن
 الامام انه لا بد من التملك بحرفا علم ان ذنب
 الاطعام لا يرتفع بالتوبة بل لا بد من التكفير
 ولهذا قال في الهداية وبالايجاب الاعتقاد
 تكفير عرفا ان التوبة غير مكفرة لهذه الجناية
 وتتبع الشارحون وشبهه في غاية البيان
 بجناية السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد
 التوبة بل بالحذف وهذا يقتضي ان المراد بعدم
 الارتفاع عدمه ظاهرا ما فيها بينه وبين ربه
 فيرتفع بالتوبة بدون التكفير لان حد الزنا يرتفع
 فيما بينه وبين الله تعالى بالتوبة كما صرحوا به واما

واما الغاصي بعد ما رفع الزاني اليه لا يقبل منه التوبة
بل يقيم احد عليه بحر وقبده في بحر الكلام بما اذا
لم يكن للمزني بها زوج فان كان لا بد من اعلانه
لكونه حق عبود فلا بد من ارضائه عنه ما سبق من قوله
في البحر لان حواله زنا يرتفع فيما بينه وبين الله تعالى
بالتوبة الخ لو ابدله بقوله لان ذنب الزنا الخ كان
اولي وما سبق من انه اذا كانت للمزني به زوج لا بد
من اعلانه خصوصا قوله له اني فعلت بزواجك
كذا بل ان يذكر له كلاما اخر توطية لان يجعله
في حل ويشهد بصحة الاكتفاء بذلك نص يحرم
لان الابرار عن الجمهور صحيح **باب ما يفيد**
الصوم ويوجب القضا من غير كفارة اذا اكل
الصائم ارثا نيا او مجينا او دقيقا او ملحا كثيرا
دفعه بخلاف قليل فانه يوجب الكفارة او طيبا
غير ارمي ولم يعتد اكله فان اعتاده وحسب
الكفارة وفي الارمني يجب مطلقا وان لم يعتده
او نواة او قطنة او كاعنوا وسفرجلا وخوه
من الثمار التي لا تؤكل قبل النضج ولم تطبخ او اكل
جوزة رطبة ليس لها لب بخلاف اللوزة الرطبة
لانها تؤكل عادة مع القشر او بتلع حصاة او
حديدا او قلا با او حجر او احتقت او استعطت بفتح
التاثيرها والسقط ما يجعل في الانف من الادوية
تشليبي فقوله بفتح التاثير الي ما في النهر من اسها

بالينا

بالينا للمفاعل وبنواهما للمفعول غير جاز وقوله
ما يجعل في الانف من الادوية يعني ان السقط
خاص بها ويشير الي ذلك ايضا قول العلامة ملا
مسكين اي صب الدواء في الانف وليس كذلك هذا
قال في البرهان او استعط شيئا فدخل دماغه انظر
الترتي وفي شرح الجمع لو استعشق فوصل الما الي
دماغه افطرته **باب ما وجد يصيب سن في حلقه**
وقوله **علي الاصع** متعلق بالاحتقان وما بعده
تموا احتراز عن قول ابي يوسف بوجوب الكفارة
او نظري اذ نه دهننا بالانتفاق قال في الولو الجبة
والتمخيص انه المختار وذكر قاضي خاذا انه لو دخل
بخصوصه الما لا يفسد ولو صبه اختلقوا الصحيح
انه يفسد وبه يستغني عن قول الزليعي والمرد
بالاقتدار في اذنه الدهن نهر والمحصل ان كلام النهر
ظاهر في الميل الي الترجيح القول بالفساد بخلافه
ما في الدر حيث اقتصر على نقل القول باختيار
عمومه فقد اختلف الترجيح **او داوي جايقة**
هي جراحة في البطن او امه جراحة في الراس
بدوا سواء كان رطبا او يابسا **ووصل الي جوفه** او دماغه
على الصحيح والتقييد يكون الدواء طبيا في بعض العيار
وقع جريا على العادة كذا ذكره السمرقاني لا يفسد
اذا داوي ووصل الي جوفه او دماغه ملا مسكين
او دخل حلقه مطرا وتلج في الاصع ولم يبتلع بصفه

وافطر خطا بسبق ما المضمضة الي جوفه او
افطر مكرها ولو باجماع من رغبة علي الصحيح
وبه يغني وانتشار الالة يدل علي الطواعية
او كرهت علي اجماع لا كفارة عليها وعليه الفتوى
ولو طاعة بعد الايلاج لانه بعد الفساد او افطر
المرة خوفا علي نفسها من ان تترصد من المخذمة
امة كانت او منكوبة لاسيما افطرت بعذر او صب
احد في جوفه ما وهو ناسيا ولو علم الخبز وهو
او اكل عمدا بعد ما اكل ناسيا ولو علم الخبز وهو
قوله عليه السلام من نسي وهو صائم فاكل او شرب
فليس صومه علي الاصح فلا فرق في عدم وجوب
الكفارة بين ما اذا ظن ان الاكل ناسيا يفطره ام لم
يظن خلا فاما ذكره ملاسكين حيث اشترط ذلك
او جاع ناسيا ثم جاع عامدا مطلقا سوا ظن ان
جماعه ناسيا فيفسد صومه ام لا وقياس ما سبق عن
ملاسكين يقتضي التقييد بظنه الفساد او كلفه
ما نوي زهرا ولم يبيح نية الشبهة عدم صيامه
عن الامام الشافعي ويبيح علي هذا المذهب
الغرض في النية ليلا او صبح مسافرا وكان قد نوى
الصوم ليلا ولم ينقض عن جمة فتوى الاقامة شهر
اكل لا يلزمه الكفارة وانه حرم اكله او سافرا في
السفر بعد ما اصبغ مقبلا ناسيا من الليل فاكل
في حالة السفر عمدا الشبهة السفر وان لم يحل

له الفطر وتقييده بقوله ناسيا من الليل ليس علم
عدم وجوب الكفارة فيما اذا لم تكن النية مبيتة
بالصحيح الاول **وامسك بلا نية صوم ولا نية فطر**
ما ان اخبر انه لم ينع ولا قد لالة حاله السلام كما نية في
وجهه والنية او تتجرد جامع شاك في طلوع الفجر وهو
ناسيا لا كفارة عليه لانه يني الامر علي الاصل فلم تاكل
الخبثية ولو شهد اعلي الطلوع واخبر ان علي عدمه
فاكل ثم بان الطلوع قضي وكفر قوما ناسيا ولو شهد
واحد علي الطلوع واثنان علي عدمه فلا كفارة
وذكر الغرستاني انه يتصور بقول عدل وكذا الخبر
الطبول واختلاف في الدية واما الاطراف فلا يجوز
بقول واحد بل المثني وظاهره كجواب انه لا بأس
به اذا كان عدلا كما في الزاهد والي انه لو افطر
اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين فانه
انه يوم العيد وهو لغيره لم يكفر كما في المنيية
انتهى **او افطر بظن الغروب والشمس ما فيه**
سواء غلب علي ظنه ذلك ام لا بخلاف ما اذا لم يظهر له
نفي نعم حل الفطر مقيد بما اذا غلب علي ظنه هو
الغروب اما اذا لم يغلب لا يفطر وان اذن المودن
قيد بالظن لانه لا يشك في الغروب فيان انهدا
لم تغرب كفره لانه الاصل بقا النهار والمستحب
في الفطر التخييل وفي السحور انما خير لغرضه
السلام لا تزل امني بخير ما عجلوا الفطر واخروا

وانزل بوطي مية او بهيمة او بتفخيد او
 بنطيظين او لمس والقبلة والمسا والما سرقة
 كالحجامة حتى لا تشغظ الكفارة بالاكل بعدها
 الا اذا افتاه فقيد ولو اعتاب انما نأ فاطر
 بعده متعمدا يلزمه الكفارة كيف ما كان لا نتقا
 التشبهة وقول الظاهرية لا يورث شبهة وقيل
 فهو كالحجامة زليعي وفي التقييد بالقبلة والمسا
 والميا مثرة ايما الى عدم وجوب الكفارة اذا انزل
 بالنظر الى محاسن امرأة فتعمد الاكل لظنة الاكل
 بانزاله وبه صرح في التمر حيث قال ولو اكل ثانيا
 انظر بانزاله ناخر الى محاسن امرأة فحكمه هو
 كالتي انزلي اي كتعمد الاكل بعد الغي او **فسد**
صوم غير ارمضان لان الكفارة وردت لهتك
 رمضان اذا لا يجوزنا خلاؤه عن الصوم بخلاف غيره
 ولو فضا بخلاف الكفارة في الحج حيث يستوي فيها
 الفرض والنفل لان وجوبها بحرمة العبادة وهما
 فيها مساو عيني مع عناية او **وطيت وهي نائمة**
 او بعد طر والحيث عليها وقد نوت صريح في فساد
 صوم كل من النائمة والمجنونة بالجماع والاملا وحيد
 القضا وكذا عيادة الدرر فتقيد فساد صومهما
 بالجماع وهذا التقيد برطهران التقييد متعمدا لاكل
 بعد الجماع كما وقع في كلام بعضهم كالزليعي والنهر
 ليس احسنه يا بل ليعلم عدم وجوب الكفارة لعدم

عدمه

عدمه بالاولي ومن هنا تقلم ما في عبارة العلامة
 نوح افندي من الخلل اما اوله فقولہ يعني اذا وطيت
 امرأة صائمة مجنونة او نائمة ثم افاقت المجنونة
 وانتهت النائمة وعلمنا ما فعل الزوج بهما
 فاكلتا عمدا افسد صومهما كمن حيث اضاف الفسار
 الي فطر الاكل مع انه حصل بالجماع قبله ولما ثانيا
 فقولہ ووجب عليهما القضا والكفارة وصواب
 العبارة عدم وجوب الكفارة صريح به ملاسكين
 وغيره واليه استشاري الدرر بقوله في الممتنع
 فتقي فظن او **فطرت في فرجها** بلا خلاف على الاصح
 لانه يشبه بالحفنة **ثم افا دخل اصبعه مبلولة**
بما اودعت في دبره فلو لم تكن مبلولة لا يجب
 القضا على عليه ما ذكرناه في حاشية ملاسكين
 معزيا للمعيني ونصه ادخل اصبعه في دبره اختلفوا
 في وجوب الفسل والقضا والاصح عدم الوجوب
 كما الحاشية لا كما ذكره انتحاب او **ادخلته** اي اصبعها
 مبلولة بما اودعت **في فرجها** ادخل او في دبرها
 وان لم تكن مبتلة لا يفسد صومها **في المختار**
او ادخل فطنة في دبره او في فرجها وعينيهما
 لانه تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفه خارجا لان عدم
 تمام الدخول كعدم دخوله شي بالمرة او **ادخل**
وخانا بصغه بخلاف ما لو دخل لا بصغه او
استقيا اي تعمدا الغي ولودون مالي الغم في ظاهر

الرواية لا إطلاق لقوله عليه السلام ومن استعانا محمد
 قال يفيض وهذا عند محمد **ويشترط ابي يوسف** ان يكون
 ما في الغم وهو **الصحيح** لان ما دون ذلك كعدم حكمه حتى
 لا يتحقق الوضوء **او عا د يصنع ما ذكره من الغي**
كان ما في الغم وفي الاقل منه روايات في الغطر
 وعدمه ما عا دة وقوله وهو **ذا كرسوه** في محال
 نصب على حال فيد به لانه لو كان ناسيا لم يفيض
او كل ما بين اسنانه وكان قدر **الحصة** لا مكان
 الاحتراز عند بلا طعنة وجولة وقوله وكان قدر **احد**
 حاله فيد بها للاحتراز عما لو كان دونها حيث
 لا يتحقق صومه لعدم امكان الاحتراز عنه واعلم
 ان كل ما انتفي في وجود الكفارة محله اذا لم يقع
 منه مرة بعد اخرى لاجل قصد موصية افساد
 الصوم وان فعله وجبت ما عليه الفتوى شهر
 ونقص الصوم شهر **او بعد ما اكل ناسيا قبل ايجاب**
نية الصوم من الزمان **او اعني عليه** ولو استعجب
 جميع الشهر لان استيعابه نادر لان المفهم عليه
 لا يأكل ولا يشرب الا انه لا يفيض في اليوم الذي
حدث فيه الا غم او حدث في ليلته لو جرد
 من طه الصوم وهو النية حتى لو تيقنت عدمه
 وان كان متهنكا يعمد الى كل في رمضان او مسافر
 فغني الكل لعدم ما يدل على وجود النية وينبغي
 ان يقيد بمسا فر يضره الصوم اما من لم يضره

فلا

فلا يفيض ذلك اليوم حمله الامر على الصلاح لان صومه
 افضل وقوله بعضهم ان قصد صوم الغد من المسافر
 ليس بظاهر ممنوع فيها اذا كان لا يضره وهذا اذا لم
 يترك ان نوي ام لا اما اذا علم انه نوي فلا شك
 في الصحة وان علم انه لم ينو فلا شك في عدمه وكلامه
 ظاهر في ان فرض المسيلة في رمضان فلو حصل
 له ذلك في شتعيان قضى الكل شهر وقوله ينبغي
 ان يقيد بمسا فر يضره الصوم فيه نظر اذا الذي لا يضره
 الصوم يجوز له الغطروان ترك الا فضل فقدم
 شتعي الصوم لاينا في حمل امره على الصلاح
 وما ذكره من ان قوله بعضهم ان قصد صوم
 الغد من المسافر ليس بظاهر ممنوع الخ هو ممنوع
 ويدل عليه تعليلهم عدم قضا اليوم الذي حدث
 الا غم في ليلته لان المسلم لا يخلو عن عزمة الصوم
 في ليلتي رمضان فتدبر **او غير ممتد جميع الشهر**
 بان افاق في وقت النية هناك لانه لا حرج في قضا
 ما دون الشهر واحتراز بغير الممتد عن المستوعب
 للشهر والمراد بالاستيعاب الا يقيق مقدار ما
 يمكنه انشا الصوم فيه لانه اذا كان كذلك يكون
 مستوعبا كما فلا يلزم قضاوه كالمستوعب حقيقة
 واليه اشار بقوله ولا يلزم قضاوه **با فاقته ليل**
او بها لا بعد فواته وقت النية في الصحيح وعليه
 الفتوى كما في المنع عن الدراية وظاهر البحر يقتضي

لزوم القضا حيث قال ودخل تحت غير المهمت
 ما اذا افاق اخير يوم من رمضان سواء كان قبل الزوال
 او بعده فانه يلزمه قضا جميع الشهر خلافا لما في
 القاية من انه اذا افاق بعد الزوال اخر يوم من
 رمضان لا يلزمه شي وصححه في النهاية والظهيرية
الحكم فصل يجب الامساك ببقية اليوم
 وقيل يستحب على من فسد صومه ولو بعد رستم زوال
 وعليه حايض ونفسا طهرنا بعد طلوع الفجر وعليه
 حبي بلخ وكافرا سلم بعد مضي بعض اليوم وعليهم
القضا الا الاخيرين بخلاف الصلاة حيث يجب
 قضاوها اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان سبب
 وجوب الصلاة الجزئي الذي يتصل به الاداء وتوجبه
 الا اهلية عند ذلك الجزء اما الصوم فنسب الوجوب
 فيه الجزء الاول وقد انعدمت الاهلية عنده
 شئنا عن غاية البيان وحيث كانت السبب هو
 الجزء الاول يكون التقدير بالاية فمن شهد منكم
 بعض الشهر فليصم الشهر كله لان الضمير يرجع الى
 المذكور دون المنصغر كما قاله الشيخ اكمل الدين يعني
 ان معمول فليصم ضمير محذوف والتقدير فليصمه
 وذلك الضمير راجع الى الشهر لقوله ويكونه مذكور
 لا في البعض الفخر ليعده ويكونه غير مذكور نوح افندي
وقضا فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب
 لذكره للصائم ذوق سن ومضغ لافيه من تفرغ

الصوم

الصوم لا افساد قال في النهاية لا الجاذبة قوية فلا
 يؤمن ان يجذب منه شيئا الى الباطن قيل هذا في الغرض
 اما في النقل فلا يكره لانه يباح الفطر فيه بالعذر
 اتفاقا ولا عذر في رواية الحسن ونظر فيه بن الكمال
 راند لادلالة فيما ذكر على عدم كراهة تفرغ الصوم
 لنفسه لان الفطر بعذر او بغيره يتخير بالقضا ولا
 جبر للمقتربين وتغيبه في الزهريات من الدلالة مطلقا
 فيه نظر لان الفطر حيث جاز بلا عذر على رواية الحسن
 فلا وجه لكراهة الزوق اذ غاية ما يقضي اليه الا فساد
 وتعمده حايض فما افغني اليه اذ في نعم الاشكال على ظاهر
 المذهب متجه **بلا عذر** متعلق بكل من الزوق والمضغ
 خلاف الظاهر كلام ملا مسكين والزيلعي **ومضغ** الملك
 لما مرولانه يبتهم بالافطار وعلم ان العلامة ملا مسكين
 قيد الكراهة بالصائم ومقتضا عدمها في غيره لكن
 في التمر من البحر يستحب للرجال ان يامن عذر بغير
 في فيه وفيه عن الدراية يكره للرجال الا في الخلوة بعذر
 قال في الفتح وهو الاول لان الدليل وهو التشبه بالنس
 يقتضيهما خالفا عن المعارض اما النساء فيستحب فله
 لهن لانه سواء كن من انساب واقول يمكن حمل الكراهة
 في كلام الدراية عن التنزيهية فيلتيتم حبيد مع ما
 في البحر عن محذو الامسلام من انه يستحب تركه الا من
 عذر ثم قاله اهذا اذا كان المكدم لتيما اي مصنوعة
 فاما اذا لم يكن ملتيما فمضغه حتى صار ملتيما يفسد

ط

ملاسكين والغيلة والمباشرة ان لم يامن فيها علي نفسه
 الا نزال او اجماع في ظاهر الرواية وجمع الرقيق في الفم
 قصد انتم ابتلاعه وما ظن انه يضعفه كالعضد والحجامة
 وقوله لا يكره للصائم الغيلة والمباشرة مع الامن بضم
 بمعوم ما سبق ودهن الشارب لا نه زينا في الصوم
 بخلاف الاحرام حيث يحرم فيه الدهن لما فيه من ازالته
 الشعث ولانه يعمل عمل الحناب وقد جات السنة
 بمنعه في الاحرام زيلعي **والكحل** يضم الكاف يدل عليه ما
 بعد قوله مطلقا سواء جسطمه في حلقه ام لا **الحجامة**
 اي لا يكره له الحجامة التي لا تضعفه عن الصوم كعدم كراهة
 العضادة بالشرط المذكور وهذا ايضا يصرح بمفهوم
 ما سبق وليس المراد مطلق الضعف بل المخرج للفطر
والسواك اخذ النهار لا يكره بل هو سنة كأوله ولو كان
 رطبا او مبلولا بالما وقال مالك يكره الرطب وقال الشافعي
 يكره بالعشي وقال ابو يوسف يكره المبلول ولا يكره
 الرطب **والمنهضة** اي لا يكره له المنهضة **والاستنشاق**
 ولو لغير وضوء ولا اعتنسا **ولا التلغف بثوب مبطل**
 للمنفرد علي المغني به وهو قه لم ابو يوسف وعندي
 حنيفة يكره لما فيه من اظهار الضجر في اقامت العباد
 ويستحب له السجود تاخيره **وتجمل الفطر في غير**
يوم غيم فصرح لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الي الضعف
 فان لم يجره لنفسه في العمل حتى مرض فافطر في كفارته
 قولان در عن الغنية وفي حاشية الدرر عن المبتغي

ما يقتضي

ما يقتضي ترجيح وجوب الكفاية وفي الدرر عت
 ليزنزية لو صام بمجر عن القيام صام وصلي قاعدا
 جميعا بين العبادتين **فصل في العوارض**
 ما كان انفساء الصوم بغير عذر يوجب اشما وعذر
 لا يوجب احتيج الي بيان الاعذار المستقطبة له
 بدائع وهي ثمانية نظمها العلامة المقدسي في بيت
 فاحد فقال
 سقم واكره وحمل وسفر وضع وجوع وعطش وكبر
 لكن يرد علي ما ذكره في البدائع ان السفر من الثانية
 مع انه لا يبيح الفطر انما يبيح عدم الشروع في الصوم
 ولو كان السفر يبيح الفطر لجاز لمن اصبغ مقيما شهر
 سافر الفطر مع انه لا يجوز قالوا في ان يواد بالعوارض
 ما يبيح عدم الصوم ليطرد في الكل **لمن خاف زيادته المرض**
ويطواله الفطر كان الاولي مذهب لفطر زيادة ليكون
 الكلام متنا ملا للمصحيح اذا خاف المرض اذا فرقت بينه
 وبين المرض اذا خاف زيادته او امتداد بريد زيلعي
 فان قلت ما ذكره الزيلعي من ان الصحيح الذي يخشى
 المرض كالمريض يشتك بما ذكره ملاسكين من ان الصحيح
 اذا خاف المرض لا يفتطر قلت اجيب بما في النهر
 تبع المجر وجري عليه المولف في حاشية الدرر بان
 لا تنافي بينهما لان الخشية في كلام الزيلعي بمعنى
 غلبة الظن بخلاف مجرد الخوف لكن حقق شيخنا في
 الخافعة بينهما واستبعد ما ذكر من التوفيق لان مجرد

لا يبيح الفطر ولا للمريض ولا للصبي فينتهي ان يبرأ
 لا يخوف في كلامه ولا مسكين غلبة الظن لا تجزئه والحاصل
 ان خوف المرض بمعنى غلبة الظن لا يبيح له الفطر علي
 ما ذكره ملا مسكين تنبيها للذخيرة وجري عليه في الدر
 وهو خلاف ما جري عليه الزيلعي ثم رايت بخط السيد
 المحوي بعد ان نقل التوفيق عن التهر قال وفيه تأمل
والحاصل مرضه خاف على نفسه او ولدها نسبيا
كان او رطبا فلا فرق بين الام والظهير كما في الدر خلافا
 لما ذكره ملا مسكين حيث قال والمراد من المرض
 الظهير الخ وهل حكم الحامل والمرضع حكم المريض والسافر
 من انهما لو ماتا قبل زوال الخوف لا قضا عليهما ولو
 زال خوفهما ايا نزلتهما القضا بقدره انما هو نعم وبذلك
 عليه فله في البدايع من شرط القضا القدرة عليه
 نهر بحثا به صرح البرجندي **والخوف المستعبر**
ما كان مستند القلبية الظن بتجربة او اخبار
طبيب مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط
 وبه جزم الزيلعي وفي المصباح باخبار طبيب **حاذق**
عدل وجري على التقييد بالاسلام في الظهيرية
 حيث قال وهو عندي بحول علي المسلم دون الكافر
 كمسلم يترى في الصلاة بالنميم فوعده كافر بالمس لا
 يقطع لعل عزيمته افساد الصلاة عليه فلذا في الفتا
 وفيه آيما الى انه يجوز ان يستطب بالكافر في المس
 فيه ابطال عبادة جرد نزع لا يجوز للمخيار ان

يجز

خبراً يوصله الى صنع مبيع للفطر بل بخير نصف
 النهار فان قال لا يكفيني كذب باقصر ايام الشتاء
 نهر عن الفتية افطر في يوم نوبة الخبي او افطرت
 علي ظنت انه يوم حيضها فلم يحرم ولم يخص الاصح
 عدم الكفارة فيها كذا ذكره الشارح وهو محمول علي
 ما اذا وجدتهما الامسالك مع نية الصوم ثم طرأ
 الفطر بعد ذلك دل علي ذلك لتغيره بالفطر اذ هو
 يستدعي وجود الصوم حتي لو لم يكن كذلك
 لا تجب الكفارة اتفاقا **ولمن حصل له عتق بشد**
او جوع مفطر يخاف منه اي من كل منهما **الهمال**
والمسافر الفطر اطلق السفر فافطر في السفر ولو
 بمعية در ولما كان السفر لا يجاوز عن مشقة اقيم
 مقامها بخلاف المرض لانه يخوف تارة ويتردد اخري
 فلم يبح بمجرد من خوف الضرر زيلعي والمراد بالمسافر
 هو الذي اصبح مسافرا ما اذا اصبح مقبلا صا حاشي
 مسافرا لا يحل له الا فطار في ذلك اليوم ملا مسكين
 لكن اذا افطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو كان مسافرا
 في ذلك شيئا فتدنيه في منزله فدخل مفره فافطر
 ثم خرج فانه يكفر كما في حاشية الدر للمولف معزيا
 للمجر وتقييده بقوله ثم خرج ليعلم وجوب الكفارة
 عند عدم خروجه بالاولي فان قلت يشك علي
 ما سبق ما نقله السيد المحوي عن البرجندي مسرب
 لمقتضيات الظهيرية انت للمسافر ان يفطر يوم الخوف

ولا يفطر يوم الدخول انتهى واقول لا اشكال اذ قول
للمسافر ان يفطر يوم الخروج يحمل على ما اذا لم يصبح صائما
بانه لم يوجد منه نية الصوم فلا ينافي ما سبق **وصومه**
احب ان لم يفطر ولم تكن عامة وفقته مفطرين ولا
مستكرين في النفقة فان كانوا مستكرين او مفطرين
او لا فضل فطره موافقة للجماعة وهذا اولى بما في البحر
حيث علم بان ضرر المال كضرر البدن ولهذا انفذ
عليه في النهر بما يحصله ان التعليل بموافقة الجماعة
اولي قال واما لزوم ضرر المال الضياع بصومه
فهم متوع ونسبه الحموي في الظاهر ان التعليل يختلف
بما خلا في الاستحسان في الشئ وعدمه **ولا يجب الايضاً**
على من مات قبل زوال عذره بمصر وسفر ونحوه وقضوا
ما قدر وعليه قضاء به بقدر الامة والصحة وينبغي
ان يستثنى الايام المنهية لانها جز من القضاء فيها
شرعاً برحمني وغيره كالغفستاني فلو فاته غنفة
ايام ففطر على خمسة فداها ففطره وقوله فداها
اي ادى فديتها وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية
بالاطعام لمساكين وينفذ ذلك من الثلث بشرط
ان لا يكون في التركة دين من ديون العباد حتى
لو كان ينفذ ذلك من ثلث الباقي لا من ثلث الكل
الا اذا لم يكن له وارث فينفذ من كل المال ولو وصي
ولم يتروك ما لا يستقرض نصف صاع ويعطيه لمساكين
ثم يقصد المسكين عليه ثم وسم اي ان يتم له الصوم

نصف

نصف صاع حموي عن البرجندي ولو ابدل قوله ثم
يقصد المسكين عليه بقوله ثم بهمه المسكين منه
لكان اولى لاحتمال ان لا يكون الوصي محلاً للمنفقة
وبدون الوصي لا يلزم الوارث الاطعام غير انه لو تبرع
به ولو في كفارة قتل او سمين اجزاه الا العتق لما فيه من
الزام الولا على الغير وهو المبيت زليجي وغيره كالدرر
والقتل بر وسرقة والنهر وسرقة الحموي والمراد بالقتل
قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس في كفارة قتل النفس
اطعام شيعنا عن الاقضي ومنه يعلم سقوط اعتراض
المص على الدرر بان الواجب ابتداءه من رقة مومنة
ولا يصح اعتناق الوارث كما ذكره والصوم فيها بول عن
الاعتناق ولا تنفع فيه الغدنة كما سيذكره انتهى لان
منشأ الاعتراض عليه ما تقدم من ان المراد بالقتل
قتل النفس وليس كذلك والصلاة كالصوم استحساناً
وتعتبر كل صلاة ولو تروى عند الامام خلافاً لهما بصوم
يوم وما عن ابن مقاتل من اعتبار كل صلاة يوم بغير
رجوع عنه كما في النهر والوارث والاجنبي في جوار التبع
سواء ولو صام وليه عنه او وصي لا يصح الحديث المشهور
ولا ينتقل التتابع في العتق الصوم قوله تعالى فعدة
من ايام اخر وقراءة ابي منتابعة غير مشهورة فلم
يزد بها على الكتاب بخلاف قراءة ابن مسعود في
كفارة اليمين فانها مشهورة فلم يزد بها على الكتاب
وقد منا ان كل كفارة شرع فيها العتق كان التتابع

شرطا في صومها ومالا فلا خلاف في وجوب التتابع
 في ايام رمضان اي في كفارة الفطر في ايام رمضان كما لا خلاف
 في نذب التتابع فيما لا يشترط وهو صوم المتعمد
 وكفارة الحلق وحبل الصيد وقضائ رمضان **وان**
جار رمضان اخر قدم على القضا اي ينبغي له ذلك
 والا فلو قدم القضا وقع عن الاداء **ولا فدية بالتأخير**
اليه اطلقت نعم ما لو كانت التأخير لغير عذر **وبجور**
الفطر لشيخ فاني **وعجز فانية** والفاني من جلوس
 الخمسين ويلحق به من كان في معناه وليس من
 حياته يعني وان كان مثابا والظاهر ان مواده بالجملة
 التي وقع الياس منها خصوص الحياة التي يكون
 معها القدرة على الصوم لا مطلق الحياة **وبلزم**
الفدية لكل يوم نصف صاع من بر ولو دفع اجملة
 الفقير جائز ولا يشترط العدد فتمسكتني وهل تكفي
 الا باحة في الفدية فتولان المشهور نعم واعتاده
 لكما في دركمن نذر صوم **الا بد فضحك عنه لا تشك**
بالمعيشة يفطر ويفدي وانما لزم الفدية للشيخ
 الفاني لان عذره ليس عريضة للزوال حتي يصار
 الي القضا فوجب الفدية ثم انشأ اعطاهما في
 اول رمضان وانما احوها الي اخره ثم بخلاف الحامل
 والمرضع والمرضى والمسافر لعدم ورود نص فيهم
 ثم اعلم ان وجوب الفدية على الشيخ الفاني مقيد
 بما اذا كان موسرا فان لم يقدر على الفدية لعسرته

يستغفر

يستغفر الله سبحانه وتعالى ويستغفله اي يطلب
 منه العفو عن تقصيره في حقه وهذا اذا كانت الصوم
 وخطوب بادا يد ولوجبت عليه كفارة **يمين او قتل**
 او ظهرا او اطار فلم يجز ما يكفر به من عتق واطعام
 وكسوة وهو شيخ فاني **ولم يجز** حال قدرته على الصوم
 حتى صار قانيا لا يجوز له الفدية لان الصوم ههنا
 لم يكن اصلا بنفسه بل هو بدل عن غيره وهو التكفير
 بالمال ولهذا لا يجوز المصير الي الصوم الا عند المجز
 عما يكفر به من المال **فبجور للمنتطوع بلا عذر في**
رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف بشرط ان يكون
 من نيته القضا واختارها الكمال وقام الشريعة
 وصدرها في الوقاية ونشرها تهوؤ **والضيافة**
عذر على الاظهر للمضيق والمضيق وفنده بن كمال
 بان شأما اذا تاذي واحدهما وذكر ملامسكين مانضه
 والصحيح من المذهب انه ان كان صاحب الدعوة لا ينادي
 بتك الا قطار لا يفطر ولا لا يفطر اذا كان قبل الزوال
 وبعده لا يفطر لا اذا كان عتوقا بالعلمين **الحاج**
 فانه يفطر الي العصر لا بعده كما في النهر **وعليه القضا**
 لا فرق فيه بين ما لو كان الفطر لعذر او لا وسواء فسد
 فصد او لا وما في الفتح من انه لا خلاف في ذلك استدرك
 عليه في النهر بما في النهاية لو حاضة الصائمة تطوعا
 وحب القضا في اصح الروايتين وهذا اذا سترع قصدا
 فلو طنا فافطر فورا فلا قضا اما لو مضى ساعة لزمه

القضاء لانه بمخفيها صار كانه نوي لمضي عليه في هذه الساعات
در عن التجنيس والمجتبى **الا اذا شرع متطوعا بالصوم**
في خمسة ايام يومى العيدين وايام التشريق فلا يلزمه
نقضها **يا فسادها في ظاهر الرواية** عن ابي حنيفة
لان صومها ما مور بنقضه لانه بنفسه المستوعر ارتكب
الممنهي عنه لا اعراض عن صيانة الله تعالى فامر بقطعه
وعن ابي يوسف ومحمد عليه القضاء لان المستوعر
يلزم كالنذر وكالمستوعر في الصلاة في الاوقات المكررة
وجه الفرق ان القضاء بالمستوعر يمتنع علي وجوب
الانتماء وهو متفق لانه بنفسه المستوعر يكون مرتكباً
للممنهي فامر بقطعه بخلاف النذر حيث لم يصير مرتكباً
للممنهي بمجرد النذر لانه التزام طاعة الله تعالى في
انما المعصية بالفعل وبخلاف المستوعر في الصلاة
في الاوقات المكررة حيث لم يصير مرتكباً للممنهي
بمجرد المستوعر ولهذا لا يجنب به ان حلف لا يصلي
ما لم يسجد نوي **باب ما يلزم الوفاة**
من مندور الصوم والصلاة وغيرهما احره عما اوجب
الله تعالى لانه فرعه ولهذا يستلزم لصحة ان يكون
من جنسه واجب وان لا يكون واجباً بوجوبه تعالى
كما سيأتي اذا اذ نذر شيئا من القربات **لزم الوفاة**
اذا اجتمع فيه ثلاثة مشروط بل اكثر ان يكون
من جنسه واجب باصله وان حرم ارتكابه توصفه
كصوم يوم النحر وان يكون مقصوداً وليس واجباً قبل

نذره

نذره **يا جباب الله تعالى** فالصلوات الخمس والواحد
فلا يلزم الوضوء بنذره **ولا سجدة التلاوة ولا عبادة**
المريض ولا الواجبات لان ايجاب الواجب محال
وسجود التلاوة وان كان فريضة مقصودة لكن لا يصح
النذره لكونه واجباً وكذا الاصح النذر بصلاة الجنائز
لانها واجبة ولا بتكفين الميت فلو نذر تكفين ميت
لم يلزم لانه ليس بفريضة مقصودة بحول لكن لو عمل
عدم اللزوم في التكفين بانه منزه عاي الكفاية وهو
فوق الواجب لكان اولي ولا بقراءة القرآن لانها
للصلاة لا لمعينها كما في القنستنا في لا يجوز شر آخر
لكن ينقذ للكفارة بخلاف النذر بالطاعة حيث
لا ينقذ للكفارة الا بالنية فلو فعل المعصية اخلت
واشم فان قلت **قوله في اكثر من نذر صوم يوم اخر**
افطره فقي وان نوي يميناً قنناً وكذا ايضا ينتقض
به ما في النذر من ان النذر بالمعصية ينقذ للكفارة
بخلاف النذر بالطاعة حيث لا ينقذ للكفارة
الا بالنية علي المفتي به ووجهه ان صاحب اكثر
قيد الانقذ للكفارة بقوله وان نوي الخ وهو
ظاهر في عدم التكفير عند عدم النية مع ان النذر
بصوم يوم النحر نذر بمعصية قلت **ليس المراد**
بالمعصية مطلقاً بل خصوص ما كان النهي لذاته
الممنهي عنه والفريضة علي هذه الازادة تمنع
للمعصية بالذنا وشرب الخمر فان نفي الاشكال والمعا

ان النذر بالطاعة وبصوم يوم النحر ونحوه كايام التوبة
 انما ينعتد للكفارة بالنية على المعتق به بخلاف
 النذر بغير شترين **المحرقة** ينعتد للكفارة مطلقا
 ولو بدون النية **ويصح بالعنق والاعتكاف** كما في
 نذر الحج ما شئ لان من جنسها واجبا اما الحج ما شئ
 فلان اهل مكة لا يشترط في حقهم الرحلة ويجب
 على من قدر بهم على المشي وما الا اعتكاف فلان
 التقدمة الاخيرة في الصلاة فرض وهي لبث واما
 الاعتكاف فلان من جنسه واجبا في الكفارة ومهم
 من جعل جنس الواجب في الاعتكاف الوفاق بعرفة
 واذا صح النذر لزمه الوفا به سواء قصد به او جوب
 على لسانه بغير قصد لان هذا النذر كالجحد كلب
 لا يجبره القاضي على الوفا **ورر الصلاة** اي يصح
 الصلاة بالنذر الغير المفروضة **والصوم فان نذر**
نذرا مطلقا او متعلق بشرط يدركونه كقوله ان زرني
 الله غلارا فعلى اطعام عشرة مساكين **ووجد الشرع**
لزمه الوفا به واما اذا علق النذر بما لا يدركونه
 كقوله ان كلمت زيدا فعلى كذا ووجد الشرع
 بتخير بين الوفا بالنذر وبين كفارة اليمين على
 الصحيح **وصح نذر صوم يومي العيد** وايام التثنية
 في المختار **ويجب فطرها وقضائها وان صامها**
اجزاه مع الحرمة الحاصلة بالاعراض عن ضيافة
 الله تعالى اعلم انه لا فرق في الحكم المذكور في ظاهر

الرواية

الرواية بين ان يصرح بذكر المني عنه بان قال نذرت
 صوم يوم النحر او لا طين قال علي صوم غد غدا افق
 يوم النحر وانما وجب الفطر تخاسيا عن المعصية نهر
 ثم يقتضي استغاطا للواجب من تومته وان صام
 خرج عن العهدة لانه اداها كما التزمه ناقضا لمكان
 التهيؤ يلي وفي قوله وان صام خرج عن العهدة
 الحج استشار بانه لو نذر صوم يوم الاضحية وانظر
 وقضي يوم الفطر صح كما في الزاهد وبانه لو صام
 فيها عن واجب اخر كالقضا والكفارة لم يصح لان
 ما في الذمة كامل اداها ناقضا كما في المختار
 قهستان والفقهاء يقيين الزمان والمكان والدرهم
 والفقير فلو نذر التصدق بجمع الجمة بمكة بهذا
 الدرهم على فلان في الفجار **فتت** مريين قال
 لله علي ان اصوم شهرا فمات قبل ان يصح لا شئ عليه
 وان صح ولو يوما ولم يصمه لزمه الوصية بجميعه
 على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذلك ومات قبل تمام
 الشهر فانه يلزمه الوصية بجميعه بالاجماع بخلاف
 الغنص فان سببه اذراك العدة تنوير وشرحه
 ثم فرع المص على ما سبق من قوله والفقهاء يقيين
 الزمان الحج فقال فيجب به صوم رجب عن نذرهم صوم
 شعبان ويجزيه صلاة ركعتين بمصر نورا داهما
 بمكة والتصدق بدينهم عن درهم عينه له اي للتصدق
 المنذور والصرف لزيد الفقير بنذره لعمرو وان علق

النذر بشرط لا يجزيه عنه ما فعله قبل وجوب شرط
باب الاعتكاف هو لغة افتعال من عكف
 للآزم أي اقبل على الشيء وقام به من حد طلب
 ومصدره العكوف ومنه يعكفون على أصنامهم
 لهم أو المعتكفين بمعنى الحبس والمنع من باب
 ضرب ومصدره العكف ومنه والهدى معكوف
 نهر وهو من الشرايع القديمة لعكوله تعالى أن
 طهر بيوتكم للطائفتين والمأكفين وشراعه هو
 لا إقامة بنية في مسجد تقام فيه الجماعة
 للصلاة الخمس فلا يصح في مسجد لا تقام فيه
 الجماعة للصلاة على المختار وهذا مذهب الإمام
 يقول عليه ما ذكره في النهر من أن صحنة في كل مسجد
 قولهما لا تقتضيه عدم صحنة عند الإمام في كل
 مسجد بل في خصوص مسجد أدب فيهِ الخمس
 والمرأة لا اعتكاف في مسجد بيته وهو محل عينته
 للصلاة فإنه لم يكن فيه مسجد لا يجوز الاعتكاف
 فيه ولا يخرج من بيته إذا اعتكف فيه زليحي
 فلم خرجت لغرض فيفسد وهذا في الواجب بالنذر
 أما في النفل فلا يفسد بل ينتهي والمراد من قول
 الزليحي وإن لم يكن فيه مسجد الخ أي أنه لم يتخذ
 موضعاً من بيته لمعد الصلاة يركع عليه قوله
 وليس له أن يعتكف في غير موضع الصلاة فتنبه
 لم أحكام اعتكاف المختار المشكل في بيته وينبغي

أن لا يصح لاحتمال كونه ذكره نهر بني أن ظاهر قول
 الزليحي ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والاول
 افضل ومسجد حيه افضل لها من المسجد الاعظم
 بغية ان اعتكافها في المسجد الجامع أو في مسجد
 حيه لا يكره لكثرت في النهر عن الخائفة انها ان اعتكفت
 في المسجد يكره قال فما في غاية البيان من أن مسجد
 حيه افضل من المسجد الاعظم معناه أقل كراهة
 وظاهرها في النهاية انها كراهة تنزيه وينبغي على
 قياس ما روي من أن المختار منعه من الاعتكاف
 في المسجد والاعتكاف على ثلاثة أقسام واجب
 في المنذور وسنة كفاية موكدة في العشر
 الأخر من رمضان ومستحب فيما سواه والصوم
 بشرط لصحة المنذور فقط لأن النذر لا يصح إلا إذا
 كان من جنسه واجب مقصود والله تعالى لم يوجب
 المأكث إلا في ضمن عبادة كالغزو في التشهد
 زليحي حيث لو قال لله علي أن اعتكف شهر بغير
 صوم عليه أن يعتكف ويصوم بجر وأمر أن يكون
 الصوم مقصوداً للاعتكاف من ابتدأ به فإن اشترع
 في صوم التطوع ثم قال في بعض النهار علي اعتكاف
 هذا اليوم لا اعتكاف عليه لأن الاعتكاف لا يصح
 إلا بالصوم وإذا وجب الاعتكاف وجب الصوم
 والصوم من أول النهار انعقد تطوعاً فتعذر جعله
 واجباً وهذا في قياس أبي حنيفة وقال أبو يوسف

ان تذكره قبل الزوال عليه ان يعتكف ويصومه
فان لم يفعل فعليه القضاء قال ابن الشحنة نظام
صنيع ابن وهبان رجحان قول ابي يوسف والظاهر
رجحان قول الامام والوجه له كذا في حاشية
الدرر المولف واقله نقل مدة يسيرة ولوكات
ما تليها علي المعني بد ولا يخرج منه الا حاجة شرعية
كالجمعة او طيبة كاليوم والغايه او ضرورة
كالهدام المسجد او خراج ظالم كرها وتغرق اهله
وخوف علي نفسه او متاعه من المكابرين فيدخل
مسجدا غير من ساعته اعلم ان ما ذكره المص
من عدم فساده الاعتكاف بالخروج لاجل الهدام
المسجد وما بعده من الاعتذار التي ذكرها
هو مذهب صاحبين واما عند الامام فيفسد
لان العذر في هذه المسائل مما لا يغلب وقوعه
صرح بالفساد في الخانية والطهيرية في جميع هذه
المسائل التي ذكرنا لزييل عدم الفساد في بعضها
ولهذا اعترض عليه في الخبر بان فرقه بين هذه
المسائل حيث جعل بعضها مفسدا والبعض لا يتبعها
لصاحب البدائع مما لا ينبغي ان يحكم ومنه يعلم انه
لو حكى القول بالفساد في الكل او عدمه في الكل
كان له وجه ولا تشك ان القول بالفساد في الكل
تخرجنا علي قول الامام فاتباعا لما في الخاتمة
والطهيرية وكافي الحكم هو المناسب لما مشي عليه

في

في الكنز حيث اقتصر في الاستثنا علي حروجه
الحاجة شرعية او طيبة فاستغنى عن الاستثنا
في جميع ما عداهما من سائر الاعتذار والحاصل
ان مطلق العذر انما يوجب سقوط الاثم فقط
اما عدم الفساد فمختوط بما يغلب وقوعه كخروج
لاجل الجمعة او البول او الغايه فان خرج ساعة
بلا عذر ففسد الواجب وانتهي به غيره واعلم
ان فساده بالخروج لغير جمعة او بول او غايه
مقيد بما اذا لم يتعذر وقت النذر ان يخرج لعيادة
مريض او صلاة جنازة او حضور مجلس علم در
ومقيد ايضا بما اذا ما خرج لغير ما ذكر قصدوا حق
لعله يكن كذلك جاز كما لو خرج لحاجة الانسان فذهب
لعيادة المريض او صلاة الجنازة بخلاف ما اذا
خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه
ينتقض اعتكافه عند اي حنيضة قتل او كثر
وعندهما لا ينتقض ما لم يكن اكثر من نصف
يوم يخرج عن البدائع بقي ان يقال ليس المراد
بالعذر في قوله فان خرج ساعة بلا عذر ففسد مطلق
العذر لا خصوص الخروج لحاجة شرعية او طيبة
عند الامام خلا فالتهم ومنه يعلم ما علي المص
من المواقفة ان سياق قوله او حاجة ضرورية
كالهدام المسجد او خراج ظالم او حاجة ضرورية
الامم وكأنه سري عليه ذلك من متابعة نحو الزيل

حيث قال ولو انهم المسجد الذي هو فيه فالتقوا
 في مسجد اخر لم يفسد اعتكافه للفساد مرة
 لانه لم يبق مسجد بعد ذلك فغات شرطا وكذا
 لو تقرب اهله لعدم الصلوات الخمس فيه ولو
 اخذ به لما لم كرها او خاف على نفسه او ماله من
 المكابره حيث يخرج لا يفسد اعتكافه ولو كانت
 المرأة محتكمة في المسجد فطلقت ان ترجع
 الي بيتها وتبني على اعتكافها انتهى وقد عرفت
 ان القول بعدم فساده في هذه المسائل غير
 مناسب لصنيع الكنف فكان فيه خلط احد
 القولين بالآخر وكذا العلامة ملا مسكين وقع
 له نظير ما وقع للزماني من خلط مذهب الصاحبين
 بذهب الامام حيث قيد اطلاق قول المص
 ولا يخرج الا لاجبة شرعية او طبيعية بقوله
 ولا يخرج المعتكف اذا كثر الصحيح الا من انهدم
 المسجد وكانت المناسبات ابقا كلام المص على
 اطلاقه ولو لا انه صرح بعدم الفساد حيث قال
 وقوله ان خرج فيه اشارة الي انه لو اخرج
 السلطان كرها او خرج بعذر المرض او النسيان
 او انهدم المسجد الي مسجد اخر لا يفسد قلنا
 تفسيده بهذه القيود انما هو بالنسبة لسقوط
 الاثم اذا علمت هذا ظهر لك ان ما ذكر المص
 في حاشية الدرر وتبعه بعضهم حيث قيد الفساد

بالخروج

بالخروج لصلاة الجنازة بما اذا لم يتعين عليه
 فنياسا على ما في الجوهرة من عدم الفساد فيها
 اذا تقبيلت عليه الشهادة غير مرضي لما علمت
 من كلامهم لتقاضي خات وغيره ان مطلق العذر
 انما يوجب سقوط الاثم فقط ومن هنا ظهر لك
 وجه ما ذكره العلامة السيد المحوي حيث
 قال وقد علمت ما في كلام الفوم من الاضطراب
 في هذا المقام فلا بد من تحريه يحصل به التوفيق
 بين كلامهم **واكل المعتكف وسربه ونومه وعقده**
البيع لما يحتاجه لنفسه او عياله في المسجد اذا
 ليس في تقضي هذه الحاجات ما ينافي المسجد
 لو خرج لاجلها فسد اعتكافه فيد بالمعتكف لا مبايعه
 غيره فيه مكروهة انتهى وكذا نومه قيل الا الفز
 شهر لكت قال بن الكمال لا يكره الاكل والشرب والنوم
 فيه مطلقا ونحوه في المجتبى **در وكره احضار**
البيع في المسجديات المسجد محرز عن حقوق
 العباد وفيه شغله بها ودل التعليل على ان
 البيع له لم يشغل البيعة كذا المص ودنا بئر
 او كتاب لا يكره احضاره واذا اطلاقه ان احضار
 الطعام الذي يشتره للاكل مكروه وينبغي
 عدمها بجر وبحث فيه في النريان مقتضى
 التعليل الاول الكفاية وان لم يشغل وقوله
 واذا اطلاقه المحظا هو في ان كلامه متناول

لغير ما يامله بنا علي ما مر من اطلاق قوله وعقده
اليوم وقد علمت انه مقيد بما يحتاجه في هذه الحال
يكبره له احضار السلعة فيه انتهى بقوله
المراد من حقوق العباد خصوص ما يشغل
مطلقا بدليل ما نقله السيد المحوي عن البرجندي
من ان احضار الثمن والمبيع الذي لا يشغل المسجد
جائز انتهى وما كان للتجارة لانه منقطع لله
فلا ينبغي له الا شغال باقورا الدنيا والصمت ان
احتقار قربه لفعل الجور لانه منهي عنه روي
عن علي انه قال لا يتم بعد احتلام ولا صمات
يوم الي الليل وهو صوم اهل الكتاب فتش زايي
وان لم يتغير به لم يكبره لخبر من صمت بخا نهر واما
الصمت عن الشر فتوجب الحديث رحم امران تكلم
فغنم او سكت فسلم ودخل السيد المحوي عن
البرجندي ان الامام كسبيل عن صوم الصمت فقال
هو ان يصوم ولا يكلم احدا ولم يبق صوم الصمت
قربة في شريعتنا فانه منهي عنه وقيل هو ان يترك
ان لا يكلم احدا وقيل ان لا يتكلم من غير نذر **وجرم**
الوطي فان قلت المعتكف في المسجد لا يتهم
له الوطي قلت **تأويله** ان يخرج لاجل الانسان
فعند ذلك يجرم عليه الوطي لان اسم المعتكف لا
ينزل عنه بذلك الخروج معتكفا في بيته لا الزوج
فيكون الوطي في غير المسجد وحسينه يبطا اعتكاف

الزوجة

الزوجة حموي عن البرجندي وفي شرح التاويلات
كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يقضون
فيرجعون الي معتكفهم فنزل قوله تعالى ولا تباشروهن
وانتم عاكفون في المساجد عناية فسقط ما عساه
يقال حرمة الوطي في المسجد لا تخص المعتكف منه
علم ان الجار والمجاور في الآية الشريفة متعلق باسم
الفاعل لا بالفعل فان قلت لم لا يتعلق بالفعل
عن المباشرة وهو ان حرمته على المعتكف
انتهت قلت لانه لا يستفاد منه جبر حرمة الوطي
اذ وطي المعتكف خارج المسجد واذا علق باسم الفاعل
وهو عاكفون علم منه ذلك وعرف ايضا حرمة عاكف
المعتكف فيه بالاولي فان قيل فلا جعلت نفس
المباشرة مفسدة له من غير ان ال الظاهر قوله
تعالى ولا تباشروهن احيب بانه المجاز وهو الجماع
لما كان مراد البطل ان تكون الحقيقة مرادة ولان
الاعتكاف معتبر بالصوم ونفسها اي المباشرة لا
تقتضي الصوم فكذلك الاعتكاف عناية قال في الدرر
وفيه تأمل وجهه ان لا نسلم انه من باب الحقيقة
والمجاز بل المباشرة امر كلي له جزئيات هي الجماع
فيما دون الفرج والمسه باليد والجماع وابها اريد
كان حقيقة غير انه لا يراد به فدان من مفهومه
في اطلاق واحد من سياق الاثبات وما نحن فيه
من سياق النفي وهو بعيد العموم فتبعد تحريم كل

فرد من افراد المباشرة جماعة او غيره **نهر و دواعيه**
كما حرمت في الحج والنهار والاستبراء والصوم والفرق
ان الجماع مخطور للنهي فيها فتعدي الي دواعيه ولكن
النفس عنه هو الركن في الصوم والخطري ثبتت صحتها
كيلا يفتن الركن فلم يتعد الي دواعيه لان ما ثبتت
للضرورة يتقدر بقدرها ولا انه لو تعدي لصار الركن
عن الدواعي وكنا وهذا لا يثبت بالشبهة بخلاف
الحرمه ولان الصوم يكثروا فيه فلم يمتنع عن الدواعي
كخرجوا وكذا الحيف يكثروا فيه ايضا ولان حاله
الحيف زمان فترة فلم تكن الدواعي فيه داعية
الي الوطى زيلمي **ويطلى يوطيه** اطلقت فعم ما كانت
في الدبر في تقييد العلامة ملا مسكين الوطى بها
لو كان في الفرج فتصور ويكن الجواب بانه اباد
بالفرج ما يعم القبل والدبر على وزان ما ذكرناه في
حاشيته في مفسدات الصوم عن الزيلمي عند قول
المتن ولا كفارة بالانزال فيما دون الفرج ودخل
تحت الاطلاق ما لو كان عامدا او ناسيا بخلاف ما لو
كان ناسيا حيث لا يفسد اعتكافه لبقا الصوم
والاصل ان ما كان من مخطورات الاعتكاف وهو ما منع
عنه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو
والعمد والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من
مخطورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم بخلاف
فيه العمد والسهو والليل والنهار كالاكل والشرب كذا

في حاشية

في حاشية الدرر للمولف مغريا البحر **بالانزال**
بذواعبه عامدا كان او ناسيا او مكرها ليل او نهار
لان له حالة مذكرة كالصلاة والحج بخلاف الصوم
وله امين بالتفكر والنظر لا يفسد اعتكافه
واذا فسد الواجب منه بغير الردة قضاءه اي يقضي
ما فسد فقط ولا يستقبل حيث كان معيناً كان
نذرا اعتكاف شهر بعينه وان كان بغير عينه لم يمتنع
لا مستقبل لان له لزومه متتابعاً في اعي صفة
التتابع **ولزمه اللياي ايضا** **بذواعبه** **اعتكاف ايام**
وقوله ايضا اي كما يلزمه الايام بنذر اللياي كما سياتي
لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل ما باطل بها من
الايام قال تعالى ثلاثة ايام الارض **وقال**
تعالى ثلاثة ليال سوياء والقصة واحدة فغير
عنما تارة بالايام وتارة بالليالي فعمل ان ذكر ليل
بلفظ الجمع يتناول الاخر زيلمي وقول المص بنذر
اعتكاف ايام بان يقول بلسانه على ان اعتكف
ثلاثة ايام مثلا حيث تلزمه ليليا ليليا متتابعة
نهر لان الاطلاق في الاعتكاف كالسهر مع التتابع
بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفرق ان الاعتكاف
يدوم بالليل والنهار بخلاف الصوم فانه لا يوجد
ليلا مجرد وقوله في النهر بانه يقول بلسانه السهر
اشارة الى ما هو مصرح به من ان النذر لا يلزم
بمجرد التنية بل لا بد له من التلفظ باللسان **ولزمه**

الايام بنذر الليالي متتابعة وان لم يشترط التتابع
 في ظاهرها رواية وليلتفت بنذر يومين خلافا لرواية
 يوسف فان عنده لا تدخل الليلة الاولى اذا نوي
 يومين ملا مسكين لان دخولها في اجمع انما كانت
 لضرورة الوصل ولا حاجة اليه في التشنية لتحقيق
 الوصل بدونها ووجه الظاهر ان في اثنتي معني اجمع
 فنيا في به احتياط وهذا يقتضي ان خلافا لرواية
 يوسف في التشنية فقط ومنهم من جعل خلافا
 فيه وفي اجمع ايضا كما في الزيلعي ونصه وعن ابي
 يوسف في التشنية واجمع لا يلزمه الليلة الاولى
 لان الاعتكاف بالدليل لا يكون الا تبعا لضرورة
 الوصل بين الايام ولا حاجة لادخال الليلة الاولى
 لتحقيق الوصل بدونها ومنهم من جعل خلافا في يوم
 في التشنية فقط انتهى **وصح نية النهر جميع**
نهار خاصة دون الليالي لانه نوي حقيقة كلاما
 فتعمل نيته وان نذر اعتكاف شهر معين او غير
 معين ونوي النهر خاصة **او الليل خاصة لا نفعل**
نيته الا ان يصرح بالاستثناء لان الشهر اسم لعدد
 مقدر مشتمل على الايام والليالي فلا يحتمل ما
 دونه الا ان يصرح ويقول بشرأ بالنهار ويقول
 الا بالليالي فيختص بالنهار خاصة واعلم ان ما ذكره
 الشافعي حيث سوي فيما ذكره بين المعين وغيره
 مخالف لما في النهر حيث فيه بالمعين وتبعه

السيد

السيد اجموي والظاهر انه قيد اتفاق ولهم
 لم يذكره في البحر والتنوير ثم ما ذكره الشافعي
 من التعليل بانه نوي الحقيقة تقع فيه صاحب
 الدور واعتبر بان اللفظ يتصرف في الحقيقة
 بدون قرينة او نية واجيب بانه يحتمل انه
 اختار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين
 بياض النهار ومطلق الوقت واحد معنى المشترك
 يحتاج الي ذلك لتعيين الدلالة لا لتفسير الدلالة
 وعلي تقدير ان يكون مختاره ما عليه الاكثرون
 وهو انه مجازي مطلق الوقت فجوابه ان ذكر
 الايام على سبيل اجمع صارف له عن الحقيقة
 فيحتاج الي النية دفعا للمصارف عن الحقيقة
 لا للدلالة عليها عناية ولا نوي الليل خاصة
 في نذره اعتكاف الليالي صحت نيته ولا يثني
 عليه لعدم محليته للصوم شهر عن الكافي **والاعتكاف**
مستترع بالكتاب والسنة الا انه سنة كافية كما في
 شرح مواهب الرحمن معللا بالاجماع على عدم
 سلامة بعض اهل بلد اذا اتى بعض منهم في العشر الاخير
 الاخير من رمضان وكلام ملا مسكين صريح في انه لا تنافي
 بين كونه سنة مؤكدة وكونه على الكفاية ومنهم
 من قال انه مستحب كالقدوري وفي الهداية الصحيح
 انه سنة مؤكدة للمواظبة عليه في العشر الاخير
 ونعي دليل السنة واما اعتكاف العشر الاوسط

فقد ورد انه عليه السلام اعتكفه فلما فرغه اناؤه جبر
 فقال ان الذي تطلب اما ما يعني ليلة القدر فاعتكف
 العشر الاخير من رمضان فمنهم من قال انها في ليلة
 احدي وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين
 وقيل غير ذلك وورد في الصحيح انه عليه السلام
 قال التمسوها في العشر الاواخر من رمضان
 والتمسوها في كل وتر عن ابي حنيفة في
 رمضان فلا يدري اي ليلة هي وفي المشهور
 عندنا انها تدور في السنة في رمضان وغيره وهو
 من شرف الاعمال اذا كان عن اخلاص ومن محاسن
 ان فيه تقوية القلب من امور الدنيا وتسلية
 النفس الى الموتي وملازمة عبادة ربها
 والتحسين بحضه وقال عطاء تميز ابن عباس احد
 مشايخ الامام الاعظم رحمه الله ونفعنا ببركاته
 مثل المعتكف مثل رجل يجتلق ابي يتردد ويتفتق
 على باب عظيم بالاضافة حاجة لا يقدر على قضاها
 عادة في المعتكف يقول لسان حاله لا ابرح حتى
 يعفري **كتاب الزكاة** فرضت في السنة
 الثانية من الهجرة كالصوم قبل فرضه والانبيا
 لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله انما كانوا
 يشهدون ما في ايديهم من ودايع لهم بربوبته في
 اوان بذله ويمشون في غير محله والآن الزكاة
 انما هي طهرة لمن عساه ان يتوش والاضحية

ميرود

ميرود من الدشب لمصمتهم وهي تمليك المال
 من فقير غيرهما منتهي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة
 عن المملاك من كل وجه لله تعالى **وبشرط وجوب اداها**
حولان الحول على النصاب الاصيل واما المستفاد في
 اثنا الحول فيضم ويرسى تمام حول الاصيل سرافيد
 استقيد بجماعة او ميراث او غيره ولو عجل ذو
 نصاب لسنتين صح وهذا عند عدم المانع اما اذا
 وجد المانع فلا قال في المحيط ولا نضم امران الا بل
 والبقر والغنم الزكاة ابي ما عنده من الرضاب
 من حيثه عند ابي حنيفة لان في الضم تحقيق
 الشئ في الصدقة والثاني في ايجاب الزكاة مرتين
 على مالك واحد في مال واحد في حول واحد وانه
 مني لقوله عليه السلام لاثنى في الصدقة وعندنا
 نضم بحر خلاف ثمن طعام ادي عشرة او ثمن ارض
 معشورة او ثمن عبد ادي صدقة فطره كما في
 حاشية الدرر للمولف معزيا للفتح واعلم ان الضم
 في النقد بين وعرض التجارة بالقيمة ولو ادي زكاة
 نقد ثم اشترى به سائمة لا نضم در اي لا نضم
 السائمة الى ما عنده من السوائم وبشرط انضم
 المستفاد بقا الاصل فلو ضاع استثنى للمستفاد
 حول من مذ ملكه ولو كان له نصاب ديت ثم استفاد
 ما به فانها نضم اجماعا غير انه لا يلزمه الادا لمن استفاد
 عند الامام مالم يقبض اربعين درهما وعندنا يلزمه

وانما الخلاف يظهر في قومات المديون مفلسا مستغنى
المستغنى عنه لا عندهما **وسنظر صحة ادائها بمقارنة**
لا دايه او لعزل ما وجب او تصدق بكماله لو حوّل
الجزء الواجب فيه فلا حجة الى التقيين استحضارنا
درر واداد المقارنة ولو حكما كانت دفع بلائيه ثم نوي
والملك قابض بيد الفقير ولا يشترط علم الفقير بالفا
زكاة علي الاصح حتي لو اعطي مسكنا دراههم وسمي
هبة او قرضا ونوي الزكاة بحزبهم كما في المجملتي
وغیره لان العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه
الا علي قول ابي جعفر والوكيل دفع الزكاة
لولده كغيره كان او صغيرا او ابى امراته اذا كانا
حقرا ولا يجوز ان يمسك لنفسه شيئا الا اذا قال
صنعا حيث شئت بحري عن الولي الحجة وهذا
محمول علي ما اذا كان الوكيل فقير يدل عليه قوله
ولا يجوز دفعه لولده الصغير لانه بعد غنيا بغنا
ابيه ولو خلط زكاة موكليه ضمن الا اذا كانت
وكيلا من جانب الفقير الا هنا واذا ضمن بالخلط لا
تستقط الزكاة عن اربابها واذا ادي صار موديا مال
نفسه تجنيس واذا ادي زكاة غيره بغير امره
قبله فاجاز لم يجز لانها وجدت منقادا علي المتصدق
ولو تصدق عنه بامر جاز و يرجع بما دفع عنه
ابي يوسف واذا لم يشترط الرجوع كالامر بقضا الدين

وعند

وعند محمد لا رجوع له الا بالشرط وله دفعها لزمي لغيرها
الي الفقير جاز لان المستغنى عنه الامر بحر وبتقريع
علي اعتبار نية الامر ما لو قال هذا تطوع او عن كفاي
ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل يصح ولو دفعها
الوكيل بعد ذلك الي غير مصرف الزكاة كذا ذكره السيد
الحوي وفيه نظر ظاهر للتصريح بانه اذا دفعها الي غير
المصرف كعبده ومكاتبه لا يصح وان كان يتجره صرحوا
ايضا بعدم الصحة اذا كان المدفوع اليه غنيا اوها شيميا
او كافرا او اباه او ابنيه وكان الدفع بغير تحرر فعلي هذا
لا يشك انه لا يدفع غير مصرف يضمن وقد سبق
عن التجنيس انه اذا ضمن لا تشق الزكاة عن اربابها
وحديثي معنى قوله ثم نواه عن الزكاة قبل دفع
الوكيل يصح اي يصح ما نواه بحيث انه اذا وجد الدفع
الي المصرف اجزاه دلي علي ذلك قوله في البحر ولو اعطاه
دراهم يتصدق بها حتي نوي الامران تكون زكاة ثم
تصدق بها اجزاء انتهى وادل دليل علي ذلك ما في
البحر ايضا من انه لا يخرج عن العهدة بعزل ما وجب
بل لا بد من الاداء للفقير حتي ان يقال ما سبق من
عدم الصحة فيما اذا كان المدفوع اليه غنيا اوها شيميا
او كافرا او اباه او ابنيه المحم استشكله بعضهم بما قبله
من ان دفع الزكاة كبير كان او صغير المحم قلنت
ان ما سبق من جواز الدفع لولده معزوه حصول
ما كان الولد مصرفا بان كان فقيرا كما سبق التقييد به

م

بنا في ما ذكرناه من الصحة اذا ما كان المرد اليه اية
او ليس المراد به مطلقه التقييد في جانبه بغير
المصرف والفرق واضح واعلم ان عدم كونه مصرفا يصدق
بما اذا لم يكن فقيرا وهذا بالنسبة لابن الوكيل واما
بالنسبة لابن الموكل فلا فرق في عدم جواز

وزكاة الدين علي اقتسام

ووسط وصعيق والقوي وهو بدل القرض ومال
التجارة اذا قبضه وكان علي مقر ولو مغلستا او علي
جاخذ عليه بيعة زكاة لما مضى ويتراخي وجوب
الاداء الي ان يقبض اربعين درهما فقيرا درهم
وكذا فيما زاد بحسابه وقول المصنف او علي جاحد
عليه بيعة الحج تتبع فيه العيني وفي التهرعت
الخائبة والتخفة صح قول محمد ووجه كما في الربلي
ان كل بيعة قد لا تتقبل ولا كل قاض بعدل والمتوسط
وهو بدل ما ليس للتجارة كتمت ثياب البذلة وعيد
الخدمة ودار المسكين لا تجب الزكاة فيه مالم يقبض
نصاها ويعتبر ما مضى من الحول في الصحيح اي بحال
ابتدأ الحول من وقت لزومه يذمة المستتر
والصعيق وهو بدل ما ليس بحال كالمهر والوصية
ويبدل الخلع لا تجب الزكاة فيه مالم يقبض نصاها
ويجوز عليه الحول بعد القبض ولو ابرار الدين
المدينون بعد الحول فلا زكاة مسلكا الدين قويا
ولا خائبة وفيدة في المحيط بالمعسر اما الموسر فها هو

استهلاك

استهلاك مجرد قال في النهر وهذا ظاهر في انه
تقييد للاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف
تنوير وشرحه لا لب التقييد بالمعسر بالمعسر
صحيح بالنسبة للدين القوي والمتوسط وفي الدين
الصعيق لا زكاة علي رب الدين اذا ابرار المدينون
مطلقا بعد الحول مطلقا وان كانت المدينون مؤرا
واذا قبض مال الضمان لا تجب زكاة السنين الماضية
وهو كابق ومفقود ومضروب مطلقا وان كانت
الفاصل مقرر حوي عن الخائبة ولا يشترط تخليق
القاضي خلافا لما في البحر عن الخائبة من انه مقيد
بما اذا حلفه القاضي وحلف والحجب من صاحب
البحر حيث اقر اشترط القاضي مع ما صرح به
به هو من تصحيح ما روي عن محمد انه لا زكاة
عليه وان كان له بيعة لانه اذا كانت الصحيح عدم
وجوب الزكاة مع وجود البيعة فبالاولي ان لا تجب
اذا لم يكن له بيعة سوا حلفه القاضي ام لا ونصاب
الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا
درهم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة
مثاقيل وما زاد علي النصاب وبلغ حنسا زكاة بحسب
ولا يجزئ فيما دون الخمس وقال ابو يوسف ومحمد
والشافعي يجب في الزايد بحسابه ولو درهما او مائتا
غراب علي الفس فكما لخالف بخلاف ما غلب عنقه
فانه كالقروض يعتبر ان تبلغ قيمته نصابا ولا بد من

من بنية التجارة فيه كما في سائر العروض الا اذا كانت
يخلص منه فضة تبلغ نصابا لانه لا يعتبر في عيب
الفضة الغيبة ولا بنية التجارة ولا تؤخذ الزكاة جبرا
ولا من تركته الا اذا اوصى ستمثل الثالث وتجوز الحيلة
لاستيفاء الزكاة عند ابي يوسف وكرهها محمد **باب**
المصرف وهو الفقير والمستكين وهو اي المستكين
اي اسود حاله من الفقر والمستكين الذي
سأل لانه لا يجد شيئا والفقير الذي لا يسأل لانه
يجد قدر ما يكفيه الحال كذا عند ابي حنيفة وعنه
عليه العكس والاول اصح وعن ابي يوسف انهما صنق
واحد ملامستين واثر الخلاف يظهر فيما اذا اوصى
بثلث ماله لزيد وللفقير او المساكين كان لزيد
الثلث عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف لزيد
النصف ولهما النصف والصحيح ان كل واحد منهما جنى
عليه حصة وقول بعضهم هو احسن ما حدى الزكاة بلا
خلاف بدليل جواز صرفها الي واحد واخر خلاف انما
هو في الوصايا غير سديد بل خلاف انما جتسات
مختلفتان في الزكاة والوصايا وانما جاز الدفع في
الزكاة لواحد لان المقصود دفع الحاجة وهو حاصل
به بخلاف الوصية لانها لم تنزع لذلك بدليل جواز صرفها
للفقير والفقير وقد يكون الموصي اعز من المستكين لا يوافق
عليه ولهذا الوصي بثلث ماله للاصناف السبعة
فصرفها الوصي لواحد لا يجوز وقيل يجوز ترعنا المحيط

والبدائع

والبدائع ومعنى ما سبق وجوز الدفع اليه ولو كانت
صحيحة مكنتها كما في الغاية ككت في المصراع لا يطيب
له الاخذ لانه لا يلزم من جواز الدفع جواز الاخذ كظن
الغني فقير انتهى وهو غير صحيح لان المصريح به يجوز
اخذها لمن مكد اقل من النصاب كما يجوز دفعها
نفسه الا في عدم الاخذ لمن له سدور من عبيت جبر
والاصل في المصارف قوله تعالى انما الصدقات للفقراء
والمساكين الآية فهذه ثمانية اصناف وقد
سقط منهم المولعة قلونهم لان الله تعالى اغنى الاسلام
واعني عنهم وعليه انعقد الاجماع وهو من يتبل انتها
الحكم لا انتها علته اذ لا نسخ بعده عليه السلام زيلعي
والمراد بالعللة هي العلة الغائية اذ الدفع لهم
هو العلة للاعزاز لحصوله به فانتهى ترتيب الحكم
وهو الاعزاز عليا الدفع الذي هو علته لان الله اعز
الاسلام واعني عنهم وعن هذا قال في الغاية عدم الدفع
لهم لان فقرهم لا كان في زمنه عليه السلام لا نسخ لانه
كان للاعزاز وهو لان في عدمه نوح افندي وجوز
ان يكون النسخ قوله عليه السلام لعادخذها مست
اغنيهم وردها في فقرهم وهذا كان احز الامر
منه عليه السلام والمصلحة كانوا اصنافا ثلاثة صنق
كان عليه السلام بينا الغني ليساموا وصنف يعطيهم لدفع
سهمهم وصنف اساموا وفي اسلامهم صنق فيزيدهم
في ذلك فقرهم علي الاسلام كل ذلك كان جهادا منه عليه

السلام لا على كلمة الله لان الجهاد تارة باللسان
 وتارة بالبنات وتارة بالاحسان فكان يعطيه
 كثير حتى اعطى ابا سفيان وصفوان والاقتصر
 وعبيدة وعباس بن مرداس كل واحد منهم ما بطل
 من الابل وقال صفيان ابنت امية لقد اعطاني
 ما اعطاني وهو انقض الناس الي وما زال يعطيني
 حتى صار احب الناس الي ثم في ايام ابي بكر جأ
 عبيدة والاقترع ابن حابس ليطالب امرضا فكتب
 لهم ابراهيم بن عمر بن قز الكتاب وقال ان الله تعالى
 اعز الاسلام واعزني عنكم فان شئتم عليه والا بيننا
 وبينكم السيف فانصرنا لا ابي بكر وقال انت الخليفة
 ام هو فقال هو ان شئنا ولم ينكر عليه ما فعل فانفذ
 الاجراع زيلعي لا يقال كيف يجوز صرف الصدقة
 للكفار لان الذي نصب المنزع اذا نص علي صرف
 اليهم كان هو المنزع من عن الغنم **والكتاب** ايب
 بيقان المكاتب علي ادا بدل الكتابة بصرف الصدقة
 اليه وهو معنى قوله تعالى وفي الرقب عند اكل
 الفل العلم ما طلعه فقم مكاتب الغني ايضا من قال
 المولى في حاشية الدار وهو الصحيح وذكر ابو
 الليث لا ترفع الي مكاتب غني وما عدم جواز الدفع
 الي مكاتب الرها شهي فظاهر كلامهم الاتفاق عليه
 وكذا لا فرق بين المكاتب الصغير والكبير خلافا
 لتقبيد الحدادي له بالكبير وهو المكاتب صرفه

الي

الي غيره كذلك وجه ثم رايت في البحر عن حاشية
 الكشاف انه انما عدل في الاربعة الاخيرة عن اللام
 الي في لانهم لا يملكون ما يدفع اليهم وانما يصرف
 المال في مصالح تتعلق بهم وفي البدايع وانما جاز
 دفع الزكاة الي المكاتب لان الدفع اليه تخليص
 وهو ظاهر فان الملك يقع للمكاتب حقيقة الاربعة
 الطريق الاولى ليكن هاهنا علي هذا الصرف الي غير
 تلك الجهة وفي المحيط لا يجوز لمكاتب هاشمي
 لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقه
 بالحقيقة في حقهم انتهى ملخصا قال العلامة
 خوج افندي مراد صاحب البحر الاستدلال بقوله
 للمولى من وجه علي ان المكاتب ليس له صرف المال
 الي غير تلك الجهة **والمديون** تفسير الفارم وفي
 الدر عن الظهيرية الدفع للمديون او لي منه للفقير
 انتهى ويجوز ان يراد بالفارم من له دين علي
 الناس لا يقدر علي اخذه وليس عنده نصيب
 فاصل في الفصلين لان الغريم فعيل يطلق علي
 المديون وعلي رب الدين فهو وليس المراد مطلق
 المديون بل ما عدا الهاشمي حوي **وفي سبيل الله**
 وهو منقطع الغزاة اي الذي يخرج عن الحق بجيش
 الاسلام وهذا عند اي يرسق وهو الاظهر ومنقطع
 الحاج عند عهد وقيل طلبية العلم واقتصر عليه
 في الظهيرية وفسره في البدايع بجميع الغرب وقابضة

الخلاف تظهر في الوصية ونحوها كما لا رفاق والنذور ونحوه
 وفسره في البديع اي نفس المراد من قوله تعالى وفي سبيل
 الله **وابت السبيل** وهو من كان له مال في وطنه وهو في
 مكان لا ينشئ له فيه ملامسكين ومنه ما لو كان ماله
 موجلا او على غائب او مسرا وجاحد ولو له بيعة في الظاهر
 در الاول له ان يستقر من ان قدر من ستم لا يلزمه ان ينصدق
 بما فضل في يده كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا عجز بولي
والعامل بقدر عمله وان كان غنيا اذا كان غيره هاشمي
 وهو من نصبه الامام لا يستيف الصدقات والعشور
 فيعطيه ما يسهه وعياله ليتشرب الى ما يعطاه غير مفتر
 باليمن خلا للامام الشافعي لان العامل ثامن ثمانية
 ذكرت في النص وان استقرت كفايته الزكاة لا يلزم
 على النصف در ويعتبر فيما يعطيه الوسط فلا يجوز
 له ان يتبع شهوته في المأكول والمشرب والملبس لانه حرام
 لكونه اسرا فاجوز للمزكي الدفع اليه كل الاصناف
 وله الاقتضا على نصف واحد ولو شتت واحد من
 اي صنف كان لان الجنبية تنبطل الجمعية وينشطر ان
 يكون الصرف تملك لا اياحة در وقال الشافعي لا يجوز
 ما لم يصرف اليه الاصناف السبعة من كل صنف ولا يشترط
 ولا يجوز دفعها كافر كذمي بخلاف غير الزكاة لصدقة
 الغنم حيث يجوز الدفع اليه الذمي ولا في غني يملك
 نصا با او مساوي من اي مال كان فاحد لا عند حواجه
 الاصلية ولا في طفل غني لانه بعد غنيا يغنيه ابيه بخلاف

طفل

لطفل الغنية اذا لا بعد غنا بغنا امه وكذا المرأة الغني
 يجوز الدفع اليها لانها لا تقدر غنية بيسار الزوج وبقدرة
 النفقة لا تصير موسرة زيلعي من غير ذكر خلا في الكتب
 في حاشية الدرر للمولف معزيا للاكمل الجواز ظاهر
 الرواية الحم **ولا في بني** هاشم ومواليهم واطلافتهم عدم
 جواز دفعها الي بني هاشم فيفيد انه لا فرق بين دفع غيرهم
 لهم ودفعهم لبعضهم بعضا وجوز الثاني دفعهم لبعضهم
 وهو ما يتبع عن الامام وقول العيني والهاشمي يجوز له
 لان يدفع زكاة اليها ستمي مثله عند اي حاشية
 خلا فالابي يوسق ضوا به لا يجوز ولا يصح حمله على
 الرواية السابقة عن الاسام مرجوحا عنده وانما يعبر
 عنه بلفظ عن كذا ذكره شيخنا ولا فرق في المنع
 بين الزكاة وغيرها كالنذور والكنارات وجوز
 الصيد الاحسن الركا في يجوز صرفه اليهم واما الوقف
 عليهم فالمذكور في الكافي جوازه كالنقل لكن فيه في
 زكاة الخا نية بما اذا سماهم فاد لم يسمهم لا يجوز صرف
 اليهم لانها صدقة واجبة وسئل في النهاية الاجماع على
 جواز النقل لهم قال وكذا يجوز للغني قال في الفتح
 والحق اجز الوقت بحري النافذة اذا لا تستحق ان
 الواقف متبرع بقصدته بالوقف لانه لا ايقان واجب
 وكذا منشأ الخلط وجوب دفعها على الناظر ولذلك
 لم نص واجبة على المالك بل غاية الامرانة وجوب اتباع
 لشرط الواقف على الناظر وفي الزيلعي لا فرق بين الواجبة

والتطوع وقال بعضهم يحل التطوع وهذا يشترط بترجيح
حرمة النافلة وهو الموافق للمهمات فوجب اعتباره
انتهى وحاصل ترجيح منع الوقع عليهم كالنافلة وفيه
يحتك اما اول ثلاث قوله لا ايقاف واجب ممنوع لانه
لو نذر بان قال علي ان افقه هذه الدار كالوقوف واجبا
فان قلت لا بد في النذر من ان يكون من جنسه
واجب وابيت هو قلت هو انه يجب علي الامام ان
يقف مسجد من بيت مال المسلمين وان لم يكن في
بيت المال شي فعلي المسلمين واما ثانيا فلان ما اشعره
كلام الزبلي يخالف لما مر عن النهاية وروى ابو عصمة جواز
اعطائهم الواجبة في زماننا لمعهم من خمس الخمس
قال الطحاوي وبه نأخذ الا ان ظاهر الرواية اطلاق
المنع نهرا ونقبة المحبوب بان معنى قوله في الغنيح لا
ايقاف واجب اي بايجاب الله تعالى لان الوقف
لا يكون واجبا مطلقا بقي ما اذا كان الوقف واجبا
بالنذر هل يجوز لهم الاحتز منه فوفق فيه السيد الحموي
فتمسك اتفاق العلماء علي ان ازواجه عليه السلام
لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة حموي عن
ابن بطال ثم قال وفي المغني عن عائشة قال ان
الاحمد لا يحل لنا الصدقة قال وهذا يدل علي تحريمها
عليهن ولذا لا يجوز دفعها لاصل المرجعي وان علا فرعه
وان سفل ولو ولده الذي نفاه او ابنته من زنا الا اذا
كانت من ثلاث زوج فتشرب بشرحه ومثل الزكاة كل

صدقة

صدقة واجبة كصدقة الفطر والنذور والكفارات
بخلاف خمس المكار حيث يجوز دفعه الي اصوله وفروعه
ان كانوا فقرا لانه لا يشترط فيه الا الفقر ولهذا لو افتقر
موجبا نزل ان ياخذ زبلي والعسر كالركايز ولو دفعها
لغيره اخيه من اقاربه يجوز وان كانت تقته واجبة
عليه حيث لم يحتسبها عن الثقة فلو دفعها لاخته
ولها مهر علي زوجها الموهب يبلغ نصابا جازعا عند
الامام وبه يفتي واختلف في المرفيع اذا دفع زكاة الي
اخيه وهو وارثه قيل يصح وقيل لا كمن اوصي بها
ليس للموصي الدفع الي وارث الميت فتية قالت
في النهر وظاهر كلامهم يشهد للاول ولا الي زوجته او
زوجها ولا الي مملوكه ومكاتبه ومعتق بعضه ولا اب
تفن ميت ونضاد بينه اي دين الميت مطلقا امر الميت
المزكي بالفضا ام لا وفيه الاجابة لانه عند قبض النائب
لم يكن الميت اهلا للتمليك لموته ولا الي شراقة يعترف
ولو دفع بغير بيان ان المعطي له غني او هاشمي او كافر
او ابوه او ابنه صح ولو ظهر انه عبده او مكاتبه لا يصح
وكبره الا غنا يمكن ان يكون المراد الاغنا المحرم لاحد
الزكاة فيكره دفعه من يساوي نصابا وان يكون
المراد الاغنا الموجب للزكاة فلا يكره الا الدفع من النقد
وهو ظاهر كلام الهداية ومحل الكراهة ما لم يكن مديونا
او ذاعبال بحيث لو فرق عليهم لا يصيب كل انصاب
او لا يفضل عن دينه نصاب كذا في حاشية الدرر

للمملوك ووجه الجواز مع اللداهة انه حالة التملك
 فقيل لكنه جاز بالمعنى فصار كمن صلي ويقره بخاسه
 من يلبي وذهب الاغنا عن السؤال في مثل هذا اليوم وشبهه
 نقلها الي بلد غير قريب واحوج لان المقصود سد خلل
 المحتاج وفي القريب جمع بين الصلة والصدقة ميل
 في الدر عن الظهيرية لا تقبل صدقة الرجل وقرابة محارم
 حتي يبداهم فيسد حاجتهم وكذا لا يكره النقل الي
 الاورع والاصلح والانفع للمسلمين او كان طالب علم او من
 دار الحرب الي دار الاسلام او كانت معجالة قبل ستمام
 الحول والافضل صرفها الي اخوة الفقير ثم اولادهم ثم
 اعمامه الفقير ثم احواله ثم ذوي ارحامه ثم خبيراته ثم
 اهل مسكنه ثم اهل ريعه ويعتبر في الزكاة مكان
 المال واختلف في صدقة الفطر ورجح في الفتح مكان الرأس
 وفي المحيط رجع مكان من تجب عليه فصر وفي الدر جزم
 بترجيح مكان المودي مطلقا وان رويهم تتبع لراسه
 قال وفي الفتح الوصية مكان الموصي **باب**
 صدقة الفطر كذا وقع لفظ الفطر بدون الثاني في اكثر المتن
 كالمهداية وهو اولي مما في بعضها بالتا كالتاوية سئل
 عنه بعضهم من لحن العوام قال في التبيين الفطر لفظ
 اسلامي اصطلاح عليه الفقهاء كانه من العطرة التي هي في
 النفوس والخليفة انزيب يعني الفطر بكسر الفاء كالمسحة
 مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون
 حقيقة شرعية وما في الفاموس من انها عربية نقب

بان ذلك

بان ذلك المخرج يوم العيد لم يعرف الا من الشارع فليق
 ينسب الي اهل اللغة الجاهلين به فلهذا منه خلط
 للحقيقة الشرعية بالحقيقة اللغوية وهذا كثير
 في كلامه وهو غلط فوح افندي **تجب علي حرم مسلم كل**
ما لك للنصاب او قيمته وانه لم يحل عليه الحول عند طلوع
 خبر يوم الفطر ولم يكن للتجارة فارغ عن الدين وحاجته
 الاصلية ووجهها بع عياله وهي مسكنه وثاثة وثايبه
 وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة ويجزها عن
 نفسه واولاده الصغار الفقراء وان كانوا اغنيا بجزمها
 من مالهم ولم يجزها الولي وجب الاداء بعد البلوغ والمختار
 وجوبها علي الجدة كالاب عند فقره او فقره وعند عبيده
 للخدمة ومديره وام ولده ولو كانا لا عن زوجته ولدا
 الكبير ومكاتبه ومستسواه لعدم الولاية ثم ولاعت
 عبدا وعبيد لهما الفصور الولاية والموتة فيحق كل
 واحد من السدين اما العبد المشترك فعليه خلاف الامام
 الشافعي واما العبيد المشترك فعندهما علي كل واحد
 منهما مما يخصه من الدوس دون الاستفاص حتي لو كان
 بينهما خمسة اعبد بحجب علي كل واحد منهما الصدقة
 عن عبيدين وقيل لا تجب الصدقة اجماعا ملامسكين
 ولو كان له عبيد موهون تجب في المشهور ان فضل بعد
 الدين قدر النصاب بخلاف المستغرق بالدين
 والعبد الجاني حيث تجب عنها كين ما كانت
 والغرق ان الدين في الرهن علي المولي ولادين عليه

في العبد المستغرق والجاني واسماهم علي العبد وما علي
العبد من الدين بسبب الجناية او التجارة لا يمنع من
الرجوع علي المولي زيلعي وفي الابق لا تجب الا بعد
عوده وكذا المعضوب والماسور **وهي نصف صاع**
من براد قيقه او سويق او زبيب وقال الزبيب
كالشعير وهو رواية عن ابي حنيفة وهي ثمانية
ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث
لغزله عليه السلام صاعنا اصغر الصبيان ويروي ان
ابا يوسف لما حج سأل اهل المدينة عن الصاع فقالوا
خمسة ارطال وثلاث وجاه جماعة كل واحد معه صاع
فمنهم من قال اخبرني ابي انه صاع النبي عليه السلام
ومنهم من قال اخبرني اخي انه صاعه عليه السلام
فرجه ابو يوسف عن مذهب ولنا ما رواه صاحب الامام
عن الحسن انه قال كان عليه السلام ينو صاعا بمد وطلين
ويغتسل بالصاع ثمانية ارطال وما رواه ليس فيه
دلالة علي ما قال في الجماعة الذين لغتهم ابو يوسف
لا تقوم بهم الحجة لكونهم مجهولين نقلوا عن مجهولين
مثالهم وقيل لاختلاف بينهم واسما ابو يوسف لما حذر
صاع المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلاثون
استار والدرطل البغدادي عشرين استارا فاذا قالوا
ثمانية ارطال بالبغداديين بخمسة ارطال وثلاث
بالمديني بخمسة اسوا فوقع الهم لاجل ذلك وهذا
ان شبه لان محمد لم يذكر في المسئلة خلافا ابو يوسف

ولو كان

ص ٢
٤

ولو كان فيه لذكره وهو اعرف بمذاهبه ثم يعتبر لصق
صاع من براد وصاع من غيره بالوزن فيما روي ابو يوسف
عن ابي حنيفة لان الاختلاف في انه كم رطل فالاجماع
علي اعتبار الوزن وروي بن رستم عن محمد ان
يعتبر بالكيل لان الاثارجات بالصاع وهو اسم الكيل
زيلعي وقوله وهذا شبه الحنيفة ما ذكره المولى
في حاشية الدرر عن الينابيع من تصحيح ثبوت
الاختلاف بينهم في الحقيقة وقوله والجماعة الذين
القيهم لا تقوم بهم الحجة لكونهم مجهولين الح في نظر
ما في النهر روي الطحاوي عن الثاني قال قدمت
المدينة فاخرج لي من انكوبة صاعا وقال هذا
صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته
خمسة ارطال وثلاثا قال اي الطحاوي وسمعت بن
عمران يقول ان المخرج له هو مالك والامام شجاع الامام
في الحديث كلاهما للشيخ فقي الدين بن علي التميمي
ويجوز دفع القيمة باهوا الا فضل في غير من الشدة
ووقت الوجوب عند طلوع فجر يوم الفطر من مات
او افتقر قبله او اغتني اوله بعد لا تلزمه فدية
من سقط عنه الصوم بعد ولم تسقط عنه الفطرة الشريفة
عبد الله افا سدا وقبضه ثم رده بعد العيد فالفطرة
علي المشتري ودفعها الي ذمي يجوز الي هاشمي
لا وما وجب عن واحد يعطي جماعة كذا عكسه
ويشترط التملك ويعطي فطرته حيث هو وبكره

بعضها الى بلد اخر الا الذي قرابة قالوا في صدقة
الفطر قبل الصوم والنلاح والنجاح والنجاة من سكران
الموت وعذاب القبر كذا بخط شيخنا عن منية المفتي
ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلي وصح لو قدم
عليه الوقت مطلقا فلو عجزها ثم مات واقتصر قبل يوم
الفطر وقعت نفلا فلا تسترد كما في تعجيل الزكاة الى
الفقير كذا بخط شيخنا واسأله او اخذ لي ان الاداء
بعد مضي يوم الفطر يصح وان طالت المدة فلا تسترد
بالتأخير خلافا للحسن بن زياد فانها عندده لتسترد
بمضي يوم الفطر واستفيد من قوله وصح لو قدم او اخر
ان وقتها موسع لا ينقض الا في احراز المهر وهو قول
اصحابنا وبه قال العامة كذا في البدائع وقيل
مقتدي بيوم الفطر فيكون بعده قاضيا واختاره في
الختار بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام اغتصموا
عن المسئلة في هذا اليوم لكن حمل الامر في البدائع
على الندب ومن هنا صرح في الطهيري بعدم كراهة
التأخير اي بخبريما **كتاب الحج**
هل كان في شربة من قبلنا ام فيه خلاف والصحيح
انه لم يجب الا على هذه الامة كذا ذكره الشيخ الدررري
واعلم انه عليه السلام حج قبل ان يهاجر حجيا لا يعلم
عدد هجراته قال بن الاثير كان يحج كل سنة قبل ان
يعني الا ان يمنع منه مانع وكانت حجة الغرض منه
بعد ما هاجر سنة عشر ورجع ابو بكر في السنة الثب

قلها

قلها سنة تسع وفيها فرض الحج واما سنة ثمان وهي
عام الفتح فتح في الناس فيها عثمان بن اسيد وهو
الذي يلا الكني عليه السلام امير بكة بعد الفتح
لذا ذكره ملا علي قاري في فتح باب العنابة واعلم
انه ينبغي لمريد الحج او الفروان يستأذن ابو يدي فان
خرج بدون اذن مع الاحتياج اليه للخدمة بكره
والاجداد والحجرات كالا بوبن عند فقهما والاب
منعه اذا كان صبيح الوجه حتى يلتقي وان
استغنى عن خدمته كذا يستفاد من التوازي
وفي الفتاوي السلام اذا كان صبيح الوجه لا يخرج
الاب من بيته وان كان بالغاً كما لا يخرج بنته
لان البنت يشتريها الرجال والتساموا فالفتنة
فيه من الجائنين حموي وينبغي للمديون ان
يستأذن رب الدين ولو كان له كفيل استأذنه
ثم يسقير الله ومعناه هل يشترط او يكترح
وهل يسافر في البر والبحر وهل يوافق فلا نأول
لان الاستخارة في الرحب والمكروه والحكم الاحكام
لهما ومنه ما ذكركم بحجة الاسلام فان
كان الحج نفلا فلا مانع من كون الاستخارة في نفس
الحج وكيفية ان يصلي ركعتين يقرأ فيهما بالكتاب
والاخلاص قايلا الدعاء المعروف ويستأذن في
سفره في وقت معين في الحج وهذا وان اطلقه
في الزهر يحل على حجة الاسلام علي وزان ما سبق

حتى لو كان الحج نفلا شاوره في الحج ايضا ثم ليبدأ بالثبوت
 من اعياضها وظها من ردة المظالم الي اهلها عند الامكان
 وقضائ ما قصر فيه من العبادات والنوم على قنطرة
 والعزم على ان لا يعود والاستحلال من ذوي الخصا
 والمعاملات فان لم يمكن مرد المظالم لاهلها بان مات
 المستحق ولم يترك وارثا فانه لا يصدق بقدر ما عليه
 ليكون ودبعة عند الله تعالى ليوصله الي خصمه
 يوم القيامة تشبها عن منية المعتق **والحج في**
المنعة الغضد وفي المشرع عبارة عن قصد مخصوص
 كذا ذكره ملا مسكين والمراد بالقصد المتخصص قصد
 المحرم الشك وبالمكان المتخصص الكعبة وعرفات
 وبالزمان المتخصص اشهر الحج وهي شوال وذو القعدة
 وعشر ذى الحجة **فروض** مرة على القدر عند ابي يوسف
 وهي اصح الروايتين عند ابي حنيفة لقوله عليه
 السلام من اراد الحج فليتحمل فانه قد يجر من المرض
 ويقتل الراحلة ويقرض الحاجة ولان الموت في سنة
 واحدة غير نادر فتضيي احتياطا فان قلت لو
 الحج فرضا على الفور لما اخره عليه السلام الي السنة
 التاسعة بعد ما افترض في السنة التاسعة قلت
 احبيب بما في الزبلي وغيره من انه يجتمعا ان يكون
 التاخير لعذر فوات الوقت وايداه الشبلي بما ذكره
 ابن القيم في الرمدى الصحيح ان الحج فرض في واحد
 لسنة تسع بقوله تعالى والله اعلم الناس حج البيت

وهي

وهي نزلت اواخر سنة ولانه عليه السلام لم يوجر
 الحج بعد فرضه عاما واحدا واما ما قال بعضهم
 من انه عليه السلام علم انه قد يترك الحج قبل موته
 ليعلم الناس مناسكهم تكميل للتبليغ كما في النهر
 وغيره فقد قال العيني انه ليس بشي واعلم
 ان الركن في الحج شيان الوقت يعرفه ومعظم
 طواف الزيارة واما واجباته خمسة السعي بين
 الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار
 والحزج عن الاحرام بالحلقة او التقصير وطواف
 الصدر ثم ما ذكره في غاية البيئات من ان
 واجبات الحج خمسة جري عليه غيره كلف في
 التمتع برائهاها الي نيق وعشرين وهي الوقوف
 بالمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ورمي
 الجمار وطواف الصدر للافاق في غير الحائض والحلق
 او التقصير ونسأ الاحرام من الميتة ومد الوقوف
 بعرفة الي الغروب ان وقف بها رايا لبداءة
 بالطواف من الحجر الاسود للمواظبة وقيل فرض
 وقيل سنة والثيا من في الطواف في الاصح والمشي
 فيه لمن ليس له عذر ولو نظر طوافا زحفا لزمه
 ما نشأ ولو شرع متنفلا زحفا فنشأ افضل والطواف
 فيه من الخامسة الحكيمة على المذهب قيل والحقيقة
 من ثوب ومكان وطواف والاكثر على انه سنة مولوة
 وسرا العورة فيه وبكشاف ربع العضو فاكتر يجب

الدم وبداة السبي بين الصفا والمررة من الصفا
ولو بد بالمررة لا يمتد بالشوط الاول في الاصح والمثلث
في السبي لمن ليس له عذر وذبح الشاة للتقاريه
والمتقن وصلاة ركعتين لكل اسبوع من ابي طواف
كان فلو تركها هل عليه دم قبل نعم فيوصي به والترتيب
بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر وتعمل طواف
الاقاضة في يوم من ايام النحر ومن الواجبات كون
الطواف ورا الخطيم وكون السبي بين طواف
مستدبه وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وترك
المخطويع كالجاء بعد الوقوف وليس المحنيط وتقطيع
الراس والوجه والضابط ان كل ما يجب بتركه
دم فهو واجب انتهى مع سترحه وما عدا ذلك ام
السنة او ادب كان يتوسع في التفقة ويحافظ
على الطهارة وعلى صوت لسانه ويستاذن ابويه
ودائنه ويغسله وكفيله ويودع المسجد بركعتين
ومغافره ويستخام ويلبس دعاءهم ويتصدق بتي
عند خروجه ويجزج يوم الخميس والافنتين او
الجمعة وذكر في الحزانة ان السنن اربعة طواف
التقدم والرمل والسبي بين الميلين الاخضرين
سميا والبيتة تسمى في ايام الرمي واليا في اداب
قال العلامة الحوي لم يرد من كون السبي بين
الميلين الاخضرين سنة اتفاهد بين هذين الموضعين
اذا وجب السبي ينادي في ابي موضع كان فيما بين

الصفا

الصفا والمررة والظاهرة انما اقتصر في غاية
البيات على هذه الخمسة لعدم الخلاف فيها
خلاف غيرهما كما تقدم حكاية الخلاف في الوجوه
منه الدر او لا لها ليست من واجبات الحج تركعتي
الطواف فانها كانتا واجبتين لكنهما من
واجبات الطواف سواء كان الطواف واجبا ام لا كما
ذكر البرجندي ومن سنن الحج الاغتسال ولو
بما يرضى ونفسا او الوضوء اذا اراد الاحرام ولبس
زمارين جديدتين ابيضتين او عسليتين
والتطيب ولو بما تبقى عليه بعد الاحرام
خلافا لمحمد وصلاة ركعتين في غير وقتها
كراهة ويجزي عنهما المكتوبة والاكثر من
التلبية بعد الاحرام رافعا بها صوته متى صلي
او علي سترنا او هبط واديا او لقي كبا او بالاسحار
وتكبيرها كما اخذ فيها والصلاة على النبي
صلي الله عليه وسلم وسؤال الجنة وصحبة الابرار
والاستغادة من النار والغسل لدخول مكة
ويدخلها من باب المعلاة والتكبير والتكبير
تلقا البيت الشريف والدعاء بما احب عند
رويته وهو مستجاب وطواف القدوم ولو في غير
الشهر الحج والهرولة فيما بين الميلين الاخضرين
للرجال والمستحب على قينته في باقي السبع
والاكثار من الطواف وهو افضل من صلاة

السفل للافا في الخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع
الحجة بمكة. وهي خطبة واحدة يلوحدها
يعلم الناس فيها والخروج بعد طلوع الشمس
يوم التروية من مكة لمين والمبيت بها ثم الخروج
منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات
فيخطب الامام بعد الزوال قبل صلاة الظهر
والعصر مجموعة جمع لتقديم مع الظهري اذ زالت
الشمس يؤذن المؤذن للظهر والعصر بين يدي
المبشر فاذا فرغ من الاذان يقوم الامام
ويخطب خطبتين قائما يجلس بينهما جلسة خفيفة
حما في الجمعة فاذا فرغ من الخطبة يقيم المؤذن
ويصلي بهم الظهر ثم يقيم للعصر ولا يؤذن ان يصلي
الامام بهم العصر في وقت الظهر ولا يتطوع بين
الصلاتين غير سنة الظهر كذا ذكره ملاسكين
ويجهد في التضرع والخشوع والسكينة لدعوة
للنفس والوالدين والاحوان والمؤمنين بما نشأ
من امر الدارين في الجمع والرفع بالسكينة
والموقار بعد الغروب من عرفات والنزول بمزدلفة
مرتفعاً من بطن الوادي بقرب جبل قروح
والبيت بها ليلة النحر والمبيت بها في ايام
من جميع امتعته ويكره لتقديم شقه الى مكة
اذا ذاك ويجعل من عن يمينه ومكة عن يساره
حالة الوقوف لرمي الجمار وكونه رابعا حالة رمي جمر

العقبة

٢٢٤
بعقبة في كل الايام وما شيا في الحجة الاولى التي
تلي المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي
حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيها
بين طلوع الشمس وزيالها وقيام بين الزوال
وعروب الشمس في باقي الايام ويكره الرمي في اليوم
الاول والرابع فيملين طلوع الفجر والشمس وكره في
اليومي الثلاث وضع لان الليالي كلها تابعة لما بعدها
من الايام الا التي تلي عرفة حتى يصح فيها الوقوف يؤذن
بلي ليلة العيد وليالي الرمي فانها تابعة لما قبلها
المباح من اوقات الرمي ما بعد الزوال الى غروب
الشمس من اليوم الاول وعرفات كلها موقوف الا بطرف
عرفة ومن السنة هدي المفرد بالبح والاعل منه
ومن هدي التطوع والمنعة والغنم فقط ومن
السنة الخطبة يوم النحر مثل الاولى يعلم فيها بقية
المناسك وهي ثلاثة خطب الحج وتقبل النحر
اذا اراده من مني قبل غروب الشمس من اليوم الثاني
عشر ومن السنة المنزول بالمحصب ساعة بعد
ارتحاله من مني والمشي من زمزم والتفزع منه
واستقبال البيت والنظر اليه قائما والصب
منه على راسه وسائر جسده ومن السنة الترام
الملازم وهو ان يصنع صدره ووجهه عليه والتشبه
بالاستنار ساعة داعيا بما احب وتقبل عنتية
البيت ودخوله بالادب والتعظيم والي ههنا

انعمنا الكلام على ما هو ركن الحج وواجباته و سنت
 وادابها و لنتكلم الان على شروطها وهي ثلاثة انواع
 منها ما هو مشترك و مشترك وجوب ومنها ما هو مشترك و مشترك
 فالاول التكليف والاسلام والحرية والوقت
 والاسطاعة والعلم بكونه فرضا و يثبت ذلك
 اما بالكون في دار الاسلام علم او لم يعلم فيكون وجوبه
 في دار الاسلام علما حكما سواء انشا على الاسلام او لا
 او باحد ركن الشهادة اما العددان العدالة في الخبر
 ان لم يكن في دار الاسلام والثاني صحة البدن و زوال
 النوائغ المحسية وامن الطريق وعدم قيام العدة
 في سق المرأة و خروج الزوج او المحرم معها والثالث
 الاحرام بالحج والزمان المخصوص والمكان المخصوص فزاد
 ابن امير حاج الاسلام وقد سبق عدده من شرائط الوجوب
 وهو ان ظاهر اذ الكفار غير مخاطبين بما يجتمل السقوط
 من العبادات على الاصح خلافا للمعرايين وعلى قولهم
 فهو من شرائط الصحة كذا بخط شيخنا **فصل**
 في كيفية ترتيب الحج اذا اراد الدخا في الحج يحرم من
 الميتات ويفتسل او يتوضا والغسل احب وهو
 للتنظيف فتفتسل المرأة ولو حائضا ونفسا ان لم يغسل
 ويستحب كمال التنظيف بقص الظفر وحلق العانة
 وجماع الاهل بالدهن ولو مطيبا ويلبى الرمل انرا
 او رده او الحجد بالابيض افضل ولا يزيده ولا يعتده
 ولا يجله فان فعل كره ولا شر عليه ونظيب وصل

ركعتين

ركعتين وقل اللهم اني اسئلكم فيسري لي وتقبله
 مني ولب و بر سلا انك تتوي بها الحج **وهي لبيل اللهم**
ليبيك لا شريك لك **لعل** التشنية لا تكبر يد و انتصاب
 فقام مضطربا بالباب بعد الباب اي لزوم ما لم يطاعتك
 بعد لزوم من الب بالمكان ولب اذ اقام **ليبيك ان**
الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك قوله ان الحمد
 ليس الا لى وهو قول الفراء قال انكساي الفخر احسن
 من معناه لان الحمد او بان الحمد وعن ابيه سمعته
 قلت الحمد ما احب اليك قلت الكسر للابتداء والختم
 للبناء والابتداء اولي من البناء ولا تنقص من هذه الاشياء
 شيئا وزد فيها ليبيك وسعديك والخير كله بين يديك ليبيك
 والرغب اليك وقول المولى في الزيادة سنة مخالف
 لما وجدته بخط شيخنا معزيا للمهر من قوله والزيادة
 مندوبة كما قال الحلي والظاهر ان المراد مطلقا المشتمل
 على الثناء لا يقتيد كونه ما تقرر فاذ البيت او سقت
 الهدايا حال كونك نازيا بالحج فقد احرمته كذا ذكره ملا
 مسكين وفي البحر معري لا سبيح بي انه اذا ساق
 هديا قاما الي مكة يسيرون بحرما بالسوق نوي الاحرام
 او لم يتوضا علم ان سعة الاحرام لا تتوقف على نية نسك
 يعني لانه اذا ابرم الاحرام بان لم يعين ما احرم به جاز عليه
 التعيين قبل ان يشرع في الافعال **فاتقوا الرفث** احب
 الجماع وقيل الكلام الفاحش الا ان ابن عباس يقول انما
 يكون الكلام الفاحش رفثا بحضرة النساء مسلمات

واقف المنسوق أي المعاصي والجبال مع الرضا
والخدم **واقف قتل الصيد** أي صيد البر والاشارة
 اليه والدلالة عليه والفرق بينهما ان الاشارة تقتضي
 المحضرة والدلالة تقتضي النية **واقف لبس التمثيل**
 والسر ويل والعمامة والقلنسوة والقباء والخفيات الا ان
 لا تجرد الثعلبين فاقطعها اسفل من الكعبين **واقف**
 ستر الراس والوجه والمرارة فتغطي راسها لا وجهها كذا
 ذكره ملا مسكين وفيه كلام ذكرناه في حاشيته ويجوز
 الاغتسال ودخول الحمام والاستظلال بالبيت والحمل
 ان لم يجيب راسه ووجهه فان اصاب احدهما كره تنوير
 وكذا يجوز شد الهميان في وسطه مطلقا سواء كان
 فيه نفقة او نفقة غيره واذا وصلت الي مكة فابد
 بالسيح بعد الا من علي الامتعة بوضعها في حوض
 اي اذا دخلت مكة فادخل من الشية العليا وهي
 شية كدامن اعلا مكة علي درب الاعالي المعالي
 وطريق الابطح ومنى بجنب الحجون وهي مقبرة
 اهل مكة عيني وكذا بالفتح والمد الشية العليا
 باعلام مكة عند المقبرة والابيض للعامة والثانية
 وتسمى تلك الجهة المعالي كما في المصباح والحجون
 بفتح الحاء كذا بخط شيخنا وفي الدرر يندوب دخولها
 سحارا ملبيا متعاضدا خاشعا ملا حظا جلاله
 البقية ويسن الغسل بدخولها وهو للنظافة
 فتغسل الحائض والنفساء ونقل الحموي عن البرجيني

انه لا فرق بين ان يدخلها ليلا او نهارا فانه لا يضر
 وان كان المستحب ان يدخلها منها لا الترتيب وما روي
 عن ابن عمر انه كان يهني عن الدخول ليلا فليس بتغيير
 للسنة بل بشفقة علي الحاج من السراق كذا في حاشية
 الدرر للمولف واذا وقع بصرك علي البيت المستظهر
 كعبه وهلال ثلاثا وقل اللهم انت السلام ومنك السلام
 تحييا بالسلام اللهم زد بينك هذا التقيا وتزيبا
 وتكريما ومهاجرة وتزود من منزله وعظمه وكرمه
 اوعظمه وتزيبا وتكريما وتظيما وبراريه وكذا عن
 عمر ويدعوا بما بداله وعن عطاء انه عليه السلام اذا راي
 البيت كلما يقول اعوذ برب البيت من الدين والفقر
 ومن صديق الصدر وعذاب القبر وبلي وفي الشهر عن
 الفتح ومن اهم الادعية طاب الجنة بلام حساب وفيه
 عن الحلي ومن اهم الاذكار الصلاة علي النبي المختار
 ولا يبدأ في المسجد الصلاة بل باستلام الكرسي والطواف
 الا ان يكون الامام في الصلاة او خاف قوت الوقت
 او الجماعة او الترتيب السنة رتبة فيقدم كل ذلك
 علي الطواف **تتم** الدعاء عند مشاهدة البيت
 مستجاب ولهذا اوصي الامام رجلان يدعوا عند
 مشاهدة البيت ويستجاب دعاه ليصير
 مستجاب الدعوة ومواطن الاجابة خمسة عشر
 موضعنا نقلها اكمال عن رسالة الحسن البصري
 وهي في الطواف وعند الملتزم وبحت الميزان وفي

البيت وعند زمزم وخلق المقام وعلي العنقا وعلي
 المروة وفي السعي وفي عزها وفي المزدلفة وفي منى
 وعند الجمرات وذكر غير الحسن انه يستجاب عند
 روية البيت وفي الحطيم تحت الميزاب ورأيت نظما
 كمالا زاده العصامي ذكر فيه المواظبة للدعاء بمكة
 المشرفة وعين ساعاتها زيادة علي ما في رسالة
 الحسن البصري طبق ما صرح به النقاش في مناسكته
 قد صرح النقاش في المناسك **١** وهو لم يرد عمدة للناسك
 ان الدعاء في خمسة وعشرون **٢** مكة يقبل من ذكره
 وهن المطاف مطلقا والملتزم **٣** بنصف ليل فهو شرط ملتزم
 وداخل البيت بوقت العصر **٤** بين يدي جذعها فاستقر
 وتحت ميزاب له وقت السحر **٥** هكذا خلق المقام المفتخر
 وعند زمزم نشر الغول **٦** اذا دنت شمس النهار لا قول
 ثم صفا ومرة والمسعى **٧** بوقت عصر فهو وقت يسري
 لزماني في ليلة البوراء **٨** ان تقف الليل حذما يجتدي
 ثم لدى الجار والمزدلفة **٩** عند طلوع الشمس ثم عت
 بوقت عند مغيب الشمس **١٠** ثم لدى السورة ظهر او كمال
١١ قد يهتد هذا الوقوف **١٢** من غير تعيين بما قد مر
 بحر العلوم حسن البصري عن **١٣** خير لوري ذاتا وصفا وسنت
 صلى عليه الله ثم سلم **١٤** واله والصحب ما عنت هم
 انتهى قلت ولا يخفى ان الجار ثلاثة **١٥** انه ليس في
 كلام الحسن ذكر السورة فيها تبلغ ستة عشر موضعا
 حاشية الدرر للمؤلف ثم استقبل الحجر الاسود مكبرا

مستلما

مستلما بلا اياد مسلم لانه عند الاندحار
 لا يستلمه وظف للمغروم وهو سنة لغير المكاني مستلما
 ور **١٦** الحطيم اخذ الطواف عن يمينك بسبعة اشواط
 ثم مل في الثلاث الاول فقط واستلم الحجر كلما مررت
 به ان استطعت واختم الطواف به اي باستلام الحجر
 وبركعتين في المقام اي مقام ابراهيم عليه السلام
 او نحو ما ظهر فيه التقدمة وهي حجارة كان يقوم
 عليها عند نزوله من الابل وركوبه وقت اتيان هاجر
 وولده وهذا اي ما ذكرناه من صلاة ركعتين في المقام
 ان تيسر والا فحيت تيسر له من المسجد علي وجه
 الوجوب عندنا والاضطباع ان يجعل رداءه تحت
 ابطه الا يمت ويلقيه علي كتفه الا ييسر وهو سنة
 ملا مسكين والاستلام عند الفقه ان يصنع كعبه
 علي الحجر الاسود ويقبله بغيره بلا صوت وفي الثانية
 ذكر مسح الوجه باليد مكان التقبيل لكن بعد ان يرفع
 يديه كما في الصلاة كذا في المجتبى ومناسك الكرماني
 زاد في النخبة وبيروني سلمها ثم يستلم نهر واستلام
 الحجر حسن في ظاهر الرواية ملا مسكين **١٧** استلام الركن
 البيمان حسن فلا يمين في ظاهر الرواية كما في الكافي
 والالتفات مشبه الي انه لا يستلم الركن العراقي ولا الثاني
 كما في الكرماني لان للركن الاول فضيلتين كون الحجر
 فيه وكونه علي قواعد ابراهيم عليه السلام والثاني
 الثانية فقط وليس للاخرين شي منهما اما الاول

فظاهروا اما الثانية فلا نهما من بنا الحجاج اذ لم
 ينصرف في الا في مرمية الجدار والسقف والغرفين والليل
 والعتمة والميزاب كما في فتح الباب ثم اخرج
 اذ اصليت الركعتين الى الصفا وهو جبل واصعد
 عليه بقدر ما يصير البيت منك وقم عليه مستقبل
 البيت حال كونك مكة امهلا مصليا على النبي
 صلى الله عليه وسلم راغبا يدرك داعيا يدرك حاجتك
 ثم اصبغ نحو المروة ساعيا اي اذا انتصبت قد ما كفي
 بطن الوادي فاسمع بين المبلين الاخضرين حتى
 يلتقي ازارك بساقيك وانت ثقيل رغب اغفر وارحم
 وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم فاذا خرجت من
 بطن الوادي متمشيا على هبتك حتى تصعد المروة
 وهما علمان لموضع الهرولة في ممر بطن الوادي وافعل
 على المروة مثل فعلك على الصفا وطف بينهما سبعة
 استنواط تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة وتسمى في بطن
 الوادي في كل شوط فقلها بك من الصفا الى المروة
 شوط ورجوعك من المروة الى الصفا شوط اخر وذكر
 الضحاوي انه يطوف بينهما سبعة استنواط من الصفا
 الى الصفا وهو لا يعتبر رجوعه ولا يجعله شوطا اخر
 ولا جمع ما ذكرنا ثم السعي بين الصفا والمروة واجب
 ملا مسكين ثم اقم بمكة بحرمها وطف بالبيت كلما بدا
 رأي وهو افضل من الصلاة للافا في والمكي بالعكس عيني
 وفيتة في البحر من الموضع والا فالطواف افضل من الصلاة

مطلعا

مطلعا ورفاذا اصليت الفجر بمكة ثامن المحلة تاهب
 للخروج الي ميني فتخرج منها بعد طلوع الشمس ويستحب
 ان يصلي الظهر بميني وان لا يترك التلبية في الاحوال
 كلها الا في الطواف وتمكنت بميني الي ان تصلي الفجر
 بها بقلبك وانزل بقرب مسجد الحنيفة ثم بعد طلوع
 الشمس اذهب الي عرفات فتقيم بها فاذا زالت الشمس
 تاتي مسجد ثمة فتصلي مع الامام الاعظم او نائبه
 الظهر والعصر بعد ما خطب خطبتين يجلس بينهما
 ويصلي الغرضين باذان واقامتين ولا يجتمع بينهما
 الا بغير طين احرام الحج لا غير حتى لو صلى الظهر وحده
 صلى العصر في وقته عنده وقال يجمع بينهما المنفرد
 وهو الاظهر كذا بخط شيخنا ولا يفصل بين الصلاتين
 بنا فلة فان تطوع بينهما اعادة الاذان للعصر
 لان الاشتغال بالتطوع او بعمل اخر يقطع فوراً
 لاذان الاول اطلق في عدم الفصل بينهما بنا فلة
 نعم ستة الظهر والعلامة ملا مسكين تتبع في
 استثنائهما ستة الظهر الاخيرة والمحيط والكا في قال
 في الفتح وهذا بنا في اطلاق عدم التطوع بينهما
 لانه يقال على الستة ايضا انتهى وقد يقال
 الاطلاق يمتني على اصطلاحهم في تقابل
 لما هيئتين واشترائهما فيظهر فيما وصلها فغاي
 الاول يعاد الاذان للعصر لا على الثاني وظاهر
 الرواية الاول ثم بعد ان جمعت بين الظهر والعصر

ولو مستفردا عندهما خلا فالامام توجه الي
الموقف وقد منا ان عرفات كلها موقف الا بطن
عرفة ومعها ما دبح عرفات عن يسار الموقف
قد راي النبي عليه السلام الشياطين فيها
وامران لا يثق في ذلك المكان احدا جبر
عند ملا مسكين ولقيتسل بعد الزوال في عرفات
ويثق بقرب جبل الرحمة مستقبلا مكبرا مهلا
مليبا داعيا ما دا يد به كالمستطعم ويحتمل
في الدعاء لنفسه ووالديه واخوانه ويحتمل
ان يخرج من عيشته قطرات من الدمع فانه دليل
القبول ويلج في الدعاء مع قوة رجا الاجابة ولا يفسر
في هذا اليوم اذ لا يمكنه تداركه سيما اذا كانت
من الاوقات والوقوف على الراحلة افضل والبقاء
على الارض افضل من القاعد فاذ غربت الشمس
اقام الامام والناس معه على عيشته واذا وجد
فرجة يسرع من غيرات يعزى احدا ويحتمل عن
الايداء فانه حرام حتى المزدلفة فينزل بقرب
جبل قزح ويرتفع عن بطن الوادي ثم يسقه الماء
ويصلي بها المغرب والعشا في وقت العشا
واقامة واحدة ولو تطوع بينهما او تشاء على عاد
الاقامة ولا تشترط الجماعة لهذا الجمع بل تشترط
ولم تجز المغرب في طريق المزدامة وعليه اعادتها
ما لم يطلع الفجر والتقيد بالطريق اتفاني لانه

لو صلاها

لو صلاها في وقتها في عرفات لم تجز ايضا كما
في ملا مسكين واعلم ان عدم جواز المغرب
في الطريق هو مذهب الامام ومحمد وقال ابو
يوسف نعيم وقد اساءوا علم ان عدم الجواز
ليس على اطلاقه بل مقيد سيما اذا لم يخف
طلوع الفجر في الطريق كذا يخط شيئا وكما
لا تجوز المغرب في الطريق فكذا العشا لا تجوز
ايضا اما الحكم بالصحة بموقف ان اعادها
في المزدلفة قبل طلوع الفجر كانت هي الغرض
وانقلبت الاولى تنفلا والاجازت وكذا لك
العشا ثم ولو قدم العشا على المغرب بمزدلفة
يصلي المغرب ثم يعيد العشا فان لم يعد العشا
حتى الفجر الصبح عاد العشا الى الجوز بجورين
المبيت بالمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى الامام
بالناس الفجر بقلبي اي ملتبسا بظلام اخر
الدليل ثم يثق والناس معه مكبرا مهلا مليبا
مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا ان
يتم مراده ونسوته في هذا الموقف كما تمته لسيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم والمزدلفة كلها موقف
الابطن خمس بكن السين المهمة وتشترطها
اسم موضع معروف عن يسار مزدلفة والوقوف
بها واجب فاذا تركه وجب الدم ثم رح الي
منى بعد ما اسفر جردا قبل طلوع الشمس فارفر

جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى
 الخنزف وهو مقدار النواه ولورمي بالكبر من حصي
 الخنزف جاز وكون الرمي من بطن الوادي هو الافضا
 ولورمي من فوق العقبة جاز ملامسكين ولا ينافية
 قول المؤلف ويكره الرمي من اعلا العقبة لا ليزايد
 الناس محل الجواز الذي ذكره ملامسكين علي ما اذا خوفي
 عدم الايد او يستحب اخذ الجوار من المزدلفة او من
 الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويفضل للتيقن
 بطهارتها ولورمي بخمسة اجزاء ويكره ويقطع التلبية
 مع اول حصاة يرميها وكيفية الرمي ان يضع الحصاة
 علي ظهر ايهام اليمني ويستعين بالمسحاة ومقدار
 الرمي ان يكون بينه وبين موضعه السقوط خمسة
 اذرع فصاعد الا ان مادونه ذلك يكون طرجا ولو طرجا
 طرجا جاز لانه رمي الي قدميه لانه مسي الخالفة السنة
 ولو وضعها وضعا لم يجز لانه ليس برمي ولورما هذا
 فوفقت فتريبا من الجرة جاز لان هذا القدر مما
 لا يمكن الاحتراز عنه ولو وقعت بعيدا لا يجزيه
 لانه لم يمكن فترية الا في مكان مخصوص ولورمحب
 سبع حصيات جملة فهي واحدة لان المنصوص عليه
 تفريق الافعال ويجوز الرمي بكل مكان من جنس
 الارض كالبحر والمدر والطين والمغرة والنورة والدرنج
 والمالح الجبلي والحل او قبضة من تراب والجار
 النقية كالياقوت والزبرجد والزمرد والبالخشت

والغير وزج

والغير وزج والبلور والعقيق بخلاف الخشب والسنبر
 والولود والجوهر والذهب والفضة اما لانها ليست من جنس
 الارض اولا لانه شتار وليس برمي وقت من طلوع
 الغدري عن رب الشمس ويكره قبل طلوع الشمس
 ويستحب بعده الي الزوال ويباح بعد الزوال الي
 الغروب زيلبي ثم يذبح المغرد بالبحر ان احب ثم يخلق
 او يقصر والحلق افضل ويكتفي بخلق ربع الداس كما في
 مسحه وحلق الكل افضل والمذهب نذاب البداية هـ
 يمين الخالق ويجب اجرا للموس علي راس الاقترع
 علي المختار ولو كان براسه فترجح لا يمكن امرار الموس
 عليه ولا يصل الي تقصيره فتدخل ويستحب له اذا
 حلق راسه ان يقص الظافره وستوار به لانه عليه
 السلام قص الظافره ولانه من الثفت فيستحب قضاؤه
 زيلبي وقد حل له كل شئ من مخطورات الاحلام الا النساء
 خلا نالما في الحائمية من ترجيمه على عدم الطبيب
 معول بانه من دواعي الجماع فقد جزم في البحر بضمه
 وخلا فالابي الليث حيث منع من الصبي قال في النهر
 وصنعته لا يجزي شئ ان مكة من يوم الخرا وعندها وبعد
 قطف للركن سبعة اشواط بلارمي وسي ان قدمتها
 في طواف القدوم والا فعلها وصل ركعتين عقب هذا
 الطواف وفتح حل بعد هذا الطواف لك النساء ويكره
 تاخير طواف الزيارة عن ايام الخرو يلزمه به دم عند
 ابي حنيفة خلا فالصاحب فيه وايضا طواف الزيارة

ح

في اليوم الاول من ايام النحر هو الافضل ثم رجع من مكة
 الى منى فامر الجمار الثلاث في ثاني ايام النحر بعد الزوال
 باديا بالجمرة التي بقرب مسجد الخيف سبع حصيات
 وهو مسجد بمكة ثم بالجمرة التي تلي الجمرة الاولى
 وهي الجمرة الوسطى وارمها سبع حصيات واعتقد
 في الفتح القدير بسنة الترتيب ولو تكسر الرمي يستحب
 ان يعيد فان لم يفعل فلا دم عليه كما في الكرماني واقف
 حامدا لله سبحانه مكررا لئلا مضليا داعيا لحاجة
 رافعا اليدين هذا المنكبين جاعلا بطن الكفين نحو
 السما كما هو السنة في الادعية عن كل رمي بعده رمي
 اي عند الاولي والوسطى لكن الوقوف في الوسطى
 اكثر من الاولي ثم ارم غدا الجمار الثلاث في ثالث
 النحر بعد الزوال ثم ارم بعده وهو الرابع من ايامه
 بعد الزوال كذلك ان مكنت في منى والافضل ان
 تقم وتلك ان تقم ما لم يطلع النحر من اليوم الرابع
 فاذا طلع النحر لا يجزى لك ان تقم ولو بقيت في اليوم
 الرابع قبل الزوال بعد طلوع الشمس عند غروب
 لها وكل رمي بعده رمي فارم راسيا وهذا بيان
 الافضل اما الورمي المكسر كما الجمار كلها راسيا قلنا
 انما فعله ليكون اظهر للناس حتى يقتدوا به في
 شأهم من ملامسكين ينصرف وهذا ظاهر
 بالنسبة كمن ذهب ابي يوسف اما على ما في النحر
 عن الخامسة من انه راسيا افضل مطلقا عند الامام

ومحمد

محمد فلا حاجة اليه ولا يرد السؤال من اصله وكره ان
 تقدم نفلك وتقيم بمكة للرعي لان عمدا كان يمنع من ذلك
 ويعود عليه ولا يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيلزم
 زبلي وظاهره ان الكراهة نحر حمية من اذ لا يورد
 على الكراهة تنقحها ثم رجع الى المحصب وهو موضع
 موضع بقرب مكة يقال الابطح وهي ارض ذات حصى
 والتخضب التراب به ثم ذكر في مخرج ابي نصر البغدادي
 التخضب نسكر وذكر في المحصب طهوسنة عندنا حتى
 لو ترك يصير مسيا ملا مسكين ثم ادخل مكة وطبق
 المصدر سبعة اشواط ويسمى طواف الوداع وهو واجب
 الاعلى اهل مكة ومن وراء المسقات ومن اتخذ مكة
 دارا ثم بدا له الخروج ومن كان حائضا او نفسا ومن
 كان معتمرا من اهل الاقاف ملا مسكين وصل ركعتين
 بعده ويستحب دخول البيت ان لم يوذ احد او يني
 ان يقصد صلاة صلي الله عليه وسلم وهو قبل وجها
 وقد جعل الباب فتاظهره حتى يكون بينه وبين
 الجدار الذي قبل وجهه قدر ثلاثة اذرع ثم يصلي
 فاذا صلى الى الجدار وضع حذوه عليه واستغفر الله وحده
 ثم ياتي الاركان فيحمد ويهمل ويسبح ويكبر ويصلي
 الله تعالى ما شاء ثم اشرب من ما زمزم والترمذ الملتزم
 وهو ما بين الحجر الاسود الى الباب فتضع يديك
 وجهك عليه وتلتزم ساعة تنكس وقبل العتبة
 ايضا لانه مستحب وتثبت بالاسنار والصف

خذلك بالمجدار ثم انصرف ما شيا وراك ووجهك الى البيت
مستبكا كيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد
وقد قدمنا الكلام على المواضع التي يستحب فيها
الدمعان نظما ونثرا والمرأة في جميع افعال الحج كالرجل
غير انها لا تكسح راسها وتسدل علي وجهها تشبها
بالحنة عيدا ان كالقبة تمتنع منه الغطاء ولا ترفع صوتها
بالثلبية ولا ترمي ولا تهرز في السعي بين الميكنين
الاخضرين بل تمتشي علي هينتها في جميع السعي بين
الصفا والمروة ولا تخلق وتقص وتلبس المخيط
ولا تراحم الرجال في استئلام الحجر وهذا تمام حج المفرد
وهو دون التمتع في الفضل والقران افضل من
التمتع وفي رواية عن ابي حنيفة الافراد افضل
من التمتع **فصل القران** مصدر قرنت
بين الحج والعمرة اجمع بينهما والقران هو ان يهل بالعمرة
والحج من الميكنات ويقول بعد صلاة ركعتي الاحرام
اللهم اني اريد الحج والعمرة بنسركم الي وتقبلهما مني
ثم يلبي واذا دخل مكة يطوف للعمرة سبعة اشواط
يرسل في الثلاثة الاولى ثم يصل ركعتي الطواف ويسبي
بين الصفا والمروة لهما مهر ولا بين الميكنين الاخضرين
وهذه افعال العمرة ثم يحج بعدها كما امر في المفرد واذا
رمى الجمره يوم النحر فحج شاة قبل الحلق وهذا دم
القران وهو واجب شكرا لما انعم الله سبحانه وتعالى
حيث وفق لاداء السكين فان حلق قبله لزمه دم

عند

عند الامام او بدنه من الا بل او البقر او سبعا بان ذبحت
لسبعة وصام العا جز عن ثلاثة ايام ولو متفرقة في
الحج اخر تلك الايام الثلاثة يوم عرفه لقوله تعالى
فصيام ثلاثة ايام في الحج اي في وقته لا استحالة كون
اعماله طرفا له تسعة ايام ولو جملة بعد الفراغ من
افعال الحج وبعد مضي ايام التشريق فان لم يصم العا جز
عن الحج ثلاثة ايام في السابع والثامن والتاسع
من عشر ذي الحجة الي ايام النحر بقي الدم ولم يجز الصوم
بعده لان الهدي اصل وقد نقل حكمه وهو التحلل بعد
ذبحه الي بدل موصوف بصنعة وقد فانت فعاد الحكم
الي الاصل وهو الهدي عيني وان لم يدخل القارن
مكة وتوجه الي عرفات ووقف بعرفة فقلبه دم
لرفض العمرة وقضاها لانه لو اداها بعد الوقوف
بصير بانها افعال العمرة علي افعال الحج **فصل**
وهل يشترط في القران باكثر اشواط العمرة في اشهر
الحج لا تمتنع ذكر في المحيط انه لا يشترط والحق انه يشترط
حاشية الدرر للمولف **فصل التمتع** والتمتع علي
وجهين متمتع يسوق الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي
وشتره ذلك تظهر في عدم التحلل بعد الفراغ من افعال
العمرة اذا ساق الهدي ومعني التمتع الترفق باداء السكين
العمرة والحج في سفر واحد بغير ان يلزم باصله بينهما المأما
صحيحا واذا بان يرجع الي اهله حلالا عندها وعند محمد
ليس تنقض في صحة الامام كونه حلالا وهو اي التمتع ان

ان يحرم بكرة من الميقات ويدخل مكة فيطوف لها
 ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق او يقصر وقد حل منها
 هذا اذا لم يسبق مع نفسه هدي الممثلة فان ساق لا
 يتحلل من افعال العمرة الا بعد الفداء من الحج ويقطع
 التلبية باول الطواف حيث استلم الحجر الاسود في اول شوال
 ويقوم بكرة بعد الفداء من العمرة ثم يحرم بالحج يوم
 التروية من الحرم ويحج ويلبج فان لم يحج عن الذبح فقد
 مر حكمه وهو صوم ثلاثة ايام فيه وسبعة اذ اذرع
 فان صام ثلاثة ايام من شوال فاحرم للعمرة لم يجز
 عند الثلاثة وصح الصوم عن العاجز ويجتنب عنها
 لو كان بعد ما احرم بالعمرة قبل ان يطوف ثم اذا احج
 فعل ما يفعله المفرد الاطواف القدوم وقوله صاحب
 الهداية لو كان لهذا اليمين بعد ما احرم بالحج طواف
 وسعي قبل ان يروح الي منى لم يرمل في طواف الزبارة
 ولا يسعي بعده لانه قد اتى به مرة لا يدلى على مشرب
 طواف القدوم الممتمتع كما توهمه صاحب العناية
 استنادا لانه على ان السعي لا يكون الا بعد طواف الحج
 منه على ذلك في فتح القدير ~~بمكة~~ كل دم
 وجب جبر لا يكتفي فيه سبع البدنة بخلاف دم الشكر
 والفرق من وجهين احدهما ما ذكرناه والثاني عدم
 جواز الاكل منه ويزاد ان دم الجبر لا يجزي عنه الصق
 مع الاعسار فالفرق من ثلاثة اوجه وهذا اعلى
 ما ذكر من انه لا يجزي عنه الصوم مقتيد بعدم العذر

ولهذا

٢٤٣
 ولهذا اصرحوا بانها ان تطيب او ليس او حلق بعذر
 ذبح بشاة او تصدق بثلاثة اصرع او صيام ثلاثة
 ايام **فصل العمرة سنة** وتصح في جميع
 السنة وتكره يوم عرفة وايام النحر وايام التشريق
 وكيفيتها ان يحرم لها من مكة من الحبل بخلاف
 احرامه بالحج فانه من الحرم واما الافاقي الذي لم يدخل
 مكة فيحرم اذا قصرها من الميقات ثم يطوف
 ويسعى ثم يحلق وقد حل منها واعلم انهم اختلفوا
 في كون السعي في العمرة ركنا كالطواف لها ولهذا
 صرح العلامة ملا مسلمين بانها ركنا لصاحب التحفة
 والفتية حيث قال اركان العمرة ثمانية الطواف والسعي
 والاحرام بشرط ادائها وفي المرعبياتي هو ركنا قال
 شيخنا والصحيح انه واجب من جزم بوجوبه الزياحي
 وصاحب البحر الشريفي افضل الايام يوم
 عرفة اذا وفق يوم الجمعة وهو افضل من سبعين
 حجة في غير جمعة والمجاورة بكرة مكرهة عند الامام
 خلا فالحال ان السيات تنضاف او تنضاف وكذا
 المجاورة بالمدينة ينبغي ان تكون عنده ايضا ما ذكره
 الكمال من كخوف السائمة الم يشير الى ما ذكره نوح افندي
 حيث قال قالوا ليس مراد ابي حنيفة كراهة المجاورة
 بجميع الافراد بل لمن لا يقدر على الوفا بحق البيت ونوقيره
 ونقطيته واحترامه واما من قدر على ذلك فالتقام بكرة
 حينئذ هو الفوز والاجماع لكن لما كان المنتصف بهذا

اقل من القليل حكم الامام بالكرامة مطلقا وقال المجاور
 بها مسخنة وعليه الفتوى انتهى **باب الجنايات**
 جمع جنابة وهو ما يجنبه من شيء اي جدرته الا انه خص
 بما يحرم من الفعل واصله من جنس الثمر وهو اخذه من
 الشجر وهي مصدر وارديه الحاصل بالمصدر يدل جمعا
 والمصدر لا يجمع ملامسكين والمراد هنا خاص منه وهو
 ما تكون حرمة بسبب الاحرام او المحرم من جنابة المحرم
 علي اقسام منها ما يوجب دما ومنها ما يوجب صدقة وهي
 نصف صاع من بر ومنها ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب
 القيمة وهي جزء الصيد ويتعدد الجزاء بتعدد القتالين
 المحرمين فالتى توجب دما هي ما لو طيب محرم بالغ عضوا
 او خضب راسه بخنا او ادهن بزيت ونحوه وليس بخيطة
 او ستر راسه يوما كاملا او حلق ربع راسه او مجرده اذ
 احد ابطيه او عانته او رقبته او قص اظفار يديه ورجليه
 بجملد او لدا او رجلا او ترك واجبا مما تقدم بيانه وفي
 اخذ شار بمخلومة والاقتصار علي الشاه محله ما لو اراد
 لوقته بعد ما كفر فلو ابقاه لزمه اخري في اظهر القولين
 لا انه مخطور فكان لدوامه حكم الابتداء بواقعة ما في
 المتقي مسطويا كثيرا فارق له دما ثم تركه علي حاله وجب
 عليه تركه دم اخرته والى توجب التصديق بنصف صاع
 من بر او قيمته هي ما لو طيب اقل من عضو او لبس خيطا او
 غطي راسه اقل من يوم او حلق اقل من ربع راسه او قص
 ظفرا وكذا الكا ظفر نصف صاع الا ان يلبس المجموع دما فيقتل

ماشا

ما شامه كخسة متفرقة واطلاق قوله طيب اقل من عضو
 صادق بما اذا كان ربعا او اقل منه وعند محمد يجب من الدم
 بقدره حتى لو طيب نصف عضو يتصدق بنصف قيمة
 الشاة وقيل ان طيب ربع العضو يجب الدم ايضا وان كان
 دونه تجب الصدقة كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فموجب
 نصف صاع الا ما يجب بقتل القملة والجراد فانه يطعم ماشا وكذا
 تجب الصدقة لو طاف للمقدوم او للصدور محدثا وعن ابن حنيفة
 في طه اذ الصدور محدثا شاة ملامسكين وتجيب شاة لو طاف
 جنبا او ترك الاقل من طواف الركن وهو ثلاثة اشواط فمما
 دونها وبتركه الاكثر من طواف الركن يبقى محرما علي النساء
 اذ احق بطواف للزيارة وان رجع الي اهله عليه ان يعود
 بذلك الاحرام ملامسكين وقد منا الكلام علي ما يوجب
 اقل من نصف صاع وهو ما لو قتل قملة او جراده والى توجب
 القيمة هو ما لو قتل صيدا او دلا عليه من قتاله فتقوم
 عدلان في مقتله او في اقرب موضع منه ان كان في برية
 لا يباع فيه الصيد مطلقا سواء كان له نظير او لا وقال محمد
 الجزا ما يشبه الصيد في المنطة ان كان له نظير في النعم حتى
 يجب في النعامة بدنه وفي الحمار الوحشي بقرة وفي الظبي
 شاة وفي الارنب عناق وفي البربع جفنة وهي من اولاد
 المعز ما يبلغ اربعة اشهر ملامسكين والواحد يكتفي بالتقويم
 وقيل يعتبر حكومة الهشي هاهنا بالنقص كذا ذكره ملا
 مسكين ومقتضى قوله وقيل انه صنف مع انه في
 مخرج الدرر صحى واذا بلغت القيمة عدوا فله الجنابة

ما

ان نذرا اشتراه وذبحه او اشتري طعاما وصدق به لكل
فقير نصف صاع او صاع عن طعام كل مسكين يوما وان
فضل اقل من نصف صاع او صام يوما وعن محمد الحنار
الي الحكمين في ذلك فان حكما بالهدي يجب التطير علي
ما مروا ان حكما بالطعام او الصيام فعلى ما قالوا فان اختار
التكفير بالهد فعليه الذبح بالحرم والهد صدق بالحرم علي
الفقر او بالطعام فيجوز في غيره فان ذبح بالكوفة
اجزاه عن الطعام ان تصدق بالهد لملا مسكين اي بشرط
ان يكون المعطي لكل فقير من اللحم يبيع قيمة نصف
صاع من الخنطة كما في عمارة البيباك وان جرحه او
قطع عضوه او نتف شعره ضمن ما نقص اعتبارا
للجزا بالكل فيقوم الصيد سليما وجرحا فيفقر ما
بين القيمتين وهذا اذا ابري وبقي اثره والالم ضمن
لزوال الموجب وتجب القيمة الكاملة ينتف ريشه
وقطع قوائم وكس جناحه ولو ضرب بطن ظبية
فطرحت جنيئا ميتا ثم ماتت تجب قيمتها بخلاف
من ضرب بطن امرأة فالقت جنيئا ميتا وماتت حيث
يجب ضمان الاصل لا ضمان الجنيين ملا مسكين ولا يجازي
عن تشا بقتل المبيع وان صال لا يثنى بقتله بخلاف
المضطر في حالة المخضعة حيث يجب عليه الجزا وان
اضطر المحرم الي اكل الميتة وقتل الصيد اكل الميتة
ولا يقتله وقال ابو يوسف يقتله وذكر في المبسوط عن ابي
حنيفة وابي يوسف يتناول الصيد ويروي الجزار وعن

نرفر

ز فريتناول الميتة ملا مسكين ولا يجزي الصوم بقتل
الحلال صيدا محرم ولا يقطع حشيش الحرم وشجره النبات
بنفسه وليس مما ينبت بل القيمة وحرم رعي حشيش
الحرم وقطعه الا اذا حذر الكفاة والحاصل ان شجر
الحرم اربعة انواع ثلاثة منها يحل قطعها والانتفاع
بها بلا جزاء واحد منها لا يحل قطعها ولا الانتفاع بها
دون الجزا اما الثلاثة الاول فكل شجر ينبت للناس هو
من جنس ما ينبت للناس وكل شجر ينبت للناس
وهو ليس من جنس ما ينبت للناس وكان شجر ينبت
بنفسه وهو من جنس ما ينبت للناس اما الواحدة
فهي كل شجر ينبت بنفسه وهو ليس من جنس ما
ينبت للناس ولو نبت بنفسه مما لا ينبت عادة في
مكانه لم يثبت في ملكه ام غيلان يجب علي قاطعه
قيمة لما ملكه وقيمة لحق الشئ كما لو قتل صيدا مملوكا في
الحرم ملا مسكين **فصل** ولا يثنى بقتل غراب
رحواة وعقرب وفارة وحية وكلب عقور وبعور وسم
وبرغوث وقراد وسحفاة وكرا غيرهما من الحشرات
كالخنائس والوزغات **فصل** في الهدي اذناه
شاة واعلاء ابل وبقر وهو اي الهدي لغة وسرعا واحد
لان تلك الانواع لا تشبه هديا من غير اهدا الي الحرم وما
جاز في الصخا يجاز في الهدايا اي كل ما يشترط في الصخا
من السلامة على العيوب التي تمنع الجوارز كالنور
والعرج يشترط ههنا والشاة تجوز في كل شي من الجنائز

وغيرها الا في طواف الركن جنباً وفي طي بعد الوقوف
بعرفة فان فيها تجب البدنة وياكل من هدي التطوع
اذا بلغ الحرم والمنفعة والقران فقط الا من دم الكفار
والنذور وهي الاحصار وخص ذبح هدي المنفعة والقران
ليوم النحر فقط ويزبح بقتة الهدايا اي وقت مشاء
وخص ذبح الكل بالحرم سواء بدت النذور حتى لو قال
الله علي بدنة له ان ينحرها حيث شاء ان لم ينو ان ينحرها
بمكة وقال ابو سفيان لا ينحرها الا بمكة ملامسكين
وفقر الحرم وغيره سواء وثقله بدنيا بدنة التطوع
والمنفعة والقران فقط لانه دم نسك وفي التعليل
لتنهيه بخلاف دم الاحصار ودم الحجايات وانما قيدنا
بالبدنة لان الشاة لا تقلد ويصدق بجلاله وخطاه
ولم يعلل اجزا من منه والا فضل في الابل النحر وفي القران
والعتق الذبح والاولي ان يتولي ذبح الهدي بنفسه ولا
يركبه بالضرورة وان ركها فنقضت فعليه صمات
ما نقص ويصدق به علي الفقراء والاعتيا لان جواز
الانتفاع بها للاعتيا معلق ببلوغها المحل زيلوي ولام
كلامهم انها ان نفعت بركه به لضرورة لاصحان عليه
بحر زرده المقدسي ولا يحليه الا اذا بعد المحل فيصدق
به او بمثله او قيمته ان صرفه الي نفسه ملامسكين
وينقض ضرعه ان قرب المحل بالنقاخ بالحام المعجمة
نهر اي الماء البارد ومن اوجب علي نفسه اي نذر حجا
ما شيا لا يركب حي يطوف الدليل ولو اكثره نهر ولو

ركب

ركب اراق دما وفي الاصل خبره بين الركوب والمشي ثم قيل
يبتدي المشي من حين يحرم وقيل من بيته وهو الاخ زيلوي
فان قيل كيف يجب المشي ولا تطير له في الواجبات قلنا
الماي الفقير عليه المشي الي عرفات ان قدم عليه ملامسكين
مسكين ونفس الطواف ايضا والسعي الي الجمعة واجب
فهو من الجنس ايضا نهر قصا **في زيارة النبي**
صلي الله عليه وسلم وهي افضل المندوبات قريبة من الزمان
لقوله عليه الصلاة والسلام من زار قبري وجبت له شفاعتي
ثم ان كان الحج فرضا قدمه عليها ولا يختير والاولي في الزيارة
تجرب بدنية لزيارة قبره عليه السلام وقيل بنوي زيارة
المسجد ايضا نهر وينبغي لمن قصد زيارته صلى الله عليه
وسلام فانه يسميها واذا غاب حيطان المدينة بصلي عليه
صلي الله عليه وسلم ثم يقال هذا حرم نبيك ومن سب
وحيد فامتن علي بالدخول فيه واجعله وقاية في من النار
وامتن من العذاب واجعل من الغايزين بشفاعة
المصطفى يوم الماب ويقتل قبل الدخول او بعده
قبل التوجه للزيارة ان امكنه ويتطيب ويلبس احسن
ثيابا ثم يخطي المقدم عليه صلى الله عليه وسلم ثم يدخل
المدينة ماشيا ان امكنه بلا ضرورة بعد وضع ركبته واليمين
على حشته ولا متعته متعا صناعا بالسكينة والوقار لا حظا
جلالة المكان ثم يدخل المسجد فيصلي تحيته عند منبره ركعتين
ويبقى بحيث يكون عمود المنبر الشريف جذا منكبيه
الا يمين فهو موقوفه صلى الله عليه وسلم وما بين قبره

وقبره روضة من رياض الجنة فيسجد شكر الله تعالى
 يا د اركعتين غير الخفية المسجود شكر الله وفنك الله
 تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو بما شئت
 ثم تنهض متوجها الي القبر الشريف فتقف بمقدار
 اربعة اذرع بعيدا عن المقصورة الشريفة بغاية الادب
 مستند بر القبلة محاذيا لرأسه ووجهه صلى الله عليه
 وسلم ملاحظا نظره السعيد اليك وسماعه كلامك وروحه
 عليك سلامك وتأمينه علي دعائك وتقول السلام
 عليك يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا بني الله
 السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا بني الرحمة
 السلام عليك يا شفيع الامة السلام عليك يا سيد المرسلين
 السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا مزل
 السلام عليك يا مؤثر السلام عليك وعلى اصولك الطيبين
 واهل بيتك الطاهرين الذين اذهب عنهم الرجس وطهرهم
 تطهيرا جزاك الله عنا فضلا ما جزا نبيا عن قومه
 ورسولا عن امته اشهد انك رسول الله قد بلغت الرسالة
 واديت الامانة ونصحت الامة واوضحت الحق وجاءت
 في سبيل الله حق جهاده واقمت الدين حتى انك البقيين
 صلى الله عليك وسلم وعلى اسر ف مكان تشرف بحلول
 جسمك الكريم فيه صلاة وسلاما ما ايم من رب العالمين
 عدد ما كان وما يكون صلاة لا انقضا لامدها يا رسول
 الله نحن وفدك وزوار حرمك نشتر فنايا لمولدين
 بديك وقد حيننا من امكنة بعيدة نقتلع السهل والوعر

بغضد

بغضد زيارتك لتقود بشفا عتك والنظر الي ما ترك
 والقيام بقضا بعض حقك والاستشفاع بك الي ربنا
 فان الخطايا قد قصمت ظهورنا والاوزار قد اشتعلت
 كواهلنا وانت الشفيع الشفع وقد قال تعالى ولولاهم
 اذ ظالموا انفسهم جاؤك فاستغفروا لله واستغفروا لهم
 الرسول لو جرد الله قوا يا رحيماء قد حيننا كظالمين
 لانفسنا مستغفون لذنوبنا فاستشفع لنا الي ربك
 واسال ان يميثنا علي سنتك وان يحسن بنا في زمرك
 وان يوردنا حوضك وان يسقينا بك انسك غير
 خزايا ولا ندامي الشافعة الشافعة الشافعة
 يا رسول الله تقولها تلاتا ثارينا اغفر لنا ولا مؤاننا
 الذين يسبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا
 للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه بسلام
 من اوصاك فتقول السلام عليك يا رسول الله من
 فلات بن فلات يستشفع بك الي ربك فاستشفع
 له والمسلمين ثم تضاي عليه وتدعو بما شئت
 ثم تحول قد ذل ع حتى كما ذب راس الصديق ابي
 بكر وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب رسول الله
 وابنيه في القار وفيقه في الاسفار وامينه علي
 الاسرار جزاك الله عنا فضلا ما جزا اما ما عت
 امة نبية فلفد خلفته يا حسن خلف وسلكت
 طريقه ومنهاجه حتر مسلك وقا تلت العر الرق والهد

ومهدت الاسلام وشيدت اركانها فكنت خيرا ما
ووصلت الارحام ولم تزل قايما بالحق ناصرا للدين
ولا هله حق اتاك اليقين ثم تحول مثل ذلك حتى تجاوز
راس امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتقول
السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا منظر
الاسلام السلام عليك يا مكسر الاصنام جزاك الله
عنا افضل الجزا لقد نصرت الاسلام والمسلمين
وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت
الايتام ووصلت الارحام وقوي بك الاسلام وكنت
للمسلمين اماما مرضيا وهاديا مهديا وجمعت
مشلهم واعنت فقيرهم واجبر قتل كثيرهم السلام
يا ضجيجي رسول الله صلي الله عليه وسلم ولا نفيقه
ووزيره ومشيريه والمعارنين له علي القيام بالدين
والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزاك الله احسن
الجزا اجينا كما نتوسل بك الي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليشفع لنا ويسال ربنا ان يتقبل سعينا
ويجيبنا علي ملته ويميتنا عليها ويجيشنا في زمرة
تم يدعوا لنفسه ولوالديه ولعن اوصاه بالدعاء والجميع
المسلمين ثم يقف على راسه صلى الله عليه وسلم
كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق
ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله
واستغفر لهم الرسول لوجده الله توابا رحيمًا وقد
جيناك لسا معلن قولاك طابعين امرك مستشفين

بنبيك

بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولا باينا وامهاتنا واخواننا
الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين
امنوا ربنا انك رؤوف رحيم ويسألك ان يخرج اليك
البقيع بغير العرق فياتي المشاهد والمزلات
خصوصا قبة سيد الشهداء حمزة ويورد في البقيع قبة
قبة العباس وفيها معه الحسن بن علي وزين العابد
وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة امير
المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي عليه السلام
وعمة صفية وكثير من الصحابة والتابعين ويصلي
في مسجد فاطمة بالبقيع ويسألك ان يورد شهداء احد
يوم الكهين ويقول سلام عليكم بما صبرتم فقم عني
الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشأ الله بكم
لاحقون ويقرأ اية الكرسي وسورة الاخلاص ويسألك
ان ياتي مسجد قبا يوم السبت كذا ورد عنه عليه
السلام ويدعوا باغياث المستغيثين ويأمنهم كرب
المكروبين ويأجيب دعوة المضطرين صل علي محمد
وعلي اله واكرموا كربي وحزني كما كشفت عن رسولك
حزنه وكربه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف
يا دافع الاحسان يا ارحم الراحمين كذا في الاختيار
والغفر قد بالغ في المعجزة منجى وبقيع العرق قد مقبرة
بالمدينة كما في الصحاح ونختم الكتاب
بما وجدته مسترخيا بخطه انقذه الله برحمته
وهذا هو الدعاء

اللهم رخص بخصايص الرضوان لا ينق
 والا مستنان الذي هو بالدارام حقيق
 افضل الامة بعد نبيك علي التحقيق
 خليفة رسول الله الملقب بالصدوق
 اللهم وارده في ذلك الفضل الرفيع الجناب
 بمن حملة رفيقه في التخيير علي الاصحاب
 وانزلت في موافقة ايات الكتاب
 امير المؤمنين عماد ابن الخطاب
 اللهم واجمع معهما في نفايس المواهب والامتنان
 من مخته جمع الفضل وجمعت له بين الحيا والاحسان
 امير المؤمنين عثمان بن عفان
 اللهم واكمل كمال الجود والمواهب
 لمن كملت به في الخلافة العظمى المراتب
 واظهرت من علومه العجايب والغرائب
 زوج البتون وابن عم الرسول
 الذي قرنت له بين رتبة القريب والصاحب
 امير المؤمنين علي بن ابي طالب
 انتهى وهذا احزما تيسر جمعه وكان الفراغ من
 تاليف هذا الشرح المبارك يوم الاثنين ثامن
 عشر شوال سنة الف ومائة
 تحية ويستين جعله الله خالصا
 لوجهه الكريم ونفع به كما نفع
 باصلاه الله علي ذكر قد يروى الاجابة

جدير

الجدير وصلي الله علي سيدنا محمد
 وعلي اله وصحبه وسلم
 وكان الفراغ من نسخ
 هذه النسخة المباركة
 يوم الثالث عشر
 في عشرة ايام خلت من
 ربيع الثاني سنة الف
 ومائة وتسعين
 من الهجرة النبوية
 علي صاحبها افضل الصلاة واسم التسليم

Süleymanîye U. Kütüphanesi	
Konu	Hasan Künî R.
V.	
Eski kayıtları	499